المملكة العربيّة السّعوديّة
الجامعة الإسلاميّة بالمدينة المنورة
الدراسات العُليا
قسم التفسير

القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرّدّ عليه

من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة

تأليف
محمد عارف عثمان موسى الهرري
ماجستير في علوم القرآن والتفسير
محاضر القراءات في
معهد القرآن الكريم وعلومه
في الرياض

١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م

القراءات المتواترة
التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره
والرّد عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

رمضان ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

مايو (ايار) ١٩٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن هذا الكتاب

عالج الباحث ـ جزاه الله خيراً ـ موضوع القراءات المتواترة التي تناولها محمد بن جرير الطبري في تفسيره «جامع البيان في تفسير آي القرآن» وقد تناول جانبين رئيسيين هما: إنكارها متواترة وتفضيل بعضها على بعض.

وتوصل الباحث ـ بعون الله ـ إلى أن ما صدر عن الطبري هو من باب الخطأ أو النسيان لا العمد المقصود لأن الطبري ذو ثقافة عالية لا تزلّ به إلى هذه الدرجة إذ أن القراءات المتواترة صائبة وصحيحة دون استثناء بلا تفاوت في ذلك.

كما بينت هذه الرسالة مصدر القراءات وبينت اختلافها وأسبابه كما تناولت فوائد اختلاف القراءات وأنواع اختلافها والفرق بين القراءات والتجويد.

ولكن الدارسين لكتاب «البيان» للطبري على طبقات. ولعل الملحدين والمستشرقين وغيرهم من أعداء هذا الدين الحنيف يجدون منفذاً ينفذون منه إلى طعن كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ﴿تنزيل من لدن عزيز حكيم﴾.

لقد كان الهدف الوحيد من هذا البحث سدّ هذا المنفذ وتبيان بعض الثغرات التي يستغلها أصحاب النيات السيئة والله من وراء القصد.

لقد وفّق الله تعالى الباحث إلى دحض كل افتراء يتناول موضوع القراءات المتواترة والله ولي التوفيق.

د. محمد خضر

(كلمة شكر وتقدير)

أحمد الله سبحانه وتعالى وأشكره على ما وفقني به من القيام بهذه الرسالة النافعة التي تخدم القرآن الكريم مباشرة وعلى ما أنعم به عليَّ من الصحة والفراغ، وأصلي وأسلم على رسول الله ﷺ **سيد الأولين والآخرين** محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا.

وبعد،،

فإنه من الواجب الديني والإنساني أن أقدم جزيل شكري وتقديري إلى جامعتنا الحبيبة (الجامعة الإسلامية) على ما قدمته لي ولغيري من أبناء المسلمين الذين يفدون إليها من جميع الأقطار من تربية إسلامية وثقافة علمية ومساعدة روحية ومادية وخصوصاً على ما قدمته لي في سبيل إتمام هذا العمل وغيره، كما لا أنسى جميل ما قدمته هذه الحكومة الرشيدة من مساعدة مادية وغيرها لرفع مستواها لتقوم بواجبها على الوجه الأكمل كما لا أنسى أن أقدم شكري وتقديري إلى رئيس الجامعة الإسلامية الدكتور/ عبد الله الصالح العبيد، ورئيس قسم الدراسات العليا الشيخ/ عبد الله بن محمد الغنيمان.

وأيضاً إنه من الواجب الديني والإنساني أن أقدم شكري وتقديري إلى أستاذي الكبير الشيخ/ عبد القادر شيبة الحمد الذي منحني أغلى أوقاته وأخلص فكره في سبيل إخراج هذه الرسالة في هذا الثوب الجميل كما أقدم شكري وتقديري إلى رئيس شعبة التفسير كما أقدم شكري وتقديري لكل من ساهم بمساعدة مباشرة أو غير مباشرة معنوية أو مادية في سبيل إخراج هذا البحث على الوجه المطلوب

وأخص بالذكر منهم/الأخ هشام عبد الهادي الذي ساهم في طبع هذه الرسالة.
فجزى الله الجميع خير الجزاء وأعانهم جميعاً على كل ما يقومون به من أعمال جليلة آمين.

مُقدّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذي أكرم أهل القرآن بالقرآن. وخلق الإنسان علمه البيان وأخرس بالقرآن كل لسان ناطق بالبهتان في كل زمان ومكان.

والصلاة والسلام على من أنزل عليه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان، محمد بن عبد الله المنتسب إلى عدنان الذي قام بتوضيحه وشرحه وبيانه، وتفصيله بأمر من الله الحنان المنان امتثالاً لقوله تعالى:

﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ الآية[1] وعلى آله وصحبه الذين تلقوا القرآن عنه ﷺ حرفاً حرفاً وآية آية وسورة سورة وتربوا على مائدة القرآن حتى نالوا بذلك علماً وعملاً وإخلاصاً، وعلموه بدورهم من جاء بعدهم ممتثلين في ذلك قول نبيهم الكريم ﷺ: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه)[2] وبذلك صاروا حماة هذا الدين وحملته إلى الأمة بعد نبيهم ﷺ وقد بلغوا في أخذ القرآن عن النبي ﷺ وتلقيهم إياه عنه وإتقانه وإحكام تجويده ـ مع أن القرآن في عهدهم كان خالياً من النقط والشكل ـ مبلغاً لا يدانيهم فيه أحد. وهذا يدل على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم خاصة في علم الهجاء. وفهم ثاقب في تحقيق كل علم[3] فسبحان من أعطاهم وفضّلهم على سائر هذه الأمة ولله در الإمام

---

(١) سورة النحل آية: ٤٤.

(٢) رواه البخاري في صحيحه عن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٣) والشافعي: محمد بن ادريس بن العباس الهاشمي المطلب من الأئمة في القراءة والفقه والأصول (١٥٠ ـ ٢٠٤).

الشافعي رحمه الله تعالى حيث يقول في وصفهم في رسالته التي رواها الزعفراني[1]. «وقد أثنى الله تبارك وتعالى على أصحاب رسول الله ﷺ وأثبت لهم من الفضل ما ليس لأحد بعدهم فرحمهم الله وهنأهم بما أثابهم من ذلك. ببلوغ أعلى منازل الصديقين والشهداء والصالحين أدّوا إلينا سنن رسوله وشاهدوه والوحي ينزل عليه فعلموا ما أراد رسول الله ﷺ عاماً وخاصاً وعزماً وإرشاداً وعرفوا من سننه ما عرفناه وجهلناه وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا[2].

ولم يكن هؤلاء الصحابة الكرام على حد سواء في تلقيهم كتاب الله عن نبيهم ﷺ فبعضهم أخذ عنه بحرف أو حرفين وبعضهم أخذه عنه بحروف لم تتسن للآخرين، ثم إن هؤلاء من الصحابة انتشروا في البلدان لنشر الدين وتعليم القرآن فقرأ القرآن أهل كل بلد بقراءة الصحابي الذي تتلمذوا عليه ثم علم التابعون القرآن من جاء بعدهم وهكذا إلى أن بلغنا هذا القرآن الكريم بطريق التواتر الذي لا شك فيه ولا شبهة محفوظاً من كل عيب يلحقه كما وصفه منزله وصدق وعده في ذلك حيث قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[3].

وبعد هذه الأسطر الوجيزة والتمهيد القصير فأذكر للقراء الكرام بعض الاستدراكات التي خطرت على قلبي أثناء قراءتي «تفسير ابن جرير الطبري» جامع البيان في تفسير آي القرآن، حيث تعرض صاحب هذا الكتاب أبو جعفر رحمه الله تعالى: بإنكار القراءات المتواترة، وتفضيل بعضها على بعض مع تواتر الجميع عند القراء العشرة المشهورين وهذا الموقف منه في غاية الخطورة لأنه يعتبر طعناً في القراءات العشر التي أجمعت الأمة على تواترها وذلك أن القراءات المتواترة حق وصواب من عند الله كما شهد بذلك منزلها رب السموات والأرض حيث يقول: ﴿تَنزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ﴾ إلى قوله ﴿وَإِنَّهُ لَحَقُّ الْيَقِينِ﴾[4] بلا تفاوت وتفاضل في ذلك ولو جاز لأحد إنكار القراءات دون الأخرى مثلها أو جاز تفضيل قراءة متواترة على مثلها لجاز ذلك للمصطفى ﷺ حيث ارتفع أمر المختلفين فيها إليه فصوّب

---

(١) هو الحسن بن محمد الصباح أبو علي البغدادي الزعفراني تلميذ الشافعي المتوفى سنة ٢٦٠ هـ.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ١ ص ١١ ـ ١٢.

(٣) سورة الحجر ـ ٩ ـ.

(٤) سورة الحاقة ـ ٤٣ ـ ٥١.

الجميع بما قرأه من القراءة ولم يُخطِّىء أحداً منهم فيها بل قال لكل منهما «أحسنت» وفي رواية «أصبت»، وفي رواية «هكذا أنزلت»، وهذا المنطق النبوي يدل على أن جميع القراءات حق وصواب منزلة من عند الله بلا شك طالما ثبت تواترها.

ولكن الطبري خرق الإجماع المنعقد على أن هذه القراءات في المرتبة سواء فيقدم هو بعضها إلى الأولوية بالصواب ويؤخر بعضها الآخر عن هذه الأولويّة أو يحرمها بالكلية صفة الصواب كما يأتي بيان ذلك في الباب الثالث إن شاء الله تعالى.

وقد كان الشيخ رحمه الله تعالى بحراً لا يدرك قعره ولا تكدر الدلاء صفوه، فأستحي أن أكون من الذين يَسبحون فيه ولكنني لم أجد بداً من محاولة ذلك لأن الأمانة العلمية توجب علي أن أدلي دلوي في هذا البحر وإن لم أكن أهلاً لذلك.

فبناء على ما ذكرت فقد وقع اختياري في رسالتي هذه «الماجستير»، على الموضوع الآتي:

«القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه».

وقد رتبت هذه الرسالة على مقدمة، وثلاثة أبواب وخاتمة.

أما المقدمة فقد ضمّنتها ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في ذكر سبب اختيار هذا الموضوع.
المبحث الثاني: في ذكر أهمية هذا الموضوع.
المبحث الثالث: في ذكر المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في بيان هذا البحث.

وأما الباب الأول فقد جعلته للكلام على ترجمة ابن جرير الطبري وقد رتبت هذا الباب على عشرة فصول:

الفصل الأول: الحالة السياسية والعلمية في عصره.

الفصل الثاني: نسبه ومولده ونشأته وفيه ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: حياته العلمية ونبوغه.
المبحث الثاني: دراسته.
المبحث الثالث: ذكاؤه.

الفصل الثالث: في ذكر شيوخه الذين تلقى العلم عنهم.

الفصل الرابع: صفاته الخلقية والعقلية وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ورعه.

المبحث الثاني: أعراضه عما في أيدي الناس.

المبحث الثالث: جرأته في الحق.

المبحث الرابع: تواضعه.

الفصل الخامس: في ذكر تلاميذه الذين استفادوا من علومه النافعة.

الفصل السادس: ثناء العلماء عليه.

الفصل السابع: في ذكر مؤلفاته.

الفصل الثامن: مذهبه في العقيدة وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: رأيه في الإمامة.

المبحث الثاني: براءته مما اتهم به من التشيع.

المبحث الثالث: ما جرى بينه وبين الحنابلة.

الفصل التاسع: في ذكر أهم مناهجه في تفسيره (جامع البيان).

الفصل العاشر: في وفاته رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

وأما الباب الثاني: ففي ذكر نشأة القراءات وتطوّرها وذكر المراحل التي مرت عليها القراءات حتى صارت فناً مستقلاً من فنون علوم القرآن الكريم. وفيه ثمانية فصول.

الفصل الأول: ذكر الخطوات التي خطت القراءات منذ نشأتها إلى أن ثبتت علماً من علوم القرآن الكريم.

الفصل الثاني: التعريف بالقراءات.

الفصل الثالث: مصدر القراءات.

الفصل الرابع: الاختلاف في القراءات وأسبابه

الفصل الخامس: فوائد واختلاف القراءات.

الفصل السادس: أنواع اختلاف القراءات.

الفصل السابع: بيان معنى الاختيار فيها.

الفصل الثامن: الفرق بين القراءات والتجويد.

وأما الباب الثالث: فقد جعلته للكلام على القراءات التي أنكرها الطبري والتي فضل بعضها على بعض مع تواتر الجميع وقد جعلت هاتين القراءتين اللتين تعرضهما الشيخ رحمه الله تعالى باباً واحداً لأن إنكار القراءات المتواترة وتفضيل قراءة متواترة على مثلها يرجعان إلى معنى واحد وهو الطعن في القراءات القرآنية التي مبناها التوقيف لا الاجتهاد. هذا وقد نهج الطبري رحمه الله تعالى هذا المنهج الذي ذكرت في تفسيره كما سيأتي بيانه في محله.

وأما الخاتمة فقد جعلتها لذكر خلاصة ما جاء في هذه الرسالة المتواضعة والله أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وأن يسدّد خطاي في سيري إلى تمام البحث وأن يلبسه ثوب القبول والتقدير إنه سميع قريب مجيب.

صاحب الرسالة الطالب: محمد عارف عثمان موسى الهرري

الماجستير بإشراف فضيلة الشيخ/ عبد القادر شيبة الحمد

وهذا أوان شروعي في المقصود بعون الله وكرمه فأقول وبالله التوفيق.

أما المبحث الأول من المباحث الثلاثة التي اشتملت عليها المقدمة ففي سبب اختيار الموضوع.

وقد سبق أن أشرت إلى هذا السبب في التمهيد إشارة لطيفة غير أنها لم تكن كافية في بيان المراد ولذلك أعود هنا فأقول:

إن العوامل التي دعتني إلى أن أختار هذا الموضوع وأكتب فيه أنني وجدت أثناء قراءتي لهذا التفسير عدة هجمات قام بها الشيخ على القراءات المتواترة أثناء توجيهها وسل السيف من الغمد ليقطع بها هذه القراءات المتواترة ويخرجها عن حيّز الصواب أو يقلّل شأن قراءة أخرى مثلها مع أن القراءات على وتيرة واحدة ما دام خيط التواتر ينظمها ومن هنا عرفت أنه ارتكب بذلك ما لا يجوز ارتكابه لأن القراءات توفيقيّة وسنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول بهذه الطريقة المحكمة «التواتر» ولا يجوز الخوض فيها لا بتصويب بعضها دون الأخرى ولا بتفضيل بعضها على أخرى ما دام الأمر كذلك لأن السلف نهوا عن ذلك... وسأذكر منهج السلف في ذلك إن شاء الله.

ولكن الشيخ كما سبق ينكر بعض القراءات العشر المتواترة أحياناً ويفضل بعض قراءات متواترة على مثلها حيناً آخر وتكرر منه ذلك في مواضع كثيرة من كتابه.

وقد أوصلت القراءات التي تصرف فيها هذا التصرف المذكور - في الجزء الذي عيّنوه لي في رسالة الماجستير: وهو إلى آخر سورة التوبة - إلى مائة وعشر قراءات ما بين منكرة عنده ومفضل عليها أخرى مثلها.

أقول ولما عرفت ذلك عزمت على أن أبينّ الصواب والحق في هذه الرسالة ويشهد الله وهو خير الشاهدين أنني لم أقصد بكتابة هذا الموضوع إلا بيان توقيفيّة القراءات العشر المتواترة عند المسلمين قاطبة والدفاع عنها في وجه تيار الشبهات التي يثيرها بعض الناس(١).

والغريب أن هذا الجانب الذي تناوله الطبري في توجيه القراءات التي أوردها في تفسيره لم يعط حقه من الدراسة والبحث إلا الإشارة الخفيفة من ابن الجزري والشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني.

وقد أشار ابن الجزري - إلى أن عمل ابن جرير هذا يعتبر طعناً في القراءات المتواترة ويعتبر ابن جرير أول طاعن فيها وفاتح أبواب الطعن في القراءات - بقوله: «أول من نعلمه أنكر هذه القراءة - يعني قراءة ابن عامر في سورة الإنعام (٢) - وغيرها من القراءات الصحيحة وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلثمائة وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير حتى قال السخاوي (٣) قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي: إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر (٤)، وأشار الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني إلى أن هذا المسلك الذي سلكه الطبري يعد طعناً في القراءات أيضاً حيث ذكر أن طريق الأحاد المحضة هذا هو الذي فتح باب

---

(١) سورة الأنعام آية ١٣١ - ٢٤١.

(٢) هو علم الدين علي بن محمد بن عبد الصمد السخاوي صاحب كتاب هداية المرتاب في المتشابه وهي منظومة تعرف بالسخاوية المتوفى سنة ٦٤٣ ترجمته في ابن خلكان ١ - ٣٤٥.

(٣) انظر النثر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٦٤.

(٤) وأقصد بالبعض المذكور المستشرقين الذين يحاولون الطعن في القراءات بأدنى شبهة ومن نحا نحوهم من ضعاف الإيمان.

المطاعن لبعض الأئمة في بعض الروايات الواردة في القراءات السبع كابن جرير الطبري الذي ذكر في تفسيره شيئاً من ذلك وألف كتاباً كبيراً في القراءات وعللها وضمنه بعض تلك المطاعن [١].

وهذه الإشارة اللطيفة من هذين العالمين الجليلين ربما تفتح عين الباحثين على إمعان النظر في الموضوع ولكنه لم يكن شيء من ذلك إلا أنني وجدت كتاباً صغير الحجم بعدما فرغت من تسويد هذه الرسالة بعنوان «دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر»[٢].«وقد تصوّر صاحب هذا الكتيب سقطات الطبري في هذا الجانب الذي هو موضوع دراستي وحمّل الشيخ المسؤولية في الشبهات التي تثار حول القراءات باعتبار أنه أول من فتح هذا الباب «وأن كتابه هذا أول تفسير ألف في تفسير القرآن الكريم آية آية من أوله إلى آخره» حيث قال الدكتور لبيب السعيد: «ولأن للطبري موضعاً ظاهراً من صناعته كمفسر تابعه في ذلك آخرون في القديم والحديث مثل الزمخشري في كتابه «الكشاف» ومثل أبي المعالي صدر الدين القونوي في كتابه «إعجاز البيان في تأويل القرآن» ومثل طه حسين في كتابه «الأدب الجاهلي» ، وقد جرّأت هذه المتابعة بعض الناس في وقتنا الحاضر على الخبط في موضوع هذه القراءات في غير ما تحرج ولا مبالاة [٣].

أقول: ولقد صدق صاحب هذا الكتيب في عد هؤلاء الأشخاص في قائمة الطاعنين في القراءات وذلك أن الزمخشري - من الأقدمين - كانت آراؤه معروفة في الإلحاد وتوجيه القراءات التي تعرضها في تفسيره ويكفينا من ذلك شاهد واحد يبين طعنه فيها حيث قال في توجيه قراءة ابن عامر في سورة الأنعام [٤] عند قوله تعالى: ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم ﴾ - والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف «شركائهم» مكتوباً بالياء ولو قرأ بجر «الأولاد والشركاء» لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم لوجد في ذلك مندوحة.

أقول: وهذا الرأي منه طعن صريح في القراءات المتواترة لأنه يدل على أن القراءات طريقها الاجتهاد لا النقل المحض الذي هو الدين الذي ندين به.

---

(١) سورة الأنعام - ١٣٧.
(٢) المؤلف للدكتور لبيب السعيد ولم أعرف أنه حي أو فارق الحياة إلا أن الكتيب في حوزتي.
(٣) انظر كتاب «دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر» ص ١٢.
(٤) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٦٣.

وقد أدرك ابن الجزري خطورة رأيه هذا وفنده حيث قال: «والحق في غير ما قاله الزمخشري ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل؟ بل الصواب جواز هذا الفصل»[١].

هذا ما يتعلق بآراء الزمخشري في القراءات وقد رأيتها وأما طه حسين ـ من المحدثين ـ فمصيبته أدهى وأمر لأنه قرّر أن القراءات السبع ليست من الوحي السماوي لا في قليل ولا كثير بل مردها اختلاف اللهجات وقد سجل عن طه حسين هذا القيء الذي قاءه الدكتور عبد الهادي الفضلي في كتابه «القراءات القرآنية تاريخ وتعريف» حيث قال: وذهب الدكتور طه حسين إلى أن مصدر القراءات هو اللهجات قال: هنا وقفة لا بد منها ذلك أن قوماً من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات السبع متواترة عن النبي ﷺ نزل بها جبريل على قلبه فمنكرها كافر من غير شك ولا ريبة ولم يوفقوا لدليل يستدلون سوى ما روي في الصحيح من قوله عليه الصلاة والسلام (أنزل القرآن على سبعة أحرف) والحق أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً ولا مغتمزاً في دينه وإنما هي مصدرها اللهجات واختلافها[٢] وأما الثالث فلم اطلع على رأيه فيها إلا ما أشار إليه دكتور لبيب من ذكره في عداد المتهمين بطعن القراءات القرآنية.

ومهما يكن الأمر فإن الشيخ الطبري رحمه الله تعالى ـ وإن لم نستطع أن نحمله التبعة في هذه المتابعة التي أشار إليها دكتور لبيب ـ إلا أن له السبق في قرع هذا الباب باعتبار أنه ألف كتاباً في القراءات وضمنه بعض تلك المطاعن كما ذكر الزرقاني وأشار إليه ابن الجزري وأيضاً كتابه «جامع البيان» الذي نحن بصدده هو أول كتاب ألف في تفسير جميع القرآن كما سبق أن أشرت إلى ذلك.

وهو الثاني الذي جاءت فيه تلك القراءات التي أنكرها الشيخ رحمه الله تعالى وسلب عنها ثوب الصواب مع أنها مزينة بهذه الحلية الغالية أو التي غض شأنها عن شأن أختها المساوية لها في هذه المنزلة الرفيعة بلا تفاوت بينهما وإذن فله الأسبقية بلا جدال.

(١)
(٢) ص ٨٤.

وإذا قررنا أن تفسير ابن جرير الطبري هو الذي قد حاز قصب السبق في هذا المضمار وأن جميع التفاسير التي ألفت بعده مقتبسة منه وله الفضل عليها عرفنا أن كل من جاء بعده عالة عليه ـ وهو كذلك ـ وعرفنا أن الذين يقرأون هذا التفسير الأول يكثرون من جميع الطبقات ويتابعونه في المحاسن التي خلفها الطبري فيه ـ وهي الكثرة الكاثرة التي لا حصر لها. وفي الجانب الذي هفا فيه وهو قطر من بحر وهو الجانب الذي ندرسه إن شاء الله تعالى وحينئذٍ فليس بعيداً ما قاله دكتور لبيب السعيد بهذا الاعتبار لأن اللاحقين غالباً ما يقلدون السابقين في حقول المعرفة إلا أن المشارب تختلف وذلك أن أبا جعفر رحمه الله تعالى لم يقصد بذلك إلا الخير وخدمة كتاب الله تعالى ومعالجة المعاني التي تحويها هذه القراءات وإن ضاع به الطريق.

وأما أتباعه فمنهم من تبعه في ذلك بحسن النية من غير إمعان النظر في خطورة الأمر ومنهم من تابعه بسوء النية ولو تبين الأمر كطه حسين والمستشرقين كجولد تستهر.

وقد ذكرت لك أن القراءات العشر متواترة بلا شك كلها حق وصواب نزل من عند الله على درجة واحدة لا تفاوت فيها وقد أطبق المحققون من الفقهاء والمحدثين والأصوليين وأصحاب المذاهب الأربعة والقراء على ذلك.

وحينئذٍ أن كل ما تواتر عن النبي ﷺ من ذلك فقد وجب قبوله، ولم يسع أحد من الأمة رده ولزم الإيمان به وأنه كله منزل من عند الله إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظنًّا أن ذلك تعارض.

وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود ـ رضي الله عنه «بقوله: لا تختلفوا في القرآن ولا تنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط ألا ترون أن شريعة الله فيه واحدة حدودها وفرائضها، وأمر الله فيها واحد ولو كان من الحرفين حرف يأمر بشيء ينهى عنه الآخر كان ذلك الاختلاف ولكنه جامع ذلك كله ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله».

قال ابن [١] الجزري رحمه الله تعالى وإلى ذلك أشار النبي ﷺ حيث قال

(١) هو الإمام الحجة المحقق المدقق شيخ الإسلام سند مقرئي الإمام أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن =

لأحد المختلفين (أحسنت) وفي الحديث الآخر (أصبت) وفي الآخر «هكذا أنزلت» فصوب النبي ﷺ قراءة كل من المختلفين وقطع بأنها كذلك أنزلت من عند الله وبهذا افترق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء فإن اختلاف القراء كله حق وصواب نزل من عند الله وهو كلامه لا شك فيه، واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي والحق في نفس الأمر فيه واحد فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر صواب يحتمل الخطأ وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب في نفس الأمر لا يحتمل شيء منها الخطأ. فنقطع ذلك ونؤمن به ونعتقد أن معنى إضافة كل حرف مختلف فيه إلى من أضيف إليه من الصحابة وغيرهم إنما هو من حيث إنه كان أضبط لها، وأكثر قراءة واقراءاً به وملازمة له وميلاً إليه لا غير ذلك وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارىء وذلك الإمام اختار القراءة بهذا الوجه حسبما قرأ به فآثره على غيره وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به وقصد فيه وأخذ عنه فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد [1].

أقول: ولا يخفى عليك بعد هذا البيان المقرر في حقيقة القراءات العشر أنها توقيفية وسنة متبعة ونقل محض لا دخل للآراء والاجتهاد فيها أبداً ولكن الشيخ رحمه الله تعالى جعل أساس إنكار القراءة أو تفضيلها على أخرى مبنيّاً على إخضاعها للآراء النحوية أو الصّرفية أو اللغوية أو القياسية وكرّر ذلك في مواضع كثيرة من كتابه هذا كما سنقف على ذلك إن شاء الله تعالى في محله ولا شك أن هذا يبين أن البشر مهما بلغ في العلم والفضل عرضة للخطأ وأن الكمال لله سبحانه وتعالى.

وإلا فإن الشيخ ممن شهدت له الدنيا بنبوغه في جميع المجالات العلمية ولا يمس هذا الجانب الذي وقع منه قدره وفضله وعلمه فجزاه الله خير الجزاء عن العلم وأهله هذا.

= علي بن يوسف الجزري ولد رحمه الله تعالى بدمشق الشام ليلة السبت الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة ونشأ بها وأتم حفظ القرآن الكريم في الرابعة عشر من عمره ثم أخذ القراءات إفراداً على الشيخ أبي محمد عبد الوهاب والشيخ أحمد بن إبراهيم الطحان وتوفي ضحوه الجمعة لخمس خلون من ربيع الأول سنة ٨٣٣ هـ ودفن بدار القرآن التي أنشاها بها عن ٨٢ سنة رحمه الله.

(١) انظر النشر فى القراءات العشر لابن الجزري جـ ١ ص ـ ٥١ ـ ٥٢.

وقد قلت: إن العامل الرئيسي الذي دعاني إلى دراسة هذا الموضوع طلب بيان القراءات التي أنكرها الشيخ أو غض شأنها على شأن قراءة أخرى مع ثبوت كلها بطريق التواتر.

وهناك سبب آخر حملني على اختيار هذا الموضوع وإن كان السبب الأول أهم وهو أنني أردت أن ألفت أنظار أئمة هذا الشأن وأهل القراءات إلى ما لحق بكتب التفاسير من حشوها بالقراءات الكثيرة من غير بيان هذه القراءات من كونها متواترة أو شاذة ولا شك أن هذا مما يوقع القارىء في لبس وخطأ وخصوصاً في هذا الزمان الذي قل فيه أهل هذا الشأن وحينئذٍ يترتب على ذلك حدوث القراءة الشاذة في الصلاة ظناً منهم أنها متواترة ولذلك يجب على كل من يكون أهلاً لذلك تجريد كتب التفاسير التي وجد فيها شيء من هذا القبيل مما لحق بها وبيان الحق من الباطل ليكون القراء على بينة من أمرهم وهذه الكتب مثل فتح القدير للشوكاني ومثل الكشاف للزمخشري وغيرهما.

السبب الثالث

وثمة سبب ثالث دفعني إلى اختيار هذا الموضوع وهو أن أنبه على أنَّ القراءات مصدر مهم من مصادر تفسير القرآن الكريم ولذلك أدخل جميع من عرّف التفسير القراءات فيه.

وقد ذكر الدكتور محمد حسين الذهبي [1] رحمه الله تعالى أن بعض العلماء يرى أن التفسير من العلوم التي يتكلف لها حد ويرى البعض الآخر أن التفسير لا يتكلف له حد ثم قال: فقد عرَّفه أبو حيان [2] في البحر المحيط بأنه علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك ثم خرّج التعريف فقال: فقولنا علم هو جنس فيشمل سائر العلوم، وقولنا: يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هذا هو علم القراءات، وقولنا ومدلولاتها أي مدلولات تلك الألفاظ، وهذا هو

---

(١) انظر التفسير والمفسرون جـ ١ ص ١٤.

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثر الدين أبو حيان الغرناطي ولد بغرناطة سنة ٦٥٤ هـ وتوفي بمصر أوائل سنة ٧٤٥ هـ وكان قد خرج من الأندلس أوائل سنة ٦٧٩ واستوطن القاهرة بعد حجه مقدمة كتابه والدرر الكامنة ٣٠٢/٤.

علم اللغة الذي يحتاج إليه في هذا العلم وقولنا: وأحكامها الإفرادية والتركيبية هذا يشمل علم الصرف وعلم الإعراب وعلم البيان وعلم البديع وقولنا: ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب يشمل ما دلالته بالحقيقة وما دلالته بالمجاز فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً ويصد عن الحمل على الظاهر صاد فيحتاج لأجل ذلك أن يحمل على المجاز وقولنا: وتتمات لذلك هو معرفة النسخ وسبب النزول وقصة توضح ما انبهم في القرآن ونحو ذلك....

ثم قال الدكتور محمد حسين الذهبي رحمه الله تعالى:

والناظر لأول وهلة في هذين التعريفين الأخيرين ـ وهما تعريف الزركشي [1] حيث عرفه بأنه «علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ وبيان معانيه واستخراج أحكامه وحكمه».

وتعريف البعض حيث عرفه هذا البعض بأنه «علم يبحث فيه عن أحوال القرآن المجيد من حيث دلالته على مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشرية ـ يظن أن علم القراءات وعلم الرسم لا يدخلان في علم التفسير والحق أنهما يدخلان فيه لأن المعنى يختلف باختلاف القراءتين أو القراءات بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد لأن من تفسير القرآن بالقرآن حمل بعض القراءات على غيرها فبعض القراءات تختلف مع غيرها في اللفظ وتتفق في المعنى مثل قراءة «مالك» بالألف و «ملك» بحذف الألف لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى لأنه مالك يوم الدين وملكه ومثل قراءة «يكذبون ويكذّبون» لأن المراد بهما المنافقون لأنهم يكذّبون بالنبي ﷺ ويكذبون في أخبارهم وبعض القراءات تختلف مع غيرها في اللفظ والمعنى وإحدى القراءتين تعين المراد من القراءة الأخرى كقراءة ويطهرن، بالتخفيف والتشديد.

وقراءة التشديد «يطهّرن» تبين بأن الحائض لا يقربها زوجها بمجرد انقطاع حيضها قبل الاغتسال بالماء.

(1) هو الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي أحد العلماء الأثبات الذين نجموا بمصر في القرن الثامن وجهبد من جهابذة أهل النظر وأرباب الاجتهاد وهو أيضاً علم من أعلام الفقه والحديث والتفسير وأصول الدين، ولد بالقاهرة سنة خمس وأربعين سبعمائة حينما كانت معمورة بالمدارس غاصة بالفضلاء وحملة العلم وتوفى بمصر في رجب سنة أربع وتسعين وسبعمائة ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر القاهرة للسيوطي ١ ـ ١٨ المطبعة الشرقية سنة ١٣٢٧ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٣: ٣٨٩ طبع حيدر آباد سنة ١٣٤٩.

وعلى هذا فإن علوم القرآن بأسرها هي التفسير لأنها مباحث تتعلق بالقرآن الكريم من ناحية نزوله وترتيبه وجمعه وكتابته وقراءته وإعجازه وناسخه ومنسوخه ودفع الشبه عنه وموضوعها القرآن الكريم من أي ناحية من النواحي المذكورة في التعريف وإذا اعتبرنا هذه العلوم تفسيراً لكتاب الله فعلم القراءات من باب أولى لأن المعنى يختلف باختلاف القراءتين أو القراءات كما سبق.

ومما يدل على أن علوم القرآن تعتبر تفسيراً لكتاب الله تعالى جواب الإمام الشافعي رحمه الله تعالى لهارون [1] الرشيد عندما سأله عن كتاب الله تعالى فأجاب بأن كل ما يشرح كتاب الله تعالى ويكشف النقاب عنه ويبين مراد الله بقدر الطاقة البشرية من أية ناحية كانت فهو من علوم القرآن الكريم. وقد ذكر القصة بتمامها الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني حيث قال: أجل كانت علوم [2] القرآن مجموعة في صدور المبرّزين من العلماء فنحن نقرأ في تاريخ الشافعي رحمه الله تعالى أنه في محنته التي اتهم فيها بأنه رئس حزب العلويين باليمن وسيق بسبب ذلك إلى الرشيد مكبلاً بالحديد في بغداد: سأله الرشيد حين لمح علمه وفضلـه فقال: كيف علمك يا شافعي بكتاب الله عز وجل فإنه أولى الأشياء أن يبدأ به فقال الشافعي: عن أي كتاب من كتب الله تعالى تسألني يا أمير المؤمنين فإن الله تعالى قد أنزل كتباً كثيرة قال الرشيد لقد أحسنت إنما سألت عن كتاب الله المنزل على ابن عمي محمد ﷺ فقال الشافعي: إن علوم القرآن كثيرة فهل تسألني عن.. محكمه ومتشابهه أو عن تقديمه وتأخيره أو عن ناسخه ومنسوخه أو عن أو عن وصار يسرد عليه من علوم القرآن ويجيب على كل سؤال بما أدهش الرشيد والحاضرين أضف إلى ذلك أن جميع العلماء الذين ذكروا العلوم التي تعتبر أدوات لفهم كتاب الله لم يهملوا القراءات بل جعلوها من صلب التفسير لأنها من القرآن، وقد قالوا بأن القرآن يفسر بعضه بعضاً فلا بدَّ للمفسر إذن من الرجوع إلى القرآن نفسه وذلك بأن ينظر في القرآن نظرة

---

(١) هو هارون الرشيد بن محمد المهدي أمه أم الهادي ولد بالرّي سنة ١٤٥ هـ. ولما شب كان أبوه يرشحه للخلافة فولاه مهام الأمور جعله أميرا على الصائفة سنة ١٦٣ - ١٦٥ وفي سنة ١٦٦ جعله أبوه ولي عهده بعد الهادي وفي سنة ١٦٩ وهي السنة التي توفي فيها المهدي أراد أن يقدمه على الهادي لما ظهر من شجاعته وعلو شأنه فجالت منية المهدي دون ذلك بويع بالخلافة يوم أن مات أخوه الهادي سنة ١٧٠ هـ. وتوفي سنة ١٩٤ هـ فكانت مدته ٢٣ سنة وشهرين و١٨ يوماً انظر تاريخ الأمم الإسلامية ص ١٠٢.

(٢) انظر مناهل العرفان للزرقاني جـ ١ ص ٢٦ الطبعة الثالثة - بيروت.

فاحص مدقق ويجمع الآيات التي في موضوع واحد ثم يقارن بعضها ببعض فإن من الآيات ما أجمل في مكان وفسر في مكان آخر وأمثلة ذلك كثيرة فمن ذلك تفسير قوله تعالى في سورة المؤمنين آية ـ ٢٨ ـ:

﴿وإن يك صادقاً، يصيبكم بعض الذي يعدكم، بأنه العذاب الأدنى المعجل في الدنيا﴾ لقوله تعالى: ﴿ فإما نرينك بعض الذي نعدهم أو نتوفينك فإلينا يرجعون ﴾.

ومنها ما أوجز في مكان وبُسِّطَ[1] في موضع آخر وذلك كقصة آدم وإبليس جاءت مختصرة في بعض المواضع وجاءت مسهبة مطولة في مواضع أخرى وكقصة موسى وفرعون جاءت موجزة في بعض المواضع وجاءت مسهبة ومطولة ومفصلة في مواضع أخرى.

وما أطلق في مكان قيد في مكان آخر ومثال ذلك آية التيمم والوضوء فإن الأيدي مقيدة في الوضوء بالغاية في قوله تعالى في سورة المائدة ﴿ فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ﴾ ومطلقة في آية التيمم في قوله تعالى في الآية نفسها ﴿ فامسحوا بوجوهكم وأيديكم﴾ منه فقيدت.عند الشافعية في التيمم بالمرافق أيضاً. وقد ذكرت هذه العلاقة التي بين التفسير والقراءات لئلا يتوهم أن القراءات لا صلة لها بالتفسير وهذه العبارة الوجيزة، التي سقناها آنفاً قد وضحت أن القراءات مصدر مهم من مصادر التفسير التي لا غنى عنها لمن يتعرض لتفسير كلام الله تعالى.

وقد تصورت معي النقاط الثلاث التي تضمنها المبحث الأول وهي النقطة الأولى بيان القراءات المتواترة التي أنكرها الشيخ رحمه الله تعالى أو التي فضلها على أخرى مثلها.

والنقطة الثانية إشعار علماء القراءات ما لحق بكتب التفاسير ليقوموا بالواجب نحو ذلك بتجريدها مما لحق بها ببيان القراءات المتواترة من الشاذة ليأمن القارىء من الوقوع في اللبس.

والنقطة الثالثة بيان أن القراءات مصدر من مصادر تفسير القرآن الكريم.

---

(١) انظر التفسير والمفسرون للذهبي ١/٣٨ ـ ٣٩.

المبحث الثاني

فالمبحث الثاني فيه ذكر أهمية هذا الموضوع ومما لا شك فيه أن هذا الموضوع له أهمية قصوى حيث إنه موضوع يتصل بالقرآن الكريم اتصالاً مباشراً وتبدو أهميته أيضاً باعتباره موضوعاً جديداً في بابه وذلك أن الباحثين لم يحاولوا علاج القراءات التي حوتها كتب التفسير من حيث دراستها ونقدها وبيان تواترها وشذوذها حتى يكون القراء الذين يقرأون هذه الكتب عارفين حقيقة الأمر من هذه الناحية ومطمئنين على قراءتهم وفهمهم مدلولها ويستطيعوا أن يحكموا على هذه القراءات التي حشيت بها كتب التفاسير.

نعم لم يدرس هذا الموضوع كبحث من البحوث المعروفة لدى الباحثين إلا الإشارات التي ذكرتها سابقاً ولذلك يكاد يكون حلقة مفقودة في سلسلة البحوث المهمة وأرجو أن تكون هذه الرسالة معيدة هذه الحلقة المفقودة إلى سلسلة البحوث المستخدمة لدى الباحثين وأن تفتح الأبواب للباحثين ليدخلوها وتكشف الحقائق التي لا بد منها.

وذلك أن هذا الكتاب جامع البيان للطبري قد مرت عليه قرون عديدة وهو يضم هذه القراءات التي هي موضوع البحث ولم ينهض أحد من العلماء الذين طالعوه فيما أعلم بتأليف كتاب يبين هذه الهفوات منه إلا دكتور لبيب صاحب الدفاع حتى أن دراسته هذه لم تأت مستوعبة لجميع أطرافها ولم تكن مستوفية لجميع جزئياتها مما يجعل المجال مفتوحاً أمام الباحثين وهذه الرسالة بتوفيق الله تعالى قد نالت قصب السبق بهذا الاعتبار[١] أسأل الله سبحانه وتعالى أن يسدد خطاي في تمامها إنه سميع قريب مجيب.

وقد ذكرت أن تفسير الطبري هذا أول تفسير ألف تعرض فيه مؤلفه تفسير كتاب الله سورة سورة وآية آية من أوله إلى آخره ولا يعارض هذا الذي ذكرته ما كتبه الدكتور محمد حسين الذهبي حيث قال[٢]: ليس من السهل معرفة أول من دوّن تفسير كل القرآن مرتباً ثم ناقش ما قاله: وهذا نصه!

هذا ولا نستطيع أن نعين بالضبط المفسر الأول الذي فسر القرآن آية آية

---

(١) لأنها وقفت عند جميع جزئيات الموضوع.

(٢) انظر التفسير والمفسرون ١ ـ ٤٢.

ودونه على التتابع وحسب ترتيب المصحف ونجد في الفهـرست لابن النديم ص ٩٩ ـ أن أبا العباس ثعلب قال: كان السبب في إملاء كتاب الفرّاء في المعاني أن عمر بن بكير كان من أصحابه وكان منقطعاً إلى الحسن بن سهل فكتب إلى الفراء أن أمير الحسن بن سهل ربما يسألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن فلا يحضرني فيه جواب فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً أو تجعل في ذلك كتاباً أرجع إليه ففعلت فقال الفراء لأصحابه اجتمعوا حتى أملي عليكم كتاباً في القرآن وجعل لهم يوماً، فلما حضروا خرج إليهم وكان في المسجد رجل يؤذن، ويقرأ للناس في الصلاة، فالتفت إليه الفراء [١] فقال: اقرأ بفاتحة الكتاب نفسرها ثم نوفي الكتاب كله فقرأ الرجل ويفسر الفرّاء قال أبو العباس ثعلب [٢] لم يعمل أحد قبله مثله، ولا أحسب أن أحداً يزيد عليه. ا هـ.

ثم قال الدكتور رحمه الله تعالى: فهل نستطيع أن نستخلص من ذلك أن الفرّاء المتوفى سنة ٢٠٨ ـ هو أول من دوّن تفسيراً جامعاً لكل آيات القرآن مرتباً على وفق ترتيب المصحف؟ وهل نستطيع أن نقول: إن كل من تقدم الفرّاء من المفسرين كانوا يقتصرون على تفسير المشكل فقط لا لا نستطيع أن نفهم هذا من عبارة ابن النديم لأنها غير قاطعة في هذا كما لا نستطيع أن نميل إليه كما مال إليه الأستاذ ـ أحمد أمين في كتابه «ضحى الإسلام» [٣]. وذلك لأن كتاب معاني القرآن للفراء شبيه في تناوله للآي على ترتيبها في السور بكتاب مجاز القرآن لأبي عبيدة فإنه يتناول السور على ترتيبها ويعرض لما في السورة من آي تحتاج بيان مجازها أي المراد منها ـ فليس للفراء أولية في هذا بل تلك على ما يبدو كانت خطة العصر.

ثم إن ما نقل لنا عن السلف يشعر ـ وإن كان غير قاطع ـ بأن استيفاء التفسير لسور القرآن وآياته كان عملاً مبكراً لم يتأخر إلى نهاية القرن الثاني وأوائل القرن الثالث فمثلاً يقول ابن أبي مليكة رأيت مجاهداً يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه فيقول له ابن عباس اكتب قال: حتى سأله عن التفسير

---

(١) انظر التفسير والمفسرون ١/٤٢ ـ ١٤٣ ـ نقلاً عن كتابه عن ضحى الإسلام جـ ٢ ص ١٤١.

(٢) هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور ـ الديلمي مولى ابن أسد يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو ولد سنة ١٤٤ وتوفي سنة ٢٠٧ هـ ـ الأعلام ٩ ـ ١٧٨.

(٣) أحمد بن يحيى.

كله ـ نعم لا يعارض هذا وغيره ـ مما يدل على أن تفسير ابن جرير هذا قد سبق بغيره من التفاسير ما ذكرته لأن هذه الكتب لم تصل إلينا ولم يظهر منها كتاب مشهور فيها نعلمه في عالم الدنيا وعلى سبيل فرض ظهوره لم يكتب له الشهرة والانتشار مثل ما كتب لهذا التفسير الجليل وحينئذٍ ثبتت له الأولية في التفسير نظراً إلى ما ذكرنا.

ثم إن الشيخ محمد حسين الذهبي نفسه رجح ما رجحته من سبق هذا المؤلف أقرانه في هذا المضمار حيث قال: هذا ونستطيع أن نقول إن تفسير ابن جرير الطبري هو التفسير الذي له الأوليّة بين كتب التفسير أولية زمنية وأولية من ناحية الفن والصناعة.

أما أوليّته الزمنية فلأنه أقدم كتاب وصل إلينا وما سبقه من المحاولات التفسيرية ذهبت بمرور الزمن ولم يصل إلينا شيء منها اللهم إلا ما وصل إلينا منها في ثنايا ذلك الكتاب الخالد.

وأما أوليته من ناحية الفن والصناعة فذلك يرجع إلى ما يمتاز به هذا الكتاب من الطريقة البديعة التي سلكها مؤلفه حتى أخرج للناس كتاباً له قيمته ومكانته [1] ولهذا ما زال ولا يزال عمدة في التفسير ومرجعاً مهماً من مراجع المفسرين على اختلاف مذاهبهم وتعدد طرائقهم.

المبحث الثالث في بيان المراجع

وقد جرت عادة الباحثين في إخراج بحوثهم بصورة مرضية بالاعتماد على المصادر والمراجع التي خلفها سلفهم والفضل لله ثم للسابقين رحمهم الله تعالى وجزاهم الله عن خدمة الإسلام والمسلمين خيراً لأنهم هم الذين فتحوا لنا الطريق بدأب متواصل لا يعرف إليه الفتور والملل سبيلاً وها أنا الباحث الضعيف الذي حددت اتجاهه في مواصلة السير إلى الأهداف النبيلة تلك المعالم الرفيعة التي وضعوها منار الهدى وأشكر الله سبحانه وتعالى على هذه النعمة الجليلة أن وفقني المراجع والمصادر النافعة التي اعتمدت عليها في كتابتي هذه الرسالة المتواضعة نعم قد وفقني الله بفضله وكرمه ثم بفضل الجامعة الإسلامية التي بذلت أقصى جهدها

---

(١) انظر التفسير والمفسرون للذهبي جـ ١ ـ ٢٠٩ ـ ٢١٠.

لتذليل الصعاب لطلابها بما جمعت في مكتباتها من الكتب النافعة والمراجع المفيدة نعم وفقت بمراجع عديدة في علوم القرآن وفي علم القراءات وهذه المراجع كثيرة بلا حصر من أهمها: -

١ - في القراءات منظومة حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع تأليف العالم العلامة القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي الضرير (١) وهي نظم لكتاب التيسير للداني وعدتها ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتاً.

٢ - سراج القارىء المبتدىء وتذكار المقري المنتهي وهو شرح الإمام العلامة أبي القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العزري البغدادي على المنظومة السابقة (٢).

٣ - ومنها كتاب غيث النفع في القراءات السبع للعلّامة علي النوري الصفاقسي (٣)

٤ - ومنها كتاب الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه (٤).

٥ - ومنها في القراءات والتوجيه كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها تأليف أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (٥).

٦ - ومنها كتاب شرح شعلة على الشاطبية المسمى كنز المعاني شرح حرز الأماني تأليف أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن الحسين الموصلي المتوفى سنة ست وخمسين وستمائة ٦٥٦ هـ.

٧ - ومنها كتاب تقريب النفع في القراءات السبع تأليف فريد العصر وتاج القراء بمصر الشيخ علي محمد الضّباغ رحمه الله تعالى (٦).

---

(١) ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبة من الاندلس وتوفي رحمه الله تعالى سنة خمسمائة وتسعين من الهجرة - ٥٩٠ هـ.

(٢) ولد رحمه الله تعالى: سنة ٧١٦ وتوفي سنة ٨٠١ هـ.

(٣) ولد بصفاقس بتونس في سنة ثلاث وخمسين وألف من الهجرة الإعلام للزركشي ٥ - ١٨٣.

(٤) أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان نشأ في همذان ثم وفد إلى بغداد توفي سنة ٣٧٠ بحلب.

(٥) ولد سنة ٣٥٥ هـ وتوفي سنة ٤٣٧ هـ - هداية القارىء إلى تجويد كلام البارىء جـ ص ٧٤٠.

(٦) توفي رحمه الله تعالى سنة ست وسبعين وثلاثمائة وألف ١٣٧٦ هـ. انظر هداية القارىء للمرصفي ص ٤٩٢.

٨ ـ ومنها كتاب إرشاد المريد إلى مقصود القصيد تأليف الشيخ المذكور آنفاً.

٩ ـ ومنها كتاب البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة تأليف خادم العلم والقرآن الشيخ عبد الفتاح القاضي شيخ معهد القراءات بالأزهر الشريف سابقاً. وشيخ قسم القراءات في كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة وما زال يعلم القرآن الكريم فيها حتى لقي ربه سنة ١٤٠٣ هـ رحمه الله تعالى رحمة واسعة وهو الذي شجعني على اختيار هذا الموضوع وقد عرضت عليه بعض ما كتبت من المقدمة وبعض الأبواب آنذاك وأثنى عليه وبارك فيه ودعا البركة فيه.

١٠ ـ ومنها كتاب شرح طيبة النشر في القراءات العشر تأليف الشيخ أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن علي الجزري [١] أحد أولاد الحافظ محمد بن الجزري.

(١١) ـ ومنها كتاب المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر تأليف دكتور ـ محمد سالم محيسن وهو حي يرزق وما زال يؤدي الواجب من تدريس القرآن الكريم في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٢ ـ ومنها كتاب المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسير تأليف الدكتور المذكور آنفاً .

١٣ ـ ومنها كتاب الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية تأليف الدكتور المذكور سابقاً.

١٤ ـ ومنها كتاب التيسير في القراءات السبع تأليف الإمام أبي عمرو الداني عثمان بن سعيد [٢].

١٥ ـ ومنها كتاب الإيضاح شرح متن الدرة في القراءات الثلاث المتممة للقراءات العشر تأليف خادم العلم والقرآن الشيخ عبد الفتاح القاضي المذكور سابقاً.

---

(١) ولد ليلة الجمعة سنة سبعين وسبعمائة ـ ٧٧٠ هـ. وتوفي سنة ٨٥٩ هـ. راجع المصدر السابق.

(٢) ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة ٣٧١ هـ توفي الحافظ الداني سنة أربع وأربعين وأربعمائة ـ ٤٤٤ هـ ودفن من يومه بعد العصر ومشى صاحب دانية أمام نعشه وشيعه خلف عظيم وذلك يوم الاثنين منتصف شوال غاية النهاية ـ ٥٠٣ ـ ٥٠٥.

١٦ ـ ومنها شرح الوافي على متن الشاطبية في القراءات السبع للشيخ المرحوم المذكور تغمده الله برحمته.

١٧ ـ ومنها كتاب غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبي الخير محمد ابن محمد بن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣.

١٨ ـ ومنها كتاب القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة تأليف خادم القرآن الكريم الشيخ محمود الحصري.

١٩ ـ ومنها كتاب أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي للمؤلف الدكتور عفيفي.

٢٠ ـ ومنها كتاب النظم الجامع لقراءة الإمام نافع للشيخ عبد الفتاح القاضي.

٢١ ـ ومنها كتاب معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار للإمام شمس الدين أبي عبد الله الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨.

٢٢ ـ ومنها في علوم القرآن كتاب «نكت الانتصار لنقل القرآن» للإمام أبي بكر الباقلاني [١] تحقيق دكتور محمد غلول سلام أستاذ كرسي اللغة العربية وآدابها بجامعة الاسكندرية.

٢٣ ـ ومنها كتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» تأليف محمد عبد الخالق عظيمة الأستاذ بجامعة الإمام ومحمد بن سعود الإسلامية.

٢٤ ـ ومنها «سيبويه والقراءات» دراسة تحليلية معيارية تأليف أحمد مكي الأنصاري أستاذ الدراسات النحوية بجامعة القاهرة.

٢٥ ـ ومنها كتاب «الدفاع عن القرآن الكريم ضد النحويين والمستشرقين» تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري مؤلف سيبويه والقراءات.

٢٦ ـ ومنها كتاب «البرهان في علوم القرآن» للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.

---

(١) هو محمد بن الطيب بن جعفر وكنيته أبو بكر من أكبر علماء عصره ولد سنة ثمانية وثلاثين وثلاثمائة ٣٣٨وتوفي رحمه الله تعالى سنة ثلاث وأربعمائة ـ ٤٠٣ هـ الأعلام للزركلي ٧ ـ ص ٤٦.

٢٧ ـ ومنها كتاب «مناهل العرفان في علوم القرآن» تأليف الأستاذ الشيخ رحمة الله تعالى عليه محمد العظيم الزرقاني.

٢٨ ـ ومنها كتاب «إعجاز القرآن للباقلاني» أبي بكر محمد بن الطيب تحقيق السيد أحمد صقر.

٢٩ ـ ومنها كتاب حجة القراءات للإمام الجليل أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن منجلة ولم تذكر المصادر فيما اطلعت عليه ترجمته من حيث الولادة والوفاة والكتاب يباع في السوق الآن ومحققه سعيد الأفغاني.

٣٠ ـ ومنها كتاب «القراءات القرآنية تاريخ وتعريف»، للدكتور عبد الهادي الفضلي.

٣١ ـ ومنها كتاب «الدفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري للمفسر» للدكتور لبيب السعيد.

٣٢ ـ ومنها كتاب «رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات» للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

٣٣ ـ ومنها كتاب «لطائف الإشارات لفنون القراءات» للإمام شهاب الدين القسطلاني[1].

٣٤ ـ ومنها كتاب «المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز» تأليف شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة المقدسي المولود في سنة تسع وتسعين وخمسمائة هجري . . . والمتوفى سنة ٦٦٥ هـ.

٣٥ ـ ومنها كتاب «غاية النهاية» لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري وتمام اسم الكتاب «وغاية النهاية في طبقات القراء».

٣٦ ـ ومنها كتاب «تأويل مشكل القرآن» لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المروزي وابن قتيبة هذا من أسرة فارسية كانت تقطن «مرو» ولسنا نعرف من نسبه

(١) هو شهاب الدين أبو العابس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني المصري الشافعي وقسطلاني نسبة إلى قسطلية إقليم بإفريقية كما في القاموس ـ ولد في القاهرة في ثاني عشر من ذي القعدة عام ٨٥١ ـ وتوفي عام ٩٢٣ هـ.

أكثر من أنه عبد الله بن مسلم بن قتيبة بن مسلم المروزي المولود عام ٢١٣ والمتوفى عام ٢٧٦ هـ.

٣٧ ـ ومنها «تفسير البحر المحيط» تأليف محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي [١]

٣٨ ـ ومنها «كتاب الفتوحات الإلهية» بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية تأليف سليمان بن عمر العجيل الشافعي الشهير بالجمل المتوفى سنة أربع ومائتين بعد الألف هـ.

٣٩ ـ ومنها كتاب «الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة إحدى وسبعين وستمائة ٦٧١ هـ. رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

٤٠ ـ ومنها «كتاب طلائع البشر في توجيه القراءات العشر» تأليف الشيخ محمد الصادق قمحاوي المفتش بالأزهر الشريف وعضو لجنة المصاحف بالأزهر أيضاً والأستاذ المساعد بكلية القرآن الكريم بالمدينة المنورة وقد تلقيت عنه القراءة وهو من أهل التخصص في هذا الفن.

٤١ ـ ومنها كتاب «العمدة في غريب القرآن» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي حققه وعلق عليه وخرج نصه يوسف عبد الرحمن المرعشلي [٢].

---

(١) ولد سنة أربع وخمسين وستمائة ٦٥٤ وتوفي سنة ٧٥٤ وخمسين وسبعمائة.

(٢) ولد رحمه الله سنة خمس وخمسين وثلاثمائة ٣٥٥ ـ وتوفي سنة سبع وثلاثين وأربعمائة ٤٣٧ هـ.

الفصل الثالث

ترجمة الطبري



الباب الأول

ترجمة الشيخ رحمه الله

أما الباب الأول فقد جعلته للحديث عن ترجمته. . . ومما لا بد منه للباحث الذي يبحث موضوعاً ما أن يذكر ترجمة صاحبه الذي تبنَّاه ببيان مولده وأسرته والحالة السياسية التي عاشها والمجتمع الذي تربى فيه والثروات العلمية التي خلفها وأهل العلم الذين لهم اليد الطولى في تكوينه وتثقيفه ورفع مستواه إلى القمة التي وصلها. . . وأصحابه الذين ورثوا عنه علومه التي حصلها وغير ذلك مما يحيط بجميع جوانب حياته.

وإذا كان هذا مما يلزم الباحث نحو المؤلف فيكون واجباً عليَّ أن أذكر هذه الأمور المطلوبة نحو الطبري لأنه هو الذي عايشته وأعيش معه في موضوع مهم من الموضوعات التي تعرضها وهو القراءات المتواترة التي أنكرها في تفسيره ومن هنا يتضح لنا الطريق إلى ترجمته.

مولده (١)

فأما مولده ففي إقليم طبرستان (٢) ولد أبو جعفر رحمه الله تعالى في أواخر عام أربع وعشرين ومائتين أوائل عام خمسة وعشرين ومائتين في قرية آمل من بلاد طبرستان ولد محمد بن جرير ولم يجزم أحد من المؤرخين بتحديد زمن ولادته

---

(١) طبقات الشافعية ٢ ـ ١٣٥ المطبعة الحسينية بمصر ـ لسان الميزان ١٠٢/٥ مطبعة دار المعارف النظامية حيدر آباد.

(٢) طبرستان كلمة مؤلفة من مقطعين «طبر» آلة من آلات الحرب التي اشتهرت بصنعتها تلك المنطقة ـ «ستان» معناها أرض والطبر نوع من السلاح يشبه الفاس. . الرائد ٩٦٣.

بغير ما ذكر هنا والسبب في ذلك هو ما ذكره أبو جعفر نفسه في جوابه على سؤال توجه إليه من تلميذه القاضي أحمد بن كامل عن سبب الشك في سنة مولده فقال: كان أهل بلادنا يؤرخون بالأحداث دون السنين فأرخ مولدي بحادث كان بالبلد.

فلما نشأت سألت عن ذلك الحادث فاختلف المخبرون قال بعضهم كان ذلك في آخر سنة أربع وعشرين ومائتين وقال آخرون بل كان ذلك في سنة خمس وعشرين ومائتين ـ ٢٢٥ ـ والقول الفصل الراجح أنه ولد بآمل من مقاطعة طبرستان في أحد هذين التاريخين.

الحالة السياسية والعلمية في عصره(١):

لقد عاش الطبري رحمه الله تعالى في عهد العباسيين بعد أن مضى من عصره الذهبي اثنان وثلاثون عاماً تقريباً وفي هذه الفترة التي عاش فيها ابن جرير تولى الخلافة المعتصم بالله هو أبو إسحاق محمد بن ابن الرشيد بن المهدي بن المنصور ولد سنة تسع وسبعين ومائة وبينه وبين أخيه المأمون تسع سنين وكان في عهد أخيه المأمون والياً على الشام ومصر وكان المأمون يميل إليه بشجاعته فولاه عهده وترك ابنه وفي اليوم الذي توفي فيه المأمون ببلاد الروم بويع بالخلافة في تسعة عشر رجب ١٩ ـ سنة ٢١٨ ـ ولم يزل خليفة إلى أن توفي بمدينة سامراء في ١٨ ثمانية عشر ربيع الأول سنة ٢٢٧ فكانت خلافته ثماني سنين وثمانية أشهر وثمانية أيام (٢) ثم تولى بعده الخلافة الواثق (٢٢٧ ـ ٢٣٢) ويعتبر عهد الواثق نهاية العصر الذهبي للدولة العباسية ثم تولى بعدهم في عصر نفوذ الأتراك المتوكل (٢٣٢ ـ ٢٤٧) والمنتصر (٢٤٧ ـ ٢٤٨) والمستعين (٢٤٨ ـ ٢٥٢) والمعتز (٢٥٢ ـ ٢٥٥) والمهتدي (٢٥٥ ـ ٢٥٦) والمعتمد (٢٥٦ ـ ٢٧٩) والمقتصد (٢٧٩ ـ ٢٨٩) والمكتفي (٢٨٩ ـ ٢٩٥) والمقتدر (٢٩٥ ـ ٣٢٠).

وقد عاش الطبري في عصر الدولة العباسية الذهبي وفي عصر نفوذ الأتراك وانقسام الوطن الإسلامي إلى دويلات متفرقة فيبدأ بعهد المتوكل إلى نهاية الدولة

---

(١) انظر محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية «الدولة العباسية» تأليف المرحوم الشيخ محمد الخضري بك ص ٢٢٩.

(٢) انظر محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية «الدولة العباسية» تأليف المرحوم الشيخ محمد الخضري بك ص ٢٢٩.

العباسية وقد عاش الطبري في هذا العصر ولكن هذا الضعف السياسي لم يؤثر على الحركة العلمية فلقد سارت الحياة العلمية سيراً حسناً وكان أصحاب الإمارات يكرمون العلماء ويتنافسون في إكرامهم مما دفع بعجلة العلم والبحث إلى التقدم في مسيرته الطيبة.

أما الحياة العلمية في عهد الطبري فقد نمت وخطا العقل الإسلامي خطوة مباركة في مجالات التأليف والتصنيف واستقرت دعائم المذاهب الأربعة وصنف الصحاح كلها [1] ووصلت القراءات إلى حد بعيد من التأليف.

وكذلك النحو والصرف والعروض والأدب كلها قد سارت خُطىً مباركة وقطعت شوطاً كبيراً.

ولقد شهدت الفترة التي عاش فيها الطبري وما قبلها من السنين نشاطاً في الترجمة للكتب اليونانية والهندية والفارسية وأفاضوا عليها من نور الإسلام وأضافوا إليها ما وصلت إليه مداركهم المصقولة ووقفوا منها موقف الناقد البصير ولعل من أبرز من حمل تلك الراية صاحبنا رحمه الله تعالى.

وغاية الأمر أن الطبري عاش في أزهى عصور الإسلام تقدماً وإنتاجاً على جميع المستويات الفكرية وكل أولئك كان له أثره في عقل محمد بن جرير فنهل وعل من ثقافة القرن الثالث الهجري.

وقد شهد ابن جرير رحمه الله تعالى معارك الخلافات العقدية والنحوية وخاصة بين المعتزلة وأهل السنة وبين البصريين والكوفيين ويتزعم الكوفيين في عصره أحمد [2] بن يحيى ثعلب.. ويترأس البصريين آنذاك محمد [2] بن يزيد المبرد وعاصر الطبري فتنة القول بخلق القرآن.

وقد طوف الطبري رحمه الله تعالى في طبرستان والعراق والشام ومصر واستقى من ينابيع الثقافة في كثير من المدن وقد تخرج في هذه المدن كثير من الفقهاء

---

(١) ألف البخاري محمد بن إسماعيل المتوفى ٢٥٦ الجامع الصحيح ومسلم المتوفى سنة ٢٦١ - صحيحه - وألف ابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٩ سننه وألف أبو داود المتوفى سنة ٢٧٥ سننه وألف الترمذي المتوفى ٢٧٩ جامعه، وألف النسائي. ت. ٣٠٣ سننه وهذه هي الكتب الستة التي قد تعد أصح كتب الحديث ويلحق مسند أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ - انظر تعليق الحوفي ص ٧.

(٢) ولد سنة ٢١٠ هـ وتوفي سنة ٢٨٦ هـ.

والمحدثين والمؤرخين واللغويين والنحاة والأدباء والفلاسفة ـ درس الطبري على بعضهم ومن الأدباء ابن العميد المتوفى سنة ٣٦٠ وقد اشتهر بالأدب والفلسفة والمنطق والهندسة.

ومن اللغويين ابن فارس المتوفى سنة ٣٩٥ وكان إماماً في اللغة وله كتاب المجمل وكتاب حلية الفقهاء.

وأما المحدثون والفقهاء فأمثال أبي محمد عبد الله بن حبان الأصفهاني المتوفى ٣٦٧ ـ وهو إمام في الحديث وله كتاب السنة وفضائل الأعمال، وأبي بشر محمد بن أحمد الدولابي (١) المتوفى سنة عشرين وثلاثمائة ـ ٣٢٠ ـ ومن أهل الحديث أيضاً محمد بن حميد الرازي.

وهؤلاء الأعلام المذكورون الذين عاصرهم الطبري أو نهل من ثقافتهم من فارس الذي يشمل جنوباً سيراف وفيروز أباد وارزنجان، واصطرخ وشيراز، ويشمل إقليم فارس شمالاً بلاد الجبل التي هي أصبهاني وهمذان ودينور، وقومي، والري.

ومن العلماء الذين عاصرهم الطبري أو أخذ من علومهم في العراق أبو الحسن عبيد الله الكرخي المتوفى سنة ٣٤٠ ـ وهو إمام الأحناف في عصره.

وأبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن حماد المتوفى سنة ٢٨٢ وهو من مشاهير المالكية وله مؤلفات كثيرة في الفقه المالكي وعلوم القرآن وقد تولى قضاء بغداد نيفاً وخمسين سنة.

وأبو علي الكرابيسي البغدادي المتوفى سنة خمس وأربعين ومائتين ٢٤٥ وأبو علي الزعفراني المتوفى سنة ستين ومائتين ـ ٢٦٠.

وهذان الإمامان الجليلان من أئمة الشافعية.

وعبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة تسعين ومائتين ٢٩٠ ـ وتلقى عن أبيه المسند والتفسير، وأبو إسحاق إبراهيم الحربي المتوفى سنة خمس وثمانين ومائتين ـ ٢٨٥ ـ وأبو بكر عبد الله بن داود الأزدي السجستاني المتوفى سنة ٣١٦ هـ. وهؤلاء من مشاهير الحنابلة.

(١) نسبة إلى دولاب قرية بالري انظر الطبري الحوفي.

وفي هذه الحقبة التي عاصرها الطبري كانت العلوم الأدبية قد نضج بعضها وقارب النضج بعضها الآخر.

وكان من العلماء البارزين حينئذٍ ابن دريد الأزدي ـ ٢٢٣ ـ ٣٢١ وهو من أكبر علماء العربية في اللغة والأدب والنحو والصرف والنسب.

وقد جعلت هذه العوامل المباركة الطبري صرحاً شامخاً في كل فن من الفنون التي لها رواج في تلك المدن.

وكان بالعراق أيضاً داود الظاهري وهو أصفهاني الأصل بغدادي الدار وقد أسس مذهباً عماده إنكار القياس لأن في الكتاب والسنة ما يفي بمعرفة الواجبات والمحرمات مات داود سنة سبعين ومائتين ـ ٢٧٠ ونشر مذهبه بعده ابنه محمد بن داود ت سنة ٢٩٧ وقد كثر أتباع هذا المذهب بالعراق وفارس والأندلس ثم انقرضوا بعد المائة الخامسة فانقرض هذا المذهب بانقراضهم كغيره من المذاهب كمذهب الأوزاعي الذي كان شائعاً بين الشاميين قبل الفترة التي عاش فيها الطبري وفي الفترة التي طوف الطبري في الشام قد آثر الشاميون مذهب الشافعي على مذهب الأوزاعي [1]، وكانت مصر هي الأخرى التي صارت مهبط كثير من العلماء والطلاب وللطبري منها الحظ الأوفر في مجال التعلم والتعليم.

---

(١) وهو عبد الرحمن بن عمرو عمربي يمني من الأوزاع إحدى بطون همذان توفي سنة سبع وخمسين ومائة ـ ١٥٧ هـ ـ الحوفي الطبري ص ١٣.. وكانت وفاته ببيروت.

الفصل الثاني

نسبه

هو محمد بن جرير بن يزيد والي) جده اتفق المؤرخون في نسبه ثم اختلفوا فمنهم من قال: (يزيد هذا هو ابن كثير بن غالب)، وعلى هذا الرأي جمهرة المحققين من المؤرخين ولم يتوقفوا في هذا بل قطعوا به.

ومنهم من قال إن يزيد هو ابن خالد وحامل لواء هذا القول ومرجحه هو ابن خلكان في وفياته (١).

على أن أبا جعفر نفسه رحمه الله تعالى لم يكن يزيد في نسبه اسماً آخر على أبيه فقد سأل سائل عن نسبه فقال: محمد بن جرير قال السائل زدنا في النسب فأنشده بيت رؤبة (٢) بن العجاج:

قد رفع العجاج ذكري فادعني باسمي إذا الأنساب طالت يكفني

وعلى هذا فإن اختلاف المؤرخين في هذه النقطة لا يمس جانباً من جوانب أسرته لأنه قد يكون لشخص واحد اسمان فيعرف عند أناس بهذا وعند آخرين بهذا ولعل هذه المسألة من هذا النوع.

وفي هذا الفصل أربعة مباحث: ـ

---

(١) انظر وفيات الأعيان ٣٣٢/٣ ـ مطبعة السعادة.

(٢) هو أبو محمد رؤبة بن العجاج والعجاج لقب واسمه أبو الشعثاء عبد الله بن رؤبة البصري التميمي السعدي هو وأبوه أجزان توفي سنة ١٤٥ هـ انظر معجم الأدباء. ١٤٩/١١ ـ ١٥٠.

المبحث الأول

حياته العلميَّة ونبوغه

لم يكد أبو جعفر رحمه الله تعالى يبلغ السن الذي يؤهله للتعلم حتى عهد به والده إلى علماء (آمل)، وسرعان ما تفتح عقله وتبدو عليه مخايل النبوغ وهو صغير فقد قال: إني حفظت القرآن ولي سبع سنين وصليت بالناس وأنا ابن ثماني سنين وكتبت الحديث وأنا في التاسعة [١].

وكان هذا النبوغ المبكر حافزاً لأبيه على الجد في إكمال تعليمه وخاصة أنه رأى حلماً تفاءل من تأويله قال الطبري رحمه الله تعالى: رأى لي أبي في النوم أنني بين يدي رسول الله ﷺ ومعي مخلاة مملوءة بالأحجار وأنا أرمي بين يديه.

وقص رؤياه على المعبر فقال له: إن ابنك إن كبر نصح في دينه وذب عن شريعته.

ولم يطل حبس هذه الرؤيا عن الابن إذ أخبره بها أبوه فزادت من رغبته ونشاطه وكان لها من الأثر على الابن المقبل على العلم الشيء الكثير فاجتمع له ركنا التحصيل والتعليم وهما الاستعداد الفطري، وتيسر العامل الكسبي مع توفيق الله وعونه.

المبحث الثاني

دراسته

وقد بدأ الطبري رحمه الله تعالى دراسته وحياته العلمية في بلده (آمل)، وحفظ القرآن الكريم وتلقى مبادىء العلوم من علمائها الأجلاء الذين وفقهم الله تعالى في تربية الفضلاء أمثال الطبري ثم اتجه إلى الري.

ليأخذ الحديث عن محمد بن حميد الرازي والمثنى بن إبراهيم الأبلي [٢] وفي

---

(١) انظر معجم الأدباء ١٨/٤٩.

(٢) الطبري ـ تأليف الدكتور أحمد محمد الحوفي ص ٣٠.

هذه المنطقة درس التاريخ على محمد بن أحمد بن حماد الدولابي مع حرص شديد على مجالس بن حميد، قال: كنا نمضي إلى أحمد بن حماد الدولابي وكان في قرية من قرى الري ثم نعود كالمجانين حتى نعود إلى حميد فنلحق مجلسه وقد كتب ابن جرير عنه أكثر من مائة ألف حديث ودرس عليه التفسير أيضاً وأخذ فقه أهل العراق على أبي مقاتل بالرّي فلما ارتوى من هذه الينابيع الوطنية قصد إلى بغداد يسمع من عالمها أحمد بن حنبل ولكن الأقدار لم تحقق له ما كان يأمله إذ توفي ابن حنبل قبل أن يصل أبو جعفر إلى بغداد وقد علم بوفاته وهو على مقربة منها فصرف عنها ولم يفكر في أن يعود إلى بلده بل اتجه إلى البصرة ليسمع من علمائها فسمع من محمد ابن موسى الحرشي وعماد بن موسى القزاز ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني، وبشر ابن معاذ ومحمد بن بشار المعروف ببندار وأبي الأشعث ومحمد بن المعل وغيرهم ثم انتقل إلى واسط ليسمع من بعض مشايخها ثم حداه الشوق للمعرفة إلى أن يرحل إلى الكوفة فكتب الحديث فيها عن هناد بن سري وإسماعيل بن موسى، وأبي كريب محمد بن العلاء الهمداني وأخذ القراءات عن سليمان الطلحي.

وقد فهم زملاء الطبري أنه أقدرهم على التحصيل وأحفظهم وتبين شيخهم أبو كريب كذلك أن ابن جرير أنبغهم فقد كان أبو كريب من كبار علماء الحديث لكن كانت فيه شدة وعدم لين الجانب على تلاميذه وقد وصف الطبري لقاءه لتلاميذه مرة فقال: حضرت إلى داره مع طلاب الحديث فاطلع من باب خوخه له، وطلاب الحديث يلتمسون الدخول ويصيحون لذلك فقال أبو كريب أيكم يحفظ ما كتبه عني؟ فالتفت بعضهم إلى بعض ثم نظروا إلي وقالوا: أنت تحفظ ما كتبته عنه؟ قلت نعم، قالوا: هذا فاسأله.. فقلت حدثتنا في كذا بكذا وفي يوم كذا بكذا.

فأخذ أبو كريب يسألني إلى أن عظمت في نفسه فقال لي: ادخل إلي... فدخلت فمكنني من حديثه (١).

ويقال: إنه سمع من أبي كريب أكثر من مائة ألف حديث.

وبعد أن تلقى العلم من علماء هذه المدن (الري والبصرة وواسط والكوفة) اتجه إلى بغداد ولم يقطع رجاءه منها لموت ابن جنبل لأن فيها من جلة العلماء من يروون ظمأه وسرعان ما اندفع إليها فدرس على أحمد بن يوسف التغلبي وتلقى فقه

(١) انظر الطبري تأليف الدكتور أحمد محمد الحوفي ص ٣٠ - ٣٤.

الشافعى على الحسن بن محمد الصباح الزعفراني وعلى أبي سعيد الاصطرخي.

ولم يكتف بما تلقاه من العلوم في هذه المدن المذكورة لأنه عطشان إلى الزيادة لأن العطاش إلى المعارف لا يرتوون فاتجه إلى مصر ليأخذ العلوم من العلماء الأعلام هناك ولكن شوقه إلى المعرفة عرّج به إلى الشام فأقام في بيروت مدة تلقى فيها عن العباس بن الوليد البيروتي القراءة وقرأ عليه القرآن كله برواية الشاميين.

فإذا ما انقضى حاجته من الشام اندفع إلى مصر فوصل إليها سنة ثلاث وخمسين ومائتين في أوائل عهد أحمد بن طولون [١].

أقام الطبري مدة بالفسطاط ثم عن له أن يعود إلى الشام فلما قضى هناك أرباً علمياً رجع إلى مصر سنة ٢٥٦ ست وخمسين ومائتين ولقد كانت مصر حينئذٍ ثرية بعلمائها الذين استسقاهم الطبري وقد درس الطبري فقه الشافعي على الربيع ابن سليمان المرادي [٢].

وإسماعيل بن إبراهيم المزني، ومحمد بن عبد الله بن الحكم، وأخيه عبد الرحمن، ودرس فقه مالك على تلاميذ ابن وهب [٣].

وقد لقي يونس بن الأعلى الصدقي فأخذ عنه قراءة حمزة وورش وكان في وقت دخوله إليها أبو الحسن علي بن سراج المصري وكان متأدباً فاضلاً يقصد من دخل الفسطاط من أهل العلم.

فلما ظهرت شهرة الطبري بمصر وبان فضله وعلمه بالقرآن واللغة والحديث والفقه والنحو والشعر لقيه أبو الحسن بن سراج فوجده واسع المعرفة سديد الجواب في كل ما سأله عنه.

وقد اجتمع بمصر في ذلك الوقت أربعة من العلماء الوافدين اسم كل منهم محمد، هم محمد بن جرير الطبري صاحب هذه الترجمة ومحمد بن إسحاق،

---

(١) قامت الدولة الطولونية من ٢٤٥ ـ ٢٩٢ هـ.

(٢) الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي بالولاء المصري أبو محمد صاحب الإمام الشافعي وراوي كتبه وأول من أملى الحديث بجامع ابن طولون كان مؤذناً وفيه سلامة وغفلة مولده ووفاته بمصر ولد سنة أربع وسبعين ومائة وتوفي سنة سبعين ومائتين ـ ١٧٤ ـ ٢٧٠ هـ.

(٣) انظر الطبري الحوفي ص٣٣.

ومحمد بن نصر المروزي، ومحمد بن هـارون الـرويـاني وقد أبى التاريخ إلا أن يسجل أسطراً تنبىء عن نبل أخلاقهم وطهارة نفوسهم وتدل على تقدير الحاكم للعلم والعلماء.

ذكر ياقوت نقلاً عن كتاب السمعاني، وذكر الخطيب البغدادي في ترجمته لمحمد [1] بن حرب أن الرحلة جمعت بين أولئك المحمدين بمصر فأرملوا وافتقروا ولم يبق عندهم ما يمونهم ولحق بهم الضرر. فاجتمعوا ليلة في منزل كانوا يأوون إليه واتفقوا على أن يستهموا ـ يقترعوا ـ فمن خرجت عليه القرعة سأل الناس لأصحابه الطعام فخرجت القرعة على محمد بن اسحاق فقال لأصحابه أمهلوني حتى أتوضأ وأصلي صلاة الخيرة فاندفع بالصلاة فإذا هم بالشموع وخصي من قبل والي مصر يدق عليهم الباب ففتحوا له فقال: أيكم محمد بن نصر؟ فقيل له: هذا وأشاروا إليه فأخرج صرة فيها خمسون ديناراً ودفعها إليه.

ثم قال: أيكم محمد بن جرير؟ فأشاروا إليه، فدفع إليه خمسين ديناراً، ثم قال: أيكم محمد بن هارون؟ فقيل له هذا فدفع إليه مثلها.

ثم قال: وأيكم محمد بن اسحاق؟ فقالوا: ها هو ذا يصلي فلما فرغ من صلاته دفع إليه صرة فيها خمسون ديناراً.

ثم قال إن الأمير كان في قيلولة فرأى في النوم طيفاً يقول له: إن المحامد اشتد بهم الجوع، فبعث بهذه الصرر، وهو يقسم عليكم إذا نفدت أن تبعثوا إليه ليزيدكم.

ولا شك أن طلاب العلم جديرون بهذه الكرامة التي يكرم الله بها من شاء من عباده لأنهم أولياء الله وقد أثبت أهل السنة والجماعة كرامة الأولياء ونوّه الله سبحانه وتعالى شأنهم حيث قال: ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَكَانُوا۟ يَتَّقُونَ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَـٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [2].

وقال رسول الله ﷺ : (إن من عباد الله عباداً يغبطهم الأنبياء والشهداء،

---

(١) معجم الأدباء ١٨/ ١٦٥.

(٢) سورة يونس آية جـ : ٦٣ - ٦٥.

قيل من هم يا رسول الله لعلنا نحبهم؟ قال: هم قوم تحابوا في الله من غير أموال ولا أنساب وجوههم نور على منابـر من نور لا يخافون إذا خاف الناس، ولا يحزنون إذا حزن الناس ثم قرأ: الآيات ﴿ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الآيات﴾[1، 2].

وقال الإمام أحمد، عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ في قوله ﴿ولهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة﴾ قال: الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ـ وقد أردت أن ألفت النظر إلى هذه القصة التي جرت لهؤلاء وأنها من هذا الباب وليست من الخرافات التي يروجها بعض ضعفة الإيمان لأنه إذا لم يكن طلاب العلم وأهل العلم أولياء الله فمن هم أولياء الله؟

وطلاب العلم الذين تضع الملائكة أجنحتها لهم رضا لما يطلبون هم بالدرجة الأولى في ثبوت الولاية لهم وحينئذٍ فلا غرابة في هذه القصة التي حكيت هنا لهم.

ذكاؤه وقوة حفظه

وقد وهبه الله سبحانه وتعالى ذاكرة واعية لا تفلت شيئاً مر عليها وهذا من فضل الله على أوليائه الذين قيضهم لحفظ دينه ومن هؤلاء الموفقين صاحبنا المترجم له محمد بن جرير الطبري حيث كان من الفضل والعلم والذكاء والحفظ على ما لا يجهله أحد عرفه لجمعه من علوم الإسلام ما لم نعلمه اجتمع لأحد من هذه الأمة ولا ظهر من كتب المصنفين وانتشر من كتب المؤلفين ما انتشر له وكان راجحاً في علوم. القرآن وعلم التاريخ من الرسل والخلفاء والملوك، واختلاف الفقهاء مع الرواية وقد بان فضله في علم اللغة والنحو على ما ذكره في كتاب التفسير وكتاب التهذيب مخبراً عن حاله فيه وقد كان له قدم راسخ في علم الجدل يدل على ذلك مناقضته في كتبه على المعارضين لمعاني ما أتى به، وكان يحفظ من الشعر للجاهلية والإسلام ما لا يجهله إلا جاهل به، ومن أعظم ما يدل على حدة ذكائه الحوار الذي جرى بين محمد بن العلاء وبين تلاميذه الذي سبق أن سقناه آنفاً ومعهم أبو جعفر فكفاهم الجواب على أسئلة أبي كريب مما جعل أبا كريب يقدره، غاية التقدير.

---

(١) أخرجه ابن جرير عن أبي هريرة ورواه أبو داود في سننه تفسير ابن كثير. جـ ١٩٩/٢ .

(٢) سورة يونس آية ٦٣ ـ ٦٥.

وما جرى بينه وبين أبي الحسن علي بن سراج المصري فلما رأى أبو الحسن الطبري موفقاً فيما ناقشه من العلوم أعجبه فسأله عن شعر الطرماح [1] بن الحكيم ولم يكن في مصر من يحفظه فوجد الطبري يحفظه فسأله أن يمليه ويفسر غريبه فأخذ يمليه عند بيت المال في الجامع.

وقد قدم أبو جعفر هذا الخير العظيم لأمة الإسلام لأنه أعطى هذه النعمة الجليلة من الله الوهاب التي ما زالت ولا تزال ظاهرة عجيبة في تفسير كتاب الله واستطاع الطبري بسبب هذه النعمة التي وهبها أن يلقب بإمام المفسرين لأنه أول من شق هذا الطريق دراية ورواية هذا.

والطبري إمام في جميع الفنون التي اشتهرت في عصره وليست إمامته في التفسير والحديث والتاريخ والفقه والقراءات كما ذهب بعض المؤرخين إلى شهرة تخصصه في هذه الفنون المذكورة والدليل على ما قلناه ما ذكره ابن مجاهد من أن أبا العباس ثعلب قال له يوماً من بقي عندكم؟ يعني من الجانب الشرقي ببغداد من النحويين؟ فقلت ما بقي أحد، مات الشيوخ فقال حتى خلا جانبكم؟ قلت نعم إلا أن يكون الطبري الفقيه. فقال لي: ابن جرير؟ قلت: نعم قال ذاك من حذاق الكوفيين قال أبو بكر: وهذا من أبي العباس كثير لأنه كان شديد النفس شرس الأخلاق، وكان قليل الشهادة لأحد بالحذق في عمله.

وقال عبد العزيز بن محمد: قنطرة البراد محظوظة من العلماء النحويين كان فيها أبو عبيد القاسم بن سلام، ومسجده وراء سويقة جعفر معروف به وكان علان الأزدي، ومسجده في هذا الموضع معروف به، وكان بها أبو بكر هشام بن معاوية الضرير النحوي وكان مسجده عند مسجد أبي عبد الله الكسائي، وكان بها أبو عبد الله محمد بن يحيى الكسائي ومنه انتشرت قراءة أبي الحارث عن الكسائي وقرأ عليه كبار الناس ونزلها أبو جعفر الطبري وكان أبو جعفر قد نظر في المنطق والحساب والجبر والمقابلة وكثير من فنون أبواب الحساب وفي الطب، وأخذ منه قسطاً وافراً يدل عليه كلامه في الوصايا. وكان كالقارىء الذي لا يعرف إلا القرآن، وكالمحدث الذي لا يعرف إلا الحديث وكالفقيه الذي لا يعرف إلا الفقه،

---

(١) هو الطرماح بن حكيم بن الحكم من طيء شاعر إسلامي له ديوان شعر مطبوع توفي نحو ١٢٥ ـ انظر الاعلام ٣/٣٢٥.

وكالنحوي الذي لا يعرف إلا النحو وكالحاسب الذي لا يعرف إلا الحساب وهذا ما قرره ياقوت عند تعرضه لترجمته وهذه شهادة صادقة وذلك أن علماء السلف يتبحرون في جميع الفنون فضلاً عن الطبري الذي وقف حياته للعلم حتى أنه ترك الزواج ليتفانى في خدمة العلم وإضافة إلى ذلك فقد أوتي حافظة قوية مكنته من التعمق في جميع حقول المعرفة ـ معجم الأدباء ١٨٠/٥٠.

«الفصل الثالث»

في ذكر مشايخه الذين تلقى العلوم عنهم

وقد سبق أن ذكرت أن الطبري تجوّل في البلدان لطلب العلم وأهم البلاد التي طوّف فيها لهذا الغرض طبرستان وما حولها والعراق، والشام ومصر، وله شيوخ.. في كل بلد من هذه البلدان ساهموا في تكوين شخصيته الفذة.

ومن هؤلاء الأعلام الأجلاء شيوْخه في الحديث والتفسير بالمأثور:

١ ـ أحمد بن المقدام بن سليمان بن الأشعث العجلي المتوفى سنة ٢٥٣ هـ[١].

٢ ـ أحمد بن منيع البغوي أبو جعفر الأصم صاحب المسند[٢].

٣ ـ إسحاق المروزي نزيل بغداد الحافظ ت سنة ٢٥٤ هـ[٣].

٤ ـ إسماعيل بن موسى الفزاري أبو محمد ت ٢٤٥ هـ.

٥ ـ بشر بن معاذ العقدي أبو سهل البصري الضرير ت ٢٤٥ هـ.

, ـ عبيدالله بن إسماعيل الهباري.

٧ ـ عبيدالله بن عبد الكريم بن مروخ المخزومي ت ٢٦٤ هـ.

٨ ـ علي بن سراج المصري أحد شيوخ العلم والأدب في مصر عند دخول الطبري إليها وقد امتحن الطبري وعرف فضله.

---

(١) انظر الطبري بحثاً مقدماً من الطالب في التفسير عبدالله بن عبد العزيز آل شاكر.

(٢) أحمد بن منيع بن عبد الرحمن البغوي نزيل بغداد أبو جعفر حافظ ثقة له مسند في الحديث كان يعد من أقران ابن حنبل في العلم مات فقيراً فبيع جميع ما يملك سوى كتبه بأربعة وعشرين درهماً ولد سنة ستين ومائة وتوفي سنة أربع وأربعين ومائتين ـ ١٦٠ ـ ٢٤٤ ـ الإعلام لخير الدين الزركلي ١٨/ ٢٤٥.

(٣) انظر مذكرة الطالب.

٩ ـ عمران بن موسى الليثي البصري القزارات سنة ٢٤٠ هـ.

١٠ ـ عمرو بن علي بن بحر بن كنز الصيرفي الفلاسي ت ٢٥٢ هـ.

١١ ـ المعلى بن إبراهيم الأبلى.

١٢ ـ محمد بن بشار العيدي أبو بكر البصري أحد أوعية العلم والسنة ت ٢٥٢ هـ.

١٣ ـ محمد بن حميد بن حبان التميمي أبو عبدالله الرازي ت ٢٤٨ هـ وقد بلغ ما أخذه عنه الطبري من الحديث مائة ألف حديث إلى جانب التفسير.

١٤ ـ محمد بن عبد الأعلى الصنعاني.

١٥ ـ محمد بن العلاء بن كريب أبو كريب شيخ الجماعة الهملاني ت ٢٤٨ هـ وبلغ أيضاً ما أخذ عنه الطبري مائة ألف حديث.

١٦ ـ محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب ت ٢٤٤ هـ.

١٧ ـ محمد بن المثنى الزمني البصري الحافظ ت ٢٥٢ هـ.

١٨ ـ هناد ابن السرّ الداري الحافظ ت ٢٥٣ هـ.

١٩ ـ محمد بن المعلى الهمداني اليامي نزيل الري.

٢٠ ـ يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي الحافظ صاحب المسند ت ٢٥٢ هـ.

٢١ ـ أبو همام الوليد بن شجاع ت ٢٤٣ هـ.

شيوخه في الفقه

١ ـ الحسن بن محمد الصباح الزعفراني أبو علي البغدادي ت ٢٦٠ هـ. أخذ عنه فقه الشافعي ببغداد.

٢ ـ الربيع بن سليمان الأزدي ت ٢٥٦ هـ أخذ عنه فقه الشافعي بمصر.

٣ ـ داوود بن علي الأصبهاني الظاهري صاحب المذهب الظاهري المعروف ولد سنة ٢٠٢ هـ وتوفي سنة ٢٧٠ هـ أخذ عنه الطبري مذهبه.

٤ ـ سعد وعبد الرحمن ومحمد بنو عبد الله بن عبد الحكيم لقيهم الطبري في مصر وأخذ عنهم مذهب مالك.

٥ ـ أبو مقاتل أخذ عنه فقه الحنفية في الري.

ومن شيوخه في النحو والأدب واللغة أحمد بن يحيى ثعلب إمام[1] نحاة الكوفة في عصره.

* * *

---

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ولد سنة ٢٠٠ هـ وتوفي سنة إحدى وتسعين ومائتين لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادي الأول في خلافة المكتفي بن المعتضد وبلغ تسعين سنة وأشهراً وكان رأى أحد عشر خليفة أولهم المأمون وآخرهم المكتفي.. انظر معجم الأدباء ١٠١/٥ ـ ١٠٥.

الفصل الرابع
صفاته الخلقية

وفيه أربعة مباحث:

وإن أحسن الحلل التي يتحلى بها الشخص أن يتخلق بالخلق الطيب ولذلك مدح الله المولى سبحانه وتعالى نبيه محمداً ﷺ بهذه الصفة الحميدة حيث قال: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾[1].

وقد كان خلق نبي الله ﷺ القرآن.

ومعنى ذلك أنه يمتثل أوامره ونواهيه لا يحيد عنها قيد شبر فعلاً وتركاً وإذا كانت أمته ﷺ محتماً عليها اتباعه في جميع ما جاء به عملاً وتركاً عموماً فأهل الخصوص الذين هم ورثته من باب أولى في تحقيق هذه المتابعة التي نوه الله شأنها بقوله: ﴿قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم﴾[2].

لأن العلماء ورثة الأنبياء والورثة يجدر بهم أن يرثوا أخلاق الموروث والأنبياء لا يورثون مالاً ولا جاهاً وإنما يورثون علماً وأخلاقاً.

ولعل في مقدمة هؤلاء العلماء الأجلاء أمامنا الطبري صاحب الترجمة وإنه - ولا يزكى على الله أحد - على أخلاق رفيعة وصفات حميدة تشهد بذلك كتب التاريخ والسيرة وتصور واقعه بأنه عالم كان يرسم للناس معالم الهدى بقيله وسيرته، وأخلاقه التي طبعت على نور من العلم الرباني.

---

(١) سورة القلم آية - ٤.

(٢) آل عمران آية - ٣١.

وهذه واحدة من صور عظمة الإسلام الذي ربى أولئك الرجال الذين صنعهم الله على هديه ونوره.

ومتى ما تمثل الإسلام في واقع الشخصية سلوكاً واعتقاداً فإن سبيل العزة والرفعة يكون ميسوراً وسهلاً.

* * *

المبحث الأول

ورعه

والورع من الصفات الحميدة التي تتمتع بها النفوس النيرة من أولئك الرجال الذين أنار الله قلوبهم فكشفوا بهذا النور حقائق الدنيا وعرفوا فناءها وزوالها فقلت رغبتهم فيها حتى احتاطوا في حلالها خوفاً من الوقوع في حرامها واشتدت رغبتهم في الآخرة لأنها هي الدائمة والباقية وقد طلق بعضهم الدنيا كلية كما قال الإمام الشافعي.

إن لله عباداً فطنا ... طلقوا الدنيا وخافوا الفتنا
نظروا فيها فلما علموا ... أنها ليست لحي وطنا
جعلوها لجة واتخذوا ... صالح الأعمال فيها سفنا[1]

فإذا كان التاريخ قد حفظ لنا سيرة رجال خدمتهم الدنيا وانصرفوا عن مظاهرها البراقة التي يحسبها الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد النهاية المؤلمة.

إذا كان الأمر كذلك فإنه قد كتب رجال في سجل الذين اتصفوا بهذه الصفات الحميدة ومنهم أبو جعفر الطبري.

فقدْ تربى في بيت زهد وورع وحفظ كتاب الله صغيراً وحفظه ربه فإن من عباد الله الصالحين من يصنعه الله على عينه ليكونوا نبراس هدى ومنار طريق يهدي إلى الحق والفضيلة.

عاش الطبري عمره متمسكاً بدينه عاملا بشريعة الله عاملاً لها يجعل من

(١) انظر رياض الصالحين للنووي.

كتاب الله وكلام رسوله أنيساً له في وحشته وكان حسن القراءة لما سمعه أبو بكر بن مجاهد التفت إلى أبي علي الطومالي فقال له: يا أبا علي ما ظننت أن الله خلق بشراً يحسن أن يقرأ هذه القراءة[1].

ووصفه كثير من تلاميذه بأنه كان زاهداً عازفاً عن الدنيا مترفعاً عن التماسها خاشعاً تقياً أميناً ما سمعه أحد حلف بالله. .وقد عاش حياته أعزب عفيفاً حصوراً لا يعرف النساء. . العلم همه وطلبه غايته. . . ولذلك أثمر تلك البركات الحسان.

* * *

المبحث الثاني

أعراضه عما في أيدي الناس

وقد طبق كثير من الموفقين وصية الرسول ﷺ على نفسه بالزهد في الدنيا والزهد فيما عند الناس وهذه الوصية هي التي أخبرها الصحابي الجليل أبو العباس سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله دلني على عمل إذا عملته أحبني الله وأحبني الناس فقال (ازهد في الدنيا يحبك الله وازهد فيما عند الناس يحبك الناس) حديث حسن[2].

ولئن كان من العلماء الموفقين من هذا دأبه فالطبري من طبقاتهم لأنه حمل لواء الزهد والروع ويتمثل ذلك جلياً في قوله لهذه الأبيات: -

إذا أعسرت لم يعلم شقيقي ... وأستغني فيستغني صديقي
حيائي حافظ لي ماء وجهي ... ورفقي في مطالبتي رفيقي
ولو أني سمحت ببذل وجهي ... لكنت إلى الغنى سهل الطريق

هذا هو منطق الطبري وهذه حكمته.

يجوع فلا تسمح نفسه الأبيّة بأن يذهب ليطلب حاجته من أحد وهو قاض لها

---

(١) تاريخ بغداد ٢/١٦٤ ـ طبقات الشافعية ٢/١٧٣.

(٢) رواه ابن ماجة وغيره بأسانيد حسنة شرح أربعين النووية ص ١٠٥ الزهد: ترك ما لا يحتاج إليه من الدنيا وما كان حلالاً والاقتصار على الكفاف والورع ترك الشبهات.

لـو فعل، ولكنه عاد إلى كم ثوبه فقطعه فباعه وأكل بثمنه ما سد به رمقه وقضى بعض حاجته.

ولقد كان الطبري رحمه الله تعالى على هذا الخلق من صغـره حتى.. مشيبه.. وقد ذكر الطبري رحمه الله تعالى أن الله أنعم عليه بهذه الغريزة الطيبة منذ أن خرج لطلب العلم فقال: لما ترعرعت سمح لي أبي بالسفر من مدينة آمل وكان يبعث إليّ بالمال، فأبطأت مني النفقة مرة فاضطررت إلى أن فتقت كمي القميص فبعتها[1].

لقد كان يستطيع أن يقترض ثم يرد القرض بعد قليل من الأيام لكنه لم يفعل لأن نفسه الأبية ترفض ذلك.

وكان يستطيع أن يلجأ إلى ما كان يلجأ إليه الطلاب الغرباء[2] في عصره من الاستعانة بذي الثراء أو محبي العلم لكنه آثر أن يبيع كمي قميصه لينفق من ثمنها حتى توافيه نقود أبيه.

بعث إليه الأمراء والخلفاء وكبار التجار بالأموال الطائلة والهدايا النفيسة ورفض هذا وذاك لأنه لا يأخذ من إنسان إلا ما يقدر على مكافأته بأكثر مما قدم له.

وأهدى إليه جاره أبو المحسن المحرر فرخين، فأهدى إليه الطبري ثوباً.

وأهدى إليه الوزير أبو علي محمد بن عبيدالله ـ رمانا فقبله وفرقه على جيرانه.

فلما مضت أيام بعث إليه الوزير عشرة آلاف درهم ومعها رقعة يسأله فيها أن يقبل هديته، وكان الوزير قد أخبر حامل الهدية أن يعرض على أبي جعفر إن لم يقبل الهدية أن يفرقها على أصحابه ممن يستحق.

قال راوي الخبر: فسرت بالبدرة إليه، فدققت الباب، وكان يأنس إلي.

وكان إذا دخل منزله بعد مجلس العلم لا يكاد يدخل إليه أحد إلا في أمر مهم، لاشتغاله بالتصنيف.

---

(١) طبقات الشافعية ٢/١٣٨.

(٢) انظر الطبري الحوفي.

فعرّفته أني جئت برسالة من الوزير - فأذن لي - فدخلت، وأوصلت إليه الرقعة فقال: اقرأ عليه السلام، وقل له: ارددنا إلى الرمان.

وامتنع من قبول الدراهم.

ولقد كان يكره الفقير الذي تستذله الحاجة ككرهه للغني الذي يجعل من غناه سبيلاً للكبر وكلاهما في نظر الشيخ سيء وقبيح.

وقد نظم بيتين في معنى ذلك: -

خلقان لا أرضى طريقهما تيه الغنى ومذلة الفقر
فإذا غنيت فلا تكن بطراً وإذا افتقرت فتية على الدهر

* * *

المبحث الثالث

جرأته في الحق

لا غرابة في أن الطبري رحمه الله تعالى شجاع وجريء في إعلان ما يعتقده حقاً لأنه قد استكمل الأسباب التي تسلحه بهذه الجرأة من علم واسع وورع مشهود وإباء مترفع، واستهانة بالدنيا ومظاهرها.

لهذا كان ممن لا تأخذه في الله لومة لائم مع عظيم ما يلحق به من أذى الجهال واعتداء الحساد والحاقدين.

وقد عرض عليه القضاء فأبى أن يقبله وهذا دليل على أنه جريء في الحق لا يراعي غير الله، ومن شأن القاضي أن تعرض عليه منازعات يتصل بعضها بأمراء ذلك العصر وحكامه، وهو لا يستطيع أن يمالىء أميراً أو يجامل وزيراً، أو يحابي كبيراً فمن الخير له أن يكون بعيداً عن هذه الفتن وأن يفرغ للعلم والتأليف وتثقيف الطلاب ناعماً بحريته وراحة ضميره.

وربما كان ورعه هو السبب في رفضه ولاية المظالم مخافة أن يجور في حكم من أحكامه، كما رفض أبو حنيفة منصب القضاء من قبله، وليس بمستبعد أنه رفض القضاء أنفة من أن يكون لحاكم ولاية عليه سلطان.

ولعله امتنع من قبول القضاء لهذه الأسباب مجتمعه.

وكان تلاميذه من طبقات عدة ولكن لا يميز أحداً لحسبه أو جاه أبيه.

قال أبو معبد عثمان بن أحمد الدينوري: حضرت مجلس الطبري وحضر الفضل بن جعفر بن الفرات بن الوزير وقد سبقه رجل فقال الطبري للرجل: ألا تقرأ؟ فأشار إلى ابن الوزير، فقال الطبري: إذا كانت النوبه لك فلا تكترث بدجلة ولا الفرات.

وعلق الدينوري في روايته على هذا الحادث بقوله: وهذه من لطائفه وبلاغته وعدم التفاته لأبناء الدنيا.

يريد أن هذه تورية لطيفة ومساواة عادلة بين رجل من عامة الشعب وآخر ابن الوزير في عهد كانت الطبقية فيه فيصلاً بين الناس.

* * *

المبحث الرابع

تواضعه[1]

وقد ألهم الله سبحانه وتعالى العلماء العاملين أن يتواضعوا له لأنهم يعرفون أن في ذلك توفيقهم للخير في الدنيا والآخرة وعزهم وكرامتهم ومن هنا حققوا حديث الرسول ﷺ الذي يبين أن من تواضع لله رفعه الله تعالى.

ومن هؤلاء العلماء شيخنا الطبري الذي كان ديدنه الزهد والورع والإعراض عما في أيدي الناس فاستغنى بهذا كله عن الخيلاء والكبر والعجب التي ابتلى بها كثير من السفهاء حتى جعلوا ذلك عوناً على إنشاء الجور والفساد والظلم وما أكثرهم لا كثّرهم الله.

ولم يكن الطبري يرفض الدعوة التي يدعى إليها أو المسألة التي يسأل فيها فإذا مضى إلى منزل كان يوماً مشهوداً عظيماً بحضوره.

ولا يرفض - من تواضعه - الخروج إلى الصحراء مع بعض تلاميذه فيأكل

---

(١)

معهم وكان لا يباهي بعلمه ولا يفاخر بظفره في مناقشة أو مناظرة بل كان يتناسى ما حدث ويؤثر ألايذكره، تناظر هو وإسماعيل بن إبراهيم المزني في مصر، وتناولت مناظرتهما أشياء منها الكلام في الإجماع، ثم سأله ابن كامل عن المسألة التي تناظرا فيها، وأبى أن يذكرها، لأنه كان كما قال ابن كامل أفضل من أن يرفع نفسه، وأن يذكر انتصاره على خصمه.

وقد كان الطبري رحمه الله تعالى قد لزم داود بن على الأصفهاني الأصبهاني وكتب من كتبه ثم جرت مسألة يوماً بين داود وأبي جعفر وتفوق أبو جعفر على داوود فآلم ذلك أصحاب داوود وكلم أحدهم أبا جعفر بكلمة مؤلمة فنهض من المجلس وألف كتاباً في الرد على داوود سماه كتاب الرد على ذي الأسفار. . . يريد بالأسفار أن داوود يعتمد على الكتب ولا يفكر. . أخرج من هذا الكتاب شيئاً بعد شيء إلى أن أخرج منه قطعة في مائة ورقة.

ثم كف بعد أن مات داوود فلم يكمل شيئاً من هذا الكتاب.

وقد تحدث أبو بكر بن داوود بن علي قال: كان في نفسي مما تكلم به ابن جرير على أبي فدخلت يوماً على أبي بكر بن أبي حامد وعنده أبو جعفر فقال له:

هذا أبو بكر محمد بن داوود بن علي الأصبهاني، فلما رآني أبو جعفر وعرف مكاني رحب بي، وأخذ يثني على أبي ويمدحه ويصفني بما يقطعني من كلامه[1].

وكان أبو جعفر رحمه الله تعالى يعطف على تلاميذه، ويتواضع في معاملتهم حيالهم.

ذكر ابن كامل أن بعض تلاميذ الطبري آلمه في مجلس الطبري فانقطع ابن كامل من المجلس مدة ثم قابله الطبري، فجعل يعتذر له ويترضاه ويترفق به كأنه هو الذي آذاه. . . فرضى ابن كامل وعاد إلى المجلس.

* * *

---

(١) انظر معجم الأدباء ١٨/٨٠.

الفصل الخامس

في ذكر تلاميذه الذين تتلمذوا عليه

من شأن المنهل العذب أن يكثر رواده ويتتابع قصاده ثم لا يزداد على الأيام إلا كثرة رواد وقصاد.

وقد كان الطبري منهلاً عذباً للثقافة الشائعة في عصره لأنه ينابيع للثقافة الدينية والأدبية والتاريخية فليس غريباً أن يتحلق الطلاب حوله في مصر والعراق ينهل كل منهم ما شاء من علم الأستاذ الكبير.

١ ـ ومن هؤلاء الطلاب القاضي أبو بكر أحمد بن كامل[1] بن خلف قاضي الكوفة من قبل أبي عمر محمد بن يوسف.

٢ ـ وعبد العزيز بن محمد الطبري وله كتاب في تاريخ أستاذه نقل ياقوت كثيراً منه.

٣ ـ وأبو إسحاق بن إبراهيم بن حبيب الطبري مؤلف كتاب في التاريخ موصول بكتاب الطبري ضمنه من أخبار أبي جعفر وأصحابه شيئاً كثيراً وله كتاب الرسالة، وكتاب جامع الفقه[2].

٤ ـ وأبو الحسن أحمد بن يحيى بن علم الدين المنجم المتكلم، وهو صاحب كتاب المدخل إلى مذهب الطبري ونصرة مذهبه، وكتاب الإجماع في الفقه على مذهب أبي جعفر.

---

(١) ولد سنة ٢٦٠ هـ وتوفي سنه ٣٥٠ هـ.

(٢) الفهرت ٢٣٥.

٥ ـ وأبو الفرج المعافي بن زكريا النهرواني القاضي المعروف بابن طرار.

٦ ـ وعلي بن عبد العزيز بن محمد الدولابي مؤلف كتاب القراءات وكتاب أصول الكلام ـ وكتاب الأصول الأكبر ـ وكتاب الأصول الأوسط وكتاب إثبات الرسالة.

٧ ـ وأبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الثلج الكاتب.

٨ ـ وأبو القاسم بن العراد مؤلف كتاب الاستقضاء في الفقه.

٩ ـ وأبو الحسن الدقيقي الحلواني الطبري صاحب كتاب الشروط وكتاب الرد على المخالفين.

١٠ ـ وأبو الحسين بن يونس مؤلف كتاب الإجماع في الفقه.

١١ ـ وأبو بكر محمد بن عبدالله الشافعي.

١٢ ـ ومخلد بن جعفر.

١٣ ـ وأبو عمر محمد بن أبي الحيري.

١٤ ـ وأبو شعيب الحراني.

١٥ ـ وعبد الغفار الحصيبي.

١٦ ـ وأبو عمرو بن حملان.

١٧ ـ وابن الحداد.

١٨ ـ وأبو مسلم الكجى.

وغير هؤلاء المذكورين ممن تتلمذوا عليه في العراق خاصة فانتهجوا نهجه.

* * *

الفَصْلُ السَّادِسُ

ثناء العلماء عليه

وقد أثنى عليه العلماء بما هو أهل له ومن هؤلاء الأعلام الخطيب البغدادي وغيره حيث قال في الثناء عليه: كان ابن جرير أحد الأئمة الأعلام يحكم بقوله ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره فكان حافظاً لكتاب الله بصيراً بالقرآن، عارفاً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها وصحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة.. والتابعين ومن بعدهم من المخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام عارفاً بأيام الناس وأخبارهم هذا ابن جرير في نظر الخطيب البغدادي وهي شهادة عالم خبير بأحوال الرجال.

وذكر أن أبا العباس بن سريج كان يقول: محمد فقيه عالم.. وهذه الشهادة جد صادقة فان الرجل برع في علوم كثيرة منها علم القراءات، والتفسير، والحديث، والفقه والتاريخ وغيرها.

وقد صنف في علوم كثيرة وأبدع التأليف وأجاد فيها ألف.

* * *

الفصل السابع
في مؤلفاته النافعة

وقد ذكرنا أن الشيخ رحمه الله تعالى وقف حياته لخدمة العلم وبذل جهده في سبيل ذلك وقد بارك الله في جهوده من جميع الجوانب التي تناولها تعلماً وتعليماً وتدريساً وتأليفاً ومن هذه الجهود المباركة مؤلفاته التي خلدها للمسلمين.

وقد كانت مؤلفاته كثيرة وعظيمة، ومن الخير للثقافة وللدارسين أن بعضها سلم من الضياع وطبع وما زال ينبوعاً للبحث والدرس.

ومن الأسف أن بعضها مفقود فعسى ألا يطول فقده وأن يوفق الله الباحثين إلى العثور عليه وإحيائه.

وقد أدهشت غزارة إنتاجه تلاميذه وأدهشت من بعدهم.. ذكر الخطيب البغدادي أنه سمع من علي بن عبيد الله اللغوي أن الطبري واظب على الكتابة أربعين سنة وأنه كان يكتب في كل يوم أربعين ورقة، ومعنى هذا أنه كتب نحو ستمائة ألف ورقة.

ومن تلك المؤلفات النافعة كتابه.

١ ـ جامع البيان في تفسير القرآن الذي نحن بصدده.

٢ ـ تاريخ الأمم والملوك.

٣ ـ كتاب ذيل المذيل وهو في نحو ألف ورقة خرج بإملاءه بعد سنة بعنوان «المنتخب من كتاب ذيل المذيل».

وهو في تاريخ الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى عصر الطبري[1].

ذكر فيه تاريخ من قتل ومن مات من الصحابة في حياة الرسول. وتاريخ من عاشوا بعده من أصحابه ورووا عنه أو نقل عنهم علم إلى أن بلغ شيوخه الذين سمع منهم، ولم يفته أن ينسب الضعف إلى بعض المحدثين..

٤ ـ كتاب اختلاف الفقهاء في كثير من الأحكام الشرعية[2].

٥ ـ كتاب لطيف القول في أحكام شرائع الإسلام... ويريد بلطيف القول دقة الفكر وعمق النظر وقوة التعليل ألفه بعد اختلاف الفقهاء في نحو الفين وخمسمائة ورقة وقد بسط فيه مذهبه الذي يعول عليه جميع أصحابه وهو من أنفس كتبه وكتب الفقهاء، ومن أفضل أمهات المذاهب.

وكان أبو بكر بن رميك يقول: ما ألف كتاب في مذهب أجود من كتاب الطبري لمذهبه.

وفي هذا الكتاب فصل جيد في الشروط يسمى بأمثلة العدول تستجيده أهل بغداد ويعولون عليه وكان الطبري مقدماً في علم الشروط قيماً به. ومما تناوله في هذا الكتاب الكلام في أصول الفقه والكلام في الأجماع وأخبار الآحاد والمراسيل، والناسخ والمنسوخ في الأحكام والمجمل والمفسر من الأخبار والأوامر والنواهي ـ والكلام في أفعال الرسل والخصوص والعموم والاجتهاد، وإبطال الاستحسان كذلك تناول اللباس، وأمهات الأولاد والشراب.

٦ ـ كتاب الخفيف في أحكام شرائع الإسلام.

هو مختصر كتابه «اللطيف»، وسبب اختصاره أن أبا أحمد العباسي بن الحسن العزيزي راسله في اختصاره فعمل هذا المختصر يسهل تناوله وهو في نحو أربعمائة ورقة.

٧ ـ كتاب «تهذيب الآثار وتفصيل الثابت عن رسول الله ﷺ من الأخبار»[3]

---

(١)

(٢)

(٣) قال الدكتور أحمد محمد الحوفي: «منه نسخة محفوظة في كبريل وعاطف أفندي وبايزيد والفاتح بالأستانة وأوله في مكتبة الأسكوريال بأسبانيا.. الطبري للحوفي ص ٧٩.

وهو الذي سماه القطفي «شرح الآثار»، وقال إنه لم يكمله ثم عجز العلماء عن إكماله. . وقال ياقوت: لم أر سواه في معناه.

وذكر السبكي في طبقات الشافعية أنه من عجائب كتبه، بدأ فيه بما رواه أبو بكر الصديق مما صح عنده بسنده ثم تكلم على كل حديث بعلله وطرقه وما فيه من الفقه والسند واختلاف العلماء وحججهم، وما فيه من المعاني والغريب فتم منه مسند العشرة وأهل البيت والموالي ومن مسند ابن عباس قطعة كبيرة. . . ومات قبل أن يتمه.

٨ ـ كتاب «بسيط القول في أحكام شرائع الإسلام».

تناول فيه تسلسل الفقه بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام وخرسان وكتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وذكر اختلاف المختلفين واتفاقهم وذكر فيه المحاضر والسجلات، والوصايا وأدب القاضي وهو في نحو ألفي ورقة على ما ذكره ياقوت أو في نحو ألف وخمسمائة ورقة على ما ذكره السبكي.

٩ ـ وكتاب «آداب القضاة وهو أحد الكتب المشهورة بالتجويد والتفضيل ذكر فيه مدح القضاة وكتابهم وما ينبغي للقاضي أن يعمل به وذكر السجلات والشهادات والدعاوى والبينات وهو في نحو ألف ورقة.

١٠ ـ كتاب «النفوس الجيدة والأخلاق الحميدة» وربما سماه بأدب. . النفس الشريفة والأخلاق النفيسة.

ـ تناول فيه عدة أمور: كالورع والإخلاص والشكر والرياء والكبر والتواضع والخشوع والصبر والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذكر كثيراً من الدعاء وفضل القرآن وأوقات الإجابة ودلائلها. .

ـ أنجز منه نحو خمسمائة ورقة في أربعة أجزاء، وكان بدأ في تأليفه سنة ٣١٠ هـ ومات بعد مد يده قبل أن يكمله.

١١ ـ كتاب «المسند المجرد».

ـ ذكر فيه من حديثه عن الشيوخ ما قرأه على الناس.

---

(١) انظر هذا الفصل كلية في الطبري للحوفي.

١٢ ـ كتاب «الرد على ذي الأسفار».

رد فيه على داوود بن علي الأصبهاني، بعد أن لزم داوود مدة وكتب من كتبه كثيراً.

ـ وكان السبب في تأليف هذا الكتاب أن* مناقشة جرت بين داوود.. والطبري وانتصر فيها الطبري، فشق ذلك على أصحاب داوود وكلم أحدهم أبا جعفر بكلمة موجعة فقام من المجلس وعمل هذا الكتاب إلخ..

١٣ ـ وكتاب «القراءات وتنزيل القرآن»(١).

ـ ذكر فيه اختلاف القراء في حروف القرآن، فصل فيه أسماء القراء بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام وغيرها ـ وبين وجه كل قراءة ويشتمل هذا الكتاب على كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام لأنه كان عنده عن أحمد بن يوسف وعليه بنى كتابه.

ـ وقد وصف هذا الكتاب أبو علي الحسن(٢) بن على الأهوزي المقرىء بأنه جليل كبير، وقال: رأيته في ثمانية عشر مجلداً بخطوط كبار.

١٤ ـ رسالة البصير في معالم الدين:

ـ كتبها إلى أهل طبرستان فيما وقع بينهم من الخلاف في الاسم والمسمى وفي مذاهب أهل البدع ولعلها هي التي سماها الصفدي «التبصير في أصول الدين» ـ وهي في نحو ثلاثين ورقة.

١٥ ـ رسالته المسماة «بصريح السنة».

ذكر فيها مذهبه وما يدين به ويعتقده، والجزء الأخير منها في الاعتقاد(٣).

ـ وهي في عدة أوراق.

---

(١)

(٢) هو أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم بن ترد الأهوازي مقرىء الشام ولد سنة ٣٦٢ وتوفي سنة ٤٤٦ هـ انظر الإعلام للزركلي ٢١٨/١١.

(٣) ذكر الحوفي في كتابه الطبري أنه طبع الجزء الأخير منها في بمباي بالهند سنة ١٢٢١ هـ ثم طبع بمصر واسم الكتاب عند أكثرهم شرح السنة.

١٦ ـ كتاب «فضائل علي بن أبي طالب»:

ـ تناول في أوله صحة الأخبار الواردة في غدير خم ثم عقب بفضائل علي ولكنه لم يتم الكتاب.

ـ وغدير خم، موضع بين مكة والمدينة عن ثلاثة أميال من الجحفة وهو مجتمع ماء تصب فيه عين، وحوله شجر كبير.

ـ يروي الشيعة عن البراء بن عازب أنه قال: كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فنزلنا بغدير خم، فأمر بتنظيف مكان بين الأشجار الملتفة بالغدير استعداداً لإقامة الصلاة ثم نادوا الصلاة جامعة.. فصلينا الظهر ثم أخذ النبي ﷺ بيد علي بن أبي طالب فقال ألستم تعلمون أنا أولى بكل مؤمن من نفسه؟ قلنا: بلى فقال: من كنت مولاه فعلى مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار.. ألا هل بلغت قالها ثلاثاً والشيعة يتخذون هذا اليوم عيداً، وأول من اتخذه معز الدولة البوهي سنة ٣٥٢ هـ ثم جعله الفاطميون عيداً في مصر سنة ٣٦٢ هـ منذ قدم المعز إليها[١] وقد نظم السيد الحميري المتوفى سنة ١٧٣ هـ هذه القصة في أبيات منها: ـ

عجبت من قوم أتوا أحمد	بخطة ليس لها موضع
قالوا له: لو شئت أعلمتنا	إلى من الغاية والمفزع
إذا توفيت وفارقتنا..	وفيهم في ذلك من يطمع
فعندها قام النبي الذي	كان بما يأمره يصدع
يخطب مؤموارا وفي كفه	كف على نورها يلمع
من كنت مولاه فهذله	مولى. فلم يرضوا ولم يقنعوا
وظل قوم غاظه قوله	كأنما آنا فهم تجدع

وقد كذب بعض علماء بغداد ما روي حول غدير يرخم، وقال: أن علياً كان باليمن حينذاك فلما علم الطبري ألف كتابه في ذلك وكثر الناس لاستماعه[٢].

(١) انظر الطبري للحوفي ص ٨١، ـ ٨٢.. والملل والنحل للشهرستاني ١/١٤٤.
(٢) ذكر الحوفي في كتابه الطبري على وجه التعليق ـ في منتخب تاريخ علم الدين البرزالي أنه رأى الكتاب في مجلدين ضخمين ثم أحال ذلك إلى مقدمة كتاب اختلاف الفقهاء للطبري صفحة ١٢.

١٧ ـ كتاب فضائل أبي بكر وعمر. . لم يتمه.
١٨ ـ كتاب فضائل العباس عاجله الموت قبل إكماله.
١٩ ـ كتاب في عبارة الرؤيا.
ـ جمع فيه أحاديث ومات ولم يتمه.
٢٠ ـ كتاب مختصر مناسك الحج.
٢١ ـ كتاب في الرد على ابن عبد الحكيم على مالك.
٢٢ ـ كتاب مختصر الفرائض.
٢٣ ـ كتاب الموجز في الأصول.
ـ ابتدأ فيه برسالة الأخلاق لكنه لم يتمه.
٢٤ ـ العدد والتنزيل.
٢٥ ـ مسند ابن عباس.
٢٦ ـ كتاب المسترشد.
٢٧ ـ اختيار من أقاويل الفقهاء.

* * *

الفصل الثامن

مذهبه في العقيدة

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: رأيه في الإمامة.

المبحث الثاني: براءته مما اتهم به من التشيع.

المبحث الثالث: رأيه في الأمام أحمد بن حنبل.

ولا شك أن الطبري سلفيّ العقيدة وقد حكى تلميذه عبد العزيز بن محمد الطبري أن شيخه أبا جعفر يذهب في جل مذاهبه إلى ما عليه الجماعة من السلف وطريق أهل العلم المتمسكين بالسنن فيمضي على مناهجهم لا يعبأ بلومة لائم.

وقد خالف المعتزلة في جميع ما خالفوا فيه الجماعة.

وخالفهم في قولهم بخلق القرآن، وخالفهم بإبطال رؤية الله يوم القيامة.

وناقضهم فيما ذهبوا إليه من تخليد أهل الكبائر في النار.

وغاير مذهبهم في إبطال شفاعة رسول الله ﷺ ولم يقرهم على أن استطاعة العبد سابقة على فعله، وكان يعتقد أن ما أخطأه لم يكن ليصيبه وما أصابه لم يكن ليخطئه وأن جميع ما في العالم لا يكون إلا بمشيئة الله(١).

وهذا مثال مما خالف فيه المعتزلة «فقد ذهبوا إلى أن الناس لن يروا خالقهم سبحانه وتعالى يوم القيامة لأن رؤيته تحده وهو غير محدود.

---

(١) انظر معجم الادباء ١٨/٨١ وتفسير الطبري في مواضع كثيرة منها.. ٦/١٩٣، ١٥/٩٧، ٣٨/١٠٤.

وذهب السلف إلى إمكان هذه الرؤية ومنهم الطبري المترجم له هذا ففي قوله تعالى: ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير﴾.

ذكر الطبري الآراء المختلفة في تفسير الآية، وهي قول بعضهم: لا تحيط به الأبصار وهو محيط بها، وقول آخرين: لا تراه الأبصار وهو يراها، وقول غيرهم: لا تدركه أبصار الخلائق في الدنيا وأما في الآخرة فإنها تدركه وأصحاب هذه المقالة رأوا أن الإدراك في الآية يراد فيه الرؤية.

وقول فريق رابع: لن يدرك الله بصر أحد في الدنيا والآخرة ولكن الله يحدث لأوليائه يوم القيامة حاسة سادسة سوى حواسهم الخمس فيرونه بها.

ثم علق على هذه الآراء بقوله: والصواب ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله ﷺ أنه قال: سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر وكما ترون الشمس ليس دونها سحاب.

فالمؤمنون يرونه والكافرون محجبون عنه كما قال تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴾[1].

ثم أفحم منكري الرؤية بقوله: إن منكري الرؤية لا يرجعون من قولهم إلا ما لبس عليهم الشيطان مما يسهل على أهل الحق البيان عن فساد وأنهم لا يرجعون في قولهم إلى آية محكمة من التنزيل ولا رواية عن رسول الله ﷺ صحيحة ولا سقيمة فهم في الظلمات يتخبطون وفي العمياء يترددون نعوذ بالله من الحيرة والضلالة[2] ويظهر أنه كان يتشدد في نزوعه السلفي حتى لقد ذكر تلاميذه أنه كفر المخالفين لآراء السلف وكفر الذين اجترؤا على تكفير الصحابة من الخوارج والروافض.

وكان صامداً على ما يراه من هذه الأمور.

سأله أبو بكر بن كامل: من سبقك إلى تكفير أهل الأهواء؟.

فقال الطبري: سبقني إمامان عادلان عبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان.

* * *

---

(١) سورة المطففين آية/١٥.

(٢) انظر الطبري للحوفي ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

المبحث الأول

مذهبه في الإمامة (الخلافة)

ويذهب الطبري إلى إمامة أبي بكر أولاً ثم إلى إمامة عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين على هذا الترتيب وكذلك يرى الطبري أن ترتيب الخلفاء في الفضل على حسب ترتيبهم في الخلافة وهذا الذي رآه الشيخ رحمه الله تعالى هو مذهب أهل السنة والجماعة.

لأنهم يرون أن الأحق بالخلافة أبو بكر رضي الله عنه لفضله وأسبقيته وتقديم النبي ﷺ له على جميع الصحابة وإجماع الصحابة على ذلك قال ابن يقيم رحمه الله تعالى.

ويقول في مرض الوفاة يؤمكم ... عني أبو بكر بلا روعن
ويظل يمنع من إمامة غيره ... حتى يرى في صورة ميلان

ويقول لو كنت الخليل لواحد ... في الناس كان هو الخليل الداني
لكنه الأخ والرفيق وصاحبي ... وله علينا منة الإحسان
ويقول للصديق يوم الغار لا ... تحزن فنحن ثلاثة لا اثنان
الله ثالثنا وتلك فضيلة ... ما حاذها إلا فتى عثمان

ويرون أنه يليه في ذلك عمر رضي الله عنه لفضله وعهد أبي بكر إليه ثم عثمان رضي الله عنه لفضله وتقديم أهل الشورى له.

ثم علي رضي الله عنه لفضله وإجماع أهل عصره عليه.

وقد استدل أهل السنة والجماعة على هذا الرأي الذي ذهبوا إليه بأدلة كثيرة منها ما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «على قليب، عليها دلو، فنزعت منها ما شاء الله ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع منها ذنوباً أو ذنوبين، وفي نزعه ضعف، والله يغفر له، ثم استحالت غرباً[1]

---

(١) الدلو العظيمة التي تتخذ من جلد ثور ـ المعجم الوتسيط جـ ٢ ص ٦٥٣.

فأخذها ابن الخطاب، فلم أر عبرقياً من الناس يفري فريه، حتى ضرب الناس بعطن[1].

وقد كان الطبري رحمه الله مخالفاً للفرق الضالة كل المخالفة التي كانت على خلاف مذهب السلف كالرافضة الذين غلوا في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه توغلوا في أهل البيت ونصبوا العداوة لجمهور الصحابة كالثلاثة وكفروهم ومن والاهم وقالوا لا ولاء إلا ببراء أي لا يتولى أحد بعد علي حتى يتبرأ من أبي بكر وعمر وكفروا من قاتل علياً وقالوا: إن علياً إمام معصوم وسبب تسمية الشيعة بالرافضة أنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين حين قالوا له: تبرأ من الشيخين أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - فقال: معاذ الله وزيرا جدي[2]... فسموا الرافضة.

وكالخوارج الذين كانوا على طرفي نقيض للرافضة وهم الذين خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه وفارقوه بسبب التحكيم وكانوا اثني عشر ألفاً فأرسل إليهم عبدالله بن عباس رضي الله عنهما - فجادلهم ووعظهم فرجع بعضهم وأصر بعضهم على المخالفة له.. وهم يكفرون علياً وعثمان ومن والاهما.

وأما أهل السنة والجماعة فكانوا وسطاً بين غلو الرافضة وجفاء الخوارج وتقصيرهم فهداهم الله لموالاة الجميع ومحبتهم وعرفوا لكل حقه وفضله وكان الشيخ متمسكاً بطريق السلف في كل ذلك وأما ما ألصق به من أنه رفضيّ - كما سنوضحه - فمحض افتراء عليه.. والله أعلم.

* * *

المبحث الثاني

براءته مما اتهم به من التشيع

نسب إليه بعض المؤرخين ميلاً إلى التشيع فقال صاحب لسان الميزان: كان فيه تشيع يسير وغلو لا تضر[3].

---

(1) والعطن مبرك الإبل مربض الغنم عند الماء والجمع أعطان يقل ضربت الإبل بعطن رويت وبركت وضرب فلان بعطن روي أبله ثم أقام على الماء. جـ٢ ص ٦١٥.

(2) انظر شرح الطحاوية ص ٥٣٤.

(3) انظر كتاب الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية ص ١١٧.

وقال ياقوت: إنه كان يتهم بالتشيع لذلك قيل إنه دفن ليلاً خوفاً من العامة[1].

وبالغ أحمد بن علي السليماني الحافظ، فأفذع في قوله: كان الطبري يضع للروافض[2].

وهذه التهمة التي ألصقت به لا أساس لها لأنها وهم باطل ولعل مردها إلى عدة أسباب:

أولاً: أنه ألف كتاباً في فضائل علي بن أبي طالب، ورد على علماء بغداد الذين أنكروا ما روي حول غدير خم كما سبق.

ثانياً: أن بعضهم خلط بين اسمه واسم عالم آخر يماثله ولا يخالفه إلا في اسم الجد هو أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم الطبري وقد كان هذا رافضياً. وله مؤلفات منها كتاب الرواة عن أهل البيت[3].

ثالثاً: وأغلب الظن أنهم ألصقوا به هذه التهمة لأنهم نسبوا إليه خطأ كتاب «بشارة المصطفى» وهو يتناول منزلة التشيع ودرجات الشيعة وكرامات الأولياء.

والصواب أنه لعالم شيعي يشبهه في الاسم - لكنه متأخر عنه في الزمن وهو أبو جعفر محمد بن علي بن مسلم الطبري الآمل من علماء القرن السادس.

رابعاً: وربما كان لهذه التهمة سبب رابع هو أن الطبري كان على صلة بأحمد بن عيسى العلوي، وهو من بلده، وقد كتب له العلوي هذا يقول: -

ألا إن إخوان الثقات قليل ... وهل لي إلى ذاك القليل سبيل؟
سل الناس تعرف غثَّهم من سمينهم ... فكل عليه شاهد ودليل

فأجابه أبو جعفر بقوله:

يسيء أميري الظن في جهد جاهد ... فهل يحسن الظن منه سبيل؟
تأمل أميري ما ظننت وقلته ... فإن جميل الظن منك جميل[4]

---

(1) معجم الأدباء ٨/٤٠.

(2) لسان الميزان ٥/١٠٠.

(3) انظر الطبري للحوفي ص ٢٤٢.

(4) تاريخ بغداد ٢/١٦٦ - ومعجم الأدباء ١٨/٤٤.

فهم يجدون في رد الطبري على الأمير العلوي إخلاصاً له ورغبةً في أن يحسن الظن به، ويبنون على هذا اتهامه بالتشيع.

ونرجح أن التشيع فرية أراد بعضهم أن يلصقها بالطبري أو التبس الأمر على بعضهم فعزاها إليه.

ذلك أنه ألف كتاباً في فضائل علي، ولكنه ألف كتاباً آخر في فضائل أبي بكر وعمر، إذ سمع جماعة من طبرستان يبسطون ألسنتهم في الصحابة ويسبون أبا بكر وعمر، فألف كتاباً يشيد بفضل الخليفتين ورد على دعاوى المتهجمين عليهما، وقد وصفهما بأنهما إماما هدى، وأنكر على من لا يصفهما بذلك.

ثم ألف كتاباً في فضائل العباس بن عبد المطلب.

فلو كان متشيعاً ـ كما زعموا ـ ما ألف هذين الكتابين وما أشاد بفضائل ثلاثة من كبار الصحابة جرحهم الشيعة.

ولو أنه كان رافضياً ـ كما زعموا ـ ما قضى بكفر الخوارج والشيعة الذين كفروا أصحاب رسول الله ﷺ حتى كان لا يقبل أخبارهم ولا شهاداتهم ولا يجيز التوارث بينهم وبين المسلمين.

لهذا كان ابن حجر محقاً في قوله:

(إن اتهام السليماني لأبي جعفر رجم بالظن الكاذب لأن الطبري كان من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، ولسنا ندعي عصمته من الخطأ ولكن لا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، وينبغي أن يتأنى العالم فيما يصف به عالماً آخر ولا سيما بإمام كبير كالطبري).

ومن هنا ظهرت براءته من هذه التهمة التي أثار حوله بعض الناس والله أعلم.

* * *

المبحث الثالث
ذكر ما جرى بينه وبين الحنابلة

كان الحنابلة في عصر الطبري رحمه الله تعالى قد كثر في بغداد عددهم وعظم نفوذهم واشتدت حملاتهم على مخالفيهم.

وكان الطبري كما تبين من أخلاقه جريئاً في الحق لا يمارى وحر الرأي لا يقلد ولا يحاكى، فقد كان شافعي المذهب في أول حياته، وأفتى به في بغداد عشر سنين، وتلقاه عنه ابن بشار الأحول أستاذ أبي العباسي بن سريج[١].

ثم انفرد بمذهب مستقل ـ واختيارات خاصة به جودها واحتج بها[٢].

فلما ألف كتابه (اختلاف الفقهاء) أغفل ذكر أحمد بن حنبل، على حين أنه ذكر كثيراً من الفقهاء مثل أبي حنيفة، والشافعي ومالك والأوزاعي، وغير هؤلاء من الصحابة والتابعين وتابعيهم.

وقيل بإنه سئل في ذلك فقال: لم يكن ابن حنبل فقيهاً إنما كان محدثاً.

وإذا فقد تهيأت الأسباب لأن يتحرش به الحنابلة فبدأ بعضهم بالتعصب عليه كالجصّاص والبياضي وجعفر بن عرفة.

ثم قصده جماعة منهم وهو في المسجد يوم الجمعة وسألوه سؤالين أولهما عن إمامهم أحمد بن حنبل، وثانيهما عن حديث الجلوس على العرش[٣].

فأجاب الطبري عن هذين السؤالين بقوله عن السؤال الأول:

أما أحمد فلا يعد خلافه.

قالوا قد ذكره العلماء في الاختلاف.

قال: (ما رأيته روى عنه، ولا رأيت له أصحاباً يغول عليهم).

---

(١) انظر الطبري للحوفي ص ٢٤٦.

(٢) طبقات المفسرين ٣٠ ـ والأنساب ٣٦٧، والفهرست ٢٣٤.

(٣) ذكر الحوفي في تعليق كتابه (الطبري) أن الحنابلة كانوا يذهبون في معنى قوله: ﴿ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾، إلى أن الله يجلس على العرش ويصعد النبي معه جزاء له على تهجده ص ٢٤٧.

وعن السؤال الثاني بقوله:

وأما حديث الجلوس على العرش فمحال - وأنشد:

سبحان من ليس له أنيس... ولا له في عرشه جليس

فلما سمعوا ذلك غضبوا وأهاجوا عليه العامة واتهموه بأنه رافضيّ ورموه بمحابرهم وقيل إنها كانت ألوفاً.

قام الطبري وقصد داره، فلم يكتف خصومه بما اقترفوا، بل جعلوا يرمون الدار بالحجارة حتى صارت على بابه كالتل.

وحينئذٍ اضطر رئيس الشرطة إلى أن يركب في آلاف من جنوده ليمنعوا الطبري من العامة، ووقف على بابه يوماً إلى الليل، وأمر برفع الأحجار.

ويقال إن الطبري كان قد كتب على بابه بيت الشعْر السابق.. فأمر رئيس الشرطة بمحوه.

ويقال أيضاً إن بعض أصحاب ابن حنبل كتب في مكان بيت الشعر هذه الأبيات:

لأحمد منزل لا شك عال إذا وافى إلى الرحمن وافد
فيدنيه ويقعده كريماً على رغم لهم في أنف حاسد
على عرش يغلفه بطيب على الأكباد من باغ وعاند
له هذا المقام الفرد حقاً كذاك رواه ليث عن مجاهد[1]

وعدم ذكر الطبري أحمد بن حنبل من ضمن الفقهاء الذين ذكرهم لا يخلق هذه العداوة بينه وبين الحنابلة لأنه عده من المحدثين... وعلى سبيل الفرض لعدم عده من المحدثين فإنه لم يخترع من عنده بترك شيء ذكره غيره.

لأن الطبري إذا أغفل ذكر ابن حنبل في الفقهاء لم يفعل إلا ما فعله بعض سابقيه ولاحقيه.

لأنه لم يذكره الطحاوي في اختلاف الفقهاء ولا الدبوس في (تأسيس النظر) ولا النسفي في (منظومته)، ولا العلاء السمرقندي في مختلف الرواية ولا الفراهي

(١) تنتهي رواية راوي الجلوس إلى مجاهد تفسير الطبري ١٥/٩٧.

الحنفي في (منظومته) ولا غيرهم من الحنفية كذلك لم يذكره أبو محمد عبدالله بن إبراهيم الأصلي المالكي الأندلسي في كتابه (الدلائل في أمهات المسائل) ولا محمد بن عبد الرحمن.. السمرقندي. السخاوي في كتابه (عمدة الطالب لمعرفة المذاهب) ولا الغزالي في كتابه (الوجيز)، ولا النسفي في كتابه (الوافي) ولا ابن عبد البر المالكي في كتابه (الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء أبي حنيفة، ومالك والشافعي)[1].

بعد هذه الفتنة خلا الطبري في داره، وقيل إنه ألف كتابه المشهور في الاعتذار إليهم، وذكر فيه مذهبه واعتقاده وجرح من ظهر فيه غير ذلك، وأشاد بأحمد بن حنبل، وذكر مذهبه وأصول اعتقاده وقرأ الكتاب على الحنابلة، ولم يزل يذكر ابن حنبل إلى أن مات.

ثم إنه لم يخرج كتابه «اختلاف الفقهاء»، فلما مات وجدوه مدفوناً في التراب فأخرجوا الكتاب ونسخوه.

ويذكر بعض المؤرخين أن الحنابلة كانوا يحولون بين الناس والسماع عليه، فكان لا يخرج ولا يدخل عليه أحد[2].

وقد رد السبكي على هذا بأن الحنابلة لم تكن شوكتهم تمكنهم من ذلك، وبأن مكانة الطبري كانت أعظم من أن يقدروا على منعه من الظهور ويعزو اعتكافه إلى تباعده من الأراذل المتعرضين له، حتى إنه لم يكن يأذن في لقائه والاجتماع به إلا لمن يختارهم.. ويعرف أنهم على السنة.

ويقول إنه كان لا يخشى في الله لومة لائم مع عظم ما يلحق به الأذى.. والشناعات من جاهل وحاسد وملحد.

ثم قال الحوفي: لكن رد السبكي غير مقنع، لأن الحنابلة قد آذوه في المسجد وتعقبوه إلى داره، ولولا صاحب الشرطة لتمادوا في عدوانهم.. والذين يستطيعون أن يفعلوا ذلك لا يصعب عليهم أن يحولوا بين الطبري والراغبين في السماع منه.

على أن كثيراً من المريدين الراغبين في أن يجلسوا إلى الطبري ليستمعوا له لا

---

(١) انظر الطبري للحوفي نقلاً عن كتاب مقدمة الطبري اختلاف الفقهاء ص ١٥.
(٢) انظر معجم الأدباء ١٨/٤٣.

بد أنهم توقعوا عدوان الحنابلة عليهم فكفوا عن التردد إليه.

ولعل ما يوفق هذه الآراء ما ذكره[1] ياقوت من أن الطبري شرح مذهبه وأزال ما كان الحنابلة يظنون فيه أو يتهمونه به.

ووضح رأيه في الإمام أحمد بن حنبل، فصالحوه وكفوا عنه وحينئذٍ استأنف طلابه التردد على مجالسه.

قال الحوفي صاحب الطبري:

«على أنني أرجع إلى ما قاله الطبري في تفسير الآية الكريمة ﴿ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسى أنّ يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾ فأجده يذكر رأي الحنابلة في المرتبة الثانية بغير أن يسميهم، ويرجح الرأي الأول ثم يعود إلى الرأي الثاني، فيعلق عليه بأنه ليس محالاً.

ولا أجد بيت الشعر:

سبحـان من ليس لـه أنيس ولا له في عـرشـه جـليس

فهل يرجع هذا إلى أنه بعد معاداة الحنابلة له رجع عن رأيه وذهب إلى أن رأيهم غير مستحيل يترضاهم؟

وإذا كان لم يعرف في حياته أنه عدل عن رأي من آرائه ليجاري أصحاب رأي آخر فهل لي أن أفترض أن ما زيد على تفسيره للآية مدخول عليه؟

جاء في تفسير الآية الكريمة:

«اختلف أهل التأويل في معنى المقام المحمود، فقال أكثر أهل العلم ذلك المقام هو الشفاعة يوم القيامة، ثم ذكر أصحاب هذا الرأي..».

وقال آخرون: بل ذلك المقام أن يقعد الله معه النبي ﷺ على عرشه ثم ذكر من قالوا ذلك.

وعلق بأنه يفضل الرأي الأول، وذكر أحاديث عن النبي ﷺ تؤيده وآراء عن الصحابة والتابعين.

---

(١) انظر الطبري للحوفي ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

ثم عاد فتردد إذ قال هذا هو الصحيح من القول في تأويل المقام المحمود لكن ما قاله مجاهد من أن الله يقعد محمداً ﷺ على عرشه قول غير مدفوع صحته لا من جهة خبر ولا نظر لأنه لا خبر عن رسول الله ولا أحد من الصحابة أو التابعين بإحالة ذلك.

ولأن النظر لا ينتهي إلى خروج النبي «استحالة» عن بشريته، أو مشابهته لله.

وأنت ترى الحوفي أنه قد أثار السؤال ولم يجب عليه ولعله ترك الإجابة عليه ليتفكر في حله المتفكرون أو أنه اشتبه عليه الأمران وعجز عن قطع أحدهما دون الآخر.

هل هذا الجزء من الكلام مدخول في تفسيره ولا يمكن أن يتوانى. . الطبري في إظهار الحق الذي يعتقده أو جاملهم ليرضيهم ويكف بذلك شرهم؟.

والذي يظهر لي أن الشيخ رحمه الله تعالى كان ثابتاً وصامداً على إظهار الحق الذي كان يعتقده ولذلك صحح ورجح الرأي الأول من الآراء التي أتى بها في تفسير الآية الكريمة وكرر هذا الترجيح. ولو كان متنازلاً عما اعتاده من الجراءة في الحق لما قدم هذا الرأي ورجحه.

وأما تقريره بعدم مدفوعية صحة الرأي الثاني فيشمل أمرين الأمر الأول أنه من باب تفويض العلم إلى الله في صحة ذلك أو عدم صحته لأن هذا هو الورع.

والأمر الثاني أنه تناوله لئلا يسيء الظن به الجماعة الذين تصالحوه ومن هنا نعلم أن هذا الجزء ليس مدخولاً على تفسير الشيخ بل من كلامه وأن الشيخ لم يتنازل عن جرأته في قول الحق الذي تعوده.

وحينئذٍ لم تقصد العامة إلى نشر الخلاف بين صفوف أهل العلم. . . والله أعلم.

* * *

الفصل التاسع

في ذكر أهم مناهجه في تفسيره

وقد نهج الطبري رحمه الله تعالى طريقة خاصة التزمها ولم يحد عنها تتميز بعدة سمات هذه أبرزها وأهمها.

١ ـ الاعتماد على المأثور:

ـ ذلك أنه اعتمد على التفسير بالمأثور، مما روي عن النبي ﷺ، ومما روي عن الصحابة والتابعين، متبعاً طريقة الإسناد الدقيقة في عرض الروايات.

ـ وبهذا اصطبغ تفسيره بأنه سجل لما أثر من آراء.

لكنه كان في أكثر تفسيره يلخص الفكرة العامة التي ينتظمها من هذه الروايات، ويصوغها بقلمه ثم يعقب عليها بذكر الروايات التي قد تختلف في التفصيل والإيجاز.

فإن كانت هناك روايات أخرى تعارض ما ذكر في تلخصيه وفي تفصيله سجلها بعد ذلك وعقب عليها.

من أمثلة هذا قوله في تأويل الآية الكريمة ﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ . . الآية.

فأما تأويل قوله: ﴿ لا إله إلا هو ﴾ فإن معناه النهي عن أن يعبد شيء غير الله الحي القيوم، لا إله سواه ولا معبود غيره بحق.

يعني: ولا تعبدوا شيئاً سواه الحي القيوم الذي لا تأخذه سنة ولا نوم والذي صفته ما وصف في هذه الآية.

وأما قوله: «الحي، فإنه يعني الذي له الحياة الدائمة، والبقاء الذي لا أول له يحد ولا آخر له يؤمد[1]، إذ كان كل ما سواه فإنه وإن كان حياً فلحياته أول محدود وآخر مأمود ينقطع بانقطاع أمدها وينقض بانقضاء غايتها.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: -

وبما قلنا في ذلك قال جماعة من أهل التأويل.

ذكر من قال ذلك:

حدثت عن عمار بن الحسن قال: حدثنا ابن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع: قوله: «الحي» حي لا يموت.

حدثني المثني قال: حدثنا إسحاق قال: حدثنا ابن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع مثله.

وأما قوله: «القيوم» فإنه الفيعول من القيام.

ومعنى قوله: القيوم، القائم برزق ما خلق، وحفظه كما قال أمية:

لم تخلق السماء والنجوم | والشمس معها قمر يقوم
قدره المهيمن القيوم | والحشر والجنة والنعيم
إلا لأمر شأنه عظيم[2]

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل:

ذكر ما قال ذلك.

حدثني محمد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله: ﴿ القيوم ﴾ قال القائم على كل شيء.

حدثني موسى قال جـ :جدثنا عمرو قال: حدثنا أسباط عن أبيه عن الربيع: القيوم قيم كل شيء يكلؤه ويرزقه ويحفظه.

وقال في تأويل قوله تعالى: ﴿ لا تأخذه سنة ولا نوم ﴾.

---

(١) يؤمد: ينتهي.
(٢) انظر الطبري للحوفي ص ١٠٤ - ١٠٦.

يعني تعالى ذكره بقوله: ﴿ لا تأخذه سنة ﴾ لا يأخذه نعاس فينعس ولا نوم فيستثقل نوماً والوسن خثورة النوم ومنه قول عدي بن الرقاع.

وسنان أقعد النعاس فرنقت في عينه سنة وليس بنائم

قال أبو جرير على ما قلناه من أنها خثورة[1] النوم في عين الإنسان قول الأعشى ميمون بن قيس:

تعاطى الضجيع إذا أقلبت بعيد النعاس وقبل الوسن[2]

---

(١) من أبيات له في الشعر والشعراء وقبل البيت في ذكره صاحبته (أم القاسم).

وكأنها وسط النساء أعارها عينه أحور من جاذر جاسم
وسنان أقعده النعاس فرنقت في عينه سنة وليس بنائم
يصطاد يقظان الرجال حديثها وقصير بهجتها يروح الحالم

- والجاذر بقر الوحش - وهي حسان العيون وجاسم موضع تكثر فيه الجاذر.. وأقعده النعاس قتله النعاس يقال: وعضته حية.. فأقعدته أي قتلته على المكان - أي من فوره و(رنقت) أي خالطت عينه.. وأصله من ترنق الماء وهو تكديره بالطين حتى يغلب على الماء وحسن أن يقال: هو من ترنق الطائر جناحيه وهو رفرفته إذا خفق بجناحيه في الهواء فثبت ولم يطر ثم قال ابن شاكر، وهذا المجاز أعجب إلي في الشعر.. هذا من التعليق ٥/٣٨٩.

(١) الخثورة: نقيض الرقة، يقال: «خثر اللبن والعسل ونحوهما» إذا ثقل وتجمع والمجاز منه قولهم: وفلان خاثر النفس أي ثقيلها، غير طيب ولا نشيط، قد فتر فتوراً واستعمل الطبري استعمالاً بارعتفا، فجعل للنوم وخثورة، وهي شدة الفتور - تعليق شاكر.

(٢) ديوانه وهو من البيت الذي سلف ١/٣٤٥، ٣٤٦، وفي ذكر نساء استمتع بهن:

إذا هن نازلن أقرانهن وكان المصاع بما في الجون
تعاطي الضجيع إذا قبلت بعيد النعاس وقبل الوس
صريفية طيباً طعمها لها زبد بين كوب ودن

وقوله تعاطي من قولهم للمرأة: «وهي تعاطي خلها - أي صاحبها أي تناوله قبلها وريقها.

وقال محمود محمد شاكر: وقوله: (أقبلت) هو عندي بمعنى سامحت وطاوعت انقادت من القبول وهو الرضا ولم يذكر ذلك أصحاب اللغة ولكنه جيد في العربية شبيه بقولهم: «أسمحت» من السماح إذا.. أسهلت وانقادت ووافقت ما يطلبه صاحبها وذلك هو الجيد عني.. الصريقية الخمر الطيبة جعلها صريفية لأنها أخذت من الدن ساعتئذٍ كاللبن الصريف وهو اللبن الذي ينصرف من الضرع حاراً إذا حلب.. ومعنى هذه الأبيات:

إذا انقادت لصاحبها بعيد رقادها وقبل وسنها عاطية من ريقها خمراً صرفاً تفور بالزبد وذلك بدأ فتور النفس وتغير الطباع.

- تعليق الهامش ١/٣٩٠.

وخلاصة ما ذهب إليه نتجه إلى معنيين:

المعنى الأول أن السنة هي النعاس والمعنى الثاني أن السنة بعد النعاس وقبل النوم وهي الحالة التي تعتري الإنسان وتغمره قبل الاستغراق في النوم أو عدم الوعي بعد القيام من النوم.

ولذلك قال الطبري رحمه الله تعالى:

حدثني يونس: قال اخبرنا ابن ذهب قال: قال ابن زيد في قوله تعالى ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾ قال: الوسنان الذي يقوم من النوم لا يعقل حتى ربما أخذ السيف على أهله وإنما عني تعالى ذكره بقوله ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾ لا تحله الآفات ولا تناله العاهات وذلك أن السنة والنوم معنيان يغمران فهم ذي الفهم، ويزيلان من أصاباه عن الحالة التي كان عليها قبل أن يصيباه فتأويل الكلام إذا كان الأمر على ما وصفنا: الله لا إله إلا هو الحي الذي لا يموت - القيوم على كل ما هو دونه بالرزق والكلاءة والتدبير والتصريف من حال إلى حال.

﴿لا تأخذه سنة ولا نوم، لا يغيره ما يغير غيره ولا يزيله عما لم يزل عليه تنقل الأحوال وتصريف الليالي والأيام.

بل هو الدائم على حال، والقيوم على جميع الأنام، لو نام كان مغلوباً مقهوراً لأن النوم غالب النائم قاهره[1].

ولو وسن لكانت السموات والأرض وما فيها دكاً لأن قيام جميع ذلك بتدبيره وقدرته، والنوم شاغل المدبر عن التدبير والنعاس يمنع المقدر عن التقدير بوسنه.

كما حدثنا الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر قال: وأخبرني الحكم بن أبان عن عكرمة مولى ابن عباس في قوله ﴿لا تأخذه سنة ولا نوم﴾أن موسى سأل الملائكة هل ينام الله فأوحى الله إلى الملائكة وأمرهم أن يؤرقوه ثلاثاً فلا يتركوه ينام ففعلوا ثم أعطوه قارورتين فأمسكوه ثم تركوه وحذروه أن يكسرهما فجعل ينعس وهما في يديه في كل يد واحدة وجعل ينعس وينتبه وينعس وينتبه حتى نعس نعسة فضرب بأحدهما الأخرى فكسرهما قال معمر: إنما هو مثل ضربه الله يقول: فكذلك السماوات والأرض في يديه.

(١) انظر كتاب الطبري للحوفي ص ١٠٨.

٢ ـ إنكاره على من يفسر القرآن بالرأي:

تجنب الطبري رحمه الله تعالى التفسير بالرأي وحمل على أصحابه للأهواء السياسية والحربية والجنسية والمذهبية وما شاكلها مما لا يقصد إليه القرآن الكريم.

ويريد بهذا الرأي المذموم الذي هو غير جار على قوانين العربية ولا موافق للأدلة الشرعية ولا مستوف لشروط التفسير وهذا هو مورد النهي ومحط الذم، وهو الذي يرمي إليه كلام ابن مسعود إذ يقول: (ستجدون أقواماً يدعونكم إلى كتاب الله وقد نبذوه وراء ظهوركم فعليكم بالعلم وإياكم والبدع وإياكم والتنطع).

وكلام عمر إذ يقول: «إنما أخاف عليكم رجلين ـ رجل يتأول القرآن على غير تأويله ورجل ينافس الملك على أخيه» وكلامه أيضاً إذ يقول: «ما أخاف على هذه الأمة من مؤمن ينهاه إيمانه ولا من فاسق بين فسقه ولكن أخاف عليها رجلاً قرأ القرآن حتى أذلقه بلسانه ثم تأوله على غير تأويله».

فكل هذا ونحوه وارد في حق من لا يراعي في تفسير القرآن قوانين اللغة ولا أدلة الشريعة جاعلاً هواه رائده ومذهبه قائده وهذا هو الذي يحمل عليه كلام المانعين للتفسير بالرأي ومنهم شيخنا محمد بن جرير الطبري وأما التفسير الجاري على موافقة كلام العرب ومناحيهم في القول مع موافقة الكتاب والسنة ومراعاة سائر شروط التفسير فهو جائز لا شك فيه.

وعليه يحمل كلام المجيزين للتفسير بالرأي المحمود[1].

وقد عقد الطبري رحمه الله تعالى فصلاً في مقدمة تفسيره بهذا العنوان ذكر بعض الأخبار التي رويت بالنهي عن القول في تفسير القرآن بالرأي.

ثم ذكر في هذا الفصل أحاديث منها:

«من قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار[2] ومنها:

«من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار.[3].

---

(١) انظر التفسير والمفسرون للذهبي /١.

(٢) انظر سند الترمذي/١٧٥.

(٣) انظر الطبري للحوفي ص ١٠٩.

وذكر رحمه الله أيضاً قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: أي أرض تقلني، وأي سماء يظلني إذا قلت في القرآن ما لا أعلم(١).

وعلق الطبري على ما ذكر بقوله:

هذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا من أن ما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله ﷺ أو نصبه الدلالة عليه فغير جائز لأحد القيل فيه برأيه.

بل القائل في ذلك برأيه ـ وإن أصاب الحق فيه ـ فمخطىء فيما كان فعله بقيله فيه برأيه، لأن إصابته ليست إصابة مؤقن أنه محق وإنما هي إصابة خارص وظان، والقائل في دين الله بالظن قائل على الله ما لم يعلم.

وقد حرم الله جل ثناؤه ذلك في كتابه على عباده فقال: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾(٢).

فالقائل في تأويل كتاب الله الذي لا يدرك علمه إلاّ ببيان رسول الله ﷺ الذي جعل إليه بيانه قائل بما لا يعلم.

وإن وافق قليله ذلك في تأويله ما أراد الله به من معناه، لأن القائل فيه بغير علم قائل على الله ما لا علم له به.

وهذا هو معنى الخبر الذي حدثنا به العباس بن عبد العظيم العنبري قال: حدثنا حبان بن هلال قال: حدثنا سهيل بن أبي حزم قال: حدثنا أبو عمران الجويني عن جندب: أن رسول الله ﷺ قال: من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ يعني ﷺ أنه أخطأ في فعله بقيله برأيه وإن وافق قليله ذلك عين الصواب عند الله لأن قيله فيه برأيه ليس بقيل عالم أن الذي قال فيه من قول حق وصواب فهو قائل على الله ما لا يعلم آثم بفعله ما قد نهى عنه.

---

(١) انظر الطبري للحوفي ص ١٠٩.

(٢) سورة الأعراف اية:

٣ ـ موقفه من الأسانيد:

ثم إن ابن جرير وإن التزم في تفسيره ذكر الروايات بأسانيدها إلاَّ أنه في الأعم الأغلب لا يتعقب بتصحيح ولا تضعيف لأنه كان يرى ـ كما هو مقرر في أصول الحديث ـ أن من أسند لك فقد حملك البحث عن رجال السند.. ومعرفة مبلغهم من العدالة أو الجرح فهو بعمله هذا قد خرج من العهدة ومع ذلك فابن جرير يقف من السند أحياناً موقف الناقد البصير فيعدل من يعدل من رجال الإسناد ويجرح من يجرح منهم.

ويرد الرواية التي لا يثق بصحتها، ويصرح برأيه فيها بما يناسبها فمثلاً نجده عند تفسيره لقوله تعالى:
﴿فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَىٰٓ أَن تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾[1].

يقول ما نصه: روى عن عكرمة في ذلك يعني في ضم سين سدا.. وفتحها ما حدثنا به أحمد بن يوسف قال: حدثنا القاسم، قال حدثنا الحجاج عن هرون عن أيوب عن عكرمة قال: ما كان من صنعة بني آدم فهو السد بفتح السين وما كان من صنع الله فهو بضم السين.

ثم عقب ابن جرير على هذا السند بقوله: وأما ما ذكر عن عكرمة في ذلك فإن الذي نقل ذلك عن أيوب هرون، وفي نقله نظر ولا نعرف ذلك عن أيوب من رواية ثقاة أصحابه[2].

٤ ـ تقديره للإجماع:

نرى الطبري رحمه الله تعالى يقدر اجماع الأمة ويعطيه سلطاناً كبيراً في اختيارها من يذهب إليه من التفسير ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾.

يقول الطبري رحمه الله تعالى ما نصه:

فإن قال قائل: فأيّ النكاحين عني الله بقوله: ﴿فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾؟.

---

(١) سورة الكهف آية: ٩٤.

(٢) انظر تفسير ابن جرير ١٦/١٣.

النكاح الذي هو جماع أم النكاح الذي هو عقد تزويج؟ قيل كلاهما وذلك أن المرأة إذا نكحت زوجاً نكاح تزويج ثم لم يطأها في ذلك النكاح، ناكحها ولم يجامعها حتى يطلقها لم تحل للأول. وكذلك إن وطئها واطىء بغير نكاح لم تحل للأول لإجماع الأمة جميعاً على ذلك.

فإذ كان كذلك فمعلوم أن تأويل قوله: ﴿فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره﴾ نكاحاً صحيحاً ثم يجامعها فيه ثم يطلقها.

فإن قال قائل فإن ذكر الجماع غير موجود في كتاب الله تعالى ذكره فما الدلالة على أن معناه ما قلت؟.

قيل: الدلالة على ذلك إجماع الأمة جميعاً على أن ذلك معناه[1].

٥ ـ انصرافه عما لا فائدة فيه:

ومما لا شك فيه أن الطبري رحمه الله تعالى لا يهتم في تفسيره ـ كما يهتم غيره من المفسرين ـ بالأمور التي لا تعني ولا تفيد فنراه مثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿إذ قال الحواريون يا عيسى بن مريم هل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء﴾. . الآيات إلى قوله ﴿وارزقنا وأنت خير الرازقين﴾ يعرض ما ورد من الروايات في نوع الطعام الذي نزلت به مائدة السماء ثم يعقب على هذا بقوله: وأما الصواب من القول فيما كان على المائدة فأن يقال كان عليها مأكول وجائز أن يكون سمكاً وخبزاً.

وجائز أن يكون تمراً من الجنة وغير نافع العلم به ولا ضار الجهل به إذا قرأ تالي الآية بظاهر ما احتمله التنزيل.

ونراه أيضاً يسلك هذا المسلك الطيب عند تفسير قوله تعالى:

﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾[2].

ويعرض لمحاولات قدماء المفسرين في تحديد عدد الدراهم.

---

(١) انظر التفسير والمفسرون ١/٢١٣.

(٢) سورة يوسف آية: ٢٠.

هل هي عشرون، أو إثنان وعشرون أو أربعون؟ إلى آخر ما ذكره من الروايات.

ثم يعقب في ذلك كله قوله:

والصواب من القول أن يقال: إن الله ـ تعالى ذكره ـ أخبر أنهم باعوه بدراهم معدودة غير موزونة ولم يحدد مبلغ ذلك وزناً ولا عدداً، ولا وضع عليها دلالة في كتاب ولا خبر من الرسول وقد يحتمل أن يكون اثنين وعشرين وأن يكون أربعين وأقل من ذلك أو أكثر.

وأي ذلك كان فإنها كانت معدودة غير موزونة وليس في العلم بمبلغ وزن ذلك فائدة تقع في دين ولا في الجهل به دخول ضر فيه.

والإيمان بظاهر التنزيل فرض وما عداه فموضوع عنا تكلف علمه[1].

٦ ـ إحتجاجه بالمعروف من كلام العرب:

وثمة أمر آخر سلكه ابن جرير في كتابه، ذلك أنه اعتمد الاستعمالات اللغوية بجانب النقول المأثورة وجعلها مرجعاً موثوقاً به عند تفسيره للعبارات المشكوك فيها وترجيح بعض الأقوال على بعض فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمۡرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ..﴾ الآية[2].

هذه الآية الكريمة يعرض لذكر الروايات عن السلف في معنى لفظ التنور، فيروي لنا قول من قال: إن التنور عبارة عن وجه الأرض، وقول من قال: إنه عبارة عن تنوير الصبح، وقول من قال: إنه عبارة عن أعلى الأرض وأشرفها، وقول من قال أنه عبارة عما يختبز فيه... ثم يقول بعد أن يفرغ من هذا كله:

(وأولى هذه الأقوال عندنا بتأويل قوله (التنور) قول من قال: التنور الذي يختبز فيه لأن ذلك هو المعروف من كلام العرب، وكلام الله لا يوجه إلاَّ إلى الأغلب الأشهر من معانيه عند العرب الا أن تقوم حجة على شيء منه بخلاف ذلك فيسلم لها.

---

(١) انظر تفسير ابن جرير ١٢/١٠٣.

(٢) سورة هود ٤٠.

وذلك أنه جل ثناؤه إنما خاطبهم به لإفهامهم معنى ما خاطبهم به[1].

٧ ـ رجوعه إلى الشعر القديم:

كذلك نجد ابن جرير يرجع إلى شواهد من الشعر القديم بشكل واسع متبعاً في ذلك ما أثاره ابن عباس ومثال ذلك ما ذهب إليه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[2].

يقول ما نصه:

والأنداد جمع ند والند العدل والمثل كما قال حسان بن ثابت. . .

أتهجوه ولست له بند فشركما لخيركما الفداء

يعني بقوله: ولست له بند، لست له بمثل ولا عدل وكل شيء كان نظيراً للشيء وشبيهاً له فهو له ند ثم يسوق الروايات عمن قال ذلك من السلف إلى غير ذلك من الأشعار التي تعرضها لأجل هذا الغرض.

٨ ـ اهتمامه بالمذاهب النحوية:

كذلك نجد ابن جرير يتعرض كثيراً لمذاهب النحويين من البصريين والكوفيين في النحو والصرف ويوجه الأقوال تارة على المذهب البصري وأخرى على المذهب الكوفي فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف﴾.

يقول ما نصه:

اختلف أهل العربية في رافع (مثل) فقال بعض نحاة البصرة إنما هو كأنه قال: (مثل الجنة. . . وهذا كثير وقال بعض نحاة الكوفة: إنما المثل للأعمال ولكن العرب تقدم الأسماء لأنها أعرف ثم تأتي بالخبر الذي تختبر عنه مع صاحبه ومعنى الكلام: ﴿مثل أعمال الذين كفروا بربهم كرماد﴾ وهكذا يكثر ابن جرير في مناسبات متعددة من الاحتكام إلى ما هو معروف من ألفة العرب ومن الرجوع إلى. . الشعر القديم ليستند به على ما يقول ومن التعرض للمذاهب النحوية عندما تمس الحاجة إلى ذلك مما جعل هذا التفسير يحتوي على جمل كبيرة من المعالجات اللغوية والنحوية

---

(١) انظر تفسير الشيخ ٢٥/١٢.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٢.

التي أكسبت هذا الكتاب شهرة عظيمة عند جميع الطبقات.

وقال الدكتور محمد حسين الذهبي:

والحق أن ما قدمه لنا ابن جرير في تفسيره من البحوث اللغوية المتعددة والتي تعتبر كنزاً ثميناً ومرجعاً مهماً في بابها أمر يرجع إلى ما كان عليه صاحبنا من المعرفة الواسعة بعلوم اللغة وأشعار العرب معرفة لا تقل عن معرفته بالدين والتاريخ ونرى أن ننبه هنا إلى أن هذه البحوث اللغوية التي عالجها ابن جرير في تفسيره لم تكن أمراً مقصوداً لذاته وإنما كانت وسيلة للتفسير على معنى أنه يتوصل بذلك إلى ترجيح بعض الأقوال على بعض كما يحاول بذلك ـ أحياناً ـ أن يوفق بين ما صح عن السلف وبين المعارف اللغوية بحيث يزيل ما يتوهم من التناقض بينهما[1].

٩ ـ معالجته للأحكام الفقهية:

كذلك نجد في هذا التفسير آثاراً للأحكام الفقهية يعالج فيها ابن جرير أقوال العلماء ومذاهبهم ويخلص من ذلك كله برأي يختاره لنفسه ويرجحه بالأدلة العلمية القيمة فمثلاً نجده عند تفسيره لقوله ﴿ وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[2].

نجده يعرض لأقوال العلماء في حكم أكل لحوم الخيل والبغال والحمير ويذكر قول كل قائل بسنده... وأخيراً يختار قول من قال: إن الآية لا تدل على حرمة شيء من ذلك ووجه اختياره هذا فقال ما نصه:

والصواب من القول عندنا ما قاله أهل القول الثاني وهو أن الآية لا تدل على الحرمة وذلك أنه لو كان في قوله تعالى ذكره ﴿لتركبوها﴾ دلالة على أنها لا تصلح إذا كانت للركوب للأكل لكان في قوله ﴿فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون﴾ دلالة على أنها لا تصلح إذا كانت للأكل والدفء للركوب.

وفي إجماع الجميع على أن ركوب ما قال تعالى ذكره ﴿ومنها تأكلون، جائز حلال غير حرام دليل واضح على أن أكل ما قال: ﴿لتركبوها﴾ جائز حلال غير

(١) انظر التفسير والمفسرون للدكتور الذهبي ٢١٩/١.

(٢) سورة النحل آية: ٨.

حرام إلا بما نص على تحريمه أو وضع على تحريمه دلالة من كتاب أو وحي إلى رسول الله ﷺ.

فأما بهذه الآية فلا يحرم أكل شيء ولكنه وضع الدلالة على تحريم أكل لحوم الحمر الأهلية بوجيه إلى رسول الله ﷺ.. ووضع على حرمة البغال من كلام العلماء الذين فصلوا هذه المسألة في كتاب الأطعمة.

وقال ابن جرير رحمه الله تعالى: وإنما ذكرنا ما ذكرنا ليدل على أن لا وجه لقول من استدل بهذه الآية الكريمة على تحريم[1] الفرس.

١٠ ـ خوضه في المسائل الكلامية:

قال الدكتور محمد حسين الذهبي ولا يفوتنا أن ننبه على ما نلحظه في هذا التفسير الكبير من تعرض صاحبه لبعض النواحي الكلامية عند كثير من آيات القرآن الكريم مما يشهد له بأنه كان عالماً ممتازاً في أمور العقيدة، فهو إذا ما طبق أصول العقائد على ما يتفق مع الآية أفاد في تطبيقه، وإذا ناقش بعض الآراء الكلامية أجاد في مناقشته.

ـ وهو في جدله الكلامي وتطبيقه ومناقشته موافق لأهل السنة في أرائهم ويظهر ذلك جلياً في رده على القدرية في مسألة الاختيار.. مثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: في آخر سورة الفاتحة ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾.

نراه يقول ما نصه:

وقد ظن بعض أهل الغباء من القدرية أن في وصف الله جل ثناؤه النصارى بالضلال بقوله: ﴿ولا الضالين﴾ وإضافة الضلال إليهم دون إضافة إضلالهم إلى نفسه وتركه وصفهم بأنهم المضللون كالذي وصف به اليهود أنه مغضوب عليهم - دلالة على صحة ما قاله إخوانه من جهلة القدرية جهلاً منهم بسعة كلام العرب وتصاريف وجوهه.

ولو كان الأمر على ما ظنه الغبي الذي وصفنا شأنه لوجب أن يكون كل موصوف بصفة أو مضاف إليه فعل لا يجوز أن يكون فيه سبب لغيره وأن يكون كل ما كان فيه من ذلك فعله ولوجب خطأ قول القائل: تحركت الشجرة إذا حركتها

---

(١) انظر التفسير والمفسرون ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠.

الرياح، واضطربت الأرض إذا حركتها الزلزلة وما أشبه ذلك من الكلام الذي يطول بإحصائه الكتاب.

وفي قوله تعالى: ﴿حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم بريح﴾ الآية[1] وإن كان جريها بإجراء غيرها إياها ما يدل على خطأ التأويل الذي تأوله من وصفنا قوله: في قوله جل ثناؤه: ﴿ولا الضالين﴾ وادعائه أن في نسبة الله الضلالة إلى من نسبها إليه من النصارى تصحيحاً لما ادعى المنكرون أن يكون الله جل ثناؤه ـ في أفعال خلقه سبباً من أجلها وجدت أفعالهم مع أن الله عز ذكره نص في آي كثيرة من تنزيله أنه المضل الهادي فمن ذلك قوله تعالى ﴿أفرأيت من اتخذ الهه هواه وأضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله أفلا تذكرون﴾ فأنبأ جل ذكره أنه المضل الهادي دون غيره فكيف بالفعل الذي يكتسبه العبد كسباً ويوجد الله عيناً منشأة بل ذلك أحرى أن يضاف إلى مكتسبه كسباً به بالقوة منه والاختيار منه له، وإلى الله جل ثناؤه ـ بإيجاد عينه وبإنشائها تدبيراً.

وكثيراً ما نجد الطبري يتصدى للرد على المعتزلة في كثير من أرائهم الاعتقادية فنراه مثلاً يجادلهم مجادلة حادة في تفسيره العقلي التنزيهي للآيات التي تثبت رؤية الله عند أهل السنة كما نراه يذهب إلى ما ذهب إليه السلف من عدم صرف آيات الصفات عن ظاهرها مع المعارضة لفكرة التجسيم والتشبيه والرد على أولئك الذين يشبهون الله بالإنسان[2].

وهكذا نجد ابن جرير أنه لم يقف كمفسر موقفاً بعيداً عن مسائل النزاع التي تدور حول العقيدة في عصره، بل نراه يشارك في هذا المجال من الجدل الكلامي بنصيب لا يستهان به مع حرصه كل الحرص على أن يحتفظ بسنيته ضد وجوه النظر التي لا تتفق وتعاليم أهل السنة.

١١ ـ موقفه من الإسرائيليات:

ثم إننا نجد الشيخ ابن جرير يأتي في تفسيره بأخبار مأخوذة من القصص

---

(١) انظر التفسير والمفسرون للذهبي ١/ ٢٢٠.

(٢) سورة يونس آية: ١٢٠.
انظر ما كتبه على قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار وهو لا يدرك الأبصار﴾.. الآية سورة الأنعام ١٠٣.

الإسرائيلي يرويها بإسناده إلى كتب الأخبار، ووهب بن منبه وابن جريج، والسدي، وغيرهم.

ونراه ينقل عن محمد بن إسحاق كثيراً مما رواه عن مسلمة النصراني الأسانيد التي تسترعي النظر هذا الإسناد.

حدثني ابن حميد قال: حدثنا سلمة عن ابن إسحاق عن أبي علتاب رجل من تغلب كان نصرانياً عمر من دهره ثم أسلم بعد فقرأ القرآن وفقه في الدين وكان فيما ذكر أنه كان نصرانياً أربعين سنة ثم عمر في الإسلام أربعين سنة[1].

يذكر ابن جرير هذا الإسناد ويروي لهذا الرجل النصراني الأصل خبر عن آخر أنبياء بني إسرائيل عند تفسيره لقوله تعالى ﴿إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم وإن أسأتم فلها فإذا جاء وعد الآخرة ليسؤوا وجوهكم وليدخلوا المسجد كما دخلوه أول مرة وليتبروا مما غلوا تبتيرا﴾[2].

كما نراه عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قالوا يا ذا القرنين إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض﴾.. الآية.

يسوق هذا الإسناد: حدثنا ابن حميد قال: حدثنا سلمة قال: حدثنا محمد بن إسحاق قال: حدثني بعض من يسوق أحاديث الأعاجم من أهل الكتاب ممن قد أسلم مما توارثوا من علم ذي القرنين أن ذا القرنين كان رجلاً من أهل مصر اسمه وزبان بن مرزبة.. اليوناني من ولد يونان بن يافث من نوح.. إلخ.

وهكذا يكثر ابن جرير من رواية الإسرائيليات ولعل هذا راجع إلى ما تأثر به من الروايات التي عالجها في بحوثه التاريخية الواسعة.

وإذ كان ابن جرير يتعقب كثيراً من هذه الروايات بالنقد فتفسيره لا يزال يحتاج إلى النقد الفاحص الشامل احتياج كثير من كتب التفسير التي اشتملت على الموضوع والقصص الإسرائيلي على أن ابن جرير ـ كما قدمنا ـ قد ذكر لنا السند بتمامه في كل رواية يرويها وبذلك يكون قد خرج من العهدة وعلينا نحن أن ننظر السند وننقد الروايات.

---

(١) انظر تفسير الطبري ١٥/٣٣/٣٤.

(٢) سورة الإسراء ـ ٧.

وبعد فإن ما جمعه ابن جرير في كتابه من أقوال المفسرين الذين تقدموا عليه وما نقله لنا عن مدرسة ابن عباس وابن مسعود وعن مدرسة علي بن أبي طالب ومدرسة أبي بن كعب وما استفاده مما جمعه ابن جريج والسدي وابن إسحاق وغيرهم من التفاسير جعلت هذا الكتاب أعظم الكتب المؤلفة في التفسير بالمأثور كما أن ما جاء في الكتاب من إعراب وتوجيهات لغوية، واستنباطات في نواح متعددة وترجيح لبعض الأقوال على بعض كان نقطة التحول ونواة لما وجد بعد من التفسير بالرأي المحمود كما كان مظهراً من مظاهر الروح العلمية السائدة في هذا العصر الذي يعيش فيه ابن جرير.

وفي الحق أن شخصية الطبري الأدبية والعلمية جعلت تفسيره مرجعاً مهماً من مراجع التفسير بالرواية. . . . فترجيحاته المختلفة تقوم على نظرات أدبية ولغوية فوق ما جمع فيه من الروايات الأثرية المتكاثرة.

وهذا القدر الذي ذكرناه موجز منهج الشيخ في تفسيره وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم.

الفصل العاشر

وفاته رحمه الله

توفي رحمه الله تعالى ببغداد يوم ٢٦ ستة وعشرين من شوال سنة عشر وثلاثمائة ـ ٣١٠ هـ في عصر الخليفة العباس المقتدر بالله[١].

ورثاه كثير من معاصريه منهم أبو سعيد[٢] بن الأعرابي بقوله:

حدث مفظع وخطب جليل ... دق عن مثله اصطبار الصبور
قام ناعي العلوم أجمع لما ... قام ناعي محمد بن جرير
فهوت أنجم لها زاهواتي ... مؤذنات رسومها بالدثور
وغدا روضها الأنيق هشيماً ... ثم عادت سهولها كالوعور
يا أبا جعفر مضيت حميداً ... غير وان في الجد والتشمير
بين أجو على اجتهاد موفر ... موفور وسعي إلى التقى مشكور
مستحقاً به الخلود لدى ... جنة عدن في غبطة وسرور

ورثاه ابن[٣] دريد بقصيدة منها.....

لن تستطيع لأمر الله تعقيباً ... فاستنجد الصبر أو فاستشعر الحوبا
وافزع إلى كنف التسليم وارض بما ... قضى المهيمن مكروهاً ومحبوبا

---

(١) انظر معجم الأدباء ١٨/٤٠، ٤٨ والطبري للحوفي ص ٢٨.

(٢) هو ابن سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم ابن الأعرابي مؤرخ من علماء الحديث من أهل البصرة له كتاب الإخلاص.. انظر الأعلام ١/١٩٩ ـ ولد سنة ٢٤٤ ـ ت ٣٤٠ هـ.

(٣) هو محمد بن الحسن بن دريد الأزدي من أزد عمان من قحطان أبو بكر من أئمة اللغة والأدب صاحب المقصورة الدريدية ولد سنة ٢٢٣ ـ ٢١ هـ انظر الأعلام للزركلي ٦/٣٠٩.

أودى أبو جعفر والعلم فاصطحبا   أعظم بذا صاحبا إذاك مصحوبا
إن المنيـة لم تتلف بـه رجـلاً   بل أتلفت علماً للدين منصوبا

فرحمه الله تعالى رحمة واسعة وأدخله فسيح جناته.
إنه ولي ذلك والقادر عليه.
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباب الثاني

نشأة القراءات وتطورها

الباب الثاني

نشأة القراءات وتطورها

مرت القراءات القـرآنيـة بخطوات كثيرة قطعتها حتى استقرت علماً من علوم القرآن الكريم، ومجالاً من مجالات الدراسات الموضوعية عند الباحثين.

وتتمثل تلك الخطوات التاريخية في نشوئها تعليماً لتلاوة آي القرآن وسوره.

فكان القرآن يُقرأ للتعلم ثم تطورت قراءته إلى حفظه كله أو بعضه عن ظهر قلب.

ثم خطت القراءة إلى رواية تسند القراءات إلى الرسول ﷺ ثم تطورت إلى مجال تخصص تجرد له أساتذة وتلامذة.

ومنه إلى علم ذي قواعد وأصول ومؤلفات وأبحاث.



الفَصل الأوّل

الخطوات

الخطوة الأولى من هذه الخطوات تعليم جبريل القرآن للنبي ﷺ وقد نشأت القراءات القرآنيـة أول ما نشأت بتعليم.. جبريل للنبي ﷺ إياه بأمر من الله تعالى، وذلك في بدىء نزوله وبأول آية منه حيث نزل جبريل عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم من عند الله بالآيات الخمس الأول التي من سورة العلق على رسول الله ﷺ.

وقد ذكر هذه القصة محمد بن إسماعيـل البخاري رحمـه الله تعالى في صحيحه[1] وهذا نصه: «عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أول ما بدىء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة في النوم فكان لا يرى رؤيا إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثم حبب إليه الخلاء وكان يخلو بغار حراء فيتحنث فيه ـ وهو التعبد ـ الليالي ذوات العدد قبل أن يفرغ إلى أهله ويتزود لذلك ثم يرجع إلى خديجة فيتزود لمثلها حتى جاءه الحـق وهـو في غار حراء فجاءه الملك فقال: اقرأ قال ما أنا بقارىء قال: فأخذني فغطّني حتى بلغ مني الجهد ثم أرسلني فقال، اقرأ. قلت ما أنا بقارىء فأخذني فغطني الثانية حتى بلغ مني الجهد، ثم أرسلني فقال: اقرأ فقلت ما أنا بقارىء فأخذني فغطني الثالثة ثم أرسلني فقال: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم﴾.. الحديث.

وقد أعربت هذه الآيات الخمس ـ وهي قوله تعالى: ﴿اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الإنسان من علق اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم

(١) انظر فتح الباري ١/٢٢.

يعلم﴾ - بوضوح عن إقرأ وتعليم جبريل القرآن للنبي ﷺ حيث قال: ﴿اقرأ﴾

ولا شك أنها كانت قراءة تعليم بغية حفظ النبي ﷺ القرآن متلقياً بذلك الرسالة الإلهية إلى البشرية.

وكلما تلقى النبي ﷺ القرآن من الله على لسان جبريل قام بتعليم الصحابة هذا الوحي امتثالاً لأمر الله حيث أنزل عليه هذه الآيات ﴿يا أيها المدثر قم فأنذر..﴾ الآيات وقام أيضاً بقراءاته أمام من يدعوهم إلى الإسلام امتثالاً لقوله تعالى ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾[1].

ثم إن الصحابة الذين تلقوا القراءة عن رسول الله ﷺ قد اختلف أخذهم عنه ﷺ فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد ومنهم من أخذ عنه بحرفين ومنهم من زاد لأن النبي ﷺ لم يلتزم لفظاً واحداً عند تعليمهم القرآن.

بل اقرأ هذا بقراءة لـم يقرئها أخاه ولذلك حصل الإختلاف بين الآخذين منه فيما قرأوا والدليل على ذلك ما رواه أبو عبيد القاسم بن سلام قال: حدثنا يزيد ويحيى بن سعيد كلاهما عن حميد الطويل عن أنس بن مالك عن أبي بن كعب قال: ما حكَّ في صدري شيء منذ أسلمت إلا أنني قرأت آية وقرأها آخر غير قراءتي فقلت: أقرأك فيها رسول الله ﷺ فقال: أقرأنيها رسول الله ﷺ فأتينا رسول الله ﷺ فقلت يا رسول الله: أقرأتني آية كذا وكذا[2]؟.

قال نعم.. وقال الآخر: أليس أقرأتني آية كذا وكذا؟ قال نعم فقال إن جبريـل وميكـال أتياني فقعد جبريل عن يميني وميكـال عن يساري فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف فقال ميكائيل استزد حتى بلغ سبعة أحرف وكل حرف كاف شاف[3].

والأمثلة على ذلك كثيرة:

وهذا هو منشأ علم القراءات واختلافها وإن كان الاختلاف في الواقع يرجع إلى أمور يسيرة بالنسبة إلى مواضع الاتفاق الكثيرة كما هو معلوم لكنه اختلاف لا

---

(١) سورة الإسراء ١٠٤.

(٢) رواه مسلم في صحيحه ٢٠٣/٢ وأحمد في مسنده ١٢٢/٥ وابن حجر في تفسيره ١٥/١ وفيها زيادات من أن القراءة كانت في سورة النحل أ هـ فضائل القرآن للنسائي.

(٣) انظر القراءات القرآنيـة للدكتور عبد الهادي الفضل ص ٩١-٩٢.

تناقض ولا تضاد فيه كلها من عند الله لا من عند محمد ولا من عند جبريل ولا عند أحد من القراء وغيرهم.

وتعليم النبي ﷺ الصحابة وإقـراؤه إياهم القرآن وقراءته أمام من يدعوهم إلى الإسلام من الثبوت بمكان لا تفتقر معه إلى الاستدلال ولكننا نذكر لك الأدلة من باب التوضيح.

منها ما جاء عن عثمان وابن مسعود وأبي (أن رسول الله ﷺ كان يقرئهـم العشر فلا يجاوزونها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل فيعلمهم القرآن والعمل جميعاً)[1].

ومنها أيضاً عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: حدثنا من كان يقرئنا من الصحابة أنهم كانوا يأخذون من رسول الله ﷺ آيات فلا يأخذون العشر الأخرى حتى يعلموا ما في هذه من العلم والعمل[2].

الخطوة الثانية في تعليم الصحابة بعضهم البعض في حياته:

وقد تمثلت هذه الخطوة في تعليم بعض الصحابة البعض آي القرآن وسوره إذا كانوا غائبين عن مجلس الرسول ﷺ.

وكان يقع هذا بأمر النبي ﷺ وإرشاده.. روى البخاري بإسناده عن أبي إسحاق عن البراء: (أول من قدم علينا (يعني المدينة) من أصحاب رسول الله ﷺ مصعب بن عمير وابن أم مكتوم فجعلا يقرآننـا القرآن ثم عمار وبلال ولما فتح ﷺ مكة ترك معاذ بن جبل للتعليم وكان الرجل إذا هاجر إلى المدينة دفعه النبي ﷺ إلى رجل من الحفظة ليعلمه القرآن)[3].

ومصعب بن عمير هذا هو أول من سُمي بالمقرىء حين بعثه النبي ﷺ يعلم الأوس والخزرج القرآن في العقبة الأولى.

وجاء في حديث إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه (وكان خباب بن

---

(١) انظر القراءات القرآنيـة للدكتور الهادي ص ١٥ نقلاً عن القرطبي ١/٣٩.
(٢) انظر المصدر السابق نفس الصفحة /١٥.
(٣) سيرة ابن هشام ص ١/٣٦٦.

الإرث يختلف إلى فاطمة بنت الخطاب يقرئها القرآن)[1]

الخطوة الثالثة قيام بعض الصحابة بحفظ القرآن وتحفيظه:

وقد تخطت القراءات القرآنية من المرحلة الثانية التي هي عموم إقراء بعضهم البعض ـ سواء حفظوا القرآن أو لم يحفظوا إلى حفظ القرآن وتحفيظه وهؤلاء المقرؤن يسمون طبقة الحفاظ الأوائل.

وقد اشتهر في طبقة الصحابة جماعة بحفظ القرآن وتحفيظه وإقرائه.

وممن حفظوا القرآن في حياة النبي ﷺ أبي بن كعب (ت ٢٠ هـ) وعبد الله بن مسعود (ت ٣٢ هـ) وأبو الدرداء عويمر بن زيد (ت ٣٢٠ هـ) وعثمان بن عفان (ت ٣٥ هـ) وعلي بن أبي طالب (ت ٤٠ هـ) وأبو موسى الأشعري (ت ٤٤ هـ) وزيد بن ثابت (ت ٤٥ هـ) وقال الذهبي بعدما ذكر هؤلاء السبعة في كتابه (معرفة القراء) وهؤلاء هم الذين بلغنا أنهم حفظوا القراءات في حياة النبي ﷺ وأخذ عنهم عرضاً وعليهم دارت أسانيد القراء الأئمة العشرة والأئمة العشرة هم:

١ ـ نافع بن عبد الرحمن بن نعيم[2] مقرىء المدينة قرأ على أبي جعفر وعبد الرحمن بن هرمز ومحمد بن مسلم الزهري وغيرهم وجميعهم بسند صحيح عن النبي ﷺ. ورايـاه هما: عيسى بن ميناء الملقب بقالون[3] وعثمان بن سعيد الملقب بورش[4].

٢ ـ عبد الله بن كثير مقرىء مكة[5] قرأ على عبد الله بن السائب ومجاهد بن جبر ودرباس مولى ابن عباس وقرأ عبد الله بن السائب على أبي بن كعب وعمر بن الخطاب وقرأ مجاهد على ابن السائب وابن عباس وقرأ درباس على ابن عباس وقرأ ابن عباس على أبي بن كعب وزيد بن ثابت وقرأ أبي وعمر بن الخطاب وزيد على النبي ﷺ وراوياه هما: أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة المكي المعروف بالبزي[6] ومحمد بن عبد الرحمن المكي المعروف بـ «قنبل»[7].

---

(١)

(٢) ولد رحمه الله تعالى سنة ٧٠ هـ وتوفي سنة ١٦٩ هـ انظر النشر في القراءات العشر ١/١١٢.

(٣) ولد سبع وتسعين ومائة ١٩٧ هـ وتوفي سنة ٢٢٠ هـ.

(٤) ولد سنة ١١٠ هـ وتوفي سنة ١٩٧.

(٥) ولد سنة ٤٥ هـ وتوفي سنة ١١٨ هـ.

(٦) ولد رحمه الله ١٧٠ هـ ت ٢٥٠ هـ.

(٧) ولد سنة ١٩٥ وتوفي سنة ٢٩١ هـ انظر النشر ١/١٢١.

٣ ـ أبو عمرو بن العلاء مقرىء البصرة[1] وقرأ على أعلام القراءات في مكة كمجاهد وابن كثير وفي المدينة كأبي جعفر، وفي البصرة كيحيي بن يعمر والحسن البصري، وفي الكوفة كعاصم وكلهم يتصل إسناده. . صحيحاً إلى النبي ﷺ[2].

وراوياه هما: حفص بن عمر الدوري ت ٢٤٦ هـ وصالح بن زياد السوسي ت ٢٦١[3].

٤ ـ عبد الله بن عامر الشامي[4] قرأ على المغيرة بن شعبة بن أبي شهاب المخزومي وأبي الدرداء وقرأ المغيرة على عثمان، وأبو الدرداء وعثمان على النبي ﷺ[5] وراوياه هما: هشام بن عمار الدمشقي[6] وعبد الله بن أحمد الدمشقي المعروف بابن ذكوان[7].

٥ ـ عاصم بن أبي النجود الكوفي المتوفى سنة ١٢٧ هـ وقيل سنة ١٢٨ هـ قرأ على أبي عبد الرحمن السلمي عن ابن مسعود وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وزيد بن ثابت عن النبي ﷺ[8]

وراوياه هما: أبو بكر شعبة بن عياش الخياط[9] والراوي الثاني حفص بن سليمان الدوري.

٦ ـ حمزة بن حبيب الزيات الكوفي[10] قرأ على سليمان الأعمش وحمذان بن أعين والمنهال بن عمرو وغيرهم كلهم بإسناد صحيح عن النبي ﷺ وراوياه هما: خلف بن هشام البزار[11] . . وخلاد بن خالد الصيرفي المتوفى سنة ٢٢٠ هـ.

---

(١) ولد سنة ٦٨ ـ ١٥٤ هـ.
(٢) انظر القراءات القرآنية للفضل ص ١٨.
(٣) انظر المصدر السابق ١٨.
(٤) ولد سنة ثمان أو بإحدى وعشرين هـ وتوفي سنة ١١٨ هـ.
(٥) انظر النشر ١/١٤٤ هـ.
(٦) ولد سنة ١٥٣ هـ وتوفي سنة ٢٤٥ هـ.
(٧) ولد سنة ١٧٣ وتوفي سنة ٢٠٢ هـ.
(٨) انظر النشر ١/١٥٥.
(٩) ولد ٩٥ وتوفي سنة ١٩٣ هـ.
(١٠) ولد سنة ٩٠ هـ وتوفي سنة ١٨٠ هـ. انظر النشر ١/١٥٥ ـ ١٥٦.
(١١) ولد رحمه الله تعالى سنة ٨٠ وتوفي سنة ١٥٦ هـ.

٧ ـ علي بن حمزة الكسائي الكوفي المتوفى سنة ١٨٩ هـ على أشهر الأقوال عن ـ ٧٠ ـ سبعين سنة ـ قرأ على حمزة وشعبة وإسماعيل بن جعفر. . وغيرهم والجميع بإسناد صحيح عن النبي ﷺ.

وراوياه هما: حفص بن عمر الدوري راوي أبي عمرو، والل[illegible] البغدادي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ[1] وهؤلاء هم القراء السبعة أصحاب القراءات السبع وبقية العشرة هم:

٨ ـ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني ت ١٣٠ على الأصح قرأ على ابن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن عباس عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ.

وراوياه هما: عيسى الحذاء المعروف بابن وردان ت ١٦٠ هـ وسليمان بن حجماز ت ١٧٠ هـ.

٩ ـ يعقوب الحضرمي ت ٢٠٥ هـ قرأ على سلام بن أبي سليمان الطويل ومهدي بن ميمون وغيرهما بسند صحيح عن النبي ﷺ. وراوياه هما روح بن عبد المؤمن ت ٢٢٥ هـ ومحمد بن المتوكل اللؤلؤي المعروف برويس ت ٢٣٨ هـ.

١٠ ـ خلف بن هشام البزارت٢٢٩ هـ قرأ على يعقوب بن خليفة الأعشى[2] وسعيد بن أوس وغيرهما بسند صحيح عن النبي ﷺ. . . . وراوياه: إدريس بن عبد الكريم ت ٣٩٢، وإسحاق بن إبراهيم المروزي المعروف بالوراق ت ٢٨٦ هـ.

الخطوة الرابعة شيوع ظاهرة اختلاف القراءات:

وبعد أن استقرت القراءات القرآنية مادة تتلقى وتدرس على أيدي من ذكرت أسماؤهم من حفظة وقارئين عليهم بدأت وجوه القراءات المختلفة تخطو خطوة رابعة وتأخذ طريقها في الرواية والنقل وتتوسع دائرة الاختلاف فيها كلما توسعت رقعة البلاد المفتوحة لأن هؤلاء الصحابة المقرئين قد تفرقوا في تلك البلاد المفتوحة وهم مختلفون فيما أخذوا عن النبي ﷺ من القراءات.

ويدلنا على هذا ما جاء في أول كتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلام في

---

(١) توفي سنة ٢٤٩.

(٢) اسمه يعقوب بن خليفة صاحب عمرو ا هـ النشر ١/١٩١.

ذكر أسماء من نقل عنهم شيء من وجوه القراءات من الصحابة وهم: -

سالم مولى حذيفة (ت ١٢ هـ) وأبو بكر الصديق (ت ١٣ هـ) وعمر بن الخطاب (ت ٢٣ هـ) وابن مسعود (ت ٣٢ هـ) وعثمان بن عفان (ت ٣٥ هـ) وحذيفة (ت ٣٠ هـ) وطلحة (ت ٣٦ هـ)، وعلي بن أبي طالب (ت ٤٠ هـ) وسعد بن أبي وقاص (ت ٥١ هـ) وعمرو بن العاص (ت ٥٨ هـ)، وعبد الله بن عمرو بن العاص (ت ٦٥ هـ) وأبو هريرة (ت ٥٩ هـ) ومعاوية (ت ٦٠ هـ)، وابن عمر (ت ٦٣ هـ) وابن عباس (ت ٦٨ هـ)، وعبد الله بن السائب (ت ٧٠ هـ)، وابن الزبير (ت ٧٣ هـ)، وحفصة (ت ٤٥ هـ) وعائشة (ت ٥٨ هـ)، وأم سلمة (ت ٦٢ هـ).

وهؤلاء المذكورون كلهم من المهاجرين.

ومن الأنصار:

أبي بن كعب (ت ٢٠ هـ)، وأبو الدرداء (ت ٣٢ هـ)، ومعاذ بن جبل (ت ٣٣ هـ) وزيد بن ثابت (ت ٤٥ هـ) ومجمع بن حارثة توفي في خلافة عثمان وأبو زيد[1] وأنس بن مالك (ت ٩١ هـ).

وكان شيوع ظاهرة اختلاف القراءات في النصف الأول من القرن الأول الهجري لأن الصحابة المذكورين تفرقوا في البلدان وهم على هذه الحالة فاختلف بسبب ذلك أخذ التابعين عنهم وأخذ تابع التابعين عن التابعين وهلم جرا.

ولكن توسع دائرة هذا الاختلاف في القراءات من غير أن يعرف لكل بلد قراءة معينة ثابتة عن الرسول ﷺ - بذر الشقاق في صفوف المسلمين عندما يلتقون في مناسبة من المناسبات التي تجمعهم حيث يعتقد أهل كل بلد أن القراءة التي أخذوها عن مقرئيهم هي الصواب الذي نزل من عند الله دون غيرها من القراءات المتواترة الثابتة عن النبي ﷺ مما دعا عثمان رضي الله عنه إلى إرسال قارىء مع كل مصحف بعثه إلى كل بلد من البلدان التي بعث إليها المصاحف العثمانية ومن هنا تخطت إلى خطوة خامسة.

---

(١) اسمه قيس بن السكن كما رجحه ابن حجر وهو من جمع القرآن على عهد النبي ﷺ ومات بعد السبعين من الهجرة وذكر ابن كثير أنه قتل يوم جسر أبي عبيد على رأس خمس عشرة سنة من الهجرة. راجع فضائل القرآن.

الخطوة الخامسة تعيين عثمان رضي الله عنه مقرئاً خاصاً لكل مصر:

ولقد تخطت القراءات القرآنيـة من المرحلة السابقة إلى خطوة أخرى ذات أهمية وتتمثل هذه الخطوة في تعيين عثمان رضي الله عنه مقرئاً خاصاً لكل مصر من الأمصار التي بعث إليها مصحفاً بعد توحيد المصاحف وكان ذلك في سنة خمس وعشرين من الهجرة كما يقول الحافظ القسطلان أوفى حدود سنة ثلاثين من الهجرة كما ذكر ابن الجزري[1].

ومبعوثو عثمان هم: -

١ - عبد الله بن السائب المخزومي بعثه إلى مكة.

٢ - أبو عبد الرحمن السلمي (ت ٤٧ هـ) إلى الكوفة الذي مكث يعلم الناس من خلافة عثمان إلى أيام الحجاج قالوا: وكان مقدار ما مكث يعلم فيه القرآن سبعين سنة[2].

وكان فيها قبله عبد الله بن مسعود الذي بعثه عمر بن الخطاب إليها معلماً ووزيراً وهو الذي التفَّ حوله أصحاب له وتلاميذه وصفوا بأنهم سرج الكوفة يأخذون عنه القرآن ويقرئونه للناس ويتلقون عنه العلم ويذيعونه فيهم[3].

٣ - عامر بن عبد قيس (ت ٥٥ هـ) بعثه عثمان إلى البصرة.

٤ - المغيرة بن أبي شهاب المخزومي بعثه إلى الشام.

٥ - زيد بن ثابت المتوفى سنة ٤٥ مقرئي بالمدينة وإنما أقر عثمان رضي الله عنه ومن اجتمع على رأيه من سلف الأمة هذا الاختلاف في النسخ التي كتبت وبعثت إلى الأمصار لعلمهم أن ذلك من جملة ما أنزل عليه القرآن فأقروا ليقرأه كل قوم على روايتهم ومن هنا كانت قراءة كل أهل قطر تابعة رسم مصحفهم.

وذلك أن عثمان رضي الله عنه أمر أن تكتب المصاحف الأئمة المختلفة الرسم وفق اختلاف القراءات المتواترة كما في (قال موسى)[4] في القصص حيث كتبت بلا واو في مصحف مكة وبواو في سائر المصاحف وأن تكتب في بعض

---

(١) انظر لطائف الإشارات ١/٥٨.

(٢) انظر القراءات القرآنية للدكتور عبد الهادي الفضل ص ٢٢.

(٣) انظر المصدر السابق ٢٢.

(٤) آية: ٣٧.

الحروف الأخرى بصورة تحتمل الكلمة معها وجوه القراءات المختلفة كما في (يخدعون) حيث كتبت بغير ألف لتحتمل قراءة (يخادعون) بالألف وكما في الياءات الزوائد ومن المعلوم أن هذا الجمع لم يأتِ عفواً بل أن له عاملاً مهماً وهو إطفاء نار الفتنة التي كادت تندلع لولا أن وفق عثمان لذلك حيث وقعت الاختلافات بين أهل العراق والشام وغيرهم في القراءات والتي كانت سبباً في جمع المسلمين على هذه القراءات المتواترة المعتبرة.

ولذلك قال القاضي أبو بكر الباقلاني في الانتصار: (لم يقصد عثمان مقصد أبي بكر في جمع نفس القرآن بين لوحين وإنما جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النبي ﷺ وإلغاء ما ليس كذلك وأخذهم بمصحف واحد باتفاق المهاجرين والأنصار لما خشي الفتنة باختلاف هؤلاء.

الخطوة السادسة تجرد قوم للقراءات وأخذها ونشرها:

وقد تخطت القراءات من مرحلة إقبال المسلمين عليها عموماً كمادة تتلقى وتدرس من قبل من سبق ذكرهم إلى مجال التخصص والتجرد للقراءات عند قوم عنوا بذلك وذلك أنه تجرد قوم للقراءات والأخذ وعنوا بضبط القراءات أتم عناية حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم ولم يختلف عليهم اثنان ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم.

فكان بالمدينة أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٣٠ هـ)، ثم شيبة بن نصاح (ت ١٣٠ هـ) ثم نافع بن نعيم (ت ١٦٩ هـ).

وكان بمكة عبد الله بن كثير (ت ١٢٠ هـ) وحميد بن قيس الأعرج (ت ١٣٠ هـ).

وكان بالكوفة عاصم بن أبي النجود (ت ١٣٩ هـ)، وسليمان بن الأعمش (ت ١٤٨ هـ) ثم حمزة (١٥٦ هـ) ثم الكسائي (ت ١٨٩ هـ).

وكان بالشام عبد الله بن عامر الشامي (ت ١١٨ هـ).

وكان بالبصرة عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١٢٩ هـ)، وأبو عمرو البصري (ت ١٥٤ هـ) ثم يعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥ هـ).

وهذا التخصص من هؤلاء القراء المذكورين وأمثالهم وفر المادة لوضع علم القراءات وتدوينه والتأليف فيه.

وقد بدأت هذه الخطوة في أواخر القرن الأول الهجري وأول القرن الثاني الهجري[1].

الخطوة السابعة التأليف في القراءات وتدوينها:

ويختلف المؤرخون في أول من ألف فيها فذهب الأكثر إلى أنه أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) وذهب ابن الجوزي في غاية النهاية إلى أنه أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ).

ثم قال الدكتور عبد الهادي الفضلي:

وبعد تتبعي للمسألة فيما وقفت عليه من مصادر ومراجع رأيت أن أول من ألف في القراءات هو يحيى بن يعمر (٩٠ هـ) ثم تتابع التأليف ثم قال الدكتور الفضلي:

وقد حاولت فهرسة من ألف في القراءات حتى تسبيع بن مجاهد للقراءات، السبع ووفق تاريخ التأليف:

وذكر عدداً كبيراً أوصلهم إلى أربعين مؤلفاً وجاء أبو عبيد القاسم بن سلام الذي اعتبره أكثر المؤرخين أول من ألف في القراءات في هذا الترتيب عشرين:

الخطوة الثامنة تسبيع السبعة وجمع قراءاتهم في مؤلف خاص:

وقد قام بهذه العملية أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي المتوفي سنة ٣٢٤ وألف في ذلك كتاباً سماه (قراءات السبعة) وهو أول من سبع السبعة.

ولو تساءلنا عن العلة التي من أجلها اشتهر هؤلاء السبعة بهذه القراءات دون غيرهم ممن هم على درجتهم لوجدنا الجواب كالآتي:

وهو أن القراء كانوا في القرن الثاني والثالث كثيرين في العدد فأراد الناس في

---

(١) انظر كتاب القراءات القرآنية للدكتور عبد الهادي ص ٤٧.

هو أحمد بن موسى بن العباس التميمي أبو بكر بن مجاهد كبير العلماء بالقراءات في عصره من أهل بغداد وكان حسن الأدب رقيق الخلق فطناً جواداً له كتاب «كتاب القراءات الكبير»، كتاب قراءة ابن كثير وكتاب قراءة أبي عمرو.. وقراءة عاصم وقراءة نافع وقراءة حمزة وقراءة ابن عامر وقراءة النبي ﷺ وكتاب الياءات ـ ولد سنة ٢٤٥ هـ وتوفي سنة ٣٢٤ هـ ـ انظر الأعلام ٢٤٦/١ هـ.

آخر القرن الثالث وأول القرن الرابع أن يقتصروا على القراءات المعتبرة المتواترة فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره وأجمع أهل عصره على عدالته ففيما نقل وثقته فيما قرأ وروى وعلمه بما يقرأ فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل قطر وجه إليه عثمان مصحفاً إماماً هذه صفته وقراءته على مصحف ذلك القطر فلم يجدوا إلاَّ هؤلاء السبعة المشهورين الموصوفين بهذه الصفة المعتبرة:

وهم:

١ ـ نافع بن أبي نعيم المدني.

٢ ـ وابن كثير المكي.

٣ ـ وأبو عمرو البصري.

٤ ـ وعبد الله بن عامر الشامي.

٥ ـ وعاصم بن أبي النجود الكوفي.

٦ ـ وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي.

٧ ـ وعلي بن حمزة الكسائي الكوفي.

كل هؤلاء المذكورين ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء وارتحل الناس إليه من البلدان[١].

ويقول الفضل بن الحسن الطبرسي المتوفي (٥٤٨ هـ). وإنما اجتمع الناس على قراءة هؤلاء واقتدوا بهم لسببين: -

أحدهما: أنهم تجردوا لقراءة القرآن، واشتدت بذلك عنايتهم مع كثرة علمهم ومن كان قبلهم أو في زمنهم ممن نسب إلى القراءة من العلماء لم يتجردوا لذلك تجردهم، وكان الغالب على أولئك الفقه أو الحديث أو غير ذلك من العلوم.

والآخر: أن قراءتهم وجدت مسندة لفظاً أو سماعاً حرفاً حرفاً من أول القرآن إلى آخره، مع ما عرف من فضائلهم وكثرة علمهم بوجوه القراءات[٢].

ومما يجب معرفته أن هذا الذي ذكرناه لا يدل على أنه ليس هناك قراءات

---

(١) انظر الابانة ص ٤٧ ـ ٤٨.

(٢) انظر القراءات القرآنية للدكتور عبد الهادي الفضل ص ٣٤.

متواترة غير السبع المذكورة في هذه الخطوة بل القراءات الثلاث المتممة للعشر متواترة بلا شك وهي قراءة أبي جعفر ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر.

الخطوة التاسعة: مرحلة الاحتجاج للقراءات:

وقد تخطت القراءة إلى مرحلة الاحتجاج لها وبيان العلل فيها ومعنى ذلك أنهم يذكرون لكل قراءة من القراءات أو رواية من الروايات وجهاً صحيحاً توجه إليه من ناحية اللغة والإعراب والصرف والمعاني وما إلى ذلك.

وكان أول من ألف في الاحتجاج للقراءات السبع.. أبا بكر محمد بن السري المتوفي سنة (٣١٦ هـ) المعاصر لابن مجاهد إلَّا أنه لم يتم كتابه فقد صدر منه سورة الفاتحة وجزء من سورة البقرة ثم محمد بن الحسن الأنصاري (ت ٣٥١ هـ) ألف كتاب السبعة بعللها الكبير[١].

٣ - ثم أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار (ت ٣٦٢ هـ) ذكر له ابن النديم في الفهرست[٢].

ألف كتاب «احتجاج القراءات، كتاب السبعة بعللها الكبير».

كتاب السبعة الأوسط، كتاب الأوسط (آخر).

كتاب الأصغر ويعرف بـ (شفاء الصدور).

٤ - الحسين بن خالويه (ت ٢٧٠ هـ) ألف كتابه «الحجة في الاحتجاج للقراءات السبع» وقد اختصره مكي بن أبي طالب القيس (ت ٤٣٧ هـ).

وليس معنى ذلك أن الاحتجاج بدأ في هذه المرحلة، فقد ذكر ابن النديم أن محمد بن يزيد المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ كان قد ألف (كتاب احتجاج القراءة)[٣] وكذلك تلميذه ابن السراج (ت ٣١٣ هـ) الذي ألف كتاباً في احتجاج القراءة.

وإنما المعنى أن الاحتجاج في هذه المرحلة صار ظاهرة من ظواهر التأليف في القراءات.

---

(١) انظر الفهرست ٣٣ خيطاً.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن محمد بن إسحاق أبو الفرج بن أبي يعقوب النديم صاحب كتاب الفهرست كان معتزلياً شعياً توفي سنة ١٠٤٧ هـ انظر الأعلام للزركلي: ٢٥٣/٦.

(٣) انظر القراءات للدكتور الهادي ص ٤٠.

الخطوة العاشرة.. مرحلة تفريد القراءات.. الخ..

وقد نهج المؤلفون في القراءات إلى هذا المنهج من تفريد القراءات وتسديسها وتثمينها وتعشيرها دفعاً لما علق في كثير في أذهان من أن الأحرف السبعة الوارد ذكرها في الحديث الشريف (أنزل القرآن على سبعة أحرف) هي القراءات السبع التي اختارها ابن مجاهد واعتبرها الصحاح.

قال ابن الجزري: (وقال الإمام شيخ الإسلام أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي) بعد أن ذكر الشبهة التي من أجلها وقع بعض العوام الأغبياء في أن أحرف هؤلاء الأئمة السبعة هي المشار إليها بقوله ﷺ «أنزل القرآن على سبعة أحرف، إن الناس إنما ثمنوا القراءات وعشروها وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة» ثم قال: «وإني لم أقتف أثرهم تثميناً في التصنيف أو تعشيراً أو تفريداً إلاَّ لإزالة ما ذكرته من الشبهة».

ويقصد بالتفريد إفراد قراءة واحدة بالتأليف والتسديس ذكر ست قراءات فقط... وهكذا... ليعلم من هذا أن القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة كما توهم وليعلم في رأي آخر، أن القراءات السبع ليست هي وحدها المتواترة[1].

بل القراءات الثلاث المتممة للعشر كذلك متواترة كلها على درجة واحدة. اهـ. من المؤلف

(١) انظر القراءات للدكتور ص ٤٦.

الفصل الثاني

التعريف بالقراءات

تعريف القراءات:

عرف الزركشي القراءات بقوله: «القراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور - في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرها»(١).

ويفهم من تعريفه: أن القراءات تختص بالمختلف فيه من ألفاظ القرآن الكريم، بينما نجد علماء القراءات يوسعون في دائرة شمول القراءات المتفق عليه أيضاً، وذلك في تعريفهم لعلم القراءات.

يقول ابن الجزري: «القراءات: علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله»(٢).

وعرفها الدمياطي البنا(٣) بقوله: «القراءات علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والاثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع».

يضاف إلى ذلك: أن ابن الجزري والدمياطي اشترطا في القراءة النقل والسماع، ولعل ذلك لأن (القراءة سنة متبعة) كما يقول زيد بن ثابت الأنصاري الصحابي(٤) ولأجل ذلك قال ابن الجزري أيضاً: «وليحذر القارىء الإقراء بما . .

---

(١) انظر البرهان ١/٣١.

(٢) منجد المقرئين ٣.

(٣) انظر أتحاف فضلاء البشر ص ٥.

(٤) انظر الاتقان للسيوطي ١/٧٥.

يحسن في رأيه دون النقل، أوجه إعراب أو لغة دون رواية»[1].

وفي تعريف زكريا الأنصاري - (المتوفى ٩٢٥ هـ) نقف على شرط آخر هو تطبيق المنقول أو المسموع على القرآن الكريم حيث يقول: «القراءة بالكسر وتخفيف الراء المهملة هي عند القراء: أن يقرأ القرآن سواء كانت القراءة تلاوة بأن يقرأ متتابعاً، أو أداء بأن يُؤخـذ من المشايخ ويُقـرأ»[2].

وفي ضوء هذه التعريفات نخلص إلى أن القراءة: هي النطق بألفاظ القرآن الكريم كما نطقها النبي ﷺ أو كما نطقت أمامه ﷺ سواء كان النطق باللفظ المنقول عن النبي ﷺ واحداً أو متعدداً.

ويعني التعريف أن القزاءة قد تروى لفظاً واحداً وهو ما يعبر عنه بالمتفق عليه بين القراء، وقد تروى أكثر من لفظ واحد وهو ما يعبر عنه بالمختلف فيه بين القرّاء.

وقد عرفت مما سبق من هذه التعريفات أن القوم ذهبوا إلى أن القراءات تشمل المختلف فيه والمتفق عليه من ألفاظ القرآن الكريم وهو رأي المذكورين في هذا الفصل عدا الزركشي لأنه قيدها بالمختلف فيه من ألفاظ القرآن الكريم والراجح عندي رأي الجماعة لأنه يدل على أن القراءات معرفة أداء ألفاظ القرآن الكريم المنقول عن النبي ﷺ (بطريق التواتر متفقاً ومختلفاً) وأما تقييدها بالمختلف فيه فلا دليل عليه إلاّ أن فائدة هذا الاختلاف في تعريف القراءات بين هؤلاء المذكورين تظهر في الفرق بين القراءات والقرآن وقد جاء في ذلك أقوال أهمها قولان:

١ - اعتبار القرآن والقراءات حقيقتين متغايرتين:

وقد ذهب إلى هذا الرأي محمد بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ حيث قال في كتابه «البرهان»[3]: (القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان) فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والاعجاز. والقراءات اختلاف ألفاظ

---

(١) انظر منجد المقرئين لابن الجزري ص ٣.

(٢) انظر القراءات القرآنيـة للدكتور الهادي ص ٥٦.

(٣) انظر ٣١٨/١.

الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما.

وتبعه القسطلاني ناقلاً في كتابه «لطائف الإشارات في فنون القراءات» نص قوله المذكور.

٢ ـ والقول الثاني عدم الفرق بين القراءات والقرآن طالما ثبت تواترها وهذا رأي الجمهور.

٣ ـ والقول الثالث وهو رأي ابن دقيق العيد ـ اعتبار كل قراءة قرآناً حتى القراءات الشاذة وهو رأي ساقط لأن القرآن يشترط فيه التواتر والقراءة الشاذة ما وراء العشر المتواترة فليس فيها هذه الصفة الأصلية.

وقد ذهب بعض القرّاء المتأخرين إلى تعريف آخر وهو أن القراءة المعتبرة ما صح سندها ووافق المصاحف العثمانية، ووافق العربية.

وأشهر من عرف عنه ذلك مكي[١] بن أبي طالب القيس حيث قال: القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى رسول الله ﷺ وساغ وجهها في العربية ووافقت خطّ المصحف، وشاع هذا القول بعده حتى تبعه في ذلك أكثر المتأخرين ومشى عليه ابن الجزري في «نشره وطيبته» وهما كتابان صدرا عمدة في فن القراءات يدرسهما كل من أراد تحصيله وكادت مدرستهما تسبغ عليهما رداء التقديس.

وأنكر الجمهور ذلك حتى قال الإمام العلامة[٢] الشيخ علي النوري في كتابه «غيث النفع في القراءات السبع» بعد أن أورده: «وهذا قول محدث لا يعول عليه» بل لقد قرر هذا الامام أن «مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقرّاء أن التواتر شرط في صحة القراءة ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر ولو

---

(١) هو مكي بن أبي طالب بن حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيس القيرواني ثم الأندلسي القرطبي إمام علامة محقق عارف أستاذ القراء والمجودين ـ ولد سنة خمسين وثلاثمائة (٣٥٠ هـ بالقيروان) وله كتب كثيرة في علم القراءات وتوفي رحمه الله تعالى سنة سبع وثلاثين وأربعمائة (٤٣٧ هـ) غاية النهاية ٢/٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) هو أبو الحسن علي بن محمد النوري بن سليم الصفاقسي كان رجلاً صالحاً تقياً عفيفاً متكلماً محدثاً مفسراً واعظاً عارفاً بعلوم العربية بأسرها وبأصول وصنف كتباً كثيرة في القراءات والتجويد والفقه وغيرها ومن ذلك «كتاب غيث النفع في القراءات السبع» وهو عمدة الطلاب والمقرئين في الدنيا ولد بصفاقس بتونس في سنة ثلاث وخمسين وألف ١٠٥٣ هـ وتوفي بها سنة سبع عشرة ومائة بعد الألف.
ـ انظر الأعلام للزركلي ٥/١٨٣ هـ.

وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية» ـ أقول: وهذا حكم صحيح يقتضيه المنهج السليم في كل ما يرجع إلى النقل وبذلك تمتاز وجوه القراءات من الأحاديث الصحيحة التي يكتفى في ثبوت صحتها بنقل العدل الضابط عن مثله في سلسلة تنتهي إلى الصحابي دون اشتراط التواتر في بعضها.

وقد نظم ابن الجزري هذا الضابط الذي أنكره كثير من أهل العلم بقوله:

وكـل مـا وافق وجـه نحـوي   وكـان للرسم احتمـالاً يحـوي
وصـح اسنـاداً هـو القـرآن   فـهـذه الـثـلاثـة الأركـان
وحيثـما يختـل ركـن أثبـت   شـذوذه لـو أنـه في السبعـة

وأنت ترى ما في هذا الضابط من إخضاع القراءات المقبولة المعتبرة لأنه يبدو منه جلياً أن القراءات تعتبر شاذة إذا لم تدخل تحته وهذا بعيد عن الواقع الذي تعيشه القراءات القرآنية وذلك أن المعول عليه في ذلك إنما هو التلقي والأخذ ثقة عن ثقة وإماماً عن إمام إلى النبي ﷺ بطريق التواتر وإن المصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب وإنما هي مرجع جامع للمسلمين على كتاب ربهم.. ولكن في حدود ما تدل عليه وتعيّنه وقد عرفت أن المصاحف لم تكن منقوطة ولا مشكولة، وأن صورة الكلمة فيها كانت لكل ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة وإذا لم تحتملها كتبت الكلمة بأحد الوجوه في مصحف ثم كتبت في مصحف آخر بوجه آخر وهلم جرا فلا غرو أن كان التعويل على النقل والرواية هو العمدة في باب القراءة[1].

مناقشة هذا الضابط

والركن الأول من الأركان الثلاثة التي إذا اختل ركن منها في القراءة تعتبر شاذة هو موافقة القراءة اللغة العربية ولو بوجه كما ذهب إلى ذلك ابن الجزري.

ومن وافقه على ذلك[2].

ولا شك أن هذا المذهب يدل دلالة واضحة على أن القراءات القرآنية تخضع لقواعد النحو وما وافق منها وجهاً من وجوه النحو كان صحيحاً معتبراً وما خالف ذلك كان مردوداً.

---

(١) انظر مناهل العرفان للزرقاني ١/٤٠٥ ـ ٤٠٦.
(٢)

ولذلك قال أبو شامة[1]: إنه نسب إلى أئمه السبعة قراءات أنكرها أهل اللغة وغيرهم فعد من ذلك الجمع بين الساكنين في تاءات البزي، وإدغام أبي عمرو، وقراءة حمزة (فما ستطاعوا) وتسكين أبي عمرو (بارئكم) «وينصركم»، ويأمركم ويشعركم». ثم ذكر أشياء من هذا القبيل إلى أن قال: فكل ذلك محمول على قلة ضبط الرواة فيه ثم قال: «وإن صح النقل فيه فهو من بقايا الأحرف السبعة التي كانت القراءة المباحة عليه على ما هو جائز في العربية فصيحاً كان أو دون ذلك.

وأما بعد كتابة المصاحف على اللفظ المنزل فلا ينبغي قراءة ذلك اللفظ إلّا على اللغة الفصحى من لغة قريش حملاً لقراءة النبي ﷺ والسادة من الصحابة على ما هو اللائق فإنهم على لغة قريش فكذا قراءاتهم.. هذا ومن العجيب كيف أخضعوا... كتاب الله لأراء الناس التي تحتمل الخطأ والصواب والقراءات القرآنية توقيفية لا يكون فيها إلّا الصواب طالما عرفت تواترها عن النبي ﷺ وهل كانت وجوه النحو وغيرها حاكمة على كتاب الله؟ حتى تجعل هذه القواعد متبوعة والقراءات تابعة لها؟ ونبرأ إلى الله من القول بذلك.

وهل وجدت قواعد النحو وغيره قبل القرآن حتى نحكمها في قبول القرآن ورفضه؟ وقد وضعت هذه القواعد النحوية بالأمس حيث وضع أبو[2] الأسود الدؤلي قواعد النحو في عهد علي بن أبي طالب بأمره إياه وذلك لما رأى ضعف اللغة العربية يتسرب إلى الأمة الإسلامية نتيجة من اختلاط العرب بالعجم من جرّاء الفتوحات التي قام بها المسلمون في تلك البلاد المفتوحة.

وقد ذكر النحاة العوامل التي دعت أمير المؤمنين للأمر بذلك، ذلك أن أبا

---

(١) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان أبو القاسم المقدس ثم الدمشقي الشافعي المعروف بأبي شامة الشيخ الإمام الحجة والحافظ والذو الفنون وقيل له أبو شامة لأنه كان في حاجبه الأيسر شامة كبيرة ولد سنة ٥٩٩ وتوفي في شهر رمضان من يوم التاسع عشر سنة ٦٦٥ هـ انظر غاية النهاية ١/٣٦٥/٣٦٦.

(٢) اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي قاض البصرة ثقة جليل أول من وضع مسائل في النحو بإشارة علي بن أبي طالب أسلم في حياة النبي ﷺ ولم يره وهو من المخضرمين توفي في طاعون الجارف سنة ٦٩ من الهجرة بالبصرة - أخذ القراءة عرضاً عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وروى القراءة عنه ابنه أبو حرف ويحيى بن يعمر - انظر غاية النهاية ١/٣٤٥-٣٤٦.

الأسود كان على سطح بيته وعنده ابنته فقالت: «يا أبت ما أحسن السماء» برفع النون من أحسن، وكسر الهمزة من. . السماء فقال أي بنية نجومها فقالت: يا أبت ما أردت هذا انما أردت التعجب من حسنها فقال لها: قولي «ما أحسن السماء وافتحي فاك» فلما أصبح أبو الأسود الدؤلي بكر إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فأخبر له القصة فوضع الإسم والفعل والحرف ثم قال: انح نحو هذا فلذلك سمي هذا الفن نحواً.

وقد بين أبو عمرو الداني توقيفية القراءات وأن العبرة فيها النقل المحض لا قواعد النحو وغيره في كتابه «جامع البيان» بعد حكاية إنكار سيبويه لقراءة أبي عمرو التي جعل أبو شامة من القراءات التي لا يجوز القراءة بها اليوم ـ مع أنها متواترة عند القرّاء المعروفين وهي إسكان كلمة (بارئكم) هذا نص كلامه «والإسكان أصح في النقل وأكثر في الأداء وهو الذي اختاره وآخذ به إلى أن قال: وأئمة القراءة لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس عربية ولا فشو لغة لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

ثم قال الشيخ محمد بن عبد العظيم الزرقاني بعد أن نقل كلام أبي عمرو الداني هذا: هذا كلام وجيه فإن علماء النحو إنما استمدوا قواعده من القرآن وكلام رسول الله ﷺ وكلام العرب فإذا ثبت قرآنيـة القرآن بالرواية كان القرآن هو الحكم على علماء النحو وما قعدوه من قواعد. . ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه لا أن نرجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة له نحكمها فيه[1].

وقد ذهب هؤلاء الذين قالوا: بموافقة القراءة وجه النحو إلى أنه لا بدَّ من ذلك ولو كان وجهاً ضعيفاً كما نقل عنهم الشيخ عبد الفتاح المرصفي في كتابه (هداية القارىء إلى تجويد كلام البارىء)[2] وأشار إلى معنى ذلك ابن الجزري حيث قال في (نشره): (وقولنا في الضابط ولو بوجه نريد وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه)[3].

(١) انظر مناهل العرفان للزرقاني ١/٤٢٢.
(٢) انظر الكتاب المذكور له ص ٤٦.
(٣) انظر النثر في القراءات العشر ١/١٠.

ومن الأسف كيف تصح هذه الدعوى من هؤلاء الأفاضل وقد علم أن ألفاظ القرآن الكريم كلها في أعلى الفصاحة والبلاغة.

وأما ما ذهبوا إليه فإنه يشعر أن ألفاظ القرآن على مراتب منها ما هو أفصح ومنها ما هو فصيح، ومنها ما هو ضعيف ولم يقل بذلك مسلم فضلاً عن العلماء الذين هم ورثة الأنبياء والذين تقوم بهم الحجة في الأرض.

ويقرر هذا الضابط أيضاً أنه يوجد في نظم القرآن أسلوب عال وأسلوب نازل فأنى يوجد هذا الوجه الضعيف الذي ذكروه في القرآن الكريم وجميع ألفاظ القرآن الكريم على درجة واحدة في البلاغة والفصاحة ولذلك قال الخطابي[1] بعد ذكر إعجاز القرآن «وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة لفظ حامل ومعنى به قائم ورابط لهما ناظم وإذا تأملت القرآن الكريم وجدت هذه الأمور منه في غاية الشرف والفضيلة حتى لا ترى شيئاً من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه ولا ترى نظماً أحسن تأليفاً وأشد تلاؤماً وتشاكلاً من نظمه وأما المعاني فلا خفاء على ذي عقل أنها هي التي تشهد العقول بالتقدم في أبوابها والترقي إلى أعلى درجات الفضل من نعوتها وصفاتها وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق في أنواع الكلام فإما أن توجد مجموعة من نوع واحد منه فلم توجد إلا في كلام العليم الخبير الذي أحاط بكل شيء علماً وأحصى كل شيء عدداً.

ثم قال الخطابي: فتفهم الآن واعلم أن القرآن إنما صار معجزاً لأنه جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني من توحيد له عزت قدرته وتنزيه له في صفاته، ودعاء إلى طاعته وبيان بمنهج عبادته من تحليل وتحريم وحظر وإباحة ومن وعظ وتقويم وأمر بمعروف ونهي عن منكر وإرشاد إلى محاسن الأخلاق وزجر عن مساويها واضعاً كل شيء منها موضعه الذي لا يرى شيء منه ولا يرى في صورة العقل أمر أليق منه.

وهذا القرآن الذي بهذه المثابة كيف يكون في ألفاظه وجه ضعيف حتى بنو أركانهم هذه على هذه القاعدة وهذا يكفي لعدم اعتبار هذا الركن.

---

(١) هو الأديب اللغوي المحدث أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي ولد رحمه الله تعالى: في رجب سنة ٣١٩ وأقام ببست وتوفي رحمه الله تعالى سنة ٣٨٨ هـ.

(٢) انظر ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للسرحاني والخطابي وعبد الظاهر الجرجاني ص ٢٧.

وأما الركن الثاني من الأركان الثلاثة التي إذا اختل ركن منها في القراءة صارت القراءة شاذة فهو موافقتها لرسم المصاحف العثمانية ولا يخفي عليك ما يقرر هذا الضابط من جعل القراءة تابعة للرسم ويؤيد رأي جولد[1] تسهير حيث قال بصحة كل قراءة يحتملها رسم المصحف مع أن الأمر بخلاف ذلك لأن بعض ما يحتمله الرسم صحيح مثل (فتبينوا) وبعضه مردود مثل قراءة حماد الراوية (أباه) في سورة التوبة[2].

﴿وما كنتم تستكثرون﴾ في سورة الأعراف[3] مع أن هذه القراءة قد استشهد بها جولد تسهير على ما ذهب إليه ومذهب. أن القراءة تابعة للرسم مذهب باطل فالأصل أن الرسم تابع للرواية والنقل وأن.. القراءة منقولة من أفواه الرجال الحفظة لا كما يقلب هؤلاء الوضع.

فإذا احتمل الرسم قراءة غير مروية ولا مسندة إسناداً متواتراً ردت وكذبت وكفر متعمدها[4].

وإذا جاءت القراءة بطريق التواتر عن النبي ﷺ نتعبد به وكان تنزيلاً من حكيم حميد ومن هنا نعرف أن الاعتماد بالدرجة الأولى في نقل القرآن الكريم على التلقي والنقل الصحيح عن أفواه الحفاظ المقرئين ولذلك لم يكتف عثمان رضي الله عنه بالمصحف حين وجه المصاحف إلى الأمصار بل أرسل مع كل مصحف من يوافق قراءته ذلك المصحف فأمر زيد بن ثابت أن يقرأ بالمدني، وبعث عبدالله بن السائب مع المكي، والمغيرة بن أبي شهاب مع الشامي، وأبا عبد الرحمن السلمي مع الكوفي، وعامر بن قيس مع البصري وبعث مصحفاً إلى اليمن وآخر إلى البحرين فلم نسمع لهما خبراً. ثم قال الجعبري[5] جـ : «والاعتماد في نقل القرآن متفقاً ومختلفاً على الحفاظ ولهذا أنفذهم إلى أقطار الإسلام للتعليم وجعل هذه

---

(١) انظر كتاب رسم المصحف والاحتجاج بالقراءات للدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ص ٢٧.

(٢) آية ١١٤ وانظر الأتحاف للدمياطي ص ١٤٥.

(٣) آية ٤٨ ولم ترد هذه القراءة في السبع ولا العشرة ولا الأربع - انظر انحاف فضلاء البشر للدمياطي ص ٢٢٥.

(٤) انظر منجد المقرئين لابن الجزري ص ١٧.

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري نسبة إلى قلعة بني بالسس والرقة على الفرات ولد في فيها وسكن دمشق مدة ثم ولي مشيخة الخليل إلى أن مات بها واشتهر بالجعبري تقي الدين برهان الدين أبو العباس كان عالماً بالقراءات والفقه واللغة والنحو وله نحو مائة كتاب: منها كنز المعاني شرح الأماني.. إلخ - ولد سنة ٦٤٠ هـ وتوفي سنة ٧٣٢ هـ.

المصاحف ثواني حرصاً على الإنفاذ ومن ثم أرسل إلى كل إقليم المصحف الموافق لقراءة قارئه في الأكثر)[1][2].

وأيضاً لا نسلم لهم هذا الضابط على الإطلاق كما أطلقوا فلا بد من تقييد مراعاة قواعد الرسم لمن يكتب المصحف ولذا قال الخراز[3] بعد ذكر جمع عثمان للقرآن الكريم:

فينبغي لأجل ذا أن نقتفي مرسوم ما أصله في المصحف
ونقتدي بفعله وما رأى في جعله لمن يخط ملجأ

وإلا تترتب على هذا الضابط بطلان قراءة القرآن إلا إذا قرىء على المكتوب على الرسم العثماني وعلى ذلك فلو قرأ أحد القرآن من المصحف الذي كتب على قاعدة الإملاء التي تخالف رسم المصحف فلا يكون ذلك.. المقرؤ قرآناً لأنه مخالف لرسم المصحف العثماني.

أقول: وفي زماننا هذا قل من يتقن حقيقة الرسم العثماني ولو ألزمنا هذا الرسم في كتابة المصحف مطلقاً كما ألزم كثير من العلماء لوقع كثير من المعاصرين في قراءة القرآن على سبيل الخطأ مثال ذلك الآيات الكريمة برسمها العثماني.

١ - مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ[4].
ط - مِن تِلْقَآيِٕ نَفْسِيٓ[5].
٣ - بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ[6].
٤ - لَا تَاْيْـَٔسُواْ مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ[7].

---

(١) انظر دليل الحيران شرح مورد الظمآن في رسم المصحف ص ١٧.
(٢) انظر دليل الحيران ص ١٧
(٣) هو أبو عبدالله محمد بن محمد بن إبراهيم الأموي الشريشي الشهير بالخراز أصله من شريش مدينة بالعدوة الأندلسية وسكناه بمدينة فاس وبها توفي وهو ممن أدرك القرن السابع وأول القرن الثامن ولم تذكر المصادر سنة ولادته ووفاته ـ
ـ انظر دليل الحيران ص ٥ ـ ٦.
(٤) الأنعام آية ٣٤.
(٥) يونس آية: ١٥.
(٦) العلم آية: ٧.
(٧) يوسف آية: ٨٧.

إن القارىء الذي تعود قراءة الصحف والمجلات في زماننا بالرسم الإملائي إذا أراد أن يقرأ الآيات السابقة ـ ولم يكن حافظاً ولا متلقياً إياها من أفواه الحفاظ فإن قراءته ستخالف مع التنزيل الموحى به من عند الله ولذلك ذكر العلماء في موضوع كتابة المصاحف ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أنه توقيفي وهو مذهب الجمهور.

الرأي الثاني: أنه اصطلاحي لا توقيفي وعلى هذا الرأي فيجوز مخالفته ومن جنح إلى هذا الرأي ابن خلدون في مقدمته والقاضي أبو بكر الباقلاني في الانتصار.

والرأي الثالث: وجوب كتابة المصحف الآن لعامة الناس على الاصطلاحات المعروفة الشائعة عندهم ولا تجوز كتابته بالرسم العثماني لئلا يوقع في اللبس وهذا مذهب العز بن عبد السلام[1].

وصاحب البرهان ولكل أدلة يستدلون بها[2].

وهذا الرأي يقوم على رعاية الاحتياط للقرآن من ناحتين ناحية كتابته في كل عصر بالرسم المعروف فيه إبعاداً للناس عن اللبس والخلط في القرآن وناحية إبقاء رسمه الأول المأثور يكتبه العارفون ومن لا يخشى عليهم الالتباس ولا شك أن هذا الاحتياط هو المطلب الديني الجليل خصوصاً في جانب حماية التنزيل.

وعرفت من ذلك كله أن المعتمد في القرآن الكريم هو النقل المحض والرواية والأخذ عن المختصين فيه.

وأما الركن الثالث: فهو صحة السند ولا يخفى عليك أن في هذا الركن معارضة شديدة عند العلماء وذلك أنهم ذكروا بدل صحة السند (التواتر) وهؤلاء الذين ذهبوا إلى ذلك كثيرون.

منهم النويري[3] صاحب شرح طيّبة النشر إذ يقول ما نصه: (وقوله: وصح

---

(١) هو الإمام أبو محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام الشافعي شيخ الإسلام توفي سنة ٦٦٠ هـ انظر شذرات الذهب ٣١٠/٥.

(٢) انظر الأدلة للجميع في مناهل العرفان للزرقاني ص ٣٧٠/١ ـ ٣٧٨.

(٣) هو الإمام النيوري شارح طيبة النشر أبو القاسم محب الدين محمد بن محمد بن محمد فقيه مالكي عالم بالقراءات وكان ورعاً أبي القضاء وله تصانيف منها شرح طيبة النشر في القراءات العشر لشيخه =

إسناداً) ظاهره أن القرآن يكتفي في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج إلى تواتر وهذا قول حادث مخالف لإجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم ولقد ضل بسبب هذا القول قوم فصاروا يقرئون الناس أحرفاً لا يصح لها سند أصلاً ويقولون ليس التواتر بشرط وإذا طولبوا بسند صحيح لا يستطيعون ذلك.

وهذا هو الواقع الذي تعيشه القراءات القرآنية اليوم لولا حفظ الله كتابه.

وذلك أن كثيراً من الناس المؤلفين فيها قسّموها نتيجة مما حدث من هذه الأمور إلى قراءة متواترة وأحادية وشاذة.

فالمتواترة عندهم المقطوع باتصالها بالنبي ﷺ فقال صاحب هذا التقسيم فتدخل في هذا القسم: المتواترة والمستفيضة من الأقسام وسميتها (المتواترة) ولم اسمها (المقطوع بها) للاحتفاظ بالمصطلح القرائي الموروث.

الأحادية:

ويراد بها القراءة الجامعة للأركان الثلاثة ولم يبلغ نقلها مستوى تفيد القطع باتصالها بالنبي ﷺ.

الشاذة:

وهي المخالفة للرسم العثماني[1].

ولا شك بطلان هذا التقسيم حيث أنه يثبت أن بعض القراءات ليس ثبوتها عن النبي بطريق القطع بل بالاجتهاد ـ كما يدل على ذلك تقسيمهم هذا.

ويوهم هذا المذهب أيضاً أن القراءات القرآنية تتفاوت في درجاتها المتواترة ـ المستفيضة ـ الآحادية. وقد عرفت تعريف الجميع من عرضنا تقسيمهم هذا وذهبوا إلى أن جميعها صحيح القراءة بها والقسم الأخير الذي هو ثبوت القراءة بطريق الآحاد وكذلك الثاني المستفيضة فيه نظر حيث صرح أصحابه بأن هذه القراءة يقطع اتصالها بالنبي ﷺ كما ذهب إلى ذلك الدكتور عبد الهادي الفضل[2].

= الحافظ ابن الجزري والقول مجاز عن قـ لمن قرأ بالشاذ وشرح درة المضيئة في القراءات الثلاث منطوقة في القراءات الثلاث الزائدة على السبع ـ ولد رحمه الله ٨١٠ هـ وتوفي سنة ٨٥٧ هـ.

(١) انظر القراءات القرآنية للدكتور عبد الهادي ص ٥٩.

(٢) انظر القراءات القرآنية للدكتور المذكور ص ٥٩.

ومن المعلوم ان القراءة إذا لم يثبت مجيئهـا عن النبي ﷺ قطعاً فقد حصل فيها الشك والريب وهذا قول باطل يرفضه القرآن الكريم قال تعالى: ﴿ ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾[1] ﴿ الٓمٓ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[2]وأقرب إلى هذا الرأي ما ذكره الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن) حيث قال بعد ذكره فوائد اختلاف القراءات.

(إذا علمت ذلك فاختلفوا في الآية إذا قرئت بقراءتين على قولين: أحدهما أن الله تعالى قال بقراءة واحدة إلا أنه أذن أن يقرأ بقراءتين.. وليس هذا الخلاف من نفس الزركشي ولكنه نقل عن غيره حيث استغربه بقوله:

«وهذا الخلاف غريب رأيته في كتاب «البستان»[3] لأبي الليث السمرقندي.

ثم اختاروا في المسألة توسطاً وهو أنه إن كان لكل قراءة تفسير يغاير الآخر فقد قال بها جميعاً وتصير القراءات بمنزلة آيتين مثل قوله: ﴿ ولا تقربوهن حتى يطهرن ﴾.

وإن كان تفسيرهما واحداً كالبيوت بكسر الباء ـ والبيوت بضمها ـ فإنما قال بأحدهما وأجاز القراءة بها لكل قبيلة على ما تعود لسانهم.

أقول: حتى إن هذا القول المختار عندهم هو عين الطعن في القراءات القرآنية لأنه يودي إلى أن في القرآن شيئاً لم يكن من كلام الله بل من كلام غيره بالإذن فيه حيث أذن للقبائل أن ينطقوه حسب ما تعود لسانهم وهذا خلاف ما أثبته الشرع الحكيم من أن القرآن كلام الله لقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ.. ﴾[4] الآية.

وقوله: ﴿ وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ

(١) سورة البقرة اية ١ ـ ٢.

(٢) سورة السجدة آية ١.

(٣) هو كتاب بستان العارفين، لأبي الليث السمرقندي نصر بن محمد الحنفي المتوفى سنة ٣٧٥ قال صاحب كشف الظنون: وهو كتاب مختصر مفيد على مائة وخمسين باباً في الأحاديث والآثار الواردة في الآداب الشرعية إلخ.. انظر تعليق البرهان هامشه ص ٣٢٦.

(٤) سورة التوبة.. آية ٦.

﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾[1] سبحانك هذا بهتان عظيم.

وخلاصة الكلام في هذا الموضوع: أن القراءات القرآنية سنة متبعة ونقل محض.. تلقاها الرسول ﷺ من الله تعالى بواسطة جبريل أمين الوحي وأن الركن الأساسي في نقل القرآن الكريم - كما يظهر للمتأمل - هو التواتر - كما حقق ذلك صاحب غيث النفع - وأما الركنان الباقيان - موافقة القراءة الرسم واللغة العربية - فالغالب أنهما أضيفا إليه للوقاية ولاستبعاد ما من شأنه أن يؤدي إلى الفوضى في القراءة عند المتأخرين وليكون من الثلاثة ما ينطبق تمام المطابقة على القراءات العشر المعروفة ويلزم من التواتر الشرطان الآخران والله أعلم.

(١) سورة الحاقة آية: ٤٤ - ٤٧.

الفصل الثالث

مصدر القراءات

ومما لا شك فيه أن القراءات القرآنية سنة متبعة ونقل محض نقلها النبي ﷺ عن الله بواسطة جبريل أمين الوحي ثم نقلها الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين عن رسول الله ﷺ ونقلها التابعون عن الصحابة ثم تناقلها من تلاهم من أجيال المسلمين جيلاً عن جيل، شأنها في ذلك شأن الحديث الشريف بل هي أقوى منه وذلك لتوافر الدواعي على نقل القرآن بالتواتر.

ويعني هذا: أن المصدر الذي أخذت منه القرءات تلك الروايات التى تتحدث عما سمع من رسول الله ﷺ من القراءات بواسطة جبريل عن الله تعالى.

وتتمثل هذه الروايات القرآنية في الآتي: -

١ - الاختلافات بين أصحاب النبي ﷺ في عهده كالذي حدث بين عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم (قال البخاري رحمه الله تعالى: - ثنا سعيد بن عفير، حدثنا، الليث حدثني عقيل عن أبي شهاب، قال: أخبرني عروة بن الزبير أن المسور بن مخزمة وعبد الرحمن بن عبد القادرىء حدثاه: أنهما سمعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة النبي ﷺ فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم، فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ؟ قال: اقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت فإن رسول الله ﷺ قد أقرأنيها على غير ما قرأت، فانطلقت به أقوده إلى رسول

الله ﷺ، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله ﷺ: (أقرأ يا هشام فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال ﷺ «كذلك أنزلت» ثم قال: «اقرأ يا عمر» فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله عليه الصلاة والسلام: «كذلك أنزلت» أن القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرأوا ما تيسر منه)[1].

٢ ـ الاختلافات التي وقعت في عهد عثمان رضي الله عنه في القراءات والتي نجم عنها توزيع القراءات على المصاحف التي بعثها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار وطورها ونظمها وألف المختصون فيها حتى عرفت بهذا العنوان «القراءات العشر المتواترة» أو القراءات السبع المشهورة وفهمنا من ذلك أن المصدر الوحيد للقراءات عند المسلمين هو الرواية المتواترة الثابتة عن النبي ﷺ.

ـ وقد نقل ابن الجزري عن عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت من الصحابة وعن ابن المنكدر وعرورة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي من التابعين: أنهم قالوا: (القراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول فاقرأوا كما علمتموه)[2].

ويقول أبو عمر وعثمان بن الصلاخ: (يشترط أن يكون المقروء به قد تواتر نقله عن رسول الله ﷺ ـ قرآناً)

ويقول ابن الجزري رحمه الله تعالى: «وليحذر القارىء الإقراء بما يحسن في رأيه دون النقل أو وجه إعراب أو لغة دون رواية[3].

ويقول أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد رحمه الله تعالى: «وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأمر والأصح في النقل والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردها قياس

---

(١) انظر فضائل القرآن لابن كثير ص ٣٦.
(٢) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/١٧.
(٣) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/٣٨.
(٤) انظر منجد المقرئين لابن الجزري ص ٣.

عربية ولا فشو لغة.. لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[1] وهذه هي القراءات القرآنية عند السلف الصالحين الذين وفقهم الله لاتباع الحق ولكن شذ قوم منهم ابن مقسم[2] حيث ذهب إلى جواز القراءة بما وافق الرسم وإن لم يرو هذا من المتقدمين.

ومن المعاصرين أبو القاسم الخوئي الذي فزر إلى أن القراءات اجتهاد من القراء وإبراهيم الأبياري الذي نص على أنها اجتهاد.

وجاء في الاتقان: «وقال قوم من المتكلمين: أنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد في إثبات قراءة أو أوجه إذا كانت تلك الأوجه صواباً في العربية وإن لم يثبت أن النبي ﷺ قرأ بها.

وأبى ذلك أهل الحق وأنكروه وخطأوا من قال به[3] والرأي بأن القراءة اجتهاد مخالف لما عليه المسلمون عامة علماً وعملاً وذلك كافٍ في رده. والله أعلم.

* * *

---

(١) انظر مناهل العرفان ١/٤١٥.

(٢) انظر غيث النفع ص ٢١٨.

(٣) انظر الاتقان للسيوطي ١/٧٨ نقلاً عن الانتصار للقاضي أبي بكر الباقلاني.

الفصل الرابع

اختلاف القراءات وأسبابه

الاختلاف في اللغة آن يكون الأمر في جهة والاخر في جهة أخرى يعني التضاد وفي اصطلاح القراء. أن يذهب إمام من أئمة القراءات إلى أن ينطق حرفاً من حروف القرآن الكريم مخالفاً به غيره من القراء وقد عرف بذلك الحرف بسبب المواظبة عليه ولزومه به والإقراء به والاختيار به ثابتاً ذلك له من الرسول ﷺ.

وقد قسم العلماء رحمهم الله تعالى نسبة القراءة إلى الأئمة ومن بعدهم إلى أربعة أقسام هي:

١ ـ القراءة: إذا نسبت إلى أحد الأئمة كقراءة نافع رحمه الله تعالى. مع اتحاد الرواية والطرق.

٢ ـ الرواية: إذا نسبت إلى الراوي عن الإمام كرواية قالون عن نافع.

٣ ـ الطريق إذا نسبت إلى الراوي عن الراوي عن الإمام كطريق أبي نشيط عن قالون.

٤ ـ الوجه إذا نسبت إلى اختيار القارىء(١).

أوجه الاختلاف:

وقد تتبع كثير من العلماء القراءات القرآنية على اختلاف أنواعها محاولين حصر وجوه الاختلاف فيها وهؤلاء الأعلام مثل ابن قتيبة والفخر الرازي وابن الجزري وابن عبد البر.

---

(١) انظر اتحاف فضلاء البشر للدمياطي ص ١٧ ـ ١٨.

وانتهت محاولات الجميع إلى أن أوجه الاختلاف في القراءات منحصرة في الآتي:

١ ـ الاختلاف في حركات الكلمة بلا تغير في معنى الكلمة وصورتها نحو ﴿وَيَضِيقُ صَدْرِي﴾[1] حيث قرىء برفع.. «يضيق» ونصبها.

٢ ـ الاختلاف في الحركات مع تغيير المعنى وبقاء الصورة نحو ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[2] فقد قرىء بتخفيف الفعل ورفع (زكريا) وقرىء بتشديد الفعل ونصب (زكريا).

٣ ـ الاختلاف في حروف الكلمة مع تغير معنى الكلمة وبقاء صورتها نحو (وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا [3] حيث قرىء (ننشزها) بالزاي المعجمة، وقرىء

٤ ـ الاختلاف في الحروف مع تغير الصورة وبقاء المعنى نحو ﴿وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْطَةً﴾[4] بالسين المهملة و (بصطه) بالصاد المهملة.

٥ ـ الاختلاف في الحروف مع تغير المعنى وتغير الصورة نحو: (وطلع منضود)[5] حيث قرىء (وطلح) بالحاء المهملة (وطلع بالعين المهملة)].

٦ ـ الاختلاف في التقديم والتأخير نحو ﴿ وقتلوا وقاتلوا ﴾[6].

٧ ـ الاختلاف في الزيادة والنقصان نحو قوله تعالى: ﴿ وما عملته أيديهم ﴾[7] الذي قرىء أيضاً ﴿ وما عملت أيديهم ﴾ وقوله تعالى: ﴿ فإن الله هو الغنى الحميد ﴾[8] الذي قرىء أيضاً ﴿ فإن الله الغني الحميد ﴾.

---

(١) الشعراء آية :١٣.

(٢) سورة آل عمران آية: ٣٧.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٥٩.

(٤) سورة الأعراف: ٦٩.

(٥) سورة الواقعة: ٣٩.

(٦) سورة آل عمران: ١٩٤.

(٧) سورة يس: ٣٥.

(٨) سورة الحديد: ٢٤.

أسباب الاختلاف

أما أسباب الاختلاف، فقد اختلف فيها على أقوال هي:

١ ـ اختلاف قراءة النبي ﷺ.. فقد ورد أن النبي ﷺ لم يلتزم عند تعليمه القرآن للمسلمين لفظاً واحداً.

وقد تقدم لك مثال ذلك في اختلاف عمر وهشام في قراءة سورة الفرقان حيث إن الرسول ﷺ أقرأ كلا منهما بما لم يقرىء الآخر.

٢ ـ اختلاف النزول ذهب إلى هذا القول صاحب كتاب المباني في مقدمته حيث قال: (والوجه الثالث من القراءات هو ما اختلف باختلاف النزول بما كان يعرض رسول الله ﷺ ـ القرآن على جبريل في كل شهر رمضان، وذلك بعدما هاجر إلى المدينة ـ فكان أصحاب رسول الله ﷺ يتلقون منه حروف كل عرض، فمنهم من يقرأ على حرف ومن يقرأ على آخر إلى أن لطف الله ـ عز وجل فجمعهم على آخر العرض أو على ما تأخر من عرضين ـ والذي دعاني إلى إثبات ذلك هنا ما ذكره ابن الجزري «وإذ قد ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن وما علموه أنه استقر العرضة الأخيرة وما تحققوا تواتره عن النبي ﷺ مما لم ينسخ وإن لم تكن داخلة في العرضة الأخيرة ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك وتركوا ماسواء ذلك ا هـ النشر ٣٢ أو ثلاثة حتى لم يقع في ذلك اختلاف إلا في أحرف قليلة، والذي وقع من هذه الاختلافات فرقها أصحاب رسول الله ﷺ على المصاحف العثمانية ولهذه العلة اختلف مصاحف أهل الشام وأهل العراق[1] وأهل الحجاز في أحرف معدودة ويؤيد هذا القول ما روي في قصة عمر وهشام التي مر ذكرها في فصل مصادر القراءات حيث جاء فيها قوله ﷺ: «كذلك أنزلت» مما يدل على أن اختلاف القراءة فيها بسبب تعدد النزول.

٣ ـ اختلاف الرواية عن الصحابة رضي الله عنهم: وهو مذهب جمهور المقرئين.. جاء في تاريخ القرآن للكردي جـ: «وسبب اختلاف القراءات السبع وغيرها كما قال ابن أبي هاشم أن الجهات التي وجهت إليها المصاحف كان بها من

---

(١) انظر القراءات القرآنية للدكتور عبد الهادي الفضل ص ٩٣.

حمل منه أهل تلك الجهة وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل.

ـ قال: فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعاً من الصحابة والصحابة بدورهم كانوا قد تلقوه سماعاً من رسول الله ﷺ وكان بعض ما تلقوه مختلفاً كما قال الزرقاني رحمه الله تعالى وثم إن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين قد اختلف أخذهم عن رسول الله ﷺ: فمنهم من أخذ القرآن عنه بحرف واحد ومنهم من أخذه عنه بحرفين ومنهم من زاد ثم تفرقوا في البلاد وهم على هذه الحال فاختلف بذلك أخذ التابعين عنهم.. وأخذ تابعي التابعين وهلم جرا حيث وصل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشهورين الذين تخصصوا وانقطعوا للقراءات يضبطونها ويعنون بها وينشرونها[1].

وهذا القول الثالث والقول الأول مؤداهما واحد تماماً لأن قراءة الصحابة هي قراءة النبي ﷺ وإن كانوا مختلفين فيما بينهم لأن كلا منهم تلقى القراءة عنه ﷺ والاختلاف بين القولين اختلاف لفظي كما هو واضح.

٤ ـ اختلاف اللغات أو اللهجات:

وأول من ذهب إلى هذا القول ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن) وتبعه أبو شامة حيث قال: (القرآن العربي فيه من جميع لغات العرب لأنه أنزل عليهم كافة فاختلفت القراءات فيه لذلك)[2].

ومن المعلوم أن هذا السبب لم يكن العلة عندهم ـ لجميع اختلافات القراءات وإنما لبعضها.

وذلك أننا لو ألقينا نظرة قصيرة على مفردات القراءات لرأينا أن ليس كل القراءات. لهجات.

ولنأخذ مثالاً ـ القراءات التالية:

يخدعون ـ يخادعون ـ يكذبون ـ يكذّبون ـ فأزالهما ـ فأزلهما ـ لا يقبل ـ لا تقبل ـ وواعدنا ـ ووعدنا.. إلى غير ذلك.

---

(١) انظر مناهل العرفان ١/٤٠٦.

(٢) انظر القراءات القرآنية للدكتور عبد الهادي ص ٩٥.

ـ ثم تأتي اللهجات في مثل ما ذكره ابن قتيبة من ذلك بإمالة وإدغام وما شكا شاكلها وفي بعض الكلمات مثل «الصراط» فيه ثلاث قراءات السين والصاد والإشمام وكلها لغات العرب قد تلقيت عن رسول الله ﷺ. وعليهم والقدس ويحسب. . إلخ. .

وهذا السبب أيضاً يرجع إلى السبب الأول يعني: قراءة الرسول ﷺ والحق أن أصحاب هذه اللغات لم يقرأوا من عند أنفسهم بل لقنهم النبي ﷺ إياها ليسهل عليهم أخذ القرآن بلغتهم التي تعودوها.

٥ ـ عدم نقط وشكل المصاحف الأئمة واجتهاد القراء في قراءتها دون اعتماد على رواية ونقل عن النبي ﷺ.

وهذا القول مذهب المستشرق جولد تسهير ومن لف لفه مثل إبراهيم الأبياري الذي نص على أن القراءات اجتهاد من القراء حيث قال هذا المستشرق: (وترجع قسم كبير من هذه الاختلافات إلى خصوصية الخط العربي، الذي يقدم هيكله المرسوم مقادير صوتية مختلفة تبعاً لاختلاف النقاط الموضوعة فوق هذا الهيكل أو تحته وعدد تلك النقاط.

بل كذلك في حالة تساوي المقادير الصوتية، يدعو اختلاف الحركات الذي لا يوجد في الكتابة العربية الأصلية ما يحدده إلى اختلاف مواقع الأعراب للكلمة وبهذا إلى اختلاف دلالتها)[٢].

وإذا فاختلاف هيكل الرسم بالنقط، واختلاف الحركات في الحصول الموصل القالب من الحروف الصامتة كانا هما السبب الأول في نشأة حركة اختلاف القراءات في نص لم يكن منقوطاً أصلاً أو لم تتحرى الدقة في نقطه أو تحريكه[٣].

وقد تصدى للرد على جولد تسهير كثير من العلماء منهم:

١ ـ عبد الواحد حمودة في كتابه: (القراءات واللهجات) الفصل العاشر.

---

(١) أجناس كولد صهر ولد سنة ١٢٦٦ وتوفي سنة ١٣٤٠ هـ هو مستشرق مجرى موسوي ـ رحل إلى سورية سنة ١٨٧٣ فتعرف بالشيخ طاهر الجزاوي ـ انظر الإعلان للزركلي ١/٨٠.

(٢) انظر القراءات القرآنية للدكتور عبد الهادي ص ٩٧.

(٣) انظر المصدر السابق ص ٩٧.

٢ ـ محمد طاهر الكردي في كتابه (تاريخ القرآن ـ الرد على الإفرنج القائلين باستنباط القراءات من الرسم).
٣ ـ الدكتور عبد الرحمن السيد في بحثه (كولد تسهير والقراءات) المنشور بمجلة المربد بإصدار جامعة البصرة. . السنة الأولى، العدد الأول.
٤ ـ لبيب السعيد في كتابه (المصحف المرتل).
٥ ـ الشيخ عبد الفتاح القاضي رحمه الله تعالى في كتابه (القراءات في نظر المستشرقين والملحدين).

وخلاصة هذه الردود من هؤلاء العلماء الأجلاء وجزاهم الله خيراً عن القرآن وأهله كالآتي:

١ ـ أن شيوع ظاهرة القراءات القرآنية قبل تدوين المصاحف الأئمة وكان الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا حفظ المصاحف والكتب)[١].

٢ ـ ظهور حركة القراءة قبل وجود النقط والشكل كما مر.
٣ ـ اعتماد القراءات على النقل والرواية كما تقدم ونذكر هنا أيضاً قول الصفاقسي في كتابه (غيث النفع)[٢] وقال الشيخ العارف بالله سيدي محمد بن الحاج في (المدخل): لا يجوز لأحد أن يقرأ بما في المصحف إلا بعد أن يتعلم القراءة على وجهها أو يتعلم مرسوم المصحف وما يخالف منه القراءة فإن فعل غير ذلك فقد خالف ما أجمعت عليه الأمة)[٣] وقوله الآخر في المصدر نفسه: (لا يلزم موافقة التلاوة للرسم لأن الرسم سنة متبعة قد توافقه التلاوة وقد لا توافقه انظر كيف كتبوا (وجائي) بالألف قبل الياء و. . . (لا أذبحنه) و (ولا أصغوا) بألف بعد (لا) ومثل هذا كثير والقراءة بخلاف ما رسم).

وقد ذكرنا هذا القول ـ وإن كان مرفوضاً أساسه) كما علمت لبيان بطلانه. . والله أعلم.

* * *

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/٦.
(٢) انظر ص ٢١٨.
(٣) انظر القراءات القرآنية ص ٩٩.

الفصل الخامس

فوائد اختلاف القراءات

وفوائد اختلاف القراءات كثيرة منها:

١ ـ التخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها شرفاً لها ورحمة بها كما ثبت في الصحيح: (إن القرآن نزل من سبعة أبواب على سبعة أحرف وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد وذلك أن الأنبياء بعثوا عليهم الصلاة والسلام إلى قومهم الخاصين بهم، والنبي ﷺ بعث إلى جميع الخلق احمرهم وأسودهم وعربيهم وعجميهم. وإن العرب الذين نزل القرآن بلغتهم كانت لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك لا بالتعليم ولا بالعلاج لا سيما الشيخ والمرأة العجوز ومن لم يقرأ كتاباً قط كما أشار إليه ﷺ فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع فكان من تيسير الله تعالى أن أمر نبيه ﷺ بأن يقرىء كل قبيلة بلغتها الأصلية وما جرت عليه عادتهم فالتميمي يهمز والقرشي لا يهمز والآخر يقرأ (قيل وغيض بإشمام الضم مع الكسر).

وهذا يقرأ عليهم وفيهم بالضم والآخر يقرأ عليهموا ومنهموا إلى غير ذلك ولو أراد كل فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى اعتياده طفلاً وناشئاً

---

(١) أخرجه أبو عبيدة والطبري ١/٣٠ والحاكم في المستدرك ١/٥٥٣ وقال صحيح الإسناد وأخره الذهبي والبيهقي وصححه انظر فتح الباري ٩/٢٩.

وكهلا لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه إلا بعد رياضة النفس مدة طويلة فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل لهم متسعاً في اللغات الكثيرة عليهم في الدين).

٢ ـ ما في ذلك من نهاية البلاغة وكمال الإعجاز وغاية الاختصار وجمال الإيجاز إذ كل قراءة منها بمنزلة[١] الآية إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدّتها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل.

٣ ـ ما في ذلك من عظيم البرهان وواضح الدلالة إذ هو مع كثرة الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليه تضاد ولا تناقض ولا تخالف بل كله يصدق بعضه بعضاً ويبين بعضه بعضاً ويشهد بعضه لبعض على نمط واحد وما ذاك إلا آيات بالغة وبرهان قاطع على صدق من جاء به ﷺ[٢].

٤ ـ سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة إذ هو على هذه الصفة من البلاغة والوجازة فإنه من يحفظ كلمة ذات أوجه أسهل عليه وأقرب إلى فهمه وأدعى لقبوله من حفظه جملاً من الكلام تؤدي معاني تلك القراءات المختلفة.

٥ ـ إعظام أجور هذه الأمة من حيث إنهم يفرغون جهدهم في تتبع معاني ذلك واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ واستخراج كمين أسراره وإمعانهم النظر وإمعانهم الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح والتفصيل بقدر ما يبلغ غاية علمهم ويصل إليه نهاية فهمهم ﴿فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى﴾ والأجر على قدر المشقة.

٦ ـ بيان فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم من حيث تلقيهم كتاب الله ربهم هذا التلقي وإقبالهم عليه هذا الإقبال والبحث عن لفظة لفظة والكشف عن صيغة صيغة واتقان تجويده حتى حموه من خلل التحريف وحفظوه من الطغيان والتطفيف فلم يهملوا تحريكاً ولا تسكيناً ولا تفخيماً ولا ترقيقاً حتى ضبطوا مقادير المدات وتفاوت الإمالات وميزوا بين الحروف بالصفات مما لم يهتد إليه إلا بإلهام باريء النعم.

---

(١) انظر النثر لابن الجزري ص ٥٢/١.

(٢) انظر النثر في القراءات العشر لابن الجزري ٥٣/١.

٧ ـ ما أدخره الله تعالى من المنقبة العظيمة والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة الشريفة من إسنادها كتاب ربها واتصال هذا السبب الإلهي بسببها خصيصة الله تعالى هذه الأمة المحمدية واعظاماً لقدر أهل هذه الملة الحنيفة.

وكل قارىء يوصل حروفه بالنقل إلى أصله ويرفع ارتياب الملحد قطعاً بوصله فلو لم يكن من الفوائد إلا هداه الفائدة الجليلة لكفت ـ ولم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة النبيلة لوفت[١].

٨ ـ ظهور سر الله تعالى في تولية حفظ كتابه العزيز وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتمييز فإن الله تعالى لم يخل عصراً من العصور ولو في قطر من الأقطار من إمام حجة قائم بنقل كتاب الله تعالى واتقان حروفه ورواياته وتصحيح وجوهه وقراءاته يكون وجوده سبباً لوجود هذا السبب القويم على مر الدهور. . وبقاؤه دليلاً على بقاء القرآن العظيم في المصاحف والصدور[٢].

٩ ـ الجمع بين حكمين مختلفين بمجموع القراءتين كقوله تعالى: ﴿فَٱعۡتَزِلُواْ ٱلنِّسَآءَ فِي ٱلۡمَحِيضِ وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ﴾[٣]. .الآية قرىء اللفظ الكريم (يطهرن) بالتخفيف والتشديد في حرف الطاء ولا ريب أن صيغة التشديد تفيد وجوب المبالغة في طهر النساء من الحيض لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى وأما قراءة التخفيف فلا تفيد هذه المبالغة ومجموع القراءتين يدل على أمرين:

أحدهما: أن الحائض لا يقربها زوجها حتى يحصل أصل الطهر وذلك بانقطاع الدم.

وثانيهما: أنها لا يقربها زوجها أيضاً إلا أن بالغت في الطهر. وذلك بالاغتسال فلا بد من الطهر من كليهما في جواز قربان النساء وهو مذهب الإمام الشافعي ومن وافقه.

١٠ ـ الدلالة على حكمين شرعيين ولكن في حالتين مختلفتين كقوله تعالى في بيان الوضوء (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين ﴾.

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/٥٣.
(٢) انظر النشر ١/٥٤.
(٣) سورة البقرة آية ٢٢٢.

قرىء بنصب لفـظ (وأرجلكم، وبجره فالنصب يفيد طلب غسلها لأن العطف حينئذٍ يكون على لفظ (وجوهكم) المنصوب وهو مغسول.. والجر يفيد طلب مسحها لأن العطف حينئذٍ يكون على لفظ (رؤوسكم) المجرور وهو. ممسوح وقد بين الرسول ﷺ أن المسح يكون للابس الخف وأن الغسل علـى من لم يلبس الخف والقراءتان أفادتا كلا الحكمين جميعاً.. والله أعلم.

* * *

الفصل السادس

بيان معنى الاختيار في القراءات

ذكر ابن الجزري أنه تدبر اختلاف القراءات كلها فوجده أنه لا يخلو من ثلاثة أحوال: -

أحدها: اختلاف اللفظ والمعنى واحد.

الثاني: اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد.

والثالث: اختلافهما جميعاً مع امتناع جواز اجتماعهما في شيء واحد بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد.

فأما الأول فكالاختلاف في الصراط، وعليهم ويؤدّه والقدس، ويحسب، ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثاني فنحو (مالك، ملك في الفاتحة لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى لأنه مالك يوم الدين ومليكه، وكذا (يكذبون ويكذّبون) بتخفيف الذال وتشديدها لأن المراد بهما المنافقون لأنهم هم الذين يكذّبون النبي ﷺ، ويكذبون في أخبارهم وكذا كيف ننشرها) بالراء والزاي لأن المراد بهما هي العظام وذلك أن الله تعالى انشرها أي أحياها وأنشزها أي رفع بعضها إلى بعض حتى التأمت فضمن الله تعالى المعنيين في القراءتين.

وأما الثالث فنحو ﴿وظنوا أنهم قد كذبوا﴾ بالتشديد والتخفيف، وكذا ﴿وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال﴾ بفتح اللام الأول ورفع الأخرى، وبكسر الأول ونصب الثانية وكذا ﴿للذين هاجروا من بعد ما فتنوا وفتنوا﴾ بالتسمية والتجهيل وكذا ﴿قال لقد علمت﴾ بضم التاء وفتحها فإن في ذلك كله وإن اختلف لفظاً ومعنى

وامتنع اجتماعه في شيء واحد فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض.

فأما وجه تشديد (كذّبو) فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم، ووجه التخفيف فالمعنى: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به فالظن في القراءة الأولى يقين والضمائر الثلاثة للرسل.. والظن في القراءة الثانية شك والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم[1]. وأما وجه فتح اللام الأولى ورفع الثانية من (لتزول) فهو أن يكون (إن) مخففة من الثقيلة أي: وإن مكرهم كان من الشدة بحيث تقتلع منه الجبال الراسيات من مواضعها.

وفي القراءة الثانية: إن نافية: أي: ما كان مكرهم وإن تعاظم وتفاقم ليزول منه أمر محمد ﷺ ودين الإسلام ففي الأول تكون الجبال حقيقة وفي الثانية مجازاً)[2].

وأما وجه ﴿من بعدما فتنوا﴾ على التجهيل فهو أن الضمير يعود للذين هاجروا) وفي التسمية يعود إلى (الخاسرون).

وأما وجه ضم تاء (علمت) فإنه أسند العلم إلى موسى حديثاً منه لفرعون حيث قال لموسى: ﴿إني لأظنك يا موسى مسحوراً﴾ فقال موسى على نفسه ﴿لقد علمت ما أنزل هؤلاء إلا رب السموات والأرض بصائر فأخبر موسى عليه السلام عن نفسه بالعلم بذلك أي أن العالم بذلك ليس بمسحور.

ووجه قراءة فتح التاء أنه أسند هذا العلم لفرعون مخاطبة من موسى بذلك على وجه التقريع لشدة معاندته للحق بعد علمه، فليعلم بعد ذلك علم اليقين أنه ليس في شيء من القراءات تناف ولا تضاد ولا تناقض).

* * *

---

(١) انظر النشر لابن الجزري ١/ ٥٠ ـ ٥١.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/ ٥١.

الفَصْل السَّابِع

أنواع اختلاف القراءات

والاختيار في اصطلاح القرّاء أن يختار القارىء من بين قراءاته ورواياته التي اتقنها ليداوم عليها ويلازمها ويعرف بها وتؤخذ عنه فتنسب إليه قراءة معينة.

ومثال ذلك أن يكون القارىء قد اتقن القراءات العشر المتواترة فيختار من بين هذه القراءات ـ مثلاً ـ قراءة نافع فيقرىء الناس بها ويداوم عليها ويلازم معها. . فنافع ـ مثلاً ـ قرأ على سبعين من التابعين واختار مما قرأه ورواه عنهم ما اتفق عليه اثنان وترك ما سوى ذلك وهكذا سائر القرّاء وعبارة القرطبي التالية تعطينا صورة واضحة عما ذكرنا.

قال في تفسيره:

(وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القرّاء، وذلك أن كل واحد منهم اختار مما روي وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده)[1] والتزمه ورواه وأقرأ به، وعرف به ونسب إليه فقيل قراءة نافع وقراءة ابن كثير).

وتعرفنا على معنى الاختيار في القراءات يؤكد لنا أيضاً أن اجتهاد القرّاء لم يكن في وضع القراءات ـ كما توهم البعض ـ وإنما هو في اختيار الرواية، وفرق بين الاجتهاد في اختيار الروايه والاجتهاد في وضع القراءة.

والحظر المجمع عليه عند المسلمين منصب على الاجتهاد في وضع القراءة لا

---

(١) انظر القراءات القرانية للدكتور عبد الهادي الفضيلي ص ١٠٥.

الاجتهاد في اختيار الرواية. . وإلى ذلك أشار ابن الجزري بقوله: عن نسبة القراءة إلى القارىء وإضافتها إليه بأنها (إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد)[1].

ويعني بذلك أن القارى يختار القراءة ويداوم عليها ويلزمها حتى يشتهر بها ويقصد إليه فيها فتنسب إليه.

إلا أن الاختيار عند القراء الأوائل كالسبعة أو العشرة أو من سبقهم أو عاصرهم كان ينبع من المصادر والوجوه.

والاختيار عند العلماء وأهل الأداء من المتأخرين كان اختياراً من حروف القراء السبعة أو العشرة كاختيارات الداني وابن الجزري.

وليس معنى الاختيار أن يفضل الشخص قراءة متواترة على قراءة متواترة مثلها معتقداً أن هذه القراءة المختارة هي أصوب من الأخرى وليس هذا بمعنى الاختيار المعلوم عند القراء بل هو طعن في القراءة المرجوحة كما سبق الإشارة إلى ذلك. . والله أعلم. .

---

(١) انظر النثر في القراءات العشر ١/٥٢، والقراءات للدكتور الفضلي ص ١٠٥.

الفصل الثامن

الفرق بين القراءات والتجويد

ومما لا شك فيه أن علم القراءات وعلم التجويد يتداخلان في دراسة ما يرتبط بتلاوة القرآن الكريم من مسائل، ومن هنا نعرف أن بينهما تداخلاً في جملة الموضوعات حتى عادت تلك الموضوعات مجالاً مشتركاً بينهما.

وإذا أردنا أن نعرف الفرق بين القراءات والتجويد فعلينا ـ قبل كل شيء ـ أن نطلب معرفة ذلك من خلال تعريف كل منهما وذكر أسماء موضوعاتهم منتهين بعد ذلك' إلى بيان وتحديد نقاط الالتقاء ونقاط الافتراق ونعيد تعريف ابن الجزري المتقدم للقراءات في فصل تعريف القراءات وهو:

«القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لنا قله»[1].

ويعني هذا التعريف: أن علم القراءات يبحث في الصورة اللفظية للكلمة القرآنية:

وإذا تأملنا في كتب القراءات التي تضع القواعد ها نجدها تقسم القراءات إلى قسمين: ـ

١ ـ **القسم الأول**: الأصول:

ويقصد بها الأحكام العامة التي تأخذ شكل قواعد تطرد في عموم الكلمات القرآنية. . وفق مواردها.

(١) انظر منجد المقربين لابن الجزري ص ٣.

٢ ـ القسم الثاني: الفروع:

ويصطلح عليها بالفرش) ويراد بها الأحكام الخاصة التي تقتصر على مواردها الجزئية فقط والأصول القرائية: (أمثال: الإدغام: هاء الكناية المد والقصر الهمز. . أحكام الميم الساكنة. . وأحكام النون الساكنة والتنوين، الفتح والأمالة وبين اللفظين الوقف.

والفرش القرائي مثل ما ورد في قراءات سورة الفاتحة حيث قرأ عاصم والكسائي (مالك) بالألف وقرأ باقي السبعة (ملك) بغير ألف وهكذا في جميع السور.

وأما التجويد فقد عرفه الشيخ زكريا الأنصاري (في الدقائق المحكمة ص ٨) بقوله: (والتجويد لغة التحسين واصطلاحاً تلاوة القرآن بإعطاء كل حرف حقه من مخرجه وصفته)[١] وقال بعضهم: تجويد القراءة: هو تصحيح الحروف وتقويمها وإخراجها من مخارجها وترتيبها مراتبها وردها إلى أصولها وإلحاقها بنظائرها.

ويفهم من ذلك أن تجويد القراءة يتوقف على أربعة أمور:

أحدها: معرفة مخارج الحروف.
الثاني: معرفة صفاتها.
الثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من الأحكام.
الرابع: رياضة اللسان وكثرة التكرار.

ونستطيع أن نقول بتعبير آخر: أن علم التجويد يبحث عن الصورة الصوتية للحرف الهجائي القرائي.

أما موضوعات التجويد فأمثال: مخارج الحروف وصفات الحروف، أحكام الميم الساكنة، أحكام النون الساكنة والتنوين، المد والقصر، الإدغام، الوقف.

وخلاصة القول في هذا:

١ ـ أن علم القراءات وعلم التجويد يلتقيان في دراسة بعض موضوعات ما يعرف بالأصول القرائية عند القراء. . أمثال: أحكام النون الساكنة والتنوين والوقف والأدغام.

(١) انظر القراءات القرآنية للدكتور الفضل ص ١٢٧.

٢ ـ وأن علم القراءات ينفرد ببحث ما يعرف بالفرش أو الفروع القرائية.

٣ ـ وأن علم التجويد ينفرد ببحث مخارج الحروف وصفاتها والذي نقرره أن علم التجويد انبثق من علم القراءات في فترة مبكرة مقتصراً على دراسة أحكام الأصوات والتي تتمثل بشكل واضح في مخارج الحروف وصفاتها[1].
واضح في مخارج الحروف وصفاتها[1].

والله أعلم

(١) انظر القراءات القرآنية للدكتور عبد الهادي الفضل ص ١٢٨.

الباب الثالث

القراءات التي أنكرها الشيخ في تفسيره



وهذا الباب الذي جعلته عنوان هذه الرسالة يتضمن القراءات التي أنكرها ونفى عنها صفة الصواب، والقراءات التي فضل بعضها على بعض مع تواتر الجميع.

وإنما جعلتهما باباً واحداً لأن تفضيل القراءة المتواترة على مثلها يعتبر إنكاراً لقراءة مرجوحه دون الراجحة وهذا أمر منهى عنه عند السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين.

ولهذا حكى أبو عمر الزاهد: في كتابَ (اليواقيت)[1] عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن وإذا خرجت إلى الكلام (كلام الناس) فضلت الأقوى وهو حسن.

وقال أبو جعفر النحاس: (حكى اختلافهم في ترجيح (فك رقبة) بالمصدرية والفعلية فقال: (والديانة تحظر الطعن في القراءة التي قرأ بها الجماعة ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ وقد قال: (أنزل القرآن على سبعة أحرف).

فهما قراءاتان حسنتان لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى)[2].

---

(١) اليواقيت في اللغة لأبي عمر محمد بن عبد الواحد المطرز صاحب ثعلب المتوفى سنة ٣٤٥ ـ انظر كشف الظنون.

(٢) انظر البرهان في علوم القرآن ١/٣٣٩ ـ ٣٤٠.

وقد قرر صاحب هذا القول أن تفضيل قراءة متواترة على مثلها يعد طعناً في القراءة المرجوحة وهذا هو الواقع بلا شك.

وقال أبو جعفر النحاس أيضاً: «السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءاتان عن الجماعة ألا يقال: أحدهما أجود لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا[1].

ومن هنا نعرف أن إنكار القراءة المتواترة وتفضيلها على مثلها هو عين الطعن فيها.

أقول وبالله التوفيق: وليس هذا العمل الذي أردت القيام به أمراً يطعن علم الشيخ رحمه الله تعالى ويمس فضله وكرامته ويقلل قيمته، وإنما هو بيان للحقائق العلمية التي يجب أن يكشف النقاب عنها، ويلقى الضـوء عليها.

لأن الكلمة التي تصدر عن العلماء الأجلاء = مثل هذا الشيخ الذي هو جبل من جبال الدينا = سواء كانت صواباً أو غيره = تسير بها الركبان وتطير بلا جناح.

وبيان الملاحظات فيها أحرى وأقدم من بيان مقالة الناس الآخرين.

ولهذا قال أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة فيما استدركه على أبي عبيد - وذلك نيف وخمسون موضعاً.

ولا نعلم أن الله عز وجل أعطى أحداً من البشر موثقاً من الغلط وأماناً من الخطأ فنستنكف له منها بل وصف عباده بالعجز وقرنهم بالحاجة ووصفهم بالضعف والعجلة فقال: ﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾ ﴿وخلق الإنسان من عجل﴾ و ﴿فوق كل ذي علم عليم﴾.

ولا نعلمه خص[2] بالعلم قوماً دون قوم ولا وقفه على زمن دون زمن بل جعله مشتركاً مقسوماً بين عباده يفتح للآخر منه ما أغلقه عن الأول وينبه المقل منه على ما أغفل عنه المكثر، ويحييه بمتأخر يتعقب قول متقدم وتال يعتبر على ماضٍ.

وأوجب على من علم شيئاً من الحق أن يظهره وينشره وجعل ذلك زكاة العلم

(١) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/ ٣٤٠.
(٢) انظر كتاب (تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة) ص ١٢ - ١٣.

كما جعل الصدقة زكاة المال. وقد قيل اتقوا زلة العالم، وزلة العالم لا تعرف حتى تكشف، وإن لم تعرف هلك بها المقلدون، لأنهم يلقونها من العالم بالقبول، ولا يرجعون إلا بالإظهار لها وإقامة الدلائل عليها، وإحضار البراهين.. وقد يظن من لا يعلم من الناس، ولا يضع الأمور مواضعها أن هذا اغتياب للعلماء، وطعن على السلف، وذكر للموتى وكان يقال: اعف عن ذي قبر وليس ذلك كما ظنوا لأن الغيبة سب الناس بلئيم الأخلاق وذكرهم بالفواحش وهذا هو الأمر العظيم المشبه بأكل لحوم الميتة فأما هفوة في حرف أو زلة في معنى أو إغفال أو وهم أو نسيان فمعاذ الله أن يكون هذا من ذلك الباب وأن يكون المنبه عليه آثماً بل يكون مأجوراً عند الله مشكوراً عند عباده الصالحين الذين لا يميل بهم هوى ولا تدخلهم عصبية ولا يجمعهم على الباطل تحزب..)[1].

وبعد فإني أنهج في علاج هذا الموضوع نهجاً متواضعاً إن شاء الله تعالى وألتزم هذه الطريقة غالباً وهي:

إنني أكتب أولاً الآية التي جاءت فيها تلك القراءات التي تعرضها الشيخ وأذكر رقمها في الهامش غالباً ثم أعرض نص كلام الشيخ رحمه الله تعالى رحمة واسعة الذي أتى فيه بتلك القراءات المذكورة بتمامه غالباً وإن طال ليكون القارىء على تصور تام مما نقوله هل كذبنا عليه أو ذكرنا ما هو الواقع ثم نرد على ذلك بما فتح الله علينا من الأدلة بأسلوب مهذب.

ثم أذكر أصحاب القراءات التي تعرضها ببيان أسمائهم وهم القراء العشرة الذين اشتهرت عنهم القراءات العشر المتواترة ثم نوجه القراءات ونذكر آراء علماء التوجيه فيها وأحياناً أبدي رأيي الخاص مدعماً بالأدلة وهكذا إلى آخر الباب وأستعين بالله وهو المستعان فأقول وبه التوفيق.

* * *

(١) انظر كتاب (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة ص ١٣.

القراءات التي في سورة الفاتحة والبقرة

قال الشيخ رحمه الله:

(القول في تأويل ﴿ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴾ ثم قال أبو جعفر القراء مختلفون في تلاوة ﴿ ملك يوم الدين ﴾ فبعضهم يتلوه ﴿ ملك يوم الدين ﴾ وبعضهم يتلوه ﴿مالك يوم الدين﴾[1] وإن ذكر الشيخ قراءة شاذة إلَّا أن القراءة بالألف تتدرج فيها في التوجيه وردى على الشيخ هنا من ناحية إتيان الألف بغض النظر عن خفض الكاف ونصبها ا هـ بنصب الكاف وقد استقصينا حكاية الرواية عمن روى عنه في ذلك قراءة في كتاب القراءات وأخبرناً بالذي نختار من القراءة فيه والعلة الموجبة صحة ما اخترنا من القراءة فيه فكرهنا إعادة ذلك في هذا الموضع إذ كان الذي قصدنا له في كتابنا هذا البيان عن وجوه تأويل آي القرآن دون وجوه قراءتها ولا خلاف بين جميع أهل المعرفة بلغات العرب أن الملك من الملك منشق وأن المالك مؤخوذ من الملك فتأويل قراءة من قرأ ذلك ﴿ ملك يوم الدين ﴾ أن لله الملك يوم الدين خالصاً دون جميع خلقه الذين كانوا قبل ذلك في الدنيا ملوكاً جبابرة ينازعونه الملك وينازعونه الانفراد بالكبرياء والعظمة والسلطان والجبرية فأيقنوا بلقاء الله يوم الدين أنهم الصغرة الأذلة وأن له دونهم ودون غيرهم الملك والكبرياء والعزة والبهاء كما قال جلّ ذكره وتقدست أسماؤه في تنزيله ﴿ يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء لمن الملك اليوم لله الواحد القهار ﴾ فأخبر

---

(١) انظر تفسير ابن جرير الطبري جـ ١ ص ٥٠.
ـ سورة الفاتحة الجزء (من القرآن آية ـ ٤).

تعالى أنه المنفرد يومئذٍ بالملك دون ملوك الدنيا الذين صاروا يوم الدين من ملكهم إلى ذلة وصغار ومن دنياهم إلى خسار ثم قال الشيخ رحمه الله وأما تأويل قراءة من قرأ ﴿ مالك يوم الدين ﴾ فما حدثنا به أبو كريب قال حدثنا عثمان بن سعيد عن بشر بن عمارة قال حدثنا أبو روق عن الضحاك عن عبد الله بن عباس ﴿مالك يوم الدين﴾يقول لا يملك أحد في ذلك اليوم معه حكماً كملكهم في الدنيا ثم قال لا يتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً.

ثم قال الشيخ: وأولى التأويلين بالآية وأصح القراءتين في التلاوة عندي التأويل الأول وهي قراءة من قرأ (ملك) بمعنى الملك ثم وجه القراءة.وبالغ في ذلك إلى أن قال: فتبين إذاً أن أولى القراءتين بالصواب وأحق التأولين بالكتاب قراءة من قرأ ﴿ ملك يوم الدين ﴾ بمعنى إخلاص الملك له يوم الدين دون قراءة من قرأ ﴿ مالك يوم الدين ﴾ بمعنى أنه يملك الحكم بينهم وفصل القضاء منفرداً به دون سائر خلقه.

هذا نص كلام الشيخ وهذه القراءة التي فضل الشيخ عليها قراة (ملك) هي قراءة عاصم والكسائي ويعقوب وخلف من العشرة وهي قراءة متواترة ثابتة عن النبي ﷺ والقراءة الأخرى وهي أيضاً متواترة ثابتة عن قراءة النبي ﷺ من عدا المذكورين وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو البصري وابن عامر وحمزة.

وأقول إن القراءتين متواترتان لا فضل لإحداهما على الأخرى وأسلوب الشيخ في توجيه يقتضي تصويب إحدى القراءتين على الأخرى ومفهوم كلامه يدل على أن قراءة (ملك) صواب وقراءة (مالك خطأ) وليس بعد الصواب إلاالخطأ حيث قال: فتبين إذاً أن أولى القراءتين بالصواب وأحسن التأويلين بالكتاب قراءة من قرأه (ملك) دون قراءة من قرأه (مالك)[1] وكلام الشيخ هذا يتضمن إنكار قراءة إثبات الألف حيث قال: دون قراءة من قرأ (مالك).على هذا ولا يجوز لأحد أن ينكر قراءة متواترة أجمعت القراء على تواترها وثبوتها عن النبي ﷺ.

لأن اختلاف القراء في القراءات كله صواب وحق ولا يمكن بأي حال من الأحوال الحكم على القراءة الثابتة المتواترة بالخطأ والحكم على الأخرى بالصواب ما دامت كلتا القراءتين ثابتتين عن النبي ﷺ.

(١) انظر جامع البيان تفسير ابن جرير الطبري جـ ١ ص ٥٠.

وهذا مذهب السلف في هذا الموضوع كما ذكر ابن الجزري[1] بأنه ليس في شيء من القراءات تناف ولا تضاد ولا تناقض وكل ما صح عن النبي ﷺ ونقل إلينا بالتواتر من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسع أحداً من الأمة رده ولزم الإيمان به وأن كله منزل من عند الله إذ كل قراءة منها مع الأخرى بمنزلة الآية مع الآية يجب الإيمان بها كلها واتباع ما تضمنته من المعنى علماً وعملاً لا يجوز ترك موجب إحداهما لأجل الأخرى ظناً أن ذلك تعارض وإلى ذلك أشار عبد الله بن مسعود رضي الله عنه بقوله (لا تختلفوا في القرآن ولا تتنازعوا فيه فإنه لا يختلف ولا يتساقط ألا ترون أن شريعة الإسلام فيه واحدة حدودها وفرائضها وأمر الله فيها واحد ولو كان من الحرفين)[2] حرف يأمر بشيء ينهي عنه الآخر كان ذلك الاختلاف ولكنه جامع ذلك كله ومن قرأ على قراءة فلا يدعها رغبة عنها فإنه من كفر بحرف منه كفر به كله قال ابن الجزري رحمه الله وإلى ذلك أشار النبي ﷺ حيث قال لأحد المختلفين «أحسنت» وفي الحديث الآخر «أصبت» وفي الآخر «هكذا أنزلت» فصوّب النبي ﷺ قراءة كل من المختلفين وقطع بأنها أنزلت من عند الله وبهذا افترق اختلاف القراء من اختلاف الفقهاء فإن اختلاف القراء كله حق وصواب نزل من عند الله وهو كلامه لا شك فيه واختلاف الفقهاء اختلاف اجتهادي والحق في نفس الأمر فيه واحد فكل مذهب بالنسبة إلى الآخر حق يحتمل الخطأ والصواب وكل قراءة بالنسبة إلى الأخرى حق وصواب في نفس الأمر لا يحتمل شيء من ذلك الخطأ نقطع بذلك ونؤمن به وهذا ما عليه السلف ومن العجيب بعد هذا البيان من السلف محاولة الشيخ نفي بعض القراءات دون بعض فرحمه الله وعفا عنه والله أعلم[3].

قال أبو جعفر[4] محمد بن جرير عفا الله عنه وغفر ذنبه بعد توجيه القراءات في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾[5] فالواجب إذاً أن يكون الصحيح من القراءة ﴿وما يخدعون إلا أنفسهم﴾ دون ﴿وما

(١) انظر كتاب النثر في القراءات العشر جـ ١ ص ٥١.
(٢) انظر النثر في القراءات العشر لابن الجزري ١٥/١.
(٣) انظر جامع البيان في تفسير القرآن جـ ١ ص ٩٣.
(٤) انظر جامع البيان في تفسير القرآن جـ ١ ص ٩٣.
(٥) سورة البقرة آية ٩.

يخادعون ﴾ لأن لفظ المخادع غير موجب تثبيت خديعة على صحة ولفظ خادع موجب تثبيت خديعة على صحة، ولا شك أن المنافق قد أوجب خديعة الله لنفسه بما ركب من خداعه ربه ورسوله والمؤمنين بنفاقه فلذلك وجبت الصحة لقراءة من قرأ ﴿وما يخدعون إلاَّ أنفسهم﴾ ومن الدلالة أيضاً على أن قراءة من قرأ ﴿وما يخدعون إلاَّ أنفسهم﴾ أولى بالصحة من قراءة من قرأ ﴿وما يخادعون﴾.

إن الله جل ثناؤه قد أخبر عنهم أنهم يخادعون الله والمؤمنين في أول الآية فمحال أن ينفي عنهم ما قد أثبت أنهم قد فعلوه لأن ذلك تضاد في المعنى وذلك غير جائز من الله تعالى.

وهذا هو نص كلام الشيخ رحمه الله تعالى حول هذه القراءات وفيه إنكار لقراءة ﴿ وما يخادعون إلا أنفسهم ﴾.

وفي كلام الشيخ قصور من جميع الجوانب : -

أولاً: عده مجيء صدور ﴿وما يخادعون إلا أنفسهم ﴾ بعد لفظ ﴿ يخادعون الله والذين آمنوا﴾ محالاً بدعوى أنه نفى عنهم ما أثبت لهم في الأول وهو إثبات مخادعتهم لله والمؤمنين أولاً ثم نفى ذلك عنهم مرة أخرى ثم ذكر أن ذلك تناقض وغير جائز من الله تعالى ولا يخفى على العاقل خفي أن الشيخ قد فاته قاعدة عظيمة وهي أن المشاكلة أمر مهم عند العرب والقرآن الكريم نزل بأفصح لغات العرب ولا يبعد أن يأتي لفظ ﴿ وما يخادعون إلا أنفسهم ﴾ بمعنى بخدعون مشاكلة للفظ ﴿ يخادعون الله والذين آمنوا﴾.

ومع أن فاعل يأتي كثيراً بمعنى الواحد لغير المشاركة كفعل مثل «قاتلهم الله» بمعنى قتلهم الله ولا وجه لإنكار ذلك.

ثانياً: إن عبارة الشيخ عما سبق وهي قوله: «وذلك غير جائز من الله» توهم أن هذه القراءة افتراء على الله ولم تكن من عند الله وهذا لا يجوز أن يصدر عن مثل هذا الجيل الراسخ إلاَّ أن الإنسان قد يهفو من حيث لا يشعر لأنه انجذب للأجل حل المعاني التي تترتب على هذه القراءات دون أن يستعرض الأبحاث التي تتعلق بالألفاظ التي حللها ووجهها باحثاً المعنى التي.. تحتوي عليها هذه الألفاظ القرآنية العظيمة.

وثالثاً: قوله فالواجب إذاً أن يكون الصحيح من القراءة.

﴿ وما يخدعون إلا أنفسهم ﴾ دون ﴿وما يخادعون إلا أنفسهم﴾ . . وأنت ترى في هذه العبارة نفياً صريحاً لقراءة ﴿وما يخادعون﴾ لأن مقابل الصحيح هو الضعيف والفاسد فأنى لها الضعف وهي قراءة متواترة ثابتة عن النبي ﷺ وقرأ بها من القراء نافع بن نعيم[1] شيخ قراء المدينة وابن كثير المكي وأبو عمرو ويكفيك هؤلاء قدوة وقرأ بالقراءة الثانية ابن عامر الشامي وعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وأبو جعفر وخلف العاشر باختياره وكلتا القراءتين متواترة ثابتة عن رسول الله ﷺ ولا يمكن في أي حال من الأحوال إنكار قراءة تواترت عند أهل هذا الشأن والأسلوب الذي وجه الشيخ به هذه القراءة لا يليق بشرف القراءات لأن اختلاف القراءات لا يكون فيه تناقض ولا تخالف بل يكون كله حقاً وصواباً ولهذا أثبت جميع من وجه القراءات في هذا الموضع هذا اللفظ ووجهه بتوجيه سليم لا يمس إحدى القراءات وعلى سبيل المثال: اسمع ما قال[2] أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه: «الكشف عن وجوه القراءات السبع».

﴿ وما يخدعون إلا أنفسهم ﴾ وعلة من قرأ بغير ألف أن أهل اللغة حكوا (خادع وخدع) بمعنى واحد والمفاعلة قد تكون من واحد كقولهم: داويت العليل وعاقبت اللص فلما كان (خادع وخدع) بمعنى واحد اختار خدع فحمله على معنى الأول لأنه بمعنى (يخدعون) ولم يحمله على اللفظ فبين على أن الأول محمول على (يخدعون) وأيضاً فإن فعل أخصّ بالواحد من فاعل إذ (فاعل) أكثر ما يكون من اثنين ويقوى هذا المعنى أن مخادعتهم إنما كانت للنبي ﷺ وللمؤمنين ولم يكن من النبي ﷺ والمؤمنين مخادعة فدل على أن الأول واحد بمعنى يخدعون فجرى الثاني على معنى الأول ويدل على ذلك قوله تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام ﴿وَإِن يُرِيدُوٓاْ أَن يَخۡدَعُوكَ﴾[3] فقد كان الخداع منهم خاصة وقد أجمعوا على قوله تعالى: ﴿ وهو خادعهم ﴾ النساء آية ١٤٢ . من (خدع).

---

(١) انظر النشر ٢/١٠٧.
والبدور الزاهرة ص ١٩.
(٢) انظر الكتاب المذكور ١/٢٢٤/٢٥٥.
(٣) الأنفال آية: ٦٢.

وأيضاً فإنه الإخبار جرى عنهم في صدر الآية بالمخادعة لله فيبعد أن تنفى عنهم تلك المخادعة التي أوجبها لهم وأخبرنا عنهم بالمخادعة في صدر الآية.. ومعنى ﴿يخادعون الله﴾ أي أولياء الله وأنبياء الله ومعنى الخداع إظهار خلاف ما في النفس والنبي ﷺ والمؤمنون لا يفعلون معهم هذا ثم قال المكي: وعلة من قرأه بألف أنه لما كان «يخادعون.. ويخدعون» في اللغة بمعنى واحد أجري الثاني على لفظ الأول فذلك أحسن في المطابقة والمشاكلة بين الكلمتين أن تكونا بلفظ واحد وأيضاً فإن المبرد قال: معناه (وما يخادعون بتلك المخادعة المذكورة أولاً إلا أنفسهم إذ وبالها راجع عليهم) فوجب ألا يختلف اللفظ لأن الثاني هو الأول.

وأخيراً قال أبو محمد المكي بن أبي طالب القيسي: وحمل القراءتين على معنى واحد أحسن وهو أن (خادع وخدع) بمعنى واحد في اللغة فيكون: (وما يخادعون وما يخدعون) بمعنى واحد ().. وأقول والجمع بين هاتين القراءتين والتوفيق بينهما هو الذي يجب علينا كما ذهب إلى ذلك علماء التوجيه أن نتأدب به ونذهب إليه دون أن نحاول تفضيل قراءة على قراءة.

ثالثاً: قال تعالى ﴿ في قلوبهم [1] مرض فزادهم الله مرضاً ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون ﴾ [2].

قال ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى: اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأه بعضهم ﴿بما كانوا يكذبون﴾ مخففة الذال مفتوحة الياء وهي قراءة معظم أهل الكوفة وقرأه آخرون (يكذبون) بضم الياء وتشديد الذال مكسورة وهي قراءة معظم أهل المدينة والحجاز والبصرة وكأن الذين قرؤوا ذلك بتشديد الذال وضم الياء رأوا أن الله جلّ ثناؤه إنما أوجب للمنافقين العذاب الأليم بتكذيبهم نبيهم محمداً ﷺ بما جاء به وأن الكذب لولا التكذيب لا يوجب لأحد اليسير من العذاب فكيف بالأليم منه وليس الأمر في ذلك عندي كالذي قالوا وذلك أن الله أنبأ عن المنافقين في أول النبأ عنهم في هذه السورة بأنهم يكذبون بدعواهم الإيمان وإظهارهم ذلك بألسنتهم خداعاً لله عز وجل ولرسوله وللمؤمنين.

---

(١) انظر جامع البيان تفسير ابن جرير الطبري جـ١ ص ٩٦.

(٢) سورة البقرة آية: ١٠.

فقال: ﴿ ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين يخادعون الله والذين آمنوا بذلك من قبلهم ﴾ مع استسرارهم الشك والريبة وما يخدعون بصنيعهم ذلك إلا أنفسهم دون رسول الله ﷺ والمؤمنين وما يشعرون بموضع خديعتهم أنفسهم واستدراج الله عز وجل إياهم بإملائه لهم.. في قلوبهم شك أي نفاق وريبة والله زائدهم شكاً وريبة بما كانوا يكذبون الله ورسوله والمؤمنين بقولهم بألسنتهم آمنا بالله وباليوم الآخر وهم في قيلهم ذلك كذبة لاستسرارهم الشك والمرض في اعتقادات قلوبهم في أمر الله وأمر رسوله ﷺ فأولى في حكمة الله جل جلاله أن يكون الوعيد منه لهم على ما افتتح به الخبر عنهم من قبيح أفعالهم وذميم أخلاقهم دون ما لم يجر له ذكر من أفعالهم إذ كان سائر آيات تنزيله بذلك نزل وهو أن يفتتح ذكر محاسن أفعال قوم ثم يختم ذلك بالوعد على ما افتتح به ذكره من أفعالهم ويفتتح ذكر مساوىء أفعال آخرين ثم يختتم ذلك بالوعيد على ما ابتدأ به ذكره من أفعالهم فكذلك الصحيح من القول في الآيات التي افتتح فيها ذكر بعض مساوىء أفعال المنافقين أن يختتم ذلك بالوعيد على ما افتتح به ذكره من قبائح أفعالهم فهذا مع دلالة الآية الأخرى على صحة ما قلنا وشهادته بأن الواجب من القراءة ما اخترنا وأن الصواب من التأويل ما تأولنا من أن وعيد الله المنافقين في هذه الآية العذاب الأليم على الكذب الجامع معنى الشك والتكذيب وذلك قول الله تبارك وتعالى ﴿ إِذَا [1] جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُواْ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾.... والآية الأخرى [2] في المجادلة: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ فَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ فأخبر جل ثناؤه أن المنافقين بقيلهم ما قالوا لرسول الله ﷺ مع اعتقادهم فيه ما هم معتقدون كاذبون ثم أخبر تعالى ذكره أن العذاب المهين لهم على ذلك من كذبهم ولو كان الصحيح من القراءة على ما قرأه القارئون في سورة البقرة ﴿ ولهم عذاب أليم بما كان يكذبون ﴾ لكانت القراءة في السورة الأخرى والله يشهد إن المنافقين لمكذبون ليكون الوعيد لهم الذي هو عقيب ذلك وعيداً على التكذيب لا على الكذب وفي إجماع المسلمين على أن الصواب من القراءة في قوله ﴿ والله يشهد أن المنافقين لكاذبون ﴾ بمعنى الكذب وأن إيعاد الله تبارك وتعالى فيه المنافقين العذاب الأليم

---

(١) سورة المنافقون آية ـ ١ ـ.
(٢) سورة المجادلة آية ـ ١٤ ـ

على ذلك من كذبهم أوضح دلالة على أن الصحيح من القراءة في سورة البقرة ﴿ بما كانوا يكذبون ﴾ بمعنى الكذب وأن الوعيد من الله تعالى ذكره للمنافقين فيها على الكذب حق لا على التكذيب الذي لم يجر له ذكر نظير الذي في سورة المنافقين سواء.

وهذا هو نص كلام الشيخ حول هاتين القراءتين عفا الله عنا وعنه.

... وفي كلامه هذا مآخذ من عدة وجوه عندي والله يهدينا إلى الصواب: ..

١ ـ المأخذ الأول:

عدم ذكر أصحاب القراءات إلا إجمالاً ومثلاً يقول في الذين قرأوا بالتخفيف وهي قراءة معظم أهل الكوفة ولم يذكر أسماء الكوفيين إلا مجملة وهذا لا يكفي في بيان المراد في هذا الموضوع وهؤلاء الذين أجملهم الشيخ هم: عاصم بن أبي النجود وحمزة والكسائي وخلف العاشر وأيضاً قال الشيخ: عند ما ذكر قراءة الذين يقرأون (يكذبون) بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال مكسورة:

وهي قراءة معظم أهل المدينة والحجاز والبصرة وأجمل الشيخ هؤلاء القراء كما سبق وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو البصري وابن عامر وأبو جعفر ويزيد بن القعقاع ويعقوب وينبغي للشيخ أن يبين هؤلاء القراء بياناً شافياً من غير إجمال ليعلم الناس أن هذه القراءة منسوبة إلى فلان وفلان.

٢ ـ المأخذ الثاني:

عندي قوله رحمه الله «فأولى في حكمة الله جل جلالُهُ أن يكون الوعيد منه لهم على ما افتتح الخبر عنهم إلى قوله رحمه الله ـ فهذا مع دلالة الآية الأخرى على صحة ما قلنا وشهادتها بأن الواجب من القراءة ما اخترنا وأن الصواب من التأويل ما تأولنا من أن وعيد الله المنافقين في هذه الآية العذاب الأليم على الكذب الجامع... الجامع معنى الشك والتكذيب».

ومفهوم كلامه أن عادة الله جرت في كتابه أنه إذا بدأ كلامه بذكر محاسن القوم يختمه بذكر الوعد والجزاء على هذه المحاسن وإذا بدأ كلامه بذكر قبائح القوم ومساوئهم ختمه بذكر الوعيد والعقاب اللذين ترتبا على هذه القبائح وهنا حكى الله عن المنافقين بأنهم قالوا: ﴿ آمنا بالله وباليوم الآخر ﴾ بلسانهم مع عدم إيمانهم

بقلوبهم وهذا يعتبر كذباً حيث كان قولهم هذا مخالفاً للواقع ونفس الأمر.. والكذب هو الذي وقع عنهم وليس التكذيب ولهذا ادعى أن الصحيح من القراءة التخفيف لا قراءة التشديد.. وليس الأمر كذلك لأن قولهم: آمنا بالله واليوم الآخر تكذيب لله ورسوله فيما جاء به عن الله تعالى لأن سياق الكلام في نفس السورة يشهد بذلك وذلك قوله تعالى: ﴿ وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء.. الآية ﴾ وهنا أظهروا ما أخفوه في نفوسهم قبل ذلك من عدم الإيمان بالله واليوم الآخر وما حكى الله عنهم بقوله: ﴿ أنؤمن كما آمن السفهاء ﴾ تكذيب منهم لما نصحهم القائل المفهوم من قيل من قوله تعالى:

﴿ وإذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس ﴾. وأيضاً إن العديد من آيات القرآن الكريم جاءت بذكر الوعيد على التكذيب كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَـٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴾[1].

وقال تعالى: ﴿ وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُواْ مِعْشَارَ مَآ ءَاتَيْنَـٰهُمْ فَكَذَّبُواْ رُسُلِى فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾[2].

واستشهادي بهذه الآيات ليس لتأييد قراءة التشديد وإنما هو لإثبات وعيد الله الكافرين والمنافقين العذاب الأليم على التكذيب الذي هو أعم من الكذب.. وأما القراءة إذا ثبتت بطريق التواتر فلا يمكن إنكارها والتعرض لها.. بالتضعيف ولا حاجة إلى تأييدها بالأدلة لأنها سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول وحينئذٍ فلا ينبغي الحكم على كون بعض القراءات صواباً دون بعضها كما حصل ذلك للشيخ رحمه الله تعالى وعفا عنا وعنه حيث قال: «بأن الواجب من القراءة ما اخترنا وأن الصواب من التأويل ما تأولنا من أن وعيد الله المنافقين في هذه الآية الكريمة العذاب الأليم على الكذب الجامع معنى الشك والتكذيب وذلك قوله تعالى: ﴿إذا جاءك المنافقون.. ﴾ الآية[3] والآية الأخرى في المجادلة: ﴿اتخذوا أيمانهم جنة فصدوا عن سبيل الله فلهم عذاب مهين﴾».

---

(١) سورة النساء رقم الآية ٥٦.

(٢) انظر سورة السبأ آية: ٤٥.

(٣) سورة المنافقون آية: ١.

ـ والشيخ رحمه الله تعالى هنا خالف ما عليه علماء التوجيه فادعى أن الكذب أعم من التكذيب والواقع خلاف ما ادعاه لأن من كذب شيئاً واقعاً فقد كذب فيه ولا عكس.

٣ ـ المأخذ الثالث:

في قوله: ولو كان الصحيح من القراءة على ما قرأه القارئون في سورة البقرة: ﴿ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون﴾ بالتشديد لكانت القراءة في السورة الأخرى: ﴿والله يشهد أن المنافقين لمكذبون﴾.

قال ابن الجزري بعد ذكر حادثة أبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم البغدادي في تجويزه القراءة بدون الرواية: ومن ثم امتنعت القراءة بالقياس المطلق وهو الذي ليس له أصل في القراءة يرجع إليه ولا ركن وثيق في الأداء يعتمد عليه.

ثم قال ابن الجزري: أما إن كان القياس على إجماع انعقد أو على أصل يعتمد فيصر إليه عند عدم النص وغموض وجه الأداء فإنه مما يسوغ قبوله ولا ينبغي رده لا سيما فيما تدعو إليه الضرورة وتمس الحاجة مما يقوي وجه الترجيح ويعين على قوة التصحيح بل قد لا يسمى ما كان كذلك قياساً على الوجه الاصطلاحي إن هو في الحقيقة نسبة جزئيٍّ إلى كلي كمثل ما اختير في تحقيق بعض الهمزات لأهل الأداء وفي اثبات البسملة وعدمها لبعض القرَّاء ونقل كتابية ابن وإدغام مالية هلك قياساً عليه وكذلك قياس قال رجلان وقال رجل على (قال رب) في الإدغام كما ذكر الداني وغيره ونحو ذلك مما لا يخالف نص ولا يرد إجماعاً ولا أصلاً مع أنه قليل جدًّاً كما ستراه مبيناً بعد إن شاء الله تعالى وإلى ذلك أشار مكي بن أبي طالب رحمه الله تعالى في آخر كتابه البصرة حيث قال: فجميع ما ذكرناه في هذا الكتاب ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم قرأت به ونقلته وهو منصوص في الكتاب موجود وقسم قرأت به وأخذ لفظاً أو سماعاً وهو غير موجود في الكتب. وقسم لم أقرأ به ولا وجدته في الكتب ولكن قسته على ما قرأته به إذ لا يمكن فيه إلا ذلك عند عدم الرواية في النقل والنص وهو الأقل ا هـ القسر ١/١٧ ـ ١٨.

ليكون الوعيد لهم الذي هو عقيب ذلك وعيداً على التكذيب لا على الكذب وفي إجماع المسلمين أن الصواب من القراءة في قوله تعالى ﴿ والله يشهد أن المنافقين

لكاذبون ﴾ بمعنى الكذب الخ: وكلامه هذا محض قياس لأنه قاس سورة البقرة على قراءة سورة المنافقين ولا يوجد قياس البتة في القراءات لأن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول وكيف يتأتى القياس فيما مجاله النقل والرواية عن أفواه المشايخ ولهذا قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى رحمة واسعة:

وما لقياس في القـراءة مدخـل فدونك ما فيه الـرضا متكفـلا

وإذاً فإن ما ذهب إليه الشيخ من القياس لا يكون له حجة في إنكار قراءة التشديد وتصويب قراءة التخفيف لا من بعيد ولا من قريب ما دامت كلتا القراءتين متواترتين ثابتتين عن النبي ﷺ.

٤ ـ المأخذ الرابع:

قوله: وإن أيعاد الله تبارك وتعالى المنافقين العذاب الأليم على ذلك من كذبهم أوضح الدلالة على أن الصحيح من القراءات في سورة البقرة ﴿ بما كانوا يكذبون ﴾ بمعنى الكذب وأن الوعيد من الله تعالى ذكره للمنافقين على الكذب لا على التكذيب أقول: وفي كلامه هذا الحكم بصحة قراءة التخفيف: ﴿يكذبون﴾

وعدم صحة قراءة التشديد وبطلانها وهذا لا يجوز لأنه يؤدي إلى إنكار هذه القراءة والقراءة إذا تواترت لا يردها أي قياس لأنها كلها من عند الله لا شك في ذلك.

وهذه القراءة التي أنكرها هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب وهي قراءة أكثر القراء العشرة فكيف يمكن إنكارها.

وأقصد بذلك أن ابن جرير ذهب إلى أن الكذب أعم من التكذيب ومكي قرر أن التكذيب أعم من الكذب.

ومن العجب أن علماء التوجيه يخالفون الشيخ فيما ذهب إليه في توجيه المعاني.

اسمع لما قال أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه «الكشف عن وجوه القراءات السبع»(١).

---

(١) أ. انظر جـ ١ ص ٢٢٧.

قوله : ﴿ بما كانوا يكذبون ﴾ قرأه الكوفيون وهم عاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر ـ بفتح الياء مخففاً وقرأه الباقون وهم الذين سبق ذكر أسمائهم ـ بضم الياء وفتح الكاف وكسر الذال مشدداً ثم قال المكي: وعلة من خفف أنه حمله على ما قبله لأنه قال تعالى:

﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ فأخبر أنهم كاذبون في قولهم ﴿ آمنا بالله وباليوم الآخر ﴾ فقال ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾ أي ما هم بصادقين في قولهم ثم قال ﴿ ولهم عذاب أليم بما كانوا يكذبون ﴾ أي بكذبهم في قولهم آمنا بالله وباليوم الآخر وأيضاً فإن التخفيف محمول على ما بعده لأنه قال تعالى ذكره بعد ذلك ﴿ وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ﴾.

فقولهم لشياطينهم ﴿إنا معكم ﴾ دليل على كذبهم في قولهم للمؤمنين و ﴿ آمنا ﴾ فحسنت القراءة بالتخفيف ليكون الكلام على نظام واحد مطابق لما قبله ولما بعده وأيضاً فلا بدَّ من أن يراد بالآية المنافقون أو الكافرون أو هما جميعاً فإن أراد المنافقين فقد قال فيهم: ﴿ والله يشهد أن المنافقين لكاذبون ﴾ وإن أراد المشركين فقد قال فيهم : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾ (١).

وإن أرادهما جميعاً فقد أخبرنا عنهم في هذين الموضعين بالكذب فالكذب أولى بالآية ثم قال المكي في توجيه قراءة التشديد: وعلة من شدّده أنه حمله أيضاً على ما قبله وذلك أن الله جلَّ ذكره قال عنهم: ﴿ في قلوبهم مرض فزادهم الله مرضاً﴾ والمرض الشك ومن شك في شيء فلم يتيقنه ولا أقر بصحته ومن لا يقر بالشيء ولا أقر بصحته فقد كذَّب به وجحده فهم مكذبون لا كاذبون وأيضاً فإن التكذيب أعم من الكذب وذلك أن كل من كذَّب صادقاً فقد كذب في فعله وليس كل من كذب مكذِّباً لغيره.

قال أبو محمد: والقراءاتان متداخلتان ترجع إلى معنى واحد لأن من كذَّب رسالة الرسل وحجة النبوة فهو كاذب على الله ومن كذب على الله وجحد تنزيله فهو مكذّب بما أنزل الله.

---

(١) سورة المؤمنون آية ـ ٩٠ ـ ٩١.

وهذا المذهب الذي ذهب إليه مكي بن أبي طالب من الجمع والتوفيق بين هاتين القراءتين هو الطريق الأسلم في هذا الباب لأن جميع القراءات من عند الله لا فضل لإحداهما على الأخرى طالما أنها تواترت عند علماء هذا الشأن وعرفت أنها من القراءات العشر المشهورة في الأمصار.

والشيخ رحمه الله حاول أن يقارن بين القراءات من زاوية البحث عن المعاني ولم يوفق فيما حاوله حيث وقع فيما هو أشد منه من إنكار القراءة أحياناً وتفضيل بعضها على بعض حيناً آخر مع أنه ألزم نفسه في بداية الأمر أنه لا يتعرض في تفسيره توجيه القراءات وذكر أن ذلك يعرضه عن الغرض الذي ألف الكتاب لأجله وهو بيان معاني القرآن ومع ذلك وقع منه ذلك والكمال لله عفا الله عنا وعنه وأسكنه فسيح جنته.

٥ ـ قال تعالى: ﴿ فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه.. الآية [١] ﴾ قال أبو جعفر رحمه الله [٢]: اختلف القراء في قراءة ذلك فقرأته عامتهم ﴿ فأزلهما ﴾ بتشديد اللام بمعنى استنزلهما من قولك: زلّ الرجل في دينه إذا هفا فيه وأخطأ فأتى ما ليس له إتيانه وأزله غيره إذا سبب له ما يزل من أجله في دينه أو دنياه ولذلك أضاف الله تعالى ذكره إلى إبليس خروج آدم وزوجته من الجنة فقال: ﴿ فأخرجهما ﴾ يعني إبليس مما كانا فيه لأنه كان الذي سبب له الخطيئة التي عاقبهما الله عليها بإخراجهما من الجنة وقرأه آخرون ﴿ فأزالهما ﴾ بمعنى إزالة الشيء عن الشيء وذلك تنحيته عنه ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى (وتأويلي القراءتين.. بالصواب قراءة من قرأ (فأزلّهما) لأن الله جل ثناؤه قد أخبر في الحرف الذي يتلوه بأن إبليس أخرجهما مما كانا فيه وذلك هو معنى قوله تعالى ﴿ فأزالهما ﴾ فلا وجه إذ كان معنى الإزالة معنى التنحية والإخراج أن يقال ﴿ فأزالهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه ﴾.

ولكن المعنى المفهوم أن يقال: فاستزلهما إبليس عن طاعة الله كما قال جلّ ثناؤه (فأزلهما الشيطان) وقرأت به القرّاء فأخرجهما باستنزاله إياهما من الجنة. [٣]

---

(١) سورة البقرة آية ٢٦.

(٢) انظر جامع البيان تفسير آي القرآن للطبري جـ ١ ص ١٨٦.

(٣)

أقول ولا يخفى عليك ما في هذه العبارة التي ساقها الشيخ أثناء توجيه هذه القراءات في هذه الآية الكريمة من الإنكار الصريح الواضح لقراءة ﴿ فأزالهما ﴾ بإتيان الألف بين الزاي واللام وتخفيف اللام ـ حيث قال: وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ ﴿ فأزلّهما ﴾ ثم ساق ما يبرر له موقفه من نفي غير هذه القراءة التي صوَّبها من القراءة المتواترة الثابتة عن النبي ﷺ .

وكيف يستقيم للشيخ رحمه الله تعالى تصويب بعض القراءات دون بعضها مع أن القراءات كلها إذا تواترت حق وصواب نزلت من عند الله والنبي ﷺ صوَّب المختلفين فيها فقال للجميع (أصبت) وللآخر (هكذا أنزلت) إلا أن الشيخ انساق مع تحليل المعاني فوقع فيما وقع فيه ولا ينبغي أن يقع ذلك في موضوع القراءات لأنه لا مجال للاجتهاد والرأي في ذلك لأنها سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول وهذه القراءة التي مال الشيخ إلى عدم كونها صواباً هي قراءة حمزة الذي قال الإمام الشاطبي فيه:

وحمزة ما أزكاه من متورع   إماماً صبوراً للقرآن مرتلا

والقراءة الأخرى التي صوَّبها الشيخ رحمه الله تعالى هي قراءة الباقين من العشرة المشهورين وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو البصري وابن عامر الشامي وعاصم والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف العاشر [١].

وهذا المسلك الذي سلكه الشيخ رحمه الله لم يسلكه أحد من علماء التوجيه الذين عنوا بتحليل القراءات وتعليلها والتوفيق بينها وإنما مذهبهم في ذلك محاولة الجمع بين القراءات من حيث المعاني إن تيسر لهم ذلك وإلا وجهوا كل قراءة إلى معنى يحتمله اللفظ الكريم ولا يتعرضون لتقليل شأن القراءة دون الأخرى.

وهذا التأدب هو المطلوب في هذا الباب لما ذكرنا آنفاً ودونك ما كتبه [٢] مكي بن أبي طالب في توجيه هاتين القراءتين قال رحمه الله تعالى: قوله تعالى: ﴿فأزلهما﴾: قرأه حمزة بألف مخففة وقرأه الباقون بغير ألف مشدّداً .

وعلة من قرأ بالألف أنه جعله من الزوال وهو التنحية واتبع في ذلك مطابقة لمعنى ما قبله على الضد وذلك أنه قال تعالى ذكره لآدم: ﴿اسكن أنت وزوجك

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢١١ والبدور الزاهرة للشيخ القاضي ص
(٢) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٢٣٥ ـ ٢٣٦ .

الجنة ﴾ فأمرهما بالثبات في الجنة وضد الثبات الزوال فسعى إبليس اللعين فأزالهما بالمعصية عن المكان الذي أمرهما الله بالثبات فيه مع الطاعة فكان الزوال به أليق لما ذكرنا وأيضاً فإنه مطابق لما بعده في المعنى لأن بعده (فأخرجهما مما كانا فيه) والخروج عن المكان هو الزوال عنه فلفظ الخروج عن الجنة يدل على الزوال عنها.

ثم قال مكي رحمه الله تعالى:

وعلة من قرأ بغير ألف الإجماع في قوله (إنما استزلهم الشيطان) [1] أي أكسبهم الزلّة فليس للشيطان قدرة على زوال أحد من مكان إلى مكان (إزالة أحد من مكان إلى مكان آخر) إنما قدرته على إدخال الإنسان في الزلل فيكون ذلك سبباً إلى زواله من مكان إلى مكان آخر بذنبه يقوي ذلك أنه قال في موضع آخر (فوسوس لهما الشيطان) [2] والوسوسة إنما هي إدخالهما في الزلل بالمعصية وليست الوسوسة بإزالة منه لهما من مكان إلى مكان إنما هي تزيين فعل المعصية وهي الزلة لا الزوال وأيضاً فإنه قد يحتمل أن يكون معنى (فأزلّهما) من زلّ عن المكان إذا تنحى عنه فيكون في المعنى كقراءة من قرأ بألف من الزوال.

قال أبو عبيد: من قرأ بغير ألف ذهب إلى الزلل في الدين كقوله (فتزل قدم بعد ثبوتها) [3].

ومن خفف أراد إزالتهما عن موضعهما.

وأنت ترى من جرّاء هذا التوفيق والجمع بين هذه القراءات ما يشرح صدرك حيث قدر صاحب هذا الكتاب جميع القراءات ولم يتعرض لإنكار إحدى القراءتين وتصويب الأخرى.. وهذا التوفيق هو اللائق لحرمة القرآن الكريم.

وأقول: إن هذا الأسلوب الذي استخدمه الشيخ في توجيه هاتين القراءتين في تفسيريه ليس بصواب والصواب كتوجيه هؤلاء الأفاضل من علماء التوجيه حيث لا يقلل قيمة أية قراءة تواترت عند علماء هذا الشأن لأن كل قراءة تحمل معنى خاصاً بهذا اللفظ الكريم وإن كان يتفق أحياناً معنى القراءتين أو القراءات فلا تخلو

(١) آل عمران آية ١٥٥.
(٢) الأعراف آية ٢٠.
(٣) سورة النحل آية ـ ٩٤.

قراءة أن تحمل هذا الطابع الخاص وهذا من إعجاز القرآن الكريم لأن كل قراءة بمنزلة الآية وإنكار قراءة كإنكار آية وهذا لا يجوز في أي حال من الأحوال وأما الشيخ فعفا الله عنا وعنه فيتعصب كثيراً للمعاني. . فإذا كانت إحدى القراءات أقرب لمعنى اللفظ صوَّبها دون غيرها ومع أنه لوقف قليلاً لظهر له سر هذا الاختلاف والكمال لله سبحانه وتعالى.

٦ ـ قال تعالى: ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه إنه هو التواب الرحيم ﴾ [١].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله [٢] تعالى: وقد قرأ بعضهم (فتلقى آدم من ربه كلمات) فجعل الكلمات هي المتلقية آدم وذلك وإن كان من جهة العربية جائزاً إذ كان كل ما تلَقّاه الرجل فهو له متلق وما لقيه فقد لقيه فجاز للمتكلم أن يوجه الفعل إلى أيهما شاء ويخرج من الفعل أيهما (مجاز) أحب فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع آدم على أنه المتلقي الكلمات لإجماع الحجة من القراء وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي لآدم دون الكلمات وغير جائز الاعتراض عليها فيما كانت عليه مجمعة بقول من يجوز عليه السهو والخطأ.

وقد ذهب الشيخ في توجيهه هاتين القراءتين في هذه الآية الكريمة إلى إنكار قراءة نصب آدم على كونه مفعولاً به مقدماً ورفع الكلمات على كونها فاعلاً مؤخراً وحكم بعدم جوازها من ناحية القرآنيـة وإن أجازها من ناحية اللغة العربية حيث قال: وإن كان من جهة العربية جائزا فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع آدم وادعى أن قراءة رفع آدم ونصب الكلمات مجمع عليها دون الأخرى وأين الإجماع الذي يدعيه الشيخ وقد كان خارجاً عنهم ابن كثير المكي شيخ القراء المكيين الذي قرأ على قراءته الإمام الشافعي [٣] وذكر أنها متواترة ولذلك ترك الإمام الشافعي قراءة أهل المدينة التي يقرأ بهـا شيخه مالك رحمهما الله والتزم هذه القراءة التي هي قراءة ابن كثير وذكر تؤكده من تواترها.

ومما لا شك فيه أن جميع القراءات العشر متواترة بدون. . استثناء وكان

---

(١) سورة البقرة آية: ٣٧.

(٢) انظر جامع البيان تفسير آي القرآن للطبري جـ ١ ص ١٩٣.

(٣) انظر مناهل العرفان للزرقاني ١/٤٥٣ ـ ٤٥٤ ـ الطبعة الثالثة.

الإمام الشافعي تربى في مكة وتلقى القراءات على المكيين ولذلك ذهب إلى إثبات البسملة بين السورتين في جميع القرآن ما عدا سورة براءة لأن مذهب قراء مكة إثبات البسملة بين السورتين وكذلك مذهب قالون عن نافع وعاصم والكسائي وأبي جعفر الفصل بالبسملة بين كل سورتين والغرض من هذا الكلام أن الشافعي رحمه الله تعالى شهد بتواترها أي بتواتر قراءة ابن كثير فكيف يجوز للشيخ إنكار هذه القراءة الثابتة المتواترة.

وهاجمها بقوله: ولا يجوز الاعتراض على القراءة المجمع عليها بقول من يجوز عليه السهو والخطأ.

وهذه القراءة التي أنكرها الشيخ هي قراءة ابن كثير المكي رحمه الله والقراءة الأخرى التي صوبها الشيخ وادعى الإجماع عليها هي قراءة من عدا ابن كثير وهم نافع بن نعيم المدني وأبو عمرو البصري وابن عامر الشامي وعاصم بن أبي النجود وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر ومما يجب العلم به أن القراءة إذا تواترت ولو جاءت من قارىء واحد أو من راو لا يردها قياس ولا يعترضها معترض لأن القراءة سنة متبعة لا دخل للقياس فيها فهي بمنزلة الآية لا يجوز إنكارها لكن الشيخ عفا الله عنا وعنه زلت قدمه في هذا الباب وتجاوز الله عنا وعنه. وإن قلت إن الشيخ انجذب مع حل المعاني فحصل منه ما حصل من إنكار هذه القراءة فقد علمت رضاه لحل المعاني من جهة اللغة العربية وزيادة على ذلك فإن علماء التوجيه لم يذهبوا إلى ما ذهب إليه في توجيه هاتين القراءتين.

قال أبو محمد مكي بن أبي طالب[1] القيسي رحمه الله تعالى (وعلة من نصب (آدم) ورفع (الكلمات) أنه جعل (الكلمات) استنقذت (آدم) بتوفيق الله له لقوله إياها والدعاء بها فتاب الله عليه.. وأيضاً فإنه لما كان الله جل ذكره من أجل الكلمات تاب الله عليه بتوفيقه إياه لقوله لها كانت هي التي أنقذته ويسرت له التوبة من الله فهي الفاعلة وهو المستنقذ بها وكان الأصل أن يقال على هذه القراءة: فتلقت آدم من ربه كلمات ولكن لما كان يعد ما بين المؤنث وفعله حسن علامة التأنيث وهو أصل يجري في كل القرآن إذا جاء فعل المؤنث بغير علامة ١.

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب ١/٢٣٧.

وقيل: إنما ذكر لأنه محمول على المعنى لأن الكلام والكلمات واحد فحمل على الكلام فذكر وقيل ذكر لأن تأنيث الكلمات غير حقيقي إذ لا ذكر لها (من لفظها) حقيقة. ثم قال مكي رحمه الله تعالى:

(وعلة من قرأ برفع «آدم» ونصب (الكلمات) أنه جعل (آدم) هو الذي تلقى الكلمات لأنه هو الذي قبلها ودعا بها وعمل بها فتاب الله عليه فهو الفاعل لقبول الكلمات وفي تقديم (آدم) على الكلمات تقوية أنه الفاعل. . وقد قال أبو عبيد في معنى (فتلقى آدم من ربه كلمات) معناه: قبلها فإذا كان آدم قابلاً فالكلام مقبول فهو المفعول وآدم هو الفاعل وعليها الجماعة وهي قراءة العامة وقد ذكر نحو هذا الكلام كل من ابن خالويه في كتابه الحجة في القراءات السبع ص ٥١ وزاد صاحب المسير جـ ٦٩١ . وأبو زرعة في كتابه الحجة.

وهذا هو توجيه العلماء نحو هاتين القراءتين وقد بدا لك من كلامهم هذا التأدب مع القراءات وعدم تعرضهم لإحدى القراءتين بالنفي والإنكار بل يوجهون كلاً إلى معنى يناسبها ويليق بقدسيتها وهذا هو الواجب في هذا الباب بدون أي اعتراض من أحد لأن جميع القراءات من عند الله ولا يمكن الخوض فيها (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) والله أعلم.

٧ ـ قال تعالى: ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحساناً وذي القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسناً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ثم توليتم إلا قليلاً منكم وأنتم معرضون ﴾.

ـ قال الشيخ أبو جعفر (١) محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى «وأما الحسن» فإن القراء اختلفت في قراءته فقرأته عامة قراء الكوفة غير عاصم﴿وقولوا للناس حسناً﴾ بفتح الحاء والسين وقرأته عامة قراء المدينة (حُسْناً) بضم الحاء وتسكين السين واختلف أهل العربية في فرق ما بين معنى قوله (حسناً وحسناً) فقال بعض البصريين هو على أحد وجهين إما أن يكون يراد بالحسن الحسن وكلاهما لغة كما يقال البخل والبخل وإما أن يكون جعل الحسن هو الحسن في التشبيه وذلك أن

---

(١) انظر حجة القراءات لأبي زرعة ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢) سورة البقرة الآية ٨٣.

(٣) انظر جامع البيان تفسير اي القرآن جـ ١ ص ٣١٠.

الحسن مصدر والحسن هو الشيء الحسن ويكون ذلك حينئذٍ كقولك إنما أنت أكل وشرب.

وقال آخر بل الـحُسْنُ هو الاسم العام الجامع جميع معاني الحسن والحسن هو البعض من معاني الحسن ولذلك قال جل ثناؤه إذْ أوصى بالوالدين ﴿ووصينا الإنسان بالوالدين حسناً﴾ يعني بذلك أنه أوصاه فيهما بجميع معاني الحسن وأمر في سائر الناس ببعض الذي أمره به في والديه قال تعالى: ﴿ وقولوا للناس حسناً ﴾ يعني بذلك بعض معاني الحسن والذي قاله هذا القائل في معنى الحسن بضم الحاء وسكون السين غير بعيد من الصواب وأنه اسم لنوعه الذي سمي به وأما الحسن فإنه صفة وقعت لما وصف به وذلك يقع بخاص وإذ كان الأمر كذلك فالصواب من القراءة في قوله:

﴿وقولوا للناس حسناً﴾ لأن القوم إنما أمروا في هذا العهد الذي قيل لهم: ﴿ وقولوا للناس حسناً ﴾ باستعمال الحسن من القول دون سائر معاني الحسن الذي يكون بغير القول وذلك نعت لخاص من معاني الحسنْ وهو القول فلذلك اخترت قراءته بفتح الحاء والسين على قراءته بضم الحاء وسكون السين.. انتهى المراد من كلام الشيخ رحمه الله تعالى [1] أقول وبالله التوفيق:

وفي كلامه هذا مآخذ عندي من عدة وجوه:

الوجه الأول: أنه ذكر أن الذين يقرأون (حسناً) بفتح الحاء والسين عامة قراء الكوفة من عدا عاصما ولم تكن هذه القراءة لعامة الكوفيين فقط بل يقرأ بها يعقوب الحضرمي.. وهو من أهل البصرة.

الوجه الثاني: أنه قال: إن عامة قرَّاء المدينة يقرأون (حسناً) بضم الحاء وسكون السين وهذا القول يوهم أنه لا يشاركهم أحد في هذه القراءة مع أن هذه القراءة ليست خاصة بالمدنيين بل يقرأ بها ابن كثير المكي وأبو عمرو البصري وعبد الله بن عامر الشامي وأبو جعفر يزيد بن القعقاع ونافع بن نعيم المدنيان

---

(١) انظر تفسير الطبري ١/ ٣١٠.

والخلاصة أن الذين يقرأون بفتح الحاء [١] والسين حمزة والكسائي ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر.

والذين يقرأون بضم الحاء وسكون السين من العشرة نافع وابن كثير المكي وأبو جعفر المدني وأبو عمرو البصري وابن عامر الشامي وعاصم بن أبي النجود الكوفي وكان على الشيخ أن يبين ذلك ولكن حصل منه غموض في بيان القرّاء ولا ينبغي هذا.

الوجه الثالث: ذهابه إلى تفضيل إحدى القراءتين على الأخرى وذلك حيث يقول: بعد توجيه القراءتين والخوض في المعاني التي يتضمنها النظم الكريم: فلذلك اخترت قراءته بفتح الحاء والسين على قراءته بضم الحاء وسكون السين وهذا التفضيل والتصويب لا يجوز في أي حال من أحوال طالما تواترت القراءة وثبتت عن النبي ﷺ لأن القراءات كلها صواب وحق لا شك في ذلك كما بينا عدة مرات في مثل هذه المواضع في إنكاره بعض القراءات لأن.. القراءة سنة متبعة ولا دخل لإنسان في إثباتها ونفيها ما دامت متواترة عند علماء هذا الشأن وإذاً فالقراءتان متواترتان نزلتا من عند الله لا فضل لإحداهما على الأخرى ولذلك ذهب علماء التوجيه إلى توفيق وجمع هاتين القراءتين من غير تعرض لإنكار إحدى القراءتين وإليك ما كتبه أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي قال رحمه الله تعالى[٢]:

قوله: (حسناً) قرأه حمزة والكسائي بفتح الحاء والسين جعلاه صفة لمصدر محذوف، تقديره: وقولوا للناس قولاً حسناً وقرأه الباقون بضم الحاء وإسكان السين على أنها لغة في (الحَسَن) يقال الحسن والحسن والبخل والبخل، والرشد والرشد، فهو كالأول وتقديره، وقولوا للناس قولاً ذا حسن يأوّل في المعنى إلى حسن وقد رأيت كيف ترجع القراءتان إلى معنى واحد وهذا التوفيق هو الواجب في هذا الباب.

٨ ـ قال تعالى ﴿ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَٰرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ﴾ الآية [٣].. قال أبو جعفر رحمه الله

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع للمكي ١/٢٥٠.
(٢) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع للمكي ١/٢٥٠
(٣) سورة البقرة آية ـ ٨٥ ـ.

تعالى [1] (واختلف القرأة (القراء) في قراءة قوله تعالى ﴿وإن يأتوكم أسارى تفادوهم﴾ فقرأه بعضهم ﴿أسرى تفدوهم﴾ وبعضهم: ﴿أسارى تفادوهم﴾ وبعضهم ﴿أسارى تفدوهم﴾ وبعضهم ﴿أسرى تفادوهم﴾ قال أبو جعفر: فمن قرأ ذلك: ﴿وإن يأتوكم أسرى﴾ فإنه أراد جمع «الأسير» إذ كان على فعيل على مثال جمع أسماء ذوي العاهات التي أتى واحدها على تقدير (فعيل) إذ كان (الأسير) شبيه المعنى في الأذى والمكروه الداخل على الأسير، ببعض معاني العهات ـ وألحق جمع المستلحق به بجمع ما وصفناه، فقيل: (أسير وأسرى) كما قيل: (مريض ومرضى وكسير وكسرى وجريح وجرحى).

وقال أبو جعفر: وأما الذين قرأوا ذلك (أسارى) فإنهم أخرجوه على مخرج جمع (فعلان) إذ كان جمع (فعلان) الذي له فعلى قد يشارك جمع (فعيل) كما قالوا: (سكارى وسكرى) وكسالى وكسلى فشبهوا (أسيراً) وجمعوه مرة (أسارى) وأخرى أسرى بذلك قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

وأولى بالصواب قراءة من قرأ (وإن يأتوكم أسرى) لأن فعالى في جمع فعيل غير مستفيض في كلام العرب فإذا كان ذلك غير مستفيض في كلامهم وكان مستفيضاً فاشياً فيهم جمع ما كان من الصفات ـ التي بمعنى الآلام والزمانة ـ وواحد على تقدير (فعيل) على فعلى كالذي وصفنا قبل وكان أحد ذلك (الأسير).

كان الواجب أن يلحق بنظائره وأشكاله فيجمع جمعها دون غيرها مما خالفها.

وأما من قرأ (تفادوهم) فإنه أراد: إنكم تفدونهم من أسرهم ويفدي منكم ـ الذين أسروهم ففادوكم بهم ـ أسراكم منهم.

وأما من قرأ ذلك (تفدوهم) فإنه أراد أنكم يا معشر اليهود (إن أتاكم الذين أخرجتموهم من ديارهم أسرى فديتموهم فاستنقذتموهم.

وهذه القراءة أعجب إليَّ من الأولى ـ أعني (أسرى تفدوهم) لأن الذي على اليهود في دينهم فداء أسراهم بكل حال فدى الآسرون أسراهم أم لم يفدوهم.

أقول وبالله التوفيق:

---

(1) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن المطبوع جـ ١ ص ٣١٧ المحقق جـ ٢ ص ٣١١.

وتوجيه الشيخ رحمه الله تعالى تناول عدة أمور كلها لا تخلو عن مأخذ عندي:

المأخذ الأول: أنه ذكر أربع قراءات ـ بقوله: فقرأه بعضهم (أسرى تفدوهم) ولم يذكر أصحاب هذه القراءة ثم قال: وبعضهم (أسارى تفادوهم) ولم يبين أيضاً أصحاب هذه القراءة ثم قال: وبعضهم يقرأ (أسارى تفدوهم) ولم يذكر أصحاب هذه القراءة أيضاً ثم قال: الأخيرة أدهى وأمر: وبعضهم يقرأ (أسرى تفادوهم) وهذه القراءة لم تكن من القراءات العشر وقد ألحقها الشيخ رحمه الله تعالى بالقراءات العشر المتواترة ولم يبين شذوذها وقد عرف عند العلماء المحققين من أهل الفن أن ما وراء العشر شاذة.

والقراءة الأولى التي أبهم الشيخ ولم يبين قارئها (أسرى تفدوهم) هي قراءة [1] حمزة من القراء العشرة كما قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى: (وحمزة «أسرى في أسارى») (والقراءة الثانية التي أجمل الشيخ ولم يصرح أصحابها (أسارى تفادوهم) هي قراءة أبي جعفر [2] يزيد بن القعقاع ونافع بن أبي نعيم المدنيين والكسائي وعاصم الكوفيين ويعقوب الحضرمي والقراءة الثالثة [3] التي أهمل الشيخ ذكر أصحابها أيضاً (أسارى تفدوهم) هي قراءة ابن كثير المكي وأبي عمرو البصري وابن عامر الشامي وخلف العاشر والقراءة الرابعة (أسرى تفادوهم) هي قراءة خارجة عن القراءات العشر المشهورة في الأمصار كما ذكرنا آنفاً وكان الواجب عليه ألا يذكرها مع هذه القراءات المتواترة إلا إذا بيّـن شذوذها إذا دعت الحاجة إلى ذكرها لحل المعاني كما جوز ذلك العلماء لبيان الأحكام وغيره مما يتعلق ببيان المعنى.

المأخذ الثاني: تفضيله بعض القراءات على بعض حيث قال (وأولى بالصواب قراءة من قرأ) (وأن يأتوكم أسرى) لأن فعالى في جمع فعيل غير مستفيض في كلام العرب فإذا كان ذلك غير مستفيض في كلامهم وكان مستفيضاً فاشياً فيهم جمع ما كان من الصفات ـ التي بمعنى الآلام والزمانة ـ واحده على تقدير (فعيل) على (فعلى) كالذي وصفنا قبل وكان أحد ذلك الأسير، كان الواجب أن يلحق

---

(١) انظر النثر في القراءات العشر ٢١٨/٢ والبدور الزاهرة ص ٣٣.

(٢) نفس المرجع السابق.

(٣) نفس المرجع السابق.

بنظائره وأشكاله فيجمع جمعها دون غيرها مما خالفها) وذهابه إلى كون قراءة (وإن يأتوكم أسرى) صواباً دون الأخرى بدعوى أن فعالى في جميع فعيل غير مستفيض في كلام العرب غيرمسلم لأن القراءات إذا تواترت لا تخضع لقياس عربي ولا يحكم عليها بكلام العرب بل القرآن الكريم هو الحاكم على كلام العرب كما أتبعنا ذلك من مناقشة فصل تعريف القراءات ولذلك قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى . .
وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلاً وطالما ثبت تواترها علم أن جميع القراءات حق صواب من عند الله ولا تكون حينئذٍ قراءة صواباً وأخرى غير صواب لما ذكرنا.

المأخذ الثالث: إيجاب الشيخ لحوق هذا بأشكاله فيجمع على (أسرى) دون (أسارى) لعلل ذكرها وهذه العلل لا تكون له حجة في عزمه على هذا الجمع (أسرى) دون أسارى ما دامت القراءة متواترة وألا تترب على ذلك اتهام القراءة بكونها خطأ وكان عليه أن لا يتعرض ذلك البتة فيما مجاله التلقي والأخذ عن أفواه أهله.

المأخذ الرابع: وإن كان هذا أهون مما سبق بعد توجيه قراءة (تفادوهم. تفدوهم): (وهذه القراءة أعجب إليَّ من الأولى يعني: قراءة ﴿تفدوهم﴾ أعجب إليه من قراءة (تفادوهم) ثم ذكر العلة التي دعته إلى ذلك فقال لأن الذي على اليهود في دينهم فداء أسراهم بكل حال فدى الآسرون أسراهم أم لم يفدوهم.

وهذا الذي ذهب إليه لا يسوغ له ما ذهب إليه من تفضيل قراءة (تفدُوهم) لما ذكر على الأخرى لأن المفادة المفاعلة أي المشاركة من الجانبين فالقراءة على الأخرى جاءت على الأصل لأن كل واحد من الفريقين يدفع من عنده من الأسارى ويأخذ من عند الآخرين من الأسرى فكل واحد مفاد (فاعل) والفاعلان بابهما المفاعلة وأيضاً فإن المفاعلة قد تكون من واحد فيكون معناه معنى قراءة من قرأ بغير ألف فيتفق معنى القراءتين.

فأما من قرأ بفتح التاء من غير ألف فإنه بناه على أن أحد الفريقين يفدي أصحابه من الفريق الآخر بمال أو غيره من عرض ـ وكذلك العادة في المغلوب، هو يفدي ما أخذ له الغالب. . فالفعل من واحد إذ لا يكون كل واحد من الفريقين

غالباً. . وإنما تحمل المفاعلة على القراءة بالألف أن لكل واحد من الفريقين أسيراً فيفادي كل واحد منهما أسيرهم ويدفع ما عنده من الأسرى بما عند الفريق الآخر من الأسرى وحينئذٍ لا داعي إلى تفضيل إحدى القراءتين على الأخرى حتى من ناحية صياغة المعاني رغم أن القراءات إذا تواترت لا يؤثر فيها شيء من هذه القياسات كما علمت كثيراً وإليك ما كتبه من علماء التوجيه كل من ابن خالوية في كتابه الحجة في القراءات السبع [1] ومكي بن أبي طالب القيسي [2] (في كتابه الكشف عن وجوه القراءات السبع) قالا: (وعلة من قرأ «أسرى» على (فعلى) أنه جمع أسير كجريح وجرحى وقتيل وقتلى) بمعنى مأسور ومجروح ومقتول.

فلما كان (جريح وقتيل) يجمعان على (فعلي) ولا يجمعان على (فعالى فعل لأسير) ذلك. . فهو أصله.

وحجة من قرأ (أسارى) على وزن (فعالى) أنه شبهه بـ(كسالى) وذلك أن الأسير، لما كان محبوساً عن تصرفه صار كالكسلان الذي حبسه الكسل عن كثير من تصرفاته فلما اشتبها في هذا المعنى حملاً في الجمع على بناء واحد فجمع (كسلان) على (كسلى) وهو باب أسير. وجمع (أسير) على (أسارى) وهو باب (كسلان) فكل واحد محمول على الآخر. . . أقول وبالله التوفيق ومنه العون: وهذا التوفيق والجمع بين هذه القراءات هو الواجب في هذا الباب لأن القراءات كلها من عند الله حق وصواب ولا يجوز تفضيل إحدى القراءات على الأخرى والله أعلم بصواب ما قلنا.

٨ ـ قال تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَىٰ قَلْبِكَ بِإِذْنِ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [3] ـ ﴿من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال فإن الله عدو للكافرين﴾ . . آية ٩٨ . .

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

(وأما جبريل فإن للعرب فيه لغات فأما أهل الحجاز فإنهم يقولون جبريل وميكال بغير همز بكسر الجيم. والراء من جبريل وبالتخفيف، وعلى القراءة بذلك

(١) انظر كتاب الحجة في القراءات السبع جـ ١ ص ٨٤ للإمام خالويه.
(٢) انظر كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع لأبي محمد مكي جـ ١ ص ٢٥١.
(٣) سورة البقرة آية ـ ٩٧ ـ.

عامة قراء أهل المدينة والبصرة أما تميم وقيس وبعض نجد يقولون: (جَبْرِئِيل) وميكئيل على مثال جبرعيل وميكاعيل بفتح الجيم والراء وبهمز وزيادة ياء بعد الهمزة، وعلى القراءة بذلك عامة قراء أهل الكوفة كما قال جرير بن عطية [1]

عبدوا الصليب وكذبوا بمحمد وبجبرئيل وكذبوا ميكائيلاً [2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: (وقد ذكر عن الحسن البصري وعبد الله ابن كثير أنهما كانا يقرآن (جبريل) بفتح الجيم وترك الهمزة قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: (وهي قراءة غير جائزة القراءة بها لأن فعليل) في كلام العرب غير موجود ثم قال: وقد اختار ذلك بعضهم وزعم أنه اسم أعجمي كما يقال: سمويل وأنشد في ذلك [3].

بحيث لو زنت لخم بأجمعها ما وازنت ريشة من ريش سمويلا وفي كلامه ملاحظات:

أولاً: إيهام القراء الذين قرأوا هذه القراءات من ذلك قوله وعلى هذه القراءة بذلك عامة قراء أهل المدينة والبصرة ولم يبين الشيخ هؤلاء القراء بذكر أسمائهم صراحة إلا ما نسبهم إلى بلادهم وهم من أهل المدينة نافع وأبو جعفر يزيد بن القعقاع ومن البصريين أبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي وأيضاً أن هذه القراءة ليست لهؤلاء المذكورين فقط ويقرأ بها أيضاً معهم عبد الله بن عامر الشامي وحفص من الكوفيين وكان عليه أن يسند القراءة إلى جميع أصحابها لا إلى البعض فقط

---

(1) انظر جامع البيان تفسير ابن الجرير الطبري جـ ١ ص ٣٤٦ ـ مصور تحقيق شاكر جـ ٢ ص ٣٨٨.

(2) ديونه: ٤٥٠ ونقائض جرير والأخطل ٨٧ من قصيدته الدامغة في هجاء الأخطل والمضير إلى تغلب رهط الأخطل وقبله: قبح الإله نرجو تغلب كلما شبح الحجيج وكبروا إهلالاً.

(3) هو الربيع بن زياد العبسي، أحد الكملة من بني فاطمة بنت الخرشب الأنمارية ـ الأغاني جـ ١٤: ٩٢، ١٦، ٢٢.. واللسان (ستمل) من أبيات أرسل الربيع إلى النعمان بن المنذر في خبر طويل حين قال لبيد في رجزه مهلاً أبيت اللعن وزعم أنه أبرص الخبيثة. لا تأكل معه وذكر من فعله قبيحاً كريهاً فرحل الربيع عن النعمان وكان له نديماً وأرسل إليه أبياته:

لئن رحلت جمالي لا إلى سعة ما مثلها سعة عرضاً ولا طولاً
بحيث لووزنت لخم بأجمعها لم يعدلوا ريشة من ريش سمويلا
ترعى الروائم أحرار البقول بها لا مثل رعيكم ملجاً وغسويلا
فأثبت بأرضك بعدي واختل متـ كئاً مع النطاس طوراً وابن توفيلا

وقوله: عندما ذكر قراءة (جبرئيل): وعلى القراءة بها عامة قراء أهل الكوفة، ولم يبين أسماءهم أيضاً، وهم شعبة ولكنه يقرأ بحذف الياء كما قال الشاطبي رحمه الله: (والياء يحذف شعبة ـ وحمزة والكسائي وخلف العاشر قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى:

وجبريل فتح الجيم والرا وبعدها وعى همزة مكسوره صحبة ولا

ورمز صحبة لشعبة وحمزة الكسائي تلا:

بحيث أتى والياء يحذف شعبة ومكيهم في الجيم بالفتح وكلا

وأشد من ذلك قوله ـ بعد ذكر قراءة ابن كثير بفتح الجيم وكسر الراء من غير همزة (جَبْرِيل): «وهي قراءة غير جائزة القراءة بها لأن فعليلاً في كلام العرب غير موجود وهذا إنكار ظاهر ونفي بين لقراءة متواترة ثبتت عن النبي ﷺ وعلل ذلك النفي بأن فعليلاً غير موجود في كلام العرب وهذه العلة التي ذكرها لا تكون له حجة لأن القراءة إذا تواترت لا يردها قياس عربي كما ذكرنا غير مرة في علاج كلام الشيخ رحمه الله.

وخلاصة القول في هذه القراءات [1] أن حمزة وعلياً الكسائي وخلف العاشر يقرأون بفتح الجيم والراء وهمزة مكسورة وياء ساكنة بعد الراء هكذا (جبرئيل) ويقرأ شعبة بفتح الجيم وفتح الراء وهمزة مكسورة بدون ياء هكذا (جبرئل) ويقرأ ابن كثير المكي من السبعة بفتح الجيم وكسر الراء بدون همزة بعده وأن نافعاً وأبا عمرو وابن عامر وأبا جعفر ويعقوب الحضرمي يقرأون بكسر الجيم وكسر الراء وياء ساكنة بعد الراء من غير همز وهكذا (جبريل) وهذه أربع قراءات مشهورة في هذا اللفظ الكريم وهناك لغات أخرى. تركنا ذكرها خوفاً من الإطالة وعدم الداعي إلى ذكرها لأن مرادنا بيان القراءات التي وجهها الشيخ وتعرض بنفيها.

والملحوظة الرابعة أن الشيخ رحمه الله تعالى ذكر ميكال مع جبريل ولم يتعرض القراء الذين هم أصحاب هذه القراءات في (ميكائيل) لا إجمالاً ولا تفصيلاً وهذا يوهم أن أصحاب هذه القراءات هم أصحاب القراءات (في جبريل) وليس الأمر كذلك، وذلك أن الذين يقرأون بقراءة (ميكال) بغير همز ولا ياء بعدها، أبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي (وحفص الكوفي والذين يقرأون (ميكائل) بهمزة من غير ياء بعدها نافع بن نعيم وأبو جعفر المدنيان والذين

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر ٢/٢١٩، والبدور الزاهرة ص ٣٥.

يقرأون (ميكائيل) هم ابن كثير مع خلاف قنبل لأنه يوافق في وجه المدنيين وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر وهذه ثلاث قراءات متواترة في هذا اللفظ الكريم وكان الواجب على الشيخ أن يبين ذلك ما دام قرن ذكر (ميكال) (بجبريل) ولكنه لم يفعل [1] ذلك.

٩ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ۖ وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [2].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: قرأت عامة القراء (ولا تسأل عن أصحاب الجحيم) بضم التاء من تسئل ورفع اللام منها على الخبر بمعنى يا محمد إنا أرسلناك بالحق بشيراً و نذيراً فبلغت ما أرسلت به وإنما عليك البلاغ والإنذار ولست مسؤولاً عمن كفر بما أتيته به من الحق وكان من أهل الجحيم ثم قال الشيخ رحمه الله: وقرأ ذلك بعض أهل المدينة (ولا تسأل عن أصحاب الجحيم) جزماً بمعنى النهي مفتوح التاء من تسأل وجزم اللام منها ـ ومعنى ذلك على قراءة هؤلاء (إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً لتبلغ ما أرسلت به لا لتسأل عن أصحاب الجحيم فلا تسأل عن حالهم) وتأول الذين قرأوا هذه القراءة ما حدثنا [3] أبو كريب قال حدثنا وكيع عن موسى بن أبي عبيدة محمد بن كعب قال: «قال رسول الله ﷺ ليت شعري ما فعل أبواي فنزلت ﴿ولا تسأل عن أصحاب الجحيم﴾».

قال أبو جعفر: والصواب عندي من القراءة في ذلك قراءة من قرأ بالرفع على الخبر لأن الله جل ثناؤه قص قصص أقوام من اليهود والنصارى وذكر ضلالتهم وكفرهم بالله وجرأتهم على أنبيائه ثم قال لنبيه ﷺ ﴿إنا أرسلناك﴾ يا محمد (بالحق بشيراً) من آمن بك واتبعك ممن قصصت عليك أنباءه ومن لم أقصص عليك أنباءه (ونذيراً) من كفر بك وخالفك فبلغ رسالتي فليس عليك من أعمال

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢١٩. والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٣٥.

(٢) سورة البقرة آية ـ ١١٩.

(٣) ذكر الشيخ أحمد محمد شاركر في التحقيق أن الحديث مرسل فإن محمد ابن كعب بن سليم القرظي تابعي والمرسل لا تقوم به حجة ثم قال اسناده ضعيف بضعف رواية: موسى بن عبيدة بن نشيط الربدي: ضعيف جداً مترجم في التهذيب والكبير للبخاري ٤/١/٢٩١ والصغير ١٧٢ ـ ١٧٣.

من كفر بك ـ بعد إبلاغك إياه. . رسالتي ـ تبعة ولا أنت مسؤول عما فعل بعد ذلك. . ولم يجر ـ لمسألة رسول الله ﷺ عن أصحاب الجحيم ـ ذكر فيكون لقوله: (ولا تسأل عن أصحاب الجحيم) وجه يوجه إليه. . وإنما الكلام موجه إلى ما دل عليه ظاهره المفهوم حتى تأتي دلالة بينة تقوم بها الحجة على أن المراد به غير ما دل عليه ظاهره فيكون حينئذٍ مسلماً للحجة الثابتة بذلك ولا خبر تقوم به الحجة على أن النبي ﷺ نهى عن أن يسأل ـ في هذه الآية ـ عن أصحاب الجحيم، ولا دلالة تدل على أن ذلك كذلك في ظاهر التنزيل. . والواجب أن يكون تأويل ذلك الخبر على ما مضى ذكره قبل هذه الآية وعمن ذكر بعدها من اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الكفر دون النهي عن المسألة عنهم ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

فإن ظن ظان أن الخبر الذي روى عن محمد بن كعب صحيح فإن في استحالة الشك من الرسول ﷺ ـ في أن أهل الشرك من أهل الجحيم، وأن أبويه كانا منهم ـ ما يدفع صحة ما قاله محمد بن كعب أن كان الخبر عنه صحيحاً مع أن في ابتداء الخبر بعد قوله: ﴿إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً﴾ بـ (الواو) بقوله ﴿ولا تسأل عن أصحاب الجحيم) وتركه وصل ذلك بأوله (بالفاء) وأن يكون إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً فلا تسأل عن أصحاب الجحيم ـ أوضح الدلالة على أن الخبر بقوله ﴿ولا تسئل) أولى من النهي والرفع به أولى من الجزم ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وقد ذكر أنها في قراءة أبي: (وما تسأل عن أصحاب الجحيم) وكلتا هاتين القراءتين تشهد بالرفع والخبر فيه دون النهي.

وقوله : والصواب عندي من القراءة في ذلك قراءة من قرأ بالرفع يدل دلالة واضحة على أن القراءة الأخرى خطأ وباطل لأن ضد الصواب الخطأ والشيء يعرف بضده وليس الأمر كذلك لأن هذه القراءة (ولا تسأل عن أصحاب الجحيم) بفتح تاء المضارعة وجزم اللام على النهي ـ قراءة متواترة ثابتة معروفة عند القراء العشرة ولا يمكن أن تكون خطأ ما دامت تواترت عند القراء المعروفين في الأمصار ولو لم يكن لها وجه عند من لم يظهر له وجه هذه القراءة ومع أن القراءة إذا تواترت لا بد لها من وجه توجه إليه وإن كان خافياً عن بعض الناس لأنها كلام العليم الخبير (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) فكيف لا يكون لها وجه والقراءة إذا تواترت حق وصواب ولا يجوز لأحد الحكم عليها بالخطأ دون الأخرى فعفا الله عنا وعنه.

وقوله: (ولم يجر ـ لمسألة رسول الله ﷺ ربه عن أصحاب الجحيم ـ ذكر فيكون لقوله: ﴿ولا تسأل عن أصحاب الجحيم﴾ وجه يوجه إليه.. إلخ ـ لا يدعم حجته في إنكار هذه القراءة المتواترة لأنه ثبت أن النبي ﷺ قال: «ليت شعري ما فعل أبواي» والحديث وإن كان مرسلاً لا يحتج به وفي إسناده ضعف إلّا أن هناك ما يقويه فقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ سأل ربه أن يستغفر لأمه فلم يأذن له ربه وسأل ربه أن يزور قبرها فأذن له.

وقوله أيضاً: (والواجب أن يكون تأويل ذلك الخبر على ما مضى ذكره قبل هذه الآية وعمن ذكر بعدها من اليهود والنصارى وغيرهم من أهل الكفر دون النهي عن المسألة عنهم ـ لا يبرر له ما ذهب إليه من معارضة هذه القراءة الثابتة عن النبي ﷺ وذلك أن هناك نصاً قاطعاً من القرآن الكريم ينص على أن النبي ﷺ نهى عن سؤال المغفرة لأهل الجحيم وهو قوله تعالى[1]﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ﴾. سورة التوبة اية ١١٣... وسبب نزول هذه الآية الكريمة كما ذكره الشيخان وأحمد عن ابن المسيب أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة دخل عليه النبي ﷺ وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية فقال: (أي عم) قل: لا إله إلا الله، كلمة أحاج لك بها عند الله عز وجل) فقال أبو جهل وعبد الله بن أمية: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب فقال أنا على ملة عبد المطلب: فقال النبي ﷺ .. ﴿لأستغفرن لك ما لم أنه عنك﴾ فنزلت (ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم) ونزلت فيه: (إنك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء) وقال الإمام أحمد رحمه الله عن ابن بريدة عن أبيه قال: (كنا مع النبي ﷺ ونحن في سفر فنزل بنا ونحن قريب من ألف راكب فصلى ركعتين ثم أقبل علينا بوجهه وعيناه تذرفان فقام إليه عمر بن الخطاب وفداه بالأب والأم وقال: يا رسول الله مالك؟ قال: إني سألت ربي عز وجل في الاستغفار لأمي فلم يأذن لي فدمعت عيناي رحمة لها من النار وإني كنت نهيتكم عن ثلاث نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها لتذكركم زيارتها خيراً ونهيتكم عن لحوم الأضاحي بعد ثلاث فكلوا أو امسكوا ما شئتم ونهيتكم عن

---

(١) سورة التوبة: آية ١١٣.

الأشربة في الأوعية فاشربوا في أي وعاء شئتم ولا تشربوا مسكراً)[1].

وعلى ذلك يكون توجيه هذه القراءة ﴿إنا أرسلناك بالحق﴾ بشيراً ونذيراً فالذين أرسلت إليهم صاروا فريقين فريق قبلوا الدعوة والرسالة فثبت لهم الجنة وفريق آخر أبوا قبول الرسالة فحق عليه النار ولا تحزن لهم ولا تسأل المغفرة لهم أو يكون توجيهها، إنا أرسلناك بالحق بشير ونذيراً ولا تسأل عن أصحاب الجحيم أي لا تسأل عن حالهم التي تكون لهم في القيامة فإنها شنيعة ويمكنك في هذه الدار الاطلاع عليها وهذا فيه تخويف لهم وتسلية له ﷺ.

وقوله رحمه الله تعالى: وقد ذكر أنها في قراءة أبي: (وما تسأل) وفي قراءة ابن مسعود: (ولن تسأل) وكلتا هاتين القراءتين تشهد بالرفع والخبر فيه دون النهي - لا يكون له حجة فيما ذهب إليه من نفى قراءة الجزم لأن هاتين القراءتين اللتين استدل بهما قراءاتان شاذتان فأنى لهما معارضة القراءة المتواترة فتبين من ذلك أن ما احتج به الشيخ من هاتين القراءتين في إنكار هذه القراءة لا عبرة له لما ذكرنا.

وأيضاً فإن الشيخ رحمه الله تعالى ذكر أن عامة القراء قرأوا بهذه القراءة ولا تسأل عن أصحاب الجحيم، بضم التاء من (تسأل) ورفع اللام منها على الخبر ولم يبين أصحاب هذه القراءة من العشرة[2] وكان الواجب عليه أن يوضح ذلك وهم: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم والكسائي وأبو جعفر وخلف العاشر والقراءة الثانية التي هي قراءة الجزم هي قراءة نافع المدني ويعقوب الحضرمي وكان الواجب عليه أن يبين أسماء هؤلاء القراء العشرة ولو في بعض المواضع والله أعلم.

١٠ - قال تعالى: ﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً واتخذوا من مقام إبراهيم مصلي وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود﴾[3].

وقال أبو جعفر[4]: اختلفت القرَّاء في قراءة ذلك فقرأ بعضهم (واتخذوا من

---

(١) انظر مختصر ابن كثير للشيخ الصابوني ٢/١٣٧.
(٢) انظر النثر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٢١، والبدور الزاهرة ص ٣٧.
(٣) سورة البقرة رقم الآية ١٢٥.
(٤) انظر جامع البيان في تفسير القرآن للطبري جـ ٣ ص ٣٠ - المطبعة جـ ١ ص ٤٢١.

مقام إبراهيم مصلى) بكسر الخاء على وجه الأمر باتخاذه مصلًى. . وهي قراءة عامة: المصريين الكوفة والبصرة وقراءة عامة قرأة أهل مكة، وبعض قرأة أهل المدينة ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وذهب إليه الذين قرأوه كذلك من الخبر الذي:

حدثنا أبو كريب ويعقوب بن إبراهيم قالا: حدثنا هيثم قال أخبرنا حميد عن أنس بن مالك قال: قال عمر بن الخطاب: قلت يا رسول الله لو اتخذت المقام مصلى فأنزل الله ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ [1] ثم ساق الأحاديث التي في هذا المعنى ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: قالوا: فإنما أنزل الله تعالى ذكره هذه الآية أمراً منه نبيه ﷺ باتخاذ مقام إبراهيم مصلًى فغير جائز قراءتها ـ وهي أمر ـ على وجه الخبر.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وقرأه بعض قرأة أهل المدينة والشام (واتخذوا) بفتح الخاء على وجه الخبر ثم اختلف في الذي عطف عليه بقوله (واتخذوا) إذا قرىء كذلك على وجه الخبر فقال بعض نحويي البصرة: تأويله، إذا قرىء كذلك: ﴿وإذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً (وإذ) اتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾.

وقال بعض نحويي الكوفة: .ـ بل ذلك معطوف على قوله: (جعلنا) فكان معنى الكلام ﴿وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾.

قال أبو جعفر: والصواب من القول والقراءة في ذلك عندنا: (واتخذوا) بكسر الخاء على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلًّى للخبر الثابت عن رسول الله ﷺ الذي ذكرناه آنفاً وأن عمرواً بن علي حدثنا قال حدَّثنا يحي بن سعيد قال، حدثنا جعفر بن محمد قال حدثني أبي عن جابر بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قرأ ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾[2].

وقوله رحمه الله تعالى: بعد ذكره لقراءة الأمر التي هي بكسر الخاء من قوله

---

(١) حديث بأربعة أسانيد صحاح وهو مختصر من حديث مطول رواه أحمد في المسند ١٥٧ ـ ١٦٠ ـ ٢٥٠ عن هيثم وعن ابن أبي عدى وعن يحيى ثلاثتهم عن حميد عن أنس ورواه البخاري أيضاً عن مسدد عن يحيى كما ذكره ابن كثير من رواية البخاري.

(٢) الحديث ١٩٨٩ ـ عمرو بن علي: هو الفلاس، من كبار الحفاظ.

تعالى ﴿ واتخذوا ﴾ وتوجيهها (فغير جائز قراءتها - وهي أمر - على وجه الخبر - فيه إنكار ظاهر لقراءة فتح الخاء على وجه الخبر من قوله (واتخذوا) مع أنها قراءة متواترة عند القرَّاء المعروفين بالأمصار وهذا لا يجوز قطعاً لأن القراءات كلها من عند الله ولا يمكن أن تكون إحدى القراءتين صواباً والأخرى خطأ ما دامت كلتا القراءتين متواترتين وكذلك قوله: والصواب من القراءة في ذلك عندنا (واتخذوا) بكسر الخاء على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى للحديث السابق: يشعر أيضاً أن ما عدا هذه القراءة (قراءة الأمر) خلاف الصواب الذي هو الخطأ والغلط ثم ذكر الحجج التي تبرر ما ذهب إليه من تصويب قراءة الأمر دون غيرها من القراءة المتواترة فقال للخبر السابق ولرواية جابر بن عبد الله قراءة النبي ﷺ بهذه القراءة أي قراءة الأمر.

وهذه الحجج التي ذكرها الشيخ لا تكون له عمدة في نفي القراءة المتواترة وإن كانت له عمدة في ثبوت قراءة الأمر وذلك أن النبي ﷺ يقرأ بقراءات كلها حق وصواب من عند الله فلعل جابر بن عبد الله الذي روى هذا الحديث سمع قراءته بالأمر وفاته سماع قراءة الفتح التي هي على الخبر وكون جابر لم يسمع من النبي ﷺ إلاَّ قراءة الكسر لا يقدح في قراءة الفتح - ما دامت القراءة متواترة مع أن جابر نفسه روى قراءة الفتح أيضاً فإن الشيخ رحمه الله تعالى لم يسند هذه القراءات التي تعرضها هنا إلى راويها بذكر أسماء القراء إلاَّ إجمالاً وهذا فيه نوع من القصور.

وإليك بيان هؤلاء القراء الذين يقرأون بالفتح على الخبر وهم نافع شيخ قراء المدينة بعد أبي جعفر وعبد الله بن عامر الشامي.. توجيه هذه القراءة بالإيجاز.

(واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًّى) على الخبر معطوف على إذ جعلنا البيت والتقدير واذكر يا محمد إذ جعلنا البيت مثابة للناس وأمناً واذكر إذ اتخذ الناس من مقام إبراهيم مصلًّى واذكر إذ عهدنا إلى إبراهيم أخبار عمن قبلنا من المؤمنين أنهم اتخذوا من مقام إبراهيم مصلًّى وفيه معنى التنبيه والتذكير لما كان فحمل على ما قبله وما بعده ليتفتق الكلام ويتطابق ف (إذ) محذوفة مع كل خبر لدلالة (إذ) الأولى الظاهرة على ذلك والباقون [1] من القراء العشرة الذين يقرأون بكسر الخاء على

---

(1) انظر النثر في القراءات ٢٢٢/٢ والبدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٣١.

الأمر هم ابن كثير وأبو عمرو البصري وعاصم وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر ـ توجيه هذه القراءة أن هذا أمر من الله إلى هذه الأمة أن تتخذ من مقام إبراهيم مصلى كما سبق في الحديث وذكر صاحب الكشف عن وجوه القراءات السبع هذه الإشارة قال: وروى مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي ﷺ أتى مقام إبراهيم فسبقه إليه عمر رضي الله عنه فقال عمر: يا رسول الله هذا مقام إبراهيم ـ أبيك إبراهيم الذي قال الله ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلًى﴾

قال النبي ﷺ: نعم هذا مقام أبينا إبراهيم الذي قال الله: واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى.

وقول عمر رضي الله عنه: هذا مقام أبيك إبراهيم الذي قال الله فيه ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ في هذا الحديث لا يحتمل غير الفتح لأنه سبق طلب عمر أن يتخذوا من مقام إبراهيم فكان سبب نزول هذه الآية ﴿ واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ﴾ ويبدو في الظاهر التعارض بين هذا الحديث والحديث السابق من جابر نفسه وكلا الحديثين في مسلم إلا أن أحدهما في حجة الوداع والآخر في موضع آخر والجمع بين هذه الأحاديث التي ظاهرها التعارض أن قراءة الفتح نزلت حكاية عما كان من الأمم المسلمة السابقة من أنها اتخذت خلف مقام إبراهيم مصلى أو أن الله تعالى أخبر عنهم بذلك بعد أن فعلوه ويحمل على هذا حديث جابر الذي لم يكن في حجة الوداع وأن قراءة كسر الخاء توجه إلى آن هذه الأمة أمرت باتخاذ مقام إبراهيم مصلّى كما اتخذت الأمم الماضية هذا المقام مصلى وهذا الجمع هو الذي ترتاح إليه النفس في هذا الموضوع والله أعلم.

١١ ـ قال تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطَ كَانُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ۗ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[1]

قال أبو جعفر[2] في قراءة ذلك وجهان أحدهما أم تقولون بالتاء فمن قرأ

(١) سورة البقرة آية ١٤٠.

(٢) انظر جامع البيان في تفسير القرآن للطبري جـ ١ ص ٤٤٦ ـ المطبعة والنسخة المحققة لمحمود شاكر جـ ٣ ص ١٢٢.

كذلك فتأويله: قل يا محمد ـ للقائلين لك من اليهود والنصارى: ﴿كونوا هوداً أو نصارى تهتدوا﴾: ـ أتجادلوننا في الله، أم تقولون إن إبراهيم فيكون ذلك معطوفاً على قوله تعالى: ﴿ أتحاجوننا في الله ﴾.

والوجه الآخر منهما: (أم يقولون بالياء). ومن قرأ ذلك كذلك وجه قوله: ﴿أم يقولون﴾ إلى أنه استفهام مستأنف كقوله:

﴿أم يقولون افتراه﴾.. سورة السجدة.. وكما يقال: (إنها لإبـل أم شاء) وإنما جعله استفهاماً مستأنفاً لمجيء خبر مستأنف، كما يقال: (أتقوم أم يقوم أخوك) فيصير قوله.. (أم يقوم أخوك) مستأنفاً لجملة ليست من الأول واستفهاماً مبتدأ ولو كان نسقاً على الاستفهام الأول لكان خبراً عن الأول فقيل (أتقوم أم تقعد) قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وقد زعم بعض أهل العربية أن ذلك إذ قرىء كذلك بالياء فإن كان الذي بعد (أم) جملة تامة فهو عطف على الاستفهام الأول لأن معنى الكلام قيل: أي هذين الأمرين كائن (هذا أم هذا).

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة عندنا في ذلك: (أم تقولون) (بالتاء) دون الياء عطفاً على قوله (قل أتحاجوننا) بمعنى أي هذين الأمرين تفعلون)؟؟ أتجادلوننا في دين الله فتزعمون أنكم أولى منا وأهدى سبيلاً ـ وأمرنا وأمركم ما وصفنا على ما قد بيناه آنفاً ـ أم تزعمون أن إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ومن سمى الله كانوا هودا أو نصارى على ملتكم فيتضح للناس بهتكم وكذبكم لأن اليهودية والنصارية حدثت بعد هؤلاء الذين سماهم الله من أنبيائه.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: (وغير جائزة قراءة ذلك بالياء لشذوذها عن قراءة القراء)[1].

وقول الشيخ رحمه الله تعالى: والصواب من القراءة عندنا في ذلك (أم تقولون) بالتاء دون الياء يعتبر إنكاراً لقراءة الغيب دون قراءة الخطاب مع أن القراءتين متواترتان وهذا لا يليق بشرف القراءات لأنها كلها كلام الله حق وصواب

---

(١) انظر الحجة للقراءات السبع لابن خالويه ص ٨٩.
والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي جـ١ ص ٢٦٦.

كما هو معلوم مما سبق والعلل التي ذكرها في محاولة إنكار القراءة بالياء (أم يقولون) دون القراءة بالتاء لا عبرة لها لأن القراءة أمر توقيفي لا دخل للاجتهاد والرأي فيها حتى تنكر كما قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى.

وما لقياس في القراءة مدخل فدونك ما فيه الرضا متكفلا

ومتى تواترت القراءة وجب قبولها والإيمان بها ولا يجوز ردها في أي حال من الأحوال.

وأعجب مما سبق دعوى الشيخ رحمه الله تعالى شذوذ قراءة الغيب (بالياء) حيث قال: (وغير جائزة قراءة ذلك بالياء لشذوذها عن قراءة القراء) فكيف تكون شاذة وهي قراءة متواترة قرأ بها عدد كبير من العشرة وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وشعبة وأبو جعفر وروح الراوي عن يعقوب والذين يقرأون بالخطاب التاء هم ابن عامر، وحفص، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر ورويس الراوي عن يعقوب وأنى للشيخ ادعاء شذوذ قراءة ياء الغيب مع أن نصف القراء العشرة قرأوا بها والديانة في القراءات إذا تواترت ولو كانت رواية وجب قبولها ويحرم ادعاء شذوذها ولكن الكمال لله فعفا الله عنا وعنه.

وعلماء التوجيه مثل ابن خالويه ومكي بن أبي طالب وغيرهما وجهوا القراءتين إلى ما يليق بهما ولم يتعرضوا لإنكار أي قراءة منهما ولم يدّعوا شذوذ إحداهما وإليك ما كتبوا في ذلك[١]. قوله: (أم تقولون) قرأه ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي بالتاء على المخاطبة وحسن ذلك لأنه اتبعه ما قبله من الخطاب وما بعده وذلك قوله تعالى ﴿ أتحاجوننا في الله ﴾.

وقوله: ﴿ أأنتم أعلم أم الله ﴾ فأجرى الكلام على نسق واحد في المخاطبة وقرأه الباقون بالياء على أنه إخبار عن اليهود والنصارى وهم غيب فجرى الكلام على لفظ الغيبة وأيضاً فإن قبله كلاماً في معناه بلفظ الغيبة وهو قوله: ﴿ فإن آمنوا﴾.. آية ١٣٧ وقوله: ﴿فقد اهتدوا﴾ وقوله: ﴿فإن تولّوا﴾ ﴿فإنما هم في شقاق﴾ وقوله: ﴿ فسيكفيكم الله ﴾ كله بلفظ الغيبة إخباراً عن اليهود

---

(١) انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٨٩.
والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي جـ١ ص ٢٦٦.

والنصارى فجرى (أم يقولون بالياء) على ذلك كلّه وهذا المذهب الذي ذهب إليه علماء التوجيه هو اللائق بهذا المقام . . والله أعلم[1].

١٢ ـ قال تعالى: ﴿ أياماً معدودات فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين فمن تطوع خيراً فهو خير له وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون ﴾[2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: وأما قوله[3] تعالى: ﴿ فدية طعام مسكين ﴾ فإن القراءةمختلفة في قراءتها فبعض يقرأ بإضافة (الفدية) إلى الطعام وخفض الطعام وذلك قراءة معظم قرّاء أهل المدينة بمعنى: وعلى الذين يطيقونه أن يفدوه طعام مسكين فلما جعل مكان (أن يفدوه) الفدية أضيف إلى الطعام كما يقال: (لزمني غرامة درهم لك) بمعنى: لزمني أن أغرم لك درهماً. وآخرون يقرأونه بتنوين (الفدية) ورفع الطعام بمعنى الإبانة في الطعام، عن معنى (الفدية) الواجبة على من أفطر في صومه الواجب، كما يقال: (لزمني غرامة، درهم لك) فتبين (بالدرهم) عن معنى الغرامة ما هي؟ وما حدها؟ وذلك قراءة معظم قراء أهل العراق.

قال أبو جعفر:

وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ (فدية طعام) بإضافة الفدية إلى (الطعام) لأن الفدية اسم للفعل وهي غير (الطعام) المفدي به الصوم.

وذلك أن (الفدية مصدر من قول القائل (فديت) صوم هذا اليوم بطعام مسكين أفديه فدية ـ كما يقال جلست جلسة ومشيت مشية (والفدية) فعل و (الطعام) غيرها فإذا كان ذلك كذلك فبين أن أصح القراءتين إضافة (الفدية) إلى الطعام. . وواضح خطأ قول من قال: إن ترك إضافة (الفدية) إلى الطعام أصح في المعنى من أجل أن (الطعام) عنده هو (الفدية) مقتضية مفدياً ومفدي به وفدية.

فإن كان (الطعام) هو (الفدية) والصوم هو المفدى به فأين اسم فعل المفتدى

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ١/٢٦٦.

(٢) سورة البقرة آية ـ ١٨٤.

(٣) انظر جامع البيان في تفسير القرآن للطبري جـ٣ النسخة المحققة لشاكر ص ٤٣٨.

الذي هو (فدية) إن هذا القول خطأ بين غير مشكل.. ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى وأما الطعام فإنه مضاف إلى (المسكين) والقراء في ذلك مختلفون فقرأه بعضهم بتوحيد (المسكين) بمعنى: وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين واحد لكل يوم أفطره كما حدثني محمد بن يزيد الرفاعي قال، حدثنا حسين الجعفي عن أبي عمرو أنه قرأ (فدية رفع منون (طعام) رفع بغير تنوين (مسكين) وقال عن كل يوم مسكين وعلى ذلك عظم قراء أهل العراق.

وقرأه آخرون بجمع (المساكين) فدية طعام مساكين) بمعنى: وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مساكين عن الشهر إذا أفطر الشهر كله كما حدثنا أبو هشام محمد بن يزيد الرفاعي عن يعقوب عن بشار عن عمرو عن الحسن (طعام مساكين عن الشهر كله).

قال أبو جعفر: وأعجب القراءتين إليَّ قراءة من قرأ.(طعام مسكين)، على الواحد لأن في إبانة حكم المفطر يوماً واحداً وصولاً إلى معرفة حكم المفطر جميعٍ الشهر - وليس في إبانة حكم المفطر جميع الشهر وصول إلى إبانة حكم المفطر يوماً واحداً وأياماً هي أقل من أيام جميع الشهر وأن كل (واحد)(يترجم عن الجميع وأن الجميع لا يترجم به عن (الواحد) فلذلك اخترنا قراءة تلك بالتوحيد.

وقول الشيخ رحمه الله تعالى: (وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ (فدية طعام) بإضافة (الفدية إلى الطعام.. إلخ) إنكار واضح لقراءة تنوين (الفدية) ورفع الطعام على البدل أو عطف بيان من (فدية) كما هي قراءة الجمهور وذهب الشيخ إلى إنكار قراءة التنوين (فدية) ورفع (طعام) وتصويب قراءة إضافة (فدية) إلى الطعام بقوله: فبيَّن أن أصح القراءتين إضافة (الفدية) إلى الطعام وقال وواضح خطأ قول من قال: إن ترك إضافة الفدية إلى الطعام أصح في المعنى من أجل أن الطعام عنده هو الفدية.. إلخ وفي كلامه نظر من عدة أمور الأمر الأول أنه لا يوجد من يقول إن هذه القراءة أصح في المعنى من تلك ولكن جمهور القراء قرؤوا بتنوين (فدية) ورفع (طعام) وقد ترك هؤلاء إضافة الفدية إلى الطعام إن كان تركهم لإضافة (فدية) إلى (طعام) يعتبر خطأ ولكن هؤلاء القراء يعتقدون صحة قراءتهم لأنها كلها متواترة من عند الله.

الثاني: أنه ذكر أن معظم قرّاء أهل العراق يقرأون بتنوين الفدية ورفع

الطعام وفي ذلك تساهل لأن هذه القراءة ليست للعراقيين فقط بل يقرأ بها غيرهم من القراء وإليك بيانهم: -

قرأ بتنوين (فدية) ورفع (طعام).

هشام من أهل الشام وأبو عمرو البصري وعاصم وحمزة والكسائي وخلف العاشر ويعقوب الحضرمي وابن كثير المكي.

والذين يقرأون بالإضافة ابن ذكوان الشامي ونافع بن أبي نعيم وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنيان[1].

الثالثة: أنه ذكر الحجج التي تكون له دليلاً لإنكار قراءة التنوين دون قراءة الإضافة فقال: (وواضح خطأ قول من قال إن ترك إضافة (الفدية) إلى الطعام أصح في المعنى من أجل أن الطعام عنده هو الفدية إلى أن قال فإن كان الطعام هو الفدية والصوم هو المفدي به فأين اسم فعل المفتدى الذى هو (فدية) إن هذا القول خطأ بين غير مشكل).

وقبل كل شيء أن القراءة إذا ثبتت بطريق التواتر لا يردها أي قياس ولا أي علة ولا يخفى عليك ما في كلام الشيخ من الحكم بالخطأ على القراءة المتواترة وهذا غير جائز.

والعلل التي تمسك بها... لا قائمة لها حتى في موضوع آخر فضلاً عن الموضوع الذي مداره التوقيف والأخذ والتلقي وعلى سبيل المثال فقد قال الشيخ رحمه الله تعالى في منع قراءة التنوين: وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ (فدية) طعام بإضافة الفدية إلى الطعام لأن الفدية اسم للفعل وهي غير الطعام المفدى به الصوم إلى قوله والفدية فعل والطعام وغيرها.

وهذه العلل مردودة عليه لأن المصدر قد يذكر ويراد به اسم المفعول كما في حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: (من أحدث في أمرنا هذا مما ليس منه فهو رد أي مردود عليه ما جاء به) من البدعة.

---

(١) انظر النثر في القراءات العشر ٢/٢٢٦.
والبدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضي. ص ٤٣.

وكما يذكر اسم المفعول ويراد به المصدر كما في قوله تعالى ﴿ بأيكم المفتون ﴾ أي أيكم الفتنة وهي الجنون.

مع أنه قد جاء من النص القرآني ما يدل على أن الفدية يراد به غير الحدث الذي هو المصدر ـ قال تعالى في نفس هذه السورة «سورة البقرة»: ﴿ وأتموا الحج والعمرة لله فإن أحصرتم فما استيسر من الهدي ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدي محلّه فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ﴾(١). . الآية فبين الله سبحانه وتعالى أن الفدية تطلق على الذات كما تطلق على الحدث لأن الصدقة التي بين بها الفدية طعام والنسك كذلك ذبح شاة وهذه كلها ذوات فعلم من ذلك أن دعوى الشيخ رحمه الله تعالى بـأن الطعام غير الفدية جاعلاً ذلك مانعاً من موانع هذه القراءة قراءة التنوين باطلة لما عملت من هذا النص الكريم وعلم من ذلك أيضاً أن القراءتين متفقتان في المعنى لأن الإضافة عند النحاة قد تكون بمعنى من وقد تكون بمعنى في وقد تكون بمعنى اللام وهذه على معنى من البيانية.

ثم ذكر الشيخ رحمه الله تعالى القراءات التي في المساكين وقال: قرأ بعض القـراء بجمع (مساكين) وبعضهم بالإفراد (مسكين) ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وأعجب القراءتين إليّ في ذلك قراءة من قرأ (طعام مسكين) على الواحد بمعنى: وعلى الذين يطيقونه عن كل يوم أفطروه فدية طعام مسكين ثم ذكر العلة التي جعلته يميل إلى هذا التفضيل فقال لأن في إبانة حكم المفطر يوماً واحداً وصولاً إلى معرفة حكم المفطر جميع الشهر ـ وليس في إبانة حكم المفطر جميع الشهر وصول إلى إبانة حكم المفطر يوماً واحداً الخ. .

أقول وبالله التوفيق وتفضيله هذه القراءة يعني (قراءة الإفراد) على قراءة الجمع غير سديد لأن القراءات سنة متبعة فلا تكون قراءة أفضل من قراءة أخرى طالما علم تواترها ولا يجوز لأحد أن يفضل قراءة على أخرى بل الواجب قبول ذلك وعدم الخوض فيه لأنها كلها من عند الله وعلى سبيل قبول فرض الاستئناس بهذه الحجج التي ذكرها لو كانت القضية في غير القرآن فإن جمع (مساكين) له وجه لطيف يوجه إليه وذلك أنه سبقه جمع وهو قوله تعالى: ﴿ وعلى الذين ﴾ وكل واحد

(١) سورة البقرة الآية ١٩٦.

من هؤلاء يلزمه إذا أفطر طعام مسكين فالذي يلزم جميعهم إذا أفطروا إطعام مساكين كثيرة على واحد عن كل يوم أفطره مسكين فالذهاب إلى الجمع لهذا المعنى والشيخ رحمه الله تعالى لم يذكر أسماء الذين يقرأون بالجمع ولا أسماء الذين يقرأون بالإفراد وهذا فيه نوع من الإبهام وإليك بيان أسماء الذين يقرأون بجمع مساكين وهم:

نافع بن نعيم[1] وابن عامر الشامي وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني كما قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى:

وفدية نوّن ورفع الخفض بعد في طعام لدى غصن دنا وتذللا
مساكين مجموعا وليس منونا ويفتح منه النون عم وأبجلا

١٣ ـ قال تعالى: ﴿واقتلوهم حيث ثقفتموهم وأخرجوهم من حيث أخرجوكم والفتنة أشد من القتل ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين﴾[2].

قال الشيخ رحمه الله تعالى[3] والقرأة مختلفة في قرأة ذلك فقرأته عامة قراء المدينة ومكة: ﴿ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم﴾ بمعنى ولا تبتدئوا ـ أيها المؤمنون ـ المشركين بالقتال عند المسجد الحرام حتى يبدأوكم به فإن بدأوكم به هناك عند المسجد الحرام في الحرم فاقتلوهم فإن الله جعل ثواب الكافرين على كفرهم وأعمالهم السيئة القتل في الدنيا والخزي الطويل في الآخرة ثم قال: وقرأ ذلك عظم قراء الكوفين: ﴿ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه فإن قتلوكم فاقتلوهم﴾ بمعنى ولا تبدؤهم بقتل حتى يبدؤكم به.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

وأولى هاتين القراءتين بالصواب قراءة من قرأ: ﴿ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم﴾ لأن الله تعالى ذكره لم يأمر نبيه ﷺ وأصحابه في حال ـ إذا قاتلهم المشركون ـ بالاستسلام لهم حتى يقتلوا منهم قتيلاً

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر ٢/٢٢٦ والبدور الزاهرة ص ٤٣.

(٢) سورة البقرة رقم الآية ـ ١٩١.

(٣) انظر تفسير الطبري جـ ٣ النسخة المحققة لابن شاكر ص ٥٦٦ ـ ٥٦٨

بعد ما أذن له ولهم بقتالهم فتكون القراءة بالإذن بقتلهم بعد أن يقتلوا منهم أولى من القراءة بما اخترنا وإذا كان ذلك كذلك فمعلوم أنه قد كان تعالى ذكره أذن لهم بقتالهم إذا كان ابتداء القتال من المشركين قبل أن يقتلوا منهم قتيلاً وبعد أن يقتلوا منهم قتيلاً.

وقد أحسن الشيخ في توجيه هاتين القراءتين توجيهاً طيباً حيث حمل كل قراءة على المعنى الذي يوافقها ويلائمها لولا تعرضه أخيراً لإحدى القراءتين بالإنكار وهي القراءة بغير ألف في الأفعال الثلاثة ﴿ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه فإن قتلوكم فاقتلوهم﴾ وهذا التفصيل لا يليق بقداسة القراءات لأنها كلها حق وصواب طالما ثبت تواترها.

وأيضاً فإن الحجة التي اعتمد عليها في إنكار القراءة بغير ألف لا تكون قاطعة في نفي هذه القراءة ولو كانت في غير القرآن لأن القراءة بالألف يكون توجيهها حتى يبدؤكم بالقتال فالقتال عرضة للقتل فيمكن أن يقتل البادئون منهم في أول وهلة قتيلاً وهذا لا يدل على الاستسلام ثم بعد ذلك يقاتل المسلمون المشركين فيقتلون منهم قتلى وإذاً فالقراءتان متداخلتان حسنتان لأن من قاتل قتل ومن قتل فبعد قتال قتل وكذلك يكفي في توجيه قراءة غير الألف جواب الأعمش عند ما سأله حمزة الزيات صاحب هذه القراءة قال حمزة للأعمش لأن أعمش شيخه:

أرأيت قراءتك ﴿ولا تقتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقتلوكم فيه فإن قتلوكم فاقتلوهم كذلك جزاء الكافرين﴾، إذا قتلوهم كيف يقتلونهم؟ قال: إن العرب إذا قتل منهم رجل قالوا (قتلنا) وإذا ضرب منهم رجل قالوا (ضربنا).

وقد أبهم الشيخ الذين يقرأون بالألف ﴿ولا تقاتلوهم﴾. ولم يذكر أسماءهم حيث قال: فقرأته عامة قراء المدينة ومكة واليك بيان أسمائهم.

وهم نافع وابن كثير وأبو عمر وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب.

وكذلك أبهم الذين يقرأون ذلك بغير ألف وهم حمزة الزيات والكسائي وخلف العاشر. والله أعلم.

وكان على الشيخ أن يذكر أسماء هؤلاء القراء المعروفة. وأما نسبتهم إلى بلادهم فلا تكفي لأن بعض الباحثين لا علم لهم بالقراءات ويشكل عليهم ذلك.

١٤ ـ قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدْخُلُواْ فِى ٱلسِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾[١].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى[٢] وقد اختلف القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء أهل الحجاز ﴿ادخلوا في السلم﴾ بفتح السين وقرأته عامة قراء الكوفيين بكسر السين فأما الذين فتحوا السين (من السلم) فإنهم وجهوا تأويلها إلى المسالمة بمعنى ادخلوا في الصلح والمسالمة وترك الحرب وإعطاء الجزية.

وأما الذين قرأوا ذلك بكسر السين فإنهم مختلفون في تأويله فمنهم من يوجهه إلى الإسلام بمعنى (ادخلوا في الإسلام كافة) ومنهم من يوجهه إلى الصلح بمعنى (ادخلوا في الصلح) ويشهد على أن السين تكسر وهي بمعنى الصلح بقول زهير بن أبي سلمى[٣].

وقد قلتما إن ندرك السلم واسعاً بمال ومعروف من الأمر نسلم

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وأولى التأويلات بقوله: ﴿ ادخلوا في السلم ﴾ قول من قال: معناه ادخلوا في الإسلام كافة وأما الذي هو أولى القراءتين بالصواب في قراءة ذلك فقراءة من قرأ بكسر السين لأن ذلك إذا قرىء كذلك وإن كان قد يحتمل معنى الصلح فإن معنى الإسلام ودوام الأمر الصالح عند العرب أغلب عليه من الصلح والمسالمة وينشد بيت أخي كندة[٤]:

دعوت عشيرتي للسلم لما رأيتهم تولوا مدبرين

بكسر السين بمعنى دعوتهم للإسلام لما ارتدوا.

---

(١) سورة البقرة آية ٢٠٨.

(٢) انظر جامع البيان في تفسير القرآن للطبري جـ ٢ المطبوعة ص ١٨٨.

(٣) ديوانه: ١٦ من معلقته النبيلة والضمير في قد قلتما للساعيين في أي قد استقر الأمر واطمأنت النفوس فاتسع للناس فيه ما لا يتسع في زمن الحرب وكان الحارث وهرم قد حملا الحمالة في أموالهما ليصلح الناس.

ـ من تعليق أحمد شاكر.

(٤)

وأما دعواه بأن قراءة الكسر (في السلم) أصوب من قراءة الفتح في السين (في السلم) فغير مقبولة لأن القراءتين متواترتان فلا داعي إلى تفضيل إحداهما على الأخرى ما دام الأمر كذلك وقد أحسن الشيخ في توجيه القراءتين حيث استشهد بكلام العرب على أن السلم يأتي بفتح السين وكسرها بمعنى الإسلام والصلح وهو كذلك لولا نقضه ذلك بقوله: وأما الذي هو أولى القراءتين بالصواب في قراءة ذلك فقراءة من قرأ ذلك بكسْر السين ثم أطال الكلام في بيان الحجج التي دعته إلى ذلك وهذه الحجج كلها مهما قويت وكثرت لا تعارض القراءة المتواترة.

وأيضاً أنه كعادته في ذكر أصحاب القراءات لم يصرح أسماءهم أي لم يسند كل قراءة إلى ذويها بذكر صريح أسمائهم بل أجمل ذلك حيث قال في ذكر الذين يقرؤون بكسر السين من (السلم) وقرأته عامة قراء الكوفيين وهذا الإجمال لا يكفي في بيان المراد هنا وإليك بيان أسماء أصحاب هذه القراءة وهم أبو عمرو البصري وابن عامر.

وهذا لم يذكره الشيخ بتاتاً حتى إجمالاً وعاصم وحمزة ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر.

وكذلك أبهم الشيخ أصحاب قراءة الفتح في السين من (السلم) حيث قال: (فقرأته عامة قراء أهل الحجاز ﴿أدخلوا في السلم﴾ بفتح السين) ولم يبين هؤلاء القراء بذكر صريح أسمائهم وكان عليه أن يبين ذلك وإليك بيان أسمائهم:

وهم نافع أبو جعفر المدنيان وابن كثير المكي والكسائي. وخلاصة القول في ذلك أن كلتا القراءتين حق وصواب من عند الله لا تكون إحداهما صواباً والأخرى غير صواب.. والله أعلم.

١٥ ـ قال تعالى: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم البأساء والضرَّاء وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله ألا إن نصر الله قريب﴾[١].

---

(١) سورة البقرة رقم الآية: ٢١٤.

قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري: [1] وفي قوله (حتى يقول الرسول) وجهان من القراءة: الرفع والنصب ز، ومن رفع فإنه يقول: لما كان يحسن في موضعه (فعل) أُبْطِل عملِ(حتى) فيها لأن (حتى) غير عاملة في (فعل) وإنما تعمل في يفعل إذا تقدمها (فَعَلَ) وكان الذي بعدها (يفعل) وهو مما قد فعل وفرغ منه وكان ما قبلها من الفعل غير متطاول، فالفصيح من كلام العرب حينئذٍ الرفع في (يفعل) وإبطال عمل (حتى) عنه وذلك نحو قول القائل: (قمت إلى فلان حتى أضربه) إذ كان الضرب قد كان وفرغ منه وكان القيام غير متطاول المدة فأما إذا كان ما قبل(حتى) من الفعل على لفظ (فعل) متطاول المدة وما بعدها من الفعل على لفظ غير منقض فالصحيح من الكلام نصب (يفعل) وإعمال (حتى) وذلك نحو قول القائل: (ما زال فلان يطلبك حتى يكلمك وجعل ينظر إليك حتى يثبتك) فالصحيح من الكلام ـ الذي لا يصح غيره ـ النصب بـ (حتى) كما قال الشاعر[2].

مطوت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان

فنصب (تكل) والفعل الذي بعد (حتى) ماضٍ لأن الذي قبلها من المطو متطاول.

والصحيح من القراءة ـ إذا كان ذلك كذلك ـ (وزلزلوا حتى يقول الرسول) نصب (يقول) إذ كانت (الزلزلة) فعلاً متطاولاً مثل المطو بالإبل وإنما الزلزلة في هذا الموضع: الخوف من العدو لا (زلزلة الأرض) فلذلك كانت متطاولة وكان النصب في (يقول) وإن كان بمعنى (فعل) أفصح وأصح من الرفع فيه.

أقول وبالله التوفيق وما ذهب إليه الشيخ رحمه الله تعالى من أن النصب في (يقول) أفصح وأصح من الرفع فيه لا يليق بهذا الموضوع الذي مبناه التلقي والأخذ والتوقيف ما دامت القراءة التي ذهب الشيخ إلى مرجوحيتها متواترة عند القراء العشرة لأن القراءات كلها بمنزلة واحدة كما بين النبي ﷺ ذلك للمختلفين في ذلك والقاعدة أن القراءة إذا تواترت لا يردها أي قياس عربي لأنها (كلام الله

---

(١) انظر جامع البيان جـ٢ المطبعة ص ١٩٩ والنسخة المحققة لابن شاكر جـ٤٣ ص ٤٩٠.

(٢) ديوانه: ١٨٦ ومعاني القرآن للفراء ١ :١٣٣ ـ وسيبويه ١ ـ ٢٠٣/٢/٤١٧ ورواية سيبويه سريت بهم وفي الموضع الثاني روى حتى تكل غريهم مطا بالقوم يمطو مطواً مد بهم وجد في السير يقول: جد بهم ورددهم في السير حتى كلت مطاياهم فصارت من الإعياء إلى حال لا تحتاج معها إلى أرسان تقاد بها وصار راكبوها من الكلال إلى إلقاء الأرسان وطرحها على الخيل لا يبالون من تعبهم وإعيائهم كيف تسير ولا إلى أين ـ ابن شكر ـ تعليقه.

الباري الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد).

كما قال الشاطبي رحمه الله تعالى:

وما لقياس في القـراءة مدخـل فدونك ما فيه الـرضا متكفـلاً

وأيضاً فإن قوله: ـ والصحيح من القراءة ـ إذا كان ذلك كذلك (وزلزلوا حتى يقول) (نصب) يقول إذ كانت الزلزلة فعلاً متطاولاً يدل دلالة واضحة على أن قراءة الرفع باطلة وضعيفة لأن مقابل الصحيح هو الباطل والضعيف وهذا لم يقل به أحد من الذين وجهوا هذه القراءات في هذه الآية الكريمة.

وقد ذكر كل من ابن خالويه ومكي بن أبي طالب وجه[1] القراءة بالرفع أن الفعل دال على الحال التي كان عليها الرسول ﷺ ولا تعمل (حتى) في حال.. فلما كان ما بعدها للحال لم تعمل فيه.. والتقدير (وزلزلوا فيما مضى حتى أن الرسول يقول: متى نصر الله فحكي الحال التي كان عليها الرسول قبل: كما حكيت الحال في قوله تعالى ﴿ وكلبهم باسط ذراعيه ﴾ .. الكهف: ١٨. فكذلك (حتى يقول الرسول) حكى حالاً كان عليها الرسول فيما مضى.

فائدة: والرفع بعد حتى على وجهين: أحدهما أن يكون السبب الذي أدى الفعل الذي قبل (حتى) قد مضى والفعل المسبب لم يمض، ولم ينقطع نحو قولك (مرض) حتى لا يرجونه أي مرض فيما مضى الآن لا يرجى فـي الحال التي هم عليها الآن فيرفع ولا تحمل الآية على هذا المعنى لأنها لحال قد مضى، فحكى، والوجه الآخر أن يكون الفعلان جميعاً، قد مضيا نحو قولك سرت حتى أدخلها أي: سرت فدخلت، فالدخول متصل بالسير وقد مضيا فحكيت الحال التي كانت لأن ما مضى لا يكون حالاً إلا على الحكاية فعلى هذا تحمل الآية في الرفع لا على وجه الأول من وجـهـي الرفع، (وحتى) هذه التي يرتفع الفعل بعدها ليست العاطفة ولا الجارة إنما هي التي تدخل على الجمل فلا تعمل وتدخل على المبتدأ والخبر.. فإذا كان ما بعد حتى محكياً دالاً على حال قد انقضت أو على حال في الوقت لم ينقض فلا سبيل إلى النصب بها لأنها لا تنصب إلا غير حال تنصبه بمعنى (كي) أو بمعنى إلى أن).

(١)

ووجه القراءة بالنصب أن (حتى) جعلت غاية للزلزلة فنصبت بمعنى (إلى أن) والتقدير: وزلزلوا إلى أن قال الرسول فجعل (قول الرسول) غاية لخوف أصحابه أي: لم يزالوا خائفين إلى أن قال الرسول ﷺ فالفعلان قد مضيا جميعاً[1].

والواجب في موضوع مداره التوقيف كالقراءات عدم الذهاب إلى ترجيح شيء على آخر وعدم الخوض في ذلك امتثالاً لقول[2] النبي ﷺ (لا تختلفوا في القرآن فإنه لا يختلف) وقد جاء هذا الحديث بغير هذا اللفظ عند البخاري وغيره قال البخاري: أخبرنا محمد بن عبد الأعلى قال: سمعت عبد الله قال: سمعت رجلاً يقرأ آية كنت سمعت رسول الله ﷺ يقرأ غيرها. فأخذت بيده فأتيت به النبي ﷺ تغير وجهه فقال كلاكما محسن، لا تختلفوا فيه فإن من كان قبلكم اختلفوا فيه أخرجه البخاري ٥/٧٠ ومسلم ٩/١٠١ ورواه أبو عبيد والحاكم في المستدرك ٢/٢٢٣ من طريق عاصم عن زر بن حبيش عن عبد الله ووقع فيه أن السورة التي وقع فيها الخلاف من آل حم وأخرجه من هذا الطريق كذلك ابن حبان في صحيحه وابن جرير في تفسيره ١/١٢ وهو من زيادات عبد الله بن أحمد في المسند وفيها أن اختلافهم كان هل هي خمس وثلاثون أو ست وثلاثون آية قال الحافظ ابن حجر: ووقع في المبهمات للخطيب أنها الأحقاف انظر فتح الباري ٩/١٠٢ لأن القراءات كلها حق وصواب لا فضل لإحداهما على الأخرى.

وقد أبهم الشيخ أصحاب القراءتين وإليك بيان ذلك.

والذي يقرأ برفع اللام نافع بن نعيم شيخ المدينة بعد أبي جعفر.

والباقون من القراء العشرة يقرأون بنصب اللام من (يقول) وقد عرفت توجيه القراءتين وعرفت أيضاً أن ترجيح الشيخ قراءة النصب على قراءة الرفع لا ينقص من شأن قراءة الرفع كما ذكرنا والله أعلم.

١٦ ـ قال تعالى: ﴿يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع

---

(١) انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ٩٦ وانظر أيضاً الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي جـ ١ ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٢) والذي يظهر لي أن هذا الكلام لعبد الله بن مسعود.

للناس وإثمهما أكبر من نفعهما ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون﴾[1].

قال محمد بن جرير الطبري [2] رحمه الله تعالى واختلف القراء في قراءة ذلك فقرأه معظم أهل المدينة، وبعض الكوفيين، والبصريين (قل فيهما إثم كبير) بالباء بمعنى قل في شرب هذه والقمار هذا كبير من الآثام.

وقرأه آخرون من أهل المصريين البصرة والكوفة قل فيهما اثم كثير بمعنى الكثرة من الآثام وكأنهم رأوا أن الإثم بمعنى الآثام وإن كان في اللفظ واحداً فوصفوه بمعناه من الكثرة.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأه بالباء (قل فيهما اثم كبير) لإجماع جميعهم على قوله (وإثمهما أكبر من نفعهما) وقراءته بالباء وفي ذلك دلالة بينة على أن الذي وصف به الإثم الأول من ذلك هو العظم والكبر لا الكثرة في العدد ولو كان الذي وصف به من ذلك الكثرة لقيل: وإثمهما أكثر من نفعهما.

أقول وبالله التوفيق والسداد:

إن هذا المذهب الذي ذهب إليه الشيخ رحمه الله تعالى غير جائز في هذا المقام الذي مداره التوقيف لأنه يؤدي إلى الحكم على القراءة التي بمقابل القراءة التي صوبها الخطأ حيث قال: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأه بالباء (قل فيهما اثم كبير) ثم احتج على تصويب قراءة الباء دون قراءة الثاء بأن جميع القراء أجمعوا على القراءة بالباء في قوله تعالى في نفس الآية (وإثمهما أكبر من نفعهما) هذا وإجماع القراء على القراءة بالباء في قوله تعالى: ﴿وإثمهما أكبر من نفعهما﴾ لا يعارض قراءة تواترت عن النبي ﷺ لأن القراءة سنة متبعة ولا دخل للقياس فيها حتى قاس الشيخ هذه القراءة المجمع عليها بالقراءة التي جرى فيها اختلاف القراء حيث قال: وفي ذلك دلالة بينة على أن الذي وصف به الإثم الأول من ذلك هو العظم والكبر لا الكثرة في العدد ولو كان الذي وصف به من ذلك

---

(1) سورة البقرة آية ٢١٩.

(2) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن ١/ ٢١٠.

الكثرة لقيل (وإثمهما أكثر من نفعهما) حينئذٍ ولا عبرة لقياس الشيخ هذا لأن العمدة في باب القراءات تواتر القراءة والتلقي والأخذ من أفواه الذين لهم قدم راسخ في ذلك لأنها سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول.

وقد أحسن الشيخ في توجيه هاتين القراءتين حيث وجه كل قراءة إلى المعنى الذي يليق بها واعتبر وصف الإثم بالكثرة في قراءة الثاء لأنه بمعنى الآثام ولكنه نقض ما بناه محكماً حيث قال: (وفي ذلك دلالة بينة على أن الذي وصف به الإثم الأول من ذلك هو العظم والكبر لا الكثرة في العدد ولو كان الذي وصف به من ذلك الكثرة لقيل (وإثمهما أكثر من نفعهما) وقد عرفت ما في ذلك مما سبق).

وخلاصة القول في ذلك أن كلتا القراءتين متواترة نزلتا من عند الله كل منهما حق وصواب لا مزية لأحدهما على الأخرى.

توجيه القراءتين حينئذٍ كالآتي: -

والذين قرأوا بالباء في (كبير) حملوا على معنى العظم والتقدير قل فيهما إثم عظيم ويقوي ذلك قوله (وإثمهما أكبر من نفعهما) بالباء من العظم وقد أجمعوا على أن شرب الخمر من الكبائر فوجب أن يوصف إثمه بالكبر فكذلك ينبغي أن يوصف ما قرب من الشرك بالعظم وهو شرب الخمر لأنها كبائر والعظم والكبر سواء.

والذين قرأوا بالثاء (في إثم كثير) جعلوه من الكثرة حملاً على المعنى وذلك أن الخمر تحدث مع شربها، آثام كثيرة من لغط وتخليط وسبٍّ وأيمان وعداوة وخيانة وتفريط في الفرائض وفي ذكر الله وفي غير ذلك وعلى ذلك يحسن أن توصف بالكثرة.. وقد قال بعد ذلك (ومنافع للناس) فجمع المنافع.. وكذلك يجب أن تكون الآثام جمعاً. والجمع يوصف بالكثرة.. وأما قوله (وإثمهما أكبر من نفعهما) بالباء فإنما ذلك لأن الإثم الثاني واحد والأول بمعنى الآثام، فحسن في الأول الكثرة لكثرته ولم يحسن في الثاني الكثرة لقلته في المعنى.. وحينئذٍ فالقراءتان متواترتان.. متداخلتان لأن القراءة بالثاء مراد بها العظم ولا شك أن ما عظم فقد كثر وقد كبر [1].

---

(١) انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه جـ١ ص ٩٦ والكشف عن وجوه القراءات لمكي جـ١ ص ٢٩٢.

وقد أبهم الشيخ رحمه الله تعالى أصحاب هاتين القراءتين فقال: فقرأه عظم أهل المدينة وبعض الكوفيين والبصريين ﴿قل فيهما إثم كبير﴾ بالباء... الخ.. وأنت ترى هذا الإجمال الذي لم يتعرض الشيخ فيه بيان أسماء القراء بذكر صريح أسمائهم وترك أيضاً من أصحاب هذه القراءات ابن عامر والشامي وابن كثير من أهل مكة وإليك بيان أسماء القراء.

فالذين يقرأون بهذه القراءة بـ (الباء) نافع بن نعيم وأبو جعفر المدنيان وابن كثير المكي وأبو عمرو البصري وابن عامر الشامي وعاصم الكوفي ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر.

وقال أيضاً في الذين يقرأون بالثاء: وقرأه آخرون من أهل المصرين البصرة والكوفة ﴿قل فيهما إثم كثير﴾ وقد نهج الشيخ نفس المنهج في إبهام أصحاب هذه القراءة كما عرفت سابقاً وبيان ذلك كالآتي:

والذين يقرأون بالثاء حمزة والكسائي.. والواجب عليه بيان ذلك بذكر صريح أسمائهم لأن الذين يقرأون كتابه هذا ليسوا أخصائيين فقط بل هم جمهرة الأمة ولا شك أن ذلك يشكل عليهم ويصعب عليهم معرفة صريح أسمائهم إذا أسندوا إلى بلدانهم فقط.. والله أعلم.

١٧ ـ قال تعالى: ﴿ ويسألونك عن المحيض قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين ﴾ [(١)].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى[(٢)]: اختلفت القرأة في قراءة ذلك فقرأه بعضهم ﴿حتى يطهرن﴾ بضم الهاء وتخفيفها وقرأه آخرون بتشديد الطاء (والهاء) أي فتح الطاء.

وأما الذين قرأوه بضم الهاء وتخفيفها فإنهم وجهوا معناه إلى: ولا تقربوا النساء في حال حيضهن حتى ينقطع عنهن دم الحيض ويطهرن.

---

(١) سورة البقرة آية: ٢٢٢.

(٢) انظر جامع البيان جـ ٤ على النسخة المحققة لابن شاكر ص ٣٨٢ وعلى النسخة المطبوعة جـ ٢ ص ٢٢٧.

وأما الذين قرأوا ذلك بتشديد الهاء وفتحها فإنهم عنوا به: حتى يغتسلن بالماء وشددوا الطاء والهاء لأنهم قالوا: معنى الكلمة حتى يتطهرن، أدغمت التاء في الطاء لتقارب مخرجيهما.

قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ (حتى يطهرن) بتشديد الطاء وفتحها، بمعنى حتى يغتسلن - لإجماع الجميع على أن حراماً على الرجل أن يقرب امرأته بعد انقطاع دم حيضها حتى تطهر، وإنما اختلف في (التطهر) الذي عناه الله تعالى ذكره فأحل له جماعها.

فقال بعضهم: هو الاغتسال بالماء لا يحل لزوجها أن يقربها حتى تغسل جميع بدنها.

وقال بعضهم هو الوضوء للصلاة.

وقال آخرون بل هو غسل الفرج فإذا غسلت فرجها فذلك تطهرها الذي يحل به لزوجها غشيانها.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: فإذا كان إجماع من الجميع أنها تحل لزوجها بانقطاع الدم حتى تطهر كان بيناً أن أولى القراءتين بالصواب أنفاهما للبس عن فهم سامعها وذلك هو الذي اخترنا، إذ كان في قراءة قارئها بتخفيف الهاء وضمها ما لا يؤمن معه اللبس على سامعها من الخطأ في تأويلها فيرى أن لزوج الحائض غشيانها بعد انقطاع دم حيضها عنها وقبل اغتسالها وتطهرها اهـ.
أقول وبالله التوفيق وفي كلامه هذا مآخذ عندي من عدة وجوه

الوجه الأول:
ذهابه إلى تصويب قراءة تشديد الطاء وفتحها دون قراءة التخفيف والضم وذلك أن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول فإذا تواترت القراءة فلا يجوز الخوض فيها بدعوى أنها غير موجهة إلى المعنى الذي يناسب توجيهها فإذا خفي على الإنسان إدراك وجه التوجيه الذي توجه إليه القراءة فعليه أن يؤمن بهذه القراءة ويعتقد أنها صواب من عند الله وأن لا يحكم عليها بالخطأ لأن الله سبحانه وتعالى أخبرنا أن الرسول عليه الصلاة والسلام والمؤمنين يؤمنون بما أنزل إليهم من عند

---

(١) انظر تفسير الطبري ٢/٢٢٨.

الله حيث قال: (آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله. . . الآية).

ومع أن كل قراءة لها توجيه واضح لو تأمل الإنسان بإنصاف لظهر له وجه ذلك بأدنى تأمل، والقاعدة أن القراءة المتواترة حق وصواب من عند الله.

الوجه الثاني: -

احتجاجه بالإجماع من الجميع على حرمة إتيان الرجل، قربان امرأته بعد انقطاع حيضها حتى تطهر وذلك أن الإجماع من هؤلاء المذكورين لا يدفع القراءة المتواترة، مع أن قراءة التخفيف والضم وإن دلت على أن الغاية هو انقطاع الدم - بناء على ما قيل: إن الطهر انقطاع الدم والتطهر هو الاغتسال أو الوضوء أو غسل الفرج - إلا أنه لما ضم إليها قوله تعالى: ﴿ فإذا تطهرن ﴾ صار المجموع هو الغاية، والآية لما دلت على وجوب الأمرين وجب أن لا تنتهي هذه الحرمة إلا عند حصول الأمرين فتبين من ذلك أن مرجع القراءتين واحد ولا داعي لإنكار قراءة دون أخرى.

والوجه الثالث: -

ادعائه وجود اللبس على السامع في قراءة تخفيف الطاء وضم الهاء فيفهم السامع من تلك القراءة أن للزوج إتيان زوجته بمجرد انقطاع الدم ولو لم تغتسل حيث قال: (فإذا كان إجماع من الجميع أنها لا تحل لزوجها بانقطاع الدم حتى تطهر كان بيناً أن أولى القراءتين بالصواب أنفاهما للبس عن فهم سامعها. . الخ).

وأين اللبس في كلام الله وقد أنزله الله بياناً لما أشكل على الناس وتبياناً لكل شيء حيث قال منزله (هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين) ومتى حدث في كتاب الله لبس حتى يتسنى للشيخ هذا الادعاء؟

وعليه أن ينظر إلى النظم الكريم معاً لأنه لم تتم الفائدة إلا بقوله: ﴿فإذا تطهرن بالماء فأتوهن) فبهذا تمت الفائدة والحكم لأن الكلام متصل بعضه ببعض والمعنى على ذلك حتى ينقطع دمها فإذا اغتسلن بالماء بعد انقطاع دمها فأتوهن من حيث أمر المولى سبحانه كما أن قوله تعالى: ﴿فإن تطهرن﴾ لا فائدة إلا إذا كان متصلاً بيطهرن، إذ الوطء قد يتم قبل زوال الدم فلا بد من النظر إليهما معاً وبه يتم الحكم والفائدة في أن لا توطء الحائض إلا بانقطاع الدم، والتطهر بالماء فلو حل

الأولى على التشديد وفتح الهاء محل الثاني للزم أن توطء الحائض إذا تطهرت بالماء وإن لم ينقطع عنها الدم، ففي التخفيف بيان الشرطين اللذين مع وجودهما توطء الحائض وهما: انقطاع الدم والتطهر بالماء وكيف يكون في هذه القراءة اللبس بل فيها البيان الذي ليس بعده بيان شأن كلام الله تعالى في جميع القضايا التي أعيت الجميع حلها لولا كلام الله المبين.

ولا شك أن كلتا القراءتين مؤداهما واحد كما ذكرنا، وفي اختلاف هاتين القراءتين بيان للحكم الشرعي وهو الجمع بين حكمين مختلفين وهو أن الحائض لا يقربها زوجها حتى تطهر بانقطاع حيضها وتطهر بالاغتسال، وهذا من روائع البيان في القرآن الكريم ﴿ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ فضلاً عن أن يكون فيه اللبس.

وقد أبهم الشيخ قراء هاتين القراءتين كعادته وإليك بيان ذلك:

والذين يقرأون بتشديد الطاء والهاء: حمزة والكسائي وخلف العاشر وشعبة.

وباقي القراء العشرة ـ وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو البصري وابن عامر الشامي وحفص ويعقوب الحضرمي، وأبو جعفر، يقرأون بسكون الطاء وضم الهاء وتخفيفها. . والله أعلم.

١٨ ـ قال تعالى: ﴿ والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك فإن أرادا فصالاً عن تراض منهما وتشاور فلا جناح عليهما وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم إذا سلمتم ما أتيتم بالمعروف واتقوا الله واعلموا إن الله بما تعملون بصير﴾ [١].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: (اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأه عامة قراء أهل الحجاز والكوفة والشام لا تضار والدة بولدها) بفتح الراء بتأويل لا تضار على

---

(١) وقد أشار إلى أن في هطا المحل حذفاً ولم يستطع بيانه ولعل هذا الناسخ المحذوف هو الذي أثبته لدلالة المقام عليه.

(٢) سورة البقرة آية: ٢٢٣.

وجه النهي، وموضعه إذا قرىء كذلك جزم غير أنه حرك - إذ ترك التضعيف بأخف الحركات وهو الفتح، وقرأ ذلك بعض أهل الحجاز وبعض أهل البصرة (لا تضار والدة بولدها)، ومن قرأه كذلك لم تحتمل قراءته معنى النهي ولكنها تكون بالخبر عطفاً بقوله (لا تضار) على قوله: (لا تكلف نفس إلا وسعها) ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى بعد أن ذكر بحثاً طويلاً في طلب المسوغ لذلك:

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ يا (الفتح) بالنصب لأنه نهي من الله تعالى ذكره كل واحد من أبوي المولود عن مضارة صاحبه له حرام عليهما ذلك بإجماع المسلمين فلو كان ذلك خبراً لكان حراماً عليهما ضرارهما به كذلك.

وقوله: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ بالنصب إلخ - يدل دلالة واضحة على أن قراءة الرفع غير صواب وليس الأمر كما أوهم الشيخ في ذلك، وذلك أن قراءة الرفع قراءة متواترة ثابتة وهي حق وصواب من عند الله وقد سبق بيان ذلك في عدة مواضع بما يغني عن الإعادة.

وأما الحجج التي اعتمد عليها الشيخ في إنكار هذه القراءة وأمثالها فلا قائمة ولا سوق لها في معارضة ورد القراءة المتواترة وعلى الشيخ ألا يتدخل في مثل هذا الموضوع لرد القراءة لأن هذا موضوع توقيفي لا ينبغي فيه الجدل بأي حال من الأحوال ما دامت القراءة متواترة.

وأما محاولة الإنكار بعدما تبين ذلك بدعوى أنها لا تقبل التوجيه والأخرى تقبله فجد خطير لأن النبي ﷺ صوب المختلفين ولم يخطىء أحداً منهما فقال للجميع أصبت.

وقد ترك الشيخ قراءة عشرية وهي قراءة أبي جعفر - حيث أنه يقرأ بسكون الراء مخففة (ولا تضار والدة. . . الآية).

وقد أبهم الشيخ أصحاب القراءتين ولم يذكر صريح أسمائهم كعادته في تعرضه لهؤلاء القراء، وإليك بيان ذلك:

والذين يقرأون بفتح الراء مشددة على النهي نافع وابن عامر وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

والذين يقرأون برفع الراء مشددة: -ابن كثير، وأبو عمرو ويعقوب، وقد

عرفت قراءة أبي جعفر من العشرة التي تركها الشيخ.

وتوجيه القراءتين: فوجه القراءة بالرفع أنه جعل لا نفياً لا نهياً واتبع ما قبله من قوله تعالى: ﴿ لا تكلف نفس إلا وسعها ﴾ وأيضاً فإن النفي خبر والخبر قد يأتي في موضع الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿ والمطلقات يتربصن ﴾ البقرة ٢٢٨، وقوله: ﴿ تؤمنون بـالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله ﴾ الصف - ١١.

فكذلك هذا أتى بلفظ الخبر ومعناه النهي ووجه القراءة بالفتح أنه جعلها نهياً على ظاهر الخطاب فهو مجزوم لكن فتحت الراء لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون أول المشدد وخصها بالفتح دون الكسر لتكون حركتها موافقة لما قبلها وهو الألف أو لأن الفتح أخف الحركات، وحينئذٍ تبين أن القراءتين معناهما واحد - والله أعلم [1].

١٩ - قال تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَٰجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم مَّتَٰعًا إِلَى ٱلْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِى مَا فَعَلْنَ فِىٓ أَنفُسِهِنَّ مِن مَّعْرُوفٍ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى[3]: (اختلفت القراءة في ذلك فقرأ بعضهم (وصية لأزواجهم) بنصب وصية بمعنى فليوصوا وصية لأزواجهم وقرأ آخرون (وصية لأزواجهم) برفع الوصية، وذكر الاختلاف في رافعه ثم قال: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندنا قراءة من قرأه رفعاً لدلالة ظاهر القرآن على أن مُقام المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها المتوفى حولاً كاملاً كان حقاً لها قبل نزول قوله تعالى: ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً ﴾، وقبل نزول آية الميراث ولتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ بنحو الذي دل عليه الظاهر من ذلك أوصى لهن أزواجهن بذلك قبل وفاتهم أو لم يوصوا لهن فإن قال قائل وما الدلالة على ذلك:

قيل: لما قال الله تعالى ذكره: ﴿ والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية

---

(١) انظر الحجة لابن خالويه جـ ص ٩٧ والكشف جـ ١ ص ٢٩٦.

(٢) سورة البقرة آية ٢٤٠.

(٣) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ ٢ المطبوعة ص ٣٥٩.

لأزواجهم ﴾ وكان الموصي لا شك إنما يوصي في حياته بما يؤمر بإنفاذه بعد وفاته وكان محالاً أن يوصي بعد فكان تعالى ذكره: ﴿إنما جعل لأمرأة الميت سكنى الحول بعد وفاته﴾ علماً بأنه حق لها وجب في ماله بغير وصية منه لها، إذ كان الميت مستحيلا أن يكون منه وصية بعد وفاته ولو كان معنى الكلام على ما تأوله من قال فليوصي وصية لكان التنزيل: (والذين يحضرهم الوفاة ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم) كما قال: (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيراً الوصية).

وبعد فلو كان ذلك واجباً لهن بوصية من أزواجهن المتوفين لم يكن ذلك حقاً لهن إذا لم يوص أزواجهن لهن به قبل وفاتهم ولكان لورثتهم إخراجهن قبل الحول، وقد قال الله تعالى ذكره: ﴿ غير إخراج ﴾ ولكن الأمر في ذلك بخلاف ما ظنه في تأويله قارئه وصية لأزواجهم بمعنى أن الله تعالى (كان أمر أزواجهن بالوصية لهن) وإنما تأويل ذلك (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً كتب الله لأزواجهم عليكم وصية منه لهن أيها المؤمنون أن لا تخرجوهن من منازل أزواجهن حولاً) اهـ[1].

أقول: والقراءة التي صوب الشيخ أختها دونها قراءة متواترة من غير شك ولا يجوز لأحد أن يعتقد أن القراءة المتواترة غير صواب بيد أن كلام الشيخ ظاهر في أنها غير صواب، والذي حمله على ذلك ذهابه إلى القياس وانسياقه مع التوجيه ظناً منه أن القراءات تخضع للقياس، ومتى كان القياس حاكماً على القراءات وقد علم أن القراءات أمر توقيفي يجب التسليم فيه ولذلك قال: بعد أن قرر أنه لا يمكن توجيه المعنى على قراءة النصب لأن وصية المتوفى بعد وفاته مستحيلة حتى يوجه إليه الأمر بتقدير فليوصوا وصية ـ ولو كان معنى الكلام على ما تأوله من قال: فليوصي وصية لكان التنزيل (والذين يحضرهم الوفاة ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم) كما قال تعالى: ﴿ كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت أن ترك خيراً الوصية ﴾.

وبعد فلو كان ذلك واجباً لهن بوصية من أزواجهن المتوفين لم يكن ذلك حقاً لهم إذا لم يوص أزواجهن لهن به قبل وفاتهم ولكان لورثتهم إخراجهن قبل الحول.

(١) انظر جامع البيان للطبري ٢/٣٥٩.

وقد قال الله تعالى ذكره: ﴿ غير إخراج ﴾ وهذا القياس الذي تمسك به الشيخ في إنكار هذه القراءة المتواترة لا يدفعها ولا يعارضها ما دام علم تواترها وقد سبق لك أن القياس لا دخل له في القراءة.

وأيضاً دعوى الشيخ أن قراءة النصب لا توجيه لها غير مقبولة لأنه يصح أن يقدر المحذوف (كتب الله وصية لأزواجهم على ورثة المتوفى أن يسكنوهن في بيته حولاً كاملاً من غير أن يتعرضوا بهن بالإخراج من بيوت أزواجهن في هذه المدة التي جعل الله لهن متاعاً ﴾.

وبالجملة فإن القراءة إذا تواترت لا يجوز لأحد أن يتعرضها بأدنى شيء من الطعن والإنكار وإذا لم يظهر للإنسان وجه توجيهها فليفوض العلم إلى الله ولا يخض فيما لا علم له لأنها كلام الله تعالى ﴿ الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ﴾ فكيف تطيب نفس المسلم لمعارضة كلام الله تعالى؟

ولكن الإنسان معرض للخطأ ولهذا حصل منه ما حصل في هذا الموضوع والحق عدم الخوض في ذلك كما ذكرنا غير مرة في هذه الرسالة.

والدليل على أن الشيخ أراد إنكار قراءة دون أخرى هنا وفي جميع ما سبق منه وما يأتي قوله: (وإنما يجوز اختيار بعض القراءات على بعض لبينونة المختارة على غيرها بزيادة معنى أوجبت لها الصحة دون غيرها وأما إذا كانت المعاني في جميعها متفقة فلا وجه للحكم لبعضها بأنه أولى أن يكون مقروءاً به من غيره [1]. اهـ.

وهذا هو الأساس الذي بنى عليه الشيخ مذهبه فيما ذهب إليه من إنكار بعض القراءات دون بعض وذلك أنه إذا لم يظهر له وجه توجيه القراءة أو خالفت القراءة القياس أنكرها وحكم عليها بالخطأ وقد سبق لك بيان ما في ذلك من كلام السلف.

وعلى ذلك فالقراءتان متواترتان لا فضل لإحداهما على الأخرى كلها حق وصواب من عند الله يجب الإيمان به ـ والله أعلم.

---

(١) جامع البيان للطبري جـ ٢ المطبوعة ص ٣٣٣ عند تفسير قوله تعالى ﴿ على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ﴾ وهناك ذهب إلى تصويب القراءتين ولكنه قال هذا المقال فتأكد منه.

وأيضاً قد أبهم الشيخ أصحاب هاتين القراءتين ولم يذكر أسماءهم صراحة كعادته في كتابه، وهذا مما يوقع الإنسان في لبس وخصوصاً الذين ليس عندهم دراية بهذا الفن حيث إن قراء الكتاب من جميع الطبقات ومن هنا كان لزاماً عليه أن يبين ذلك.

وإليك بيان ما فات الشيخ رحمه الله تعالى: (الذين يقرأون برفع التاء في «وصية» من القراء العشرة نافع، وأبو جعفر المدنيان؛ وشعبة، والكسائي، ويعقوب وخلف في اختياره وابن كثير المكي).

(والذين يقرأون بنصب التاء في «وصية» أبو عمرو البصري وابن عامر الشامي، وحفص وحمزة الكوفيان).

٢٠ ـ قال تعالى: ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون ﴾ (١)

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: (وقد اختلف القراء في قراءة قوله (فيضاعفه) بالألف ورفعه بمعنى الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له نسق يضاعف على قوله يقرض.

وقرأه آخرون بذلك المعنى (فيضعفه) غير أنهم قرأوه بتشديد العين وإسقاط الألف.

وقرأه آخرون (فيضاعفه له) بإثبات الألف في (يضاعف) ونصبه بمعنى الاستفهام فكأنهم تأولوا الكلام (من المقرض لله قرضاً حسناً فيضاعفه له) فجعلوا قوله (فيضاعفه) جواباً للاستفهام وجعلوا (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً) اسماً لأن الذي وصلته بمنزلة (عمرو وزيد) فكأنهم وجهوا تأويل الكلام إلى قول القائل (من أخوك فتكرمه) لأن الأفصح في جواب الاستفهام بالفاء إذا لم يكن قبله ما يعطف به عليه من فعل مستقبل نَصْبُه ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وأولى هذه القراءة عندنا بالصواب قراءة من قرأ (فيضاعفه له) بإثبات الألف ورفع (يضاعف) لأن في قوله (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه) معنى الجزاء والجزاء إذا دخل في جوابه الفاء لم يكن جوابه بالفاء إلا رفعاً فلذلك كان

(١) سورة البقرة آية ٢٤٥.

الـرفع في (فيضاعفه) أولى بـالصواب عنـدنا من النصب وإنما اختـرنـا الألف في (يضاعف) من حذفها وتشديد العين لأن ذلك أفصح اللغتين وأكثرهما على ألسنة العرب. اهـ [1].

أقول: وقد عرفت مما سبق من الردود التي تناولناها على ما وقع فيه الشيخ من إنكار بعض القراءات التي سجلناها أن القراءة إذا أثبتت بطريق التواتر لا يردها أي قياس ولا يعارضها أي شيء بل يجب قبولها على الرأس والعين.

ولذلك لا عبرة لما ذهب إليه الشيخ هنا محتجاً به على إنكار ما أنكره من القراءة ـ حيث قال: (وأولى هذه القراءات عندنا بالصواب قراءة من قرأ (فيضاعفه له) بإثبات الألف ورفع (يضاعف) ثم ذكر العلة في ذلك حيث قال: (لأن في قوله تعالى ﴿ من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه﴾ معنى الجزاء، والجزاء إذا دخل في جوابه الفاء لم يكن جوابه بالفاء إلا رفعاً ـ هذا والعلة التي تعلق بها الشيخ لا تكون له حجة قوية لأن النص الكريم واضح في إفادة الاستفهام كما قال ابن مالك في ألفيته.

ومثل ماذا بعدما استفهام أو من إذا لم تلغ في الكلام وحينئذٍ فترجيح الشيخ قراءة الرفع على قراءة النصب في (فيضاعفه) غير سديد لأمور:

الأمر الأول: ـ أن موضوع القراءات ليس كباقي الموضوعات الأخرى حتى يجوز للإنسان نقده ما دامت القراءة متواترة.

والثاني: أنه قدر معنى الشرط في الاستفهام والقاعدة النحوية تنص على أن عدم التقدير أولى من التقدير وغاية ما هنالك أن النحاة قالوا إنّ بين الشرط والموصول شبهاً في إفادة العموم ولم يذهبوا إلى مذهبه هذا وأما العدول عما يفيده النظم الكريم فلا داعي له فيعتبر خروجاً عن الأدب المطلوب.

والثالث: أن كلام الشيخ يوهم أن القراءات المتواترة على مراتب مع كتاب الله منها ما هو صواب ومنها ما هو دون ذلك فإن قال قائل إذا قلت زيد أفضل من عمرو فقولك هذا لا يدل على أن عمرو لا فضل له وإن دل على أنهما اشتركا في الفضل وزاد زيد عليه فيه.

وكلام الشيخ من هذا القبيل لا يدل على أن القراءة الثانية ليست صواباً بل

(١) والمعنى من التقدير النية والإضمار.

يدل على أنها دون الأخرى في كونها صواباً.

قلت: إن القراءات كلها بمنزلة واحدة فإذا علم تواترها لا يكون بعضها أصوب وبعضها صواباً بل كلها حق وصواب من عند الله والدليل على ذلك قول النبي ﷺ للمختلفين جميعاً (أصبت).

ومتى اعتقد الإنسان أن هذه القراءة دون هذه القراءة في الأصوبية فقد أنكر القراءة المرجوحة عنده لأن الحق لا يتعدد ولما ذكرنا من حديث رسول الله ﷺ وعلى هذا والسؤال الذي يثيره من لا علم له بحقيقة كلام الله ساقط لا عبرة له وكن على طريق السلف ولا تعدل عنه.

وقد أبهم الشيخ أصحاب هذه القراءات كعادته ولم يذكر صريح أسمائهم إلا ما أجمل بقوله: (وقرأه آخرون وهذا لا يكفي في هذا المقام وقد وعدناك في هذه الرسالة بيان ذلك ـ وإليك بيان بأسمائهم فالذين يقرأون بتخفيف العين وألف قبلها مع رفع الفاء: نافع وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر[1].

والذين يقرأون بتشديد العين وحذف الألف مع رفع الفاء: ابن كثير المكي وأبو جعفر المدني.

والذي يقرأ بالألف والنصب عاصم بن أبي النجود الكوفي فقط.

والذين يقرؤون بتشديد العين وحذف الألف مع نصب الفاء: عبد الله بن عامر الشامي، ويعقوب الحضرمي، ولم يتعرض الشيخ هذه القراءة الأخيرة مع أنها من العشرة ـ فتبين من ذلك أن هذا اللفظ الكريم (فيضاعفه) فيه أربع قراءات متواترة وتوجيه هذه القراءات بالإيجاز كالآتي:

ومن رفع يضاعف عطف على (يقرض) ومن نصب فعلى جواب الاستفهام.

ووجه تخفيف (يضاعف) لقوله (أضعافاً كثيرة).

ووجه تضعيف (يضعفه) التكرير ومداومة الفعل.

وخلاصة الموضوع أن هذه القراءات كلها متواترة وصواب من عند الله لا فضل لإحداها على الأخرى ويجب أن يعتقد ذلك ويؤمن به ـ والله أعلم.

---

٢١ ـ قال تعالى: ﴿ أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها قال أني يحيي هذه الله بعد موتها فأماته الله مائة عام ثم بعثه قال كم لبثت قال لبثت يوماً أو بعض يوم قال بل لبثت مائة عام فانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه وانظر إلى حمارك ولنجعلك آية للناس ـ وانظر إلى العظام كيف ننشزها ثم نكسوها لحماً فلما تبين له قال أعلم إن الله على كل شيء قدير ﴾ [١].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى [٢].

وأما قوله (لم يتسنه) ففيه وجهان من القراءة أحدهما (لم يتسن) بحذف الهاء في الوصل وإثباتها في الوقف ومن قرأه كذلك فإنه يجعل الهاء في (يتسنه) زائدة صلة كقوله (فبهداهم اقتده) وجعل (فعلت) منه تسنيت تسنياً واعتل في ذلك بأن السنة تجمع على سنوات فيكون تفعلت منه على نهجه ومن قال في السنة سنينه فجائز على ذلك وإن كان قليلاً أن يكون تسنيت تفعلت بدلت النون ياء لما كثرت النونات كما قالوا تظنيت وأصله الظن، وقد قال قوم: هو مأخوذ (من حمأ مسنون) وهو المتغير وذلك أيضاً إذا كان كذلك فهو أيضاً مما بدلت نونه ياء وهو قراءة عامة قراء الكوفة.

والآخر منهما إثبات الهاء في الوصل والوقف ومن قرأه كذلك فإنه يجعل الهاء في (يتسنه) لام الفعل ويجعلها مجزومة بلم ويجعل فعلت منه (تسنهت) ويفعل (أتسنه) تسنهاً وقال في تصغير السنة سنيهة ومنه أسنهت عند القوم وتسنهت عندهم إذا أقمت سنة.

هذه قراءة عامة قراء أهل الحجاز والمدينة.

ثم قال الشيخ: والصواب عندي في ذلك من القراءة إثبات الهاء في الوصل والوقف لأنها مثبتة في مصحف المسلمين ولإثباتها وجه صحيح في كلتا الحالتين في ذلك ومعنى قوله (لم يتسنه) لم يأت عليه السنون فيتغير على لغة من قال: أسنهت عندكم أسنه إذا قام سنة كما قال الشاعر:

وليست بسنهاء ولا رُجَّبية ... ولكن عرايا في السنين الجوائح

---

(١) سورة البقرة آية ٢٥٩.

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ٣ ص ٢٥.

فجعل الهاء في السنن أصلاً وهي اللغة الفصحى وغير جائز حذف حرف من كتاب الله في حال وقف أو وصل لإثباته وجه معروف في كلامها فإن اعتل معتل بأن المصحف قد ألحقت فيه حروف هن زوائد على نية الوقف والوجه في الأصل عند القراءة حذفهن وذلك كقوله ﴿فبهداهم اقتده﴾ وقوله ﴿يا ليتني لم أوتي كتابية﴾ فإن ذلك هو مما لم يكن فيه شك أنه من الزوائد وأنه ألحق على نية الوقف فأما ما كان محتملاً أن يكون أصلاً للحروف غير زائد فغير جائز ـ وهو في مصحف المسلمين مثبت صرفه إلى أنه من الزوائد والصلات على أن ذلك وإن كان زائداً فيما لا شك أنه من الزوائد فإن العرب قد تصل الكلام بزائد فتنطق به على نحو منطقها به في حال القطع فيكون وصلها إياه وقطعها سواء.

وذلك من فعلها دلالة على صحة قراءة من قرأ جميع ذلك بإثبات الهاء في الوصل والوقف غير أن ذلك وإن كان كذلك فلقوله (لم يتسنه) حكم مفارق حكم ما كان هاؤه زائداً لا شك في زيادته فيه، ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: ومما يدل على صحة ما قلنا من أن الهاء في (يتسنه) من لغة من قال: قد أسنهت والمسانهة ما حدثت به من القاسم بن سلام قال: حدثنا ابن مهدي عن أبي الجراح عن سليمان ابن عمير قال: حدثني هانىء مولى عثمان قال: كنت الرسول بين عثمان وزيد بن ثابت فقال زيد سله عن قوله (لم يتسنن أو لم يتسنه) ـ فقال عثمان اجعلوا فيها هاء ثم ساق سند آخر من هاني البربري قال:

كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها (لم يتسنن) وفأمهل الكافرين ولا تبديل للخلق قال فدعا بالدواة فمحا إحدى اللامين وكتب لا تبديل لخق الله ومحا (فأمهل) وكتب الـ (فمهل الكافرين وكتب لم يتسنه) ألحق فيها الهاء، ثم قال الشيخ ولو كـان ذلك من (يتسنى) أو (يتسنن) لما ألحق فيه أبي هاء لا موضع لها فيه ولا أمر عثمان بإلحاقها فيه) اهـ.

أقول: وقد أحسن الشيخ في توجيه هاتين القراءتين حيث وجه كلتيهما إلى المعنى الذي يليق بها وذكر باشتقاق كلتا القراءتين كما عرفت غير أنه ذهب إلى عدم جواز حذف الهاء في حال وصل (يتسنه) بما بعده وقد تواترت هذه القراءة عند أهل الفن، وقد دعم الشيخ رحمه الله تعالى رأيه هذا بأن الهاء أصلية وليست زائدة وغير جائز حذف حرف من كتاب الله في حال وقف أو وصل لإثباته وجه معروف في

كلامها، وبقول عثمان حين سئل عن هذا الحرف كيف يكتب (يتسنن أو يتسنه) فقال: اجعلوا فيها هاء وكذا ما جرى لأبي حيث عرضت عليه كتف شاة فيها (لا تبديل للخلق وفأمهل الكافرين مهما يتسنه) فمحا إحدى اللامين من للخلق فكتب هكذا: (لا تبديل لخلق الله) وحذف الهمزة من (فأمهل) وكتب هكذا (فمهل الكافرين) وكتب (لم يتسنه) ألحق فيها الهاء وهذا هو ما اعتمد عليه الشيخ في اعتراض هذه القراءة هذا.

وأما ما ذهب إليه في ذلك من أن الهاء أصلية وليست زائدة فقد عرفت من توجيه الشيخ نفسه وغيره من علماء التوجيه بأن القوم ذهبوا إلى زيادتها وأصالتها فكل بنى على ذلك مذهب قراءته.

وأما قوله: وغير جائز حذف حرف من كتاب الله في حال وصل أو وقف لإثباته وجه معروف في كلام فلا يقبل منه على الإطلاق لأنه وجد في قاعدة الرسم حذف الحرف الأصلي من غير وجود علة داعية إلى ذلك وذلك حذف الواو من هذه الأفعال الأربعة وهي: (ويدعو الإنسان، ويمحو الله الباطل، يوم يدعو الداع، سندعو الزبانية) فإنها كتبت في المصحف العثماني هكذا: (ويدع الإنسان، ويمح الله الباطل يوم يدع الداع سندع الزبانية) ولكن من غير نقط ولا شكل في الجميع.

قالوا: والسر في حذفها من (يدع الإنسان) هو الدلالة على أن هذا الدعاء سهل على الإنسان يسارع فيه كما يسارع إلى الخير بل إثبات الشر إليه من جهة ذاته أقرب إليه من الخير.

والسر في حذفها من (ويمح الله الباطل) الإشارة إلى سرعة ذهابه واضمحلاله.

والسر في حذفها من (يوم يدع الداع) الإشارة إلى سرعة وسرعة إجابة الداعين.

والسر في حذفها من (سندع الزبانية) الإشارة إلى سرعة الفعل وإجابة الزبانية وقوة البطش [1].

وكذلك حذفت الياء كما في قوله تعالى ﴿يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه﴾

---

(١) انظر مناهل العرفان جـ ١ ص ٣٧٤ - ٣٧٥.

وقد قرأ بعض القراء بإثبات الياء وهم ـ من السبعة ـ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو البصري، والكسائي ـ إلاَّ أنهم يختلفون في الوصل والوقف فابن كثير يثبت في الحالين أي في حال الوقف والوصل ونافع وأبو عمرو والكسائي يثبتون في الوصل ويحذفون في الوقف.

وكذلك يعقوب من العشرة يثبت في الوصل والوقف وأبو جعفر من العشرة يثبت في حال الوصل ويحذف في الوقف وباقي القراء يحذفون هذه الياء من (يأت) وقفاً ووصلاً وغير ذلك مما هو تابع للرسم كثير لا حصر.

وأما قول عثمان لما سئل عن ذلك اجعلوا فيها الهاء لا يمنع قراءة الحذف لأن القاعدة المتبعة في رسم ما فيه قراءتان أو أكثر أن الكلمة إذا قرئت على وجهين تكتب برسم إحداهما كما رسمت الكلمات الآتية بلا ألف في المصحف وهي: ﴿ملك يوم الدين﴾، ﴿ولا يخدعون إلاَّ أنفسهم﴾، ﴿ووعدنا موسى تقذوهم﴾ ونحوها وكلها مقروءة بإثبات الألف وحذفها.

وغاية الأمر في ذلك أنه بين الرسم الذي ترسم عليه الكلمة ولم يبين وجه القراءة في ذلك، ومن المعلوم أن رسم المصحف يراد به الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة كلمات القرآن وحروفه والأصل في المكتوب أن يكون موافقاً تمام الموافقة للمنطوق من غير زيادة ولا نقص ولا تبديل ولا تغيير، لكن المصاحف العثمانية قد أهمل فيها هذا الأصل فوجدت بها حروف كثيرة جاء رسمها مخالفاً لأداء النطق وذلك لأغراض شريفة ظهرت عند المتخصصين.

ولهذا الرسم فوائد كثيرة من ذلك:

الدلالة في القراءات المتنوعة في الكلمة الواحدة بقدر الإمكان وذلك أن قاعدة الرسم لوحظ فيها أن الكلمة إذا كان فيها قراءتان أو أكثر كتبت بصورة تحتمل هاتين القراءتين أو لأكثر، فإن كان الحرف الواحد لا يحتمل ذلك بأن كانت صورة الحرف تختلف باختلاف القراءات جاء الرسم على الحرف الذي هو خلاف الأصل وذلك ليعلم جواز القراءة به وبالحرف الذي هو الأصل مثل كلمتي (الصراط والمصيطرون) بالصاد المبدلة بالسين فإنهم كتبوها بالصاد وعدلوا عن السين التي هي الأصل لتكون قراءة السين وإن خالفت الرسم قد أتت على الأصل فيعتدلان وتكون قراءة الاشمام أيضاً محتملة ولو كتبت ذلك بالسين على

الأصل لفات هذا الاحتمال وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل كليهما.

والقاعدة أن القراءة إذا تواترت فلا يعارضها شيء، وهذا هو الحق الذي لا محيد عنه ووجب الإيمان به، ولهذا قرر العلماء أنه لا يجوز التعويل على المصاحف وحدها بل لا بد من التثبت في الأداء والقراءة بالأخذ عن حافظ ثقة وإن كنت في شك من ذلك هل يستطيع المصحف وحده بأي رسم يكون أن يدل قارئاً أياً كان على النطق الصحيح بفواتح السور الكريمة مثل ﴿كهيعص﴾ ﴿حم﴾ ﴿عسق﴾ ﴿طم﴾ ومن هذا الباب الروم والتسهيل والإمالة والاشمام وهذه الأمور لا تخضع إلا للتلقي والمشافهة وهذه القراءة التي ذهب الشيخ إلى أنها مرجوحة هي قراءة متواترة يقرأ بها الثقات من القراء وهم يعقوب الحضرمي، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

والقراءة الثانية التي ذهب الشيخ رحمه الله تعالى إلى كونها صواباً دون القراءة الماضية هي قراءة الباقين من العشرة وهم: نافع وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر وعاصم، وأبو جعفر المدني، والقراءاتان متواترتان لا فضل لإحداهما على الأخرى ـ والله أعلم.

قال تعالى: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعماً هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم والله بما تعملون خبير﴾[(١)].

قال ابن جرير الطبري ـ رحمه الله تعالى ـ: اختلف القراء في قراءة قوله تعالى ﴿ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾ فروي عن ابن عباس أنه كان يقرأه ﴿وتكفر عنكم﴾ ومن قرأه كذلك فإنه يعني به بمعنى ويكفر الله عنكم بصدقاتكم على ما ذكر في الآية من سيئاتكم، وقرأ ذلك بَعْضُ عامةُ قراء أهل المدينة والكوفة والبصرة.

(ونكفر عنكم) بالنون وجزم بالراء يعني (وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء نكفر عنكم من سيئاتكم) بمعنى مجازاة الله عز وجل مخفي الصدقة بتكفير بعض سيئاته بصدقته التي أخفاها ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ (ونكفر عنكم) بالنون وجزم الحرف على معنى الخبر من الله عن نفسه أنه يجازي المخفي صدقته من التطوع ابتغاء وجهه من صدقته بتكفير

---

(١) سورة البقرة رقم الآية ٢٧١.

سيئاته وإذا قرىء كذلك فهو مجزوم على موضع الفاء في قوله ﴿فهو خيرٌ لكم﴾ لأن الفاء هنالك حلت محل جواب الجزاء، استئنافاً فالمعطوف على الخبر المستأنف في حكم المعطوف عليه في أنه غير داخل في الجزاء، ولذلك من العلة اخترنا جزم نكفر عطفاً به على موضع الفاء من قوله ﴿فهو خير لكم﴾ وقراءته بالنون ا هـ.

أقول وبالله التوفيق: إن في كلام الشيخ هذا مآخذ عندي من عدة وجوه:

الأول: ذكره أن ابن عباس يقرأ بالتاء في (ويكفر) من غير إشارة منه إلى أن هذه القراءة قراءة شاذة وهذا مما يوقع في اللبس.

الثاني: ذهابه إلى أن الصواب من القراءات المذكورة قراءة النون والجزم في الراء محتجاً على ذلك بأنه يؤذن أن تكفير الله من سيئات المتصدق داخل فيما وعد الله المتصدق وأن يجازيه به وإذا رفع لا يؤدي إلى قطع ذلك بل يحتمل أن يكون كذلك وأن يكون خبراً مستأنفاً.

ومن المعلوم أن في هذا اللفظ الكريم (ويكفر) ثلاث قراءات متواترة القراءة الأولى (ونكفر) بضم النون (حرف لمضارعة وجزم الراء) وهذه القراءة هي التي عدها الشيخ صواباً دون القراءتين الباقيتين، ويقرأ بهذه القراءة: نافع، وأبو جعفر المدنيان وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر من القراء العشرة.

والقراءة الثانية بالنون ورفع الراء وهي قراءة ابن كثير المكي وأبي عمرو البصري ويعقوب الحضرمي وشعبة.

والقراءة الثالثة بالياء ورفع الراء وهي قراءة ابن عامر الشامي وحفص، وهذه القراءات كلها على درجة واحدة لا فضل لإحداها على الأخرى بل كلها حق وصواب من عند الله ولا يجوز في أي حال من الأحوال الذهاب إلى أن قراءة أصوب من قراءة وهذا يؤدي إلى التقليل من شأن القراءة التي ذهب إلى كونها مرجوحة.

وهذا لم يكن ولن يكون لأن القراءة سنة متبعة لا مجال للرأي فيها

تنبيه ذكر الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن)[1] أنه ينبغي التنبيه على شيء وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن للشيخ نفسه جـ ١ ص ٣٣٩.

الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى وهذا غير مرضٍ، لأن كلتيهما متواترة، وقد حكى أبو عمر الواهد في كتاب (اليواقيت) عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى الكلام (كلام الناس) فصلت الأقوى وهو حسن.

وقال أبو جعفر النحاس: وقد حكي اختلافهم في ترجيحهم (فك رقبة) بالمصدرية والفعلية فقال: والديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ﷺ وقد قال: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى.

وقال في سورة المزمل: السلامة عند أهل الدين أنه إذا صحت القراءتان عن الجواعة ألا يقال: أحدهما أجود لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ، فيأثم من قال ذلك وكان رؤساء الصحابة رضي الله عنهم ينكرون مثل هذا. اهـ[1].

وهذا هو طريق الحق الذي لا طريق غيره في هذا الموضوع كما علمت مما سبق من الردود التي أسلفناها حول هذا ومن كلام هؤلاء الفضلاء الذي مر بك قريباً.

والوجه الثالث:

إن الشيخ لم يبين أصحاب هذه القراءات، وقد بينا لك ذلك والقراءة الرابعة التي أشار إليها الشيخ رحمه الله تعالى بأنها قراءة ابن عباس هي قراءة شاذة وعليه أن يبين شذوذها ولكن لم يبين ذلك عفا الله عنا وعنه.

وخلاصة القول في ذلك أن القراءات الثلاث كلها قراءات متواترة لا فضل لإحداها على الأخرى والعلل التي احتج بها الشيخ لا تعارضها ولا تفضل بعضها على بعض.

توجيه القراءات:

ووجه من قرأه بالياء أن بعده ﴿والله بما تعملون خبير﴾ ولم يقل (ونحن) فأتى بلفظ الغائب في (يكفر) لما بعده من لفظ الغائب.

ووجه من قرأه بالنون أنه أجراه على الإخبار من الله جل ذكره عن نفسه لأنه

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي جـ١ ص ٣٣٩ - ٣٤٠.

هو المكفر للسيئات، وحسن أن يأتي على لفظ المخبر للتفخيم والتعظيم.

وجه من جزم الفعل أنه عطفه على موضع الفاء في قوله (فهو خير لكم) لأن موضع ذلك جزم إذ هو جواب الشرط.

ووجه من رفع الفعل أن قطعه مما قبله وجعله خبراً مبتد محذوف وتقديره على قراءة النون (ونحن نكفر عنكم) وعلى قراءة الياء (والله يكفر عنكم) والله أعلم بصواب ما قلنا.

٢٣ ـ قال تعالى: ﴿فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون﴾(١).

يقول محمد بن جرير الطبري: واختلف القراء في قراءة قوله ﴿فأذنوا بحرب من الله ورسوله﴾ فقرأته عامة قراء أهل المدينة (فأذنوا) بقصر الألف من (فأذنوا) وفتح ذالها بمعنى كونوا على علم وإذن.

وقـرأه آخرون وهي قراءة عامة قراء الكوفيين (فآذنوا) بمد الألف من قوله (فأذنوا) وبكسر الدال بمعنى أعلنوا غيركم أعلموهم وأخبروهم بأنكم على حربهم ثم قال الشيخ رحمه الله نعالى: (وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ «فأذنوا» بقصر ألفها وفتح ذالها اعلموا ذلك واستيقنوه وكونوا على إذن من الله عز وجل لكم بذلك وإنما اخترنا ذلك لأن الله عز وجل أمر نبيه ﷺ أن ينبذ إلى من أقام على شركه الذي لا يقر على المقام عليه وأن يقتل المرتد عن الإسلام منهم بكل حال إلا أن يراجع الإسلام أذنه المشركون بأنهم على حربه أو لم يأذنوه فإذا كان المأمور بذلك لا يخلو من أحد أمرين إما أن يكون مشركاً مقيماً على شركه الذي لا يقر عليه أو يكون مسلماً فارتدَّ وأذن بحرب فأي الأمرين كان فإنما نبذ إليه بحرب لا أنه أمر بالإيذان بها إن عزم على ذلك لأن الأمر إن كان إليه فأقام على أكل الربا مستحلاً له ولم يؤذن المسلمون بالحرب لم يلزمهم حربه وليس ذلك حكمه في واحدة من الحالين فقد علم أنه المأذون بالحرب لا الآذن بها). اهـ.

أقول: إن قول الشيخ: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ (فأذنوا) بقصر الهمزة وفتح الذال يوهم أن هذه القراءة صواب راجحة دون

---

(١) سورة البقرة جـ ٣ ـ رقم الاية ٢٧٩.

الأخرى وقد علمت مما سبق أن تفضيل القراءة على الأخرى وترجيح بعضها على بعض لا يجوز ما دامت القراءتان متواترتين لأنها كلها حينئذٍ حق وصواب، وهذا المذهب الذي ذهب إليه الشيخ رحمه الله تعالى من عد بعض القراءة المتواترة صواباً، وعد الأخرى هي متواترة أيضاً غير صواب غير لائق بهذا الموضوع الذي مداره التوقيف.

والحجة التي احتج بها الشيخ لا تقلل من قيمة القراءة التي عدها الشيخ مرجوحة وهي قراءة المد وكسر الذال من (فأذنوا) لأن القراءة إذا ثبت تواترها لا يعارضها أي شيء من القياسات العللية والإنسان إذا لم يظهر له وجه معناها فعليه أن يفوض العلم إلى الله العليم الخبير الذي أنزل هذا القرآن الكريم.

وعلى ذلـك فتوجيـه القراءتين هكذا ووجه القراءة بالقصر وفتح الذال من (فأذنوا) أنه أمـر للمخاطبين بترك الربا فأيقنوا بحرب من الله ورسوله، فهم المقصودون بأن يعلموا ذلك في أنفسهم إن لم يتركوا الربا.

ووجه القراءة بالمد وكسر الذال من (فآذنوا) أنه جعله أمراً للمخاطبين بترك الربا أن يعلموا بذلك غيرهم ممن هو على مثل حالهم في المقام على الربا وعلى ذلك أن القراءتين ترجعان إلى معنى واحد.لأن المد يتضمن معنى القصر لأنهم إذا أعلموا غيرهم بالحرب من الله ورسوله فقد علموا هم ذلك إن أقاموا على فعل الربا وليس في علمهم ذلك لأنفسهم دلالة على إعلام غيرهم فالمد أعم لأنهم إن لم يتركوا الربا في أنفسهم ويتركه غيرهم ممن هو على مثل حالهم فالحرب من الله ورسوله لازم لهم نازل عليهم وعلى من هو مثلهم.

وأيضاً في عبارة الشيخ غموض وذلك حيث قال: وقرأ عامة قراء أهل المدينة بالقصر وفتح الذال من (فأذنوا) لأن الذين يقرأون بهذه القراءة ليسوا المدنيين فقط، بل هي قراءة البصريين كذلك حيث يقرأ بها أبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي وكذلك هي قراءة أهل مكة حيث يقرأها ابن كثير المكي وأيضاً هي قراءة الشاميين حيث يقرأ بها عبد الله بن عامر الشامي وكذلك هي قراءة الكوفيين حيث يقرأ بها الكسائي وخلف العاشر، وحفص عن عاصم، وكان عليـه أن يبين أصحاب هـذه القراءة لئلا يظن ظان أن الذين يقرأون بهذه القراءة هم المدنيون فقط ولا يقرأ بها غيرهم.

وخلاصة القول في ذلك أن الذين يقرأون بهذه القراءة من العشرة نافع بن نعيم وأبو جعفر المدنيان وأبو عمرو ويعقوب الحضرمي البصريان والكسائي، وخلف العاشر، وحفص الكوفيون وعبد الله بن كثير المكي وعبد الله بن عامر الشامي والذين يقرأون بالقراءة الثانية أي بالمد وكسر الذال هم حمزة وأبو بكر شعبة عن عاصم الكوفيان ـ والله أعلم.

٢٤ ـ قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئاً فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا ولا تسئموا أن تكتبوه صغيراً أو كبيراً إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلَّا أن تكون تجـٰرة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم﴾[١].

﴿إن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى﴾.

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى[٢]: (اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأ عامة أهل الحجاز والمدينة وبعض أهل العراق (أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) بفتح الألف من (أن) ونصب (تضل وتذكر) بمعنى فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان كي تذكر إحداهما الأخرى إن ضلت وهو عندهم من المقدم الذي معناه التأخير لأن التذكير عندهم هو الذي يجب أن يكون مكان (تضل) لأن المعنى ما وصفنا في قولهم وقالوا: إنما نصبنا (تذكر) لأن الجزاء لما تقدم اتصل بما قبله فصار جوابه مردوداً عليه كما تقول في الكلام: إنه يعجبني أن يسأل السائل فيعطي بمعنى أنه يعجبني أن يعطي السائل إن سأل أو إذا سأل فالذي يعجبك هو الإعطاء دون المسألة ولكن قوله: أن يسأل لما تقدم اتصل بما قبله وهو قوله

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢.

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن لابن جرير الطبري جـ ٣ ـ ٤ ص ٨٢.

(ليعجبني) فتح أن ونصب بها ثم أتبع ذلك قوله (يعطي) فنصبه بنصب قوله (يعجبني أن يسأل نسقاً عليه) وإن كان في معنى الجزاء.

وقرأ ذلك آخرون كذلك غير أنهم كانوا يقرءونه بتسكين الذال من (تذكر) وتخفيف كافها يقرأونه ذلك كذلك مختلفون فيما بينهم في تأويل قراءاتهم إياه كذلك وكان بعضهم يوجهه إلى أنه معناه (فتصير إحداهما الأخرى ذكراً باجتماعهما بمعنى أن شهادتها إذا اجتمعت وشهادة صاحبتها جازت كما تجوز شهادة الواحد من الذكور في الدين لأن شهادة كل واحدة منهما منفردة غير جائزة فيما جازت فيه من الديون إلا باجتماع اثنتين على شهادة واحدة فتصير شهادتهما حينئذ منزلة شهادة واحد من الذكور فكأن كل واحدة منهما في قول متأوّل ذلك بهذا المعنى صيرت صاحبتها معها ذكراً وذهب إلى قول العرب (لقد أذكرت بفلان أمه) أي ولدته ذكراً فهي تذكر به وهي امرأة مذكرة إذا كانت تلد الذكور من الأولاد).

وقال آخرون منهم: يوجهونه إلى أنه بمعنى الذكر بعد النسيان.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وقرأ ذلك آخرون (إن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) بكسران من قوله (إن تضل) ورفع (تذكر) وتشديده كأنه بمعنى ابتداء الخبر عما تفعل المرأتان: إن نسيت إحداهما شهادتها تذكرها الأخرى من تثبيت الذاكرة الثانية وتذكيرها ذلك وانقطاع ذلك عما قبله ومعنى الكلام عند قارىء ذلك كذلك: ﴿واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء فإن إحداهما ضلت ذكرتها الأخرى على استئناف الخبر من فعلها.. إلخ﴾.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وهذه قراءة كان الأعمش يقرأها ومن أخذها عنه، وإنما نصب الأعمش (تضل) لأنها في محل جزم بحرف الجزاء وهو (إن) تأويل الكلام على قراءته (إن تضلل) فلما اندغمت إحدى اللامين في الأخرى حركها إلى أخف الحركات ووقع (تذكر) بالفاء لأنه جواب الجزاء، ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: (والصواب من القراءة عندنا في ذلك قراءة من قرأ بفتح (أن) من قوله «أن تضل» وبتشديد الكاف من قوله (فتذكر) ونصب الراء منه بمعنى (فإن لم يكونا رجلين فليشهد رجل وامرأتان كي إن ضلت إحداهما ذكرتها الأخرى)، وأما نصب (فتذكر) فبالعطف على (تضل) وفتحت أن بحلولها محل كي وهي في موضع جزاء

والجواب بعده اكتفاء بفتحها أعني بفتح أن من كي ونسق الثاني أعني (فتذكر) على (تضل) ليعلم أن الذي قام مقام ما كان يعمل فيه (وهو ظاهر) قد دل عليه وأدى معناه وعمله أي عن كي - ثم قال الشيخ: وإنما اخترنا ذلك في القراءة لإجماع الحجة من قدماء القراء والمتأخرين على ذلك وانفراد الأعمش ومن قرأ قراءته في ذلك بما انفرد به عنهم ولا يجوز ترك قراءة جاء بها المسلمون مستفيضة بينهم إلى غيرها، وأما اختيارنا (فتذكر) بتشديد الكاف فإنه بمعنى تأدية الذكر من إحداهما على الأخرى وتعريفها بأنها ذلك لتذكر فالتشديد به أولى من التخفيف. اهـ كلام الشيخ.

وقد أحسن الشيخ رحمه الله تعالى في توجيه هذه القراءات حيث حمل كل قراءة على المعنى الذي يناسبها ويستقيم معها، ولكنه لم يصب في الإنكار حيث أنكر القراءة المتواترة وذهب إلى عدم صوابها حين قال: والصواب من القراءة عندنا في ذلك قراءة من قرأه بفتح (أن) من قوله (إن تضل إحداهما) وبتشديد الكاف من قوله (فتذكر إحداهما الأخرى) ونصب الراء منه، ثم ذكر العلة الباعثة على سلوكه هذا المسلك حيث قال: (وإنما اخترنا ذلك في القراءة لإجماع الحجة من قدماء القراء والمتأخرين على ذلك وانفراد الأعمش ومن قرأ قراءته في ذلك بما انفرد به عنهم ولا يجوز ترك قراءة جاء بها المسلمون مستفيضة بينهم إلى غيرها.

وهذه العلة التي ذكرها الشيخ في إنكار قراءة التخفيف في (فتذكر) وإنكار قراءة تشديد الكاف مع رفع الراء لا تبرر له ذلك لأمور:

الأمر الأول: ما علمت من أن القراءة إذا تواترت عن النبي ﷺ لا يردها أي قياس وأي علة مهما كان الأمر، وهذه قراءة متواترة لا يختلف فيه اثنان لأنها من القراءات العشر التي أجمع الفقهاء والمحدثون والأصوليون وأهل العلم قاطبة على تواترها.

والأمر الثاني: أن إدعاءه اجماع الحجة من القراء على القراءة التي صوبها دون الأخرى وادعاء انفراد الأعمش بالقراءة التي أنكرها لا يقلل قيمة القراءة التي ذهب الشيخ إلى مرجوحيتها لأن القراءة إذا ثبت تواترها ولو من قارىء واحد حق وصواب ويحرم إنكارها لأن العبرة ثبوتها بطريق التواتر فإن قال قائل: كيف تكون القراءة متواترة إذا جاءت من قارىء واحد والتواتر يقتضي خلاف ذلك قلنا: بأن القراءة

إذا علم كونها من القراءات العشر علم تواترها لاتفاق العلماء على ذلك وخصوصاً في هذا العصر كما ذهب إلى ذلك أفاضل العلماء كابن السبكي وابن الجزري[1].

والأمر الثالث: أن اختلاف القراء في قراءاتهم اختلاف تنوع لا لاختلاف تضاد وتناقض ولأجل ذلك ذهب السلف إلى أن اختلاف القراء يختلف عن اختلاف الفقهاء لأن اختلاف القراء في قراءاتهم في نفس الأمر كله حق وصواب بخلاف اختلاف الفقهاء، ولذلك صوب النبي ﷺ كلاً من المختلفين وهذا هو الحق الذي لا يجوز العدول عنه إلى غيره.

وقوله: لإجماع الحجة من قدماء القراء والمتأخرين على تلك القراءة التي صوبها، وانفراد الأعمش بتلك القراءة التي أنكرها: ولا يجوز ترك قراءة جاء بها المسلمون مستفيضة بينهم إلى غيرها في غاية السقوط لأنه يوهم أن الذهاب إلى اثبات القراءة الأخرى يوجب تركها ومن الذي قال هذا؟ لأن القراءة التي ذهب الشيخ إلى صوابها متواترة ثابتة، والقراءة التي أنكرها قراءة متواترة ثابتة وقد أثبت القراء هذه وتلك ومتى تركت؟ حتى يقول الشيخ هذا القول عفا الله عنا وعنه.

وقد ذكر الشيخ في أول الأمر أن الصواب عنده من القراءة قراءة من قرأ بفتح (أن) في (أن تضل) وتشديد الكاف من (فتذكر) ونصب الراء منه ولكنه خالف ذلك حيث ذكر أن الأعمش وهذا يوهم أن غير قراءة الأعمش المنفرد بها صواب ومن هذه الناحية مخالفته لمبدأ الأول اهـ. ومن قرأ بقراءته، انفرد بالقراءة التي أنكرها وليس الأمر كذلك لأن الذين يقرأون بغير القراءة التي ذهب الشيخ إلى أرجحيتها ليسوا الأعمش .ومن قرأ قراءته فقط، بل هناك ابن كثير وأبو عمرو البصري، ويعقوب الحضرمي يقرأون بتخفيف الكاف مع نصب الراء من (فتذكر) فتبين من ذلك أن القراءات التي أنكرها الشيخ قراءتان قراءة حمزة التي هي قراءة الأعمش، وقراءة هؤلاء المذكورين حيث يقرأ حمزة بكسر همزة (إن) من (أن تضل) وتشديد الكاف من (فتذكّر) ورفع الراء منه، ويقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بفتح همزة (أن) من (أن تضل) وتخفيف الكاف من (فتذكر) ونصب الراء فعلم من ذلك أن في هذا اللفظ الكريم ثلاث قراءات هاتين القراءتين المذكورتين، والقراءة الثالثة هي التي ذهب الشيخ إلى كونها صواباً دون الأخريين. وهي قراءة نافع وأبي

---

(١) انظر النثر لابن الجزري ص ٢٢٦ جـ ٢.

جعفر، وابن عامر، وعاصم والكسائي، وخلف العاشر، وقد أهمل الشيخ ذكر أسماء القراء كعادته وهذه هي صريح أسمائهم كما علمت.. والله أعلم.

٢٥ ـ قال تعالى: ﴿ألاّ أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح إلاّ تكتبوها.. الآية﴾[١].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى[٢].

واختلف القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق وعامة القراء ﴿إلاّ أن تكون تجارةٍ حاضرة﴾ بالرفع وانفرد بعض قراء الكوفيين فقرأه بالنصب وذلك وإن كان جائزاً في العربية ـ إذ كانت العرب تنصب النكرات والمنعوت مع كان وتضمر معها في كان مجهولاً فتقول: إن كان طعاماً طيباً فأتنا به وترفعها فتقول: إن كان طعام طيب فأتنا به فتتبع النكرة خبرها بمثل إعرابها فإن الذي اختار من القراءة ثم لا أستجيز القراءة بغيره الرفع في التجارة الحاضرة لإجماع القراء على ذلك وشذوذ من قرأ ذلك نصباً عنهم ولا يعترض بالشاذ على الحجة. ا هـ.

أقول وبالله التوفيق: وهذا إنكار محض لقراءة النصب مع أنها قراءة متواترة والقاعدة أن القراءة إذا ثبت تواترها عن النبي ﷺ لا يعارضها أي شيء إلاّ أن ذلك يعتبر زلة من الزلات التي حصلت من الشيخ أثناء توجيهه للقراءات التي جاءت في تفسيره، مع أنه ألزم نفسه في بداية الأمر أنه لا يتعرض توجيه القراءات وعللها ولكن وقع منه ما وقع لأنه بشر كسائر البشر يجوز عليه الخطأ والنسيان.

وقوله: فإن الذي اختار من القراءة ثم لا أستجيز القـراءة بغير الرفع في التجارة الحاضرة ـ يفتح الباب للطعن في القراءات ويبيح للناس النقد فيها لأنه يفهم منه أن للإنسان أن يجيز القراءة ويمنع ويصوبها ويخطئها كما يشاء، وهذا لم يقل به أحد لأن القراءات أمر توقيفي وسنة متبعة لا يجوز العدول عنها طالما جاءت بطريق التواتر، وقد نهى السلف الصالح عن تفضيل إحدى القراءات على أخرى فضلا عن الذهاب إلى إنكار القراءة الثانية، ولذلك قال أبو جعفر النحاس: السلامة عند أهل الدين أنه إذا تواترت القراءتان عن الجماعة إلاّ يقال: أحدهما

---

(١) سورة البقرة آية ٢٨٢.

أجود لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا. اهـ[1].

أقول: إن قوله لدعم حجته في إنكار قراءة النصب (لإجماع القراء على ذلك وشذوذ من قرأ ذلك نصباً عنهم)، ولا يعترض بالشاذ على الحجة واقع بدون تفكير وتأمل لأنه يدل على أن إجماع القراء يحصل ولو بقي منهم عدد في الخارج فكيف يكون إجماع العشرة وقد بقي منهم عاصم وهو من السبعة.

وأيضاً اعتبار الشيخ رحمه الله تعالى قراءة النصب قراءة شاذة كما هو صريح كلامه حيث قال: (وشذوذ من قرأ ذلك نصباً عنهم ولا يعترض بالشاذ على الحجة) باطل لأن القراءة المتواترة لا تكون شاذة، وقد علم وجود هذه القراءة في القراءات السبع ولا خلاف بين العلماء في تواتر القراءات السبع، بل العشر، وقد ذهب الشيخ في توجيه هذه القراءات مذاهب شتى ولا حاجة إلى ذكر هذه المذاهب لأنها لا طائل تحتها إلا تضخم الرسالة ولذلك أعرضنا عن ذكرها.

توجيه القراءتين: ووجه من قرأ بالنصب (في تجارة حاضرة) أنه أضمر في (تكون) اسمها ونصب (تجارة) على كونه خبر يكون وحاضرة نعت لتجارة والتقدير (إلا أن تكون المبايعات تجارة حاضرة) ووجه من قرأ بالرفع فيهما أنه جعل كان تامة بمعنى وقع وحدث لا تحتاج إلى خبر.. والله أعلم.

ولم يصرح أسماء أصحاب هذه القراءات كعادته وإليك بيان أسمائهم:

فالذين يقرأون برفع (تجارة حاضرة) من العشرة نافع وابن كثير وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر، وأبو جعفر ويعقوب الحضرمي[2].

والذي يقرأ بالنصب عاصم.. والله أعلم.

٢٦ ـ قال تعالى: ﴿ وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كاتباً فرهان مقبوضة فإن أمن بعضكم بعضاً فليؤد الذي اؤتمن أمانته وليتق الله ربه ولا تكتموا الشهادة،

---

(١) انظر البرهان في علوم القرآن للعلام بدر الدين الزركشي جـ ١ ص ٣٤٠.
(٢) انظر النشر لابن الجوزي ٢/٢٣٧ والبدور الزاهرة للشيخ / عبد الفتاح القاضي ص ٥٥.

وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى[٢]: اختلف القراء في قراءة ذلك فقرأته القراء في الأمصار جميعاً كاتباً بمعنى لم تجدوا من يكتب لكم كتاب الدين الذي تداينتموه إلى أجل مسمى فرهان مقبوضة، وقرأ جماعة من المتقدمين ولم تجدوا كتاباً بمعنى ولم يكن لكم إلى اكتتاب كتاب الدين سبيل إما بتعذر الدواة والصحيفة وإما بتعذر الكاتب، وإن وجدتم الدواة والصحيفة.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: والقراءة التي لا يجوز غيرها عندنا هي قراءة الأمصار ﴿ولم تجدوا كاتباً﴾ بمعنى من يكتب لأن ذلك كذلك في مصاحف المسلمين، وإن كنتم أيها المتداينون في سفر بحيث لا تجدون كاتباً يكتب لكم ولم يكن لكم إلى اكتتاب كتاب الدين الذي تداينتموه إلى أجل مسمى بينكم الذي أمرتكم باكتتابه والإشهاد عليه سبيل فارتهنوا بديونكم التي تداينتموها إلى الأجل المسمى رهوناً تقبضونها ممن تداينون كذلك ليكون ثقة لكم بأموالكم.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: في قراءة قوله تعالى: ﴿ فرهان مقبوضة ﴾ فقرأ ذلك عامة قراء الحجاز والعراق ﴿ فرهان مقبوضة ﴾ بمعنى جمع رهن كالكباش جمع كبش، والبغال مع بغل والنعال جمع نعل، وقرأ ذلك جماعة آخرون (فرهن مقبوضة) على معنى جمع رهان ورهن جمع الجمع.

وقد وجهه بعضهم إلى أنها جمع رهن كما تجمع سقف على سقف قالوا: لا نعلم اسماً على فعل يجمع على فعل وفعل إلا الرهن والرهن والسقف والسقف ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: والذي هو أولى بالصواب في ذلك قراءة من قرأه (فرهان مقبوضة) لأن ذلك هو الجمع المعروف لما كان من اسم على فعل، كما يقال حبل وحبال، وكعب وكعاب ونحو ذلك من الأسماء.

فأما جمع الفعل عل الفعل أو الفعل فشاذ قليل إنما جاء في أحرف يسيرة وقيل سقف وسقف وقلب وقلب من قلب النخل.. الخ.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وإنما دعا الذي قرأ ذلك (فرهن مقبوضة) إلى

---

(١) سورة البقرة رقم الآية ٢٨٣.

(٢) انظر جامع البيان للطبري جـ٣ + ٤ ص ٩٢ في المطبوعة في مصاحف المسلمين.

قراءته فيما أظن كذلك مع شذوذه في جمع فعل أنه وجد الرهان مستعملة في رهان الخيل فأحب صرف ذلك عن اللفظ المتلبس برهان الخيل الذي هو يغير معنى الرهان الذي هو جمع رهن ووجد الرهن مقولاً في جمع رهن ا هـ. وهذا قول غريب حيث يدل على أن القراء يتصرفون في ألفاظ القرآن كيف يشاؤون حيث يتركون لفظاً ويضعون مكانه لفظاً آخر.

أقول: إن في كلام الشيخ رحمه الله تعالى أموراً تحتاج إلى تعليق دقيق فمن ذلك ذكره القراءة الشاذة مع عدم بيان شذوذها وذلك حيث قال: وقرأ جماعة من المتقدمين (ولم تجدوا كتاباً) ثم وجهها توجيهاً طيباً ولكن مع الأسف لم يبين أنها قراءة شاذة إلا ما أشار إلى ذلك بقوله: والقراءة التي لا يجوز غيرها عندنا هي قراءة الأمصار (ولم تجدوا كاتباً) وهذه الإشارة تكفي لو كان الشيخ التزم ذلك في القراءات الشاذة عندما يذكرها ولكن الشيخ عفا الله عنه وعنا يلجأ إلى نفس التعبير أحياناً في القراءات المتواترة عند توجيهه لها أثناء تعرضه للقراءة كما هو موضوع الرسالة فعلم من ذلك أن هذه الإشارة غير كافية في بيان المراد من ذلك هنا.

والأمر الثاني: الإتيان بالقراءة الشاذة أيضاً بدون أن يذكر شذوذها وذلك في قوله: ﴿ وقرأ آخرون «فرهن» مخففة الهاء على جمع رهن، ثم قال كما تجمع السقف سقفاً، ثم قال: قالوا لا نعلم اسماً على فعل يجمع على فعل وفعل إلا الرهن والرهن والسقف والسقف، ولم يبين الشيخ شذوذ هذه القراءة ولم يشر إلى ذلك، فضلاً عن بيان ذلك مع أن المقام يتطلب ذلك وإلا ترتب على ذلك الإتيان بالقراءة الشاذة في الصلاة من الذين لا إلمام لهم بعلم القراءات اعتماداً منهم على هذا الكتاب الكبير، وكان عليه بيان شذوذها ولكنه فاته ذلك عليه رحمه الله تعالى.

والأمر الثالث قوله: (والذي هو أولى بالصواب في ذلك قراة من قرأه (فرهان مقبوضة) لأن ذلك هو الجمع المعروف لما كان من اسم على فعل كما يقال حبل حبال وكعب كعاب، ثم قال: فأما جمع الفعل على الفعل والفعل فشاذ قليل إنما جاء في أحرف يسيرة.

أقول: إن هذه القراءة (فرهن) بضم الراء والهاء قراءة متواترة كيف تكون قراءة شاذة أو مرجوحة، والقاعدة إذا ثبت تواتر القراءة لا يعارضها أي شيء، ولكن الشيخ كعادته في ذهابه إلى ترجيح بعض القراءة على بعض ذهب إلى هذا

حيث قال: (فأما جمع الفعل على الفعل فشاذ قليل ولذلك أي لحكمه على القراءة بضم الراء والهاء بعدم الصواب قال: والذي هو أولى بالصواب في ذلك قراءة من قرأه (فرهان مقبوضة) لأن ذلك هو الجمع المعروف لما كان من اسم على فعل كما يقال حبل وحبال، وكعب وكعاب وكلامه هذا يؤدي إلى اعتبار قواعد النحو والصرف أصلاً للقرآن فيرجع بالقرآن إليها فما وافقها فهو القرآن وما خالفها فليس بقرآن وهذا خطأ كبير لا يصح أن يكون.

والذي يدل على أن الرجوع بالقرآن إلى قواعد النحو والصرف في الاعتماد على صحة القراءة خطأ كبير ما ذهب إليه العلماء الأجلاء ومن ذلك ما كتبه محمد عبد الخالق عضيمة ـ الأستاذ بجامعة الأزهر ـ في كتابه: «دراسات لأسلوب القران الكريم»[1] وهذا نصه:

(وجه الفقهاء عنايتهم إلى مصدر الشريعة الأول وهو القرآن فأحصوا آيات الأحكام وأشبعوا القول فيها والحديث عنها، فالدارس للفقه يستطيع بسهولة ويسر أن يهتدي إلى الأحكام التي مصدرها القرآن، والأحكام التي مصدرها غيره، والقرآن الكريم حجة في العربية بقراءته المتواترة، كما هو حجة في الشريعة فالقراءة التي فقدت شرط التواتر لا تقل شأناً عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، ثم قال: ولو أراد دارس النحو أن يحتكم إلى أسلوب القرآن وقراءته في كل ما يعرض له من قوانين النحو والصرف ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، ذلك أن الشعر قد استبد بجهد النحاة وعولوا عليه بل جاوز كثير منهم حده فنسب اللحن إلى أئمة القراءة ورماهم بأنهم لا يدرون ما العربية، وكان تعويل النحاة على الشعر ثغرة نفذ منها الطاعنون عليهم، لهذا مست الحاجة إلى إنشاء دراسة شاملة لأسلوب القرآن الكريم في جميع قراءاته ورواياته إذ في هذه القراءات ثروة لغوية ونحوية جديرة بالدرس، وفيها دفاع عن النحو تعضد قواعده وتدعم شواهده. اهـ.

فتبين من ذلك أن القرآن الكريم هو الأصل الذي يرجع إليه قواعد النحو واللغة، ولكن الهفوات والزلات التي وقعت من بعض النحاة إنما نجمت من عدم عناية هؤلاء بدراسة القرآن الكريم وعدم تعمقهم في ذلك وإلا لوجدوا فيه حلاً صحيحاً في كل ما أشكل عليهم، كما قال تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من

---

(١) انظر جـ ١ ص ١.

شيء ﴾ وقال: ﴿ هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين. . ﴾[1] الآية وقد أبهم الشيخ هذه القراءات التي ذكرها هنا ولم ينسب إلى ذويها كما هو المطلوب، وإليك بيان ما أبهمه والقراءة التي صوبها الشيخ دون الأخرى هي قراءة نافع، وابن عامر، وعاصم وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر.

والقراءة المتواترة التي أنكرها الشيخ رحمه الله تعالى (فرهن) بضم الراء والهاء هي قراءة ابن كثير المكي، وأبي عمرو البصري فاعلم ذلك.

والقراءة الثالثة التي ذكرها (فرهن) هي قراءة شاذة أتى بها بدون بيان شذوذها. . والله أعلم.

* * *

٢٧ ـ قال تعالى: ﴿ آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير ﴾[2].

قال محمد بن جرير[3] الطبري موجهاً قوله تعالى:

﴿ لا نفرق بين أحد من رسله ﴾ وأما قوله تعالى: ﴿ لا نفرق بين أحد من رسله ﴾ بالنون فإنه أخبر جل ثناؤه بذلك عن المؤمنين أنهم يقولون ذلك ففي الكلام في قراءة من قرأ ﴿لا نفرق﴾ بالنون متروك قد استغنى بدلالة ما ذكر عنه وذلك المتروك هو يقولون، وتأويل الكلام والمؤمنون كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله يقولون لا نفرق بين أحد من رسله، وترك ذكر يقولون لدلالة الكلام عليه كما ترك ذكره في قوله تعالى: ﴿ والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم بما صبرتم ﴾، بمعنى يقولون سلام عليكم ثم قال الشيخ رحمه الله بعد التوجيه لهذه القراءة، وقد قرأ ذلك جماعة من المتقدمين ﴿ لا يفرق بين أحد من رسله ﴾ بالياء بمعنى والمؤمنون كلهم آمن بالله

---

(١) سورة آل عمران آية.

(٢) سورة البقرة رقم الآية (٢٨٥).

(٣) انظر تفسير الطبري ـ جامع البيان جـ٣ + ٤ ص ١٠١ المطبوعة.

وملائكته وكتبه ورسله لا يفرق الكل منهم بين أحد من رسله فيؤمن ببعض ويكفر ببعض ولكنهم يصدقون بجميعهم ويقرون أن ما جاؤوا به كان من عند الله وأنهم دعوا إلى الله وإلى طاعته ويخالفون في فعلهم ذلك اليهود الذين أقروا بموسى وكذبوا عيسى والنصارى الذين أقروا بعيسى وموسى وكذبوا بمحمد ﷺ وجحدوا نبوته ومن أشبههم من الأمم الذين كذبوا بعض رسل الله وأقروا ببعضهم ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

(والقراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك عندنا بالنون ﴿لا نفرق بين أحد من رسله﴾ لأنها القراءة التي قامت حجة بالنقل المستفيض الذي يمتنع معه التشاعر والسهو والغلط يعني ما وصفنا من يقولون (لا نفرق)، ولا يعترض بشاذ من القراءة على ما جاءت به الحجة نقلاً ورواية. اهـ - كلام الشيخ.

أقول: وبالله التوفيق:

إنه لا سبيل لأحد في منع القراءة المتواترة حتى يتسنى له القول بعدم جواز القراءة التي بالياء من قوله تعالى: ﴿لا نفرق بين أحد من رسله﴾ حيث قال رحمه الله تعالى: والقراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك عندنا بالنون ﴿لا نفرق بين أحد من رسله﴾ ثم علل ذلك بقوله: لأنها القراءة التي قامت حجة بالنقل المستفيض.. الخ.

وقوله: والقراءة التي لا نستجيز غيرها في ذلك عندنا بالنون (لا نفرق) إنكار صريح للقراءة الثانية التي تقرأ بالياء في قوله تعالى ﴿لا نفرق﴾ مع أنها قراءة متواترة قرأ بها من العشرة يعقوب الحضرمي رحمه الله تعالى، ويعقوب الحضرمي هذا كان من سابع القراء المشهورين قبل أن يلجأ[1] ابن مجاهد أحمد بن موسى بن عباس إلى تسبيع السبع فأثبت مكانه الكسائي وحذف يعقوب، ولهذا قال بعض أئمة القراء: لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة، إمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين، وقال ابن الجزري

(١) انظر النشر في القراءات العشر جـ ١ ص ٢٩.
ومناهل العرفان جـ ١ ص ٤١٠.

رحمه الله تعالى[1]، والكسائي: إنما الحق بالسبعة بالأمس في أيام المأمون وكان[2] السابع يعقوب الحضرمي فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة الكسائي في موضع يعقوب، ا هـ.

وهذا إمام جليل قد اعترف جمهور العلماء بتواتر قراءته فكيف تكون شاذة حتى حكم الشيخ عليها بالشذوذ حيث قال:

ولا يعترض بالشاذ من القراءة على ما جاءت به الحجة نقلاً ورواية وإذا كان مراد الشيخ رحمه الله تعالى بهذا الرأي أن قراءته شاذة حيث لم يقرأ بها من العشرة غيره فقد أشكل عليه المراد بالقراءات المتواترة وذلك أن القراءة إذا كانت من القراءات العشر ولو كانت من قارىء واحد ولو برواية أو وجه واحد فقد ثبت لها التواتر قطعاً بدون شك، ولذلك أفتى[3] عبد الوهاب بن السبكي رحمه الله عندما سئل هذه صورة الاستفتاء: ما تقول السادة العلماء أئمة الدين في القراءات العشر التي يقرأ بها اليوم هل هي متواترة أو غير متواترة وهل كلما انفرد واحد من العشرة بحرف من الحروف متواتر أم لا وإذا كانت متواترة فما يجب على من جحدها أو حرفاً منها ثم قال السائل فأجابني ومن خطه نقلت:

(الحمد لله: القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبي والثلاث التي هي قراءة أبي جعفر وقراءة يعقوب وقراءة خلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة وكل حرف انفرد به واحد من العشر معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على رسول الله ﷺ ولا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل، وليس تواتر شيء منها مقصوراً على من قرأ بالروايات بل هي متواترة عند كل مسلم يقول أشهد أن لا إلّه إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله، ولو كان مع ذلك عامياً لا يحفظ من القرآن حرفاً ثم قال: وحظ كل مسلم وحقه أن يدين الله تعالى ويجزم نفسه بأن ما ذكرناه متواتر معلوم باليقين لا يتطرق الظنون ولا الارتياب إلى شيء منه.. والله أعلم كتبه عبد الوهاب السبكي الشافعي. ا هـ)[4].

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر جـ ١ ص ٢٦.

(٢) ويتبادر إلى الذهن من هذا الكلام أن هناك من سبع السبعة قبل ابن ماجه، وإزالة هذه الشبهة ما يأتي وذلك أن الذين ألفوا في القراءات في أول الأمر أوصل القراء المشهورين إلى خمسة وعشرين وقد كان يعقوب هو السابع في هذا الترتيب المساق. ا هـ.

(٣) انظر النشر في القراءات العشر جـ ١ ص ٤٥ - ٤٦.

(٤) وظهر لي بعد التأمل أن الذي أفتى والده وليس هو والسائل ولده عبد الوهاب هذا والله أعلم.

ولا شك بعد ذلك أن هذه القراءة التي أنكرها الشيخ وذهب إلى عدم جواز القراءة بها وحكم عليها بالشذوذ هي قراءة ثابتة بطريق التواتر الذي لا يقبل الجدل ولا العناد إلا أنه أخطأ فحكم عليها بما حكم رحمه الله تعالى، وقد أبهم الشيخ رحمه الله تعالى أصحاب هاتين القراءتين ولم يذكر أسماءهم بعزو كل قراءة إلى قرائها، وإليك بيان ذلك:

والذين يقرأون بالنون[1] في (نفرق) من عدا يعقوب من العشرة وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف العاشر.

والذي يقرأ بالياء يعقوب الحضرمي، كما علمت والله أعلم.

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٣٧ والبدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضي.

القراءات التي في سورة آل عمران

٢٨ ـ قال الله تعالى (سورة آل عمران): ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائماً بالقسط لا إله إلا هو العزيز الحكيم﴾ ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ﴾[1].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى:

القول في تأويل قوله ﴿شهد الله﴾ الآية يعني بذلك جل ثناؤه شهد الله أنه لا إله إلا هو وشهدت الملائكة وأولو العلم فالملائكة معطوف على اسم الله (لفظ الجلالة) وأنه مفتوحة بشهد وكان بعض البصريين يتأول قوله (شهد الله) قضى الله ويرفع الملائكة بمعنى والملائكة شهود، وأولـو العلم، ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وهكذا قرأت قراء أهل الإسلام بفتح الألف من أنه على ما ذكرت من أعمال شهد في أنه الأولى وكسر الألف من أن الثانية وابتدائها ثم قال سوى أن بعض المتأخرين من أهل العربية كان يقرأ ذلك جميعاً بفتح ألفيهما بمعنى شهد الله أنه لا إله إلا هو وأن الدين عند الله الإسلام فعطف بأن الدين على أنه الأولى ثم حذف واو العطف وهي مرادة في الكلام.

واحتج في ذلك بأن ابن عباس قرأ ذلك ﴿شهد الله إنه لا إله إلا هو. . الآية﴾ ثم قال: (أن الدين) بكسر إن الأولى وفتح أن الثانية بأعمال شهد فيها

---

(١) سورة آل عمران رقم الآية ١٨ ـ ١٩.

وجعل أن الأولى اعتراضاً في الكلام غير عامل فيها شهد، وأن ابن مسعود قرأ (شهد الله أنه لا إله إلا هو) بفتح أن الأولى وكسر أن الثانية من (أن الدين عند الله) الآية على معنى إعمال شهد في أن الأولى وأن الثانية مبتدأة فزعم أنه أراد بقراءته إياهما بالفتح، جمع قراءة ابن عباس وابن مسعود فخالف بقراءته ما قرأ من ذلك على ما وصفت جميع قراء أهل الإسلام المتقدمين منهم والمتأخرين، وزعم أن ابن عباس وابن مسعود قرآ به وغير معلوم ما ادعى عليهما برواية صحيحة ولا سقيمة، ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وكفى شاهداً على خطأ قراءته خروجها من قراءة أهل الإسلام فالصواب إذا كان الأمر على ما وصفنا من قراءة ذلك فتح الألف من أنه الأولى وكسر الألف من أن الثانية أعني من قوله (إن الدين عند الله الإسلام) ابتداء اهـ. المراد من كلام الشيخ[1].

أقول وبالله التوفيق:

إن الشيخ صرح أن القراءة بفتح همزة أن من قوله تعالى: ﴿أن الدين عند الله الإسلام﴾ خطأ فاحش بحيث قال: وكفى شاهداً على خطأ قراءته خروجها من قراءة أهل الإسلام، والذي يفهم من هذا الكلام أن هذه القراءة لا يقرأ بها أهل الإسلام (إنما يقرأ بها غيرهم)، وهذا يعتبر من العثرات التي عثر فيها الشيخ رحمه الله تعالى لأن هذه القراءة قراءة متواترة قرأ بها إمام من أئمة القراء السبعة وهو الكسائي فكيف يطيب للشيخ حكم الخطأ على القراءة المتواترة التي تلقيها الأمة بالقبول واعترفوا بتواترها، وهذا الكلام في غاية من الخطورة لأنه يتضمن إنكار كلام الله وذلك أن من أنكر شيئاً من كلام الله كفر إذا تعمد ذلك، والشيخ مقامه أرفع من أن ينكر قراءة متواترة تعمداً ولكنه وقع ذلك سهواً أو خطأ، وذهب الشيخ بعد أن حكم الخطأ على قراءة فتح أن من قوله تعالى: ﴿أن الدين عند الله الإسلام﴾ إلى أن الصواب فتح الألف من أنه الأولى وكسر الألف من أن الثانية أعني من قوله ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ ابتداء وهذا ظاهر في الحكم على القراءة الثانية بعدم صوابها وهذا لا يجوز كما علمت.

واتهام الشيخ رحمه الله تعالى صاحب قراءة فتح الهمزة من قوله تعالى ﴿أن الدين عند الله الإسلام﴾ بأن الذي حمله على هذه القراءة محاولة جمع قراءة ابن

---

(١) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ٣+ ٤ ص ١٤٠.

عباس، وقراءة ابن مسعود كما سبق لا وجه له البتة، وذلك أن قراءة ابن عباس وابن مسعود إذا لم تدخلا في العشر تعتبران من المنسوخ في العرضة الأخيرة فكيف يجهل إمام من أئمة القراء هذه الحقيقة الواضحة حتى لقن هذه القراءة جماهير الناس، إلى أن وصلتنا هذه القراءة بطريق التواتر كما سبق التحقيق في ذلك، والقاعدة أو الميزان الذي توزن به القراءة اليوم وجودها في القراءات العشر فإذا ثبت كونها من القراءات العشر فقد جاوزت القنطرة والجسر فاعلم ذلك هذا ولم يذكر الشيخ رحمه الله أصحاب هاتين القراءتين ببيان أسمائهم وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون بفتح الهمزة من أنه الأولى من قوله تعالى: ﴿شهد الله أنه لا إله إلا هو﴾ وكسر الثانية من قوله: ﴿إن الدين.. الآية﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو البصري، وابن عامر، وعاصم وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب الحضرمي، وخلف العاشر.

والذي يقرأ بفتح الهمزة في الموضعين: الكسائي كما عرفت ذلك.. والله أعلم[1].

٢٩ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ ٱلَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِٱلْقِسْطِ مِنَ ٱلنَّاسِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى[3]:

اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأه عامة أهل المدينة والحجاز والبصرة والكوفة وسائر قراء الأمصار (ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس) بمعنى القتل، وقرأه بعض المتأخرين من قراء الكوفة (ويقاتلون) بمعنى القتال تأولاً منه قراءة عبد الله بن مسعود وادعى أن ذلك في مصحف عبد الله (وقاتلوا) فقرأ الذي وصفنا أمره من القراءة بذلك التأويل (ويقاتلون) ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

والصواب من القراءة في ذلك عندنا قراءة من قرأه (ويقتلون) لإجماع الحجة من القراء عليه به مع مجيء التأويل بأن ذلك تأويله.

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٣٨.

(٢) سورة آل عمران رقم الآية (٢١).

(٣) انظر تفسير الطبري جـ٣ + ٤ ص ١٤٤ المطبوعة.

أقول وبالله التوفيق:

إن هذا الكلام يعتبر إنكاراً منه بقراءة متواترة وهذا لا يجوز قطعاً وقد عرفت ذلك فيما سبق، وذكر الشيخ رحمه الله تعالى أن الذي يقرأ بإثبات الألف بعض المتأخرين وهذا المتأخر الذي يعنيه الشيخ هو حمزة بن حبيب الزيات الذى قال الشاطبي رحمه الله تعالى فيه في حرزه:

وفي يقتلون الثاني قال يقاتلو ... ن حمزة وهو الحبر ساد مقتلاً

أخبر الناظم رحمه الله تعالى أن حمزة قرأ (ويقاتلون الذين يأمرون بالقسط) بضم الياء وفتح القاف وألف بعدها وكسر التاء وأن الباقين قرأوا (ويقتلون الذين) بفتح الياء وإسكان القاف وضم التاء بلا ألف والحبر العالم العظيم بفتح الحاء وكسرها والمقتل المجرب للأمور ويشير إلى أن حمزة ساد في زمانه على من كان فيه لخبرته بهذا العلم.

وجزم الشيخ رحمه الله تعالى بأن الصواب من هاتين القراءتين قراءة (يقتلون) بغير ألف ثم علل ذلك لإجماع القراء على ذلك، وادعاؤه هذا لا يخرج القراءة المتواترة عن كونها صواباً كما سبق ذلك، وقد عرفت توجيه القراءتين من توجيه الشيخ رحمه الله تعالى، وقد أبهم الشيخ رحمه الله تعالى أصحاب هاتين القراءتين ولم يبين أسماءهم وإليك بيان ذلك:

والذي يقرأ بالألف حمزة بن حبيب الزيات.

والذين يقرأون (يقتلون) بدون ألف من عدا حمزة من العشرة.. والله أعلم.

٣٠ ـ قال تعالى: ﴿فتقبلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتاً حسناً وكفلها زكرياء كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقاً قال يا مريم أنى لك هذا قالت هو من عند الله إن الله يرزق من يشاء بغير حساب﴾[١].

قال محمد بن جرير الطبري:

اختلفت القراء في قراءة قوله تعالى (وكفلها) فقرأته عامة قراء أهل الحجاز والمدينة والبصرة (وكفلها) مخففة الفاء بمعنى ضمها زكريا إليه اعتباراً بقول الله تعالى ﴿يلقون أقلامهم أيهم يكفل مريم﴾ وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين بتشديد الفاء (وكفلها زكريا) ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

(١) سورة آل عمران رقم الآية (٣٧).

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي قراءة من قرأ (وكفّلها) مشددة الفاء بمعنى (وكفلها الله زكريا بمعنى وضمها الله إليه لأن زكريا أيضاً ضمها إليه بإيجاب الله له ضمها إليه بالقرعة التي أخرجها الله له) ا هـ[1].

أقول وبالله التوفيق:

وذهاب الشيخ رحمه الله تعالى إلى أن قراءة تشديد الفاء أولى من قراءة تخفيفها بالصواب خروج عن المقياس الصحيح في هذا الباب لأن القراءتين متواترتان لا أولوية لإحداهما على الأخرى وقد عرفت مذهب السلف في تفضيل قراءة على أخرى أنه لا يجوز بل يحرم ذلك لأن ذلك يؤدي إلى الطعن في القراءات المتواترة والإنكار بها وهذا خطير جداً.

هذا وقد أبهم الشيخ رحمه الله تعالى أصحاب هاتين القراءتين ولم يبين أسماءهم إلَّا أن ذكر النسبة إلى البلدان وهذا غير كاف في بيان أسمائهم - وإليك بيان ذلك:

الذين يقرأون بتخفيف الفاء هم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر الشامي، وأبو جعفر، ويعقوب الحضرمي.

والذين يقرأون بالتشديد: عاصم، وحمزة والكسائي وخلف العاشر. والله أعلم.

٣١ - قال تعالى: ﴿فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك بيحيى مصدقاً بكلمة من الله وسيداً وحصوراً ونبياً من الصالحين﴾[2].

قال الشيخ رحمه الله تعالى[3]:

اختلف القراء في قراءة قوله: (إن الله يبشرك) فقرأته عامة القراء (أن الله) يبشرك بفتح الألف من أن بوقوع النداء عليها بمعنى فنادته الملائكة بذلك، وقرأه بعض قرّاء أهل الكوفة (إن الله يبشرك) بكسر الألف بمعنى قالت الملائكة (إن الله يبشرك) لأن النداء قول ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

(١) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٣ + ٤ ص ١٦٢.
(٢) سورة آل عمران رقم الآية (٣٩).
(٣) انظر جامع البيان للطبري جـ ٣ + ٤ ص ١٧٠.

وذكروا في قراءة عبد الله (فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب يا زكريا إن الله يبشرك) قالوا وإذا بطل النداء أن يكون عاملاً في قوله (يا زكريا) فباطل أيضاً أن يكون عاملاً في أن.

ثم قال: والصواب من القراءة في ذلك عندنا (أن الله يبشرك) بفتح أن بوقوع النداء عليه بمعنى فنادته الملائكة بذلك وليست العلة التي اعتل بها القارئون بكسر (إن) من أن عبد الله كان يقرأها كذلك وذلك أن عبد الله إن كان قرأ ذلك كذلك فإنما قرأها بزعمهم، وقد اعترض بيا زكريا بين أن وبين قوله (فنادته) وإذا اعترض به بينهما فإن العرب تعمل حينئذٍ النداء في أن وتبطله عنها أما الإبطال فإنه ـ أي النداء ـ بطل عن العمل في المنادى قبله، فأسلكوا الذي بعده مسلكه في بطلان عمله وأما الإعمال فلأن النداء فعل واقع كسائر الأفعال ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى وأما قراءتنا فليس نداء زكريا بيا زكريا معترضاً به بين أن وبين قوله (فنادته) وإذا لم يكن ذلك بينهما فالكلام الفصيح من كلام العرب إذ نصبت يقول ناديت اسم المنادى وأوقعوه عليه أن يوقعوا كذلك على أن بعده وإن كان جائز إبطال عمله فقوله: فنادته قد وقع على مكنى زكريا فكذلك الصواب أن يكون واقعاً على أن وعاملاً فيها مع أن ذلك هو القراءة المستفيضة في قراءة أمصار الإسلام ولا يعترض بالشاذ على الجماعة التي تجيء مجيء الحجة. اهـ.

أقول وبالله التوفيق:

إن كلامه هذا في إنكار قراءة متواترة والحكم عليها بالشذوذ كما هو واضح من هذه الكلمات التي سجلناها حيث قال: والصواب من القراءة في ذلك عندنا (أن الله يبشرك) بفتح أن بوقوع النداء عليه بمعنى فنادته الملائكة بذلك، هذا ومن المعلوم أن الصواب ضده الخطأ وإنما يعرف الشيء بضده وعلى هذا حكمنا على قراءة كسر إن بالخطأ والبطلان مع ثبوت تواترها فمتى كانت القراءة المتواترة باطلة اللهم إن هذه زلة قدم عثر فيها الشيخ رحمه الله تعالى، وأيضاً حكم الشيخ رحمه الله تعالى على قراءة كسر إن من قوله (فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك) بالشذذ فيا عجباً كيف تكون القراءة المتواترة شاذة لأن هذه القراءة من القراءات العشر والقراءات العشر متواترة والشاذة ما وراء العشر.

والحكم بالشذذ على القراءات المتواترة التي نقلتها الأمة جيلاً بعد جيل حتى

وصلت إلينا بهذه الطريقة المحكمة أمر خطير جداً لأنه يترتب على ذلك منع القراءة بها في الصلاة لأن القراءة الشاذة لا يجوز الإتيان بها في الصلاة ولا يجوز اعتقاد قرآنيتها، وعلم من ذلك أن ما قام به الشيخ من حكم الشذذ على هذه القراءة المتواترة إنما يعتبر اعتداء عليها لأن هذا يشكك الناس في قرآنيتها ويلصق التهمة بها وهيهات ذلك لأن الله قيض أئمة القراء الذين أفنوا حياتهم لخدمة القرآن ولإبعاد مثل هذه الشبهة عن قلوب الناس حيث بينوا القراءة المتواترة عن الشاذة، وألفوا في ذلك كتباً عديدة تغني الإنسان عن مثل هذه الأوهام وجزاهم الله خير الجزاء عن القرآن وأهله.

وزعمه أن أصحاب هذه القراءة (قراءة كسر إن) احتجوا في هذه القراءة بقراءة عبد الله بن مسعود لا وجه له لأن هؤلاء لا حاجة لهم إلى ذلك لأنهم يعلمون علم اليقين أن العمدة في هذا الموضوع تواتر القراءة وقراءة عبد الله منها ما هي شاذة وأصحاب هذه القراءة من القراء العشر الذين هم عمد في هذا الباب فتبين من ذلك أن هؤلاء العشرة لا يعتمدون في شيء من القراءات إلّا على ما وصل إليهم متواتراً عن النبي ﷺ فعلم من ذلك أن هذه القراءة التي أنكرها متواترة بلا خلاف بين علماء المسلمين ويجب الإيمان بها واعتقاد قرآنيتها.

هذا وقد أبهم على عادته أصحاب هذه القراءات ولم ينسب القراءة إلى أصحابها بذكر أسمائهم صراحة ـ وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون بفتح همزة أن من قوله تعالى ﴿فنادته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب أن الله يبشرك﴾ نافع، وابن كثير، وأبو عمرو البصري، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب الحضرمي، وخلف العاشر.

والذين يقرأون بكسر همزة إن من قوله ﴿فنادته الملائكة إلى إن الله يبشرك﴾: ابن عامر الشامي، وحمزة بن حبيب الزيات.

ومن المحاسن التي لا تنسى له توجيه القراءة توجيهاً سديداً الذي يوضح معنى النظم الكريم.

٣٢ ـ قال محمد[١] بن جرير رحمه الله تعالى:

---

(١) انظر جامع البيان للطبري جـ٣ + ٤ ص ١٧٠ ـ ١٧١.

وأما قوله (يبشرك) فإن القراء اختلفت في قراءته فقرأته عامة قراء أهل المدينة والبصرة (أن الله يبشّرك) بتشديد الشين وضم الباء على وجه تبشير الله زكريا بالولد من قول الناس بشرت فلاناً البشرى بكذا وكذا أي أتته بشارات البشرى بذلك، وقرأ جماعة من قراء الكوفة وغيرهم (أن الله يبشرك) بفتح الباء وضم الشين وتخفيفها بمعنى أن الله يبشرك بولد يهبه لك من قول الشاعر:

بشرت عيالي إذ رأيت صحيفة   أتتك من الحجاج يتلى كتابها[1]

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وقد قيل إن بشرت لغة أهل تهامة من كنانة وغيرهم من قريش وأنهم يقولون بشرت فلاناً بكذا فأنا أبشره بشراً وهل أنت باشر بكذا، وينشد لهم البيت في ذلك:

وإذ رأيت الباهشين[2] إلى العلى   غبـرا أكفهم بـقـاع ممحـل
فأعنهم وأبشروا بما بشروا بـه   وإذا هم نزلوا بيضـك فأنـزل

فإذا صاروا إلى الأمر. . ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

فالكلام الفصيح من كلامهم بلا ألف فيقال أبشر فلاناً بكذا ولا يكادون يقولون بشره بكذا ولا أبشره ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

والقراءة التي هي القراءة عندنا في ذلك ضم الياء وتشديد الشين بمعنى التبشير، لأن ذلك هي اللغة السائرة والكلام المستفيض المعروف في الناس مع أن جميع قراء الأمصار مجمعون في قراءتهم (فبم تبشرون) على التشديد والصواب في سائر ما في القرآن من نظائره أن يكون مثله في التشديد وضم الياء، ثم قال: وأما ما روي عن معاذ الكوفي من الفرق بين التخفيف والتشديد في ذلك فلم نجد أهل

---

(١) انظر تحقيق ابن شاكر في تفسير الطبري جـ ٦ ص ٣٦٨ نقلاً عن معاني القرآن للفراء وقال (أنشدني بعض العرب).

(٢) بهش إلى الشيء فرح به فأسرع إليه، وروايتهم (إلى الندا) وهو الكرم والقاع أرض سهلة مستوية يتفرج عنها الجبال والأكام ولا حصى فيها ولا حجارة ولا تنبت الشجر والممحل المجدب يقول إذا جئت الكرام الأسخياء قد اجتهد بهم السنة والقحط والجدب حتى اغبرت أيديهم من قلة ما يجدون وكثرة ما بذلوا في معونة الناس فأعنهم.

العلم بكلام العرب يعرفونه من وجه صحيح فلا معنى لما حكى من ذلك عنه، وقد قال جرير بن عطية:

يـا بشر حق لبشـرك التبشـير هـلا غضبت لنـا وأنت أمـير

فقد علم أنه أراد بقوله (التبشير) الجمال والنضارة والسرور ولم يقل البشر، فقد بين ذلك أن معنى التخفيف والتثقيل في ذلك واحد. اهـ.

أقول وبالله التوفيق:

ولا يخفى عليك ما تضمنه كلامه من الإنكار لقراءة التخفيف وذلك حيث جاء بصيغة الحصر الذي لا يتعداه الحكم إلى غيره حيث قال: (والقراءة التي هي القراءة عندنا في ذلك ضم الياء وتشديد الشين بمعنى التبشير) وهذه الجملة التي أتى بها الشيخ اشتملت على تعريف الطرفين يتخللهما ضمير الفصل فإذا جاءت الجملة كذلك أفادت الحصر قطعاً، وعلم من ذلك أنه أراد حصر القراءة المتواترة الثابتة في هذه القراءة بضم الياء وتشديد الشين في قوله (يبشرك) كما يدل على مراده هنا قوله: (لأن ذلك هي اللغة السائرة والكلام المستفيض المعروف في الناس مع أن جميع قراء الأمصار مجمعون في قراءة (فبم تبشّرون) على التشديد، ثم جزم بأنما يأتي في القرآن الكريم من نظائره فالصواب أن يكون مثله في التشديد وضم الياء كما صرح ذلك بقوله: (والصواب في سائر ما في القرآن من نظائره أن يكون مثله في التشديد وضم الياء).

ولا شك أن هذه القراءة يعني قراءة فتح الياء وسكون الباء وضم الشين التي أنكرها الشيخ قراءة متواترة كأختها التي يرجحها الشيخ والقراءة إذا ثبت تواترها لا تخضع لأي قياس حتى يكون قاهراً عليها وذلك أن القراءة سنة متبعة يأخذها الأول عن الآخر وأما ما ادّعاه من أن القراءة التي ذهب إلى أرجحيتها دون الأخرى هي اللغة السائرة، والكلام المستفيض.. إلخ فلا يمنع أن تكون قراءة التخفيف صواباً أيضاً ما دام علم تواترها ومع ذلك فإنه ثبت مجيئوها في كلام العرب كما استشهد بذلك نفسه حيث قال من قول الشاعر:

بشرت عيالي إذ رأيت صحيفة أتتك من الحجاج يتلى كتابهـا

ثم قال وقد قيل إن بشرت لغة أهل تهامة من كنانة وغيرهم من قريش

واستشهد لك ببيتين من الشعر كما سبق أن قال: فالكلام الفصيح من كلامهم بلا ألف فيقال أبشر بكذا، ولا يكادون يقولون بشره بكذا ولا أبشره وحينئذ فلا وجه لادعائه قشو لغة دون أخرى من هذه اللغات طالما جاءت القراءة بهذه وتلك، لأن العمدة في هذا الباب ثبوت القراءة بطريق التواتر لا غير لأن أئمة القراءة لا يحكمون لغة العرب في تصحيح القراءة بل يعتمدون على تواتر القراءة، هذا وزعمه بإجماع قراء الأمصار على التشديد في قوله تعالى ﴿فبم تبشرون﴾ لا يقدح ولا يمنع اختلاف القراء في مواضع أخرى كما في هذه السورة لأن مواضع الاختلاف معلومة عند القراء كما قال الشاطبي رحمه الله:

مع الكهف والإسراء يبشركم سما نعم ضم وحرك واكسر الضم أثقلا
نعم عم في الشورى وفي التوبة اعكسوا لحمزة مع كاف مع الحجر أولا

أخبر الناظم أن ضم الياء وفتح الباء وكسر الشين المشددة لهؤلاء القراء المرموز لهم بكم سما نعم وهم: ابن عامر ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو البصري، وعاصم في لفظ يبشر في هذه السورة وهو في موضعين: (إن الله يبشرك بيحيى، إن الله يبشرك بكلمة) مع اللفظ الذي في سورة الكهف، والذي في سورة الإسراء وهو: ﴿ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات فيهما﴾ والذين يقرأون بالتشديد في هذه المواضع الأربعة هؤلاء السابقون والذين يقرأون بتخفيف الشين مع فتح الياء وسكون الباء حمزة، والكسائي.

ويقرأ المرموز لهم (بنعم عم) في سورة الشورى وهم: عاصم، وابن عامر، ونافع بضم الياء وكسر الشين المشددة في قوله تعالى ﴿ذلك الذي يبشر الله عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾ فتكون قراءة ابن كثير، وأبي عمرو وحمزة والكسائي بفتح الياء وسكون الباء وضم الشين مخففة.

والموضع السادس قوله تعالى في سورة التوبة ﴿يبشرهم ربهم برحمة منه ورضوان﴾.

والموضع السابع قوله تعالى في سورة مريم ﴿يا لزكريا إنا لنبشرك بغلام﴾.

والثامن في نفس السورة قوله تعالى: ﴿لتبشر به المتقين﴾.

والموضع التاسع قوله تعالى في سورة الحجر في الموضع الأول: ﴿إنا نبشرك بغلام عليم﴾.

وفي هذه المواضع الأربعة الأخيرة يقرأ بالتشديد غير حمزة فإنه يقرأ بالتخفيف في جميع المواضع.

والحق أن القراءتين متواترتان لا شك في ذلك، والتخفيف والتشديد لغتان مشهورتان من لغات العرب يقال: بشر يبشر وبشر يبشر تبشيراً، وهناك لغة ثالثة جاء بها القرآن وهي (أبشر) قال الله جل ذكره: ﴿وأبشروا بالجنة﴾ فصلت ٣٠.

والجدير بالذكر أن اختلاف القراء جاء في المضارع فقط دون الماضي والأمر.

وقد أبهم الشيخ رحمه الله تعالى أصحاب هاتين القراءتين حيث نسب كلا منهم إلى البلدان ولم يضفهم إلى أسمائهم بتصريح أسمائهم - وإليك بيان ذلك:

الذين يقرأون بتخفيف الشين المضمومة وفتح الياء وسكون الباء حمزة، والكسائي في هذه السورة.

والذين يقرأون بضم الياء وفتح الباء وكسر الشين المشددة الباقون من العشرة، وقد سبق لك ذكرهم.. والله أعلم.

٣٣ - قال الله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴾[1].

قال محمد بن جرير الطبري[2] رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأه عامة أهل الحجاز وبعض البصريين (بما كنتم تعلمون الكتاب) بفتح التاء وتخفيف اللام يعني بعلمكم الكتاب ودراستكم إياه، وقراءتكم واعتلوه لاختيارهم قراءة ذلك كذلك بأن الصواب لو كان التشديد في اللام وضم التاء لكان الصواب في (تدرسون) بضم التاء وتشديد الراء.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين (بما كنتم تعلمون الكتاب) بضم التاء من تعلمون وتشديد اللام بمعنى تعليمكم الناس الكتاب ودراستكم إياه واعتلوا لاختيارهم ذلك بأن من وصفهم بالتعليم فقد وصفهم بالعلم إذ لا يعلمون إلّا بعد

---

(١) سورة آل عمران رقم الآية (٧٩).

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ ٣ + ٤ ص ٢٣٤ المطبوعة.

علمهم بما يعلمون، قالوا ولا موصوف بأنه يعلم إلاَّ وهو موصوف بأنه عالم قالوا فأما الموصوف بأنه عالم فغير موصوف بأنه معلم غيره، قالوا فأولى القراءتين بالصواب أبلغهما في مدح القوم وذلك بأنهم كانوا يعلمون الناس الكتاب اهـ. كلام الشيخ في المراد..

أقول وبالله التوفيق:

ويشير هذا الكلام الذي كتبه الشيخ هنا إلى أن إحدى القراءتين أولى من أختها في كونها صواباً دون الأخرى - حيث قال: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك أبلغهما في مدح القوم وذلك وصفهم بأنهم كانوا يعلمون الناس الكتاب، وهذا المذهب الذي يكرره الشيخ في كتابه هذا في توجيه القراءات مذهب يخالف ما ذهب السلف إليه من أن تفضيل بعض القراءات على الأخرى غير جائز، ولو كان هذا جائزاً لذهب إليه الرسول ﷺ عندما حكم بين المختلفين في ذلك، ولكنه صوب الجميع حيث قال لكل: أصبت وأحسنت، وفي رواية: هكذا أنزلت فتبين من ذلك أن القراءات بمنزلة واحدة طالما ثبت تواتر الجميع ولا مزية لإحداها على الأخرى وأما ما اعتمد عليه في ذلك من أنهم قالوا: ولا موصوف بأنه يعلم إلاَّ وهو موصوف بأنه عالم ثم قال: قالوا: فأما الموصوف بأنه عالم فغير موصوف بأنه معلم - فلا يدعم حجته في تقليل شأن قراءة التخفيف وإنكارها وذلك أن التعليم من العلم لأن من علم شيئاً هو الذي يتصدى للتعليم فالعلم والتعليم لازم وملزوم لا ينفك أحدهما عن الآخر، وقوله:

ولا موصوف بأنه يعلم إلاَّ هو موصوف بأنه عالم يمكن تسليمه جدلاً لو كان الموضوع الذي هو فيه غير القراءات وأما القراءات فلا دخل للتعليلات والقياسات فيها لأنها سنة متبعة إذا ثبت تواترها لا يقدح فيها شيء من ذلك (لا يضل ربي ولا ينسى) وأيضاً ربما يعلم الإنسان الجاهل ما لا علم له تخبطاً وعشوائياً ولا يبعد هذا فحينئذ أن دعواه من أنه يلزم من التعليم العلم ولا يلزم من العلم التعليم لا يسلم له على الإطلاق عموماً ما دام ذلك ممكناً.

والقول الحق إن مجموع القراءتين أفاد معنى عالياً ربما لا يكون في انفراد قراءة وذلك أن الواجب على المسلم أولاً طلب العلم ولذلك بوب الإمام البخاري رحمه الله تعالى بقوله: باب العلم قبل القول والعمل، ثم استدل بقوله تعالى

﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ . . الآية﴾[1]، وحينئذ فلا داعي لتفضيل القراءة على الأخرى محتجا بما ذكر وعلى ذلك فمؤدى القراءتين واحد إذ إن من علم شيئاً علم غيره ولا يكون ذلك إلا بعد العلم.

وهذه القراءة التي ذهب الشيخ رحمه الله تعالى إلى أنها غير صواب هي قراءة جماعة من القراء العشرة المشهورين وهم: نافع وابن كثير، وأبو عمرو البصري، وأبو جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر[2].

والقراءة الثانية يعني قراءة التشديد ـ هي قراءة ابن عامر الشامي، وعاصم، وحمزة والكسائي، والله أعلم.

٣٤ ـ قال تعالى: ﴿ ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون ﴾[3].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة قوله تعالى ﴿ ولا يأمركم ﴾ فقرأته عامة قراء الحجاز والمدينة (ولا يأمركم) على وجه الابتداء من الله بالخبر عن النبي ﷺ أنه لا يأمركم أيها الناس أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً واستشهد قارئوا ذلك كذلك بقراءة ذكروها عن ابن مسعود أنه كان يقرأها وهي ولن يأمركم فاستدلوا بدخول لن على انقطاع الكلام عما قبله وابتداء خبر مستأنف. قالوا: فلما صير مكان لن في قراءتنا لأوجبت قراءته بالرفع.

وقرأه بعض الكوفيين والبصريين (ولا يأمركم) بنصب الراء عطفاً على قوله: ثم يقول للناس، وكان تأويله عندهم ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب، ثم يقول للناس ولا أن يأمركم بمعنى ولا كان له أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك (ولا يأمركم) بالنصب على الاتصال بالذي

(١) سورة محمد آية ١٩.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٤٠، البدور الزاهرة جـ ص ٦٤ اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ١٧٤.

(٣) سورة آل عمران آية ٨٠.

قبله بتأول ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة، ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله ولا أن يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً لأن الآية نزلت في سب القوم الذين قالوا لرسول الله ﷺ : أتريد أن نعبدك فأخبرهم الله جل ثناؤه أنه ليس لنبيه ﷺ أن يدعو الناس إلى عبادة نفسه ولا إلى اتخاذ الملائكة والنبيين أرباباً، ولكن الذي له أن يدعوهم إلى أن يكونوا ربانيين فأما الذي ادعى من قرأ ذلك رفعاً أنه في قراءة عبد الله ولن يأمركم استشهاد الصحة قراءته بالرفع فذلك خبر غير صحيح سنده وإنما هو خبر رواه حجاج عن هرون لا يجوز ذلك في قراءة عبد الله كذلك ولو كان خبراً صحيحاً سنده لم يكن فيه لمحتج حجة لأن ما كان على صحته من القراءة من الكتاب الذي جاء به المسلمون وراثة عن نبيهم ﷺ لا يجوز تركه لتأويل نحو قراءة أضيفت إلى بعض الصحابة بنقل من يجوز في نقله الخطأ والسهو. ا هـ المراد من كلامه.

أقول وبالله التوفيق: -

إن كلامه هذا يتضمن إنكار قراءة الرفع في (ولا يأمركم) مع أنها قراءة متواترة عن النبي ﷺ مثل القراءة التي ذهب إلى كونها صواباً وهي قراءة نصب الراء من (يأمركم) والأساس في باب القراءات ثبوتها بطريق التواتر، وقد كان ذلك حيث إن هذه القراءة التي أنكرها قرأ بها جماعة من القراء العشرة الذين إذا تواترت القراءات عنهم إلى النبي ﷺ لا يسأل عنها بعد ذلك لأنها من القراءات العشر المتواترة عند جمهور العلماء قاطبة ولم يشذ منهم إلا أناس لا قدم لهم في العلم، وقد قال الشيخ رحمه الله تعالى:

في الحكم على القراءة التي ذهب إلى كونها صواباً دون الأخرى (وأولى القراءتين بالصواب في ذلك (ولا يأمركم) بالنصب.. إلخ.

وكان من الواجب عليه أن ينظر إلى القراءتين بعين واحدة ويحكم لهما بالأصوبية لا الحكم بكون إحدى القراءتين صواباً والأخرى بالخطأ ويعتبر هذا زلة قدم زل فيها الشيخ رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

وأما ما قاله الشيخ رحمه الله تعالى من أن الذين قرأوا بقراءة الرفع استشهدوا بقراءة ذكروها عن عبد الله بن مسعود أنه كان يقرأها (ولن يأمركم) فاستدلوا بدخول لن على انقطاع الكلام عما قبله وابتداء خبر مستأنف قالوا فلما وقع مكان لن في قراءتنا لأوجبت قراءته بالرفع. على كلام الصحابة بل يعتمدون على ما ثبت

عن النبي ﷺ بطريق التواتر كيف يعتمدون على موقوف الصحابة في هذا الباب الذي مبناه التوقيف وثبوت التواتر عن النبي ﷺ مع أنهم يعرفون معرفة تامة أن قراءة عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة منها ما هي منسوخة في العرضة الأخيرة، ومنها ما هي من قبيل التفسير قال ابن الجزري رحمه الله تعالى في كتابه «النشر في القراءات العشر»[1]:

ولا شك أن القرآن نسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة فقد صح النص بذلك عن غير واحد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وروينا بإسناد صحيح عن زر بن حيش قال: قال لي ابن عباس أي القراءتين تقرأ به، قلت: الأخيرة، قال: فإن النبي ﷺ كان يعرض القرآن على جبريل عليه السلام في كل عام مرة فشهد عبد الله ـ يعني ابن مسعود ـ ما نسخ منه وما بدل.

فقراءة عبد الله الأخيرة وإذا ثبت ذلك فلا إشكال أن الصحابة كتبوا في هذه المصاحف ما تحققوا أنه قرآن وما علموه استقر في العرضة الأخيرة وما تحققوا صحته (تواتره) عن النبي ﷺ مما لم ينسخ وإن لم تكن داخلة في العرضة الأخيرة، ولذلك اختلفت المصاحف بعض اختلاف إذ لو كانت العرضة الأخيرة فقط لم تختلف المصاحف بزيادة ونقص وغير ذلك، وتركوا ما سوى ذلك. اهـ.

وأما قوله رحمه الله تعالى: فأما الذي ادعى من قرأ ذلك رفعاً أنه في قراءة عبد الله ولن يأمركم استشهاداً لصحة قراءته بالرفع فذلك خبر غير صحيح سنده وإنما هو خبر رواه حجاج عن هرون.. إلخ، فكلام وجيه لو كان القوم اعتمدوا على قراءته ولكنهم ما ادعوا ذلك ولا اعتمدوا عليها بل اعتمدوا على قراءة متواترة عن الرسول ﷺ.

وقوله رحمه الله تعالى: (ولو كان ذلك خبراً صحيحاً سنده لم يكن فيه لمحتج حجة لأن ما كان على صحته من القراءة من الكتاب الذي جاء به المسلمون وراثة عن نبيهم ﷺ لا يجوز تركه لتأويل نحو قراءة أضيفت إلى بعض الصحابة بنقل من يجوز في نقله الخطأ والسهو)، يوهم أن إثبات هذه القراءة (قراءة الرفع) يؤدي إلى ترك قراءة النصب وهذا لم يقل به أحد من القراء وأهل العلم، ولكنه وهم باطل لما

---

(١) انظر جـ ١ ص ٣٢.

عرفت من أن القراءتين ثبتتا بطريق التواتر الذي لا شك فيه ولكنه أخطأ في هذا كشأن البشر عفا الله عنا وعنه.

وإليك أصحاب هاتين القراءتين الذين لم يبين الشيخ أسماءهم فالذين يقرأون بنصب الراء في (ولا يأمركم) ابن عامر الشامي وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وخلف العاشر [1].

والذين يقرأون برفع الراء نافع وأبو جعفر المدنيان، وابن كثير المكي، والكسائي، وفي هذا اللفظ الكريم (ولا يأمركم) قراءة سبعية تركها الشيخ وهي قراءة أبي عمرو البصري لأن أبا عمرو يقرأ بخلف عن الدوري بإسكان الراء (ولا يأمركم) والوجه الثاني للدوري اختلاس ضمتها ـ فائدة ـ وقراءة البصري بإسكان الراء أو اختلاسها لا تنافي قول الشاطبي: (ورفع ولا يأمركم روحه سما) لأن هذا مقيد بما تقدم في سورة البقرة ـ اهـ [2] وهو قوله رحمه الله تعالى رحمة واسعة

وإسكان بارئكم ويأمركم له ... ويأمرهم أيضاً وتأمرهم تلا
وينصركم أيضاً ويشعركم وكم ... جليل عن الدروس مختلساً جلا

وقد فات الشيخ رحمه الله تعالى أن يشير إلى هذه القراءة السبعية فاعلم ذلك وتوجيه هاتين القراءتين ظاهر لأن الشيخ أغنانا عن تعرضه لأنه وجهها توجيهاً سليماً لولا الإساءة إلى قراءة الرفع والله أعلم.

٣٥ ـ قال تعالى: ﴿ وما يفعلوا من خير فلن يكفروه والله عليم بالمتقين ﴾.

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء الكوفة: (وما يفعلوا من خير فلن يكفروه) جميعاً ـ رداً على صفة القوم الذين وصفهم جل ثناؤه بأنهم يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وقرأته عامة قراء المدينة والحجاز وبعض قراء الكوفة بالتاء في الحرفين جميعاً (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) بمعنى وما تفعلوا أنتم أيها المؤمنون من خير فلن يكفركموه ربكم، وكان بعض قراء البصرة يرى القراءتين في ذلك جائزاً بالياء والتاء في الحرفين ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٤٠ والبدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح جـ ص ٦٤.

(٢) انظر البدور الزاهرة للشيخ / عبد الفتاح القاضي رحمه الله تعالى جـ ص ٦٥.

والصواب من القراءة في ذلك عندنا (وما يفعلوا من خير فلن يكفروه) بالياء في الحرفين كليهما يعني بذلك الخبر عن الأمة القائمة التالية آيات الله وإنما اخترنا ذلك لأن ما قبل هذه الآية من الآيات خبر عنهم فإلحاق هذه الآية إذ كان لا دلالة فيها تدل على الانصراف عن صفتهم بمعاني الآيات قبلها أولى من صرفها عن معاني ما قبلها وبالذي اخترنا من القراءة كان ابن عباس يقرأ. ا هـ.

أقول وبالله التوفيق: ـ

إنه صرح هنا بأن الصواب من القراءتين في هذا اللفظ الكريم قراءة الغيب بالياء في الحرفين، واحتج في ذلك بأن الآيات التي قبل هذه الآية بالغيب وإرجاع اللفظ إلى ما هو أقرب منه أولى، وهذا اسلوب في غاية الفصاحة لأن الالتفات من الغيب إلى الخطاب وبالعكس من أنواع البلاغة ويعتبر تفنناً في التعبير وجاء القرآن بأفصح لغات العرب ومجيء قراءة الخطاب بعد تلك الآيات التي تتحدث عن الغيب من بلاغة القرآن الكريم والحجة التي احتج بها في إنكار قراءة الخطاب لا تدفع هذه القراءة لأنها قراءة متواترة، والقاعدة أن القراءة إذا ثبتت عن النبي ﷺ بطريق التواتر لا يردها شيء من التعليلات والقياسات لأنها سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول منذ أن تلقاها النبي ﷺ من جبريل عن رب العالمين حتى وصلت إلينا بهذه الطريقة المحكمة، وحينئذٍ فذهاب الشيخ إلى كون قراءة الغيب صواباً وقراءة الخطاب غير صواب غير لائق بشرف القراءات لأنها أمر توقيفي فتبين من ذلك أن القراءتين متواترتان على درجة واحدة وأما زعمه أن ابن عباس يقرأ بالغيب فلا يجعل قراءة الغيب صواباً والأخرى خطأ لأن علماء القراءات لا يعتمدون على جميع قراءات الصحابة، لأن قراءاتهم منها ما هو منسوخ. ومنها ما هو بدل في العرضة الأخيرة كما سبق لك بيان ذلك [١].

ولكن اعتمادهم اليوم على القراءات العشر المتواترة التي تلقتها الأمة بالقبول هذا وتوجيه القراءتين قد اكتفينا فيها بتوجيه الشيخ رحمه الله تعالى، وقد ترك الشيخ رحمه الله تعالى نسبة القراءة إلى ذويها حيث لم يذكر صريح أسمائهم إلا ما نسبهم إلى البلاد وهذا غير كاف في هذا المقام ـ وإليك بيان ذلك: ـ

فالذين يقرأون بالغيب: حفص، وحمزة، والكسائي وخلف العاشر.

---

(١) انظر الصفحة ص ١٣٨ من هذه الرسالة.

والذين يقرأون بالخطاب في الحرفين: نافع، وأبو جعفر المدنيان، وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، ويعقوب الحضرمي.. والله أعلم بالصواب.

٣٦ ـ قال تعالى: ﴿بَلَىٰٓۚ إِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ وَيَأۡتُوكُم مِّن فَوۡرِهِمۡ هَٰذَا يُمۡدِدۡكُمۡ رَبُّكُم بِخَمۡسَةِ ءَالَٰفٖ مِّنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ مُسَوِّمِينَ﴾ [١] قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى:

اختلف القراء في قراءة قوله (مسومين) فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة والكوفة (مسومين) بفتح الواو بمعنى أن الله سوّمها، وقرأ ذلك بعض قراء أهل الكوفة والبصرة (مسومين) بكسر الواو بمعنى أن الملائكة سوّمت نفسها؛ وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ بكسر الواو لتظاهر الأخبار عن رسول الله ﷺ فأهل التأويل منهم ومن التابعين بعدهم بأن الملائكة هي التي سومت أنفسها من غير إضافة تسويمها إلى الله عز وجل أو إلى غيره من خلقه ولا معنى لقول من قال إنما كان يختار الكسر في قوله (مسومين) لو كان في البشر فأما الملائكة فوصفهم غير ذلك ظناً منه بأن الملائكة غير ممكن فيها تسويم أنفسها إمكان ذلك في البشر وذلك أنه غير مستحيل أن يكون الله عز وجل مكّنها من تسويم أنفسها بحق تمكينه البشر من تسويم أنفسهم فسوموا أنفسهم بحق الذي سوم البشر طلباً منها بذلك طاعة ربها فأضيف تسويمها أنفسها إليها وإن كان ذلك عن تسبيب الله لهم أسبابه وهي إذا كانت موصوفة بتسويمها أنفسها تقرباً منها إلى ربها كان أبلغ في مدحها لاختيارها طاعة الله من أن تكون موصوفة بأن ذلك مفعول بها. اهـ[٣].

أقول وبالله التوفيق: ـ

وهذه الحجج التي ساقها الشيخ رحمه الله تعالى في توجيه هاتين القراءتين لتصويب قراءة كسر الواو من قوله تعالى ﴿ مسومين ﴾ لا عبرة لها لأنه ذكر أن التوجيه على قراءة كسر الواو أن الملائكة هي التي جعلت على أنفسها علامة وذلك أبلغ في مدحهم من أن تكون هذه العلامة جعلت عليها من قبل الله أو غيره من الخلق، ثم هدم نفسه البناء الذي حاول أن يقويه حيث قال:

---

(١) آل عمران آية ١٢٥.

(٢) انظر جامع البيان للطبري جـ٣×٤ ص٥٣-٥٤.

(وإن كان ذلك عن تسبيب الله لهم أسبابه) فتبين من ذلك أن القراءتين معناهما واحد لأن الله هو الذي أقدر الملائكة على تسويم أنفسها ومكنها من ذلك على توجيه كسر الواو من (مسومين) وعلى توجيه قراءة الفتح منه هو الذي جعل هذه العلامة تعرف بها الملائكة من البشر وكل ذلك من الله سبباً ومسبباً قال:

﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ وحينئذٍ فلا داعي لـذكـر هـذه العلل الواهية لأجل إنكار قراءة متواترة وذلك أن القراءة إذا ثبت تواترها عن النبي ﷺ لا يدفعها شيء من العلل النحوية والصرفية وغيرها من العلل التي يروجها الذين لا علم لهم بحقيقة الموقف[1]، والذين يريدون الطعن في كلام الله تعالى، وهيهات ذلك لأن الله تعالى قيض أئمة محققين ومتقنين يذبون الجهلة والملاحدة عن ساحة كتاب الله وحينئذٍ فكلتا القراءتين ثبت تواترها عن النبي ﷺ حيث إن كلاً منهما من القراءات العشر التي أجمعت الأمة على تواترها، وقد أبهم الشيخ أصحاب هاتين القراءتين بنسبة القراء إلى البلدان، ولم يصرح أسماءهم كعادته فيما سبق وإليك بيان ما أجمله وتركه:

أما الذين يقرأون بفتح الواو من قوله تعالى[2] (مسومين) فهم: نافع، وأبو جعفر المدنيان، وابن عامر الشامي، ولم يذكر الشيخ ابن عامر وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

والذين يقرأون بكسر الواو هم: ابن كثير المكي، وقد تركه الشيخ ولم يذكره حتى في نسبته إلى البلد، وأبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي، وعاصم الكوفي، والله أعلم.

٣٧ ـ قال تعالى: ﴿ إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس وليعلم الله الذين آمنوا ويتخذ منكم شهداء والله لا يحب الظالمين ﴾[3].

قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: اختلف القراء في

---

(١) انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتوترة للشيخ/ عبد الفتاح القاضي ص ٦٨، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٤٢.

(٢) سورة آل عمران آية (١٤٠).

(٣) وإنني لا أقصد بذلك ابن جرير رحمه الله ولكن أقصد بذلك المستشرقين ومن نحا نحوهم في طعن القراءات إذا وجدوا منفذاً لذلك.

قراءة ذلك فقرأته عامة قراء أهل الحجاز والمدينة والبصرة (إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله) كلاهما بفتح القاف بمعنى إن يمسسكم القتل والجراح يا معشر أصحاب محمد فقد مس القوم من أعدائكم من المشركين قرح قتل وجراح مثله.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة (إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله) بضم القاف فيهما، ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ (إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله) بفتح القاف في الحرفين لإجماع أهل التأويل على أن معناه القتل والجراح فذلك يدل على أن القراءة هي الفتح.

ثم قال الشيخ: وكان بعض أهل العربية يزعم أن القرح والقرح بمعنى واحد ثم قال: والمعروف عند أهل العلم بكلام العرب ما قلنا. اهـ المراد منه (١).

أقول وبالله التوفيق:

إن هذا المذهب الذي ذهب إليه الشيخ في توجيه هاتين القراءتين مذهب مخالف لما كان عليه السلف الصالح وما كان عليه علماء التوجيه حيث ذهب إلى أن قراءة الفتح من الحرفين في القرح أفضل بكونها صواباً دون الأخرى يعني قراءة ضم القاف، مع أن هاتين القراءتين متواترتان.

وخلافه لما كان عليه السلف فإنهم إذا ثبتت القراءة بطريق التواتر لا يرون تفضيل قراءة على الأخرى بل يحرمون ذلك، وقد خالف الشيخ مذهبهم حيث قال: وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ (إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله) بفتح القاف في الحرفين ثم ذكر العلة في ذلك وقال لإجماع أهل التأويل على أن معناه القتل والجراح.

ثم حصر الصواب في قراءة الفتح حيث قال:

فذلك يدل على أن القراءة هي الفتح، هذا ومن المعلوم أن القراءة لا تخضع لأي قياس طالما جاءت بطريق التواتر، وهذا الكلام لا يقدح في قداستها.

وخلافه (٢) لما كان عليه علماء التوجيه في ذلك قوله: وكان بعض أهل

(١) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ ٣+٤ ص ٦٧.

(٢) ووجه خلافهم أن عبَّر عن هذا المعنى بزعم لأن زعم مطية الكذب كما يقولون اهـ.

العربية يزعم أن القرح، والقرح لغتان بمعنى واحد وهؤلاء العلماء مثل الحسين بن أحمد بن خالويه، وأبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي وصاحب اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر.

وقال ابن خالويه: (إن يمسسكم قرح)[1] يقرأ بفتح القاف وضمها فالحجة لمن فتح أنه أراد الجرح بأعيانها والحجة لمن ضم أنه أراد ألم الجرح وقيل هما لغتان فصيحتان كالجهد والجهد قال مكي: (قرح) بضم القاف على أنها ألم الجراحات وبتفتح القاف الجرحات بعينها ثم قال مكي رحمه الله تعالى:

وأكثر الناس على أن القراءتين بمعنى الجرحات بلغتين كالضعف والضعف. اهـ.

وقد علمت من ذلك أن هؤلاء العلماء الذين وجهوا هاتين القراءتين وجهوهما هذا التوجيه السليم الذي لا يمس إحدى القراءتين بأدنى شيء من الإنكار والطعن، ولم يتعرضوا بتفضيل إحدى القراءات على الأخرى.

وكان الواجب عليه أن يسلك مثل هذا المسلك السليم والذي حصل منه في هذا الموضوع إنما يعتبر خطأ أو غفلة منه فعلم من ذلك كله أن قراءة فتح القاف وضمها قراءتان ثابتتان بطريق التواتر لا فضل لإحداهما على الأخرى وإليك بيان أسماء أصحاب هاتين القراءتين الذين أبهمهم الشيخ:

فأما الذين يقرأون بفتح القاف من (قرح) نافع بن نعيم وأبو جعفر المدنيان، وابن كثير، وأبو عمر البصري، وابن عامر الشامي، وحفص عن عاصم، ويعقوب الحضرمي.

والذين يقرأون بضم القاف من (قرح) شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر[2].

٣٨ ـ قال تعالى: ﴿ وكأيِّن من نبي قاتل معه ربيون كثير فما وهنوا لما أصابهم

(١) انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١١٤، والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب التعيلي جـ ١ ص ٣٥٦.

(٢) البدور الزاهرة في القراءة العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٦٨.

﴿فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ (١).

يقول محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: اختلف القراء في قراءة قوله تعالى ﴿ قتل معه ربِّيون كثير﴾ فقرأ ذلك جماعة من قراء الحجاز والبصرة (قتل) بضم القاف.

وقرأه جماعة أخرى بفتح القاف وبالألف وهي قراءة جماعة من قراء الحجاز والكوفة.

فأما من قرأ (قاتل) فإنه اختار ذلك لأنه قال: لو قتلوا لم يكن لقوله (فما وهنوا) وجه معروف لأنه يستحيل أن يوصفوا بأنهم لم يهنوا ولم يضعفوا بعدما قتلوا.

وأما الذين قرأوا ذلك (قتل) فإنهم قالوا إنما عنى بالقتل النبي وبعض من معه من الربِّيين دون جميعهم وإنما نفى الوهن والضعف عن بقي من الربانيين ممن لم يقتل.

وأولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ بضم القاف (قتل معه ربيون كثير) لأن الله عز وجل إنما عاقب بهذه الآية والآيات التي قبلها من قوله: (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم) الذين انهزموا يوم أحد وتركوا القتال أو سمعوا الصائح يصيح أن محمداً قد قتل فعاقبهم الله عز وجل على فرارهم وتركهم القتال فقال: أفإن مات محمد أو قتل أيها المؤمنون ارتددتم عن دينكم وانقلبتم على أعقابكم ثم أخبرهم عما كان من فعل كثير من أتباع الأنبياء قبلهم، وقال لهم هلا فعلتم كما كان أهل الفضل والعلم من أتباع الأنبياء قبلكم يفعلونه إذا قتل نبيهم من المضي على منهاج نبيهم والقتال على دينه أعداء دين الله على نحو ما كانوا يقاتلون مع نبيهم ولم تهنوا ولم تضعفوا كما لم يضعف الذين كانوا قبلكم من أهل العلم والبصائر من أتباع الأنبياء إذا قتل نبيهم ولكنهم صبروا لأعدائهم حتى حكم الله بينهم وبين نبيهم. اهـ.(٢)

أقول وبالله التوفيق:

---

(١) سورة آل عمران آية (١٤٦).

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ٣ + ٣ ص ٧٦.

وقد أحسن الشيخ في توجيه هاتين القراءتين لو لم يقارن بينهما مقارنة أدت إلى تفضيل إحداهما على الأخرى حيث قال:

وأولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ بضم القاف (قتل معه ربيون كثير) وقد عرفت ما في ذلك من عدم الجواز وأن الحق تصويب القراءتين أو القراءات عند اختلاف ذلك طالما علم تواترها عن النبي ﷺ .

وأما ما احتج به الشيخ رحمه الله تعالى: من أن قراءة ضم القاف وحذف ألف بين القاف واللام من قوله تعالى: ﴿قتل معه ربيون كثير﴾ أولى بالصواب من القراءة الثانية بفتح القاف وألف بينها وبين اللام فلا يكون له حجة في ذلك، وغاية الأمر الذي أفاده كلامه توجيه قراءة ضم القاف توجيهاً طيباً حيث قال معللاً ذلك لأن الله عز وجل إنما عاتب بهذه الآية والآيات التي قبلها من قوله: (أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولمَّا يعلم الله الذين جاهدوا منكم)، الذين انهزموا يوم أحد. . إلخ) واعتل أيضاً في دعم حجته التي دعته إلى تفضيل قراءة ضم القاف على الأخرى بأن أصحاب هذه القراءة قالوا إنما عنى بالقتل النبي وبعض من معه من الربانيين دون جميعهم وإنما نفى الوهن والضعف عمن بقي من الربانيين ممن لم يقتل، وفي الحقيقة أن هذه العلل كلها لا تعارض القراءة الثانية، بل تؤكدها وتبينها لأن توجيه القراءة الثانية يعني قراءة فتح القاف وألف بين القاف واللام أنه يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون قد أسند الفعل الذي هو القتال إلى النبي ﷺ ويكون معه ربيون ابتداء وخبراً وترفع بالظرف والجملة صفة (نبي) ويجوز أن تكون الجملة في موضع الحال من الضمير في (قاتل) والهاء في (معه) تعود على ذلك الضمير، ودل المعنى على أن الربيين قاتلوا مع قتال النبي وحسن ذلك لما روي عن الحسن وغيره أنه قال: ما قتل نبي قط في قتال وكان إضافة القتال إليه أولى من إضافة القتل إليه.

والوجه الثاني: أن يكون قد أسند الفعل إلى (الربيين) دون النبي فأخبر. . عنهم بالقتال فتكون جملة (قاتل معه ربيون) صفة لنبي وربيون مرفوع بفعل قاتل على كونه فاعلاً له.

وتوجيه القراءة بغير ألف وضم القاف أنه يحتمل أيضاً وجهين أحدهما: أن يكون فعلاً وما يعد صفة لنبي، والفعل مسند إلى النبي بدلالة قوله (أفان مات أو قتل) فأخبر أن النبي ﷺ قد يقتل، وقد قال تعالى: ﴿ويقتلون النبيين﴾

البقرة ٦١ ـ وقال: ﴿ فلم تقتلون أنبياء الله ﴾ وهذا من قتل النبي في غير قتال فحمل ذلك على هذا المعنى أنه قتل في غير قتال وسياق الكلام في قوله تعالى: ﴿ فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله ﴾، وفي قوله: ﴿ وثبت أقدامنا ﴾ يدل على أن القتال والقتل كان في الحرب في سبيل الله، والأولى الجمع بين ما ظاهره التعارض من النظم الكريم بأن قتل النبي كان في غير قتال إلا إذا رأينا نصاً قاطعاً يبين لنا أن ذلك حصل في القتال ما دام يحتمل إسناد القتل إلى الربِّيين دون النبي من هذه القراءة.

والوجه الثاني: أن قتل وما بعده صفة أيضاً للنبي والفعل مسند إلى ربيين فربيـون على هذا الوجه مرفوع بقتل على أنه نائب فاعل قتل وعلى الوجه الأول فربيـون مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر ومعه الخبر المقدم والجملة في الوجهين صفة لنبي وهذا الوجه يقويه قول الحسن المذكور عنه [١].

وحينئذٍ فلا محل للمعارضة لهذه القراءة المتواترة بأنها غير صواب، والأخرى هي الصواب لأن كلا من القراءتين متواترة والقاعدة أن القراءة إذا ثبت تواترها عن النبي ﷺ فهي حق وصواب ويحرم الطعن فيها بأنها غير صواب، وأي إنسان أثار الشبهة في ذلك فشبهته مردودة عليه، وذلك أنه لو ساغ لأحد أن يصوب القراءة دون القراءة أو يخطأ ذلك لساغ للرسول ﷺ لأن القرآن نزل عليه من عند الله، وصاحب البيت أدرى بما فيه، ولكن النبي ﷺ عندما رفع المختلفون في ذلك قضاياهم صوب الجميع ولم يخطأ أحداً منهم فقال لكل منهم أصبت وتارة وقال أحسنت وتارة قال: هكذا أنزلت، فعلم من ذلك أن جميع القراءات التي حصل فيها اختلاف القراء العشرة على درجة واحدة ومنزلة واحدة كلها حق وصواب فلا تكون قراءة أفضل من قراءة، ومن ذهب إلى تفضيل أحدهما على الأخرى فقد أخطأ الصواب لأنها سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول منذ أن تلقى النبي ﷺ عن جبريل إلى أن وصلت إلينا بطريق التواتر الذي لا شك فيه.

وقد أبهم الشيخ رحمه الله تعالى أصحاب هاتين القراءتين ولم يذكر أسماءهم

---

(١) انظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ١٨٠ والكشف عن وجوه القراءات السبع جـ ١ ص ١٥٩ ـ ١٦١.

الصريحة إلا ما ذكرهم بنسبتهم إلى البلدان ـ وإليك بيان ما أبهمه من ذلك:

فالذين يقرأون بضم القاف بغير ألف بين القاف والتاء من العشرة هم نافع وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، ويعقوب الحضرمي.

والذين يقرأون بفتح القاف وفتح التاء وألف بينهما فهم: ابن عامر الشامي، وعاصم، وحمزة؛ والكسائي، وخلف العاشر وأبو جعفر المدني، والله أعلم [١].

٣٩ ـ قال تعالى: ﴿ ثم أنزل عليكم من بعد الغـمّ أمنة نعاساً يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية يقولون هل لنا من الأمر من شيء قل إن الأمر كله لله يخفون في أنفسهم ما لا يبدون لك يقولون لو كان لنا من الأمر شيء ما قتلنا هٰهنا قل لو كنتم في بيوتكم لبرز الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم وليبتلي الله ما في صدوركم وليمحص ما في قلوبكم والله عليم بذات الصدور ﴾[٢] قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق (قل إن الأمر كله) بنصب كلّـه في قراءة من قرأه بالنصب على وجه النعت للأمر والصفة له[٣].

وقرأه بعض قراء أهل البصرة (قل إن الأمر كله لله) برفع كلّـه على توجيه الكل إلى أنه اسم[٤]، وقوله﴿لله﴾ خبره كقول القائل: إن الأمر بعضه لعبد الله ـ ثم قال وقد يجوز أن يكون الكل في قراءة من قرأه بالنصب منصوباً على البدل ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

والقراءة التي هي القراءة عندنا بالنصب في الكل لإجماع أكثر القراء عليه من غير أن تكون القراءة الأخرى خطأً في معنى أو عربية ولو كانت القراءة بالرفع في ذلك مستفيضة في القراء لكانت سواء عندي القراءة بأي ذلك قرأ لاتفاق معاني ذلك بأي وجه قرىء. اهـ.

---

(١) البدور الزاهرة للشيخ: عبد الفتاح القاضي ص ٦٩. والنشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٤٢.

(٢) سورة آل عمران آية (١٥٤).

(٣) لعله مبتدأ ـ أي أنه أن يقول مبتدأ فسبق قلمه إلى ذلك.

(٤) لعل الصواب على وجه التوكيد لأن كل من ألفاظ التوكيد اللهم إلا إذا أراد أنه تابع من التوابع فحكم عليه بالنعت من هذه الناحية.

وقد بدا لي في توجيه الشيخ هاتين القراءتين في هذا اللفظ الكريم في هذه الآية الكريمة أنه أشكلت عليه القراءة المستفيضة وغيرها حيث حكم على القراءة برفع الكل أنها غير مستفيضة عنده مع أنه ذهب إلى أنها لم تكن خطأ في معنى أو عربية وظن أن القراءة إذا انفرد بها قارىء من القراء العشرة لم تكن مستفيضة عنده في القراء الآخرين حيث قال: لإجماع أكثر القراء على قراءة نصب الكل، ومن هذا الإشكال وقع فيما وقع فيه من إنكار بعض القراءة المتواترة وتفضيل بعضها على الأخرى، كما أنه ينجذب مع توجيه المعاني أحياناً، ومع العربية حيناً آخر.

ومذهب الحق خلاف ذلك، وذلك أن القراءة إذا جاءت من أحد القراء العشرة فهي مستفيضة ومتواترة حتى الرواية والوجه فضلاً عن القراءة مثال القراءة التي انفرد بها أحد القراء العشرة قراءة ابن كثير في قوله تعالى: ﴿ فتلقى آدم من ربه كلمات ﴾ بنصب آدم ورفع الكلمات، ومثال الرواية التي انفرد بها بعض الرواة كرواية الدوري عن أبي عمرو في إمالة (الناس) المجرور وغير ذلك مما انفرد به الراوي عن الآخرين.

ومثال الوجه الذي حصل في بعض الطرق دون الأخرى كتوسط البدل لورش لأن له ثلاثة أوجه في ذلك المد والتوسط والقصر مثال ذلك (آمنوا) وكل ذلك متواتر ومستفيض عند القراء العشرة ونسبة القراءة إلى القارىء أو القراء إنما هي نسبة ملازمة وشهرة بها وكثرة الإقراء بها لا أنه يجهل قراءة أخرى والدليل على ذلك أن أكثر السلف قد أجمعوا القراءات العشر كلها ولكن عندما يتصدى للإقراء يدعو تلاميذه إلى أن يفردوا كل قراءة في ختمة، أو يعين قراءة واحدة ويختارها فيقريهم بها فإذا لازم الإقراء بها واشتهرت به من هذه الناحية نسبت إليه، وليس معنى ذلك أنه لا علم به بالقراءات الأخرى فتبين من ذلك أن ما ذهب إليه الشيخ إنما هو شبهة أشكلت عليه فيجب أن لا تعلق بأذهان القارئين بهذا السجل الكبير الذي خلده الشيخ للمسلمين وهذه القراءة التي ذهب الشيخ إلى أنها غير مستفيضة في القراءة هي قراءة أبي عمرو البصري ويعقوب الحضرمي وقراءة النصب في الكل قراءة الباقين من العشرة، وقد عرفت أسماءهم فيما سبق، والقراءتان متواترتان مستفيضتان مشهورتان فلا شك في ذلك ولا تمل عن سبيل الحق.. والله أعلم[1].

---

(١) انظر جامع البيان للطبري جـ ٣ + ٤ ص ٩٤.

٤٠ ـ قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾[١] قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته جماعة من قراء الحجاز والعراق (وما كان لنبي أنْ يَغُلَّ) بمعنى أن يخون أصحابه فيما أفاء الله عليهم من أموال أعدائهم واحتج بعض قراء هذه القراءة أن هذه الآية نزلت على رسول الله ﷺ في قطيفة فقدت من مغانم القوم يوم بدر فقال بعض من كان مع النبي ﷺ لعل رسول الله ﷺ أخذها.

وقال آخرون ممن قرأ ذلك كذلك بفتح الياء وضم العين إنما نزلت هذه الآية في طلائع كان رسول الله ﷺ وجههم في وجه ثم غنم النبي ﷺ فلم يقسم للطلائع فأنزل الله عز وجل هذه الآية على نبيه ﷺ يعلمه فيها أن فعله الذي فعله خطأ وأن الواجب عليه في الحكم أن يقسم للطلائع مثل ما قسم لغيرها، ويعرفه الواجب عليه في الحكم فيما أفاء الله عليه من الغنائم وأنه ليس له أن يخص بشيء منها أحداً ممن شهد الوقعة أو ممن كان ردءاً لهم في غزوهم دون أحد ثم ساق السند في ذلك فقال: حدثني محمد بن سعد قال حدثني أبي قال حدثني عمي قال حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس قوله: (ما كان لنبي أن يغل ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة) يقول: ما كان للنبي أن يقسم لطائفة من المسلمين ويترك طائفة ويجور في القسم، ولكن يقسم بالعدل ويأخذ فيه بأمر الله ويحكم فيه بما أنزل الله يقول: ما كان ليجعل نبياً يغل من أصحابه فإذا فعل ذلك النبي ﷺ استنوا به[٢].

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وقال آخرون ممن قرأ ذلك بفتح (الياء وضم الغين): إنما أنزل ذلك تعريفاً للناس أن النبي ﷺ لا يكتم من وحي الله شيئاً.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: فتأويل قراءة من قرأ ذلك كذلك ما ينبغي

---

(١) سورة آل عمران آية ١٦١.

(٢) قال الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى: هذا إسناد دائر في التفسير وارتضاه وذلك بعد أن بين أن الإسناد السابق فيه كلام يمنع الاحتجاج به وذلك أن فيه تصحيفاً وقد تكلم فيه بأنه ضعيف الحديث، قال أحمد ضعيف الحديث وأيضاً في حديث القطيفة وفزعة بن سويد بن حجير الباهلي قال أحمد: مضطرب الحديث وهو شبه المتروك. اهـ من هامش النسخة المحققة لابن شاكر.

لنبي أن يكون غالاً ـ بمعنى أنه ليس من أفعال الأنبياء خيانة أممهم.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: وقرأ ذلك آخرون: (وما كان لنبي أن يغل) بضم الياء وفتح الغين وهي قراءة معظم قراء أهل المدينة والكوفة.

واختلف قارئوا ذلك كذلك في تأويله:

فقال بعضهم: معناه: ما كان لنبي أن يغله أصحابه ثم أسقط الأصحاب فبقي الفعل غير مسمى فاعله وتأويله: وما كان أن يخان.

ثم قال أبو جعفر رمه الله تعالى:

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي قراءة من قرأ: (وما كان لنبي أن يغل) بمعنى: ما الغلول من صفات الأنبياء ولا يكون نبياً من غل.. ثم قال: وإنما اخترنا ذلك لأن الله عز وجل أوعد عقيب قوله ﴿ وما كان لنبي أن يغل ﴾ أهل الغلول فقال: ﴿ ومن يغلل يأت لما غل يوم القيامة ﴾ الآية والتي بعدها فكان في وعيد عقيب ذلك أهل الغلول الدليل الواضح على أنه إنما نهى بذلك عن الغلول، وأخبر عباده أن الغلول ليس من صفات أنبيائه بقوله: ﴿ وما كان لنبي أن يغل ﴾ لأنه لو كان إنما نهى بذلك أصحاب رسول الله ﷺ أن يتهموا رسول الله ﷺ بالغلول لعقب ذلك بالوعيد على التهمة وسوء الظن برسول الله ﷺ لا بالوعيد على الغلول وفي تعقيبه ذلك بالوعيد على الغلول بيان بين أنه إنما عرف المؤمنين وغيرهم من عباده أن الغلول منتف من صفة الأنبياء وأخلاقهم، لأن ذلك جرم عظيم والأنبياء لا تأتي مثله ـ قال أبو جعفر: فإن قال قائل ممن قرأ ذلك كذلك فأولى[1] منه: ﴿ وما كان لنبي أن يخونه أصحابه إن كان ذلك كما ذكرت ﴾ ولم يعقب الله قوله ﴿ وما كان أن يغل ﴾ إلا بالوعيد على الغلول، ولكنه إنما وجب الحكم بالصحة لقراءة من قرأ (يغل) بضم الياء وفتح الغين، لأن المعنى: وما كان للنبي أن يغله أصحابه فيخونه في الغنائم.

قيل له: أفكان لهم أن يغلوا غير النبي ﷺ فيخونوه حتى خصوا بالنهي عن خيانة النبي ﷺ فإن قالوا نعم خرجوا من قول أهل الإسلام، لأن الله لم يبح خيانة أحد في قول أحد من أهل الإسلام قط.

---

(١) قوله: (فأولى منه) أي فأولى من المذهب الذي ذهبت إليه في قراءة الآية وتفسيرها بقوله هذا القائل رداً على أبي جعفر.

وإن قال قائل: لم يكن ذلك في نبي ولا غيره:

قيل: فما وجه خصوصهم إذا بالنهي عن خيانة النبي ﷺ وغلوله وغلول بعض اليهود بمنزلة فيما حرم الله على الغال من أموالهم وما يلزم المؤتمن من أداء الأمانة إليهما.

وإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أن معنى ذلك هو ما قلنا من أن الله عز وجل نفي بذلك أن يكون الغلول والخيانة من صفات أنبيائه، ناهياً بذلك عباده عن الغلول وآمراً لهم بالاستنان بمنهاج نبيهم. اهـ كلام الشيخ رحمه الله تعالى.

أقول وبالله التوفيق: ـ

إن هذا الكلام الذي ذكره الشيخ رحمه الله تعالى في تفضيل قراءة فتح الياء وضم الغين من قوله تعالى: ﴿ وما كان لنبي أن يغل ﴾ على قراءة ضم الياء وفتح الغين غير صواب لأنها قراءة ثابتة ثبتت عن النبي ﷺ بطريق التواتر، وإذا كانت القراءة بهذه المثابة فجمهور العلماء يمنعون إنكارها والطعن فيها ومن خالف ذلك فقد ارتكب جريمة يحرم ارتكابها، وذلك أن هذا الأسلوب الذي كرره الشيخ رحمه الله تعالى في كتابه من إنكار القراءات المتواترة تارةً وترجيح القراءة على القراءة تارةً أخرى يثير الشبهة حول القراءات المتواترة بأنها ليست على درجة واحدة بل منها ما هو راجح ومنها ما هو مرجوح ومنها ما هو صواب وما هو غير صواب فقد علمت بطلان ذلك مما سبق من كلام السلف، وقد نهج منهجه في ذلك هنا حيث قال:

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي قراءة من قرأ ﴿ وما كان لنبي أن يغل ﴾ بمعنى ما الغلول من صفات الأنبياء ولا يكون نبياً من غل، ثم ذكر العلة التي جعلته يرجح القراءة على الأخرى فقال: وإنما اخترنا ذلك لأن الله عز وجل أوعد عقيب قوله ﴿ وما كان لنبي أن يغل ﴾ أهل الغلول فقال: ﴿ ومن يغلل يأت بما غل يوم القيامة ﴾ .الآية والتي بعدها فكان في وعيده عقيب ذلك أهل الغلول الدليل الواضح على أنه إنما نهى بذلك عن الغلول وأخبر عباده أن الغلول ليس من صفات أنبيائه بقوله: ﴿ وما كان لنبي أن يغل ﴾ لأنه لو كان إنما نهى بذلك أصحاب رسول الله ﷺ أن يتهموا رسول الله بالغلول لعقب ذلك بالوعيد على التهمة وسوء الظن برسول الله ﷺ لا بالوعيد على الغلول، وفي تعقيبه ذلك بالوعيد على الغلول بيان بين أنه إنما عرف المؤمنين وغيرهم من عباده أن الغلول منتف من

صفات الأنبياء وأخلاقهم لأن ذلك جرم عظيم والأنبياء لا تأتي مثله.

وقد علمت هذه العلل التي اعتل بها الشيخ في ذلك ولكني أقول إنها وبعيدة عما ذهب إليه الشيخ رحمه الله تعالى من أن المراد النهي بقوله: ﴿ وما كان لنبي أن يغل ﴾ الآية عن الغلول وتعريف الناس أن ذلك منتف من صفة الأنبياء وأخلاقهم وليس التهمة وسوء الظن برسول الله ﷺ وذلك أنه ذكر أربع روايات في سبيل نزول هذه الآية الكريمة:

الأولى: أنها نزلت في قطيفة حمراء فقدت يوم بدر عن الغنائم.

والثانية: أنها نزلت في طلائع كان رسول الله ﷺ وجهها في وجه ثم غنم النبي ﷺ فلم يقسم للطلائع فأنزل الله هذه الآية على نبيه ﷺ يعلمه فيها أن فعله الذي فعله خطأ. . الخ.

والثالثة: أنها نزلت تعريفاً للناس أن النبي ﷺ لا يكتم من وحي الله شيئاً وهذه الروايات الثلاث كلها على قراءة فتح الياء وضم الغين في قوله تعالى: ﴿ وما كان لنبي أن يغل ﴾ كما بين ذلك المؤلف.

والرابعة: أنها نزلت على النبي ﷺ يوم بدر وقد غل طوائف من أصحابه وهذه الرواية الأخيرة على قرائه ضم الياء وفتح الغين ثم أجرى المقارنة بين هذه الروايات الأربع للترجيح فرجح الثانية والثالثة، وجعل الأولى مرجوحة وسكت عن الأخيرة ولكنه أشبه عليه الأمر فرجع إلى إجراء المقارنة بين القراءتين مع أن هذا يتنافى مع السياق، ومن المعلوم أن القراءة باقية على ثبوتها بطريق التواتر مهما حشد الشيخ هذه الحجج وغيرها في مرجوحيتها.

ومن هنا يتبين أن القراءتين متواترتان لا تفضيل لإحداهما على الأخرى ما دام الأمر كذلك ويحرم اعتقاد ذلك ولكن الشخص له أن يختار قراءة إمام من أئمة القراء السبعة أو العشرة أو رواية من رواة هؤلاء فيلزم ذلك قراءة وإقراء أو يجمع بين ذلك يعني تارةً يختم لهذا القارئ من البداية إلى النهاية، أو يختم لراو، وهذه الأمور كلها لتالي كتاب الله أو المقرئ.

وأما تفضيل القراءة على الأخرى واعتقاد ذلك فحرام، وقد خالف مذهبه حيث رجح قراءة كان القارئون بها قليلين وهي قراءة فتح الياء وضم الغين في ﴿يغل﴾ من

جهة العدد وجعل القراءة التي يقرأ بها عدد كبير من القراء مرجوحة وهي قراءة ضم الياء وفتح الغين في (بغل)، وقد سبق منه أن القراءة إذا كان القراء بها عدداً قليلاً غير مجمع عليها ويعدها من الشواذ، وإذا كان القراء عدداً كبيراً يعتبرها مجمعاً عليها، وهنا هذه القراءة التي رجحها على الأخرى[1] يقرأ بها ابن كثير المكي وأبو عمر البصري وعاصم الكوفي، وهؤلاء ثلاثة مقابل سبعة من القراء العشرة، هذا يدل دلالـة واضحة على أنه لم يجعل الأمور في نصابها في تعرضه توجيه هذه القراءات في هذا السجل النافع، والقراءة الثانية التي ذهب الشيخ إلى مرجوحيتها يقرأ بها من العشرة: نافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف العاشر[2].

توجيه القراءتين:

١ ـ ووجه قراءة فتح الياء وضم الغين أنه نفى الغلول عن النبي ﷺ وأضاف الفعل إليه ونفاه عنه أن يفعله وقد ثبت أن الغلول وقع من غيره فلا يحسن أن ينفى الغلول عن غيره وهي الخيانة في المغنم وغيره كما سبق في سبب النزول.

٢ ـ ووجه من ضم الياء وفتح الغين أنه حمله عل النفي عن أصحاب النبي ﷺ أن يخانوه وفيه معنى النهي عن فعل ذلك فدل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ ومن يغلل يأت بما تغل يوم القيامة ﴾ فدل على أنه كان في القوم غلول تنزيهاً للنبي ﷺ وتعظيماً له أن يكون أحد من أمته نسب إليه الغلول بل هم المخطئون والمذنبون فالمعنى ما كان لنبي أن يخان في الغنائم.

قال جابر بن عبدالله: أنزلت يوم بدر هذه الآية ـ قال: وكان ناس غلوا فأنزلت فيهم فلم يخونوا بعد.

وقيل أن أصله (يغلل) أي يخان أي ما كان لنبي أن يخونه أصحابه لكن حذفت إحدى اللامات استخفافاً، فالغـل على هذا منفي عن النبي ﷺ كالقراءة بفتح الياء، ويجوز أن يكون المعنى في هذه القراءة ما كان لنبي أن ينسب إلى الغلول

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٤٣، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة المشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٧٠.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٤٣، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ/ القاضي ص ٧٠.

أي لا يقال له أغللت كقوله: أكفرت الرجل، أي نسبته إلى الكفر فيكون النفي أيضاً عن النبي ﷺ لا عن أصحابه ويجوز أن يكون المعنى: ما كان لنبي ن يوجد غالاً، كقولك: أحمدت الرجل أي وحدته محموداً فيكون النفي أيضاً عن

والغل بضم العين قبض اليد إلى العنق وهي في الأصل الحديدة التي تجمع يد الأسير إلى عنقه، والغل بفتح الغين المصدر وبكسر الغين الحقد والغلل الماء في أصول الشجر، والغليل حرارة العطش[1].

وقد عرفت أصحاب هاتين القراءتين فلا حاجة إلى إعادتهم والله أعلم.

٤١ ـ قال تعالى: ﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى[3]:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين ﴾:

فقرأ ذلك بعضهم بفتح الألف (الهمزة) من (أن) بمعنى يستبشرون بنعمة من الله وفضل وبأن الله لا يضيع أجر المؤمنين وبكسر الألف (الهمزة) على الاستئناف واحتج من قرأ ذلك كذلك بأنها في قراءة عبدالله وفضل، ﴿ والله لا يضيع أجر المؤمنين ﴾ قالوا فذلك دليل على أن قوله (وإن الله) مستأنف غير متصل بالأول ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ ذلك (وأن الله) بفتح الألف لإجماع الحجة من القراء على ذلك. اهـ.

أقول وبالله التوفيق: ـ

إن ادعاءه إجماع الحجة من القراء على قراءة فتح الهمزة من قوله تعالى: ﴿ وفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين ﴾ محتجاً بهذا على أن قراءة كسر الهمزة من

(١) انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه جـ ص ١١٦ والكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيس جـ ١ ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤.
(٢) آل عمران آية ١٧١.
(٣) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٣ + ٤ ص ١١٦.

ذلك لا أولوية لها بالصواب، لا يجعل قراءة كسر الهمزة أقل درجة من قراءة الفتح بل كلتا القراءتين صواب ومتواترة لما علمت من أن كثرة عدد القراء في قراءة لا يؤثر في القراءة الأخرى التي كان عدد القارئين بها قليلاً ولو جاءت من قارىء واحد بل ولو كانت رواية لأن العمدة تواترها ولو كانت من وجه من أوجه القراءات، وقد كرر الشيخ هذا الأسلوب في توجيه بعض القراءات التي وجهها في كتابه هذا مقارناً بين قراءة وأخرى ولكنه لم يوفق الصواب في ذلك حيث فضل قراءة على أخرى أحياناً، وأحياناً أنكر قراءة وذهب إلى أن أختها صواب دونها، وهكذا وعلم من ذلك أن هذا الأسلوب غير صواب لما علمت من كلام السلف. . والله أعلم.

وأما ما قاله من أن أصحاب قراءة كسر الهمزة من ذلك استدلوا على صحة قراءتهم بقراءة عبدالله حيث يقرأ ﴿وفضل والله لا يضيع أجر المؤمنين﴾ قالوا فذلك دليل على أن قوله تعالى: ﴿وإن الله﴾ مستأنف غير متصل بالأول فغير صحيح على هذا الإطلاق إلا إذا قيدوا بقراءة عبدالله التي في العرضة الأخيرة أو المتواترة في ضمن القراءات العشر وذلك أن قراءة عبدالله منها ما هو في العرضة الأخيرة ومنها ما هو منسوخ ومنها ما هو بدل وغير في العرضة الأخيرة.

وخلاصة القول أن أصحاب هذه القراءة يعني قراءة كسر الهمزة من (وإن الله﴾ يعتمدون على ما تواتر من القراءة ولا يعتمدون على القراءة الشاذة وما ذهب إليه الشيخ من أنهم اعتمدوا في ذلك على قراءة عبد الله لا عبرة له لما علمت.

وقد أبهم الشيخ أصحاب هاتين القراءتين كعادته في التوجيه وإليك بيان أسمائهم:

فالذين يقرأون بفتح الهمزة من قوله تعالى: ﴿وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين﴾ نافع بن نعيم المدني، ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمزة، وأبو جعفر، ويعقوب الحضرمي، وخلف العاشر.

والذي يقرأ بكسر الهمزة من قوله تعالى: ﴿وإن الله﴾ الآية الكسائي ـ كما قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى ﴿وإن أكسروا رفقاً﴾ الراء في رفقاً رمز للكسائي[1] كما هو معلوم: للقراء السبعة الذين ثبتوا بطريق الشاطبية.

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ٢ ص ٢٤٤ والبدور الزاهرة ص ٧١.

توجيه القراءتين:

وجه قراءة فتح الهمزة من (وإن الله) أنه معطوف على بنعمة أي يستبشرون بالنعمة والفضل وبأن الله لا يضيع الأجر.

ووجه كسر الهمزة من قوله ﴿ وإن الله ﴾ حمله على الابتداء والاستئناف وهو مع ذلك متعلق بالأول لأنه إذا لم يضعه فهو واصل أجره إليهم والله أعلم[1].

٤٢ ـ قال تعالى: ﴿ ولا يحسبن الذين كفروا أنَّما نملي لهم خير لأنفسهم إنما نملي لهم ليزدادوا إثماً ولهم عذاب مهين ﴾[2].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى:

اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ ولا تحسبن الذين كفروا أنَّما نملي لهم خير لأنفسهم ﴾:

فقرأ ذلك جماعة منهم ﴿ ولا يحسبن بالياء وبفتح الألف من قوله: ﴿ إنما نملي ﴾ على المعنى الذي وصفت من تأويله.

وقرأه آخرون ﴿ ولا تحسبن ﴾ بالتاء وأيضاً بفتح الألف من (إنما) بمعنى ولا تحسبن يا محمد الذين كفروا إنما نملي لهم خير لأنفسهم فإن قال قائل: فما الذي من أجله فتحت الألف من قوله: ﴿أنما﴾ في قراءة من قرأ بالتاء وقد علمت أن ذلك إذا قرىء بالتاء فقد أعملت (تحسبن) في الذين كفروا، وإذا أعملتها في ذلك لم يجز لها أن تقع على (إنما) لأن إنما يعمل فيها عامل يعمل في شيئين نصباً.

قيل: أما الصواب في العربية ووجه الكلام المعروف من كلام العرب تكسران إذا قرئت (تحسبن) بالتاء لأن تحسبن إذا قرئت بالتاء فإنها قد نصبت الذين كفروا فلا يجوز أن تعمل ـ وقد نصبت اسماً ـ في أن، ولكني أظن أن من قرأ ذلك بالتاء في (تحسبنَّ) وفتح الألف في (إنما) إنما أراد تكرير تحسبن على أنما كأنه قصد إلى أن معنى الكلام ﴿ ولا تحسبن يا محمد أن الذين كفروا لا تحسبن أنَّما نملي لهم خير لأنفسهم ﴾ كما قال جل شأنه: ﴿ فهل ينظرون إلا الساعة أن يأتيهم بغته بتأويل

(١) انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١١٦.
(٢) سورة آل عمران آية ١٧٦.

هل ينظرون إلا الساعة هل ينظرون إلا أن تأتيهم بغته ﴾ وذلك وإن كان وجهاً جائزاً في العربية فوجه كلام العرب ما وصفنا قبل ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

والصواب من القراءة في ذلك عندنا قراءة من قرأ ﴿ ولا يحسبن الذين كفروا ﴾ بالياء من ﴿ يحسبن ﴾ وبفتح الألف من (أنما) على معنى الحسبان للذين كفروا دون غيرهم، ثم يعمل في (أنما) نصباً لأن يحسبن حينئذٍ لم يشغل بشيء عمل فيه وهي تطلب منصوبين، وإنما اخترنا ذلك لإجماع القراء على فتح الألف من (أنما) الأولى فدل ذلك على أن القراءة الصحيحة في يحسبن بالياء لما وصفنا. اهـ[1].

أقول وبالله التوفيق:

إن قضاء الشيخ رحمه الله تعالى على قراءة الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ بعدم كونها صواباً حيث قال:

والصواب من القراءة في ذلك عندنا قراءة من قرأ ﴿ ولا يحسبن ﴾ بالياء من ﴿ يحسبن ﴾ وبفتح الألف من (أنما) إلخ - غير صحيح وذلك أن هذه القراءة يعني قراءة الخطاب وقراءة الغيب كلتاهما متواترة، والقراءة المتواترة لا يحكم عليها بالخطأ لأن كلامه صريح في كون القراءة بالياء صواباً، ويعلم من ذلك أن ضد الصواب خطأ والشيء إنما يعرف بضده، وقد احتج على ما ذهب إليه من أن قراءة الغيب صواب وقراءة الخطاب غير صواب بقوله: وقد علمت أن ذلك إذا قرىء بالتاء فقد أعملت (تحسبن) في ﴿ الذين كفروا ﴾ وإذا أعملتها في ذلك لم يجز لها أن تقع على (أنما) لأن أنما إنما يعمل فيها عامل يعمل في شيئين نصباً ثم قال قيل أما الصواب في العربية ووجه الكلام المعروف من كلام العرب كسر إن إذا قرئت (تحسبن) بالتاء لأن (تحسبن) إذا قرئت بالتاء فإنها قد نصبت الذين كفروا فلا يجوز أن تعمل - وقد نصبت اسماً - في أن وهذه هي الحجة التي تمسك بها فيما ادعاه وقد ظهر لك بطلانها من عده وجوه.

١ - الوجه الأول:

أن القراءة إذا تواترت عن النبي ﷺ لا يردها أي شيء من القياسات والعلل ويحرم الحكم عليها بالخطأ.

(١) انظر جامع البيان تفسير الطبري جـ ٣ + ١٤ ص ١٢٣ - ١٢٤.

٢ ـ **الوجه الثاني:**

قوله الصواب كسر إن إذا قرئت تحسبن بالتاء على وجه الخطاب وعلل ذلك بقوله: لأن (تحسبن) إذا قرئت بالتاء فإنها قد نصبت ﴿ الذين كفروا ﴾ فلا يجوز أن تعمل في أنما، وهذا الكلام ركيك جداً وذلك أنه إذا كسرت إن على هذه القراءة لا وجه لها توجه إليه البتة.

والصواب خلاف ما قال وذلك أن الذين كفروا يعرب على كونه مفعولاً أول لتحسبن، ولا يلزم منه أن تكون عملت في ثلاثة إذا المبدل منه في نية الطرح وما موصولة أو مصدرية أي: ﴿ لا تحسبن أن الذي نمليه للكفار أو املأنا لهم خيراً لهم ﴾[1].

٣ ـ **الوجه الثالث:**

ظنه أن الذي يقرأ بالتاء في (تحسبن) أراد تكرير (تحسبن) على (أنما) ولذلك قال كأنه قصد إلى أن معنى الكلام ﴿ ولا تحسبن يا محمد أنت الذين كفروا لا تحسبن أنا نملي لهم خير لأنفسهم) كما قال جلَّ ثناؤه ﴿فهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة بتأويل هل ينظرون إلا الساعة هل ينظرون إلا أن تأتيهم بغتة﴾ ثم قال وإن كان وجهاً جائزاً في العربية فوجه كلام العرب ما وصفنا قبل.

وهذ الكلام كله لا وجه له لأن الظن لا يعني من الحق شيئاً وظنه هذا لم يخرج عن التوجيه الذي وجهه العلماء من أن الذين كفروا مفعول أول (لتحسبن) وأنما بدل منه على هذه القراءة وإذا سلطت (تحسبن) على أنما طرحت المبدل منه الذي هو ﴿ الذين كفروا ﴾ والقاعدة عند النحاة أن المبدل منه في نية الطرح أو مسكوت عنه، وعلم من ذلك أن ادعاء تكرير تحسبن على أنما لا معنى له البتة لما علمت من أن المبدل منه في نية الطرح.

٤ ـ **والوجه الرابع:**

قوله في دعوى التكرير: وإن كان وجهاً جائزاً في العربية فوجه كلام العرب ما وصفنا قبل، وهذا كلام ينقض بعضه بعضاً لأن قوله: (وإن كان وجهاً جائزاً في العربية) يقتضي عدم جوازه من ناحية غير العربية من عدم موافقة الرسم

---

(١) انظر اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ/ أحمد بن محمد الدمياطي المتوفى سنة ١١١٧ ص ١٨٢.

أو عدم التواتر في هذه القراءة ولكنه قال بعدما قال هذا: فوجه كلام العرب ما وصفنا وإن عني بقوله فوجه كلام العرب الوجه الصحيح من أوجه الأعراب فقد عرفت ما فيه لأن الذي وصفه قبل كسر إن من أنما الأولى حيث قال: أما الصواب في العربية ووجه الكلام المعروف من كلام العرب كسر إن إذا قرئت (تحسبن) بالتاء، وهذا الوجه الذي ذهب إليه في كونه صواباً ليس كما ظنه وذلك أن همزة أن تفتح إذا وقعت في محل المفعول، وكسر إن ليس وجهاً صحيحاً في العربية، وليس فيها وجه من أوجه الإعراب المعروفة كما ذكرنا سابقاً، وذلك أن أنما تعرب على هذه القراءة على كونها بدلاً من الذين كفروا والمبدل منه في نية الطرح، وحينئذٍ فهي في محل المصدر، كما قال ابن مالك ووجب فتحها في خلاصته، وهمزة أن افتح لسد مصدر مسدها، وفي سوى ذاك اكسر.

وإن عنى بذلك وجهاً من أوجه الإعراب فهذا تناقض ظاهر لا ينبغي أن يكون في هذا الكتاب العظيم الذي فتح الأبواب التفسيرية للناس في الدنيا.

٥ ـ والوجه الخامس:

قوله وإنما اخترنا لك لإجماع القراء على فتح الألف من أنما الأولى فدل ذلك على أن القراءة الصحيحة في (يحسبن) بالياء وهذا القول منه صريح في أن قراءة التاء على وجه الخطاب غير صحيحة وهذا قول باطل لما علمت من أن القراءتين متواترتان وحينئذٍ لا عبرة لكلامه هذا.

وقد أبهم الشيخ رحمه الله تعالى أصحاب هاتين القراءتين ولم يبين أسماءهم حيث قال: (فقرأ ذلك جماعة ولا يحسبن بالياء. . إلخ) ثم قال: وقرأه آخرون (ولا تحسبن) بالتاء وأنما أيضاً بفتح الألف ـ وإليك بيان ما أبهمه:

فالذين يقرأون بالياء: نافع وابن كثير، وأبـو عمر البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم، والكسائي، وأبو جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف العاشر.

والذي يقرأ بالتاء على وجه الخطاب: حمزة بن حبيب الزيات [1] كما قال

---

(١) انظر البدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٧١. والنشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٤٤.

الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى في حرزه (الشاطبية)، وخاطب حرفاً يحسبن فحذف الفاء رمز لحمزة وقد قرأ في هذه الآية وفي قوله (ولا يحسبن الذين يبخلون) بتاء الخطاب ـ والله أعلم.

ومما لا شك فيه أنه من أئمة السبعة الذين تلقت الأمة قراءتهم بالقبول وأجمعوا على تواترها بل تواتر العشرة بإضافة أبي جعفر ويعقوب وخلف العاشر.

٤٣ ـ قال الله تعالى: ﴿ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتـهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السموات والأرض والله بما تعملون خبير﴾ [(١)].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى [(٢)]:

اختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأه جماعة من أهل العراق والحجاز (ولا يحسبن الذين يبخلون) بالياء من يحسبن.

وقرأته جماعة أخرى (ولا تحسبن) بالتاء.

ثم اختلف أهل العربية في تأويل ذلك: فقال بعض نحويي الكوفة:

معنى ذلك (لا يحسبن الباخلون البخل هو خيراً لهم فاكتفى بذكر يبخلون من البخل كما تقول «قدم فلان» بـه وأنت تريد فسررت بقدومه وهو عماد).

وقال بعض نحويي أهل البصرة.

إنما أراد بقوله (ولا تحسبن) الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بلْ هو شر لهم) لا تحسبن البخل هو خيراً لهم فألقى الاسم الذي أوقع عليه الحسبان وهو البخل لأنه ذكر الحسبان وذكر ما آتاهم الله من فضله فأضمره إذ ذكره قال: وقد جاء من الحذف ما هو أشد من هذا كما قال (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل) ولم يقل: ومن أنفق من بعد الفتح لأنه لما قال: (أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد) كان فيه دليل على أنه قد عناهم.

---

(١) آل عمران رقم الآية ١٨٠.

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ٣ + ٤ ص ١٢٥ ـ ١٢٦.

وقال بعض من أنكر قول من ذكرنا قوله من أهل البصرة أن (من) في قوله (لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح) في معنى (جمع)، ومعنى الكلام لا يستوي منكم من أنفق منكم من قبل الفتح في منازلهم وحالاتهم فكيف من بعد الفتح فالأول مكتف، وقال في قوله: (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم) محذوف غير أنه لم يحذف إلا وفي الكلام ما قام مقام المحذوف لأن هو عائد البخل وخيراً لهم عائد الأسماء فقد دل هذان العائدان على أن قبلهما اسمين؛ واكتفى بقوله (يبخلون) من البخل وقال وهذا إذا قرىء بالتاء فالبخل قبل الذين وإذا قرىء بالياء فالبخل بعد الذين، وقد اكتفى بالذين يبخلون من البخل ـ كما قال الشاعر:

إذا نهى السفيه جرى إليه ... وخالف والسفيه إلى خلاف

كأنه قال جرى إلى السفه، فاكتفى عن السفه بالسفيه. كذلك اكتفى الذين يبخلون من البخل ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي: قراءة من قرأ (ولا تحسبن بالذين يبخلون) بالتاء بتأويل ولا تحسبن أنت يا محمد بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خير لهم.

ثم ترك ذكر البخل إذ كان في قوله (هو خيراً لهم) دلالة على أنه مراد في الكلام إذ كان قد تقدمه قوله (الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله)، ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وإنما قلنا: قراءة ذلك بالتاء أولى بالصواب من قراءته بالياء لأن المحسبة من شأنها طلب اسم وخبر فإذا قرىء قوله (ولا تحسبن الذين يبخلون) بالياء لم يكن للمحسبة اسم يكون قوله (هو خير لهم) خبراً عنه وإذا قرىء بالتاء كان قوله: (والذين يبخلون) اسماً له قد أدى عن معنى البخل الذي هو اسم المحسبة المتروك، وكان قوله: (هو خيراً لهم) خبراً لها فكان جارياً مجرى المعروف من كلام العرب الفصيح فلذلك اخترنا القراءة بالتاء في ذلك على ما بيناه وإن كانت القراءة بالياء غير خطأ ولكنه ليس بالأفصح ولا الأشهر من كلام العرب. اهـ كلامه.

أقول وبالله التوفيق: ـ

إن هذا الأسلوب الذي سلكه في توجيه هاتين القراءتين يقتضي أن القراءات لها مرتبتان: الفصحى، وغير الفصحى، وهذا خطأ كبير وذلك أن القراءة إذا ثبتت

بطريق التواتر لا مزية لإحداهما على الأخرى، وقد سبق لك ما يؤكد ذلك مراراً فارجعه إن شئت، والذي يدل على أنه أراد ذلك قوله (وإن كانت القراءة بالياء غير خطأ ولكنه ليس بالأفصح ولا الأشهر من كلام العرب).

والذي حمله على ذلك تأثره بالغلل النحوية وذلك حيث قال: (وإنما قلنا: قراءة ذلك بالتاء أولى بالصواب من قراءته بالياء لأن المحسبة من شأنها طلب اسم وخبر فإذا قرىء (ولا تحسبن) بالياء لم يكن للمحسبة اسم يكون قوله: هو خيراً لهم خبر عنه وإذا قرىء ذلك بالتاء.. إلخ).

ومراده بهذا الكلام أن حسب تدخل على المبتدأ والخبر وإذا قرىء بالياء لا يوجد مبتدأ يدخل عليه حسب، وإذا قرىء بالتاء يوجد مبتدأ وخبر لذلك فضل قراءة التاء على قراءة الياء، وهذا الكلام لا يجعل هذه القراءة المتواترة أقل درجة من أختها حتى من ناحية اللغة العربية، وذلك أن ضمير (هو) راجع على البخل المفهوم من (يبخلون) وهذا أسلوب كثر استعماله في كلام الله مثل (أعدلوا هو أقرب للتقوى) وهذا كاف في بيان المراد مع أن ضمير الفصل له ثلاثة أوجه من ناحية الإعراب: مبتدأ ثان، وبدل، وتوكيد، ومع ذلك فإن القراءات لا تخضع لشيء من هذه العلل الإعرابية طالما ثبت تواترها، وقوله: (ولكنه ليس بالأفصح ولا الأشهر من كلام العرب) يؤدي أيضاً إلى أن للإنسان أن يتصرف في القراءات من عند نفسه فيحكم على بعضها بالأفصحية، وعلى بعضها بالفصاحة وغير ذلك. وهذا تصرف يتنافى مع قداسة كلام الله لأن القراءات كلها بمنزلة واحدة لم يكن لإحدى القراءات أفضلية على الأخرى وقد تقدم بيان ذلك من كلام السلف غير مرة.

ومقارنة الشيخ بين هاتين القراءتين: لم تكن عميقة وذلك أن قوله: إذا قرىء (يحسبن) بالتاء يكون له مبتدأ وخبر يدخل عليهما حسب يدل على أن (الذين) مبتدأ وخير خبره وهو ضمير الفصل وأنت ترى ما في هذا الإعراب من ضعف لأنه لا يخبر عن الذات بالمعنى إلا بتأويل وذلك بتقدير المضاف قبل الذين وهو البخل والتقدير (ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم) ولا بد من هذا التأويل ليصح المعنى وكما يحتاج الكلام هنا إلى التقدير على قراءة الخطاب كذلك يحتاج إلى التقدير على القراءة الثانية، ويقدر بخل بعد الذين كما بين الشيخ أولاً والتقدير (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من

فضله بخلهم هو خير لهم) وقد كان المبتدأ والخبر اللذين دخل عليهما حسب كذلك على هذه القراءة، وعلى ذلك فلا عبرة للعلل التي أتى بها الشيخ لتفضيل قراءة الخطاب على قراءة الغيب لما علمت، ولكن الشيخ نقض ما أحكم بناءه، حيث وجه أولاً هاتين القراءتين بتوجيه دقيق سليم، ثم أتى بهذه الحجج الواهية التي لا عبرة لها لتفضيل إحدى القراءتين على الأخرى.

وخلاصة الكلام أن هاتين القراءتين متواترتان لا مزيه لإحداهما على الأخرى ويجب الإيمان بذلك.

وقد أبهم الشيخ رحمه الله تعالى أصحاب هاتين القراءتين ولم يبين أسماءهم وترك ذكر أهل الشام أيضاً ـ وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون بالياء في (ولا يحسبن) من عدا حمزة من العشرة.

والذي يقرأ بالخطاب: حمزة بن حبيب الزيات (والشامي يدخل في قراءة الغيب).. والله أعلم.

٤٤ ـ قال تعالى: ﴿ لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَنَقُولُ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴾(1).

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: واختلفت القراء قوله ﴿ سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ونقول ذوقوا عذاب الحريق ﴾ فقرأ ذلك قراء الحجاز وعامة قراء العراق (سنكتب ما قالوا) بالنون، (وقتلهم الأنبياء بغير حق) بنصب القتل، وقرأ ذلك بعض قراء الكوفيين (سيكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق) بالياء من (سيكتب) وبضمها ورفع القتل على مذهب ما لم يسم فاعله اعتباراً بقراءة يذكر أنها من قراءة عبد الله في قوله: (ونقول ذوقوا) يذكر أنها في قراءة عبد الله (ويقال) فأغفل قارىء ذلك وجه الصواب فيما قصد إليه من تأويل القراءة التي تنسب إلى عبد الله وخالف الحجة من قراء الإسلام وذلك أن الذي ينبغي لمن قرأ (سيكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء) على وجه ما لم يسم فاعله أن يقرأ (ويقال) لأن قوله (ونقول) عطف على قوله (سنكتب) فالصواب من القراءة أن يوفق بينهما في المعنى بأن يقرأ جميعاً على مذهب ما لم يسم فاعله أو على مذهب ما يسمى فاعله فأما أن يقرأ أحدهما على مذهب ما لم يسم فاعله، والآخر على وجه ما

(١) سورة آل عمران الآية ١٨١.

قد سمي فاعله من غير معنى ألجأه على ذلك فاختيار خارج عن الفصيح من كلام العرب، ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

والصواب من القراءة في ذلك عندنا (سنكتب) بالنون (وقتلهم) بالنصب لقوله (ونقول) ولو كانت القراءة في (سيكتب) بالياء وضمها لقيل (ويقال) على ما قد بينا. اهـ[(١)]

أقول وبالله التوفيق: -

إن ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من أن قراءة القارىء (سيكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء) بالياء من (سيكتب) وبضمها ورفع القتل على مذهب ما لم يسم فاعله قياساً على قراءة عبد الله حيث قال: اعتباراً بقراءة يذكر أنها من قراءة عبد الله (ويقال) بعيد عن الصواب وذلك أن القراءة لا تخضع لقياس حتى يجوز للإنسان أن يقيسها على قراءة أخرى سواء كانت شاذة أم لا لما علمت أن قراءة عبد الله تنقسم إلى قسمين ما كان قبل العرضة الأخيرة وما كان بعدها وذكرها على الإطلاق لا يخلو من المقال مع أن هذه القراءة شاذة بغير شك، وذلك أنها لم تكن من القراءات العشر المتواترة التي أجمعت الأمة على تواترها.

وأعجب من هذا كله قوله: فاغفل قارىء ذلك وجه الصواب فيما قصد إليه من تأويل القراءة التي تنسب إلى عبد الله، وخالف الحجة من قراء الإسلام، حيث يعتبر هذا القول رمياً بقارىء هذه القراءة بما هو بريء منه، وذلك أنه لم يعتمد فيما قرأه (سيكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ويقول ذوقوا عذاب الحريق) على قراءة عبد الله المذكورة ولم يقصد ذلك، بل قرأ قراءة متواترة عن النبي ﷺ، وذلك أن القراء لا يعتمدون على قراءة شاذة وقد علمت شذوذ هذه القراءة (ويقال) وقوله: وذلك أن الذي ينبغي لمن قرأ (سيكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء) إلى قوله من غير معنى ألجأه على ذلك فاختيار خارج عن الفصيح من كلام العرب فيه قصور وذلك أنه فاته أن ينبه على أن قارىء هذه القراءة (سيكتب) الآية يقرأ (ويقول) بالياء ولكنه قال: لأن قوله: (ونقول) عطف على قوله (سنكتب) فالصواب من القراءة أن يوفق بينهما في المعنى بأن يقرأ جميعاً على مذهب ما لم يسم فاعله أو على مذهب ما يسمى فاعله هذا وإذا قرىء (ويقول) بالياء على وجه الغيب يكون

(١) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ٣×٤ ص ١٣٠.

معطوفاً على (سيكتب) لأن التقدير يصير: لو كان غير القرآن (سيكتب الله ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ويقول ذوقوا عذاب الحريق) وحينئذٍ فقوله: فاختيار خارج عن الفصيح من كلام العرب لا معنى له لأن عطف الفعل على الفعل فصيح من كلام العرب ولو اختلفا في الصيغة ـ كما قال ابن مالك في ألفيته:

وحذف متبوع بدا هنا استبح   وعطفك الفعل على الفعل يصح

وقد ذكرنا ذلك من أن عطف الفعل على الفعل فصيح من كلام العرب لأنه أنكر ذلك إلا إذا اتفقا في المعنى، مع أن القراءة إذا ثبتت بطريق التواتر لا يدفعها أي شيء من العلل النحوية ولا الصرفية ولا أي قياس.

وقوله: والصواب من القراءة في ذلك عندنا (سنكتب) بالنون (وقتلهم) بالنصب لقوله (ونقول) صريح في إنكار القراءة بالياء من (سيكتب) وقتلهم برفع اللام عطفاً على الموصول قبله الذي هو نائب فاعل (سيكتب) مع أنها قراءة متواترة وقربوا بذلك أنه جزم أن قارىء هذه القراءة بالغيب (سيكتب) يقرأ (ونقول) بالنون وهذا خطأ فاحش حيث أنه يقرأ بالياء في (ويقول) وهذا الخطأ هو الذي حمله على إنكار قراءة متواترة علمت من الدين بالضرورة. وقوله: ولو كانت القراءة في (سيكتب) بالياء وضمها ـ لقيل: (ويقال على ما قد بينا): يدل على أن القراءات إذا خالفت القياس من كلام الناس تكون غير صواب، ويدل أيضاً على أن علماء القراءات يتصرفون فيها كيف شاءوا بدون مراعاة تواترها وهذا خلاف ما كانوا عليه من أنهم إذا أيقنوا تواترها لا ينظرون إلى غير ذلك حتى يحكموا على القراءة بعدم صوابها.

تنبيه: قال الأشموني [1] رحمه الله تعالى في شرحه على الألفية عند شرح عجز هذا البيت (وعطفك الفعل على الفعل يصح) يشترط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو (لنحيي به بلدة ميتاً ونسقيه..) الآية أو اختلفا نحو قوله تعالى ﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار وبئس الورد المورود﴾ وعلم هذا أنه لو حصل الاختلاف في الصيغة لجاز العطف.

أقول: الظاهر هنا في هذه الآية الكريمة أن عطف (ويقول) على (سيكتب)

---

(١) انظر حاشية الصبان وشرح الأشموني ٣/١١٩.

على هذه القراءة يعني قراءة الغيب بالياء وقراءة التكلم ـ فيه عدم اتحاد الزمن حيث إن الكتابة في الدنيا، وقوله (ذوقوا عذاب الحريق) في الآخرة ويجاب عن هذا بأن المعنى (سيكتب) أي يأمر الله الكتبة بكتابة ما قالوا وما فعلوا من قتل الأنبياء ويجازيهم على ذلك يوم القيامة، ويقول عند ذلك (ذوقوا عذاب الحريق) وهذا الإيراد أيضاً يجري في قراءة التكلم (سنكتب ما قالوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ونقول ذوقوا عذاب الحريق) ويجاب عنه بهذا الجواب.

ومع ذلك فعلماء القراءات وأهل العلم قاطبة إذا تواترت القراءة لا يرون شيئاً يعارضها لأن القرآن الكريم في أعلى الفصاحة من كلام العرب وهو الذي يرجع إليه لا الرجوع به إلى اللغة.

وخلاصة القول أن قراءة الغيب بالياء (سيكتب) بالبناء للمجهول ورفع قتلهم عطفاً على الموصول الذي هو نائب فاعل: (سيكتب) و(يقول) بالياء فيه قراءة متواترة يقرأ بها من السبعة حمزة بن حبيب الزيات.

والقراءة التي ذهب الشيخ إلى كونها صواباً دون الأخرى هي قراءة الباقين من العشرة، وبهذا يزول الأشكال الذي كتبه هنا والله أعلم.

٤٥ ـ قال تعالى: ﴿ فاستجاب لهم ربهم أني لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض فالذين هاجروا وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيلي وقاتلوا وقتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم ولأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثواباً من عند الله والله عنده حسن الثواب ﴾[1].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى:

واختلف القراء في قراء قوله: ﴿ وقاتلوا وقتلوا ﴾ فقرأ بعضهم ﴿ وَقَـتَـلُـوا وقتلوا ﴾ بالتخفيف بمعنى أنهم قتلوا من قتلوا من المشركين.

وقرأ ذلك آخرون ﴿ وقاتلوا وقتلوا ﴾ بتشديد (قتلوا) بمعنى أنهم قاتلوا المشركين وقتلهم المشركون بعضاً بعد بعض وقتلا بعد قتل.

وقرأ ذلك عامة قراء المدينة وبعض الكوفيين ﴿ وقاتلوا وقُتِلُوا ﴾ بالتخفيف بمعنى أنهم قاتلوا المشركين وقتلوا.

(١) سورة آل عمران آية ١٩٥.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين ﴿ وقُتِلُوا ﴾ بالتخفيف ﴿ وقاتلوا ﴾ بمعنى أن بعضهم قتل وقاتل من بقى منهم ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

والقراءة التي لا أستجيز أن أعدوها إحدى هاتين القراءتين وهي ﴿ وقاتلوا وقتلوا ﴾ بالتخفيف أو ﴿ وقتلوا ﴾ بالتخفيف ﴿ وقاتلوا ﴾ لأنها القراءة المنقولة نقل وراثة وما عداهما فشاذ، وبأي هاتين القراءتين التي ذكرت أني لا أستجيز أن أعدوهما قرأ قارىء فمصيب في ذلك الصواب من القراءة لاستفاضة القراءة بكل واحدة منهما في قراء الإسلام مع اتفاق معنييهما. ا هـ. كلامه(١).

أقول وبالله التوفيق:

إن حاصل ما ذكره الشيخ في توجيه هذه القراءات في هذه الآية الكريمة أربع قراءات وذهب إلى أن القراءة المستفيضة التي لا يجوز غيرها قراءتان وهما ﴿ وقاتلوا وقتلوا ﴾ وقتلوا و (قاتلوا) بالتقديم والتأخير في كلامه هذا قصور، وذلك أنه خلط القراءة المتواترة بالشاذة حيث حكم على القراءتين اللتين عداهما بالشذوذ وهما قراءة (وقتلوا وقتلوا ﴾ وهذه شاذة كما ذكرها، والثانية ﴿ وقاتلوا وقتلوا ﴾ بتشديد (قتلوا)، وهذه قراءة متواترة يقرأ بها عدد كبير من القراء العشرة فتبين من ذلك أن القراءات المتواترة في هذه الآية ثلاث وهن: ﴿ وقاتلوا وقتلوا ﴾ بالتخفيف، (وقاتلوا وقتلوا) بالتشديد، ﴿ وقتلوا وقاتلوا ﴾ بالتخفيف والتقديم والتأخير كما قال الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى: هنا قاتلوا أخر شفاء ـ والقراءة الشاذة واحدة وهي ﴿ وقتلوا، وقتلوا ﴾.

وحينئذٍ ذهب الشيخ إلى أن القراءتين الأوليين من هذه القراءات الأربع شاذتان يعتبر خروجاً عن المشهور عند علماء القراءات وذلك أن الذين يقرأون بقراءة ﴿ وقاتلوا وقتلوا ﴾ بالتشديد: ابن كثير المكي، وعبدالله بن عامر الشامي وهما من القراء السبعة الذين أطبقت الأمة على تواتر قراءاتهم.

والذين يقرأون بقراءة ﴿ وقاتلوا وقتلوا ﴾: نافع بن نعيم، وأبو عمر البصري، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود الكوفي.

---

(١) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٣ + ٤ ص ١٤٥.

والذين يقرأون بالتقديم والتأخير ﴿ وقتلوا وقاتلوا ﴾: حمزة، والكسائي، وخلف العاشر وقد بدا لك أن هذه القراءات الثلاث المذكورة آنفاً متواترة لا شك في ذلك كما علمت.

والقراءة الرابعة التي هي الأولى فشاذة كما علمت[1]، وقد راجعت الكتب التي تذكر أصحاب الشواذ فلم أعثر على القارئين بها والله أعلم بالصواب.

وقد أبهم الشيخ بعض أصحاب هذه القراءات وترك ذكر بعضهم حتى في نسبتهم إلى البلدان، ومر بيان ذلك فانظر السطور القريبة من هذا القول.

---

(١) انظر اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ص ١٨٤. والنشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٤٦، والبدور الزاهرة للشيخ القاضي ص ٧٣.

القراءات

التي في سورة النساء

٤٦ ـ قال تعالى: ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً ﴾[١] قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

بعد أن ذكر التأويل في الأرحام، وعلى هذا التأويل قول بعض من قرأ قوله: ﴿ والأرحام ﴾ بالخفض عطفاً بالأرحام على الهاء التي في قوله (به) كأنه أراد ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ فعطف بظاهر على مكنى مخفوض وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب لأنها لا تنسق بظاهر على مكنى في الخفض إلا في ضرورة شعر وذلك لضيق الشعر وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الأعراب منه ومما جاء في الشعر من رد ظاهر على مكنى في حال الخفض قول الشاعر[٢]:

نعلق في مثل السواري سيوفنا ... وما بينها والكعب غوط نفانف

فعطف الكعب وهو ظاهر على الهاء والألف في قوله: (بينها) وهي مكنية، ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى بعد أن ذكر التأويل على قراءة النصب في (الأرحام):

---

(١) سورة النساء آية (١).

(٢) اسم الشاعر مسكين الدارمي.

السواري جمع سارية وهي الأسطوانة، والغوط جمع غائط وهو المطمئن من الأرض(والنفانف) جمع نفنف وهو الهواء بين شيئين وكل شيء بينه وبين الأرض فهو بعيد فهو نفنف ـ انظر هامش تفسير الطبري لتحقيق ابن شاكر ٧/٥٢٠.

وعلى هذا التأويل قرأ ذلك من قرأه نصباً بمعنى (واتقوا الله الذي تساءلون به واتقوا الأرحام أن تقطعوها) عطفاً بالأرحام في إعرابها بالنصب على اسم الله تعالى ذكره ثم قال:

والقراءة التي لا نستجيز القارىء أن يقرأ غيرها في ذلك النصب ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به الأرحام ﴾ بمعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها لما قد بينا أن العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مكنى في حال الخفض إلا في ضرورة شعر على ما قد وصفت قبل. ا هـ كلامه رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

أقول وبالله التوفيق:

إن كلامه حول قراءة خفض الأرحام عطفاً على الضمير في (به) صريح في إنكارها حيث قال: (وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب لأنها لا تعطف الظاهر على المضمر المخفوض إلا في ضرورة الشعر).

واعتبر هذه القراءة مكروهة في المنطق ورديئة في الإعراب حيث قال: (وأما الكلام فلا شيء يضطر المتكلم إلى اختيار المكروه من المنطق والرديء في الإعراب منه).

ولا شك أنه قلد البصريين في ذلك حيث إنهم ذهبوا إلى عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بإعادة حرف الجر في غير ضرورة الشعر.

وخالفهم الكوفيون وأجازوا ذلك نثراً ونظماً.

وقد نقل صاحب (كتاب الدفاع عن القرآن) الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري خلاصة ما ذكره أبو حيان في البحر المحيط حيث قال:

(العطف على المضمر المجرور فيه مذاهب:

١ ـ أحدها أنه لا يجوز إلا بإعادة الجار إلا في الضرورة وعليه جمهور البصريين.

٢ ـ والثاني أنه يجوز في الكلام النثري وبه قال الكوفيون ويونس[1] بن حبيب

---

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي ولد سنة ٩٤ هـ وتوفي سنة ١٨٢ هـ كان إمام نحاة البصرة في عصره أخذ عنه سيبويه والكسائي والسفراء وغيرهم من الأئمة من كتبه معاني القرآن كبير وصغير ـ انظر الإعلام ٣٤٤/٩.

وأبو الحسن الأخفش والأستاذ أبو علي الشلوبني.

٣ ـ والثالث أنه يجوز في النثر أن أكد الضمير نحو مررت بك نفسك وزيد وإلا لم يجز في الكلام وهذا مذهب الجرمي والمختار جوازه لكثرته سماعاً، ومنه ما روي من قول العرب: ما فيها غيره وفرسه أي وغير فرسه، وقرأه حمزة في السبع: ﴿تساءلون به والأرحام﴾ أي وبالأرحام.

وتأويلها على غيره بعيد يخرج الكلام على الفصاحة فلا يلتفت إلى التأويل ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب)[1].

ثم قال الدكتور: ومن هنا يتبين لكل باحث منصف صدق ما قلت وأقول من أن البصريين هم الذين يحملون راية المعارضة للقراء والشعراء وأن الكوفيين بوجه عام أسلس قياداً من البصريين إذ إنهم يحترمون الوارد من الشواهد ولو كان شاهداً واحداً من أعرابية رعناء كما يقول المبرد فما بالك بالقراءات القرآنية.

وأول من فتح باب الطعن على هذه القراءة هو الإمام سيبويه رحمه الله تعالى ـ يقول ابن عطية: (وهذه القراءة عند رؤساء نحويي البصرة لا تجوز، وأما سيبويه فهي عنده قبيحة).

هذا وقد هاجم جمهور البصريين هذه القراءة المتواترة حتى صرح بعضهم بخطأ هذه القراءة وتأثر سيبويه فوصفها بالقبح اتباعاً لإجماع النحاة فيما يزعم فقال: (القراءة الجيدة نصب الأرحام فأما الخفض في العربية فإن إجماع النحويين أنه يقبح أن يعطف اسم ظاهر على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض).

هذا ما كان من الزجاج جرياً وراء سيبويه وليته وقف عند هذا الحد من وصفها بالخطأ في العربية، بل أراد أن يأتي بجديد فوصفها بالخطأ في الدين أيضاً، استمع إليه يقول: (وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم لأن النبي ﷺ قال: «لا تحلفوا بآبائكم» فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على هذا).

ثم قال الدكتور/ أحمد مكي الأنصاري: وقد أغنانا عن الرد العلاّمة الرازي حين فند الاستدلال بالحديث فقال: (هذه حكاية عن فعل كانوا يفعلونه في

---

(١) انظر الدفاع عن القرآن للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ص ٤.

الجاهلية لأنهم كانوا يقولون: أسألك بالله والرحم، وحكاية هذا الفعل عنهم في الماضي لأننا في ورود النهي عنه في المستقبل (ثم قال: وأيضاً فالحديث نهى عن الحلف بالآباء فقط وهنا ليس كذلك بل هو حلف بالله أولاً ثم يقرن به بعده ذكر الرحم، فهذا لا يقال في مدلول هذا الحديث).

ورد القشيري أيضاً هذا القول على الزجاج حين قال:

(ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي ﷺ تواتراً يعرفه أهل الصنعة، وإذا ثبت شيء عن النبي فمن رد ذلك فقد رد على النبي ﷺ واستقبح ما قرأ به وهذا مقام محذور، لا تقلد فيه أئمة اللغة والنحو).

وقد صرح أبو جعفر هنا أنه لا يجيز أحداً أن يقرأ بقراءة الخفض في الأرحام حيث قال: (والقراءة التي لا نستجيز القارىء أن يقرأ غيرها في ذلك النصب ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ بمعنى (واتقوا الأرحام أن تقطعوها) لما قد بينا أن العرب لا تعطف بظاهر من الأسماء على مكنى في حال الخفض إلا في ضرورة شعر).

هذا وما ذهب إليه من أنه لا يبيح لأحد أن يقرأ غير قراءة النصب في الأرحام يعتبر حكماً بالخطأ على قراءة الخفض فيه ويؤدي إلى أن القراءات في طوع الإنسان يحملها على ما يشاء من التصويب والتخطيء ومذهبه هذا شبيه بما كان من بعض البصريين وهو المبرد حيث تجاوز كل الحدود فقال: (لا تحل القراءة بها) كما قال في موطن آخر: (لو أني صليت خلف إمام يقرأها لقطعت صلاتي) يعني قراءة حمزة هذه.

وقد علمت مذهب الشيخ في ذلك حيث قلد البصريين في عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض في غير ضرورة الشعر وعلمت مذهب الكوفيين في جواز ذلك نثراً ونظماً[1].

ورب قائل يقول قد رأينا شواهد ذلك من الشعر فهل هناك شواهد من النثر ـ أقول: هناك أكثر من شاهد فقد قالت العرب (ما فيها غيره وفرسه) بجر كلمة

---

(١) انظر الدفاع عن القرآن للدكتور/ أحمد مكي الأنصاري ص ٨.

فرس عطفاً على الضمير المجرور في (غيره) دون إعادة الخافض.

وقال الزمخشري في كتاب «الأحاجي» في قولهم: (لا أباك) اللام مقدرة منوية وإن حذفت من اللفظ.

والذي شجعهم على حذفها شهرة مكانها وأنه صار معلوماً لاستفاضة استعمالها فيه وهو نوع من دلالة الحال التي لسانها أنطق من لسان المقال فحمل قراءة حمزة ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ عليه سديد[1].

قال ابن خالويه: (إن العجاج[2] كان إذا قيل له: (كيف تجدك يقول خير عافاك الله) يريد (بخير)، فحذف الجار مألوف عند العرب في النثر كما هو مألوف في الشعر، وكان حق البصريين أن يجوزوا قراءة حمزة ويخرجوا على هذا الباب من حذف الجار أو على غيره من الأبواب.

ومن السماع الذي يؤيد مذهب الكوفيين في جواز العطف على المضمر المخفوض دون إعادة الخافض ـ ما جاء في القرآن الكريم من الآيات العديدة التي يمكن تخريجها على هذه القاعدة مثل قوله تعالى: ﴿وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين﴾ حيث عطف من الموصولة على المضير في (لكم) دون إعادة الخافض والتقدير (وجعلنا لكم فيها معايش ولمن لستم له برازقين) وغيرها كثير.

وقد ذهب ابن مالك في ألفيته إلى جواز ذلك نظماً ونثراً حيث قال:

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازماً قد جعلا
وليس عندي لازماً إذ قد أتى ... في النظم والنثر الصحِح مثبتا

أبعد هذه الحجج التي أقيمت حول جواز هذا العطف حجة في إنكار ذلك مع أن القراءة إذا ثبتت بطريق التواتر لا يوجد شيء يعارضها فضلاً عن الحكم عليها بالخطأ، ولكن الخوض في مثل هذا الموضوع الذي لا يقبل الشك بدعوى تحكيم اللغة فيه يعتبر خروجاً عن طريق السلف وطعناً في هذه القراءة المتواترة ـ وعفا الله عنا وعنه والإنسان معرض للزلة.

---

(١) انظر المرجع السابق ص ١٦.

(٢) اسمه عبد الله بن رؤبة أحد بني سعد بن مالك بن سعد بن زيد مناة بن تميم.

وخلاصة القول إن هاتين القراءتين متواترتان من عند الله لا فضل لإحداهما على الأخرى وكلتاهما سواء في ذلك كما هو مذهب السلف.

ولم يذكر الشيخ أصحاب هاتين القراءتين ـ وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون بالنصب من عدا حمزة من القراء العشرة. والذي يقرأ بالخفض: حمزة بن حبيب الزيات. والله أعلم.

* * *

٤٧ ـ قال تعالى: ﴿ إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً ﴾[١] قال الشيخ رحمه الله تعالى:

واختلفت القراء في قراءة ذلك:

فقرأته عامة قـراء المدينة والعراق ﴿ وسيصلون سعيراً ﴾ بفتح الياء على التأويل الذي قلنا.

وقرأ ذلك بعض المكيين وبعض الكوفيين ﴿ وسيصلون سعيراً ﴾ بضم الياء بمعنى (يحرقون) من قولهم شاة مصلية يعني مشوية.

قال أبو جعفر: والفتح بذلك أولى من الضم لإجماع جميع القراء على فتح الياء من قوله (لا يصلاها إلا الأشقى) ولدلالة قوله (إلا من هو صال الجحيم) على أن الفتح بها أولى من الضم. اهـ[٢].

أقول وبالله التوفيق:

وقـد ذهب الشيخ هنـا إلى تفضيل قـراءة فتح اليـاء من قولـه تعـالى ﴿ وسيصلون ﴾ على قراءة ضمها، وقد عرفت ما في ذلك من عدم الجواز إذ كانتا لقراءتان متواترتين، والأمر كذلك هنا، وذلك أن قراءة الفتح والضم ثبتتا عن النبي ﷺ بطريق التواتر وحينئذٍ فلا عبرة لما ذهب إليه الشيخ من تفضيل إحدى القراءتين على الأخرى لمخالفته لما كان عليه سلف الأمة.

وأما دعواه إجماع جميع القراء على فتح الياء من قوله تعالى ﴿ لا يصلاها إلا

---

(١) سورة النساء آية ١٠.

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ٣ + ٤ ص ١٨٤ ـ ١٨٥.

الأشقى ﴾ لتقوية ما ذهب إليه من أولوية قراءة فتح الياء من قراءة الضم فليس في شيء وبينهما فرق كبير من الحجة لأن تلك القراءة محل اتفاق القراء وهذا محل اختلافهم، وأما قياس القراءة على القراءة من غير وجود النقل والتواتر فيها فهو بعيد عن الصواب لأن القراءات لا دخل للقياس فيها ولو فتح هذا الباب وقرئت القراءات بالقياس على الأخرى بدون اعتبار التلقي والنقل عن طريق التواتر إماماً عن إمام لدخل في كلام الله التحريف والتبديل، ولم يكن ذلك ولن يكون لأن الله تعالى تكفل بحفظ كتابه من أن تناله أيدي العابثين ووعد ذلك ولن يخلف الله وعده فقال: ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾.

ويقال في الرد على قوله (ولدلالة قوله: (إلا من هو صال الجحيم ﴾ على أن الفتح بها أولى من الضم ما قيل هنا. والله أعلم.

وخلاصة الموضوع أن هاتين القراءتين متواترتان على درجة واحدة لا فضل لإحداهما على الأخرى بخلاف مذهب الشيخ رحمه الله تعالى حيث كرر هذا الأسلوب في هذا الكتاب العظيم وأجرى المقارنة بين القراءات أحياناً يوفق بينها وأحياناً يرجح إحدى القراءات على غيرها وهذا ظاهر البطلان لما علمت.

وقد أبهم الشيخ رحمه الله تعالى أصحاب هاتين القراءتين ولم يذكر صريح أسمائهم مع أن المقام يتطلب ذلك أضف إلى ذلك أنه نسب إحدى القراءتين إلى غير ذويها فقال: وقرأ ذلك بعض المكيين وبعض الكوفيين ﴿وسيصلون سعيراً ﴾ بضم الياء، وهذا يعتبر خطأ لأن أهل مكة لا يقرأون بالضم وهم: ابن كثير ومن قرأ قراءته يقرأون بالفتح.

والذين يقرأون بضم الياء من (وسيصلون) عبد الله بن عامر الشامي، وقد ترك ذكره، وشعبة من أهل الكوفة.

والذين يقرأون بفتح الياء من ذلك من عداهما من القراء العشرة.

توجيه القراءتين:

فوجه قراءة ضم الياء أن الفعل مبني للمجهول والمعنى يأمر الله من يصليهم سعيراً فلم يضف الفعل إليهم في الحقيقة إنما أقيموا مقام من له الفعل في الحقيقة.

ووجه قراءة الفتح أضيف الفعل إليهم في الحقيقة، كما قال ﴿ اصلوها ﴾

فأضاف الفعل إليهم. . والله أعلم[1].

٤٨ ـ قال تعالى: ﴿ إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريماً ﴾[2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى[3]:

وأما قوله: ﴿ وندخلكم مدخلاً كريماً ﴾ فإن القراء اختلفت في قراءته:

فقرأته عامة قراء أهل المدينة وبعض الكوفيين ﴿ وندخلكم مدخلاً كريماً ﴾ بفتح الميم، وكذلك في الحج ﴿ليدخلهم مدخلاً يرضونه﴾ سورة الحج آية ٥٩، فمعنى ﴿ وندخلكم مدخلاً ﴾ فيدخلون دخولاً كريماً، وقد يحتمل على مذهب من قرأ هذه القراءة أن يكون المعنى في (المدخل) المكان والموضع لأن العرب ربما فتحت (الميم) من ذلك بهذا المعنى.

قال أبو جعفر: وقد أنشدني بعضهم[4] سماعاً من العرب:

الحمد لله ممسانا ومصبحنا. . بالخير صبحنا ربي ومسانا لأنه من أصبح وأمسى، وكذلك تفعل العرب فيما كان من الفعل بناؤه على أربعة تضم ميمه في مثل هذا فتقول: (دحرجته أدحرجه مدحرجاً فهو مدحرج).

ثم تحمل ما جاء على (أفعل يفعل) على ذلك لأن (يفعل) من (يدخل) وإن كان على أربعة فإن أصله أن يكون على (يؤفعل) (يؤدخل، ويؤخرج)، فهو نظير (يدحرج).

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين والبصريين: (مدخلاً) بضم الميم، يعني وندخلكم إدخالاً كريماً.

قال أبو جعفر:

وأولى القراءتين بالصواب: قراءة من قرأ ذلك: ﴿ وندخلكم مدخلاً

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع للمكي جـ ١ ص ٣٧٨.
(٢) سورة النساء آية ٣١.
(٣) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ ٥ + ٦ ص ٣٠.
(٤) هو أمية بن أبي الصلت. انظر ديوانه ٦٢ = معاني القرآن للفراء ٢٦٤.

كريماً ﴾ بضم الميم لما وصفنا، من أن ما كان من الفعل بناؤه على أربعة في فعل فالمصدر منه (مفعل) وأن (أدخل ودحرج) (فعل) منه على أربعة، و(المدخل) مصدره أولى من (مفعل) مع أن ذلك أفصح في كلام العرب في مصادر ما جاء على (أفعل) كما يقال (أقام بمكان فطاب له المقام إذا أريد به الإقامة)، وقام في موضعه فهو مقام واسع ـ كما قال جل ثناؤه ﴿ إن المتقين في مقام أمين ﴾ كما قرى ﴿ وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق ﴾ سورة الإسراء[1] بمعنى (الإدخال والإخراج) ولم يبلغنا عن أحد أنه قرأ (مدخل صدق) ولا (مخرج صدق بفتح الميم ا هـ المراد من كلامه.

أقول وبالله التوفيق:

إن توجيه الشيخ رحمه الله تعالى هاتين القراءتين ليتضمن تفضيل قراءة ضم الميم من قوله (مدخلاً) على قراءة فتح الميم منه كما سبق منه مثل ذلك مراراً، وقد عرفت ما في ذلك من المنع.

وأما الحجة التي احتج بها فيما ذهب إليه من أن العرب تضم الميم في مثل هذا فتقول: (دحرجته أدحرجه مدحرجاً فهو مدحرج) ثم تحمل ما جاء على (أفعل يفعل) على ذلك لأن يفعل من (يدخل) وإن كان على أربعة فإن أصله أن يكون على (يؤفعل) (يؤدخل) و(يؤخرج) فهو نظير (يدحرج).

وهذه الحجة الصرفية التي تعلق بها فلا ساق لها ولا أساس لها أمام هذه القراءة المتواترة الثابتة عن النبي ﷺ والقراءة إذا تواترت لا تخضع لقياس صرفي ولا نحوي ولا غيره.

وأيضاً فإنه قاس هذه القراءة على قوله ﴿ وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق ﴾ الآية فقال ولم يبلغنا عن أحد أنه قرأ (مدخل صدق) ولا (مخرج صدق) بفتح الميم.

ونقول في الرد على ذلك: إن القراءة بضم الميم في سورة الإسراء محل اتفاق الجميع وفي سورة النساء هنا وفي سورة الحج اختلف القراء في قراءة الحرفين بالفتح والضم ولو كانت القراءة بالقياس لذهبنا إلى ما ذهب إليه، ولكن القراءة ما جاء

---

(١) آية ٨٠.

بطريق التواتر والتلقي والأخذ، ولا يوجد شيء من القراءات قرىء بالقياس البتة.

كما قال الشاطبي رحمه الله تعالى:

وما لقياس في القراءة مدخل... فدونك ما فيه الرضا متكفلاً والصواب حينئذٍ أن قراءة فتح الميم من قوله تعالى (مدخلاً) وقراءة ضم الميم منه قراءاتان متواترتان سواء بسواء لا فضل لإحداهما على الأخرى خلاف ما قاله، وهذه القراءة التي جعلها الشيخ مرجوحة هي قراءة المدنيين: نافع، وأبي جعفر.

والقراءة التي جعلها راجحة هي قراءة من عداهما من العشرة.

وقد أخطأ الشيخ رحمه الله تعالى حيث نسب قراءة الفتح إلى بعض الكوفيين مع المدنيين، والصواب أنها قراءة المدنيين فقط والله أعلم، ولا يخفى عليك إجماله كعادة أصحاب هاتين القراءتين إلا ما ذكرهم بالبلدان وقد بينا ذلك فراجعه.

٤٩ ـ قال تعالى: ﴿ الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله والتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً ﴾[1].

قال محمد[2] بن جرير الطبري رحمه الله تعالى:

وأما قوله: ﴿ بما حفظ الله ﴾ فإن القراء اختلفت في قراءته: فقرأته عامة القراء في جميع أمصار الإسلام ﴿ بما حفظ الله ﴾ برفع اسم الله على معنى بحفظ الله إياهن إذ صيرهن كذلك.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وقرأ ذلك أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني ﴿ بما حفظ الله ﴾ يعني بحفظهن الله في طاعته وأداء حقه بما أمرهن من حفظ غيب أزواجهن كقول الرجل للرجل (ما حفظت الله في كذا وكذا) بمعنى (ما راقبته ولا خفته).

---

(١) سورة النساء آية ٣٤.

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٥ + ٦ ص ٣٩ ت م ص ٢٩٦ ـ ٢٩٧.

قال أبو جعفر:

والصواب من القراءات في ذلك ما جاءت به قراء المسلمين من القراءة مجيئاً يقطع عذر من بلغه ويثبت عليه حجته دون ما انفرد به أبو جعفر فشذ عنهم، وتلك القراءة برفع اسم (الله) تبارك وتعالى ﴿ بما حفظ الله ﴾ مع صحة ذلك في العربية وكلام العرب وقبح نصبه في العربية لخروجه عن المعروف من منطق العرب.

وذلك أن العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر من أجل أن الفاعل إذا حذف معها لم يكن للفعل صاحب معروف. ا هـ المراد من كلامه.

أقول وبالله التوفيق:

إن في هذا الكلام الذي قرره الشيخ تصريحاً بخطأ قراءة نصب لفظ الجلالة من قوله (بما حفظ الله) حيث قال:

(والصواب، من القراءة في ذلك ما جاءت به قـراء المسلمين من القراءة مجيئاً يقطع عذر من بلغه ويثبت عليه حجته دون ما انفرد به أبو جعفر فشذ عنهم، وتلك القراءة برفع اسم الله تبارك وتعالى (بما حفظ الله) مع صحة ذلك في العربية، وكلام العرب وقبح نصبه في العربية لخروجه عن المعروف من منطق العرب ـ ثم علل ذلك بقوله: وذلك أن العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر من أجل أن الفاعل إذا حذف معها لم يكن للفعل صاحب معروف).

وأما قوله: دون ما انفرد به أبو جعفر فشذ عنهم فلا معنى له لأن موقف العلماء من القراءات الثلاث المتممة للعشر موقف مشهور من أنها متواترة كالسبع بلا شك.

فحينئذ فإذا انفرد أحد الثلاثة بقراءة فلا يجعل ذلك هذه القراءة شاذة لأنها من القراءات العشر المتواترة وتسمى قراءة عشرية عند القراء حيث لم تقرأ في السبع، وقوله: (وقبح نصبه في العربية لخروجه عن المعروف من منطق العرب وذلك أن العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر من أجل أن الفاعل إذا حذف معها لم يكن للفعل صاحب معروف) غير مسلم به لأن الفاعل لم يحذف على هذه القراءة ـ يعني قراءة نصب الجلالة من قوله (بما حفظ الله) بل هو ضمير مسند في (حفظ) وكلام الشيخ في واد وتوجيه هذه القراءة في واد آخر.

وذلك أن علماء التوجيه ذكروا أوجهاً صحيحة في توجيهها وإليك ما كتبه أبو حيان(١) في توجيه قراءة نصب الجلالة ـ وهذا نصه:

(وقرأ أبو جعفر بن القعقاع بنصب الجلالة فالظاهر أن ما بمعنى الذي وفى (حفظ) ضمير يعود على ما مرفوع أي بالطاعة والبر الذي حفظ الله في امتثال أمره، وقيل التقدير بالأمر الذي حفظ حق الله وأمانته وهو التعفف والتحصن والشفقة على الرجال والنصيحة لهم)، وقدره ابن جني بما حفظ دين الله أو أمر الله وحذف المضاف متعين تقديره لأن الذات المقدسة لا ينسب إليها أنها يحفظها أحد، وقيل ما مصدرية وفي (حفظ) ضمير مرفوع تقديره حفظن الله وهو عائد على الصالحات، وقيل حذف ذلك الضمير وفي حذفه قبح لا يجوز إلاَّ في الشعر كما قال: فإن الحوادث أودى بها، يريد أودين بها، والمعنى يحفظن الله في أمره حين امتثلنه.

ثم قال أبو حيان معارضاً هذا الوجه الأخير، والأحسن في هذا أن لا يقال إنه حذف الضمير، بل يقال: إنه عاد الضمير عليهن مفرداً كأنه لوحظ الجنس وكأن الصالحات في معنى من صلح ثم قال أبو حيان رحمه الله تعالى: وهذا كله توجيه شاذ شذوذاً أدى إليه قول من قال في هذه القراءة إن ما مصدرية ولا حاجة إلى هذا القول بل ينزه القرآن عنه. ا هـ) أبو حيان(٢).

ولي نظرة في قوله: (وقبح نصبه في العربية لخروجه عن المعروف من منطق العرب وذلك أن العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر من أجل أن الفاعل إذا حذف معها لم يكن للفعل صاحب معروف)، وذلك أنه لا حذف للفاعل هنا لأن الفاعل ضمير مستتر في (حفظ) يعود على (ما) على أنها موصولية، وهذا هو الراجح.

كما ذكر أبو حيان أو على الصالحات لأنه بمعنى من صلح على أنها مصدرية وأين المصدر الذي حذف الفاعل معه، ولو قلنا أن (ما) مصدرية فلا بد من تحمل الفعل فاعله، وقد عرفت مرجع هذا الفاعل مما سبق فتبين من ذلك أن هذا الكلام

---

(١) انظر تفسيره جـ٣ ص ٢٤٠. ترجمة أبي حيان هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الغرناطي ولد بغرناطة سنة ٦٥٤ ـ وتوفي بمصر أوائل سنة ٧٤٥ هـ وكان قد خرج من الأندلس أوائل سنة ٦٧٩ واستوطن القاهرة بعد حجه. اهـ من مقدمة تفسيره.

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان ٣/٢٤٠.

لا نصيب له من الصواب هنا، وذلك أن الفعل لا بد له من الفاعل ظاهراً أو مستتراً كما قال ابن مالك رحمه الله تعالى في خلاصته:

وبعد فعل فاعل فإنْ ظهر فهو والا فضمير استتر

وقد ذكر النحاة[1] المواضع[2] التي يحذف منها الفاعل وليس منها هذا وذكر النحاة أيضاً الأفعال التي لا فاعل لها وليس (حفظ) من ذلك، وهذه الأفعال التي لا تحتاج إلى الفاعل تقريباً في ثلاثة مواضع:

الأول: الفعل المؤكد في نحو قول الشاعر:

أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس.

والثاني: كان الزائدة في نحو قول الشاعر:

لله در أنو شروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسفل

بناء على القول الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها.

الثالث: الفعل المكفوف بما نحو قلما وطالما وكثر ما بناء على ما ذهب إليه سيبويه، ولكن من العلماء من يزعم أن (ما) في نحو (طالما) نهيتك مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال والتقدير طال نهيي إياك[2].

وهنا فعل (حفظ) مع الفاعل سواء كانت ما موصولة أو مصدرية ولا يوجد مصدر حذف معه الفاعل هنا فاتضح من ذلك أن ما ادعاه غير صحيح، ومع هذا فإن القراءة إذا تواترت لا تخضع لمثل هذه العلل النحوية التي لا أساس لها فعلم من ذلك أن قراءة نصب الجلالة قراءة متواترة يقرأ بها أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني شيخ قراء المدينة الذي يحب كثير من السلف أن يقرأ بقراءته منهم الإمام أحمد وغيره ولا يطعن في القراءة المتواترة إلا جاهل أو ملحد، والشيخ بريء عن هذين الوصفين ولكنها زلة قدم ـ عفا الله عنا وعنه ـ وقعت منه كسائر البشر.

والقراءة الثانية التي ذهب الشيخ رحمه الله تعالى إلى صوابها دون قراءة النصب هي قراءة القراء من العشرة، والقراءتان متواترتان ثابتتان عن النبي ﷺ لا فرق بينهما ولا مزية لإحداهما على الأخرى، وقد علمت أصحاب هاتين القراءتين

---

(١) انظر منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد جـ١ ص ٤٦٢ باب الفاعل.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٤٩ والبدور الزاهية ص

مما ذكرنا ولا حاجة إلى اعادة ذلك وإن أجملهم الشيخ لأنهم معلومون مما ذكرت. . والله أعلم بالصواب.

٥٠ ـ قال تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ طَاعَةٌ فَإِذَا بَرَزُواْ مِنْ عِندِكَ بَيَّتَ طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ ٱلَّذِى تَقُولُ وَٱللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾[1].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

وأما قوله: (بيت طائفة) فإن التاء من (بيت) تحركها بالفتح عامة قراء المدينة والعراق وسائر القراء لأنها لام (فعل).

وكان بعض قراء العراق يسكنها ثم يدغمها في (الطاء) لمقاربتها في المخرج.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: والصواب من القراءة في ذلك ترك الادغام، لأنهما ـ أعني التاء والطاء ـ من حرفين مختلفين وإذا كان كذلك كان ترك الادغام أفصح اللغتين عند العرب واللغة الأخرى جائزة ـ أعني الادغام في ذلك ـ محكية. اهـ[2].

وقوله: والصواب من القراءة في ذلك ترك الادغام لأنهما أعني التاء والطاء ـ من حرفين مختلفين وإذا كان كذلك كان ترك الادغام أفصح اللغتين عند العرب ـ يدل دلالة واضحة على أن قراءة ادغام التاء في الطاء خطأ لأنها لم تكن أفصح اللغتين عند العرب في رأيه.

وهذا قول غير صحيح لأن القراءة إذا عرف تواترها وجب كونها صواباً ولا يقدح فيها قياس يذكره بعض من لا علم له بحقيقتها لدعم التأويلات والحجج التي يعارض بها القراءات ولا يلتفت إلى ذلك طالما ثبتت القراءة بطريق التواتر لأن القراءات إذا كان الأمر كذلك ـ أمر توفيقي لا يقبل الجدل قطعاً وهذا هو مذهب السلف قاطبة ولهم قدوة في ذلك برسول الله ﷺ حيث صوب القراءات المختلفة كما سبق ذلك في هذه الرسالة وحينئذ يحرم القول بخطأ القراءة المتواترة الثابتة كما يفهم ذلك من كلامه.

---

(١) سورة النساء آية ٨١

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٥ + ٦ ص ١١٣ ت.م جـ ٨ ص ٥٦٥ ـ ٥٦٦

وأما قوله: وإذا كان ذلك كذلك كان ترك الادغام أفصح اللغتين عند العرب، واللغة الأخرى جائزة ـ أعني الادغام في ذلك ـ محكية ـ يؤدي إلى جعل القراءات أقساماً (الفصحى والفصيحة وغير الفصيحة) وهذا قول باطل لأن كلام الله (القرآن) كله في منزلة واحدة في غاية الفصاحة والبلاغة ولا يكون بعضه أفصح من بعض لأن هذا القول يوهم تفضيل أسلوب نظم القرآن بعضه على بعض ولم يقل به أحد من العلماء والدليل على ما ذكرناه قول النبي ﷺ (هكذا أنزلت) وهذا النص من كلام النبي ﷺ يدل على أن القراءات كلها على درجة واحدة في غاية الفصاحة والبلاغة والروعة ولا يفضل شيء منها على آخر.

وقد علل الشيخ رحمه الله تعالى ما ذكر من كون قراءة ترك الإدغام صواباً دون الأخرى باختلاف الحرفين (التاء والطاء) في المخرج بعد اعترافه تقارب مخرجيهما، وهذا تناقض ظاهر لأن علماء القراءات إذا تقارب الحرفان في المخرج أدغموا حرفاً في الآخر نقلاً متواتراً لكن ذلك في مواضع محدودة وهذه القراءة منها كما قال الشاطبي رحمه الله تعالى في حرزه:

في باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين:

وإن كلمة حرفان فيها تقاربا   فإدغامه للقاف في الكاف مجتلا

إلى أن قال:

وفي عشرها والطاء تدغم تاؤها   وفي أحرف وجهان عنه تهللا

وقد ظهر مما ذكرنا أن الحجج التي احتج بها الشيخ في ذلك لا تنهض في معارضة قراءة متواترة عند القراء المشهورين.

وخلاصة القول في ذلك أن القراءتين متواترتان لا غرق بينهما في ذلك ولا عبرة لما ذكره هنا لما علمت.

وقد أجمل الشيخ رحمه الله تعالى أصحاب هاتين القراءتين كعادته سابقاً ولم يذكر أسماءهم صراحة وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون بإدغام التاء في الطاء من[1] (بيت طائفة) أبو عمرو البصري، وحمزة بن حبيب الزيات.

(١) انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٨١. وانظر أيضاً =

والذين يقرأون بترك الإدغام من ذلك: من عداهما من القراء العشرة. . والله أعلم بالصواب.

٥١ ـ قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا إن الله كان بما تعملون خبيرا﴾(١).

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى(٢):

اختلفت القراء في قراءة قوله ﴿ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم﴾ فقرأ ذلك عامة قراء المكيين والمدنيين والكوفيين (السلم) بغير ألف بمعنى الإسلام.

وقرأ بعض الكوفيين والبصريين: (السلام) بألف بمعنى التحية.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

والصواب من القراءة في ذلك عندنا (لمن ألقى إليكم السلم) بمعنى: من استسلم لكم مذعناً لله بالتوحيد مقراً لكم بملتكم.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:
وإنما اخترنا ذلك لاختلاف الرواية في ذلك:

وقوله: والصواب من القراءة في ذلك عندنا (لمن ألقى إليكم السلم) بمعنى: من استسلم لكم. . إلخ، يشعر أن قراءة اثبات الألف من (السلام) ليست صواباً وهذا القول باطل لأن هذه القراءة أعني قراءة اثبات الألف بين اللام والميم صواب كأختها وقد عرفت مذهب السلف في هذا الباب فاقتد بهم ولا تحد عن سنتهم.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى السبب الذي دعاه إلى جعل قراءة (السلم) بدون ألف صواباً وجعل قراءة اثبات الألف غير صواب مؤكداً لرأيه هذا فقال: وإنما اخترنا ذلك لاختلاف الرواية في ذلك.

= النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ٢ ص ٢٥٠.

(١) سورة النساء آية ٩٤.

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ٥+٦ ص١٤٣ ن.ت. م جـ ٩ ص ٨٢.

فمن راوٍ أنه استسلم بأن شهد شهادة الحق وقال (إني مسلم).

ومن راوٍ روى أنه قال: (السلام عليكم) فحياهم تحية الإسلام.

ومن راوٍ روى أنه كان مسلماً بإسلام قد تقدم من قبل قتلهم إياه.

ثم قال الشيخ:
فمن راوٍ روى أنه استسلم بأن شهد شهادة الحق وقال إني مسلم.

ومن راوٍ روى أنه قال: (السلام عليكم) فحياهم تحية الإسلام.

ومن راوٍ أنه كان مسلماً بإسلام قد تقدم منه قبل قتلهم إياه.

وكل هذه المعاني يجمعها (السلم) لأن المسلم مستسلم والمحيي بتحية الإسلام مستسلم، والمتشهد شهادة الحق مستسلم لأهل الإسلام فمعنى (السلم) جامع جميع المعاني التي رويت في أمر المقتول الذي نزلت في شأنه هذه الآية، وليس ذلك في السلام لأن الإسلام لا وجه له في هذا الموضع إلاَّ التحية فلذلك وصفنا (السلم) بالصواب. اهـ.

أقول وبالله التوفيق:

إنه لا يخفى على ذي بصيرة ما تضمنه كلام الشيخ رحمه الله تعالى من إنكار قراءة اثبات الألف من قوله تعالى ﴿لمن ألقى عليكم السلام﴾ وإيهام كونها غير الصواب مع أنها قراءة متواترة وهذا غير جائز البتة لأنه يؤدي إلى الطعن في كلام الله ﴿الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾ ويفتح الباب للطاغين والملحدين على مصرعيه لولا وعد الله المنجز لحفظ كتابه.
لفعلت أيدي معابثين ما فعلت.

وكل هذه المعاني يجمعها (السلم) لأن المسلم مستسلم والمحيي بتحية الإسلام مستسلم، والمتشهد شهادة الحق مستسلم لأهل الإسلام، فمعنى (السلم) جامع جميع المعاني التي رويت في أمر المقتول الذي نزلت في شأنه هذه الآية وليس ذلك في (السلام) لأن السلام لا وجه له في هذا الموضع إلاَّ التحية فلذلك وصفنا (السلم) بالصواب.

أقول: إن هذه الحجة التي احتجَ بها الشيخ رحمه الله تعالى لا تؤيد رأيه من كون القراءة بغير الألف صواباً وقراءة الألف غير صواب، وحجة الشيخ هي أن

(السلم) يجمع جميع المعاني التي تضمنتها الروايات التي رويت في أمر المقتول الذي نزلت فيه هذه الآية حيث قال: لأن المسلم مستسلم والمحيـي بتحية السلام مستسلم، والمتشهد شهادة الحق مستسلم، ثم قال: وليس ذلك في السلام لأن السلام لا وجه له في هذا الموضع إلَّا التحية فلذلك وصفنا (السلم) بالصواب.

ومعنى كلامه هذا أن (السلم) معناه الإستسلام، والمسلم يعتبر مستسلماً بإسلامه، والمحيـي بتحية الإسلام يعتبر مستسلماً والذي أسلم قبل هذه الحادثة يعتبر مستسلماً فلذلك جمع هذه المعـاني كلها لفظ (السلم) ولا يجمعهـا لفظ السلام ، وهذا القول مخالف لما عليه جل العلماء من أن السلام بإثبات الألف يأتي لمعنى الاستسلام والانقياد كما يأتي بمعني التحية، ويأتي أيضاً بمعنى الإسلام لأن الإسلام هو السلام.

والشاهد على ما ذكرنا ما كتبه سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ في حاشيته (الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية) بعد ما ذكر القراءتين وهذا نصه:

(فأما السلام فالظاهر أنه التحية، وقيل الاستسلام والانقياد والسلم بفتحها وبالقعر الانقياد فقط)[1] والشاهد على ذلك أيضاً ما ذكر مكي بن أبي طالب القيسي في كتابه (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها)[2] بعد ذكر توجيه القراءتين وهذا نص ما ذكره.

(وقد روى ما قال لهم الرجل الذي قتلوه ونزلت هذه الآية بسببه، أنه قال لهم: إني مسلم - وروي أنه شهد أن لا إله إلا الله فلم يصدقوه، وقتلوه وروي أنه قال لهم: السلام عليكم فاتهموه وقتلوه، وهذا كله يدل على السلام) ا هـ.

أقول: ومن هذه الأقوال التي ذكرها العلماء في معنى (السلام) نعرف أن معنى السلام لا يختص بالتحية فقط وأنه لا عبرة لما ذهب إليه من أن (السلم) يجمع هذه المعاني (التحية والاستسلام والإسلام) دون السلام أن ولفظ السلام لا يأتي إلا لمعنى التحية وغاية الأمر أن القراءتين تؤيد إحداهما الأخرى ومدلولهما واحد وتعتبران

---

(١) انظر حاشية الجمل على شرح الجلالين جـ ١ ص ٤١٤.

(٢) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب القيسي جـ ١ ص ٣٩٦.

توفيقاً وجمعاً للروايات التي رويت في سبب نزول الآية الكريمة، وذهاب الشيخ إلى أن الصواب قراءة القصر بدون الألف محتجاً لما ذكر في ذلك بعيد عن الصواب، وذلك أن القراءة إذا علم تواترها يحرم الحكم عليها بالخطأ والفاعل لذلك آثم وهذه القراءة التي اعتبر الشيخ بعدم كونها صواباً هي قراءة أكثر القراء العشرة وهم: ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وعاصم، والكسائي، ويعقوب الحضرمي.

والذين يقرأون بدون الألف من عدا المذكورين من العشرة.

وخلاصة القول في ذلك أن كلتا القراءتين متواترة كلها صواب وحق نزلتا من عند الله لا فضل لإحداهما على الأخرى وهذا هو المذهب الذي نؤمن به وندين لله به والله أعلم.

٥٢ ـ قال تعالى: ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر والمجهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً ﴾ [١].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: [٢]

اختلفت القراء في قراءة قوله: (غير أولي الضرر):

فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة ومكة والشام (غير أولي الضرر) نصباً بمعنى إلا أولي الضرر.

وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة والبصرة (غير أولي الضرر) برفع (غير) على مذهب النعت (للقاعدين).

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: (غير أولي الضرر) بنصب (غير) لأن الأخبار متظاهرة بأن قوله تعالى ﴿ غير أولي الضرر ﴾ نزل بعد قوله ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم ﴾

---

(١) سورة النساء آية ٩٥.

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ ٥+٦ ص ١٤٤ جـ ٩ ن.ت. م.ص.٨٦.

استثناءاً من قوله (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون) اهـ.

أقول وبالله التوفيق والسداد:

إن الشيخ رحمه الله تعالى صرح في توجيهه هاتين القراءتين بأن القراءة التي توافق الصواب من بينهما قراءة نصب (غير) من (غير إلى الضرر) وهذا يشعر بأن قراءة الرفع في (غير) من قوله تعالى ﴿ غير أولي الضرر ﴾ غير صواب بل هي خطأ وباطل، وهذا هو المعنى الذي يفهم من تصريحه بكون قراءة النصب صواباً.

ومما لا شك فيه أن هذا المذهب الذي قرره المصنف بعيد عن الحق وذلك أن القراءة إذا ثبتت بطريق التواتر تقرر كونها حقاً وصواباً ولا يجوز الحكم بعدم كونها صواباً لأن هذا يعتبر طعناً في القراءة المتواترة والطعن في القراءة المتواترة يُؤدِّي إلى أمر لا تحمد عقباه وعلى المؤمن أن يؤمن ويعتقد أنها حق وصواب نزلت من عند الله وأن لا يغتر بالعلل والحجج العقلية والنحوية والصرفية وغير ذلك من الحجج الواهية التي يتعلق بها الناس معارضين بها القراءات المتواترة، وهذه الحجج والعلل مهما كان رواجها وراجت فلسفتها فلن تستطيع إلى قداسة كلام الله سبيلاً ومن الدين عدم الالتفات إليها طالما تأكدنا تواتر القراءة وانطلاقاً من هذا السياق فإن الشيخ ذكر السبب الذي حمله على تقرير ما قرره من أن قراءة النصب من (غير أولي الضرر) صواب دون قراءة الرفع من ذلك فقال معللاً ذلك: (لأن الأخبار متظاهرة بأن قوله: (غير أولي الضرر) نزل بعد قوله: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم) استثناء من قوله (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون) وهذه العلة التي اعتل بها ليس فيها أدنى معارضة للقراءة الثانية التي هي قراءة الرفع لا من بعيد ولا من قريب لأمور:

الأمر الأول: أن القراءة إذا تقرر تواترها لا يردها شيء من مثل هذه العلل التي لا أساس لها.

والأمر الثاني: ما تقرر من أن القرآن تكلم الله سبحانه به على هذا الترتيب الذي هو في أيدينا اليوم لا على ترتيب النزول، والدليل على أنه في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب الذي في أيدينا وأنه تعالى أنزله جملة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر ثم كان ينزل منه الشيء بعد الشيء على حسب الحاجة إليه ـ قوله تعالى: ﴿ إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتبع قرآنه ثم إن علينا بيانه ﴾ وهذا أدل الدليل على

أن الله عز وجل تولى تنزيله وجمعه ونظمه وأنزله على المصطفى صلوات الله وسلامه عليه على لسان جبريل عليه السلام عصمه من السهو والخطأ والتحريف فيه.

ويدل على ذلك أيضاً حديث روي عن أبي بكر بن عياش عن أبي اسحاق عن البراء قال: (آخر ما نزل من القرآن يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة) قال أبو بكر بن عياش وأخطأ أبو اسحاق لأن محمد بن السائب روى عن أبي صالح عن ابن عباس قال: (آخر ما نزل من القرآن (واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله) الآية وقال جبريل للنبي ﷺ :(يا محمد ضعها في رأس ثمانين ومائتين من البقرة) [1].

وتدل عليه أيضاً الأخبار المروية عن النبي ﷺ في تسميته صورة الحمد لله رب العالمين فاتحة الكتاب فلولا أنه ﷺ أمر أصحابه بأن يرتبوا هذا الترتيب عن أمر جبريل عليه السلام عن الله عز وجل لما كان لتسميته هذه السورة فاتحة الكتاب معنى إذا قد ثبت بالإجماع أن هده السورة ليست بفاتحة سور القرآن نزولاً فثبت أنها فاتحته نظماً وترتيباً وتكلماً. اهـ [2].

ومن هنا تعرف أن ما ذكره الشيخ ليس فيه حجة على ما ذهب إليه من أن (غير أولي الضرر) نزل بعد قوله تعالى: ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون﴾ فالصواب فيه النصب لا الرفع.

وهذه حجة واهية لا تعارض القراءة المتواترة لأن كلام الله وحدة واحدة ونزول (غير) بعد ذلك لا يوجب النصب فيه بل الرفع والنصب فيه سواء نقلاً ولغة ولا عبرة لما ذكره.

والأمر الثالث: أن المعنى الذي يؤديه النصب هو المعنى الذي يؤديه الرفع (في «غير أولي الضرر») من غير وجود الفارق في ذلك وذلك أن الصفة والاستثناء من المخصصات المتصلة ومؤداهما واحد كما هو مقرر في الأصول فعلم من ذلك كله أن ما ذهب إليه الشيخ ليس فيه حجة على ما قال كما عرفت.

---

(١) انظر: مقدمتان في علوم القرآن (مقدمة كتاب المباني) ومقدمة ابن عطية نزهي من المخطوطة المحفوظة في دار الكتب ببرلين، ودار الكتب المصرية، ووفق على تصحيحهما وطبعهما للمرة الأولى الأستاذ المستشرق الدكتور/ آرثر جفري ووقف.على تصحيح الطبعة الثانية وقوم نصها وألحق بها استدراكات وتصويبات للطبعة الأولى عبد الله إسماعيل الصاوي ص ٣٩ + ٤١.

(٢) انظر المصدر الأول ص ٤١-٤٢ والحديث رواه النسائي ٢/٥٤.

ومع ذلك فإن القراءة لا يقدح فيها أي قياس وأي علة تثار حولها بل تؤدي وتقرأ كما جاءت عن الله سبحانه وبلغ الرسول إلى أصحابه وبلغ الصحابة إلى التابعين والتابعون بلغوها إلى من بعدهم وهكذا.

وخلاصة القول في ذلك أن قراءة النصب والرفع (في «غير») متواترتان من غير أن تفضل إحداهما على الأخرى، وهذا المذهب هو المذهب الحق الذي يجب الإيمان به واعتقاد صوابه.

وقد أبهم الشيخ أصحاب هاتين القراءتين كعادته فيما سبق حيث قال:

فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة ومكة والشام (غير) نصباً ثم قال: وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة والبصرة (غير أولي الضرر) برفع (غير).

وإليك بيان ما أجمله: فالذين يقرأون بالنصب في (غير): نافع بن نعيم، وأبو جعفر المدنيان، وابن عامر الشامي، والكسائي، وخالف.

والذين يقرأون بالرفع فيه: ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، ويعقوب الحضرمي، وعاصم، وحمزة. اهـ [١].

وتوجيه القراءتين قد وجهه الشيخ فلا حاجة إلى أن نشرح أكثر من ذلك ـ والله أعلم.

٥٣ ـ قال تعالى: ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير وأحضرت الأنفس الشُّح وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً ﴾ [٢].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: اختلفت القراء في قراءة قوله (أن يصلحا بينهما صلحاً) فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة وبعض أهل البصرة بفتح الياء وتشديد الصاد بمعنى: أن يتصالحا بينهما صلحاً، ثم أدغمت (التاء) في (الصاد) فصيرتا (صاداً) مشددة.

وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة (أن يصلحا بينهما صلحاً) بضم الياء

---

(١) البدور ص ٨١، والنشر جـ ٢ ص ٢٥١.

(٢) سورة النساء آية ١٢٨.

وتخفيف (الصاد) بمعنى: أصلح الزوج والمرأة بينهما.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: وأعجب القراءتين في ذلك إلى قراءة من قرأ (أن يصالحا بينهما صلحاً) بفتح الياء وتشديد (الصاد) بمعنى: يتصالحا لأن التصالح في هذا الموضع أشهر وأوضح معنى وأفصح وأكثر على ألسن العرب من الإصلاح، والإصلاح في خلاف الإفساد أشهر منه في معنى التصالح.

فإن ظن ظان أن في قوله تعالى (صلحاً) دلالة على أن قراءة من قرأ ذلك (يصلحا) بضم الياء أولى بالصواب، فإن الأمر في ذلك بخلاف ما ظن، وذلك أن الصلح اسم وليس بفعل فيستدل به على أولى القراءتين بالصواب في قوله (يصلحا بينهما صلحاً) [1] أهـ.

أقول وبالله التوفيق:

إن تعبير الشيخ رحمه الله تعالى في توجيه هاتين القراءتين بقوله: وأعجب القراءتين في ذلك إلى قراءة من قرأ (أن يصالحا) بفتح الياء وتشديد الصاد بمعنى: يتصالحا - يدل على تفضيل هذه القراءة المذكورة على قراءة التخفيف وضم الياء والقصر مع أنها متواترة كأختها وهي قراءة (يصلحا) وقد تكرر هذا الأسلوب منه في مواضع كثيرة من (تفسيره) وعلقنا عليه بما فيه الكفاية لأهل الحق وذكرنا مذهب السلف في تفضيل القراءة المتواترة على مثلها وأنه يمنع ذلك فراجعه إن شئت.

وقوله: لأن التصالح في هذا الموضع أشهر وأوضح معنى وأفصح وأكثر على ألسن العرب من (الإصلاح، والإصلاح) في خلاف الإفساد أشهر منه في معنى (التصالح) - يؤدي إلى أن القراءة الثانية (يصلحا بينهما صلحاً) ليست فصحى ولا مشهورة ولا أكثر دوراناً على ألسنة العرب ولا واضحة في المعنى.

أقول: ويعتبروهذا التعبير عندي إساءة الأدب مع كتاب الله تعالى لأنه يغض من شأن القراءة المتواترة وهذه في غاية الخطورة لأنه يدل على إنكارها وهو حرام طالما علم تواترها والدين والسنة في هذا الباب عدم الخوض في ذلك بإجراء المقارنة بينهما بدعوى أن إحداهما أصوب من أختها أو أعجب منها، وقد أشبعنا البحث في ذلك فيما سبق فعليك به.

---

(١) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٥ - ٦ ص ١٩٩ ن م جـ ٩ ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

وقوله: (والإصلاح) في خلاف (الإفساد) أشهر منه في معنى التصالح - يدل على أن القراءة تخضع لقياس لغوي حتى لا تكون مساوية لقراءة أخرى ولا يخفى عليك بطلان هذا القول لأن المقرر عند السلف في ميزان القراءات ثبوتها بطريق التواتر وأخذها إماماً عن إمام فإذا كانت بهذه المثابة فلا دخل للقياس فيها لأنها سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول - وحينئذٍ فلا عبرة للشبهة التي يثيرها لأنها فوق ذلك كله (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد)[1].

وهذا المعنى الذي ذكره الشيخ هنا في الفرق بين الإصلاح والتصالح ربما يستأنس به لو كان بحثه في غير موضوع القراءات وأما القراءات فهي توفيقية يجب الوقوف عندها وعدم تعرضها لتفضيل إحداهما على الأخرى بحجة أنها لم توافق اللغة والقرآن الكريم نزل بأفصح اللغات العربية وعلم من ذلك أنه في أعلى الفصاحة والبلاغة منها ولا يوجد فيه أسلوب هو أفضل وأعلى من الأسلوب الآخر ولو أجزنا ذلك لقال في القرآن من شاء ما شاء، وقد حفظه عن التقول فيه بما وعده حيث قال جل شأنه ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون ﴾ وقوله رحمه الله تعالى: ﴿ فإن ظن ظان أن في قوله «صلحاً» دلالة على أن قراءة من قرأ ذلك «يصلحا» بضم «الياء» أولى بالصواب فإن الأمر في ذلك بخلاف ما ظن وذلك أن الصلح اسم وليس بفعل فيستدل به على أولى القراءتين بالصواب في قوله «يصلحا بينهما صلحاً» - يعتبر دفاعاً عن الرأي في غير محله وذلك أن أهل القرآن والمسلمين كلهم لا يظنون أن إحدى القراءتين أولى بالصواب من الأخرى ولا يخطر ذلك ببالهم طالما علم تواترهما عند علماء القراءات وذلك أن القراءات حق وصواب كلها ما دام الأمر كذلك وهو مذهب السلف قاطبة وعلى رأسهم سيد المرسلين محمد ﷺ، وبعد ذلك فلا وجه لما ذهب إليه من أن قراءة «يصالحا» بفتح الياء وتشديد الصاد وألف بين الصاد واللام أعجب إليه من قراءة «يصلحا» بضم الياء وإسكان الصاد بغير ألف بين الصاد واللام) اهـ.

وقد تقرر من ذلك كله أن القراءتين متواترتان سواء بسواء لا فضل لإحداهما على الأخرى وهذا هو الذي ندين به ونعتقده ونؤمن به ومن خاض في هذا البحر مخالفاً ذلك فقد ألقى نفسه في لجج وليس عنده سابح وهو غير سابح.

---

[1] انظر سورة فصلت: آية ٤٢.

هذا وقد أبهم أصحاب هاتين القراءتين كعادته فيما سبق ولم يبينهم بذكر أسمائهم صراحة إلاَّ ما أسندهم إلى البلدان، وهذا لا يكفي للبيان - وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون[1] (يصلحا) بضم الياء وإسكان الصاد وكسر اللام من غير ألف: عاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

والذين يقرأون (يصالحا) بفتح الياء وتشديد الصاد وألف بعدها: الباقون من القراء العشرة، وقد ذكرت لك أسماءهم فلا حاجة إلى الإعادة.. والله أعلم.

وتوجيه القراءتين قد وجه الشيخ بما فيه الكفاية - والله أعلم.

٥٤ - قال تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا ضَرَبْتُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَتَبَيَّنُواْ وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَـٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فَعِندَ ٱللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا[2] ﴾

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: اختلفت القراء في قراءة قوله: (وإن تلووا):

فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار سوى الكوفة: (وإن تلووا) بواوين من(لواني الرجل حقي) والقوم يلوونني ديني، وذلك إذا مطلوه (لياً).

وقرأ ذلك جماعة من قراء أهل الكوفة: (وإن تلوا) بواو واحدة، ولقراءة من قرأ ذلك كذلك وجهان:

أحدهما: أن يكون قارئها أراد همز (الواو) لانضمامها ثم أسقط الهمز، فصار إعراب الهمز في اللام إذ أسقطه وبقيت واو واحدة، كأنه أراد (تلؤوا) ثم حذف الهمز وإذا عنى هذا الوجه كان معناه معنى من قرأ ﴿وإن تلووا﴾ بواوين غير أنه خالف المعروف من كلام العرب وذلك أن (الواو) الثانية من قوله (تلووا) واو جمع وهي علم لمعنى فلا يصح همزها، ثم حذفها فيبطل علم المعنى الذي له أدخلت (الواو) المحذوفة.

---

(١) انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة على طريق الشاطبية والسدرة لفضيلة الشيخ / عبد الفتاح القاضي ص ٨٣ والنشر في القراءات العشر للمحقق ابن الجزري جـ ٢ ص ٢٥٢.

(٢) سورة النساء آية ١٣٥.

والوجه الآخر: أن يكون قارئها كذلك أراد (أن تلوا) من الولاية فيكون معناه: وإن تلوا أمور الناس وتتركوا وهذا معنى إذا وجه القارىء قراءته على ما وصفنا إليه خارج عن معاني أهل التأويل وما وجه إليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون تأويل الآية.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: فإذا كان فساد ذلك واضحاً من كلا وجهيه، فالصواب من القراءة الذي لا يصلح غيره أن يقرأ به عندنا: (وإن تلووا أو تعرضوا) بمعنى: (اللي) الذي هو مطل، اهـ المراد من كلامه [١].

أقول وبالله التوفيق: ـ

إن لي في كلامه هذا مآخذ من عدة وجوه:

الوجه الأول: ـ

ذكره أن عامة قراء الأمصار سوى الكوفة يقرأون (وإن تلووا) بواوين، وهذا غير صحيح لأن ابن عامر الشامي يقرأ بخلاف هذه القراءة وهي القراءة الثانية التي سيأتي بيانها وليس من الكوفيين.

وقوله سوى الكوفة يوهم أن الكوفيين جميعاً يقرأون بخلاف هذه القراءة والأمر بخلاف ذلك، وذلك أن الكوفيين يقرأون بهذه القراءة ما عدا حمزة فإنه يقرأ القراءة الثانية كالشامي والمتبادر إلى الذهن أنه يقرأ هذه كإخوانه الكوفيين وقد علمت ما في ذلك.

والوجه الثاني: ـ

قوله: أحدهما: أن يكون قارئها أراد همز (الواو) لانضمامها إلى قوله (غير أنه خالف المعروف من كلام العرب وذلك أن الواو الثانية من قوله «تلووا» واو جمع، وهي علم لمعنى فلا يصح همزها ثم حذفها بعد همزها فيبطل علم المعنى الذي له أدخلت (الواو) المحذوفة وقد رد على هذا الوجه ابن شاكر وكفاني عن الرد على الشيخ في ذلك حيث قال:

(هذا موضع وهم غريب من مثل أبي جعفر فإن الهمز في (تلؤوا) على واو الفعل وهي عين الفعل (لوى) والحذف بعد طرح الهمزة واقع بواو الفعل لا بواو

---

(١) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٥+٦ ص ٢٠٩ ن.م جـ ٩ ص ٣١٠ - ٣١١.

الجماعة وهي أصلاً لم تدخل لمعنى: فكيف أخطأ أبو جعفر فظنها واو الجماعة) [1] أهـ.

وهذا يكفي للرد على ما ذكره في هذا الوجه ولا نزيد على ذلك لأنه يغني أهل الحق من البحث في غيره وهذا ما أثبته الشاطبي أيضاً في حرزه حيث قال رحمه الله: وتلووا بحذف الواو الأولى ولامه؛ فضم سكوناً لست فيه مجهلاً.

والوجه الثالث: ـ

قوله: (والوجه الآخر أن يكون قارئها كذلك أراد، أن (تلوا) من الولاية فيكون معناه: وأن تلوا أمور الناس وتتركوا، وهذا معنى إذا وجه القارىء قراءته على ما وصفنا إليه خارج عن معاني أهل التأويل وما وجه إليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون تأويل الآية، وليس الأمر كما قال الشيخ رحمه الله تعالى: من أن المعنى على هذا التوجيه خارج عن معاني أهل التأويل وعن توجيه أصحاب رسول الله ﷺ هذه الآية الكريمة)، وذلك أن هذا الكلام الذي ذكره دعوى بلا حجة لأنه لم يذكر أهل التأويل الذين قالوا بخطأ هذه القراءة على هذا التوجيه، ولم يذكر كيف وجه أصحاب رسول الله ﷺ هذه القراءة إلا ذكر مجرد التوجيه مع أن علماء التوجيه الذين وجهوا هاتين القراءتين لم يتعرضوا بغض شأن أي القراءتين وذلك أن من قرأ (تلو) بواو واحدة وضم اللام جعل من ولي يلي وأصله (توليوا) ثم حذفت الواو التي هي فاء الفعل على الأصول للاعتلال في يعد ويزن.

فدليل حمله على (ولي) أن بعده (أو تعرضوا) فهو نقيض (تلوا) لأن ولاية الشيء الإقبال عليه، ونقيضه الإعراض عنه فإنما قيل لهم (وإن تلوا الأمر فتعدلوا فيه أو تعرضوا عنه فلا تلوه ولا تعدلوا فيه إن وليتموه) (فإن الله كان بما تعملون خبيراً).

ولما كان من قرأه بسكون اللام معناه الإعراض لأن اللي في الشيء العوج فيه والعوج في الحق الإعراض عن إقامته، فالقراءة بضم اللام يفيد معنيين: الولاية ونقيضها الأعراض، والقراءة بواوين تفيد معنى واحد لأن اللي هو الإعراض، ويحتمل أن تكون القراءة بضم اللام كالقراءة بإسكانها، وذلك أن أصله (تلووا) فاستشكلت الضمة على الواو وبعدها واو أخرى، وألقيت الحركة على اللام

---

(١) انظر هامش تفسير ابن جرير الطبري نسخة محققة له جـ ٩ ص ٣١٠.

وحذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين فهو في المعنى، كالقراءة بإسكان اللام وواوين.

وقيل: إنما أبدل من الواو المضمومة همزة ثم خففها بإلقاء حركتها على اللام، فصارت (تلوا) وأصلها (تلووا) فتتفق القراءتان على هذا التقدير في المعنى.

وحجة من قرأ بإسكان اللام أنه جعله من (لوى يلوي) إذا أعرض وأصله (يلويوا) ثم ألقيت حركة الياء على الواو الأولى وحذفت الياء لسكونها وسكون الواو الأخيرة بعدها.

قال مكي بن أبي طالب القيسي رحمه الله تعالى: وأيضاً فإن قوله (فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا) والعدل هو أن تلي الشيء بالحق وضده الأعراض عن الحق، فقد فهم من هذا أيضاً معنى القراءة بواو واحدة من: (ولي) فكلا القراءتين فيه بمعنى وقد ذكر قبل ذلك أن القراءتين بمعنى اللي أي بمعنى واحد [1].

وفهم من هذا كله أن الشيخ لم يوفق فيما ذهب إليه في هذا التوجيه من أن المعنى على هذه القراءة خارج عن التأويل الصحيح وقد عرفت تحقيق المسألة.

والوجه الرابع: -

قوله: بعدما تعرض التوجيه على قراءة ضم اللام وبواو واحدة: فإذا كان فساد ذلك واضحاً من كلا وجهيه فالصواب من القراءة الذي لا يصلح غيره أن يقرأ به عندنا (وإن تلووا أو تعرضوا) بمعنى اللي الذي هو مطل.

وهذا صريح في أن الصواب من القراءتين قراءة (تلووا) بواوين وإسكان اللام وإن القراءة الثانية خطأ وفاسدة حيث قال: فإذا كان فساد ذلك من كلا وجهيه.. إلخ.

والقراءتان متواترتان على حد سواء لا مزية لإحداهما على الأخرى، وهذا الكلام الذي ساقه الشيخ هنا في توجيه هاتين القراءتين يعتبر هفوة منه عفا الله عنا وعنه لأن الحكم على القراءة المتواترة بالخطأ والفساد مخالف لما كان عليه السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم أجمعين.

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكي بن أبي طالب القيسي جـ ١ ص ٣٩٩ - ٤٠٠.

وإليك بيان أصحاب هاتين [1] القراءتين من العشرة:

فالذين يقرأون بواو واحدة (تلوا) ابن عامر الشامي، وحمزة ابن حبيب الزيات.

والذين يقرأون بإسكان اللام وبواوين الأولى مضمومة: الباقون من العشرة، وقد عرفت أسماءهم والله أعلم بالصواب.

٥٥ ـ قال تعالى: ﴿ يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيداً ﴾ [2].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: اختلف القراء في قراءة قوله (والكتاب الذي نزل على رسوله والكتاب الذي أنزل من قبل):

فقرأه بفتح (نزل، وأنزل) أكثر القراء بمعنى: والكتاب الذي نزل الله على رسوله، والكتاب الذي أنزل من قبل.

وقرأ ذلك بعض قراء البصرة بضمه في الحرفين كليهما بمعنى: ما لم يسم فاعله.

وهما متقاربتا المعنى، غير أن الفتح في ذلك أعجب إلي من الضم، لأن ذكر الله قد جرى قبل ذلك في قوله (آمنوا بالله ورسوله) أهـ.

أقول وبالله التوفيق: ـ

إنه قارن بين القراءتين مقارنة طيبة، وذكر أنه لا تباعد بينهما في المعنى بل هما متقاربتان في ذلك، بيد أنه أبدى أن قراءة الفتح أعجب، ثم ذكر الحجة التي لأجلها ذهب إلى ذلك حيث قال: (لأن ذكر الله قد جرى قبل ذلك في قوله «آمنوا بالله ورسوله») والأدب في هذا الموضوع ألا يذهب إلى ما ذهب إليه بل ينظر إلى القراءتين بعين فاحصة لأن هذا الأسلوب (أعجب) أفعل التفضيل فيفهم منه المفضل والمفضل عليه وهذا لا يكون في موضوع القراءات.

---

(١) انظر البدور الزاهرة ص ٨٤. والنشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٤٤.

(٢) سورة النساء آية ١٣٦.

وقوله: (وقرأ ذلك بعض قراء البصرة بضمه في الحرفين كليهما. . إلخ) فيه قصور، وذلك أن الذين يقرأون بضم نون نزل وهمزة أنزل وكسر الزاي فيهما ليسوا البصريين فقط. لأن هذه القراءة يقرأ بها المكيون والشاميون والبصريون، والباقون من العشرة يقرأون بالفتح فيهما، وقد عرفت.

وتوجيه القراءتين كالآتي: ووجه من قرأ بضم أول الفعلين وكسر الزاي أنه قال: هذا مثل قوله تعالى ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[1]، ومثل قوله: ﴿أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ ﴾[2].

ووجه قراءة الفتح أنه رد إلى اسم الله جل ذكره الذي قبله وهو قوله: ﴿ آمنوا بالله ورسوله ﴾ ففي نزل وأنزل ضمير يعود على الله كما قال ﴿ إنا نحن نزلنا الذكر﴾ وفي الفعلين على القراءة بالضم ضمير الكتاب، والقراءتان متداخلتان متواترتان فلا مزية لإحداهما على الأخرى والله أعلم.

٥٦ ـ قال تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلْكِتَـٰبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦٓ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ وَٱلْكَـٰفِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ﴾[3].

قال محمد بن جرير الطبري ـ رحمه الله تعالى[4]: (اختلفت القراء في قراءة قوله: (وقد نزل عليكم في الكتاب).

فقرأ ذلك عامة القراء بضم النون وتشديد الزاي على وجه ما لم يسم فاعله.

وقرأ بعض الكوفيين بفتح (النون) وتشديد الزاي على معنى (وقد نزل الله عليكم).

وقرأ بعض المكيين: (وقد نزل عليكم) بفتح النون وتخفيف الزاي بمعنى: وقد جاءكم من الله أن إذا سمعتم.

---

(١) النحل ٤٤.
(٢) الأنعام ١١٤.
(٣) النساء ١٤٠.
(٤) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٥ + ٦ ص ٢١٢ ن.م جـ ٩ ص ٣٢٣.

قال أبو جعفر: (وليس في هذه القراءات الثلاث وجه يبعد معناه مما يحتمله الكلام غير أن الذي اختار القراءة به قراءة من قرأ (وقد نزل عليكم) بضم النون وتشديد الزاي على وجه ما لم يسم فاعله، لأن معنى الكلام فيه التقديم على ما وصفت قبل على معنى (الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين) (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها) إلى قوله (حديث غيره) أيبتغون عندهم العزة، فقوله (فإن العزة لله جميعاً) يعني التأخير فلذلك كان ضم النون من قوله (نزل) أصوب عندنا في هذا الموضع. اهـ.

أقول وبالله التوفيق: ـ

إن قوله: بعد توجيه هذه القراءات الثلاث، فلذلك كان ضم (النون) من قوله (نزل) أصوب عندنا في هذا الموضع يتضمن إنكار قراءة أخرى وهي قراءة فتح النون والزاي من قوله تعالى: ﴿وقد نزل عليكم﴾ مع أنها قراءة متواترة كالتي ذهب إلى كونها صواباً ويتضمن أيضاً أن بعض القراءات أعلى درجة في الأصوبية من الأخرى، وهذا يؤدي إلى تفضيل بعضها على بعض.

وقد عرفت بطلان ذلك من مذهب السلف من أن القراءات إذا ثبت تواترها في منزلة واحدة وليس هناك شيء أعلى من الآخر ومن ذهب خلاف مذهبهم فقد أثم وارتكب جريمة يحرم ارتكابها لأن هذا الأسلوب يتضمن الطعن في كتاب الله تعالى والطعن فيه يؤدي إلى الكفر والإلحاد والعياذ بالله.

وقوله: بعد ذكر اختلاف القراء في هذا اللفظ الكريم (نزل): وليس في هذه القراءات الثلاث وجه يبعد معناه مما يحتمله الكلام يصير توجيهاً عادلاً طيباً وإن كان فيه ما فيه مما سنذكره ـ إن شاء الله تعالى ـ ثم بدأ أن ينقض ما بناه قائلاً: غير أن الذي اختار القراءة به قراءة من قرأ (وقد نزل) بضم النون وتشديد الزاي على وجه ما لم يسم فاعله، ثم علل ما ذهب إليه بقوله، لأن معنى الكلام فيه التقديم على ما وصفت [1] قبل على معنى (والذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين)، (وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها) إلى قوله ﴿حديث غيره أيبتغون عندهم العزة﴾ فقوله (فإن العزة لله جميعاً) يعني التأخير.

(١) انظر بداية تفسير هذه الآية الكريمة فتعرف منه معنى ما قاله هنا ـ والله أعلم ص ٣٢٠ م. ط.

وهذا الذي ذكره لا يغض من شأن القراءة الثانية يعني قراءة الفتح لأن القراءتين متواترتان لا فضل لإحداهما على الأخرى، وأما محاولة إخضاع القراءات لكل معنى يظهر له أثناء التوجيه فهو بعيد عن الصواب لأن القراءات سنة متبعة لا يمس كرامتها شيء من العلل والقياسات التي يقوم بها بعض الناس معارضاً به القراءات المتواترة.

وقوله رحمه الله تعالى: (وقرأ بعض المكيين(وقد نزل عليكم) بفتح النون وتخفيف الزاي بمعنى وقد جاءكم من الله أن إذا سمعتم) يعتبر تلفيقاً بين القراءات المتواترة وغيرها ويعتبر أيضاً إتياناً للقراءة الشاذة من غير بيان شذوذها ولا يخفى عليك ما يترتب على ذلك من الفساد، حيث إن ذلك يوهم أن هذه القراءة متواترة وربما يقدم القارىء بقراءتها في الصلاة ظناً منه أنها متواترة والإتيان بالقراءة الشاذة في الصلاة ولا يجوز عند جمهور العلماء وهذا في غاية الخطورة لما ذكرناه هذا.

وخلاصة القول في هذا الموضوع أن قراءة ضم النون وكسر الزاي متواترة وكذلك القراءة بفتح النون والزاي سواء بسواء.

والقراءة الثالثة قراءة شاذة نسبها الشيخ إلى أهل مكة.

فالذين [1] يقرأون بفتح النون وفتح الزاي المشددة: عاصم ويعقوب الحضرمي، ولم يذكر يعقوب حتى نسبته إلى البلدان إلا أنه قال: وقرأ بعض الكوفيين وهذا لا يكفي في بيان ذويها.

والذين يقرأون بضم النون وكسر الزاي من عدا يعقوب وعاصماً.
والذين يقرأون بالقراءة الثالثة المكيون على ما ذهب إليه الشيخ.

٥٩ ـ قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ وَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَعِيسَىٰ وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَٰرُونَ وَسُلَيۡمَٰنَۚ وَءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ زَبُورٗا﴾ [2]
قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى.

وأما قوله: (وآتينا داود زبوراً) فإن القراء اختلفت في قراءته:

---

(١) انظر البدور الزاهرة ص ٨٤. والنشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٤٤.
(٢) سورة النساء آية ١٦٣.

فقرأته عامة قراء أمصار[1] الإسلام غير نفر من قراء الكوفة: (وآتينا داود زبوراً) بفتح الزاي على التوحيد بمعنى: وآتينا داود الكتاب المسمى (زبوراً).

وقرأ ذلك بعض قراء الكوفيين (وآتينا داود زبوراً) بضم الزاي جمع زبر، كأنهم وجهوا تأويله: وآتينا داود كتباً وصحفاً مزبورة من قوله (زبرت الكتاب أزبره زبرا) وذبرته أذبره ذبراً إذا كتبته.

قال أبو جعفر: رحمه الله تعالى: وأولى القراءتين بالصواب عندنا قراءة من قرأ (وآتينا داود زبوراً) بفتح الزاي على أنه اسم الكتاب الذي أوتيه داود كما سمى الكتاب الذي أوتيه موسى (التواترة) والذي أوتيه عيسى (الإنجيل) والذي أوتيه محمد الفرقان) لأن ذلك هو الاسم المعروف به ما أوتي داود وتقول العرب (زبور داود) بذلك تعرف كتابه سائر الأمم. اهـ.

أقول وبالله التوفيق: -

إنه لا يخفى على أهل الحق أن هذا الأسلوب الذي يردده الشيخ رحمه الله تعالى في أثناء توجيه بعض القراءات من قوله: وأولى القراءتين بالصواب عندنا قراءة من قرأ كذا وكذا، ينبغي أن لا يكون لأنه ظاهر واضح في ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى مع أنهما متواترتان وهذا مخالف لما كان عليه السلف الصالح في هذا الموضوع وقد عرفت ذلك مما سبق.

هذا ومن المعلوم أن توجيه هاتين القراءتين كالآتي: ووجه من ضم الزاي من (زبوراً) جعله جمع زبر كدهر ودهور وزبر يراد به المزبور كقولك هو نسج اليمن أي منسوج اليمن و (زبر) مصدر وإنما جاز جمعه لوقوعه موقع الاسم وقيل (زبور) بالضم جمع زبور بالفتح على تقدير حذف الزائد وهو الواو كأنه في التقدير (وآتينا داود كتباً وصحفاً) كما قال (صحف إبراهيم وموسى) وكما قال: (في صحف مكرمة) فمعناه: كتب مزبورة.

ووجه من فتح الزاي أنه ذهب إلى أن المعروف أن داود ﷺ أوتي كتاباً اسمه الزبور، كالتوراة والإنجيل والقرآن فهو كتاب واحد لكل نبي.

ومع هذا التوجيه السليم فإن علماء القراءات والمسلمين جميعاً إذا تواترت

(١) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٥ + ٦ ص ٢٠ ن.م جـ ٩ ص ٤٠٢.

القراءة لا يتكلمون فيها بشيء من الطعن والإنكار وتفضيل أختها عليها ومن فعل ذلك فقد حاد عن طريق الحق.

وخلاصة القول في هذا أن القراءتين متواترتان عن النبي ﷺ لا فضل لإحداهما على الأخرى ـ وإليك بيان أصحاب هاتين القراءتين.

فالذين [1] يقرأون بفتح الزاي من (زبوراً) نافع، وأبو جعفر المدنيان، وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم، والكسائي، ويعقوب الحضرمي.

والذين يقرأون بضم الزاي من (زبوراً) حمزة بن حبيب الزيات، وخلف العاشر.

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٥٣. والبدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ٨٦.

القراءات
التي في سورة المائدة

«سورة المائدة»

«نسأل الله التوفيق في الحركات والسكنات»

٥٨ ـ قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحِلُّوا۟ شَعَـٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهْرَ ٱلْحَرَامَ وَلَا ٱلْهَدْىَ وَلَا ٱلْقَلَـٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ۚ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَٱصْطَادُوا۟ ۚ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟ ۘ وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ (١).

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة ذلك:

فقرأه بعضهم: (شنآن) بتحريك (الشين والنون) إلى الفتح بمعنى: بغض قوم توجيهاً منهم ذلك إلى المصدر الذي يأتي على فعلان نظير (الطيران) والنسلان والعسلان والرملان.

وقرأ آخرون ذلك (شنآن قوم) بتسكين النون؛ وفتح (الشين) بمعنى: الاسم توجيهاً منهم معناه إلى لا يحملنكم بغيض قوم (٢)، فيخرج شنآن على

(١) سورة المائدة آية ٢.

(٢) قد ذكر أحمد شاكر في المطبوعة والمخطوطة (بعض قوم) ثم قال والصواب ما أثبته كما يدل عليه السياق.

تقدير(فعلان)، لأن فعل منه على (فعل) كما يقال (سكران) من (سكر) و (عطشان) من(عطش) وما أشبه ذلك من الأسماء ـ ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

والذي هو أولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من قرأ (شنآن قوم) بفتح النون محركة لشائع تأويل أهل التأويل على أن معناه: بغض قوم، وتوجيههم ذلك إلى معنى المصدر دون معنى الاسم.

وإذا كان ذلك موجهاً إلى معنى المصدر، فالفصيح من كلام العرب فيما جاء من المصادر على (الفعلان) بفتح الفاء وتحريك ثانيه دون تسكينه، كما وصفت من قولهم (الدرجان) و (الرملان) من (درج) و (رمل) فكذلك (الشنآن) من شنئته أشنؤه شنآناً. اهـ.

أقول وبالله التوفيق: ـ

إن ذهاب الشيخ رحمه الله تعالى بعد توجيه هاتين القراءتين إلى تصويب قراءة فتح الشين والنون دون قراءة تسكين النون من (شنآن) يعتبر خروجاً عن مذهب السلف الصالح حيث إنهم يمنعون ذلك ما دامت القراءتان متواترتين.

واحتج الشيخ رحمه الله تعالى في دعم حجته التي احتج بها فيما ذهب إليه من ذلك بأن أهل التوجيه وجهوا ذلك إلى معنى المصدر دون معنى الاسم، ولأنه شاع من أهل التأويل أن معناه بغض قوم.

أقول: إن هذه الحجج كلها لا تجعل قراءة متواترة أقل درجة عن مثلها لما علمت أن القراءة إذا ثبت تواترها لا يعارضها أي شيء من المعارضات الفارغة ولا يغض شأنها أي علل يعتلون بها لأنها فوق هذه العلل كلها (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد).

وبعد ما ذكرنا فالحق الذي نؤمن به من ذلك أن القراءتين متواترتان على درجة واحدة لا مزية لإحداهما على الأخرى وقد أبهم الشيخ قراء هاتين القراءتين ـ وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون بفتح الشين وفتح النون من (شنآن): نافع وابن كثير، وأبو

عمرو البصري، وحفص، والكسائي، وحمزة، وخلف العاشر، ويعقوب الحضرمي.

والذين يقرأون بفتح الشين وسكون النون: ابن عامر الشامي، وشعبة، وأبو جعفر المدني.

٥٩ ـ قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ ٱللَّهِ مَن لَّعَنَهُ ٱللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ ٱلْقِرَدَةَ وَٱلْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَآءِ ٱلسَّبِيلِ)[1].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة ذلك:

فقرأته قراء الحجاز والشام والبصرة وبعض الكوفيين (وعبدَ الطاغوت) بمعنى: وجعل منهم القردة والخنازير ومن عبدا الطاغوت بمعنى (عابد) فجعل (عبد) فعلاً ماضياً من صلة المضمر، ونصب الطاغوت بوقوع (عبد) عليه ـ ثم قال:

(وقرأ ذلك جماعة من الكوفيين: (وعبد الطاغوت) بفتح العين من (عبد) وضم بائها بإضافة (عبد) إليه وعنوا بذلك (وخدم الطاغوت).

ثم قال: وقرأ ذلك آخرون: (وعُبُدَ الطاغوت).

ثم قال: ذكر ذلك عن الأعمش.

وكأن من قرأ ذلك كذلك أراد جمع الجمع من (العبد) كأنه جمع (العبد) (عبيداً)، ثم جمع (العبيد) (عبداً) مثل (ثمار) و (ثمر)[2].

ثم قال أيضاً:

وذكر عن أبي جعفر القارىء أنه كان يقرأه (وعبد الطاغوت) ثم قال أبو جعفر وهذه قراءة لا معنى لها.. إلخ.

---

(١) سورة المائدة آية ٦٠.

(٢) كان الأجود أن يقول: (كأنه جمع العبد عباداً ثم جمع العباد عبد مثل ثمار وثمر وهو ظاهر مقالة الفراء في معاني القرآن ١: ٣١٤ ـ) انظر التحقيق محمد أحمد شاكر.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وذكر أن بريدة الأسلمي كان يقرأه (وعابدا الطاغوت).

ثم أشار إلى قراءة أخرى بقوله: ولو قرىء ذلك (وعبد الطاغوت) بالكسر كان له مخرج في العربية صحيح وإن لم أستجز اليوم القراءة بها إذ كانت قراءة الحجة من القراء بخلافها، ووجه جوازها في العربية أن يكون مراداً بها (وعبدة الطاغوت) ثم حذفت الهاء للإضافة.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

وأما قراءة القراء فبأحد الوجهين اللذين بدأت بذكرهما وهو (عبدة الطاغوت) بنصب (الطاغوت) وإعمال (عبد) فيه وتوجيه عبد إلى أنه فعل ماض من (العبادة).

والآخر: (وعبد الطاغوت) على مثال (فعل) وخفض الطاغوت بإضافة (عبد) إليه.

فإذا كانت قراءة القراء بأحد هذين الوجهين دون غيرهما من الأوجه التي هي أصح مخرجاً في العربية، فأولاهما بالصواب من القراءة قراءة من قرأ ذلك (وعبد الطاغوت) بمعنى وجعل منهم القردة والخنازير ومن عبد الطاغوت لأنه ذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب وابن مسعود: (وجعل منهم القردة والخنازير) (وعبدوا الطاغوت) بمعنى: والذين عبدوا الطاغوت ففي ذلك دليل واضح على صحة المعنى الذي ذكرنا من أنه مراد به: ومن عبد الطاغوت وأن النصب بالطاغوت أولى، على ما وصفت في القراءة لإعمال (عبد) فيه.

إذ كان الوجه الآخر غير مستفيض في العرب ولا معروف في كلامها على أن أهل العربية يستنكرون إعمال شيء في (من، والذي) المضمرين مع (من) و (في) إذا كفت (من) أو (في) منها ويستقبحونه حتى كان بغضهم يحيل ذلك ولا يجيزه وكان الذي يحيل ذلك يقرأه: (وعبد الطاغوت) فهو على قوله خطأ ولحن غير جائز[1].

(١) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن الطبري جـ ٥ + ٦ ص ١٩٠ ـ ١٩١ جـم جـ ١٠ ص ٤٤١ ـ ٤٤٣.

وكان آخرون منهم يستجيزونه على قبح فالواجب على قولهم أن تكون القراءة بذلك قبيحة وهم مع استقباحهم ذلك في الكلام قد اختاروا بهاوإعمـال و (جعل) في (من) وهي محذوفة مع (من) ولو كنا نستجيز مخالفة الجماعة في شيء مما جاء به مجمعة عليه لاخترنا القراءة بغير هاتين القراءتين غير أن ما جاء به المسلمون مستفيضاً فيهم لا يتناكرونه فلا نستجيز الخروج منه إلى غيره ـ فلذلك لم نستجز القراءة بخلاف[1] إحدى هاتين القراءتين اللتين ذكرنا أنهم لم يعدوهما.

وإذا كانت القراءة عندنا ما ذكرنا ـ فتأويل الآية: (قـل هل أنبئكم بشر من ذلك مثوبة عند الله، من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير ومن عبد الطاغوت). اهـ المراد منه.

أقول وبالله التوفيق:

إنه قرر الشيخ رحمه الله تعالى بعد أن ساق القراءات في هذا اللفظ الكريم (وعبد الطاغوت) بما فيها الشواذ والمتواترة أن قراءة القراء المعتبرة بأحد الوجهين اللذين بدأ بذكرهما وهي قراءة (وعبد الطاغوت) على أنه فعل ماضٍ من العبادة (والطاغوت) مفعول به له، والقراءة الثانية (وعبد الطاغوت) على مثال فعل وخفض الطاغوت بإضافة (عبد) إليه.

وهذا كلام وجيه في غاية الجمال والروعة لأنه يشير إلى أن هذه القراءات المسوقة كلها لم تكن مشهورة ومتواترة عند علماء القراءات إلاَّ هاتين المذكورتين هنا وهذا هو القول الحق الذي لا شك فيه في هذا الباب الذي مبناه التوقيف.

ولكنه هدم هذا البناء المحكم المتقن الذي أسس قواعده حيث قال:

فإذا كانت قراءة القراء بأحد هذين الوجهين دون غيرهما من الأوجه التي هي أصح مخرجاً في العربية منها، فأولاهما بالصواب من القراءة قراءة من قرأ ذلك (وعبد الطاغوت) بمعنى: وجعل مَنهم القردة والخنازير ومن عبد الطاغوت لأنه ذكر أن ذلك في قراءة أبي بن كعب وابن مسعود: (وجعل منهم القردة والخنازير وعبدوا الطاغوت) بمعنى: والذين عبدوا الطاغوت، ثم قال بعد أن ذهب إلى تفضيل وتصويب قراءة (وعبد الطاغوت) على قراءة (وعبد الطاغوت) (ففي ذلك دليل

---

(١) في المخطوطة (لا يتناكرونه) أ هـ من التعليق أحمد شاكر.

واضح على صحة المعنى الذي ذكرنا من أنه مراد به ومن عبد الطاغوت، وأن النصب بـ (الطاغوت) أولى على ما وصفت في القراءة لإعمال (عبد) فيه ثم قال: إذ كان الوجه الآخر غير مستفيض في العرب ولا معروف في كلامها.

أقول: ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من مخالفة ما كان عليه سلف هذه الأمة حيث صوب قراءة على أخرى مع كون القراءتين متواترتين وهذا مذهب باطل لأنه يؤدي إلى كون القراءات المتواترة على مراتب أصوب وصواب غير صواب، ومذهب السلف على منع ذلك قولاً واحداً.

وقوله: إذ كان الوجه الآخر غير مستفيض في العرب ولا معروف في كلامها لا عبرة له لأنه يشير إلى أن القراءات تخضع للأوجه التي يذكرها النحاة والصرفيون ولذلك احتج بذلك فيما ذهب إليه من تفضيل قراءة على أخرى.

وقد عرفت ما في ذلك من المنع والحق أن القرآن الكريم هو الذي يحكم به على اللغة ولا يحكم باللغة عليه كما هو التحقيق وإلَّا حصل التلاعب بكتاب الله تعالى.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى أن أهل العربية يستقبحون هذه القراءة التي صوبها على الأخرى بحجة عدم جواز إعمال شيء في (من) و (الذي) المضمرين مع (من) و (في) إذا كفت (من) أو (في) منهما حتى كان بعضهم يحيل ذلك ولا يجيزه وكان الذي يحيل ذلك يقرأه (وعبد الطاغوت) فهو على قوله خطأ ولحن غير جائز.

ثم قال:

وكان آخرون منهم يستجيزونه على قبح فالواجب على قولهم أن تكون القراءة بذلك قبيحة وهم مع استقباحهم ذلك في الكلام قد اختاروا القراءة بها وإعمال (وجعل) في (من) وهي محذوفة مع (من).

أقول وبالله التوفيق:

إن هذا الكلام الذي ذكره الشيخ هنا يعتبر دفاعاً عن القراءة (وعبد الطاغوت) وهو كلام وجيه في بابه حيث فند العلل التي يتعلق بها بعض من لا علم له بحقيقة فن القراءات ولكن الأولى أن لا يذكر العلل والرد عليها هنا لأنه يؤدي إلى خضوع القراءات لقانون النحو والصرف واللغة، ولا يمكن قراءتها إلَّا بهذا،

وهذا باطل لأن القراءات نقلت بطريق التواتر عن جبريل عن رب العالمين إلى أن وصلتنا بهذه الطريقة المحكمة، وقد سبق أن ذكرنا قريباً أن الشيخ ذهب إلى تفضيل قراءة (وعبد الطاغوت) على قراءة (وعبد الطاغوت) والمذهب الحق خلاف ما عليه الشيخ من أن القراءتين حق وصواب من عند الله.

وقوله: ولو كنا نستجيز مخالفة الجماعة في شيء مما جاء به المسلمون مجمعة عليه لاخترنا القراءة بغير هاتين القراءتين إلخ. كلامَ ممتاز لأنه يدل على أن هاتين القراءتين هما القراءتان المتواترتان دون الأخرى من القراءات التي أوردها الشيخ، وهذا هو المذهب الصحيح الذي لا خلاف فيه إلَّا أن الشيخ مع هذا التوجيه الطيب أشار إلى أن إحدى هاتين القراءتين أصوب من الأخرى - حيث قال: (فإذا كانت قراءة القراء بأحد هذين الوجهين دون غيرهما من الأوجه التي هي أصح مخرجاً في العربية منهما فأولاهما بالصواب من القراءة قراءة من قرأ ذلك (وعبد الطاغوت) وقد عرفت ما في ذلك من مخالفته الصواب في هذا الموضوع.

وقوله: من الأوجه التي هي أصح مخرجاً في العربية منهما يعتبر ساقطاً لأنه يشير إلى وجود أسلوب ولفظ أفصح وأصح في العربية من ألفاظ القرآن وهذا كلام باطل كما ذكرنا لأن القرآن الكريم في أعلى الفصاحة والبلاغة من اللغة العربية.

أقول: وقد ذكر الشيخ رحمه الله تعالى أربع قراءات شاذة وهي: (وعبد الطاغوت) و(عبد الطاغوت) و(عابد الطاغوت) و(عبدة الطاغوت) محذوفة التاء، وإن بيّن الشيخ أن هذه القراءات الأربع ليست معتبرة لكن الأولى عدم ذكرها لأن هذا يؤدي إلى تخليط القراءة المتواترة بالشاذة ولا يفطن كثير من القارئين للفرق بينهما هذا.

وتوجيه القراءتين:

ووجه من ضم الباء من (عبُد) وكسر التاء من الطاغوتِ أنه جعل (عبد) اسماً ليبني على (فعل) كعضد، فهو بناء للمبالغة والكثرة كـ (يقظ) و(ندس) وأصله الصفة ونصبه بجعل أي جعل منهم عبد للطاغوت وأضاف (عبد) إلى (الطاغوت) فخفضه.

ووجه من فتح الباء والتاء أنه جعله فعلاً ماضياً وعطفه على فعل ماضٍ،

وهو غضب ولعن وجعل ونصب الطاغوت به[1].

وخلاصة القول في هاتين القراءتين أنهما قراءتان متواترتان على حد سواء لا فضل لإحداهما على الأخرى.

ولم يذكر الشيخ أصحاب هاتين القراءتين بتصريح أسمائهم وإليه بيان ذلك:

فالذين يقرأون (وعبد الطاغوت) من عدا حمزة من القراء العشرة.

والذي يقرأ (وعبد الطاغوت) حمزة بن حبيب الزيات[2].

(٦٠) قال تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ ۖ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ۖ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ۚ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾[3].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة ذلك:

فقرأته عامة قراء الحجاز وبعض البصريين (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان) بتشديد القاف بمعنى: وكدتم الأيمان ورددتموه.

وقرأ قراء الكوفيين: (بما عقدتم الأيمان) بتخفيف القاف بمعنى: أوجبتموها على أنفسكم وعزمت عليها قلوبكم.

ثم قال: (وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ بتخفيف القاف، وذلك أن العرب لا تكاد تستعمل (فعّلت) في الكلام إلاّ فيما يكون فيه تردد مرة بعد مرة مثل قولهم: «شددت على فلان في كذا» إذا كرر عليه الشدة مرة بعد أخرى، فإذا أرادوا الخبر عن فعل مرة واحدة قيل: «شددت عليه» بالتخفيف.

وقد أجمع الجميع لاختلاف بينهم: أن اليمين الذي تجب بالحنث فيها

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع جـ ١ ص ٤١٤.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢/٢٥٥، والبدور الزاهرة للشيخ / عبد الفتاح القاضي ص ٩٢

(٣) سورة المائدة اية ٨٩.

الكفارة تلزم بالحنث في حلف مرة واحدة وإن لم يكررها الحالف مرات، وكان معلوماً بذلك أن الله مؤاخذ الحالف العاقد قلبه على حلفه وإن لم يكرره ولم يردده.

وإذا كان ذلك كذلك لم يكن لتشديد (القاف) من (عقدتم) وجه مفهوم) ا هـ المراد منه[1].

أقول وبالله التوفيق:

إن في توجيهه هذه القراءات لي مآخذ:

المأخذ الأول:

قوله: فقرأته قراء الحجاز وبعض البصريين وهذا القول يوهم أنه ليس هناك من يشارك هؤلاء في هذه القراءة مع أن هشاماً وهو من أهل الشام يقرأ بهذه القراءة يعني بتشديد القاف والواجب أن يذكره معهم.

والمأخذ الثاني:

تركه قراءة سبعية وهي قراءة ابن ذكوان لأنه يقرأ بتخفيف القاف وإدخال ألف بين العين والقاف هكذا (عاقدتم) وكان الواجب عليه أن لا يهمل هذه القراءة المتواترة ما دام أنه تعرض أوجه القراءات وتوجيهها.

والمأخذ الثالث:

قوله: وقرأه قراء الكوفيين (بما عقدتم) بتخفيف القاف بدون أن يستثني حفصاً الذي يشارك أصحاب القراءة الأولى (بالتشديد) حيث لم يذكره هناك معهم والمقام يتطلب الاستثناء.

والمأخذ الرابع:

ذهابه إلى أن قراءة تخفيف القاف أولى بالصواب من قراءة التشديد في قوله تعالى (بما عقدتم الأيمان) حيث قال: (وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ بتخفيف (القاف) مع أن القراءتين متواترتان) ولا يخفى عليك مخالفة هذا المذهب الذي ذهب إليه لما كان عليه السلف الصالح من منع تفضيل قراءة على أخرى طالما ثبت تواترها عند المحققين لهذا الفن.

فتبين من ذلك أن هذا المذهب مردود على القائل لأنه محدث وقد قال

---

(١) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٧ + ٨ ص ١٠ ن م جـ ١٠ ص ٣٥٥.

النبي ﷺ (من أحدث في أمرنا هذا فهو ردّ)، وفي رواية (ومن عمل عملاً ليس عايه أمرنا فهو رد أي مردود)[1] وذلك أن النبي ﷺ لم يفضل قراءة على أخرى بل صوب الجميع عندما رفع إليه الأمر المختلفون في ذلك فقال لكل من المختلفين (أصبت، وأحسنت)، وفي رواية: هكذا أنزلت.

والواجب على كل مسلم أن ينهج منهج الرسول ﷺ ولا يحيد عنه، وسبق لك تحقيق ذلك مستوفى في عدة مواضع في هذه الرسالة وفي ذلك كفاية لأهل الحق.

المأخذ الخامس:

قوله: إن العرب لا تكاد تستعمل (فعّلت) في الكلام إلاَّ فيما يكون فيه تردد مرة بعد أخرى إلى أن قال وإذا كان ذلك كذلك لم يكن لتشديد القاف من (عقدتم) وجه مفهوم هذا.

أقول وبالله التوفيق:

إن باب فَعَّل يأتي لمعانٍ كثيرة ولا ينحصر على المعنى الذي ذكره الشيخ هنا مع أن أهل القرآن لا يخضعون القراءات للغة بل يخضعون اللغة للقرآن فإذا تواترت القراءة عن النبي ﷺ فلا حاجة إلى الاستشهاد باللغة عليها لأنها في أعلى الفصاحة والبلاغة من اللغة العربية، وقد شهد لها المولى ذلك حيث قال: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[2].

فعلم من ذلك أن القرآن الكريم حجة على اللغة العربية وليست اللغة العربية حجة على القرآن الكريم، وهذا هو الحق الذي لا مرية فيه.

وأما ما ادعاه من أنه أجمع الجميع لا خلاف بينهم: أن اليمين التي تجب بالحنث فيها الكفارة تلزم بالحنث في حلف مرة واحدة وإن لم يكررها الحالف مرات، وكان معلوماً بذلك أن الله مؤاخذ الحالف العاقد قلبه على حلفه وإن لم يكرره ولم يردده.

---

(١) متفق عليه والرواية الأخيرة لمسلم.

(٢) سورة الشعراء آية ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥.

فليس فيه ما يدفع هذه القراءة المذكورة يعني قراءة تشديد القاف من (عقدتم) حتى من ناحية اللغة ـ مع أننا لا نحكم اللغة في القرآن الكريم.

وقوله بعد ذلك: (وإذا كان ذلك كذلك لم يكن لتشديد (القاف) من (عقدتم) وجه مفهوم). . كلام صدر من غير تأمل وذلك أنه كلام الله وكلامه لا بد له من وجه مفهوم وإن لم يظهر لبعض عباده وأيضاً أن وجه هذه القراءة ظاهر وذلك إذا لزمت الكفارة في اليمين الواحدة كانت في الأيمان المكررة على شيء بعينه ألزم وآكد.

فحينئذ لا يخفى عليك ما في النظم الكريم من المعاني الرائعة حيث أن قراءة التشديد أفادت معنى لم يكن في قراءة التخفيف وهو التوكيد وهذا من أساليب بلاغة القرآن الكريم.

وأيضاً أن الآية الكريمة تتحدث عن رفع الله المؤاخذة عن الحالف إذا صدر منه اللغو اليمين وهي التي لا يقصدها الحالف بل تجري على لسانه عادة من غير تعقيد ولا تأكيد، كما ثبت في الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: (من حلف فقال في حلفه باللات والعزى فليقل لا إله إلا الله) فهذا قاله لقوم حديثي عهد بجاهلية، وقد أسلموا وألسنتهم قد ألفت ما كانت عليه من الحلف باللات من غير قصد فأمروا أن يتلفظوا بكلمة الإخلاص كما تلفظوا بتلك الكلمة من غير قصد لتكون هذه بهذه ولهذا قال تعالى: ﴿ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم﴾ ثم قرر المولى أن اليمين التي فيها المؤاخذة هي التي عزم عليها بقلبه ونطقها بلسانه متعمداً ومؤكداً لها، فلا يبعد على هذا أن قراءة التشديد ألصق بسياق الآية حيث أكدت المعنى وإن كانت قراءة التخفيف تفيد هذا المعنى، إلاَّ أن في قراءة التشديد مبالغة في ذلك، وهذا من بلاغة القرآن الكريم حيث إن كل لفظ يحمل معنى ليس في غيره مع عدم الاختلاف والتعارض.

وعلى ذلك فلا عبرة لما ذهب إليه الشيخ من تفضيل قراءة على أخرى.

وخلاصة القول في هذا الموضوع:

أن القراءتين متواترتان لا فضل لإحداهما على الأخرى، ولا يخفى عليك إبهامه للقراء كالعادة وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون بتخفيف القاف (من عقدتم)، حمزة، والكسائي، وخلف، وشعبة.

والذين يقرأون بتشديد القاف: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو البصري، وهشام عن ابن عامر الشامي، وحفص عن عاصم، وأبو جعفر المدني، ويعقوب.

والذي يقرأ بالألف بين العين والقاف ابن ذكوان[1] الشامي.

٦١ ـ قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم، ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً ليذوق وبال أمره عفا الله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام﴾[2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

وقد اختلفت القراء في قراءة ذلك:

فقرأته عامة قراء المدينة وبعض البصريين (فجزاء مثل ما قتل من النعم) بإضافة الجزاء إلى المثل وخفض المثل.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين (فجزاءٌ مثلُ ما قتل) بتنوين الجزاء ورفع المثل بتأويل فعليه جزاء مثل ما قتل.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب، قراءة من قرأ (فجزاء مثل ما قتل) بتنوين الجزاء ورفع المثل لأن الجزاء هو (المثل) فلا وجه لإضافة الشيء إلى نفسه.

ثم قال:

وأحسب أن الذين قرأوا ذلك بالإضافة رأوا أن الواجب على قاتل الصيد أن يجزي مثله من الصيد بمثل من النعم وليس ذلك كالذي ذهبوا إليه، بل الواجب على قاتله أن يجزي المقتول نظيره من النعم، وإذا كان ذلك كذلك فالمثل هو الجزاء

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٥٥ والبدور الزاهرة للشيخ / عبد الفتاح القاضي ص ٩٤.

(٢) سورة المائدة آية ٩٥.

الذي أوجبه الله تعالى ذكره على قاتل الصيد ولا يضاف الشيء إلى نفسه.

ولذلك لم يقرأ ذلك قارىء علمناه بالتنوين ونصب المثل ولو كان (المثل) غير (الجزاء) لجاز في المثل النصب إذا نون الجزاء كما نصب اليتيم إذ كان غير (الاطعام) في قوله: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[1]: وكما نصب (الأموات والأحياء) ونون (الكفات) في قوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا ۝٢٥ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا﴾[2].

وإذ كان (الكفات) غير الأحياء، والأموات، وكذلك الجزاء لو كان غير (المثل) لاتسعت القراءة في المثل بالنصب إذا نون الجزاء ولكن ذلك ضاق فلم يقرأه أحد بتنوين الجزاء ونصب المثل إذ كان المثل هو الجزاء، وكان معنى الكلام (ومن قتله منكم متعمداً فعليه جزاء هو مثل ما قتل من النعم) اهـ.

أقول وبالله التوفيق:

إن الشيخ رحمه الله تعالى ذهب كعادته إلى تفضيل قراءة متواترة على قراءة متواترة مثلها حيث قال: (وأولى القراءتين في ذلك بالصواب قراءة من يقرأ (فجزاء مثل ما قتل) بتنوين الجزاء ورفع المثل لأن الجزاء هو المثل، ثم قال معللاً ما ذهب إليه فلا وجه لإضافة الشيء إلى نفسه، هذا وقد عرفت مما سبق أن هذا غير جائز.

وأما ما احتج به في تصويب قراءة التنوين دون قراءة الإضافة مع أنهما متواترتان على حد سواء من أن الشيء لا يضاف إلى نفسه لا يسلم له على هذا الإطلاق الذي أطلقه وذلك أن المحققين من العلماء ذهبوا إلى أنه إذا ورد في تركيب الكلام ما ظاهره إضافة الشيء إلى نفسه من إضافة شيء إلى مرادفه أوصفة إلى موصوفه أو غير ذلك لا بدَّ من التأويل حتى يستقيم المعنى كما قال ابن مالك في خلاصته:

ولا يضاف اسم لما به اتحد.. معنى وأول موهماً إذا ورد لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه فلا بد أن يكون غيره في المعنى فلا يقال: قمح بر، ولا رجل فاضل ـ فإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله، فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم: (جاءني سعيد كرز) وتأويله أن يراد

---

(١) سورة البلد آية ١٤ ـ ١٥.

(٢) سورة المرسلات آية ٢٥ ـ ٢٦.

بالمضاف المسمى وبالمضاف إليه الاسم أي جاءني مسمى هذا الاسم، ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفة قولهم: حية الحمقاء وصلاة الأولى ومسجد الجامع وتأويله أن يقدر موصوف أي حية البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع وكذلك هنا في النظم يصح تقدير موصوف والتقدير (فجزاء شيء مثل ما قتل من النعم أو غرم مثل ما قتل من النعم) تضميناً لجزاء معنى غرامة.

تنبيه:

وقد أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ووافقه ابن الطراوة[1] وغيره ونقله في النهاية عن الكوفيين وجعلوا من ذلك نحو (ولدار الآخرة، وحق اليقين، وحبل الوريد، وحب الحصيد، وظاهر التسهيل، وشرحه موافقته)[1].

(وإنما طرقت هذا الباب من أن من العلماء من أول مثل هذا التركيب ومنهم من أجازه لأبين أن الأمر ليس على هذا الإطلاق الذي أطلقه، وما ذكرت ذلك للدفاع عن هذه القراءة التي أشار الشيخ إلى أنها مرجوحة لأن القراءة إذا ثبت تواترها لا يغض من شأنها شيء من العلل، والقياسات اللغوية وغيرها بل كل من حاول ذلك رجع بالفشل الفظيع، ولا شك أن هذه القراءة متواترة كأختها سواء بسواء.

وقوله: ولو كان المثل غير (الجزاء) لجاز في (المثل) النصب إذا نون (الجزاء) كما نصب (اليتيم) إذ كان غير الإطعام في قوله (أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة) وكما نصب الأموات والأحياء ونون (الكفات) في قوله:

﴿ألم نجعل الأرض كفاتـاً أحياء وأمواتاً﴾ إذ كان (الكفات) غير (الأحياء، والأموات) وكذلك (الجزاء) لو كان غير (المثل) لاتسعت القراءة في المثل بالنصب إذا نون الجزاء، ولكن ذلـك صاق فلم يقـرأه أحد بتنـوين الجزاء، ونصب المثل - يدل على أن القراءات تخضع للقياس وهذا رأي باطل أوقع كثيراً من الناس في طعن القراءات المتواترة وقد عرفت مما سبق أن القراءة لا دخل للقياس فيها لأنها سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول مبناها التلقي والمشافهة.

---

(١) هو أبو الحسن سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي ولد سنة ٤٢٨ وتوفي سنة ٥٢٨ هـ، انظر الكتاب أبو الحسين بن الطرواة وآثره في النحو دراسة الدكتور محمد إبراهيم ص ١٩.

وبناء على ذلك أنه لا عبرة لما قرره من أن إحدى القراءتين أصوب من الأخرى بل كلتا القراءتين صواب من عند الله ولا يجوز تفضيل إحداهما على الأخرى.

وقد أبهم الشيخ رحمه الله تعالى أصحاب هاتين القراءتين وترك بعضهم ولم يذكرهم حتى بنسبتهم إلى بلادهم ـ وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون بتنوين (جزاء) ورفع (مثل ما): الكوفيون ويعقوب، ويعقوب هذا من أهل بصرة، وقد ترك الشيخ ذكره فاعلم ذلك[1].

والذين يقرأون بإضافة جزاء إلى مثل الباقون من العشرة.

وذكر الشيخ رحمه الله تعالى أن الذين يقرأون هذه القراءة المدنيون وبعض البصريين ولم يذكر معهم عبد الله بن عامر الشامي مع أنه معهم في هذه القراءة (أي قراءة الإضافة) فكن على علم بذلك.

توجيه هاتين القراءتين كالآتي:

وجه من نون أنه لما كان (مثل) في المعنى صفة الجزاء ترك إضافة الموصوف إلى صفته وأجراه على بابه، فرفع (جزاء) بالابتداء والخبر محذوف تقديره فعليه (جزاء) وجعل (مثلاً) صفة لـ (جزاء) على تقدير: فجزاء مماثل للمقتول من الصيد في القيمة أو في الخلقة.

وحجة من أضاف أن العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله يقولون: إني أكرم مثلك أي أكرمك، وقد قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[2] ي بما آمنتم به لا بمثله لأنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا فالمراد بالمثل الشيء بعينه.

وقد قال تعالى: ﴿كمن مثله في الظلمات﴾[3] أي كمن هو في الظلمات، والمثل، والمثل واحد ولو كان المعنى على مثل وبابه لكان الكافر ليس في الظلمات، إنما في الظلمات مثله لا هو، فالتقدير على هذا على قراءة الإضافة: فجزاء المقتول

---

(1) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٥٥ والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ / عبد الفتاح القاضي رحمه الله ص ٩٤.

(2) البقرة آية ١٣٧.

(3) الأنعام آية ١٢٢.

من الصيد يحكم به ذوا عدل فيصبح معنى الإضافة[1].

٦٢ ـ قال تعالى: ﴿ أو كفارة طعام مسكين.. ﴾ الآية في نفس الـرفع السابق.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة ذلك:

فقرأته عامة قراء أهل المدينة: ﴿ أو كفارة طعام مساكين ﴾ بالإضافة.

وأما قراء أهل العراق فإن عامتهم قرأوا ذلك يتنوين الكفارة ورفع الطعام ﴿ أو كفارة طعام مسكين ﴾.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

(وأولى القراءتين في ذلك عندنا بالصواب قراءة من قرأ بتنوين (الكفارة) ورفع الطعام للعلة التي ذكرنا في قوله ﴿فجزاء مثل ما قتل من النعم﴾ اهـ المراد منه.

أقول وبالله التوفيق:

إنه يجري هنا ما جرى في (فجزاء مثل ما قتل من النعم) من الرد على ذلك، وزيادة على ذلك نقول إن الكفارة لا تختص بالطعام وإنما تشمـل غير ذلك لقوله تعالى ﴿ فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام).

وقد أطلقت الآية الكريمة الكفارة على هـذه الأمور الأربعـة (الإطعام، والكسوة، والتحرير، والصوم) فحينئذٍ لا معنى لما ذهب إليه الشيخ من أن الكفارة هي الطعام فقط حتى جعل هذا النظم الكريم من إضافة الشيء إلى نفسه.

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب جـ ١ ص ٤١٨.

وقد أدرك حقيقة الموقف أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي حيث قال هنا: قرأه الصاحبان يعني نافعاً، وابن عامر الشامي بالإضافة والإضافة تكون بأدنى ملابسه إذ الكفارة تكون كفارة هدى وكفارة طعام وكفارة صيام، ثم رد على أمثال الشيخ الذين لا يرون الإضافة هنا وهو على الفارس حيث قال أبو حيان في الرد عليه: (ولا التفات إلى قول الفارسي ولم يضف الكفارة إلى الطعام لأنها ليست للطعام إنما هي لقتل الصيد).

ثم عارض أيضاً أبو حيان رأي الزمخشري في هذه القراءة حيث قال: (وأما ما ذهب إليه الزمخشري من زعمه أن الإضافة مبينة كأنه قيل: «أو كفارة من طعام مساكين» كقوله: خاتم فضة بمعنى: خاتم من فضة، فليس من هذا الباب لأن خاتم فضة من باب إضافة الشيء إلى جنسه والطعام ليس جنساً للكفارة إلا بتجوير بعيد جداً)[1] اهـ.

وعلى ذلك فلا عبرة لما ذهب إليه الشيخ من إنكار قراءة الإضافة دون أختها مع أنهما متواترتان على حد سواء.

وقد أبهم الشيخ قراء هاتين القراءتين وترك بعضهم حتى في النسبة إلى البلدان - وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون بإضافة (كفارة) إلى (طعام): أبو جعفر ونافع المدنيان، وابن عامر الشامي، وقد ترك الشيخ ابن عامر ولم يذكره معهما حيث قال: (فقرأته عامة قراء أهل المدينة (أو كفارة طعام) بالإضافة.

والذين يقرأون بتنوين الكفارة ورفع الطعام الباقون من القراء العشرة[2].

٦٣ - قال تعالى: ﴿فَإِنْ عُثِرَ عَلَىٰٓ أَنَّهُمَا ٱسْتَحَقَّآ إِثْمًا فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ إِنَّآ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[3].

(١) انظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي جـ ٤ ص ٢٠، ٢١.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ٢ ص ٢٥٥ والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ القاضي جـ١ ص ٩٤.

(٣) سورة المائدة آية ١٠٧.

قال أبو جعفر:

واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ من الذين استحق عليهم الأوليان ﴾ فقرأ ذلك قراء الحجاز والعراق والشام: ﴿ من الذين استحق عليهم الأوليان ﴾ بضم التاء.

وروي عن علي، وأبي بن كعب، والحسن البصري أنهم يقرأون ذلك ﴿ من الذين استحق عليهم بفتح التاء ﴾.

واختلفت أيضاً في قراءة قوله: ﴿ الأوليان ﴾:

فقرأته عامة قراء أهل المدينة والشام والبصرة ﴿ الأوليان ﴾ وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة: الأولين ثم قال: وذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك ﴿ من الذين استحق عليهم الأولان﴾.

قال أبو جعفر:

وأولى القراءتين بالصواب في قوله: ﴿ من الذين استحق عليهم ﴾ قراءة من قرأ بضم التاء لإجماع الحجة من القراء عليه مع مشايعة عامة أهل التأويل على صحة تأويله، وذلك بإجماع عامتهم على أن تأويله:

فآخران من أهل الميت، الذين استحق المؤتمنان على مال الميت الإثم فيهم يقومان مقام المستحق الإثم فيهما بخيانتهما ما خانا من مال الميت.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وأحسب أن الذين قرأوا ذلك بفتح (التاء) أرادوا أن يوجهوا تأويله إلى:

﴿ فآخران يقومان مقامهما ﴾ مقام المؤتمنين الذين عثر على خيانتهما في القسم (والاستحقاق به عليهما) دعواهما قبلهما: من (الذين استحق) على المؤتمنين على المال على خيانتهما القيام مقامهما في القسم والاستحقاق، والأوليان بالميت.

وكذلك كانت قراءة من رويت هذه القراءة عنه فقرأ ذلك ﴿ من الذين استحق ﴾ بفتح التاء، و (الأوليان) على معنى الأوليان بالميت وماله.

وذلك مذهب صحيح، وقراءة غير مدفوعة صحتها غير أنا نختار الأخرى

لإجماع الحجة من القراء عليها مع موافقتها التأويل الذي ذكرنا عن الصحابة والتابعين.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

قال أبو جعفر: وأما أولى القراءات بالصواب في قوله: (الأوليان) عندي فقراءة من قرأ (الأوليان) لصحة معناها وذلك لأن معنى ﴿ فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان ﴾ فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق فيهم الإثم، ثم حذف الإثم وأقيم مقامه ﴿ الأوليان ﴾ لأنهما هما اللذان ظلما وأثما فيهما بما كان من خيانة اللذين استحقا الإثم وعثر عليهما بالخيانة منهما فيما كان أقمنهما عليه الميت.

وأما الذين قرأوا ذلك (الأولين) فإنهم قصدوا في معناه إلى الترجمة به عن (الذين) فأخرجوا ذلك على وجه الجمع إذ كان الذين جمعاً، والخفض إذ كان (الذين) مخفوضاً وذلك وجه من التأويل غير أنه إنما يقال للشيء (أول إذا كان له آخر هو له أول، وليس للذين استحق عليهم الإثم آخرهم له أول، بل كانت أيمان الذين عثر على أنهما استحقا إثماً قبل أيمانهم فهم إلى أن يكونوا آخرين أولى من أن يكونوا (أولين) إذ كانت أيمانهم آخرة لأولى قبلها.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وأما القراءة التي حكيت عن الحسن فقراءة عن قراءة الحجة من القراء شاذة وكفى بشذوذها عن قراءتهم دليلاً على بعدها من الصواب ا هـ المراد منه[1].

أقول وبالله التوفيق:

إن الشيخ رحمه الله تعالى: ذهب إلى مذهبه الذي بنى عليه توجيه القراءات غالباً من إنكار بعض القراءات وتفضيل بعضها على بعضها مع أن هذا المذهب يخالف ما كان عليه السلف الصالح - حيث قال هنا بعد عرض القراءات في هذا اللفظ الكريم ﴿ من الذين استحق عليهم الأوليان ﴾، (وأولى القراءتين بالصواب في قوله ﴿ من الذين استحق عليهم ﴾ قراءة من قرأ بضم «التاء» لإجماع الحجة من القراء

---

(١) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن جـ ٧ + ٨ ص ٧٧ - ٧٨ مطبوعة ن خ جـ ١١ ص ١٩٤ - ١٩٨.

عليه مع مشايعة عامة أهل التأويل على صحة تأويله).

وقد خالف الشيخ كما قلت مذهب السلف حيث صوب قراءة ضم «التاء» من قوله (استحق) على قراءة فتح (التاء) مع كون القراءتين متواترتين وهذا بعيد عن الصواب فضلاً عن كونه صواباً لأن ما ثبت عن النبي ﷺ تصويب القراءتين أو القراءات وعدم ترجيح إحداهما على الأخرى.

وأما الذهاب إلى خلاف ذلك فيعتبر طعناً في القراءات.

وأما قوله: (لإجماع الحجة من القراء مع مشايعة عامة أهل التأويل الخ). على صحة تأويله فلا يدفع قراءة الفتح من قوله (استحق) لأن صاحب هذه القراءة من الحجة المجمع على تواتر قراءتهم وليس الأمر كما قال الشيخ أنه خارج عن إجماع الحجة من القراء، وقد ذكرت غير مرة في هذه الرسالة أن القراءة إذا تواترت ولو جاءت من قارىء واحد أو رأو واحد لو كانت وجهاً من وجوه القراءات فهي حق وصواب من عند الله ولا تعتبر خارجة عن إجماع القراء، ومن العجب وجود الإجماع وقد بقي منهم بعض القراء خارجاً عنهم هذا.

وقوله أيضاً: بعد ذكر توجيه قراءة الفتح: (وذلك مذهب صحيح، وقراءة غير مدفوعة صحتها غير أنا نختار الأخرى لإجماع الحجة من القراء عليها مع موافقتها التأويل.. إلخ).

يجري فيه من الرد ما جرى في الكلام الأول.

وقوله: (وأما أولى القراءتين بالصواب في قوله ﴿ الأوليان ﴾ عندي فقراءة من قرأ ﴿ الأوليان ﴾ لصحة معناها.. إلخ).

ففيه تصريح بعدم صحة المعنى في هذا اللفظ إلا على هذه القراءة وهذا خلاف ما عليه علماء التوجيه والقراءات جميعاً حيث لم يذكر واحد منهم ما ذكره الشيخ هنا وقد وجه كل منهم الأوليان إلى أنه بدل من الضمير في (يقومان) أو من (آخران) ومنهم من أعربه على أنه فاعل استحق على قراءة فتح التاء ونائب فاعل على قراءة ضم التاء والمعنى على الضم: (من الذين استحق عليهم إثم الأولين)[1].

---

(١) انظر البحر المحيط جـ ٤ ص ٤٥ والكشف عن وجوه القراءات جـ ص ٤٢٠.

وقوله: (وأما الذين قرأوا ذلك ﴾ الأولين فإنهم قصدوا في معناه إلى الترجمة عن (الذين) إلى أن قال: وذلك وجه من التأويل، غير أنه إنما يقال للشيء(أول)إذا كان له آخر هو له أول، وليس للذين استحق عليهم الإثم آخرهم له أول بل كانت أيمانهم اللذين عثر على أنهما استحقا إثماً قبل أيمانهم، فهم إلى أن يكونوا آخرين إذ كانت أيمانهم أخيراً، أولى من أن يكونوا أولين.. الخ.

فهذا وإن كان له وجهة نظر من ناحية التأويل فلا عبرة له هنا، لأن العمدة في ذلك ثبوتها بطريق التواتر وقد حصل ذلك وحينئذٍ فلا عبرة للعلل والقياسات التي تثار حول ذلك بعد ذلك.

وأيضاً ذكر صاحب البحر ما يزيل هذا الإشكال الذي طرحه الشيخ هنا حيث قال: (ومعنى الأولية التقدم على الأجانب في الشهادة لكونهم أحق بها، وأعرب هذا اللفظ الكريم على أنه صفة للذين أو بدل من الضمير المجرور بعلى)[1].

وكذلك صاحب الكشف حيث قال: ﴿ وإنما قيل لهم أولين لتقدم ذكرهم في أول القصة وهو قوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم ﴾[2] الآية.

وبناء على ذلك فإن ما ذهب إليه الشيخ من أن قراءة ضم التاء من (استحق) أصوب من قراءة فتح التاء، وإن قراءة (الأوليان) أصوب من قراءة الأولين خارج عن المذهب الحق في هذا الموضوع والصحيح الذي في هذا أن هذه القراءات كلها حق وصواب لا مزية لإحداهما على الأخرى - فمن حاد عن هذا المذهب وأراد تصويب قراءة على أخرى فقد ضل الطريق فعليه أن يتوب إلى الله لأنه ارتكب ما لا يجوز ارتكابه وهذه القراءات كلها متواترة إلا القراءة التي رويت عن الحسن البصري حيث أنه كان يقرأ على ما قال الشيخ (من الذين استحق عليهم الأولان) فإنها شاذة والأولى عدم ذكرها مع القراءات المتواترة لأنها توهم الذين لا رسوخ لهم في فن القراءات أنها متواترة.

وقد ذكر الشيخ أخيراً أنها قراءة شاذة حيث قال: (وأما القراءة التي حكيت

---

(١) انظر البحر المحيط جـ ٤ ص ٤٦.

(٢) انظر الكشف جـ ١ ص ١٠٧.

عن الحسن فقراءة عن قراءة الحجة من القراء شاذة وكفى بشذوذها عن قراءتهم دليلاً على بعدها من الصواب ومع هذا لا يزال هذا الوهم قائماً عند غير الراسخين ولذلك كان الواجب تركها من الذكر.

وقد أبهم الشيخ هنا قراء هذه القراءات ولم يبينهم بذكر أسمائهم - وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون بضم التاء وكسر الحاء من (استحق): من عدا حفصاً من العشرة.

والذي يقرأ بفتح التاء والحاء من (استحق): حفص الكوفي.

والذين يقرأون (الأولين): حمزة، وخلف العاشر، ويعقوب الحضرمي، وشعبة عن عاصم.

والباقون من العشرة يقرأون (الأوليان) بإسكان الواو وفتح اللام وكسر النون على التثنية[1].

٦٤ - قال تعالى: ﴿إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[2]

قال محمد بن جرير الطبري:

اختلفت القراء في قراءة قوله ﴿ يستطيع ربك ﴾:

فقرأ ذلك جماعة من الصحابة والتابعين: ﴿ هل تستطيع ﴾ بالتاء ﴿ ربك ﴾ بالنصب، بمعنى: هل تستطيع أن تسأل ربك؟ أو: هل تستطيع أن تدعو ربك؟

وقالوا لم يكن الحواريون شاكين أن الله تعالى جل ذكره قادر أن ينزل عليهم ذلك، وإنما قالوا لعيسى: هل تستطيع أنت ذلك.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ٢ ص ٢٥٦.
والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ/ عبد الفتاح القاضي ص ٩٥ - ٩٦.
(٢) سورة المائدة آية ١١٢.

وقرأ ذلك عامة قراء المدينة والعراق: ﴿ هل يستطيع ﴾ بالياء (ربك ﴾ بمعنى: أن ينزل علينا ربك كما يقول الرجل لصاحبه: أتستطيع أن تنهض معنا في كذا؟ وهو يعلم أنه يستطيع ولكنه إنما يريد أن تنهض معنا فيه.

وقد يجوز أن يكون مراد قارئه كذلك: هل يستجيب لك ربك ويعطيك أن ينزل علينا؟

قال أبو جعفر:

وأولى القراءتين عندي بالصواب، قراءة من قرأ ذلك: ﴿ هل يستطيع ﴾ بالياء ﴿ ربك ﴾ برفع (الرب) بمعنى: هل يستجيب لك إن سألته ذلك ويعطيك فيه؟

وإنما قلنا ذلك أولى القراءتين بالصواب لما بينا قبل من أن قوله: ﴿ إذ قال الحواريون ﴾ من صلة (إذا أوحيت) وأن معنى الكلام: وإذا أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي، وإذ قال الحواريون يا عيسى بن مريم هل يستطيع ربك؟

فتبين من ذلك إذا كان ذلك كذلك أن الله تعالى ذكره قد كره منهم ما قالوا من ذلك واستعظمه وأمرهم بالتوبة ومراجعة الإيمان من قيلهم ذلك، والإقرار لله بالقدرة على كل شيء وتصديق رسوله فيما أخبرهم عن ربهم من الأخبار.

وقد قال عيسى لهم عند قيلهم ذلك له استعظاماً منه لما قالوا: ﴿ اتقوا الله إن كنتم مؤمنين ﴾.

ففي استتابة الله إياهم ودعائه لهم إلى الإيمان به وبرسوله ﷺ عند قيلهم ما قالوا من ذلك واستعظام نبي الله ﷺ كلمتهم الدلالة الكافية من غيرها على صحة القراءة في ذلك بالياء ورفع (الرب) إذ كان لا معنى في قولهم لعيسى لو قالوا له: (هل تستطيع أن تسأل ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء)؟ أن يستكبر هذا الاستكبار. ا هـ المراد منه.

أقول وبالله التوفيق:

إنه صرح في توجيه هذا اللفظ الكريم ﴿ هل يستطيع ربك ﴾ أن القراءة بتاء الخطاب في (يستطيع) وبنصب لفظ (الرب) غير صحيح وغير صواب حيث قال: (الدلالة الكافية من غيرها على صحة القراءة في ذلك بالياء ورفع (الرب) ثم قرر أنه لا معنى لهذه القراءة التي قرئت بالتاء في (يستطيع).

وهذا الكلام في غاية الخطورة لأنه يعتبر إنكاراً لقراءة متواترة يحرم إنكارها ويكفر من ينكرها تعمداً عند جمهور العلماء[1].

وقد ذكر مؤكداً هذا المذهب الذي ذهب إليه عللاً وحججاً يحتج بها من لا يعرف حقيقة القراءة، ومن المعلوم أن هذه الحجج لا يلتفت إليها لأن هذه القراءة التي ذهب إلى عدم صحتها قراءة متواترة كأختها ومذهب السلف عدم الخوض في ذلك والنظر إلى القراءتين بعين واحدة ولو لم يظهر لإنسان وجهها.

ومع أن العلماء وجهوا هذه القراءة توجيهاً يناسبها ولم يتعرضوا بالطعن فيها هذا وإليك توجيههم في ذلك:

قال مكي بن أبي طالب القيسي رحمه الله تعالى:

(وحجة من قرأ بالتاء أنه أجراه على مخاطبة الحواريين لعيسى وفيه معنى التعظيم للرب جل ذكره، على أن يستفهم عيسى عن استطاعته إذ هو تعالى مستطيع لذلك فإنما معناه: هل تنعل ذلك على معنى افعل ذلك هل تستطيع سؤال ربك في إنزال مائدة علينا، والمعنى: هل تفعل لنا ذلك وقد علموا أن عيسى يستطيع السؤال، ولا بد من إضمار السؤال إذ لا يجوز أن يقال: هل تستطيع أن يفعل غيرك كذا؟ -فأن- مفعول بالمصدر المحذوف وهو السؤال وهذا كما تقول للرجل: هل تستطيع أن تكلمني؟ وقد علمت أنه مستطيع لذلك، فإنما معناه: هل تفعل ذلك على معنى إفعل ذلك.

وقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كان القوم أعلم بالله عـز وجل من أن يقولوا: هل يستطيع ربك؟.

وعن معاذ بن جبل أنه قال: أقرأنا النبي ﷺ هل تستطيع ربك؟ قال معاذ: وسمعت النبي ﷺ مراراً يقرأ بالتاء في (تستطيع).

وما دام الأمر كذلك فإن إنكار إحدى القراءتين المتواترتين يعتبر خروجاً عن طريق السلف الذي مهده النبي ﷺ حيث قال للذين اختلفوا في القراءات: هكذا أنزلت، وقال للجميع: أصبت، لأن هذا أمر توقيفي لا مجال للرأي فيه، وإنما مداره التلقي والأخذ إماماً عن إمام.

---

(١) وأما ابن جرير فلم يتعمد ذلك بل حصل منه ذلك سهواً وخطأ ولا شك في ذلك ولكن لنا حق في أن نبين الحقيقة والله أعلم.

وإنما حمل الشيخ رحمه الله تعالى على إنكار هذه القراءة أعني قراءة الخطاب، مع أن القراءتين مؤداهما واحد من حيث المعنى اعتقاده أن الحواريين طلبوا ما طلبوا من عيسى شكاً منهم في ذلك حيث قال: (فإن ظن ظان أن قولهم ذلك له إنما هو استعظام منهم لأن ذلك منهم كان مسألة آية فإن الآية إنما يسألها الأنبياء من كان بها مكذباً ليتقرر عنده حقيقة ثبوتها وصحة أمرها كما كانت مسألة قريش نبينا محمداً ﷺ أن يحول لهم الصفا ذهباً ويفجر فجاج مكة أنهاراً ممن سأله من مشركي قومه، وكما كانت مسألة صالح الناقة من مكذبي قومه، ومسألة شعيب أن يسقط كسفاً من السماء من كفار من أرسل إليه.

فإن كان الذين سألوا عيسى أن يسأل ربه أن ينزل عليهم مائدة من السماء على هذا الوجه كانت مسألتهم فقد أحلهم الذين قرأوا ذلك بالتاء ونصب الرب محلاً أعظم من المحل الذي ظنوا أنهم يحيدون بهم عنه[1].

أو يكونوا سألوا ذلك عيسى وهم موقنون بأنه لله نبي مبعوث ورسول مرسل وأن الله تعالى ذكره على ما سألوا من ذلك قادر.

فإن كانوا سألوا ذلك وهم كذلك، وإنما كانت مسألتهم إياه ذلك على نحو ما يسأل أحدهم نبيه إذا كان فقيراً أن يسأل ربه أن يغنيه وإن عرضت له حاجة أن يسأل ربه أن يقضيها فليس ذلك من مسألة الآية في شيء[2].

بل ذلك سؤال ذي حاجة عرضت له إلى ربه فسأل نبيه مسألة ربه أن يقضيها له.

وخبر الله تعالى ذكره عن القوم ينبىء بخلاف ذلك، وذلك أنهم قالوا لعيسى إذ قيل لهم: ﴿ اتقوا الله إن كنتم مؤمنين ﴾: نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم أن قد صدقتنا، فقد أنبأ هذا من قيلهم أنهم لم يكونوا يعلمون أن عيسى قد صدقهم ولا اطمأنت قلوبهم إلى حقيقة نبوته فلا بيان أبين من هذا الكلام في أن القوم كانوا قد خالط قلوبهم مرض وشك في دينهم وتصديق رسولهم وأنهم سألوا ما سألوا من ذلك اختباراً.

---

(١) في المطبوعة من المحل الذي ظنوا أنهم نزهوا ربهم عنه.

(٢) في المطبوعة فأنى ذلك من مسألة الآية، وفي المخطوطة (فإن ذلك) وقال الشيخ أحمد شاكر والصواب ما أثبت اهـ.

ثم احتج لما ذهب إليه بأثر عن ابن عباس أنه كان يحدث عن عيسى ﷺ أنه قال لبني إسرائيل: هل لكم أن تصوموا لله ثلاثين يوماً، ثم تسألوه فيعطيكم ما سألتم فإن أجر العامل على من عمل له، ففعلوا ثم قالوا: يا معلم الخير قلت لنا إن أجر العامل على من عمل له وأمرتنا أن نصوم ثلاثين يوماً ففعلنا ولم نكن نعمل لأحد ثلاثين يوماً إلا أطعمنا حين نفرغ طعاماً فهل يستطيع ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء؟ قال عيسى: ﴿اتقوا الله إن كنتم مؤمنين﴾، لو قالوا: نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم أن صدقتنا ونكون عليها من الشاهدين.

أقول وبالله التوفيق:

إنه يظهر من مضمون كلامه عفا الله عنه وعنا على توجيه هذه القراءة التي أنكرها مع أن القراءتين مفادهما واحد، أنه قرر ما قرره الزمخشري من أن الحواريين شاكون في قدرة الله، وقد ذكر ما قاله الزمخشري أبو حيان[1] حيث قال: (وقرأ الجمهور هل يستطيع ربك) بالياء وضم الباء وهذا اللفظ يقتضي ظاهره الشك في قدرة الله تعالى على أن ينزل مائدة من السماء وذلك هو الذي حمل الزمخشري على أن الحواريين لم يكونوا مؤمنين قال (فإن قلت) كيف قالوا هل يستطيع ربك؟ بعد إيمانهم وإخلاصهم (قلت) ما وصفهم الله بالإيمان والإخلاص وإنما حكى ادعاءهم لهما ثم أتبعه قوله: ﴿ إذ قالوا فآذن أن دعواهم كانت باطلة وأنهم كانوا شاكين ﴾ وقوله: ﴿ هل يستطيع ربك ﴾ كلام لا يرد مثله عن مؤمنين معظمين لربهم - ولذلك قول عيسى لهم معناه (اتقوا الله ولا تشكوا في اقتداره واستطاعته ولا تقترحوا عليه ولا تحكموا ما تشتهون من الآيات فتهلكوا إذا عصيتموه بعدها إن كنتم مؤمنين إن كانت دعواكم للإيمان صحيحة). انتهى كلام الزمخشري.

وهذا اعتقاد باطل لأنه يؤدي إلى مخالفة كتاب الله الذي قرر أن الحواريين هم أنصار الله وأنصار نبيه عيسى عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأتم السلام حيث قال الله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوٓا۟ أَنصَارَ ٱللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ ۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ۖ فَـَٔامَنَت طَّآئِفَةٌ مِّنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَكَفَرَت طَّآئِفَةٌ ۖ فَأَيَّدْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ عَلَىٰ عَدُوِّهِمْ فَأَصْبَحُوا۟ ظَـٰهِرِينَ ﴾[2]

---

(١) انظر كتابه البحر المحيط ص ٥٣ جـ ٤.

(٢) سورة الصف آية ١٤.

فدلت هذه الآية الكريمة على أن الذين قالوا: نحن أنصار الله هم طائفة آمنت من بني إسرائيل فأيدهم الله بالنصر على عدوهم وعدو الله الكفار فكيف يكون هؤلاء المؤمنون كفاراً؟.

وأما غير الزمخشري من أهل التفسير فأطبقوا على أن الحواريين كانوا مؤمنين حتى قال ابن عطية لا خلاف أحفظه في أن الحواريين كانوا مؤمنين، قال المفسرون: والحواريون هم خواص عيسى وكانوا مؤمنين ولم يشكوا في قدرة الله تعالى على ذلك.

قال ابن الأنباري: لا يجوز لأحد أن يتوهم أن الحواريين شكوا في قدرة الله تعالى وإنما هذا كما يقول الإنسان لصاحبه هل تستطيع أن تقوم معي وهو يعلم أنه مستطيع له ولكنه يريد هل يسهل عليك.. اهـ[1].

وإليك ما كتبه سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل المتوفى سنة ١١٠٤ في تفسير هذه الآية الكريمة ﴿إذ قال: الحواريون يا عيسى بن مريم هل يستطيع ربك﴾ أي يفعل ربك أي فالسؤال إنما هو عن الفعل دون القدرة عليه تعبيراً عنه بلازمه وذلك لأنهم كانوا مؤمنين موقنين بقدرة الله على هذا الفعل قال لهم عيسى: (اتقوا الله في سؤال الآيات التي لم يسبق لها مثال إن كنتم مؤمنين بكمال قدرته تعالى وبصحة نبوتي فإن ذلك مما يوجب التقوى والاجتناب عن أمثال هذه الاقتراحات وقيل أمرهم بالتقوى ليصير ذلك ذريعة لحصول المسؤول كقوله تعالى: ﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب﴾ قالوا نريد سؤالها من أجل ﴿أن نأكل منها﴾ الآية هذا بيان لسبب الحامل لهم على السؤال أي ليس سببه إزالة شبهة في قدرته على تنزيلها بل سبب سؤالنا أنا نريد الآية وليس غرضنا بالسؤال اقتراح الآيات ولاالتعنت في سؤالها لأنا جازمون وموقنون بقدرة الله عليها وبرسالتك وفي أبي السعود قالوا نريد أن نأكل منها.. الآية تمهيد عذر وبيان لما دعاهم إلى السؤال أي لسنا نريد بالسؤال إزاحة شبهتنا في قدرته تعالى على تنزيلها أو في صحة نبوتك حتى يقدح ذلك في الإيمان والتقوى - بل نريد أن نأكل منها أكل بركة أو أكل حاجة. اهـ.

---

(١) انظر البحر المحيط جـ ٤ ص ٥٣.

وهذا المذهب الذي قرره جمهور المفسرين في معنى هذه الآية عن توجيه القراءتين هو الحق الذي لا محيد عنه وأما تقولات الزمخشري ومن نحا نحوه لا يلتفت إليها. والله أعلم.

وخلاصة القول في هاتين القراءتين أنهما قراءتان متواترتان عن النبي (ص) لا يجوز لأحد الطعن في إحداهما. بيان القراء.

بيان القراء

فالذي يقرأ بتاء الخطاب في (يستطيع) ونصب الياء (بـربك) الكسـائي والباقون من العشرة يقرأون بياء الغيب (يستطيع) ورفع الياء في (ربك) [1].

٦٥ ـ قال الله تعالى: ﴿ قال الله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خلدين فيها أبداً رضي الله عنهم ورضوا عنه ذلك الفوز العظيم ﴾ [2] قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة قوله (هذا يوم ينفع الصادقين): فقرأ بعض أهل الحجاز والمدينة هذا يومَ ينفع الصادقين بنصب يوم.

وقرأ بعض أهل الحجاز وبعض أهل المدينة وعامة قراء أهل العراق هذا يوم ينفع الصادقين برفع يوم، فمن رفعه رفعه بهذا وجعل يوم إسماً وإن كانت إضافته غير محضة لأنه صار كالمنعوت وكان بعض أهل العربية يزعم أن العرب يعملون في إعراب الأوقات مثل اليوم والليلة عملهم فيما بعدها إن كان ما بعدها رفعاً رفعوها. كقولهم هذا يومُ يركب الأمير وليلة يصدر الحاج ويوم أخوك زيد منطلق وإن كان ما بعدها نصباً نصبوها وذلك كقولهم هذا يوم خرج الجيش وسار الناس وليلة قتل زيد ونحو ذلك وإن كان معناها في الحالين إذ وإذا.

وكأن من قرأ هذا هكذا رفعاً وجه الكلام إلى أنه من قيل الله يوم القيامة.

وأما النصب في ذلك فإنه يتوجه من وجهين أحدهما أن الإضافة يوم ما لم تكن إلى اسم تجعله نصباً لأن الإضافة غير محضة وإنما تكون الإضافة محضة إذا

---

(١) انظر البدور الزاهرة للشيخ/عبد الفتاح القاضي ص ٩٧، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٤٧.

(٢) سورة المائدة آية ١١٩.

أضيف إلى اسم صحيح، ونظير اليوم في ذلك الحين والزمان.

والوجه الآخر: أن يكون مراداً بالكلام هذا الأمر وهذا الشأن يوم ينفع الصادقين فيكون اليوم حينئذٍ منصوباً على الوقت والصفة بمعنى هذا الأمر في يوم ينفع الصادقين صدقهم.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب: هذا يوم ينفع الصادقين بنصب اليوم على أنه منصوب على الوقت والصفة لأن معنى الكلام أن الله تعالى أجاب عيسى حين قال سبحانك ما يكون لي أن أقول ما ليس لي بحق إن كنت قلته فقد علمته إلى قوله (فإنك أنت العزيز الحكيم) فقال له عز وجل هذا القول النافع أو هذا الصدق النافع يوم ينفع الصادقين صدقهم فاليوم وقت القول والصدق النافع فإن قال قائل فما موضع هذا قيل رفع فإن قال: فأين رافعه قيل مضمر وكأنه قال: قال الله عز وجل هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم كما قال الشاعر[1]:

أما ترى السحاب كيف يجري؟ هـذا ولا خيلك يـا ابن بشـر

قال أبو جعفر: فتأويل الكلام إذا كان الأمر على ما وصفنا لما بينا: قال الله لعيسى: هذا القول النافع في يوم ينفع الصادقين في الدنيا صدقهم ذلك في الآخرة عند الله[2].

أقول وبالله التوفيق:

إن الشيخ رحمه الله تعالى ذهب إلى تفضيل قراءة نصب يوم على قراءة رفعه مع أن القراءتين متواترتان ثابتتان عن الرسول ﷺ وقد عرفت أن مذهب السلف بخلاف ما ذهب إليه لأنهم يمنعون تفضيل قراءة على أخرى ما دام عرف تواترهما وعرفنا من هذا أن ما تكرر من الشيخ من الآراء التي تخالف ما عليه السلف غير سديد لأنه يؤدي إلى الطعن في القراءة المفضولة مع كونها متواترة ولذلك أثم السلف من نهج هذا النهج.

---

(١) قال محمود محمد شاكر: لم أعرف هذا الراجز وبحيث أنا كذلك ولم أطلع على اسمه.

(٢) انظر جامع البيان للطبري جـ٧+٨ ص ٩٠ - ٩١، ن.خ جـ ١١ ص ٢٤١ - ٢٤٤.

وأما ما احتج به من العلل النحوية والقياسات العقلية فلا يلفت إليها لأن القراءات إذا ثبتت بطريق التواتر لا يردها أي قياس ولا أي علة لأنها سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، كما قال الإمام الشاطبي في حرزه.

وما لقياس في القراءة مدخل   فدونك ما فيه الرضا متكفلاً

وقد أطبق القراء وأهل العلم قاطبة على أن القراءة إذا تواترت لا يعارضها أي شيء من القياسات النحوية والصرفية واللغوية وكل من حاول عكس ذلك فقد رجع بالفشل الفظيع وحاول ما لا طاقة له به، وهذه القراءة التي ذهب الشيخ إلى أرجحيتها قرأ بها قارىء واحد من العشرة وهو نافع بن نعيم المدني، وقراءة الرفع التي ذهب إلى مرجوحيتها هي قراءة الجمهور يعني يقرأ بها من العشرة من عدا نافعاً وهم ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم بن أبي النجود، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر الكوفيون، ويعقوب الحضرمي.

ومن أعجب العجائب أن الشيخ كثيراً ما يقول إن القراءة إذا جاءت من قارىء واحد تعتبر شاذة مع أن القراءة سواءً كانت من قارىء أو من القراء إذا تواترت كلها صحيحة وهنا خالف مذهبه فرجح القراءة التي يقرأ بها قارىء واحد على قراءة الجمهور هذا.

ومن المعلوم أن كلتا القراءتين على درجة واحدة لا فضل لإحداهما على الأخرى.

مذهب العلماء في توجيه هاتين القراءتين كالآتي:

فحجة من نصب أنه جعل الإشارة بـ (هذا) إلى غير اليوم مما تقدم ذكره من الخبر والقصص في قوله ﴿وإذ قال الله يا عيسى﴾ وليس ما بعد القول حكاية فإن جعلته حكاية أضمرت ما يعمل في (يوم) والتقدير: قال الله هذا الذي اقتص عليكم يحدث أو يقع في يوم ينفع؛ وإن لم نجعله حكاية فأعمل القول في اليوم على أنه ظرف للقول، والمعنى: قال الله هذا القصص الذي قص عليكم أو هذا الخبر الذي أخبرتم به في يوم ينفع الصادقين صدقهم أي سيقوله في ذلك اليوم وأفعال الله جل ذكره التي يخبر أنها ستكون بمنزلة الكائنة الواقعة لصحة وقوعها على ما أخبر به عنها فلذلك يخبر عما يستقبل من أفعاله بلفظ الماضي وهو كثير في القرآن مثل قوله ﴿أتى أمر الله﴾.

وحجة من رفع أنه جعل (يوم ينفع) خبراً لـ (هذا) والجملة في موضع نصب بالقول وهو ما حكى لا يعمل في لفظ القول وهذا إشارة إلى يوم القيامة، وهو اليوم الذي ينفع الصادقين صدقهم [1].

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي جـ ١ ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

القراءات
التي في سورة الأنعام

٦٦ ـ قال تعالى: ﴿ مَّن يُصۡرَفۡ عَنۡهُ يَوۡمَئِذٖ فَقَدۡ رَحِمَهُۥۚ وَذَٰلِكَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡمُبِينُ ﴾[١].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأته عامة قراء الحجاز والمدينة والبصرة (من يصرف عنه يومئذٍ) بضم الياء وفتح الراء بمعنى من يصرف عنه العذاب يومئذٍ.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفة (من يصرف عنه) بفتح الياء وكسر الراء لدلالة قوله ﴿فقد رحمه﴾ على صحة ذلك.

وأن القراءة فيه بتسمية فاعله ولو كانت القراءة في قوله: (من يصرف) على وجه ما لم يسم فاعله كان الوجه في قوله (فقد رحمه) أن يقال: فقد رحم غير مسمى فاعله، وفي تسمية الفاعل في قوله: (فقد رحمه) دليل بين على أن ذلك كذلك في قوله (من يصرف عنه) وإذا كان هذا هو الوجه الأولى بالقراءة فتأويل الكلام (من يصرف عنه من خلقه يومئذ عذابه فقد رحمه وذلك هو الفوز المبين) ويعني بقوله: أي صرف الله عنه العذاب يوم القيامة ورحمته إياه الفوز أي النجاة من الهلكة والظفر بالطلبة المبين يعني الذي بين لمن رآه أنه الظفر بالحاجة وإدراك الطلبة. أهـ المراد منه [٢].

---

(١) سورة الأنعام آية ١٦.

(٢) انظر جامع البيان للطبري جـ ٧+٨ ص ١٠٢ ن.خ جـ ١١ ص ٢٨٦.

أقول وبالله التوفيق:

انه لا يخفى على ذي بصيرة ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله تعالى من تصويب قراءة فتح الياء وكسر الراء من قوله تعالى ﴿ من يصرف عنه يومئذٍ ﴾ على قراءة ضم الياء وفتح الراء مع أن القراءتين متواترتان عن النبي ﷺ ، والقراءات إذا تواترت لا يحل لأحد تصويب قراءة على أخرى ومن فضل قراءة متواترة على أختها فقد أثم هذا هو مذهب السلف قاطبة ولهم أسوة برسول الله ﷺ لأنه صوب القراءات التي اختلف فيها بعض الصحابة عندما ترافعوا إليه في ذلك بقوله هكذا أنزلت وبقوله: أصبت للجميع.

ولا بيان أبين من هذا في منع سلوك مثل هذا المسلك ولا شك أن هذا العمل الذي قام به الشيخ يخالف هذا المبدأ السلفي والكمال لله عفا الله عنا وعنه بجوده وكرمه.

وأما ما احتج به في تدعيم مذهبه من قوله لدلالة قوله (فقد رحمه) على صحة ذلك، وأن القراءة فيه بتسمية فاعله ولو كانت القراءة في قوله (من يصرف) على وجه ما لم يسم فاعله كان الوجه في قوله (فقد رحمه) أن يقال (فقد رحم) غير مسمى فاعله، وفي تسمية الفاعل في قوله (فقد رحمه) دليل بين على أن ذلك كذلك في قوله (من يصرف عنه) فقياس صرف ولا دخل للقياس في القراءة كما سبق غير مرة بل هي سنةَ متبعة يأخذها الآخر عن الأول مدارها الأخذ والتلقي إماماً عن إمام منذ نزوله على الرسول ﷺ بطريق التلقي عن جبريل إلى يومنا هذا، وقد أجمعت الأمة على ذلك ولم يخالف في ذلك أحد من المسلمين.

هذا وقد أبهم الشيخ أصحاب هاتين القراءتين ولم يبينهم بذكر أسمائهم إلا ما ذكرهم بالبلدان ـ وإليك بيان ذلك:

فالذين يقرأون بفتح الياء وكسر الراء من (يصرف): شعبة وحمزة، والكسائي، وخالف العاشر، ويعقوب الحضرمي.

والذين يقرأون بضم الياء وفتح الراء: نافع وأبو جعفر المدنيان، وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وابن عامر الشامي وعاصم الكوفي.

توجيه هاتين القراءتين: فحجة من قرأ بفتح الياء أنه أخبر بالفعل عن

الفاعل المتقدم الذكر وضميره مستتر في (يصرف) والمعنى: من يصرف الرب عنه يومئذٍ العذاب فقد رحمه فالمفعول محذوف، وهو العذاب لدلالة الكلام عليه.

وحجة من ضم الياء أنه بنى الفعل لما يسم فاعله فأضمر فيه ذكر العذاب لتقدم ذكره وأقامه مقام الفاعل فلا حذف في الكلام ويقوي ذلك قوله ﴿ ليس مصروفاً عنهم ﴾ هود ـ يعني العذاب بناء لم يسم فاعله وأضمر فيه العذاب وأقامه مقام الفاعل أيضاً.

٦٧ ـ قال تعالى: ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ [١].

قال محمد بن جرير الطبري ـ رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأته جماعة من قراء المدينة والبصرة وبعض الكوفيين (ثم لم تكن فتنتهم) بالنصب بمعنى لم يكن اختبارنا لهم إلا قيلهم والله ربنا ما كنا مشركين غير أنهم يقرأون (تكن) بالتاء على التأنيث وإن كانت للقول لا للفتنة لمجاورته الفتنة وهي خبر وذلك عند أهل العربية شاذ غير فصيح في الكلام.

وقد روى بيت للبيد بنحو ذلك وهو قوله: فمضى [٢] وقدمها وكانت منه إذا هي عردت أقدامها

فقال: (وكانت) بتأنيث (الإقدام) لمجاورته قوله إعادة وقرأ ذلك جماعة من قراء الكوفيين (ثم لم يكن) بالياء (فتنتهم) بالنصب (إلا أن قالوا بنحو المعنى الذي قصده الآخرون الذين ذكرنا قراءتهم غير أنهم ذكروا «يكن) لتذكير «أن»).

قال أبو جعفر: وهذه القراءة يعني قراءة النصب عندنا أولى القراءتين بالصواب لأن «أن» أثبت في المعرفة من الفتنة. أهـ المراد من كلامه.

---

(١) سورة الأنعام آية ٢٣.

(٢) من معلقته الباهرة وانظر ما قاله ابن الشجري في الآية والبيت في أماليه ١: ١٣٠، والمضمير في قوله (فمضى) إلى حمار الوحش، وفي قوله (وقدمها) إلى اتنه التي يسوقها الماء (وعردت) فرت وعدلت عن الطريق التي وجهها إليها، وشعر لبيد لا يفضل بعضها عن بعض في هذه القصيدة فلذلك لم أذكر ما قبله وما بعده فراجع معلقته ، التحقيق هامش تفسير الطبري.

أقول وبالله التوفيق:

قد أغفل الشيخ إحدى القراءتين اللتين أجرى المقارنة بينهما على مذهبه الذي اعتاده في توجيه القراءات في هذا التفسير وهي قراءة الرفع التي أراد تفضيل قراءة النصب عليها في (فتنتهم) وقد عرفت أن تفضيل القراءة على الأخرى مع تواترها مخالف للحق والصواب وأن من ارتكب ذلك فقد خرج عن مذهب السلف الذي يجب على الأمة التمسك به والثبات عليه والذي عبر عنه النبي ﷺ بقوله (فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين عضوا عليها بالنواجز) الحديث [١-٢]

ومن هنا نعرف أن كلتا القراءتين حق وصواب لا مزية لإحداهما على الأخرى.

وأما اتهام الشيخ أن قراءة (تكن) بالتاء على التأنيث من قوله تعالى: ﴿ثم لم تكن فتنتهم﴾ تعتبر عند أهل العربية شاذة غير فصيح في الكلام حيث قال: وذلك عند أهل العربية غير فصيح في الكلام فيعتبر خروجاً عن دائرة الأدب مع كتاب الله الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد).

وقد أجمعت الأمة على أن النظم الكريم في غاية الفصاحة والبلاغة ولا يوجد فيه شيء غير فصيح ولا بليغ، ومن اعتقد غير ذلك فقد ارتكب جريمة يحرم ارتكابها، لأن هذا يؤدي إلى تشكيك الناس في كتاب الله الذي تكفل الله بحفظه حيث قال جلت قدرته ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾.

وما زال الشيخ يجمل القراء إلا ما نسبتهم إلى البلدان ـ وإليك بيان ذلك ـ

فالذين يقرأون بتأنيث (يكن) ونصب (فتنتهم): نافع وأبو جعفر المدنيان؛ وأبو عمرو وشعبة، وخلف العاشر.

والذين يقرأون بالتأنيث والرفع: ابن كثير المكي، وابن عامر الشامي، وحفص الكوفي.

---

(١) وتمام الحديث: وإياك ومحدثات الأمور.. فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

(٢) رآه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن صحيح.

والذين يقرأون بتذكير (يكن) ونصب (فتنتهم). حمزة والكسائي، ويعقوب الحضرمي [1].

توجيه هاتين القراءتين عند علماء التوجيه كالآتي:

فوجه من قرأ بالياء في (يكن) أنه أتى بلفظ التذكير لتذكير (أن) وما بعدها في قوله (إلا أن) إذا نصب (فتنتهم) فإن رفعها ذَكَّر، لأن الفتنة المعذرة والمعذرة والعذر واحد، فذكر لتذكير العذر ويجوز أن يكون ذكر لأن الفتنة (القول) في المعنى فذكر لتذكير القول إذا القول هو الفتنة.

ووجه من رفع الفتنة أنها لما كانت معرفة وتقدمه (القول) جعلها اسم كان و(أن قالوا) الخبر فأتى بالكلام في الإعراب على رتبة من غير تقديم ولا تأخير، لا سيما إذا قرىء بالتاء، فهو أقوى لرفع الفتنة لأن التأنيث في الفعل يدل على إضافة الفعل إلى (الفتنة) فقوى الرفع في (الفتنة) لتأنيث الفعل، ولتقدم الفتنة في اللفظ، ولأنها معرفة فأما إذا قرىء (تكن) بالتاء فالرفع يقوى لتقدم الفتنة في اللفظ ولأنها معرفة ولأنها هي القول الذي حمل التذكير عليه.

ووجه من نصب (الفتنة) أنه لما وقع بعد (كان) معرفتان وكان أحدهما أعرف جعله اسم كان وهو (أن) وما بعدها، وإنما كانت أعرف لأنها لا توصف كما لا يوصف المضمر، فجعلت اسم كان كما يجعل المضمر إذا وقع بعدها كان اسمها والظاهر خبرها ولأنها لا تتنكر أبداً كما تتنكر الفتنة وتنفصل عما أضيفت إليه. أهـ [2].

٦٨ ـ قال تعالى: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ [3].

وقال أبو جعفر رحمه الله تعالى: واختلفت القراء أيضاً في قراءة قوله (والله ربنا ما كنا مشركين) فقرأ ذلك عامة قراء المدينة وبعض الكوفيين والبصريين (والله ربنا) خفضاً على أن الرب نعت لله.

---

(١) انظر البدور الزاهرة في القرآءات العشر المتواترة للشيخ/عبد الفتاح القاضي رحمه الله تعالى ص ٩٩، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٥٧.

(٢) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لأبي محمد مكي ابن أبي طالب القيسي جـ ١ ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧.

(٣) سورة الأنعام آية رقم ٢٣.

وقرأ ذلك جماعة من التابعين (والله ربنا) بالنصب بمعنى: والله يا ربنا وهي قراءة عامة قراء أهل الكوفة.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وأولى القراءتين عندي بالصواب في ذلك قراءة من قرأ (والله ربنا) بنصب الرب بمعنى: يا ربنا وذلك أن هذا جواب من المسؤولين المقول لهم (أين شركاءكم الذين كنتم تزعمون) وكان من جواب القوم لربهم (والله يا ربنا ما كنا مشركين) فنفوا أن يكونوا قالوا ذلك في الدنيا. اهـ المراد منه.

أقول وبالله التوفيق:

إن هاتين القراءتين يعني قراءة الخفض والنصب في (ربنا) متواترتان بمنزلة واحدة لا فضل لإحداهما على الأخرى.

وأما من اعتقد أن إحدى القراءات أولى بالصواب من أختها فقد طعن في تلك القراءة التي اعتقدها أنها مفضولة، وهذا يعتبر هدماً للأسس والقواعد التي بني عليها الشرع الحكيم وذلك أن النظم الكريم في أعلى البلاغة والفصاحة على درجة واحدة ألفاظه ومعانيه وتشريعاته كلها حكيمة بديعة لا تفاوت بينها.

وأما العلل التي أتى بها الشيخ في تقوية مذهبه الذي ذهب إليه في ذلك فلا عبرة لها لأنها لا تغض من شأن القراءة المتواترة ولا يلتفت إليها البتة لأن القراءة مبناها التوقيف على طريق التلقي والأخذ من أهلها منذ نزوله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وبناء على ذلك فكل شبهة تثار حول القراءات القرآنية لا قيمة لها ومن ذلك هذا الكلام الذي ذهب إليه الشيخ حيث قال: وأولى القراءتين عندي بالصواب في ذلك قراءة من قرأ والله ربنا بنصب (الرب) بمعنى: يا ربنا ثم علل ذلك بقوله: وذلك أن هذا جواب من المسؤولين المقول لهم (أين شركاءكم الذين كنتم تزعمون) وكان من جواب القوم لربهم والله يا ربنا ما كنا مشركين، فنفوا أن يكونوا قالوا ذلك في الدنيا وقد عرفت ما في ذلك كله.

بيان القراء الذين أبهمهم الشيخ رحمه الله تعالى كالآتي: فالذين يقرأون بخفض (ربنا): نافع، وأبو جعفر المدنيان وابن كثير، وأبو عمرو البصري، وابن

عامر، وعاصم ويعقوب الحضرمي [1].

والذين يقرأون بنصب (ربنا) : حمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

توجيه هاتين القراءتين: فوجه من نصب (ربنا) أنه نصبه على أنه منادى مضاف منصوب وفصل به بين القسم وجوابه وذلك حسن لأن فيه معنى الخضوع والتضرع حين لا ينفع ذلك.

ووجه من خفض (ربنا) أنه أعربه على أنه نعت لله أو على البدل. اهـ [2].

٦٩ ـ قال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [3] قال محمد بن جرير الطبري ـ رحمه الله تعالى:

واختلفت القراء في قراءة ذلك:

فقرأته عامة قراء الحجاز والمدينة والعراقيين (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾ بمعنى: يا ليتنا نرد وأن لا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين.

وذكر عن بعض قراء أهل الشام أنه قرأ ذلك: (يا ليتنا نرد ولا نكذب) بالرفع (ونكون) بالنصب كأنه وجه تأويله إلى أنهم يتمنون الرد، وأن يكونوا من المؤمنين، وأخبروا أنهم لا يكذبون بآيات ربهم إن ردوا إلى الدنيا.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

واختلف أهل العربية في معنى ذلك منصوباً ومرفوعاً.

فقال بعض نحويي البصرة: ﴿ ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾ نصب، لأنه جواب للتمني وما بعد (الواو) كما بعد الفاء ـ قال: وإن شئت رفعت وجعلته على غير التمني، كأنهم قالوا: ولا نكذب والله بآيات ربنا ونكون والله من المؤمنين، هذا إذا كان على ذا الوجه، كان منقطعاً من الأول.

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٧٥. والبدور الزاهرة للشيخ/عبد الفتاح القاضي ص ٩٩.

(٢) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لأبي محمد بن أبي طالب القيسي جـ ١ ص ٤٢٧.

(٣) سورة الأنعام آية رقم ٢٧.

قال والرفع وجه الكلام، لأنه إذا نصب جعلها (واو) عطف فإذا جعلها (واو) عطف فكأنهم قد تمنوا أن لا يكذبوا وأن يكونوا من المؤمنين.

قال: وهذا والله أعلم لا يكون لأنهم لم يتمنوا هذا إنما تمنوا الرد وأخبروا أنهم لا يكذبون ويكونون من المؤمنين.

وكان بعض نحوي الكوفة يقول: لو نصب (نكذب) ونكون على الجواب بالواو لكان صواباً، قال: والعرب تجيب بالواو وثم كما تجيب بالفاء يقولون (ليت لي مالاً فأعطيك)، (وليت لي مالاً وأعطيك)، (وثم أعطيك)، قال: وقد تكون نصباً على الصرف[1] كقولك: (لا يسعني شيء ويعجز عنك).

وقال آخر منهم: لا أحب النصب في هذا لأنه ليس بتمن منهم إنما هو خبر، أخبروا به عن أنفسهم ألا ترى أن الله تعالى ذكره قد كذبهم فقال: ﴿ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه﴾ وإنما يكون التكذيب للخبر لا للتمني.

وكان بعضهم ينكر أن يكون الجواب (بالواو) وبحرف غير الفاء وكان يقول: إنما (الواو) في موضع الحال، (لا يسعى شيء ويضيق عنك) أي وهو يضيق عنك قال: وكذلك الصرف في جميع العربية قال: وأما الفاء فجواب جزاء (وما قمت فنأتيك) أي: لو قمت لأتيناك، قال: فهكذا حكم الصرف (والفاء) قال: وأما قوله: (ولا نكذب) ونكون فإنما جاز لأنهم قالوا: (يا ليتنا نرد في غير الحال التي وقفنا فيها على النار) فكان وقفهم في تلك فتمنوا أن لا يكونوا وقفوا في تلك الحال.

قال أبو جعفر:

وكأن معنى صاحب هذه المقالة في قوله هذا: ولو ترى: إذ وقفوا على النار، فقالوا: قد وقفنا عليها مكذبين بآيات ربنا كفاراً فيا ليتنا نرد إليها فنوقف عليها غير مكذبين بآيات ربنا ولا كفاراً.

---

(١) ذكر الفراء في كتابه معاني القرآن ١: ٣٣ ـ ٣٤ ثم قال (فإن قلت: وما الصرف؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفاً على كلام في أوله حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها فإن كان كذلك فهو الصرف) كقول الشاعر:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

وقال: (ألا ترى أنه لا يجوز إعادة «لا» في «تأتي مثله» فلذلك صرف إذا كان معطوفاً ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله) اهـ.

ثم قال: وهذا تأويل يدفعه ظاهر القرآن وذلك قول الله تعالى ذكره: ﴿ ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وإنهم لكاذبون ﴾ فأخبر الله تعالى أنهم في قيلهم ذلك كذبة والتكذيب لا يقع في التمني ولكن صاحب هذه المقالة أظن به أنه لم يتدبر التأويل ولزم سنن العربية.

قال أبو جعفر:

والقراءة التي لا أختار غيرها في ذلك: ﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾ بالرفع في كليهما بمعنى: يا ليتنا نرد ولسنا نكذب بآيات ربنا إن رددنا، ولكنا نكون من المؤمنين، على وجه الخبر منهم عما يفعلون إن هم ردوا إلى الدنيا لا على التمني منهم أن لا يكذبوا بآيات ربهم ويكونوا من المؤمنين، لأن الله تعالى ذكره قد أخبر عنهم أنهم لو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وأنهم كذبة في قيلهم ذلك، ولو كان قيلهم ذلك على وجه التمني لاستحال تكذيبهم فيه، لأن التمني لا يكذب، وإنما يكون التصديق والتكذيب في الأخبار.

وأما النصب في ذلك، فإني أظن بقارئه أنه توخي تأويل قراءة عبد الله التي ذكرناها عنه[1] وذلك قراءته ذلك: ﴿ يا ليتنا نرد فلا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾ على وجه جواب التمني بالفاء، وهو إذا قرىء بالفاء كذلك لا شك في صحة إعرابه.

ومعناه في ذلك: أن تأويله إذا قرىء كذلك: لو أننا رددنا إلى الدنيا ما كذبنا بآيات ربنا ولكنا من المؤمنين.

فإن يكن الذي حكى من حكى عن العرب من السماع الجواب بالواو، و(ثم) كهيئة الجواب بالفاء صحيحاً، فلا شك في صحة قراءة من قرأ ذلك (يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون) نصباً على جواب التمني بالواو، على تأويل قراءة عبد الله ذلك بالفاء، وإلا فإن القراءة بذلك بعيدة المعنى من تأويل التنزيل، ولست أعلم سماع ذلك من العرب صحيحاً، بل المعروف من كلامها: الجواب بالفاء والصرف بالواو. اهـ.

---

(١) في المطبوعة: (فإني أظن بقارئه أنه برجاء تأويل قراءة عبد الله) وقال محمود محمد شاكر: وهو كلام غث، وفي المخطوطة، أنه برجاء تأويل قراءة عبد الله غير منقوطة، وصواب قراءتها ما أثبت.

أقول وبالله التوفيق:

إن المؤلف صرح بأن قراءة النصب في (ولا نكذب) و(ونكون) من قوله تعالى: ﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾ ليست قراءة مرضية عنده مع أنها قراءة متواترة قرأ بها عدد من القراء العشرة المشهورين في الأمصار حيث قال: والقراءة التي لا أختار غيرها في ذلك ﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾ بالرفع في كليهما بمعنى: يا ليتنا نرد ولسنا نكذب بآيات ربنا ولكنا نكون من المؤمنين على وجه الخبر منهم عما يفعلون إن هم ردوا إلى الدنيا لا على التمني منهم أن لا يكذبوا بآيات ربهم ويكونوا من المؤمنين، ثم علل رأيه بقوله: (لأن الله تعالى ذكره قد أخبر عنهم أنهم لو ردوا لعادوا لما نهوا عنه وأنهم كذبة في قيلهم ذلك ولو كان قيلهم على وجه التمني لاستحال تكذيبهم فيه لأن التمني لا يكذب، وإنما يكون التصديق والتكذيب في الأخبار).

هذا ومن المعلوم أن القراءة إذا ثبتت بطريق التواتر لا يعارضها شيء من القياسات العقلية وقد عرفت هنا تواتر قراءة النصب كقراءة الرفع في هذين اللفظين الكريمين (ولا نكذب)، (ونكون) ومع ذلك فإنه قد أزال هذه الشبهة التي علقت بقلب الشيخ حتى بدت على قلمه أبو حيان في تفسيره (البحر المحيط)[1] حيث قال:

(فإن قلت: التمني إنشاء والإنشاء لا يدخله الصدق والكذب فكيف جاء قوله تعالى: ﴿ وإنهم لكاذبون ﴾ وظاهره أن الله أكذبهم في تمنيهم قلت: فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن يكون قوله: ﴿ وإنهم لكاذبون ﴾ إخباراً من الله أن سجية هؤلاء الكفار هي الكذب فيكون ذلك حكاية وإخباراً عن حالهم في الدنيا لا تعلق له بمتعلق التمني.

والوجه الثاني: أن هذا تمنى قد تضمن معنى الخبر والعدة فإذا كانت سجية الإنسان شيئاً ثم تمنى ما يخالف السجية وما هو بعيد أن يقع منها صح أن يكذب على تجوز نحو ليت الله يرزقني مالاً فأحسن إليك وأكافئك على صنيعك، فهذا

---

(١) انظر البحر المحيط جـ ٤ ص ١٠٢.

متمن في معنى الواعد والمخبر فإذا رزقه الله مالاً ولم يحسن إلى صاحبه ولم يكافئه كذب وكان تمنيه في حكم من قال: إن رزقني الله مالاً كافأتك على إحسانك ونحو قول رجل شرير بعيد من أفعال الطاعات: ليتني أحج وأجاهد وأقوم الليل، فيجوز أن يقال لهذا على تجوز كذبت أي أنت لا تصلح لفعل الخير ولا يصلح لك).

وأما قوله: (وأما النصب في ذلك فإني أظن بقارئه أنه توخى تأويل عبد الله التي ذكرناها عنه وذلك قراءته ذلك: ﴿ يا ليتا نرد فلا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾ على وجه جواب التمني بالفاء، وهو إذا قرىء بالفاء كذلك لا شك في صحة إعرابه).

فهذا ظن منه وما ينفع الظن مع اليقين لأن قراءة النصب مع الواو يقين، وتأويل قراءة عبد الله مع الفاء ظن مع ما عرفت من قراءات عبد الله، وحينئذٍ لا عبرة إلى هذا الكلام لأنه يؤدي إلى أن القراءة يتوقف قبولها على قراءة عبد الله وغيره من الصحابة مع أن أكثر قراءاتهم نسخت في العرضة الأخيرة وبدلت وقد بينا ذلك في هذه الرسالة غير مرة.

وأما قوله رحمه الله تعالى: فإن يكن الذي حكى من حكى عن العرب من السماع منهم الجواب بالواو، وثم كهيئة الجواب بالفاء صحيحاً فلا شك في صحة قراءة من قرأ ذلك ﴿ يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين ﴾ نصبا على جواب التمني بالواو على تأويل قراءة عبد الله ذلك بالفاء، وإلا فإن القراءة بذلك بعيدة المعنى من تأويل التنزيل، ثم قال: ولست أعلم سماع ذلك من العرب صحيحاً، بل المعروف من كلامها: الجواب بالفاء والصرف بالواو.

فيعتبر هدماً لما قرره سابقاً لأنه قد فصل في ذلك آراء النحاة حيث قال: واختلف أهل العربية في معنى ذلك منصوباً ومرفوعاً: فقال:

إن بعض البصريين ذهبوا إل أنه ينصب ما بعد الواو جواباً للتمني كما بعد الفاء.

وبعضهم خير بين أن يرفع ما بعد الواو ويجعل على غير التمني.

وقال الشيخ أيضاً:

إن بعض نحوي الكوفة ذهبوا إلى أن العرب تجيب بالواو وثم كما تجيب بالفاء يقولون ﴿ ليت لي مالاً فأعطيك ﴾ (وليست لي مالاً وأعطيك) (وثم أعطيك) ولذلك قررت هذه الطائفة أنه لو نصب (نكذب) و(نكون) على الجواب بالواو لكان صواباً.

وقال الشيخ:

إن بعض الكوفيين كان ينكر الجواب بالواو ويحرف غير الفاء وبعد هذا التفصيل الذي قام به من الآراء كيف يدعي عدم السماع بقوله (ولست أعلم سماع ذلك من العرب صحيحاً بل المعروف من كلامها الجواب بالفاء والصرف). ومع أن جمهور النحاة اتفقوا على أن الجواب بالواو كالجواب بالفاء إلا طائفة من الكوفيين ولذلك قال ابن مالك في ألفيته[1]:

والواو كالفاء إن تفد مفهوم مع   كلا تكن جلداً وتظهر الجزع

ثم قال نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني الشافعي عند شرح هذا البيت:

وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء:

الأول: النفي نحو قوله تعالى: ﴿ ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ﴾.

الثاني: الأمر نحو قوله[2]: والقائل دثار بن شيبان النمري أحد بني النمر بن قاسط:

فقلت أدعي وأدعو أن أندى   الصوت أن ينادي داعيان

والثالث: النهي نحو قوله[3]: والقائل أبو الأسود الدؤلي.

لا تنه عن خلق وتأتي مثله   عار عليك إذا فعلت عظيم

والرابع الاستفهام نحو قوله[4]:

---

(١) انظر حاشية الصبان جـ٣ ص ٣٠٦.

(٢) من كلمة عدة أبياتها ثلاثة عشر بيتاً ـ وأماله أبو السعادات بن الشجري انظر منحة الجليل ٢/٥٥٣.

(٣) ونسبه ياقوت (معجم البلدان ٧/٣٨٤) وأبو الفرج (الأغاني ١١/٢٣٩).

(٤) للمتوكل الكناني.

اتبيت ريـان الجفـون من الكـرى   وأبـيـت مـنـك بـليـة المـسـلوع

والخامس: التمني نحو قوله تعالى: ﴿يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين﴾ في قراءة حمزة، وحفص، وابن عامر.

ثم قـال الأشموني وقس البـاقي: وهو الـدعـاء والعـرض والتحضيض والترجي.

وأما قوله: بل المعروف من كلامها الجواب بالفاء والصرف بالواو فليس الصحيح على هذا الإطلاق، بل الكوفيون هم الذين يسمون هذه الواو واو الصرف وهذا اصطلاح أهل الكوفة مع اعتراف أكثرهم الجواب بها.

وقوله: (فإن يكن الذي حكى من حكي عن العرب من السماع منهم الجواب بالواو و (ثم) كهيئة الجواب بالفاء صحيحاً فلا شك في صحة قراءة من قرأ ذلك بالنصب إلى قوله: وإلا فإن القراءة بذلك بعيدة المعنى).

يدل على أن القراءة ليس مدارها التوقيف بل تخضع لقانون النحاة فما وافقه منها قبل وما لم يوافق رد، وهذا يعتبر طعناً في كلام الله ﴿الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾.

أقول وبالله التوفيق:

إن الحق أن هاتين القراءتين يعني قراءة النصب والرفع في (ولا نكذب) و (ونكون) قراءتان متواترتان ثابتتان عن النبي ﷺ لا مزية لإحداهما على الأخرى ويجب على كل مسلم اعتقاد ذلك.

بيان أصحاب هاتين القراءتين:

فالذين يقرأون بنصب (ولا نكذب) و (ونكون): حمزة، ويعقوب، وحفص، ووافقهم ابن عامر في (ونكون).

وقرأ باقي العشرة برفعهما[1].

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٥٧.
والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ/ عبد الفتاح القاضي ص ٩٩.

توجيه هاتين القراءتين:

فوجه من نصب أنه جعل الفعلين جواباً للتمني لأنه غير واجب ليكونا داخلين في التمني على معنى أنهم تمنوا الرد، وترك التكذيب والكون من المؤمنين والنصب بإضمار (أن) كما تنصب في جواب الاستفهام والأمر والنهي والعرض لأن جمعيه غير واجب.

فينصب الجواب مع الواو كأنه عطف على مصدر الأول، كأنهم قالوا: ياليتنا يكون لنا رد وانتقاء من التكذيب ونكون من المؤمنين.

ووجه من رفعهما أنه عطفهما على نرد فيكون قوله (ولا نكذب) و (ونكون) داخلين في التمني تمنوا ثلاثة أشياء على ما ذكر ويجوز أن يرفع على أن يقطع من الأول على تقدير: يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين[1].

ووجه من رفع (نكذب) ونصب (ونكون) أنه رفع الأول على أحد الوجهين المذكورين المتقدمين على أن يكون داخلاً في التمني فيكون الرفع كالنصب، ونصب (ونكون) على جواب التمني. اهـ.

* * *

٧٠ ـ قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

واختلفت القراء في قراءة ذلك:

فقرأته عامة قراء المدنيين ﴿أنه من عمل منكم سوءاً﴾ فيجعلون أن منصوبة على الترجمة بها عن الرحمة، ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم، على ائتناف أنه بعد الفاء فيكسرونها ويجعلونها أداة لا موضع لها بمعنى فهو له غفور رحيم أو فله المغفرة والرحمة.

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع جـ ١ ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٢) سورة الأنعام آية ٥٤.

وقرآهما بعض الكوفيين بفتح الألف فيهما جميعاً بمعنى: كتب ربكم على نفسه الرحمة ثم ترجم بقوله: أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة عن الرحمة فإنه غفور رحيم، فيعطف فإنه الثانية على أنه الأولى ويجعلهما اسمين منصوبين على ما بينت.

وقرأ ذلك بعض المكيين وعامة قراء أهل العراق من الكوفة والبصرة بكسر الألف من (إنه وفأنه) على الابتداء وعلى أنهما أداتان لا موضع لهما.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى رحمة واسعة:

وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأهما بالكسر (كتب ربكم على نفسه الرحمة) ثم استؤنفِ الخبر عما هو فاعل تعالى ذكره بمن عمل سوءًا بجاهلة ثم تاب وأصلح منه. اهـ[1] المراد من كلام الشيخ.

أقول وبالله التوفيق:

إنه ليس هناك قراءة أصوب من الأخرى طالما علم تواتر الجميع عند علماء هذا الشأن المتخصصين بها، بل كلها صواب من غير تفاوت بينهما في ذلك، ولكن الشيخ ذهب إلى تصويب إحدى القراءات على غيرها هنا ولذلك قرر أن قراة كسر الهمزة من الحرفين أصوب من قراءة فتح الهمزة ومن فتح الأولى وكسر الثانية حيث قال: (وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأهما بالكسر «كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه» على ابتداء الكلام وأن الخبر قد انتهى عند قوله «كتب ربكم على نفسه الرحمة» إلخ.

ولا شك أن هذا الصنيع يعتبر مخالفة لما كان عليه السلف الصالح حيث إن مذهبهم عدم تفضيل قراءة على أخرى إذا ثبت تواتر الجميع كما ثبت عن الرسول ﷺ، وقد ذكرنا بيان ذلك غير مرة فلا حاجة إلى الإعادة هنا.

أصحاب هذه القراءات التي وجهها الشيخ ههنا كالآتي:

فالذين يقرأون بفتح همزة أنه الأولى وكسر الثانية من قوله تعالى: ﴿ وإذا جاءك الذين يؤمنون بآياتنا فقل سلام عليكم كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءاً بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم ﴾: نافع بن نعيم، وأبو جعفر المدنيان.

---

(١) انظر جامع البيان للطبري جـ ط جـ ٧ - ٨ ص ١٣٣ م خ جـ ١١ ص ٣٩٢ - ٣٩٣.

والذين يقرأون بفتح الهمزة فيهما جميعاً: ابن عامر الشامي، ويعقوب، وعاصم الكوفي.

وفي توجيه القـراءة هنا قصـور من الشيخ حيث قـال: وقرأهمـا بعض الكوفيين.. الخ، مع أن الذين يقرأون هذه القراءة ليس بعض الكوفيين فقط بل مع عاصم الكوفي الذي عناه بالبعض ابن عامر الشامي، ويعقـوب البصري الحضرمي.. فليفطن ذلك.

والذين يقرأون بكسر الهمزة فيهما: ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر[1].

توجيه هذه القراءات:

وقد وجه الشيخ نفسه رحمه الله تعالى هذه القراءات توجيهاً يلائم معانيها وكذلك وجه بعض العلما توجيهاً طيباً:

فوجه من كسرهما أنه جعل أن الأولى تفسيراً للرحمة فسرها بالجملة التي بعدها، والثانية خبر مبتدأ محذوف، والتقدير في قوله ﴿ كتب ربكم على نفسه الرحمة ﴾ ثم ابتدأ بقوله: إنه وعطف الثانية عليها.

ووجه من فتح الأولى وكسر الثانية أنه جعل أن الأولى بدلاً عن الرحمة على بدل الشيء من الشيء، والثاية كسرت على الابتداء لأن ما بعد الفاء مستأنف.

ووجه من فتحها أنه جعل الأولى بدلاً من الرحمة، والثانية خبر مبتدأ محذوف تقديره فأمره غفران الله[2].

٧١ ـ قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾[3]

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

اختلفـت القراء في قراءة قوله: ﴿ ولتستبين سبيل المجرمين ﴾:

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٥٨ والبدور الزاهرة للشيخ/ عبد الفتاح القاضي ص ١٠١.

(٢) انظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٣٩ ـ ١٣١ والكشف عن وجوه القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي جـ ١ ص ٤٣٣، والبحر المحيط لأبي حيان جـ ٤ ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٣) سورة الأنعام آية ٥٥

فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة ﴿ولتستبين سبيل المجرمين﴾ بنصب السبيل على أن (تستبين) خطاب للنبي ﷺ كأن معناه عندهم: ولتستبين أنت يا محمد سبيل المجرمين.

وقرأ ذلك بعض المكيين وبعض البصريين (ولتستبين) بالتاء (سبيل المجرمين) برفع السبيل على أن القصد للسبيل ولكنه يؤنثها وأن معنى الكلام عندهم: وكذلك نفصل الآيات ولتتضح لك وللمؤمنين طريق المجرمين.

وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة: (وليستبين) بالياء ﴿سبيل المجرمين﴾ برفع السبيل على أن الفعل للسبيل ولكنهم يذكرونه ومعنى قراءة هؤلاء في هذا الكلام ومعنى من قرأ ذلك بالتاء في (لتستبين) ورفع السبيل واحد، وإنما الاختلاف بينهم في تذكير السبيل وتأنيثها.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

وأولى القراءتين بالصواب عندي في (السبيل) الرفع لأن الله تعالى ذكره فصل آياته في كتابه وتنزيله ليبين الحق بها من الباطل جميع من خوطب بها لا بعض دون بعض.

ومن قرأ (السبيل) بالنصب فإنما جعل تبيين ذلك محصوراً على النبي ﷺ اهـ المراد من كلام الشيخ رحمه الله[1].

أقول وبالله التوفيق:

أنه قد بدا لك حكم تصويب القراءة على أخرى مع كونها متواترتين من أن مذهب السلف على المنع من ذلك مما سبق أن بيناه.

وإضافة إلى ذلك قد ذهب الشيخ إلى ما هو أعجب مما سبق حيث سوى بين النبي ﷺ وغيره من أمته في تبين الحق الذي يفهم من تفصيل الآيات التي أنزل المولى عل نبيه ﷺ حتى جعل هذا العجب ذريعة لإنكار قراءة متواترة حيث قال:

(وأولى القراءتين بالصواب عندي في «السبيل» الرفع) ثم ذكر سبب ذلك فقال: (لأن الله تعالى ذكره فصل آياته في كتابه وتنزيله ليبين الحق بها من الباطل

(١) انظر جامع البيان للطبري جـ ٧ ـ ٨ م ط ص ١٣٤ جـ ١١ م خ ص ٣٩٥ ـ ٣٩٦.

جميع من خوطب بها لا بعض دون بعض، ومن قرأ «السبيل» بالنصب فإنما جعل تبيين ذلك محصوراً على النبي ﷺ.

ولا شك أن هذا الكلام الذي ذكره الشيخ هنا ليكون له حجة لما ذهب إليه من إنكار قراءة نصب «السبيل» مصادم لما في كتاب الله الذي قرر أن وظيفة الرسول ﷺ تبيين ما أنزل الله إليه من آيات كتابه للخلق، حيث قال الله تعالى: ﴿ وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون ﴾[1].

وأما تسوية الناس به في ذلك مخالف لما في هذا النص الكريم فمن فهم الحق من كتاب الله فإنما هو من طريق البيان الذي قام به النبي ﷺ ثم الصحابة بعده وهكذا لأن السنة شارحة لما أجمل في كتاب الله فكيف تعرف عدد ركعات الصلوات المكتوبة لو لم يتول شرح ذلك عمل رسول الله ﷺ.

وقد ذهب العلماء إلى أن القراءة بمنزلة الآية فحينئذٍ هذه القراءة التي ذهب الشيخ إلى مرجوحيتهاأفادت ما ليس في القراءة الأخرى وذلك أن الأمة تبين لهم طريق الحق من طريق المجرمين بعدما بينه لهم رسول الله ﷺ.

وهذا التوفيق الذي وفقنا به بين القراءتين هو الحق الذي لا محيد عنه وإلا تترتب على ذلك حصول المساواة بين سيد الخلق وغيره من أفراد الأمة في معرفة الحق وفهم أسرار كتاب الله وقد علم مما ذكرنا أن هاتين القراءتين كلتيهما صواب لا تكون إحداهما أصوب من الأخرى لأنهما قراءتان متواترتان من عند الله.

بيان أصحاب هاتين القراءتين من القراء العشرة:

فالذينْ يقرأون بتاء الخطاب ونصب لام سبيل من قوله تعالى: ﴿ ولتستبين سبيل المجرمين ﴾ نافع وأبو جعفر المدنيان كما سبق.

والذين يقرأون بالياء ورفع لام (سبيل): شعبة، وحمزة، والكسائي، وخلف العاشر.

والذين يقرأون بالتاء والرفع: الباقون من العشرة.

---

(١) سورة النحل آية ٤٤.

والتوجيه قد وجه الشيخ بما فيه الكفاية لولا تعرضه لتفضيل إحدى القراءة على أخرى ـ والله أعلم[1].

٧٣ ـ قال تعالى: ﴿ قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴾[2].

قال ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى: واختلفت القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿ يقض بالحق ﴾ فقرأه عامة قراء الحجاز والمدينة وبعض قراء أهل الكوفة والبصرة: (إن الحكم إلا لله يقص الحق) بالصاد بمعنى القصص وتأولوا في ذلك قول الله تعالى ذكره: (نحن نقص عليك أحسن القصص) سورة يوسف رقم الآية ٣.

وقرأ ذلك جماعة من قراء الكوفة والبصرة (إن الحكم إلا لله يقضي الحق) بالضاد من القضاء بمعنى الحكم والفصل بالقضاء.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: (واعتبر صحة ذلك بقوله (وهو خير الفاصلين) وأن الفصل بين المختلفين إنما يكون بالقضاء لا بالقصص).

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: (وهذه القراءة عندنا أولى القراءتين بالصواب لما ذكرنا لأهلها من العلة، فمعنى الكلام: إذا ما الحكم فيما تستعجلون به أيها المشركون من عذاب الله؛ وفيما بيني وبينكم إلا الله الذي لا يجور في حكمه وبيده الخلق والأمر يقضي الحق بيني وبينكم وهو خير الفاصلين بيننا بقضائه وحكمه) اهـ المراد من كلام الشيخ في توجيه هاتين القراءتين[3].

أقول وبالله التوفيق: ـ

وقد ذكر الشيخ هنا في توجيه هاتين القراءتين أن القراءة بسكون القاف وكسر الضاد المعجمة في هذا اللفظ الكريم أصوب من قراءة ضم القاف وضم

---

(١) انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ١٠١ والنشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٥٨.

(٢) سورة الأنعام آية ٥٧.

(٣) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٧ ـ ٨ ص ١٣٥ ـ ١٣٦ م.ط. م.خ. جـ ١١ ص ٣٩٩.

الصاد المهملة مشددة مع كون القراءتين متواترتين مشهورتين عند علماء هـذا الشأن.

ولا شك أن هذا المذهب الذي تبناه الشيخ وكرره في مواضع كثيرة من هذا التفسير عند تعرضه لتوجيه القراءات خلاف مذهب السلف ولذلك لا عبرة له مهما حشد الحجج لتأييده، لأن القراءات مدارها التوقيف والتواتر والتلقي من أفواه أهلها منذ نزول القرآن إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فلا تخضع لشيء من هذه العلل كما ذكرنا غيرة مرة.

فإذا ثبت تواترها فلا يجوز لأحد أن يتعرضها بالطعن فيها بإجراء المقارنة بين القراءتين أو القراءات حتى يترتب على ذلك تفضيل قراءة على أخرى.

ومع ذلك فقد ذهب الشيخ إلى تصويب إحدى القراءتين دون أختهـا وتفضيل إحداهما على الأخرى حيث قال بعد ذكر القراءتين مصوباً ومفضـلاً قراءة (يقض) بسكون القاف وكسر الضاد المعجمة المخففة على قراءة (يقص) بضم القاف وضم الصاد المهملة المشددة (وهذه القراءة عندنا أولى القراءتين بالصواب لما ذكرنا لأهلها من العلة).

وهذه العلة التي ذكرها لأهل هذه القراءة هي قوله: (واعتبروا صحة ذلك بقوله «وهو خير الفاصلين» وأن الفصل بين المختلفين إنما يكون بـالقضاء لا بالقصص، وهذا رأي وجيه لو كانت القراءات من المسائل التي تخضع للقياس والرأي والاجتهاد، وهيهات ذلك لأن القراءات مبناها التلقي والمشافهة.

وحينئذٍ فهذه العلة التي علل بها رأيه لا تكون حجة لما ذهب إليه لأن القراءة أيضاً بمنزلة الآية ولا تعارض بين آيات الله قطعاً، ولذلك قال الله تعالى ﴿ ولو كان من عند غير الله لـوجـدوا فيه اختلافاً كثيراً ﴾ ولا يوجد في كلام الله اختلاف ولا تعارض ولا تضاد بل يؤيد بعضه بعضاً ويبين بعضه بعضاً.

وعلى ذلك فالقصص مأخوذ من التتبع فمن تتبع الشيء وتصوره وصل إلى حقيقته وواقع أمره، ولذا قال الأصوليون: الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

فمن هنا نعرف أن هاتين القراءتين تفسر بعضهما بعضاً وتؤكد والمعنى على ذلك: فالله سبحانه وتعالى حليم لا يعجل يتتبع الحق ويخبره ويبينه لعباده ويحكم بينهم ويفصل بين الحق والباطل بحكمه فالقراءتان إذاً لا تفاوت ولا تعارض بينهما

بل بينهما ارتباط وثيق، ولكن حصل ذلك من الشيخ خطأ عفا الله عنا وعنه بفضله وكرمه.

وأما قوله: (واعتبروا صحة ذلك بقوله «وهو خير الفاصلين» فإنه يتضمن أن القراءة الثانية غير صحيحة، وهذا خلاف الحق لأن القراءة إذا علم تواترها لا يشك في صحتها أبداً.

ومن المعلوم أن هذا الرأي الذي يردده في هذا التفسير العظيم عند توجيه القراءات رأي انفرد به ولم يوجد من العلماء الموجهين من ذهب إلى أن إحدى القراءات المتواترة أصوب وأفضل من الأخرى اللهم إلا أن بعض المفسرين وبعض النحاة الذين لا يعرفون حقيقة القراءات عارضوا بعض القراءات وادعوا أنها لا توافق اللغة الفصحى لجهلهم الواقع في هذا الموضوع الذي لا دخل للاجتهاد فيه.

وأما الوقوف عند كل قراءة وإجراء المقارنة بين القراءة والأخرى والقول إن إحداهما أصوب أو الإقرار أن إحداهما صواب والأخرى خطأ فهذا مما انفرد به فيما علمت عفا الله عنا وعنه.

وغاية ما في الأمر أنه وجد من بعض أصحاب كتب التوجيه من يقول: إن هذه القراءة اختيار فلان فإذا كان قوله هذا مراداً به اختيار ملازمة وشهرة وإقراء فليس فيه ثمة شيء مما يغض شأن القراءة المقابلة بها.

وأما إذا كان قصد القائلين بهذا أن هذه القراءة مختارة من بين القراءات الأخرى فقد أخطأوا الصواب لأن الصواب في ذلك تصويب جميع القراءات على حد سواء كما ثبت ذلك عن سيد الخلق محمد ﷺ ولنا أسوة به في جميع ما نفعله ونتركه امتثالاً لقوله تعالى ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ (١).

بيان أصحاب هاتين القراءتين من القراء العشرة:

فالذين يقرأون بالصاد المهملة المشددة من القصص هم جـ: أبو جعفر، ونافع المدنيان، وابن كثير، وعاصم (يقص).

---

(١) سورة الأحزاب آية ٢١.

والذين يقرأون بإسكان القاف وكسر الضاد المعجمة من القـراء الباقون من العشرة، وقد عرفتهم سلبقاً، ويقف هؤلاء بحذف الياء إجـراءً للوقف مجرى الوصل واكتفاء بالكسرة عند الياء إلا يعقوب فيقف بإثبات الياء على أصله.

٧٤ ـ قال تعالى: ﴿ وإسماعيل واليسع ويونس ولوطا وكـلًّا فضلنا عـلى العالمين ﴾ [١].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: واختلفت القراء في قراءة اسمه: فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق (واليسع) بلام واحدة مخففة. وقد زعم قوم أنه (يفعل) من قول القائل (وسع يسع) ولا تكاد العرب تدخل الألف واللام على اسم يكون على هذه الصورة ـ أعنى على (يفعل) ـ لا يقولون: (رأيت اليزيد) ولا أتاني اليحيى ولا مررت باليشكر، إلا في ضرورة شعر وذلك أيضاً إذا تُحرِّي به المدح كما قال بعضهم[٢]:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً . . شديداً بإحناء الخلافة كـأهله فأدخـل في (اليزيد) الألف واللام وذلك لإدخاله إياهما في الوليد فأتبعه (اليزيد) بمثل لفظه.

وقرأ ذلك جماعة من الكوفيين: (والليسع) بلامين وبالتشديد وقالوا: إذا قرىء كذلك كان أشبه بأسماء العجم وأنكروا التخفيف وقالوا لا نعرف في كلام العرب اسماً على (يفعل) فيه ألف ولام.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: (والصواب من القراءة في ذلك عندي قراءة من قرأه بلام واحدة مخففة لإجماع أهل الأخبار على أن ذلك هو المعروف من اسمه دون التشديد مع أنه اسم أعجمي فينطق به على ما هو به وإنما يعلم دخول الألف واللام فيما جاء من أسماء العرب على (يفعل)، وأما الاسم الذي يكون أعجمياً فإنما ينطق به على ما سموا به فإن غير منه شيء إذا تكلمت العرب به فإنما يغير بتقويم حرف منه من غير حذف ولا زيادة فيه ولا نقصان.

---

(١) سورة الأنعام آية ٨٦.

(٢) هو ابن ميادة من شعر مدح فيه الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، وقبل البيت ـ هممت بقول صادق أن أقوله وإني على رغم العدو لقائله، وبعده: أضاء سراج الملك فوق جبينه غداة تناجي بالنجاح قوابله. وفي إحدى الروايات (بأعباء الخلافة) اهـ من تعليق ابن شاكر.

و (الليسع) إذا شدد لحقته زيادة لم تكن فيه قبل التشديد وأخرى، أنه لم يحفظ عن أحد من أهل العلم علمنا أنه قال: اسمه (ليسع) فيكون مشداداً عند دخول الألف واللام اللتين تدخلان للتعريف. اهـ المراد من كلام الشيخ [1].

أقول وبالله التوفيق: -

وقد ذهب الشيخ إلى أن القراءة (واليسع) بياء واحدة ولام ساكنة مخففة صواب دون قراءة (والليسع) بلامين وبالتشديد ثم علل رأيه بقوله لإجماع أهل الأخبار على أن ذلك هو المعروف من اسمه دون التشديد مع أنه اسم أعجمي فينطق به على ما هو به مع كون القراءتين متواترتين.

والواجب إذا كان الأمر كذلك عدم الذهاب إلى مثل ما ذهب إليه من أن إحدى القراءتين صواب دون الأخرى، وهذا يدل دلالة واضحة على أن القراءة الثانية غير صواب - يعني قراءة التشديد وبلامين - حيث قال: والصواب من القراءة في ذلك عندي قراءة من قرأه بلام واحدة مخففة).

ولا شك أن هذا إنكار صريح لقراءة اللامين والتشديد في (والليسع) وقد عرفت أن إنكار القراءة المتواترة من المكفرات التي تكفر القائل إذا تعمد ذلك وهيهات أن يتعمد الشيخ ذلك، ولكنه وقع ذلك نسياناً وظناً منه أن العلل التي تثار حول ذلك تبيح للإنسان التصويب - عفا الله عنا وعنه.

وأما دعواه أن أهل الأخبار أجمعوا على أن ذلك هو المعروف من اسمه دون التشديد مع أنه اسم أعجمي فينطق به على ما هو به فلا وجه له لأن الإجماع لا يعارض القرآن الكريم، وأين الإجماع الذي يدفع القرآن حتى يسقط كلام الله به؟

وقوله: مع أنه اسم أعجمي فينطق به على ما هو به فلا يسلم له على هذا الإطلاق لأنه اختلف فيه هل هو عربي أو أعجمي.

كما ذكر أبو حيان في كتابه (البحر المحيط) جـ ٤ ص ١٧٤ حيث قال: (واختلف فيه أهو عربي أم أعجمي فأما على قراءة الجمهور وقول من قال إنه عربي فهو مضارع سمي به ولا ضمير فيه فأعرب ثم نكر وعرف بأل وقيل سمي بالفعل كيزيد ثم أدخلت فيه أل زائدة شذوذاً كاليزيد ولزمت كما لزمت في الآن، ومن قال

---

(١) انظر جامع البيان للطبري جـ ٧ - ٨ ص ١٧٣ م ط جـ ١١ م ج ١ ص ٥١١ - ٥١٢.

إنه أعجمي فقال زيدت فيه أل ولزمت شذوذاً، وممن نص على زيادة أل في (اليسع) أبو علي الفارسي.

وأما على قراءة الأخوين فزعم أبو علي أن أل فيه كهي في الحرث والعباس لأنها من أبنية الصفات لكن دخول أل فيه شذوذ عما ما عليه الأسماء الأعجمية إذ لم يأتِ فيها شيء على هذا الوزن كما لم يأتِ قياس فيه أل للتعريف ا هـ.

وحينئذٍ فلا عبرة للعلل التي جعلها الشيخ حجة في معارضة هذه القراءة المتواترة لما ذكرنا آنفاً.

وأما قوله رحمه الله تعالى: (وإنما يعلم دخول «الألف واللام» فيما جاء من أسماء العرب على «يفعل» ، وأما الاسم الذي يكون أعجمياً فإنما ينطق به على ما سموا به، فإن غير منه شيء إذا تكلمت العرب به فإنما يغير بتقويم حرف منه من غير حذف ولا زيادة فيه ولا نقصان و (الليسع) إذا شدد لحقته زيادة لم تكن فيه قبل التشديد وأخرى أنه لم يحفظ عن أحد من أهل العلم علمنا أنه قال اسمه (اليسع) فيكون مشدداً عند دخول الألف واللام اللتين تدخلان للتعريف). فلا يلتفت إليه لأمور:

الأمر الأول: -

إن هذا اللفظ الكريم ثبت بطريق التواتر الذي لا شك فيه وإذا ثبتت القراءة بطريق التواتر فلا يعارضها شيء البتة، وعا[illegible]ن ذلك أن النطق به على هذا اللفظ صواب كالقراءة الثانية أختها.

الأمر الثاني: -

إن هذا اللفظ الكريم (والليسع) لم يقطع بأنه أعجمي [illegible] اختلف فيه كما سبق وإذا كان الأمر كذلك فقطع الشيخ بأن هذا الاسم أعجمي [illegible]يث قال: (وأما الاسم الذي يكون أعجمياً فإنما ينطق به على ما سموا به.. إلخ) فلا وجه له لما ذكرنا.

وقوله: (وأخرى أنه لم يحفظ عن أحد من أهل العلم علمنا أنه قال: اسمه (ليسع) فيكون مشدداً عند دخول الألف واللام.. إلخ) معارض لما قرره قبل حيث قال (والليسع) إذا شدد لحقته زيادة لم تكن فيه قبل التشديد، مع وجود أهل

العلم الذين نفى الشيخ نطقهم هذا اللفظ قبل التشديد مثل مكي بن أبي طالب وابن خالويه وأبي حيان.

أضف إلى ذلك كله أن مذهب السلف إذا تواترت القراءة يحرم القول بعدم صوابها فليفطن ذلك تماماً.

وخلاصة القول في هاتين القراءتين أنهما قراءتان متواترتان كلتاهما حق وصواب بدون تفضيل إحداهما على الأخرى، وجميع الشبه التي تثار حول هذه القراءات هباء منثور، وغبار ورماد هبت به الرياح.

أصحاب هاتين القراءتين من العشرة:

فالذين يقرأون (والليسع) حمزة، والكسائي، وخلف العاشر بلام مشددة مفتوحة وبعدها ياء ساكنة.

والذين يقرأون بلام واحدة خفيفة ساكنة وبعدها ياء مفتوحة الباقون من العشرة [1].

توجيه هاتين القراءتين بالإيجاز: -

فوجه من قرأ بإسكان اللام وفتح الياء (واليسع) أن الاسم كان قبل دخول اللام عليه (يسع) ثم دخلت عليه الألف واللام فشاكل من الأسماء قول العرب (اليحمد) اسم قبيلة، فدخولها على ذلك عند الكوفيين للمدح والتعظيم.

ودخولها عند البصريين على ما كان في الأصل صفة ثم نقل إلى التسمية كقولهم الحارث، والعباس، فعلى هذا إن كان (يسع) عربياً فأصله (يوسع) سقطت منه الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ثم دخلت عليه الألف واللام وإن كان أعجمياً لا يعرف اشتقاقه فوزنه (فعل) الياء فيه أصل دخلت عليه الألف واللام.

ووجه من قرأ باللامين والتشديد أن وزنه عنده فيعل مثل (صيرف) وأصله ليسع فاللام فيه أصل والياء زائدة فإذا دخل لام التعريف وهي ساكنة أدغمت في المتحركة فصارتا لاماً مشددة.

٧٥ ـ قال تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَىْءٍ

---

(١) البدور الزاهرة ٨ ص ١٠٤.

﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓا۟ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [1].

قال محمد بن جرير الطبري ـ رحمه الله تعالى: بعد أن وجه هذه الحروف يجعلونه، يبدونها ويخفون: والأصوب من القراءة في قوله: (يجعلونه قراطيس يبدونها ويخفون كثيراً) أن يكون بالياء لا بالتاء على معنى أن اليهود يجعلونه قراطيس يبدونها ويخفون كثيراً، ويكون الخطاب بقوله: (قل من أنزل الكتاب) لمشركي قريش، وهذا هو المعنى الذي قصده مجاهد إن شاء الله في تأويل ذلك، وكذلك يقرأ.. الخ.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: فمن قرأ ذلك (تجعلونه) جعله خطاباً لليهود على ما بينت من تأويل من تأول ذلك كذلك.

ومن قرأه بالياء (يجعلونه) فتأويله في قراءته: يجعله أهله قراطيس، وجرى الكلام في يبدونها بذكر القراطيس والمراد منه المكتوب في القراطيس يراد: يبدون كثيراً مما يكتبون في القراطيس فيظهرونه للناس ويخفون كثيراً مما يثبتونه في القراطيس فيسرونه ويكتمونه الناس. اهـ المراد من كلام أبي جعفر [2].

أقول وبالله التوفيق: ـ

قد استخدم الشيخ رحمه الله تعالى صيغة أفعل التفضيل عند توجيه هذه القراءات في المقارنة بينها حيث قال: (والأصوب من القراءة في قوله «يجعلونه قراطيس يبدونها ويخفون كثيراً» أن يكون بالياء لا بالتاء).

ومن المعلوم أن المعنى الذي وضعت له هذه الصيغة المقارنة بين شيئين اشتركا في الأمر وزاد أحدهما على الآخر في الرسوخ فيه مثال ذلك: زيد أعلم من بكر، ومضمون هذا التركيب أنهما اشتركا في العلم وزاد زيد على بكر فيه لأن زيد هو المفضل وبكر مفضل عليه واستعمال هذا الأسلوب في المقارنة بين القراءات المتواترة يعتبر خروجاً عن الصواب ويعتبر أيضاً إثارة الشبه حول كتاب الله

---

(١) سورة الأنعام آية ٩١.

(٢) انظر جامع البيان للطبري جـ٧ ـ ٨ ص ١٧٨ م ط جـ ١١ ص ٥٢٥ م خ.

الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد).

وجميع الحجج التي يحتج بها كل من سلك هذا السبيل لا عبرة لها لأن القراءات أمر توقيفي لا سبيل للرأي والاجتهاد فيه، ولذلك فلا يلتفت إلى هذه الحجج مهما قوى جانبها.

ومن هنا نعرف أن القراءة بالتاء والياء في هذه الألفاظ الثلاثة (يجعلونه، يبدونها، وتخفون كثيراً) كلها متواترة سواء لا فضل لإحداهما على الأخرى، ومن اعتقد غير ذلك فقد مال عن طريق الحق فعليه أن يتوب إلى الله توبة نصوحاً.

ولم يسلك هذا المسلك الذي سلكه الشيخ العلماء الموجهون الذين وجهوا القراءات ولكن نظروا إلى هاتين القراءتين بعين واحدة وهذا هو الحق الذي لا حق غيره هنا.

وإليك ما كتبه ابن خالويه في كتابه [1] (الحجة) حيث قال: (فالحجة لمن قرأه بالياء أنه رده إلى قوله «للناس يجعلونه.. إلخ» والحجة لمن قرأه بالتاء أنه جعل الخطاب للحاضرين.

والدليل قوله (علمتم) ولم يقل وعلموا وهذا توجيه سليم يوجه كل قراءة إلى المعنى الذي يناسبها.

بيان أسماء القراء العشرة في هاتين القراءتين[2]: فالذين يقرأون بالياء في هذه الألفاظ الثلاثة: عبد الله بن كثير المكي، وأبو عمرو البصري.

والذين يقرأون بالخطاب في الثلاثة الباقون من القراء العشرة.

٧٦ ـ قال تعالى: ﴿ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكُمْ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [3].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: اختلفت القراء في قراءة ذلك: فقرأته عامة قراء أهل المدينة وبعض أهل البصرة: (انظروا إلى ثمره) بفتح التاء والميم.

---

(١) انظر الحجة لابن خالويه ص ١٤٥.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ٢ ص ٢٥١ والبدور الزاهرة ص ١٠٤.

(٣) سورة الأنعام آية ٩٩.

وقرأه بعض قراء أهل مكة وعامة قراء الكوفيين: (إلى ثمره) بضم الثاء والميم.

فكأن من فتح الثاء والميم من ذلك وجه معنى الكلام: انظروا إلى ثمر هذه الأشجار التي سميناها من النخل والأعناب والزيتون والرمان إذا أثمر، وأن الثمر جمع ثمرة، كما لقصب جمع قصبة، والخشب جمع خشبة.

وكأن من ضم الثاء والميم وجه ذلك إلى أنه جمع ثمار، كما أن الحمر جمع حمار، والجرب جمع جراب.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ: (انظروا إلى ثمره) بضم الثاء والميم لأن الله جل ثناؤه وصف أصنافاً من المال كما قال يحيى بن وثاب وكذلك حب الزرع المتراكب وقنوان النخل الدانية والجنات من الأعناب والزيتون والرمان فكان ذلك أنواعاً من الثمر فجمعت الثمرة ثمراً ثم جمع الثمر ثماراً ثم جمع ذلك فقيل: (انظروا إلى ثمره) فكان ذلك جمع الثمار، والثمار جمع الثمر اهـ المراد من كلام الشيخ رحمه الله تعالى[1].

أقول وبالله التوفيق: ـ

إنه قد بدا لك مما سبق من الردود التي تناولناها أن تفضيل القراءة على أختها لا يجوز البتة طالما ثبت تواترهما.

وأننا ذكرنا أن العامل الذي دفع الشيخ على ذلك محاولة المقارنة بين القراءتين أو القراءات من حيث تحليلها وتوجيهها إلى المعاني التي تتناسب مع السياق.

وعرفت أن ذلك لا يكون مبرراً له لغض شأن القراءة التي فضل أختها عليها وذلك أن القراءتين بمنزلة واحدة لا مزية لإحداهما على الأخرى كما هو مذهب السلف.

وأما ما ذكره الشيخ في تأييد ما ذهب إليه من العلل بقوله: (لأن الله جل ثناؤه وصف أصنافاً من المال كما قال يحيى بن وثاب: وكذلك حب الزرع المتراكب وقنوان. . . الخ).

---

(١) انظر جامع البيان للطبري جـ ٧ ـ ٨ م.ط. ص ١٩٦ جـ ١١ ص ٥٧٨ ـ ٥٧٩ م خ.

فلا وجه له في ذلك لأن أقوال العلماء في ذلك متضاربة ـ فمنهم من ذهب إلى أن الثمرة تجمع على ثمر وعلى ثمر وهو سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجمل [1].

ومنهم من ذهب إلى أن الثمر بضم الثاء والميم جمع ثمرة وبفتحهما اسم جنس جمعي وهو صاحب البحر المحيط [2].

ومنهم من تردد فذهب تارة إلى أن الثمر بضم الثاء والميم جمع الجمع، وتارة جمع ثمرة وهو أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي في كتابه (الجامع لأحكام القرآن) [3].

ومنهم من ذهب إلى أن الثمر بفتح الثاء والميم يصلح جمعاً لثمرة كما أن الثمر بضمها يصلح جمعاً لها أو أن الثمر بفتحهما اسم جنس وعلى أي حال فليس هناك فارق في مدلولها حتى تفضل قراءة على أخرى بسبب ذلك.

والحق الذي لا محيد عنه أن القراءتين متواترتان لا فضل لإحداهما على الأخرى.

وأيضاً ذهب من العلماء الموجهين مكي بن أبي طالب القيسي إلى أن ثمراً جمع ثمرة، أو جمع الجمع وإلى أن ثمراً جمع ثمرة حيث قال: في توجيه هاتين القراءتين:

قوله (إلى ثمره) قرأ حمزة والكسائي بضم الثاء والميم في موضعين ها هنا، وفي موضع في يس جعلاه جمع ثمرة كخشبة وخشب ويجوز أن يكون جمع ثمار كحمار وحمر وثمار جمع ثمرة كأكمة وأكمام فهو جمع جمع الجمع على هذا.

وقرأ الباقون بفتح الثاء والميم جعلوه جمع ثمرة كبقرة وبقر، ما بين واحدة وجمعه الهاء [4].

---

(١) انظر الفتوحات الإلهية جـ ٢ ص ٧٠.

(٢) انظر تفسير البحر المحيط جـ ٤ ص ١٩١.

(٣) انظر الجامع لأحكام القرآن جـ ٤ ص ٤٩ ـ ٥٠.

(٤) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع جـ ١ ص ٤٤٣.

والقراءتان حسنتان ا هـ.

وهنا أشار صاحب الكشف إلى أن معنى جمع ثمرة أن الثمر بفتح الثاء والميم اسم جنس جمعي يفرق بينه وبين واحدة بالتاء.

فائدة: ـ

اسم الجنس على نوعين:

أحدهما: يقال له اسم جنس جمعي.

والثاني: يقال له اسم جنس إفرادي.

فأما اسم الجنس الجمعي فهو ما يدل على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين واحده بالتاء، والتاء غالباً تكون في المفرد كبقرة وبقر وشجرة وشجر، ومنه كلم وكلمه وربما كانت التاء في الدال على الجمع مثل كمأ للواحد وكمأة للكثير وهو نادر.

وقد يكون الفرق بين الواحد والكثير بالياء كروم ورمي، فأما اسم الجنس الإفرادي فهو ما يصدق على الكثير والقليل، واللفظ واحد كماء وتراب وخل وزيت.

فإن قلت فإني أجد كثيراً من جموع التكسير يفرق بينها وبين مفردها بالتاء كما يفرق بين اسم الجنس الجمعي وواحده بالتاء نحو قرى وواحده قرية ومدى وواحده مدية، فبماذا أفرق بين اسم الجنس الجمعى وما كان على هذا الوجه من المجموع.

فالجواب على ذلك أن تعلم أن الفرق بين النوعين من وجهين: الوجه الأول:

أن الجمع لا بد أن يكون على زنة معينة من زنات الجموع المحفوظة المعروفة.

فأما اسم الجنس الجمعي فلا يلزم فيه ذلك أفلا ترى أن بقراً وشجراً وثمراً لا يوافق زنة من زنات الجمع.

الوجه الثاني:

إن الاستعمال العربي جرى على أن الضمير وما أشبهه يرجع إلى اسم الجنس

الجمعي مذكراً لقول الله تعالى: ﴿ إن البقر تشابه علينا ﴾ وقوله تعالى ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾.

فأما الجموع فإن الاستعمال العربي جرى على أن يعود الضمير إليها مؤنثاً كما تجد في قوله تعالى ﴿ لهم غرف من فوقها غرف مبنية ﴾ وقوله سبحانه وتعالى ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم من الجنة غرفاً تجري من تحتها الأنهار ﴾ - وكقول الشاعر:

في غرف الجنة العليا التي وجبت. . . لهم هناك بسعي كان مشكوراً[1].

بيان أصحاب هاتين القراءتين من القراء العشرة: فالذين يقرأون بضم الثاء والميم: حمزة الكسائي، وخلف العاشر.

والباقون من العشرة يقرأون بفتحها[2].

وأما ما ذكره الشيخ من أن بعض المكيين يقرأ بضمها فلا يوجد في القراءات العشر بهذه الطرق.

٧٧ - قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[3].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

واختلفت القراء في قراءة ذلك:

فقرأته عامة قراء أهل المدينة والكوفة (وليقولوا درست) يعني قرأت أنت يا محمد بغير ألف.

وقرأ ذلك جماعة من المتقدمين، منهم ابن عباس على اختلاف عنه فيه وغيره وجماعة من التابعين وهو قراءة بعض قراء أهل البصرة: (وليقولوا دارست) بألف بمعنى: قارأت وتعلمت من أهل الكتاب.

---

(١) انظر تعليق منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ج ١ ص ١٥ - ١٦.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٦٠، والبدور الزاهرة جـ ١ ص ١٠٦.

(٣) سورة الأنعام آية ١٠٥.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:
وروى عن قتادة أنه كان يقرأه (درست) بمعنى: قرئت وتليت.

ثم قال أيضاً مشيراً إلى قراءة رابعة:
وعن الحسن أنه كان يقرؤه (درست) بمعنى انمحت[٢].
قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأه: (وليقولو درست) بتأويل قرأت وتعلمت، لأن المشركين كذلك كانوا يقولون للنبي ﷺ وقد أخبر الله عن قيلهم ذلك بقوله ﴿ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين﴾[١].

فهذا خبر من الله ينبىء عنهم أنهم كانوا يقولون: إنما يتعلم محمد ما يأتيكم به من غيره فإذا كان كذلك فقراءة (وليقولوا درست) يا محمد بمعنى: تعلمت من أهل الكتاب أشبه بالحق وأولى بالصواب من قراءة من قرأ (دارست) بمعنى: قارأتهم وخاصمتهم وغير ذلك من القراءات. اهـ[٣] المراد[٤].

أقول وبالله التوفيق:
إنه صرح أن القراءتين (دارست) بألف (ودرست) بسكون التاء غير صواب وغير حق مع كونهما متواترتين عند جمهور القراء العشرة وهذا يدل على عدم تعمق الشيخ في البحث عن القراءات المتواترة والدليل على ذلك تلفيقه بين القراءة المتواترة والشاذة هنا حيث قال:

(وروي عن قتادة: أنه كان يقرأه (درست) بضم الدال وكسر الراء وفتح السين وسكون التاء) دون أن يبين شذوذها.

ومن المعلوم أن هذه القراءة لم تأت في العشر المتواترة ولا شك أن هذا يوقع

---

(١) انظر تعليقه: انظر معاني القرآن للفراء: ٣٤٩ وفسره بقوله: تقادمت أي هذا الذي تتلوه علينا شيء قد تطاول ومر بنا.
(٢) سورة النحل آية ١٠٣.
(٣) دارست عن مجاهد: قرأت على يهود وقرأوا عليك.
(٤) انظر جامع البيان للطبري جـ٧ ـ ٨ ص ٢٠٤ مطبوعة جـ١٢ م خ ص ٢٦.

القارىء الذي لم يكن عارفاً بالقراءات في حيرة من أمره لأنه يصعب عليه التمييز بين المتواترة والشاذة ويترتب على ذلك وقوع القراءة الشاذة في الصلاة ظناً من الناظر أنها قراءة متواترة وهذا فساد كبير لأنه لا يجوز عند جمهور العلماء الإتيان بالقراءة الشاذة في الصلاة والعمدة في باب القراءات ثبوتها بطريق التواتر فإذا ثبت تواترها فلا كلام فيها ومن لم يتضح له معناها فليكل العلم إلى الله، وأما تصويب قراءة دون الأخرى مع تواتر الجميع فيعتبر خروجاً عن دائرة الأدب الذي يليق بجناب كلام الله تعالى:

وأما ما احتج به الشيخ في تقرير ما ذهب إليه من كون قراءة (درست) بفتح الدال والراء وسكون السين وفتح التاء حقاً وصواباً دون غيرها من القراءات فلا وجه له، لأن القراءات الثلاث المتواترة التي جاءت في هذا اللفظ الكريم لها معان توجه إليها دون ركاكة.

وقوله في ذلك لأن المشركين كذلك كانوا يقولون للنبي ﷺ وقد أخبر الله عن قيلهم ذلك بقوله: ﴿ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين﴾ فهذا خبر من الله ينبىء عنهم أنهم كانوا يقولون إنما يتعلم محمد ما يأتيكم به من غيره، فإذا كان ذلك كذلك فقراءة (وليقولوا درست) يا محمد بمعنى: تعلمت من أهل الكتاب أشبه بالحق وأولى بالصواب من قراءة من قرأ (دارست) بمعنى: قارأتهم وخاصمتهم وغير ذلك من القراءات يدل على أن القراءتين الأخيرتين المتواترتين لا دلالة لهما على أن النبي ﷺ كان له دراسة على زعمهم مع اليهود وغيرهم.

والصحيح الذي عليه توجيه العلماء خلاف ما قرره ذلك أن أهل التوجيه وجهوا كل قراءة إلى المعنى الذي يليق بها ـ وإليك ما كتبوه في ذلك:

قال مكي بن أبي طالب القيسي:

وحجة من قرأ بألف أنه حمله على معنى (يقولون دارست أهل الكتاب ودارسوك) أي: ذاكرتهم وذاكروك، ودل على هذا المعنى قوله عنهم (وأعانه عليه قوم آخرون) الفرقان ٤ أي: يقولون أعان اليهود النبي ﷺ القرآن وذاكروه.

وهذا كله قول المشركين في النبي ﷺ وفي القرآن، ومثله قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ

لَهُم مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۙ قَالُوٓا۟ أَسَـٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾[1].

وحجة من قرأ بإسكان التاء أنه أسند الفعل إلى الآيات فأخبر عنهم أنهم يقولون: عفت وامحت وتقادمت، ودل على ذلك قوله: (أساطير الأولين) أي هو شيء قديم قد عفا وامحى رسمه لقدمه.

وحجة من فتح التاء من غير ألف: أنه أضاف الفعل إلى النبي ﷺ فأخبر عنهم أنهم يقولون: درس محمد الكتب، كتب الأولين فأتى بهذا القرآن منها[2].

وقال سليمان بن عمر: فأما قراءة ابن عامر فمعنى بليت وقدمت وتكررت على الأسماع يشيرون إلى أنها من أحاديث الأولين كما قالوا أساطير الأولين.

وأما قراءة ابن كثير، وأبي عمرو (دارست) فمعناها دارست يا محمد من أهل الأخبار الماضية والقرون الخالية حتى حفظتها من نقلها، كما حكي عنهم فقالوا إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه أعجمي، وفي التفسير أنهم يقولون هو يدارس سلمان.

وأما قراءة الباقين فمعناها حفظت وأتقنت بالدرس أخبار الأولين كما حكي عنهم (فقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهي تملي عليه بكرة وأصيلاً) اهـ[3].

وحينئذ فلا يلتفت إلى ما قرره الشيخ من تفضيل قراءة على أخرى لأن هذا خلاف الصواب الذي كان عليه السلف الصالح رضوان الله عليهم أجمعين.

بيان أصحاب هذه القراءات من القراء العشرة المشهورين في الأمصار:

فالذين يقرأون بألف بعد الدال وإسكان السين وفتح التاء: ابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري.

والذين يقرأون بغير ألف وفتح السين وإسكان التاء: ابن عامر الشامي، ويعقوب الحضرمي.

والباقون يقرأون بغير ألف وإسكان السين وفتح التاء[4].

---

(١) النحل آية ٢٤.

(٢) انظر الكشف عن وجوه القراءات جـ ١ ص ٤٤٤.

(٣) انظر الفتوحات الإلهية جـ ٢ ص ٧٤.

(٤) النشر جـ ٢ ص ٢٦١، والبدور الزاهرة جـ ص ١٠٦.

٧٨ ـ قال تعالى: ﴿ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير علم كذلك زينا لكل أمة عملهم ثم إلى ربهم مرجعهم فينبئهم بما كانوا يعملون﴾[١].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

وأجمعت الحجة من قراء الأمصار على قراءة ذلك (فيسبوا الله عدواً بغير علم) بفتح العين وتسكين الدال وتخفيف الواو من قوله (عدواً) على أنه مصدر من قول القائل: (عدا فلان على فلان) إذا ظلمه واعتدى عليه يعدو عدواً وعدواناً، والاعتداء إنما هو افتعال من ذلك ـ ثم قال: روي عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك (عُدُوّاً) مشددة الواو.

ثم قال أيضاً رحمه الله تعالى:.

وقد ذكر عن بعض البصريين أنه قرأ ذلك (فيسبوا الله عَدُوّاً يوجه تأويله إلى أنه جماعة كما قال جل ثناؤه ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢] وكما قال: ﴿لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾[٣]. ويجعل نصب العدو، حينئذ على الحال من ذكر المشركين في قوله (فيسبوا الله) فيكون تأويل الكلام ولا تسبوا أيها المؤمنون الذين يدعو المشركون من دون الله فيسب المشركون الله أعداء الله بغير علم وإذا كان التأويل هكذا كان العدو من صلة المشركين ونعتهم كأنه قيل: فيسب المشركون أعداء الله بغير علم ولكن العدو لما خرج مخرج النكرة وهو نعت للمعرفة نصب على الحال.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

والصواب من القراءة عندي في ذلك قراءة من قرأ بفتح العين وتخفيف الواو لإجماع الحجة من القراء على قراءة ذلك كذلك وغير جائز، خلافها فيما جاءت به مجمعة عليه. اهـ[٤].

---

(١) سورة الأنعام آية ١٠٨.
(٢) سورة الشعراء آية ٧٧.
(٣) سورة الممتحنة آية ١.
(٤) انظر جامع البيان للطبري جـ ٧ ـ ٨ م ط ص ٢٠٨ م خ جـ ١٢ ص ٣٥ ـ ٣٦.

أقول وبالله التوفيق:

إن في كلام الشيخ رحمه الله تعالى إنكاراً واضحاً لقراءة متواترة عشرية أجمعت القراء على تواترها وهي قراءة (عدواً) حيث قال:

بعد عرض القراءات وتوجيهها: (والصواب من القراءة عندي في ذلك قراءة من قرأ بفتح العين وتخفيف الواو.. ثم ادعى اجماع الحجة من القراء على ذلك وقطع بعدم جواز غير هذه القراءة لما ذكر من هذه العلل التي كتبها هنا).

ومما لا شك فيه أن هذا الكلام يعتبر رجماً بالغيب لأنه يدل دلالة واضحة على أن غير هذه القراءة لا يقرأ بها وهذا خلاف الصواب وكيف يصح لأحد ادعاء الاجماع من القراء على قراءة معينة، وقد بقي منهم أحد يقرأ بغير هذه القراءة متواترة، وإذا أراد باجماع الحجة أن أكثر جمهور القراء يقرأ بها فلا بأس ولكن مراده خلاف ذلك لأنه جعل ذلك سبباً لإنكار قراءة متواترة، وهذه قرينة مانعة من إرادة ما ذكرنا وأيضاً في عرضه لهذه القراءات تلفيق بين القراءات المتواترة والشاذة حيث ذكر ثلاث قراءات قراءتين متواترتين، وأخرى شاذة فالقراءتان المتواترتان هما (عَدْواً وعُدُوًّا) والشاذة (عَدُوًّا) من غير أن يبين درجة إحدى القراءات التي عرضها في هذا الموضوع.

ولا شك أن هذا التصرف يشكك القارىء بكتاب الله تعالى أضف إلى ذلك أنه قطع بصواب قراءة واحدة من بين القراءات الثلاث التي ذكرها وأنكر كون الباقيتين صواباً، مع أن إحدى القراءتين الباقيتين متواترة وهي قراءة (عُدُوًّا) التي يقرأ بها يعقوب الحضرمي وإنكار القراءة المتواترة خلاف الحق والفاعل لذلك آثم عند أهل العلم قاطبة.

وهذه الأساليب التي استعملها الشيخ في عرض القراءات وتوجيهها فيما أنكر أو أشار إلى ذلك لا شك أنها تعتبر طعناً في القراءات، ولا شك أن هذا اثم كبير عفا الله عنا وعنه.

وفي توجيهه لهذه القراءات كفاية من أن نذكر كلام العلماء في ذلك.

بيان أصحاب هذه القراءات من القراء العشرة المشهورين في الأمصار:

فالذين يقرأون (عَدْواً): نافع وابن كثير، وأبو عمرو البصري، وابن عامر

الشامي، وعاصم الكوفي، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، وخلف العاشر.

والذي يقرأ (عُدُواً) يعقوب الحضرمي.

والقراءة الثالثة قراءة شاذة يقرأ بها بعض أصحاب الشواذ(١).

٧٩ ـ قال تعالى: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها قل إنما الآيات عند الله وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون﴾(٢).

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: بعد ذكر الخلاف في المخاطبين بقوله:

(وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون هل هم المشركون المقسمون بالله لئن جاءتهم آية ليؤمن بها) وانتهى الخبر عند قوله: ﴿وما يشعركم﴾ ثم استؤنف الحكم بأنهم لا يؤمنون عند مجيئها.

أو النبي ﷺ وأصحابه ـ وبعد أن ذكر الراجح من الأقوال المعروضة وعلة رجحانه بقوله (وإنما كان أولى تأويلاته بالصواب لاستفاضة القراءة في قراء الأمصار بالياء من قوله ﴿لا يؤمنون﴾).

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

ولو كان قوله ﴿وما يشعركم﴾ خطاباً للمشركين لكانت القراءة في قوله ﴿لا تؤمنون﴾ بالتاء وذلك، وإن كان قد قرأه بعض قراء المكيين كذلك فقراءة خارجة عما عليه قراء الأمصار وكفى بخلاف جميعهم لها دليلاً على ذبها وشذوذها. اهـ. المراد منه(٣).

أقول وبالله التوفيق:

إنه جعل سبب ترجيح أحد الأقوال في التأويل المقارنة بين القراءات والقياس بينها حيث قال: (وإنما كان ذلك أولى تأويلاته لاستفاضة القراءة في قراء الأمصار بالياء من قوله (لا يؤمنون) ونفى عدم وجود قراءة ثانية أخرى بالخطاب في (لا

---

(١) انظر البدور الزاهرة جـ ص ١٠٦.
والنشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٥١.
(٢) سورة الأنعام آية ١٠٩.
(٣) انظر جامع البيان للطبري جـ ٧ ـ ٨ م ط ص ٢١٢ م خ جـ ١٢ ص ٤٣.

يؤمنون) حيث قال: ولو كان قوله ﴿وما يشعركم﴾ خطاباً للمشركين لكانت القراءة في قوله (لا يؤمنون) بالتاء، ثم ذكر أن قراءة الخطاب في (لا يؤمنون) على سبيل فرض ثبوتها عن بعض قراء المكيين فهي خارجة عما عليه قراء الأمصار ثم جزم بشذوذها حيث وقعت مخالفة لما عليه قراء الأمصار على زعمه).

ومما لا شك فيه أن هذا الكلام كله بعيد عن الصواب كل البعد، وذلك أن هذه القراءة التي أنكرها ورماها بالشذوذ وبخروجها عن قراءة قراء الأمصار، وهي القراءة بالتاء في (يؤمنون) على وجه الخطاب، قراءة متواترة ثابتة من بعض القراء العشرة وهما ابن عامر الشامي وحمزة فكيف يمكن أن تكون هذه القراءة التي بهذه المثابة من التواتر خارجة عن قراءة قراء الأمصار وشاذة اللهم ان هذا خطأ كبير فتبين من ذلك أن الترجيح الذي ذهب إليه الشيخ لا يلتفت إليه لأنه جعل أساس ذلك إنكار قراءة متواترة علم ثبوتها من القراء العشرة المشهورين في الأمصار.

وقد وجه الشيخ رحمه الله تعالى هذه القراءات إلى المعاني التي تليق بالكل فقال: على كون الخطاب في قوله تعالى (وما يشعركم) للمشركين وما يشعركم أي وما يدريكم أيها المشركون أنكم لا تؤمنون إذا جاءتكم الآية بأنها إذا جاءت لا تؤمنون على كسر همز إن من (إنها) على الاستئناف وعلى خطاب (لا تؤمنون) أو على الغيب على الخبر عن المولى والتقدير أنها إذا جاءت لا يؤمنون.

وعلى كون الخطاب للمؤمنين وما يشعركم أيها المؤمنون أن الآيات إذا جاءت الكفار يؤمنون أنها إذا جاءت لا يؤمنون.

وبعد ما أتقن هذه التوجيهات رجع إلى هدم ما أتقن بناءه حيث أنكر قراءة متواترة يعد السلف الصالح إنكارها إثماً كبيراً ومما لا خفاء عليه أن القراءة إذا ثبت تواترها عند القراء المتخصصين لا يمكن معارضتها لأنها حق من عند الله والحق لا يعارض بل يتبع بدون مجادلة ولا عناد، لأن الله تعالى مدح الذين يتبعون الحق ووعد لهم بتكفير السيئات وإصلاح أمورهم حيث قال تعالى: ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات وآمنوا بما نزل على محمد وهو الحق من ربهم كفر عنهم سيئاتهم وأصلح بالهم﴾.

وإنكار الحق ضلال مبين وقبوله فضيلة واتباعه طاعة الله ورسوله ولذلك كان

من دعاء السلف الصالح (اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه) اللهم آمين.

وأقول إنما حصل من الشيخ سبق قلم عفا الله عنا وعنه وانفرد بهذا التصرف في نظري شيخنا الكريم لأنه لم يوجد من أنكر القراءات المتواترة وتكرر ذلك منه في معظم توجيه القراءات مثله كما سبق الإشارة إلى ذلك.

وعلى سبيل المثال في هذا الموضوع وجه كل من مكي بن[1] أبي طالب القيسي وابن خالويه هذه القراءات ولم يتجه أحدهم إلى غض شأن إحدى القراءات ولم يتعرض لإنكارها.

وإليك ما كتبه مكي هنا في هذا الموضوع.

(وحجة من فتح الهمزة أنه جعل (أن) بمنزلة لعل لغة فيها على قول الخليل حكى عن العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئاً أي لعلك، ويجوز أن يعمل فيها (يشعركم) فيفتح على المفعول به، (لأن) معنى شعرت به دريت، فهو في اليقين كعلمت وتكون (لا) في قوله (لا يؤمنون) زائدة والتقدير وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية إذا جاءت يؤمنون أي أنهم لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية التي اقترحوها بها وهذا المعنى إنما يصح على قراءة من قرأ (يؤمنون) بالياء، ويكون (ويشعركم) خطاباً للمؤمنين والضمير في (يؤمنون) للكفار في القراءة بالياء، ومن قرأ (يؤمنون) بالتاء فالخطاب في (يشعركم) للكفار ويقوي هذا المعنى قوله بعد ذلك ﴿ما كانوا ليؤمنوا إلاَّ أن يشاء الله﴾[2] وما في الآية استفهام وفي (يشعركم) ضمير ما والمعنى: وأي شيء يدريكم أيها المؤمنون إيمانهم إذا جاءتهم الآية - أي لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية - ولا يحسن أن تكون (ما) نافية، لأنه يصير التقدير: لأنه تعالى قد أدرانا أنهم لا يؤمنون بقوله ﴿ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة﴾ إلى قوله ﴿يجهلون﴾.

وحجة من كسر (إن) أنه استأنف بها الكلام بعد (يشعركم) والتقدير: (وما

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع جـ ١ ص ٤٤٤ - ٤٤٥ والحجة لابن خالويه ص ١٤٧.

(٢) سورة الأنعام آية ١١١.

يشعركم بإيمانهم فالمفعول محذوف، ثم استأنف مخبراً عنهم بما علم فيهم فقال (إنها إذا جاءت لا يؤمنون) ولا يحسن فتح (أن) على إعمال (يشعركم) فيها ولا غير زائدة لأن ذلك يكون عذراً لهم، ويصير المعنى: وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية (إذا جاءت لا يؤمنون) أي: لعلهم يؤمنون إذا جاءتهم فيكون تأخير الآية عنهم عذراً لهم في ترك الإيمان، وهذا لا يجوز لأن الله قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية وأن ذلك بمشيئة الله وإرادته فإن جعلت (لا) زائدة حسن عمل (يشعركم) في (أن) لأن التقدير: وما يشعركم أنها إذا جاءت يؤمنون - أي: لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية التي اقترحوا بها وهذا كله إنما يصح على قراءة من قرأ (يؤمنون) بالياء فأما من قرأ (تؤمنون) بالتاء فالخطاب في (يشعركم) للكفار المقترحين الآية).

وخلاصة القول في ذلك أن هذه القراءة التي قطع الشيخ بشذوذها وخروجها عن القراءة المتواترة المشهورة قراءة متواترة مشهورة عند القراء المشهورين في الأمصار وأن في هذه الآية الكريمة ثلاث قراءات متواترة فدونك بها على الترتيب.

الأولى: كسر همزة إن في (إنها) وبياء الغيب في (يؤمنون) وهي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو وشعبة بخلف عنه، وهذه قراءة واضحة أخبر تعالى أنهم لا يؤمنون البتة على تقدير مجيء الآية وتم الكلام عند قوله (وما يشعركم) ومتعلق (يشعركم) محذوف أي وما يشعركم ما يكون، فإن كان الخطاب للكفار كان التقدير وما يشعركم ما يكون منكم ثم أخبر على جهة الالتفات بما علمه من حالهم لو جاءتهم الآيات، وإن كان الخطاب للمؤمنين كان التقدير وما يشعركم أيها المؤمنون ما يكون منهم ثم أخبر المؤمنين بعلمه فيهم.

والقراءة الثانية: فتح الهمزة من (أنها) وبياء الغيب في (يؤمنون) وهي قراءة: نافع وأبي جعفر المدنيين، والكسائي وحفص، فالظاهر أن الخطاب للمؤمنين على هذه القراءة، والمعنى: وما يدريكم أيها المؤمنون أن الآية التي تقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون بها يعني أنا أعلم أنها إذا جاءت لا يؤمنون وأنتم لا تدرون بذلك.

والقراءة الثالثة: فتح همزة أن من أنها وبتاء الخطاب في (يؤمنون) وهي قراءة

ابن عامر الشامي وحمزة بن حبيب الزيات، والظاهر أن الخطاب على هذه القراءة للكفار والله سبحانه[1] وتعالى أعلم.

٨٠ ـ قال تعالى: ﴿ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ولكن أكثرهم يجهلون﴾[2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿ وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ﴾.

فقرأته قراء أهل المدينة (قبلاً) بكسر القاف وفتح الباء بمعنى: معاينة، من قول القائل (لقيته قبلاً) أي: معاينة ومجاهرة.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين والبصريين: ﴿ وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ﴾ بضم القاف والباء.

وإذا قرىء كذلك كان له من التأويل ثلاثة أوجه:

أحدها:

أن يكون (القبل) جمع قبيل كالرغف التي هي جمع (رغيف) والقضب: التي هي جمع (قضيب) ويكون القبل الضمناء والكفلاء، وإذا كان ذلك معناه كان تأويل الكلام: وحشرنا عليهم كل شيء كفلاء يكفلون لهم بأن الذي نعدهم على إيمانهم بالله إن آمنوا أو نوعدهم على كفرهم بالله إن هلكوا على كفرهم ما آمنوا إلا أن يشاء الله.

والوجه الآخر:

أن يكون (القبل) بمعنى المقابلة والمواجهة من قول القائل: (أتيتك قبلاً لا دبراً) إذا أتاه من قبل وجهه.

والوجه الثالث:

أن يكون معناه: وحشرنا عليهم كل شيء قبيلة، صنفاً صنفاً وجماعة جماعة،

---

(١) انظر البحر المحيط جـ ٤ ص

(٢) سورة الأنعام آية ١١١.

فيكون (القبل) حينئذٍ جمع قبيل الذي هو جمع (قبيلة) فيكون (القبل) جمع الجمع.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندنا قراءة من قرأ: ﴿ وحشرنا عليهم كل شيء قبلاً ﴾ بضم القاف والباء لما ذكرنا من احتمال ذلك الأوجه التي بيّنا من المعاني وأن معنى (القبل) داخل فيه[1] وغير داخل في (القبل) معاني (القبل) ا هـ المراد من توجيهات الشيخ رحمه الله تعالى[2].

أقول وبالله التوفيق:

إن ما ذهب إليه من تفضيل قراءة (قبلاً) بضم القاف والباء وادعاء كون هذه القراءة أقرب إلى الصواب من قراءة (قبلاً) بكسر القاف وفتح الباء خلاف الصواب الذي عليه سلف هذه الأمة (لأنهم يحذرون الناس عن ذلك) ويعتقدون أن القراءات كلها إذا ثبت تواترها بمنزلة واحدة دون تفاضل.

وقد احتج الشيخ رحمه الله تعالى لصحة ما ذهب إليه بأن (قبلاً) بضم القاف والباء يحتمل الأوجه الثلاثة التي ذكرت في معانيه، وأن معنى (القبل) داخل في ذلك وغير داخل في (القبل) معاني القبل.

ومما لا شك فيه أن هذا الكلام لا يكون له حجة قطعاً لأمور:

الأمر الأول:

أن موضوع القراءات لا يدخل فيه التفاضل لأن القراءة بمنزلة الآية، ولم يقل أحد من أهل العلم أن آية قرآنية أفضل من آية أخرى ومن فعل ذلك فقد ألصق بالقرآن شبهاً وحشاً كلام الله من ذلك ولو جاز لأحد أن يفضل قراءة على أخرى لجاز ذلك لرسول الله ﷺ عندما اختلف أصحابه في القراءات وترافعوا إليه بسبب ذلك، ولكنه لم يعمل ذلك بل صوب جميع القراءات التي اختلف في نطقها وهذا من أدل الدليل على أن القراءات كلها حق وصواب من عند الله تعالى.

---

(١) لعل الصواب في نظري (فيها) بتقدير عود الضمير إلى المعاني وإلا فالمرجع غير واضح. ا هـ المراد منه.

(٢) انظر جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري جـ ٧ ـ ٨ مط ص ٣ م خ ق جـ ١٢ ص ٥٠.

الأمر الثاني:

إن اللفظ العربي الذي يشتمل على معان كثيرة إذا جاء بعده أو قبله لفظ يشتمل على معنى واحد من تلك المعاني لا يكون ذلك إلا لنكت ولطائف وأسرار بلاغية وحكم بديعة فضلاً من أن يكون فيه ما يدل على تفضيل أحدهما على على آخر، وأمثلة ذلك كثيرة في كلام العرب ومنه قوله تعالى من ذكر الخاص بعد العام ﴿ تنزل الملائكة والروح ﴾ على تفسير الروح بجبريل، ومن ذكر العام بعد الخاص قوله ﴿ يوم يقوم الروح والملائكة صفاً لا يتكلمون ﴾.

الأمر الثالث:

أن القراءة إذا تواترت لا يردها أي شيء من العلل النحوية والصرفية واللغوية ولا ينبغي لأحد أن يحاول معارضة القراءة المتواترة اعتماداً على هذه العلل، ولو لم يظهر له وجه القراءة ومن خالف ذلك فقد ارتكب إثماً عظيماً، ولكن صاحبنا وقع منه هذا التصرف من غير تعمد عفا الله عنا وعنه.

ومن المعلوم أن هذه القراءة التي ذهب الشيخ إلى مرجوحيتها قراءة متواترة كأختها التي هي راجحة في نظره وسبحان الله كيف تفضل قراءة متواترة على قراءة متواترة مثلها؟، أو كيف تكون القراءة المتواترة أصوب من قراءة متواترة مثلها إنما هذا زلة قدم عفا الله عنا وعنه.

وفي عرض الشيخ لأصحاب هاتين القراءتين قصور وتساهل حيث قال: في ذكر أصحاب قراءة كسر القاف وفتح الباء في (قبلًا) فقرأته قراء أهل المدينة وأقتصر على ذكر قراء أهل المدينة مع أن هذه القراءة قراءة أهل الشام أيضاً، وقد ترك ذكرهم، ويوهم ذلك أن أحداً لم يقرأ بها إلا أهل المدينة وهذا قصور.

وقال أيضاً في ذكر أصحاب قراءة ضم القاف والباء في (قبلًا) وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين والبصريين، واقتصر على ذكر هؤلاء ولم يذكر معهم غيرهم من أصحاب هذه القراءة مع أن هذه القراءة قراءة أهل مكة أيضاً وهذا يوهم أن أحداً من القراء لم يكن مع المذكورين للشيخ رحمه الله تعالى، ولكن الكمال لله سبحانه وتعالى.

وإليك بيان أسماء أصحاب هاتين القراءتين من القراء العشرة:

فالذين يقرأون بكسر القاف وفتح الباء في (قبلاً) نافع بن نعيم وأبو جعفر المدنيان، وعبد الله بن عامر الشامي.

والذين يقرأون بضم القاف والباء في ذلك: باقي القراء وقد ذكرت لك مراراً أسماءهم.

وفي توجيه الشيخ لهذه القراءات كفاية وغنى لأنه ذكر المراد هنا. والله أعلم[1].

٨١ ـ قال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾[2].

قال الشيخ محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى:

في توجيه هذه القراءات اختلف القراء في قراءة قوله (ليضلون):

فقرأته عامة أهل الكوفة (ليضلون) بمعنى: أنهم يضلون غيرهم.

وقرأ ذلك بعض البصريين والحجازيين (ليضلون) بمعنى: أنهم هم الذين يضلون عن الحق فيجورون عنه.

قال أبو جعفر:

وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ ﴿وإن كثيراً ليضلون بأهوائهم﴾ بمعنى: أنهم يضلون غيرهم، وذلك أن الله جل ثناؤه أخبر نبيه ﷺ عن إضلالهم من تبعهم ونهاه عن طاعتهم واتباعهم إلى ما يدعون إليه، فقال: ﴿وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله﴾ ثم أخبر أصحابه عنهم بمثل الذي أخبره عنهم ونهاهم من قبول قولهم عن مثل الذي نهاه عنه فقال لهم: إن كثيراً منهم ليضلونكم بأهوائهم بغير علم ـ نظير الذي قال لنبيه ﷺ (وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ﴾ اهـ المراد من كلامه[3].

---

(١) انظر النشر جـ ٢ ص ٢٦٢.

(٢) سورة الأنعام آية ١١٩.

(٣) انظر تفسير ابن جرير الطبري جامع البيان جـ ٧ ـ ٨ م ط ص ١٠ ـ ١١ م خ جـ ١٢ ص ٧١ ـ ٧٢.

أقول وبالله التوفيق:

إن ما ذكره الشيخ من أولوية قراءة ضم الياء في ﴿ ليضلون بأهوائهم ﴾ بالصواب من قراءة فتح الياء في ذلك غير صحيح لما علمت من أن القراءات إذا علم تواترها لا تفاضل بينها بل كلها حق وصواب كما هو مذهب السلف وهاتان القراءتان المذكورتان للشيخ هنا كلتاهما متواترة بلا شك فكيف يمكن أولوية إحداهما بالصواب دون الأخرى؟

فتبين من ذلك أن ما ذهب إليه في معزل عن الصحة فضلاً عن أن يكون له وجهة نظر.

وأما ما احتج به لدعم رأيه هذا ـ حيث قال: (وذلك أن الله جل ثناؤه أخبر نبيه ﷺ عن إضلالهم من تبعهم ونهاه عن طاعتهم إلى ما يدعونه إليه، فقال: ﴿وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله﴾ إلخ فليس فيه شيء مما يدفع هذه القراءة التي ذهب إلى أنها مرجوحة وغير صواب وذلك أنه جرت سنة الله في خلقه بأن الأشقياء الذين سبق في علم الله بأنهم يكفرون ويموتون على الكفر أو غيرهم ممن انحرف عن الحق ثم تاب الله عليهم منهم من ضل عن طريق الحق بدون تسبب من الغير في ذلك، ومنهم من حاد عن طريق الحق بعد أن تبين له الحق بتسبب المجرمين في إضلالهم، وقد جاءت آيات كثيرة توضح ذلك، ودليل الأول قوله تعالى: ﴿ مَّنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾(1).

وقوله تعالى. ﴿ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَقُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴾(2).

وقوله تعالى: ﴿ ولقد ضل قبلهم أكثر الأولين ﴾، وقوله ﴿ قالوا ربنا غلبت علينا شقوتنا وكنا قوماً ضالين ﴾.

وهذه الآيات كلها تدل دلالة واضحة على أنهم ضلوا بأنفسهم.

---

(1) سورة الإسراء آية ١٥.

(2) سورة النمل آية ٩٢.

والدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَضَلَّنَآ إِلَّا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[1] وغيره من الآيات التي تدل على هذا المعنى.

وقد علم من ذلك أن العلل التي ذكرها الشيخ رحمه الله تعالى لا تكون حجة له في غض شأن قراءة فتح الياء في (ليضلون) (وقلت هذا في الهامش بعد ما ذكرت أنني قرعت هذا الباب للدفاع عن كلام الله وإزالة الشبهة منه له وهنا حشدت الآراء الدامغة قيل والتنضيب) ورفع شأن القراءة الثانية، ولكن القراءتين جاءتا لبيان هذه السنة الإلهية التي جرت في خلقه على الوجه الذي بيناه.

وقد ذكرت هذا التعليق على هذه الحجج التي ذكرها لتأييد مذهبه لأزيل هذه الشبهة التي وقعت من الشيخ لا لأبين أن القراءة المتواترة تعارض بالعلل والأراء المخترعة حتى يدافع عنها لأن القراءة إذا تواترت لا يعارضها شيء من هذه الأمور.

بيان أصحاب هاتين القراءتين من القراء العشرة:

فالذين يقرأون بضم الياء في (ليضلون) الكوفيون[2].

والذين يقرأون بفتح الياء منهم: الباقون من العشرة.

وقد وجه الشيخ هاتين القراءتين إلى المعاني التي تناسب اللفظين الكريمين ولا حاجة إلى ذكر توجيه غيره من العلماء لأنه أحسن في المعنى لولا تعرضه لإنكار القراءة الواحدة من القراءتين. والله أعلم.

٨٢ ـ قال تعالى: ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ليردوهم وليلبسوا عليهم دينهم ولو شاء الله ما فعلوه فذرهم وما يفترون ﴾[3].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة ذلك:

فقرأته قراء الحجاز والعراق ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين ﴾ بفتح

---

(١) سورة الشعراء آية ٩٩.

(٢) انظر النشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٦٢، والبدور الزاهرة ص ١٠٧.

(٣) سورة الأنعام آية ١٣٧.

الزاي من ﴿ زين لكثير من المشركين قتل أولادهم ﴾ بنصب القتل، شركاؤهم بالرفع، بمعنى أن شركاء هؤلاء المشركين الذين زينوا لهم قتل أولادهم، فيرفعون (الشركاء) بفعلهم وينصبون القتل لأنه مفعول به.

وقرأ ذلك بعض قراء أهل الشام ﴿ وكذلك زين ﴾ بضم الزاي ﴿ لكثير من المشركين قتل ﴾ بالرفع ﴿ أولادهم ﴾ بالنصب ﴿ شركائهم ﴾ بالخفض، بمعنى: وكذلك زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم ففرقوا بين الخافض والمخفوض، بما عمل فيه من الاسم وذلك في كلام العرب قبيح غير فصيح، وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراء أهل الشام، رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه وذلك قول قائلهم:

فزججته متمكناً زج القلوص أبي مزادة

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

والقراءة التي لا أستجيز غيرها: ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم ﴾ بفتح الزاي من زين ونصب القتل بوقوع (زين) عليه وخفض (أولادهم) بإضافة القتل إليهم ورفع الشركاء بفعلهم لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم على ما ذكرت من التأويل وإنما قلت لا أستجيز القراءة بغيرها لإجماع الحجة من القراء عليه، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة.

ثم قال:

ولولا أن تأويل جميع أهل التأويل بذلك ورد، ثم قرأ قارىء ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ بضم الزاي من (زين) ورفع (القتل) وخفض الأولاد و (شركاء) على أن الشركاء مخفوضون ـ يعني على البدل ـ بالرد على الأولاد بأن اولاد شركاء آبائهم في النسب والميراث، كان جائزاً. اهـ المراد منه.

أقول وبالله التوفيق:

إن ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله تعالى في توجيه القراءة الثانية التي هي قراءة أهل الشام بعيد عن الصواب وذلك أنه طعن في القراءة المتواترة عند القراء ورماها

بالقبح وعدم فصاحتها مع أن الدين والأدب والصواب إذا ثبتت القراءة بطريق التواتر عدم الخوض فيها إلا بالترحيب والقبول وأيضاً أن الحق جعل كلام العرب تابعاً للقراءات لا جعل القراءات تابعة لكلام العرب لأن القراءات كلام الله الذي لا يضل ولا ينسى ولا يجوز فيه الخطأ بخلاف كلام الناس، وقد سبق لك أن كلام الله كله فصيح على نمط واحد لا تفاضل في ذلك، ومن اعتقد خلاف ذلك فقد حاد عن الجادة هذا.

وقد جعل الشيخ رحمه الله تعالى كلام العرب أصلاً للقراءات وجعلها فرعاً له حيث حكم عليها بالقبح وعدم الفصاحة حيث إنها جاءت على زعمه مخالفة لما قعده بعضهم وقد عرفت بطلان ذلك مقابل القراءات المتواترة.

وقد شدد في إنكار هذه القراءة المتواترة حتى بلغ من شدة الإنكار إلى درجة رفض كلام العرب الذي يدل على فصاحة هذه القراءة من ناحية اللغة إلا ما كان من نحاة بلده وهذا تعسف ممقوت ـ حيث قال: (وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد من قرأ بما ذكرت من قراء أهل الشام رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه وذلك قول قائلهم:

فـرجـحـتـه مـتـمـكـنـاً زج الـقـلوصـي أبي مـزادة

وكيف يجعل أهل العراق كلهم ينكرون معنى هذا البيت، وتبعاً لذلك ينكرون هذه القراءة.

ولا شك أن هذا يعتبر جزافاً لأن أهل العراق ينقسم في هذا الموضوع إلى قسمين:. قسم أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ثلاث مسائل بـاختـيـار وهم الكوفيون، وقسم خصصوا ذلك بالشعر وهم البصريون.

والرأي المختار(1) الراجح في هذه المسألة مذهب الكوفيين ووافقهم ابن مالك في الخلاصة والكافية حيث قال في الخلاصة:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولاً أو ظرفاً أجز ولم يعب

فصل يبين اضطرارًا وجدا. . بأجنبي أو بنعت أو ندا.

---

(1) انظر حاشية الخضري على شرح ابن عقيل جـ ٢ ص ١٠٩.

إعراب البيت:

فصل مفعول بأجز مقدم وهو مصدر مضاف إلى مفعوله وشبه فعل نعت لمضاف، وما نصب موصول وصلته في موضع رفع بالفاعلية وعائد الموصول محذوف أي: نصبه ومفعولاً أو ظرفاً حالان من ما أو من الضمير المحذوف، وتقدير البيت: أجز أن يفصل المضاف عن المضاف إليه منصوبه حال كونه مفعولاً أو ظرفاً والإشارة بذلك إلى أن من الفصل بين المتضافين ما هو جائز في السعة خلافاً للبصريين في تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً (سواء كان ذلك من الأمور الثلاثة أو بغيرها) قال محمد بن علي الصبان: (ولما تبع الزمخشري مذهبهم رد قراءة ابن عامر ولا عبرة برده مع ثبوتها بالتواتر)، ثم قال الأشموني:

فالجائز في السعة ثلاث مسائل:

الأولى:

أن يكون المضاف مصدراً، والمضاف إليه فاعله والفاصل أما مفعوله كقراءة ابن عامر ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ وقول الشاعر:

فـزججـتـهـا بمـزوجـة زج الـقلوصي أبي مـزاده[1]

ومثال ما فصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف نصبه المضاف الذي هو مصدر ما حكي عن بعض من يوثق بعربيته (ترك يوماً نفسك في هواها سعى لها في رداها).

الثانية:

أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه أما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثاني كقول الشاعر:

مـا زال يـوقن من يؤمـك بـالغنى وسـواك مـانـع فَضْلَه المحتـاجِ

أو ظَرفُه كقوله عليه الصلاة والسلام (هل أنتم تاركو لي صاحبي).

الثالثة:

أن يكون الفاصل القسم وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله: ولم يعب فصل

(١) رجحتها أي: طعنتها، والمزجة رمح قصير ـ والقلوصي الناقة الشابة وأبو مزادة كنية رجل. ا هـ.

يمين نحو هذا غلام والله زيد زاد في الكافية الفصل إما كقوله:

هما خطتا إما إسار ومنة … وإما دم والقتل بالحر أجدر

وما سوى ذلك فمختص بالشعر.

وقد أشار ابن مالك إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله:

واضطراراً وجد … بأجنبي أو بنعت أو ندا

الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي والمراد به معمول غير المضاف فاعلاً كان كقوله:

أنجب أيام والداه به … إذ نجلاه فنعم ما نجلا

أو ظرفاً كقوله:

كما خط الكتاب بكف يوماً … يهودي يقارب أو يزيل

الثانية الفصل بنعت كقوله:

نجوت وقد بل المرادي سيفه … من ابن أبي شيخ الأباطح طالب[1]

الثالثة: الفصل بالندا كقوله:

وفاق كَعْبُ بجيرِ منقذ لك مَن … تعجيل تهلكة والخلد في سقر[2]

وبعدما عرفت فلا يقبل منه ادعاء إنكار علماء العراق البيت الذي يستشهد به على كون هذه القراءة فصيحة في لغة العرب على إطلاق ما ذكره.

ولا عبرة لذلك لأن هذا رجم بالغيب بلا شك وقد جزم الشيخ رحمه الله

---

(١) وقائل هذا البيت معاوية بن أبي سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل منهم كل واحد من علي بن أبي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية فسلم الاثنان وقتل علي رضي الله عنه ولو أوفى قد للحال والمرادي عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملحم لعنه الله.

والشاهد في من ابن أبي شيخ الأباطح طالب إذا التقدير من ابن أبي طالب شيخ الأباطح فوصف قبل ذكر المضاف إليه وأراد به شيخ مكة شرفها الله تعالى فإن أبا طالب كان من أعيان أهل مكة وأشرافها. اهـ حاشية الصبان جـ ٢ ص ٢٧٨.

(٢) قاله بجبر بن زهير بن أبي سلمى أخو كعب صاحب ـ بانت سعاد هما أخوان صحابيان من قصيدة من البسيط يحرض بها أخاه كعباً على الإسلام. اهـ المصدر الأول.

تعالى بفساد هذه القراءة وعدم جواز قراءتها مدعياً إجماع الحجة من القراء على قراءة أخرى دون هذه القراءة حيث قال: والقراءة التي لا أستجيز غيرها ﴿ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم بفتح الزاي من زين ونصب القتل بوقوع (زين) عليه وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم.

ورفع الشركاء بفعلهم لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتل أولادهم على ما ذكرت من التأويل إلى قوله (ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة).

ومن المعلوم أن جواز القراءة وعدمها لا يتوقف على رأي الناس بل المراد تواترها عند القراء المشهورين فإن ثبت ذلك فلا عبرة لقول أحد ممن يعارض القراءة بل هي شبهة يجب إزالتها وإشعار الناس بها ومما يدّل على أن الشيخ حكم رأيه في توجيه بعض القراءات بل أكثرها قوله في توجيه هذه القراءة (ولولا أن تأويل جميع أهل التأويل بذلك ورد ـ ثم قرأ قارىء ﴿وكذلك زين لكثير من الشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ بضم الزاي من (زين) ورفع (القتل) وخفض الأولاد (الشركاء) على أن الشركاء مخفوض بالرد[1] على الأولاد بأن الأولاد شركاء آبائهم في النسب والميراث كان جائزاً).

حيث جوز القراءة بوجه لم يقرأ به في العشر لولا منعه تأويل المؤولين وقد عرفت أن القراءات مبناها النقل الصحيح ولا دخل لآراء الناس فيها وحينئذٍ فلا وجه لما ذكره هنا من جميع النواحي قراءة وعربية.

وقد وقع الشيخ العلاّمة محمد بن علي بن محمد الشوكاني رحمه الله تعالى في الهفوات التي وقع فيها الشيخ الطبري هنا حيث قال بعد أن ذكر قراءة ابن عامر الشامي هذه: قال النحاس: إن هذه القراءة لا تجوز في كلام ولا في شعر إنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعر لاتساعهم في الظروف وهو ـ أي الفصل بالمفعول به في الشعر ـ بعيد فإجازته في النثر أبعد، وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي: إن قراءة ابن عامر هذه لا تجوز في العربية.

---

(١) أي بدل من الأولاد.

وهي زلة عالم وإذا زلّ العالم لم يجز اتباعه ورد قوله إلى الإجماع وإنما أجازوا في الضرورة للشاعر أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه بالطرف كقول الشاعر:

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب أو يزيل وقول الآخر: لله در اليوم من لامها.

وقال قوم ممن انتصر لهذه القراءة: إنها إذا ثبتت بالتواتر عن النبي ﷺ فهي فصيحة لا قبيحة قالوا:

وقد ورد ذلك في كلام العرب وفي مصحف عثمان رضى الله عنه وشركائهم، بالياء.

ثم قال الشوكاني: بعد أن نقل عن هؤلاء المذكورين هذه الآراء البعيدة. عن الصواب عند النحاة. وأقول: دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين كما بينا ذلك في رسالة مستقلة فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوي فقراءته رد عليه. ولا يصح الاستدلال لصحة هذه القراءة بما ورد من الفصل في النظم كما قدمنا.

وكقول الشاعر:

فـزجـحـهـا بمـزجـة زج الـقـلوص أبي فـرادة

فإذن ضرورة الشعر لا يقاس عليها[1].

أقول وبالله التوفيق: إنما ذكره الشوكاني هنا من أن دعوى التواتر باطلة بإجماع القراء المعتبرين لا يلتفت إليه لأن ابن عامر الشامي من القراء المعتبرين فكيف ينعقد الإجماع بدونه وهو صاحبها.

وهذا الرأي بمعزل عن الصواب لما عرفت.

وقوله أيضاً: «فمن قرأ بما يخالف الوجه النحوي فقراءته رد عليه لا عبرة له لأنه كم من قراءة تثبت بطريق التواتر عن النبي ﷺ وهي مخالفة الوجه المشهور عند النحاة ومن ذلك قراءة أبي عمرو البصري.

---

(١) انظر فتح القدير شوكاني جـ ٢ ص ١٦٥ ـ ٥٦٦.

«وما يشعركم أنها إذا أجازت لا «يؤمنون» بإسكان الراء من يشعركم من غير أن يدخل عليه عامل جزم وعرفنا من ذلك أن العمدة في باب القراءات ثبوتها بطريق التواتر وهذه القراءة كذلك ثابتة بطريق التواتر وقوله: ولا يصح الاستدلال لصحة هذه القراءة بما ورد من الفصل في النظم إلى قوله: فإن ضرورة الشعر لا يقاس عليها يدل دلالة واضحة على أنه يؤيد رأي البصريين الذين ينكرون هذه القراءة المتواترة وقد رد عليهْم الدكتور أحمد مكي الأنصاري في كتابه (الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين) (حيث قال):

(ناقلاً عن صاحب الأتحاف تعقيباً على المنكرين) وأما من زعم أنه لم يقع في الكلام المنثور مثله فلا يعـول عليه لأنه ناف ومن أسند هذه القراءة مثبت وهو مقدم على النافي اتفاقاً ـ ولو نقل إلى هذا الزاعم عن بعض العرب ـ ولو أمة أو راعياً ـ أنه استعمله في النثر لرجع إليه، فكيف وفيمن أثبته تابعي عن الصحابة عمن لا ينطق عن الهوى ﷺ، فقد بطل قولهم وثبت قراءته سالمة من المعارض ولله الحمد، ثم قال الدكتور الأنصاري: (ولو كان الشاهد وحيداً فريداً لجاز لنا السكوت أولاً غضاء على مضض ولكن الشواهد كثيرة كثرة غامرة من الشعر والنثر الصحيح فلا يجوز للباحث المنصـف أن يهدر كل الوارد من الشواهد لمجرداتها خالفت شيئاً من القواعد.

ثم ذكر الأنصاري تعصب ابن الأنباري في كتابه المسمى (بالإنصـاف) للبصريين ضد الكوفيين وأنه ادعى إجماع الكوفيين والبصريين على أنه لم يجيء عن العرب الفصل المضاف والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام.

ثم قال الأنصاري منكراً هذا الادعاء: (فأي إجماع هذا الذي يتحدث عنه؟ وهل يقوم الإجماع ضد النص القرآني. لا ريب أن الإجماع لا وزن له إذا ما تعارض مع النص الصحيح كما هو معلوم لدى العلماء في جميع الميادين الإسلامية.

ثم من قال: إن الكوفيين أجمعوا مع البصريين تلك دعوى تحتاج إلى دليل ولا دليل لديهم على الإجماع وآية ذلك أن كثيراً من حذاق النحاة الكوفيين يقولون بالجواز.

وإذا سلمنا جدلاً بأنهم أجمعوا فعلاً مع البصريين بادىء الرأي ثم تبين لهم فيها بعد فساد هذا الإجماع فعدلوا عنه وعدلوا القاعدة النحوية على أساس الوارد

من الشواهد فإن هذا الموقف يسجل لهم في سجل المجد والفخار، لأنه هو الموقف المنهجي السليم الذي يتفق مع المناهج اللغوية الحديثة وكنا نتمنى أن يحذو البصريـون حذو الكوفيين في هذا المسلك القويم وقديماً قالوا: (الرجوع إلى الحق فضيلة) ولكن البصريين لا يلتزمون بهذه الفضيلة ولا يتركون غيرهم يلتزم بها أو يقترب منها فالقاعدة عندهم مقدسة في أعلى مراتب التقديس لا يجوز تعديلها ولا المساس بها وكل ما يخالفها ينبغي أن يعدل أو يرفض أو يقذف بأبشع الصفات، حتى لو كان قراءة سبعية محكمة كقراءة ابن عامر تلك التي وصفوها بالضعف والقبح والشذوذ إلى آخر ما رأينا من الصفات النابية التي لا تليق بالكلام العادي فضلاً عن القرآن الكريم[1].

ولقد صدق الدكتور الأنصاري وفقه الله تعالى لما يحبه ويرضاه حيث قال في كتابه المذكور آنفاً (وإنصافاً للحق والحقيقة أقول: بأن بعض النحاة وكثيراً من المفسرين وقفوا إلى جانب القراءات وعدلوا من القواعد النحوية التي تصطدم بالقراءات منهم الإمام ابن مالك وقد أيد ذلك من ناحيتين ناحية المعني وناحية السماع ـ هـ[2].

ولذلك قال ابن الجزري[3] رحمه الله تعالى رداً على الزمخشري في طعنه لهذه القراءة ومحتجاً بكلام العرب نثراً ونظماً وبقول ابن مالك رحمه الله تعالى (قلت) والحق في غير ما قاله الزمخشري ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالرأي والتشهي وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة.

من غير نقل، بل الصواب جواز هذا الفصل هو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصيح الشائع الذائع أخباراً ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب فكلامه حجة وقوله دليل لأنه كان قبل أن يوجد اللحن يتكلـم به فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن وروى وسمع ورأى إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع

---

(١) انظر الدفاع عن القرآن لأحمد المكي الأنصاري ص ١٨٣ ـ ١٨٦.

(٢) انظر الدفاع عن القرآن للأنصاري ص ١٧٩.

(٣) النظر النشر في القراءات العشر لابن جزري جـ ٢ جـ ١٤٣ ـ ٢٤٥.

على أتباعه وأنا رأيتها فيه كذلك مع أن قارئها لم يكن خاملاً ولا غير متبع ولا في طرف من الأطراف ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب فقد كان في مثل دمشق التي هي إذ ذاك دار الخلافة وفيه الملك والمأتي إليها من أقطار أرض في زمن خليفة هو أعدل الخلفاء بعد الصحابة الإمام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أحد المجتهدين المتبعين المقتدى بهم من الخلفاء الراشدين وهذا الإمام القارىء أعني ابن عامر مقلد في هذا الزمن الصالح قضاء دمشق ومشيختها وإمامة جامعها الأعظم الجامع الأموي أحد عجائب الدنيا والوفود به من أقطار الأرض لمحل الخلافة ودار الإمارة هذا. ودار الخلافة في الحقيقة حينئذ بعض هذا الجامع ليس بينهما سوى باب يخرج منه الخليفة ولقد بلغنا عن هذا الإمام أنه كان في حلقته أربعمائة عريف يقومون بالقراءة ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضي الله عنهم على اختلاف مذاهبهم وتباين لغاتهم وشدة ورعهم أنه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته ولا طعن فيها ولا أشار بضعف ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلاَّ بقراءة ابن عامر ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءات الصحيحة وركب هذا المحذور ابن جرير الطبري بعد الثلثمائة وقد عد ذلك من سقطات ابن جرير حتى قال السخاوي[1] قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي «إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر، ولله در إمام النحاة أبي عبد الله بن مالك رحمه الله تعالى حيث قال في «كافيته»:

وحجتي قراءة ابن عامر: فكم لها من عاضد وناصر. وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب من فصيح كلامهم جيد من جهة المعنى أيضاً. أما وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيراً أنشد من ذلك سيبويه والأخفش وأبو عبيدة وثعلب وغيرهم ما لا ينكر. مما يخرج به كتابنا عن المقصود وقد صح من كلام رسول الله ﷺ (فهل أنتم تاركو لي صاحبي ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي ففصل المصدر بخلوه من الضمير).

---

(١) هو الإمام العلامة علم الدين أبو الحسن السخاوي عن ابن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب المقري المفسر النحوي اللغوي الشافعي شيخ مشايخ الأمراء بدمشق ولد سنة ٥٥٩ وتوفي سنة ٦٤٣ اهـ غاية النهاية ١/٥٦١ ـ ٥٧١.

وهذا نظم هكذا وحجة قراءة ابن عامر وكم لها من عاضد وناصر.

أولى: (وأما قوته من جهة المعنى فقد ذكر ابن مالك ذلك من ثلاثة أوجه:

أحدها: كون الفاصل فضلة فإنه لذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: أنه غير أجنبي معنى لأنه معمول للمضاف هو والمصدر.

الثالث: أن الفاصل مقدر التأخير لأن المضاف إليه مقدر التقديم لأنه فاعل في المعنى حتى أن العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس استعماله لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً فاستحق الفصل بغير الأجنبي أن يكون له مزية فيحكم بجوازه مطلقاً وإذا كانوا قد فصلوا بين المتضافين بالجملة في قول بعض العرب: هو غلام إن شاء الله - أخيك فالفصل بالمفرد أسهل ا هـ).

وخلاصة القول أن كل معارضة تأتي حول القراءة المتواترة لا يلتفت إليها ولا يوضع لها وزن فبناء على ذلك أن هذه القراءة التي طعن فيها الشيخ - رحمه الله تعالى قراءة متواترة مشهورة ولا قيمة لكلامه وغيره ممن حالوا معارضة هذه القراءة وهذه القراءة يقرأ بها ابن عامر الشامي والقراءة الثانية قراءة الباقين[1].

وكلتا القراءتين متواترتان منقولتان بطريق التواتر عن النبي ﷺ ويعتبر الطعن في إحداهما إثماً كبيراً غفر الله لنا ولجميع الأئمة الذين حصلت منهم هذه الهفوات. وتوجيه هاتين القراءتين معروف والله أعلم. . .

٨٣ - قال تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ ۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾[2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: (اختلف القراء في قراءة قوله: (إلَّا أن يكون ميتة).

فقرأ ذلك بعض أهل المدينة والكوفة والبصرة: (إلَّا أن يكون) بالياء (ميتة) مخففة الياء منصوبة على أن في (يكون) مجهولاً والميتة فعل له[3] فنصبت على أنها

---

(١) انظر النشر جـ ٢ ص ٢٦٣ اهـ ص ١٠٩.

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٥.

(٣) الفعل هنا خبر المبتدأ وهو اصطلاح قديم كما ترى وتفسيره أن خبر المبتدأ كأنه فعل له. تقول: محمد قائم تفسيره: أن محمداً فعل القيام وهو اصطلاح كوفي، - ا هـ من تعليق الشيخ رحمه الله تعالى.

فعل (يكون) وذكروا (يكون) لتذكير الضمير في (يكون).

وقرأ ذلك بعض قراء أهل مكة والكوفة: (إلَّا أن تكون) بالتاء (ميتة) بتخفيف الياء ونصبها وكأن معنى نصبهم (الميتة) معنى الأولين وأنثوا (تكون) لتأنيث (الميتة) كما يقال: (بأنها قائمة جاريتيك) (وأنه قائم حارتيك) فيذكر المجهول مرة ويؤنث أخرى لتأنيث الاسم الذي بعده.

وقرأ ذلك بعض المدنيين: (إلَّا أن تكون ميتة) بالتاء في (تكون) وتشديد الياء من (ميتة) ورفعها فجعل (الميتة) اسم (تكون) وأنث تكون لتأنيث (الميتة) وجعل (تكون) مكتفية بالاسم دون الفعل لأن قوله (إلَّا أن تكون ميتة) استثناء والعرب تكتفي في الاستثناء بالأسماء عن الأفعال فيقولون: (قام الناس إلَّا أن يكون أخاك) و(إلَّا أن يكون أخوك) فلا تأتي (يكون) بفعل وتجعلها مستعينة بالاسم كما يقال: (قام القوم إلَّا أخاك) واعتقد ما قبل قام لأن الاستثناء هنا موجب والله أعلم.

(وإلا أخوك) فلا يفتقر الاسم الذي بعد حرف الاستثنا فعلاً ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى!

والصواب من القراءة في ذلك عندي: (إلَّا أن يكون بالياء (ميتة) بتخفيف الياء ونصب (الميتة) لأن الذي في يكون من المكنى بمن ذكر المذكر وإنما هو: قل لا أجد فيما أوحي إلي محرماً على طاعم يطعمه إلَّا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً ثم قال الشيخ:

فأما قراءة (ميتة) بالرفع فإنه وإن كان في العربية غير خطأ فإنه في القراءة في هذا الموضع غير صواب. لأن الله يقول: ﴿أو دماً مسفوحاً فلا خلاف بين الجميع في قراءة (دماً) بالنصب وكذلك هو في، مصاحف المسلمين وهو عطف على (الميتة) فإذا كان ذلك كذلك فمعلوم أن الميتة لو كانت مرفوعة لكان الدم وقوله: ﴿أو فسقاً﴾ مرفوعين ولكنها منصوبة فيعطف بهما عليها بالنصب اهـ كلام الشيخ في توجيه هذه القراءات[1] أقول وبالله التوفيق إن الشيخ قد صرح بأن الصواب من القراءة في هذا اللفظ الكريم (إلَّا أن يكون ميتة) بالياء في (يكون) وبتخفيف الياء ونصب الميتة في (ميتة) وهذا يقتضي أن القراءة الثانية غير صواب وأن ضد

---

(١) انظر تفسير ابن جرير الطبري جـ ٧ ـ ٨ ص ٥٣ جـ ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

الصواب هو الخطأ مع أنها قراءة متواترة كالتي صوبها ولا شك أن ما ذهب إليه خلاف الحق ويعتبر طعناً في القراءة الثانية التي هي بالتاء وتشديد الميتة.

وعلل ما ذهب إليه بقوله: (لأن الذي في (يكون) من المكنى من ذكر المذكر وإنما هو: قل لا أجد فيما أوحي إلي . . إلخ وأقول: إن هذه العلة التي احتج بها لا تدفع القراءة المتواترة ولا تقلل شأنها وتبين من ذلك أنه غاب عنه وجه هذه القراءات ولذلك أنكر قراءة التأنيث والنصب وذلك أن اسم يكون المستتر يعود على المحرم المذكور أو على المأكول وإنما أنث الفعل على قراءة التاء في تكون لتأنيث الخبر أو اسم تكون مضمر عائد على مؤنث أي: إلّا أن تكون المأكولة ميتة ا هـ. الفتوحات الإلهية[1].

وقوله: (فأما قراءة (ميتة) بالرفع فإنه وإن كان في العربية غير خطأ فإنه في هذا الموضع غير صواب فإنكار محض لقراءة متواترة قرأ بها عدد من كبار القراء المشهورين كابن عامر وأبي جعفر شيخ نافع حيث جزم بعدم صوابها ولا شك أن هذا طعن في القراءة المتواترة والطعن في القراءة التي بهذه المثابة إثم كبير إذ اعتقد صاحبه كفر بذلك ولكن الشيخ وقع منه ذلك خطأ ثم قال ليبرر مذهبه هذا لأن الله يقول: ﴿أو دماً مسفوحاً﴾ فلا خلاف بين الجميع في قراءة (الدم) بالنصب وكذلك هو في مصاحف المسلمين وهو عطف على (الميتة) فإذا كان ذلك كذلك فمعلوم أن الميتة لو كانت مرفوعة لكان الدم وقوله: ﴿أو فسقاً﴾ مرفوعين ولكنها منصوبة فيعطف بهما عليها بالنصب).

أقول: وهذه الكلمات التي ذكرها هنا ليؤكد رأيه ومذهبه محض قياس ولا قياس في القراءات البتة لأن العمدة فيها النقل الصحيح وتواترها فإذا كانت كذلك فكل علل وشبهه تثار حولها فلا عبرة لها وكل معارضة تنقل ضدها فهي رماد اشتدت به الريح ومع ذلك فإن قراءة رفع الميتة لها وجه صحيح في العربية والنقل أما النقل فقد عرفت أنها قراءة متواترة متفق على تواترها ويكفيك هذا.

وأما صحتها في العربية فإن يكون تامة تكتفي بمرفوعها والميتة فاعل الفعل وعلى ذلك فيكون الدم وما بعده معطوفاً على محل أن تكون الواقعة مستثناة تقديره إلّا أن تكون ميتة وإلّا دماً مسفوحاً وإلا لحم خنزير[1].

---

(١) انظر الجمل (الفتوحات الإلهية) جـ ٢ ص ١٠٢.

ولذلك قال سليمان بن عمر العجيلي الشافعي صاحب الفتوحات الإلهية منكراً على كل ذي شبهة: وقال أبو البقاء: (ويقرأ برفع ميتة على أن تكون تامة وهو ضعيف لأن المعطوف منصوب قلت كيف يضعف قراءة متواترة فقال: (أما قوله: لأن المعطوف منصوب فذلك غير لازم لأن النصب على قراءة من رفع (ميتة) يكون نسقاً على محل أن تكون الواقعة مستثناة تقديره: إلا أن تكون ميتة وإلا دماً وإلا لحم خنزير. وقد كفاني صاحب الفتوحات بهذا الرد على أبي البقاء من ردي على الشيخ. والله أعلم).

بيان أصحاب هذه القراءات:

فالذين يقرأون بالياء في (أن يكون) على وجه التذكير وبالنصب في (ميتة) نافع وأبو عمرو ويعقوب البصريان وعاصم الكسائي وخلف في اختياره.

والذين يقرأون بالتاء على وجه التأنيث في (أن تكون) ونصب الميتة ابن كثير المكي وحمزة.

والذين يقرأون بالتأنيث في (أن تكون) ورفع (الميتة) ابن عامر وأبو جعفر إلَّا أن أبا جعفر يشدد الميتة، وهذه القراءات كلها صواب متواترة ليس الأمر كما قال الشيخ رحمه الله تعالى[1].

٨٤ ـ قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ﴾[2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: بعد أن ذكر أصحاب قراءة فتح الهمزة وكسرها من قوله تعالى: ﴿وإن هذا﴾ وبين أن القراءتين صواب: ذكر بعد ذلك كله أنه قرأ ذلك عبد الله بن إسحاق البصري: (وأن) بفتح الهمزة من (أن) وتخفيف النون منها).

بمعنى: ﴿قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم أن لا تشركوا به شيئاً﴾. ﴿وأن هذا صراطي﴾ فخففها إذ كانت «أن».

(١) انظر النشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢١٦ ـ والبدور الزاهرة ص ١١٠.
(٢) انظر سورة الأنعام آية ١٥٣.

في قوله: ﴿أن لا تشركوا به شيئاً﴾ مخففة وكانت «أن» من قوله: ﴿وأن هذا صراطي﴾ معطوفة عليها فجعلها نظير ما عطفت عليه ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى رحمة واسعة: «وذلك وإن كان مذهباً فلا أحب القراءة به لشذوذها عن قراءة قراء الأمصار وخلاف ما هم عليه في أمصارهم ا هـ المراد من توجيه الشيخ في هذا ـ اللفظ الكريم»[1]).

أقول وبالله التوفيق:

إن في توجيهه الأخير مآخذ عندي: ـ

المأخذ الأول: أنه نسب القراءة إلى غير ذويها حيث إن الذين يقرأون بهذه القراءة المعروفين بها عند القراء ابن عامر الشامي ويعقوب الحضرمي، ولم يذكر الشيخ هذين الإمامين اللذين عرفت عنهما تلك القراءة وذكر غيرهما ولا شك أن هذا التصرف يؤدي إلى اللبس حيث أن عبد الله بن إسحاق البصري هذا لم يكن من العشرة الذين تواترت قراءاتهم.

والمأخذ الثاني: أنه رمى هذه القراءة بالشذوذ مع كونها متواترة كما علمت.

والمأخذ الثالث: أنه أعطى لنفسه حرية التصرف في القراءات وجعلها خاضعة لهواه وميله حيث قال: «وذلك وإن كان مذهباً فلا أحب القراءة به ومن المعلوم أن القراءة إذا تواترت لا تخضع لأي غرض من الأغراض ولأي ميل من الميول، ورأي من الآراء، بل تعتمد على النقل المتواتر كما هو معروف من الدين بالضرورة.

والمأخذ الرابع: أنه جزم بشذوذها عن قراءة قراء الأمصار وخلاف ما هم عليه في أمصارهم، ولا شك أن هذا خلاف الواقع حيث إن الشاميين وبعض البصريين يقرأون بها ولا يختلف في ذلك اثنان من أهل الشأن والعجب كل العجب ذهابه إلى شذوذها وعدم شهرتها عند قراء الأمصار، وقد عرفت بطلان هذه الشبهة التي تأثر بها الشيخ رحمه الله تعالى في هذا الموضع وغيره من المواضع التي تعرض فيها لإنكار القراءات المتواترة.

---

(١) انظر جامع البيان للطبري: جـ ٧، ٨ /ص ٦٦، جـ ١٢ /ص ٢٣٢.

أصحاب هذه القراءة من العشرة ابن عامر الشامي ويعقوب الحضرمي[1].

٨٥ - قال تعالى: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾[2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «وقد ذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك «فله عشر» بالتنوين «أمثالها» بالرفع وذلك وجه صحيح في العربية غير أن القراء في الأمصار على خلافها، فلا نستجيز خلافها فيما هي عليه مجتمعة»[3].

أقول وبالله التوفيق:

إن توجيه الشيخ لهذه القراءة فيه مجازفة لعدة أمور:

الأمر الأول:

أنه أسند القراءة إلى غير صاحبها حيث قال: «وقد ذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك: «فله عشر» بالتنوين، «أمثالها» بالرفع ولا شك أن هذا تساهل لأن الذي يقرأ بهذه القراءة من العشرة يعقوب الحضرمي وليس القارىء بها الحسن البصري الذي أضافها إليه على صيغة التمريض».

والأمر الثاني:

أنه صحح هذه القراءة من جهة العربية وأنكرها من ناحية النقل مع ما عرف منه سابقاً من تأييد القراءة التي أيدتها قواعد النحو ولو كانت متواترة من جهة النقل حيث قال: «وذلك وجه صحيح في العربية، غير أن القراء في الأمصار على خلافها.. الخ» وهذا أمر عجيب.

أقول: وقد خيل إليه أن القراءة إذا جاءت من قارىء واحد تكون على خلاف جمهور القراء فتكون شاذة بسبب ذلك ولا شك أن هذا خيال لا حقيقة لأن القراءة إذا ثبتت من أحد العشرة المشهورين حتى من رواتهم علم تواترها، وقد ذكرت غير مرة ما يزيل هذه الشبهة التي صدرت منه ومن أمثاله في هذه الرسالة، وزيادة على ما ذكرت من البيان اسمع ما قرره محقق هذا الفن محمد بن الجزري موضحاً هذه الحقيقة الهامة:

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري: جـ ٢ /ص ٢١٦، والبدور الزاهرة: ص/١١١.

(٢) سورة الأنعام آية /١٦٠.

(٣) انظر تفسير الطبري: جـ ٧، ٨ /ص ٨٢ - وجـ ١٢ /ص ٢٨١ بالتنوين.

«فقراءة أحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوعاً بها»[1].

والأمر الثالث:

تجرؤه على إجازة القراءة وعدم إجازتها، الأمر الذي ليس في مقدور البشر حيث قال: «فلا نستجيز خلافها فيما هي عليه مجتمعة» وقد عرفت أنها سنة متبعة يأخذ الآخر عن الأول ولا دخل لآراء الناس وقياساتهم فيها، ومن حاول اخضاعها للآراء المعينة فقد خانه التوفيق.

فتبين من ذلك أن هذه القراءة التي جزم بأنها مخالفة للقراءات التي كان عليها قراء الأمصار وأنها غير جائزة القراءة بها قراءة متواترة، وحينئذ فلا عبرة لما قرره الشيخ لأنه خلاف الحق، والله أعلم.

«توجيه هذه القراءة من ناحية الإعراب».

(فله) الجار والمجرور خبر مقدم، عشر مبتدأ مؤخر، وأمثالها صفة لعشر. والله أعلم[2].

---

(١) انظر مناهل العرفان للزرقاني: جـ ١ ص/٤٦٧.

(٢) انظر البحر المحيط: جـ ٤/ ص ٢٦١.

القراءات التي في سورة الأعراف

سورة الأعراف:

٨٦ ـ قال تعالى: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞۚ ذَٰلِكَ مِنۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمۡ يَذَّكَّرُونَ ﴾[1].

قال محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المكيين والكوفيين والبصريين: «ولباس التقوى ذلك خير» برفع «ولباس».

وقرأ ذلك عامة قراء المدينة: «ولباسَ التقوى» بنصب «اللباس» وهي قراءة بعض الكوفيين.

فمن نصب «ولباس» فإنه نصبه عطفاً على «الريش».

بمعنى: قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وريشاً، وأنزلنا لباس التقوى ثم قال الشيخ: وأما الرفع، فإن أهل العربية مختلفون في المعنى الذي ارتفع به «اللباس» فكان بعض نحويي البصرة يقول: «هو مرفوع على الابتداء وخبره في قوله: «ذلك خير» وقد استخطأه بعض أهل العربية في ذلك وقال: هذا غلط لأنه لم يعد على «اللباس» في الجملة عائد فيكون «اللباس» إذا رفع على الابتداء، وجعل «ذلك خير» خبراً.

---

(١) سورة الأعراف آية /٢٦.

وقال بعض نحويي الكوفة: «ولباس» يرفع بقوله «ولباس التقوى خير» ويجعل ذلك من نعته[1].

قال أبو جعفر: وهذا القول عندي أولى بالصواب في رافع «اللباس» لأنه لا وجه للرفع إلاَّ أن يكون مرفوعاً بخير، وإذا رفع «بخير» لم يكن وجه في ذلك إلاَّ أن يجعل «للباس» نعتاً، لا أنه عائد على اللباس من ذكره في ذلك في قوله: «ذلك خير» فيكون خير مرفوعاً بـ «ذلك» وذلك به فإذا كان ذلك كذلك، فتأويل الكلام ـ إذا رفع ولباس التقوى ـ ولباس التقوى ذلك الذي قد علمتموه خير لكم يا بني آدم من لباس الثياب التي تواري سوءاتكم ، ومن الرياش التي أنزلناها إليكم هكذا فالبسوه.

وأما تأويل من قرأه نصباً فإنه: يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وريشاً ولباسَ التقوى هذا الذي أنزلنا عليكم من اللباس الذي يواري سوءتكم والريش، ولباس التقوى خير لكم من التعري والتجرد من الثياب في طوافكم بالبيت فاتقوا الله والبسوا ما يرزقكم الله من الرياش، ولا تطيعوا الشيطان بالتجرد والتعري من الثياب، فإن ذلك سخرية منه بكم وخدعة كما فعل بأبويكم آدم وحواء، فخدعهما حتى جردهما من لباس الله الذي كان ألبسهما بطاعتهما له في أكل ما كان الله نهاهما عن أكله من ثمر الشجرة التي عصياه بأكلها.

قال أبو جعفر: «وهذه القراءة أولى القراءتينُ في ذلك عندي بالصواب أعني نصب قوله: «ولباس التقوى» لصحة معناه في التأويل على ما بينت وأن الله إنما ابتدا الخبر عنه بإنزاله اللباس الذي يواري سواءاتنا والرياش توبيخاً للمشركين الذين كانوا يتجردون في حال طوافهم بالبيت، ويأمرهم بأخذ ثيابهم والاستتار بها في كل حال، مع الإيمان به واتباع طاعته، ويعلمهم أن كل ذلك خير من كل ما هم عليه مقيمون من كفرهم بالله وتعريهم لا أنه أعلمهم أن بعض ما أنزل إليهم خير من بعض.

ومما يدل على صحة ما قلنا في ذلك الآيات التي بعد الآية وذلك قوله: ﴿يا بني آدم لا يفتننكم الشيطان كما أخرج أبويكم من الجنة ينزع عنهما لباسهما ليريهما

---

(١) هذا قول الفراء: ج ١ / ص ٣٧٥.

سوءاتهما﴾، وما بعد ذلك من الآيات إلى قوله: ﴿وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾، فإنه جل ثناؤه يأمر في كل ذلك بأخذ الزينة من الثياب واستعمال اللباس وترك التجرد والتعري، وبالإيمان به واتباع أمره والعمل بطاعته والنهي عن الشرك به واتباع أمر سيطان مؤكداً في كل ذلك ما قد أجمله في قوله «يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وريشاً ولباس التقوى ذلك خير». اهـ توجيهه[1].

أقول وبالله التوفيق:

إن قوله: «وأما الرفع فإن أهل العربية مختلفون في المعنى الذي ارتفع به «لباس» فكان بعض نحوي البصرة يقول: هو مرفوع على الابتداء وخبره في قوله «ذلك خير» وقد استخطأه بعض العربية في ذلك وقال هذا غلط لأنه لم يعد على «اللباس» في الجملة عائد.. إلخ.

بعيد عن الصواب وذلك لأنه لم يوجد من النجاة فيما أعلم من خطأ أن تكون الجملة خبراً عن المبتدأ إذا اشتملت على رابط يربط الخبر بالمبتدأ ولكن الشيخ قال هنا: «بأن بعض أهل العربية اعتبر أن تكون جملة «ذلك خير» خبراً عن «ولباس التقوى» خطأ وغلطاً ثم علل ذلك بقوله: «لأنه لم يعد على اللباس» في الجملة عائد إذا جعل ولباس التقوى مبتدأ وذلك خير خبراً له، ولا شك أن دعوى عدم وجود عائد في الجملة يعود على «اللباس» باطلة لأنه اسم الإشارة في الجملة بمنزلة الضمير والمشار إليه بمنزلة «المرجع» ولذلك عُدَّ اسم الإشارة عند النحاة من الروابط الأربعة التي تربط الجملة بالمبتدأ، وقد أشار ابن مالك رحمه الله تعالى إلى تلك الروابط بقوله: حاوية معنى الذي سيقت له من البيت.

ومفرداً يأتي ويأتي جملة حاوية معنى الذي سيقت له

والروابط التي تربط الجملة الواقعة خبراً بالمبتدأ أربعة: .

الأول: الضمير الذي يرجع إلى المبتدأ نحو زيد قام أبوه.

والثاني: اسم الإشارة كقوله تعالى: ﴿ولباس التقوى ذلك خيرٌ﴾ في قراءة من رفع «لباس».

والثالث: تكرار المبتدأ بلفظه نحو «الحاقة ما الحاقة».

---

(1) انظر جامع البيان للطبري: جـ ٧، ٨ / ص ١١١، ١١٢، وجـ ١٢ / ص ٣٦٩ - ٣٧١.

والرابع: العموم الذي يدخل تحته المبتدأ: نحو زيد نعم الرجل.

ولا شك أن هذا الوجه من الإعراب هو الراجح من بين الأعاريب التي ذكرت على قراءة الرفع فضلاً عن أن يكون خطأً، وقد ذهب أبو حيان الأندلسي إلى كون هذا الوجه راجحاً من بين الأعاريب أيضاً التي أتى بها على قراءة الرفع وهذا نصه:

«وقرأ باقي السبعة بالرفع فقيل: هو على إضمار مبتدأ محذوف أي وهو لباس التقوى قاله الزجاج «وذلك خير» على هذا مبتدأ وخبر وأجاز أبو البقاء[1] أن يكون «ولباس» مبتدأ «وخير» محذوف: تقديره: ولباس التقوى ساتر عوراتكم وهذا ليس بشيء والظاهر أنه مبتدأ ثان وخير خبره والجملة خبر عن ولباس التقوى والرابط اسم الإشارة وهو أحد الروابط الأربعة المتفق عليها في ربط الجملة الواقعة خبر للمبتدأ إذ لم يكن إياه[2].

ثم ذكر الشيخ رحمه الله تعالى: «أن بعض نحوي الكوفة ذهب إلى أن «لباس» مبتدأ وخبر خبره وذلك نعت للباس ثم رجح الشيخ هذا الوجه من الإعراب حيث قال: «وهذا القول عندي أولى بالصواب في رافع «اللباس» لأنه لا وجه للرفع إلَّا أن يكون مرفوعاً بـ «خير» وإذا رفع بـ «خير» لم يكن في ذلك وجه إلَّا أن يجعل نعتاً للباس لا أنه عائد على اللباس من ذكره في قوله «ذلك خير» فيكون «خير» مرفوعاً بـ «ذلك» و «ذلك له».

أقول وبالله التوفيق:

إنه رجح الوجه المرجوح على الوجه الراجح عند جمهور النحاة لأن الأسماء المبهمة أعرف مما فيه الألف واللام وما أضيف إلى الألف واللام وسبيل النعت أن يكون مساوياً للمنعوت أو أقل منه تعريفاً فإن كان قد تقدم قول أحد به فهو سهو[3].

---

(١) هو علي بن عثمان بن محمد بن أحمد من أهل بغداد وله كتب منها: سراج القارىء، توفي سنة ثمانمائة هـ، ١/٥٥٥، الإعلام: ١/١٥٢.

(٢) انظر البحر المحيط لأبي حيان: جـ ٤/ ص ٢٨٣.

(٣) هذا قول الحوفي.

وقال أبو حيان: وأما قوله «فإن كان قد تقدم قول أحد به فهو سهو» فقد ذكره ابن عطية وقال: هو أنبل الأقوال ذكره أبو علي في الحجة وأجازه أبو البقاء ثم قال أبو حيان: وما ذكره الحوفي هو الصواب على أشهر الأقوال في ترتيب المعارف. ا هـ[1].

وخلاصة القول في ذلك أنه لم يجوِّز أن يكون النعت أعرف من المنعوت إلاَّ عدد قليل من النحاة وهم: أبو علي الفارسي، وأبو البقاء، وابن عطية ومن المعلوم أن جمهور النحاة بخلافهم والصواب:

ما كان عليه الجمهور كما قرره أبو حيان، هذا وقد ذكر معنى الآية بناءً على هذا الوجه المرجوح ليكون ذلك وسيلة له إلى رجحان ما ذهب إليه، وهيهات ذلك.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: «وأما تأويل من قرأه نصباً الخ ثم قال بعد أن ذكر التأويل على قراءة النصب:

وهذه القراءة أولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب، أعني نصب قوله «ولباس التقوى» لصحة معناه في التأويل على ما بينت، وأن الله إنما ابتدأ الخبر عن إنزاله اللباس الذي يواري سوءاتنا والرياش توبيخاً للمشركين الذين كانوا يتجردون في حال طوافهم بالبيت ويأمرهم بأخذ ثيابهم إلى قوله: ﴿لا أنه أعلمهم أن بعض ما أنزل إليهم خير من بعض﴾.

أقول وبالله التوفيق:

إنه صوب قراءة النصب دون قراءة الرفع مع أن القراءتين متواترتان، وتصويب إحدى القراءتين دون الأخرى مع تواترهما خلاف الصواب، وقد علمت مما سبق أن قررناه أن القراءة إذا علم تواترها لا يعارضها أي شيء من المعارضات.

وقد جعل الشيخ رحمه الله تعالى تفضيل وتصويب قراءة النصب في «ولباس التقوى» على قراءة الرفع في هذا اللفظ الكريم تابعاً للتأويل الذي ذكره للقراءتين حيث قال: على تأويل الرفع بناء على القول المرجوح الذي تعرضه: «فإذا كان

---

(١) انظر البحر المحيط لأبي حيان: جـ ٤ / ص ٢٨٣.

ذلك كذلك، فتأويل الكلام - إذ رفع «ولباس التقوى» - ولباس التقوى ذلك الذي علمتموه، خيرٌ لكم يا بني آدم من لباس الثياب التي تواري سوءاتكم ومن الرياش التي أنزلناها إليكم هكذا فالبسوه.

«وقال على تأويل قراءة النصب: (يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوءاتكم وريشاً ولباس التقوى) هذا الذي أنزلنا عليكم من اللباس الذي يواري سوءاتكم والريش ولباس التقوى خيرٌ لكم من التعري والتجرد من الثياب في طوافكم بالبيت وتبين من ذلك أنه جعل المفضل عليه على قراءة الرفع الثياب التي تواري سوءة بني آدم وثياب الزينة التي هي الريش، وعلى هذا المفضل هو لباس التقوى الذي هو الإيمان والعمل الصالح والسمت الحسن[1].

وجعل المفضل عليه على قراءة النصب والتعري والتجرد من الثياب في طوافهم بالبيت، والمفضل على هذا كما زعم اللباس الذي يواري السوءة والريش ولباس التقوى، وجعل اسم الإشارة «ذلك» راجعاً إلى الثلاثة.

وهذا التأويل الأخير وإن كان محتملاً إلا أن سياق الكلام يأباه وذلك أن الله أخبر قبل هذه الآية عن سلب الشيطان عن آدم وحواء اللباس الذي أعطاهما الله بسبب العصيان الذي صدر عنهما ومخالفة أمر الله وطاعة الشيطان ثم اعلم أبناءهما أنه لم يتركهما على حالة العري بل خلق لهما ولأبنائهما ثوب الضرورة الذي يستر عورتهم، وثوب الزينة الذي يتزينون به وأعطاهم الإيمان والعمل الصالح اللذين هما لباس التقوى وأشعرهم أن نعمة الباطن أولى من نعمة الظاهر لأن الإضافة بيانية والمعنى ولباس هو التقوى ذلك خير من اللباسين المذكورين.

وقد ذهب إلى المعنى الذي ذهبت إليه صاحب الفتوحات الإلهية حيث قال: «الإشارة للباس الثالث على كل من القراءتين أي خير من اللباسين الأولين، ثم قال: وقوله «ذلك من آيات الله» إشارة إلى إنزال اللباس بأقسامه، وإنما كان لباس التقوى خيراً لأنه يستر من فضائح الآخرة اهـ[2].

---

(١) انظر الفتوحات الإلهية: جـ ٢ / ص ١٣٢.

(٢) والمعنى: ذلك أي الإيمان بالله والعمل الصالح الذي يقرب الإنسان إلى خالقه خير من اللباسين الضروري والزينة.

وقد عرفت أنه بنى أساس هذا المذهب الذي ذهب إليه على هذا التأويل حيث قال: «لصحة معناه على ما بينت وأن الله إنما ابتدأ خبره عن إنزاله اللباس الذي يواري سوءاتنا والرياش توبيخاً للمشركين الذين كانوا يتجردون في حال طوافهم بالبيت إلى قوله: «ويعلمهم أن كل ذلك خير من كل ما هم عليه مقيمون من كفرهم بالله وتعريهم لا أنه أعلمهم أن بعض ما أنزل إليهم خير من بعض».

ثم ذكر أن الآيات بعد هذه الآية تدل على صحة ما ذهب إليه وهذا ولا شك ضعف هذا المذهب عندي لأن الآية التي نزلت في بيان ما وقع فيه المشركون من التعري عن الثياب وقت الطواف هي قوله تعالى: ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾(الآية) مع قوله ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾ (الآية).

وعلى فرض كون هذه الآية نازلة في تجردهم عن الثياب عند طوافهم بالبيت فإن ذلك لا يغض من شأن قراءة الرفع لأنها كما علمت متواترة كأختها وإذا ـ كانت القراءة موصوفة بهذه الصفة التي تقطع ثبوتها لا سبيل إلى تفضيل قراءة أخرى عليها أو الطعن فيها ومن حاول ذلك فقد باء بإثم كبير وعليه أن يتوب إلى الله توبة نصوحا.

ومما لا شك فيه أن القراءتين «قراءة الرفع والنصب» كلتاهما بمنزلة واحدة يحرم تفضيل إحداهما على الأخرى.

بيان أصحاب القراءتين من القراء العشرة

فالذين يقرأون برفع: «ولباس التقوى» ابن كثير المكي وأبو عمر والبصري وعاصم وحمزة ويعقوب الحضرمي وخلف العاشر باختياره.

والذين يقرأون بنصب اللفظ الكريم المذكور الباقون من [1] القراء العشرة وقد عرفت اسماءهم ولا حاجة إلى ذكرها. اهـ[1].

٨٧ ـ قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِۚ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ج ٢/ ص ٢٦٨، والبدور الزاهرة: ص / ١١٣.

ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (١).

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «اختلفت القراء في قراءة قوله: «خالصة» فقرأ ذلك بعض قراء المدينة: «خالصة» برفعها بمعنى: قل هي خالصة للذين آمنوا.

وقرأه سائر قراء الأمصار: «خالصة» بنصبها على الحال من لهم وقد ترك ذكرها من الكلام اكتفاء منها بدلالة الظاهر عليها، على ما وصفت في تأويل الكلام أن معنى الكلام: قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا مشتركةً وهي لهم في الآخرة خالصةً.

ومن قال ذلك بالنصب جعل «هي» في قوله: «للذين امنوا».

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «وأولى القراءتين عندي بالصحة قراءة من قرأ نصباً لإيثار العرب النصب في الفعل (٢) إذا تأخر بعد الاسم والصفة وإن كان الرفع جائزاً غير أن ذلك أكثر من كلامهم. اهـ المراد منه (٣)

أقول وبالله التوفيق: ـ

إنه يرى أن قراءة رفع لفظ «خالصة» ليست صحيحة وأن قراءة النصب في هذا اللفظ الكريم «خالصة» هي الصحيحة ولا شك أن هذا الرأي يطعن في القراءة التي يراها أنها غير صحيحة مع ثبوتها بطريق التواتر الذي لا يمكن وجود الشك فيه كأختها التي رأى صحتها، وقد تبين لك مما قررنا سابقاً أن مثل هذا الأسلوب الذي يتضمن تصحيح قراءة دون الأخرى مع ثبوتها بطريق القطع لا يجوز استعماله في موضوع القراءات الذي مبناه التوقيف لا الرأي والاجتهاد ومن خاض فيه بالرأي فقد أخطأ الصواب هذا..

وقد احتج الشيخ رحمه الله تعالى لتأييد هذا الرأي الذي تبناه بقوله «لإيثار العرب النصب الخ».

---

(١) سورة الأعراف: آية / ٣٢.

(٢) انظر جامع البيان للطبري: جـ٧ ـ ٨/ص ١١٢ ـ ١١٣، جـ١٢/ ص ٤٠١.

(٣) والفعل يعني المصدر، والاسم هو المشتق و«الصفة حرف الجر والظرف» انظر: فهارس المصطلحات، وقد أسلف أبو جعفر: جـ٢/ ص ٣٦٥، أن خالصة مصدر مثل العافية اهـ من التعليق للشيخ عند تفسير هذه الآية.

أقول: إنه لا شك أن القياسات اللغوية والعلل النحوية والصرفية لا تقوى على معارضة قراءة هي بهذه المنزلة ولا عبرة لذكرها هنا من الشيخ لأن الرأي في مقابل النص مرفوض لا يلتفت إليه.

وحينئذٍ فالقراءاتان صحيحتان متواترتان مشهورتان ليس هنا ما يمس صحة إحداهما دون الثانية وأما ما وقع منه في عدم صحة قراءة الرفع دون قراءة النصب، فإنه بعيد عن الصواب هنا، والصواب ما علمته آنفاً في هذا الرد الذي تناولناه، والله أعلم.

توجيه القراءتين واضح من كلامه لا خفاء عليه، وهذا يعتبر من المحاسن الكثيرة التي هي ظاهرة في ثنايا هذا السجل العظيم.

بيان أصحاب هاتين القراءتين

فالذي يقرأ برفع «خالصة» نافع بن نعيم المدني [1]، والذين يقرأون بنصبها الباقون من القراء العشرة والله أعلم بالصواب.

٨٨ ـ قال تعالى: ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [2].

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «اختلفت القراء في قراءة قوله: «قالوا نعم».

فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة والكوفة والبصرة: «قالوا نعم» بفتح العين من نعم».

وروي عن بعض الكوفيين أنه قرأ: «قالوا نعم» بكسر العين، وقد أنشد بيتاً لبني كلب:

نعم إذا قالها منه محققة ولا تخيب عسى منه ولا قمن

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة عندنا نعم بفتح العين لأنها القراءة

---

(١) انظر النثر في القراءات العشر لابن الجزري: ج ٢ / ص ٢٦٩، والبدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضي: ص/ ١١٤.

(٢) سورة الأعراف: آية/ ٤٤.

المستفيضة في قراء الأمصار واللغة المشهورة في العرب. اهـ[1].

أقول وبالله التوفيق: ـ[2]

إن ابن جرير صرح بأن الصواب من القراءة هنا فتح العين من «نعم» ثم علل ذلك باستفاضتها عند قراء الأمصار وبكونها اللغة المشهورة عند العرب ولا شك أن هذا التعبير يقتضي أن قراءة كسر العين غير صواب لأنها فقدت ما توفر في القراءة الثانية التي هي فتحْ العين من اللفظ الكريم على زعمه ومن المعلوم بالضرورة أن القراءة إذا ثبتت من أحد القراء العشرة فإنه يجزم بتواترها فإذا علم تواترها علم شهرتها واستفاضتها عند القراء المحققين فإذا ظهرت في هذه المنزلة المرموقة يحرم الطعن فيها وإنكارها مطلقاً.

ومما لا ريب فيه أن هذه القراءة يعني قراءة كسر العين من «نعم» قراءة متواترة مشهورة ومستفيضة عند أئمة القراء يقرأ بها أمام منهم وهو الكسائي وهي قراءة سبعية متفق على تواترها عند جمهور العلماء قاطبة.

وهذا المنهج الذي نهجه في توجيه بعض القراءات من تفضيل بعضها على بعض تارة وإنكار قراءة متواترة تارة أخرى غير مرضي لأنه يؤدي إلى الطعن في القراءات والطعن فيها ذنب كبير، غفر الله لنا وله.

وأما ما ذكره الشيخ ـ من أن قراءة فتح العين من هذا اللفظ الكريم مستفيضة عند قراء الأمصار مقطوع بكونها صواباً دون قراءة كسر العين من ذلك ـ يقتضي أن القراءة إذ جاءت بطريق قارىء واحد من بين القراء العشرة تصبح غير مستفيضة وغير صواب ولا شك أن هذا خلاف الحق الذي عليه السلف والمحققون من العلماء.

وذلك أن القراءة إذا ثبتت عند أحد العشرة ولو وجهاً من الوجوه فإنه

---

(1) انظر جامع البيان للطبري: جـ٧ ـ ٨ ص ، جـ١٢/ ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧.

(2) قال المحقق: لم أجد البيت ولم أعرف قائله «قمن» جدير يقول: لو قال لك: «عسى أن يكون ما تسأل» أو «أنت قمن أن تنال ما تطلب» فذلك منه بإنفاذ لما تسأل وتحقيق لما تطلب، وكان في المطبوعة ولا تجر «عسى» غير ما في المخطوطة وهو الصواب لأنه قال أن العدة بنعم محققة وبما هو أقل منا في الوعد يحقق أيضاً لا يجنب مقال سائله اهـ.

مقطوع باستفاضتها وتواترها ولا ريب في ذلك البتة وقد أزال هذا الشبهة التي تعترض طريق الحق عند بعض الناس صاحب «لطائف الإشارة لفنون القراءات» الإمام شهاب الدين القسطلاني حيث قال:

«ومن له اطلاع على هذا الشأن يعرف أن الذين قرأوا هذه القراءات العشر وأخذوها عن الأمم المتقدمين كانوا أمماً لا تحصى وطائف لا تستقصى والذين آخذوا عنهم أيضاً أكثر وهلم جرا إلى زماننا هذا فقد علم مما ذكر أن السبع متواترة اتفاقاً وكذا الثلاثة:

(أبو جعفر ويعقوب وخلف بعد يخلف) «والصحيح اتفاقاً أيضاً»، وأن الأربعة بعدها شاذة اتفاقاً. اهـ [١].

فإن قلت: الأسانيد إلى الأئمة السبعة وأسانيدهم إلى النبي ﷺ على ما في الكتب القراءات آحاد لا تبلغ عدد التواتر فمن أين جاء التواتر؟

أجيب بأن انحصار الأسانيد المذكورة في طائفة لا يمنع مجيء القراءات عن غيرهم وإنما نسبت القراءات إلى الأئمة ومن ذكر في أسانيدهم والأسانيد إليهم لتصديهم لضبط الحروف وحفظ شيوخه فيها، ومع كل منهم طبقة ما يبلغها عدد التواتر لأن القرآن قد تلقاه من أهل كل بلد بقراءة إمامهم الجم الغفير عن مثلهم وكذلك دائماً مع تلقي الأمة لقراءة كل منهم بالقبول. اهـ [٢].

فإن نازع في تواتر القراءات العشر أحد قلنا له: ما تقول؟ : في قراءة ابن كثير مثلاً في سورة التوبة: ﴿تجري من تحتها الأنهار﴾ آية ١٠٠. بزيادة من، وقراءة غيره من العشرة بإسقاطها فإن قال: متواترة فهو الغرض. وإن منع تواتر ذلك فقد خرق الإجماع المنعقد على ثبوتها أو باهت فيما هو معلوم منها وإن قال بتواتر بعض دون بعض تحكم فيما ليس له لأن ثبوتها في الرتبة سواء فلزم التواتر في الجميع [٣].

أقول: ومما يدل على أن القراءة إذا جاءت عن قارىء واحد لا يمنع ذلك تواترها الواقع الذي نشاهده ونعيشه في حياتنا.

---

(١) انظر لطائف الإشارات لفنون القراءات للشيخ: جـ ١/ص ٧٧.
(٢) انظر لطائف الإشارات لفنون القراءات للشيخ: جـ ١/ص ٧٧ ـ ٧٨.
(٣) انظر المصدر السابق ببعض التصرف: ج ١/ص ٧٨.

والمثال على ذلك ـ وقديماً قالوا وبالمثال يتضح المقال ـ أن عدداً كبيراً من الطلاب يتلقون القراءات عن شيخهم، وكل هؤلاء الطلبة يتقنون ما تلقوه حق الإتقان، ولكنه من بين هذا العدد الهائل يتصدى للإقراء واحد أو اثنان وهكذا وهل يسوغ لنا في تلك الحال أن ننفي التواتر في هذه الطبقة والجواب: لا.

وأما ما ذكره من أن القراءة التي هي مشهورة في لغة العرب هي فتح العين دون كسرها فلا يقبل منه وذلك أن كسر العين لغة من لغات العرب ولذلك ثبتت في أشعارهم وقد استشهد الشيخ نفسه بذلك والبيت ليس ببعيد عنك، ويكفي هذا شاهداً لثبوتها عند العرب.

ومع ذلك كله فإن القراءة إذا تواترت ـ وقد علمت تواترها ـ فوق هذه ـ الشبهات التي يقوم بها من لا علم له بحقيقة القراءات ولا أعني بذلك هذا الإمام الكبير الذي خلد لنا هذا التراث الغالي، وأما هو فالذي لا شك فيه أننا نطلب له العذر ما وجدنا إلى ذلك سبيلاً أو سكتنا بعد بيان الحق في المسألة.

وقد تحقق مما ذكرنا أن القراءتين متواترتان لا شك في ذلك.

بيان أصحاب هاتين القراءتين:

فالذي يقرأ بكسر العين الكسائي رحمه الله تعالى والذين يقرأون بفتحها في هذا اللفظ الكريم الباقون من القراء العشرة

٨٩ ـ قال تعالى: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ (١).

قال الشيخ رحمه الله تعالى: «اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأ بعض أهل المدينة: «إلا نكداً» بفتح الكاف، وقرأه بعض الكوفيين بسكون الكاف «نكداً»، وخالفهما بَعْدُ سائرُ القراء في الأمصار، فقرأه ﴿إلا نكداً﴾ بكسر الكاف.

كأن من قرأه «نكداً» بنصب الكاف أراد المصدر، وكأن من قرأ بسكون الكاف أراد كسرها فسكنها على لغة من قال: «هذه فخذ وكبد» وكان الذي يجب عليه إذا أراد ذلك أن يكسر «النون» من «نكد» حتى يكون قد أصاب ـ القياس.

---

(١) سورة الأعراف: آية / ٥٨.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «والصواب من القراءة في ذلك عندنا قراءة من قرأه: «نكداً» بفتح النون وكسر الكاف لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه اهـ. المراد منه [1].

أقول وبالله التوفيق:

إن الشيخ قطع بأن القراءة التي هي الصواب من بين القراءات التي أوردها في هذا اللفظ الكريم هي قراءة من قرأه: «نكداً» بفتح النون وكسر الكاف ثم ذكر الحجة التي جعلته يذهب إلى هذا المذهب الخطير بقوله: «لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه».

ولا ريب أن هذا الأسلوب يدل على أن ما عدا هذه القراءة التي ذكر أنها هي القراءة المقروءة على وجه الصواب - خطأ وغلط والعجب أن القراءتين - الأخريين إحداهما متواترة عشرية والمشهور عند المحققين من العلماء أن - القراءات العشر كلها متواترة وحق وصواب بلا شك وكيف يدعى أن الصواب من - القراءتين المتواترتين إحداهما حيث قال: «والصواب من القراءة في ذلك عندنا قراءة من قرأه «نكداً» بفتح النون وكسر الكاف.

ومما يدل على أن الشيخ رحمه الله تعالى خاض في هذا التصويب بدون - تأمل أنه خلط بين القراءات المتواترة والشواذ من غير أن يبين درجة القراءة حيث أنكر قراءة متواترة وقطع بكون أختها صواباً مع تواترهما على حد سواء والذهاب إلى هذا التصويب إنكار لأختها بلا ريب.

وأيضاً ذكر قراءة شاذة ولم يبين شذوذها وتركها مبهمة ولا شك أن هذا يوقع القارىء في لبس وذلك حيث قال: «وقرأه بعض الكوفيين بسكون الكاف: نكدا ولا شك أن هذا التصرف من المصنف مما يؤخذ عليه، ويعد من سقطاته عفا الله عنا وعنه.

والقراءة المتواترة التي اعتبرها غير صواب هي قراءة فتح الكاف من «نكدا» يقرأ بها أبو جعفر يزيد بن القعقاع شيخ نافع المدني من القراء العشرة الذين أطلعناك على أسمائهم.

---

(١) انظر تفسير الطبري: جـ ١٢/ص ٤٩٥ - ٤٩٦.

والقراءة الثانية التي ذهب الشيخ رحمه الله تعالى إلى أنها هي الصواب فقط هي قراءة باقي القراء عدا أبا جعفر المدني.

وهناك قراءة عشرية في الآية الكريمة ترك المصنف ذكرها وهي في هذا اللفظ الكريم «لا يخرج» حيث يقرأ ابن وردان بخلف عنه بضم الياء وكسر الراء والباقون بفتح الياء وضم الراء وهو الوجه الثاني لابن وردان، ولكن الشيخ لم يتعرضها مع أنه دائماً يوجه القراءات غالباً والكمال لله سبحانه وتعالى.

«وقد عرفت من هذه الردود أن ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله من قطعه أن القراءة التي يقرأ على وجه الصواب هي قراءة فتح النون وكسر الكاف دون غيرها بعيد عن الصواب لأنه يدل على أن ما عدا هذه القراءة التي قطع بكونها صواباً خطأ هذا والحق الذي لا ريب فيه أن القراءتين يعني قراءة أبي جعفر وقراءة الباقين صواب على حد سواء.

والقراءة الثالثة «بسكون الكاف» من «نكدا» التي أشار إلى أنها قراءة الكوفيين شاذة».

والله أعلم

٩٠ ـ قال تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ وَأَرۡسِلۡ فِي ٱلۡمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾ (١) قال أبو جعفر محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى: «اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء المدينة وبعض العراقيين «أرجه» بغير الهمز، وبجر الهاء.

وقرأ بعض القراء الكوفيين: «أرجه» بترك الهمزة وتسكين الهاء على لغة من يقف على الهاء في المكنى في الوصل إذا تحرك ما قبلها.

وقرأه بعض البصريين : «أرجئه» بالهمز وضم الهاء على لغة من ذكرت من قيس.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: وأولى القراءات في ذلك بالصواب: أشهرها وأفصحها في كلام العرب وذلك ترك الهمز وجر «الهاء» وإن كانت الأخرى

---

(١) سورة الأعراف: آية / ١١١.

جائزة غير أن الذي اخترنـا أفصح اللغات وأكثرها على ألسن فصحاء العرب. اهـ المراد منه.

أقول وبالله التوفيق: ـ

إن الشيخ رحمه الله تعالى كعادته في توجيه بعض القراءات أراد أن ـ يخضع القراءات لكلام العرب ويصوب قراءة على قراءة ويرجح بعضها على بعض مع أن هذه القراءات التي أجرى فيها المقارنة متواترة حيث قال: «وأولى القراءات في ذلك بالصواب أشهرها وأفصحها في كلام العرب.. إلخ».

وقد علمت من الردود السابقة أن هذا الرأي مرفوض غير مقبول ولو ساغ لأحد أن يتجه إلى هذا الرأي لساغ ذلك لسيد الخلق ولكنه لم يفضل قراءة على أخرى بل صوب الجميع وعلمنا من ذلك أن هذا وقوع فيما لا يجوز الوقوع فيه.

ومما لا شك فيه أن هذه القراءات كلها حق وصواب من عند الله على درجة واحدة لا تفضل إحداها على الأخرى جاءت على أفصح لغات العرب وأشهرها كما قال الله منزلها «كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير»، وبعد ذلك يجب على القارىء ألا يعتبر بهذه التوجيهات التي تناولها الشيخ لتصويب القراءة على غيرها مع تواتر الكل هذا..

ثم إن الشيخ رحمه الله تعالى لم يبين القراءات في هذا اللفظ الكريم على الوجه الأكمل الذي قام به أئمة القراء كما أنه لم يبين أصحاب هذه القراءات أسندها إلى بعضهم دون البعض حيث قال في نسبة القراءة إلى ذويها: وقرأه بعض البصريين: «أرجئه» بالهمز وضم الهاء وذلك أن أصحاب هذه القراءة لم يكن البصريين فقط بل يقرأ بها المكيون والشاميون.

وبعد ذلك فبيان القراءات في هذا اللفظ الكريم كالآتي: ـ

١ ـ فالذين يقرأون بترك الهمز وبكسر الهاء من غير صلة قالون وابن وردان.

٢ ـ والذين يقرأون بترك الهمز وبكسر الهمز مع صلتها ورش والكسائي وابن جماز وخلف في اختياره.

٣ ـ والذين يقرأون بهمزة ساكنة بعد الجيم وبضم الهاء مع الصلة ابن كثير وهشام.

٤ ـ والذي يقرأ بهمزة ساكنة بعد الجيم وبضم الهاء من غير صلة للهاء أبو عمر والبصري.

٥ ـ والذي يقرأ بهمزة ساكنة بعد الجيم وبكسر الهاء ـ من غير صلة ابن ذكوان.

٦ ـ والذين يقرأون بترك الهمزة وباء وإسكان الهاء عاصم وحمزة.

وقد عرفت مما ذكرنا أنه لم يقم بهذا البيان مع أن المقام يحتاج إلى ذلك هذا..

وأما ما ذكره الشيخ من أن الذي دعاه إلى تصويب القراءة التي صوبها أو رجحها كونها أشهر وأفصح في كلام العرب وكونها أكثر دوراناً على ألسن فصحاء العرب فمردود عليه وذلك لأن فصاحة القرآن فوق جميع الفصاحات لأن القرآن كله في أعلى الفصاحة والبلاغة بلا تفاوت في ذلك.

وقد أدرك هذه الحقيقة كثير من المفكرين السابقين فكشفوا عنها.

وقرروا ما يزيل مثل هذه الشبهة التي وقع فيها الشيخ رحمه الله تعالى حيث جعل ألفاظ القرآن على مراتب منها ما هو أفصح ومنها ما هو فصيح ومنها ما هو دون ذلك قرر هؤلاء المفكرون الأمجاد هذه الحقيقة وإليك بيان ذلك:

قال أبو بكر محمد بن الطيب الباقلاني: «فالذي يشتمل عليه نظم القرآن المتضمن للإعجاز وجوه:

منها ما يرجع إلى الجملة وذلك أن نظم القرآن على تصرف وجوهه وتبيان ـ مذاهبه ـ خارج عن المعهود من نظام جميع كلامهم، ومباين للمألوف من ترتيب خطابهم وله أسلوب يختص به ويتميز في تصرفه عن أساليب الكلام المعتاد وذلك أن الطرق التي يتقيد بها الكلام البديع المنظوم تنقسم إلى أعاريض الشعر على اختلاف أنواعه ثم إلى أنواع الكلام الموزون غير المقفى، ثم إلى أصناف الكلام المعدل المسجع، ثم إلى معدل موزون غير مسجع ثم إلى ما يرسل إرسالاً فتطلب فيه الإصابة والإفادة وإفهام المعاني المعترضة على وجه بديع ترتيب لطيف، وإن لم

يكن معتدلاً في وزنه، وذلك شبيه بجملة الكلام الذي لا يتعمل فيه ولا يتصنع له، وقد علمنا أن القرآن خارج عن هذه الوجوه ومباين لهذه الطرق ويبقى علينا أن نبين أنه ليس من باب السجع ولا فيه شيء منه وكذلك ليس من قبيل الشعر لأن من الناس من زعم أنه كلام مسجع ومنهم من يدعي فيه شعراً كثيراً، والكلام عليهم يذكر بعد هذا الموضع، فهذا إذا تأمله المتأمل تبين - بخروجه عن أصناف كلامهم وأساليب خطابهم - أنه خارج عن العادة وأنه معجز وهذه خصوصية ترجع إلى جملة القرآن وتميز حاصل في جميعه.

ومنها أنه ليس للعرب كلام مشتمل على هذه الفصاحة والغرابة والتصرف البديع والمعاني اللطيفة والفوائد الغزيرة والحكم الكثيرة، والتناسب في البلاغة والتشابه في البراعة عن هذا الطول، وعلى هذا القدر وإنما تنسب إلى حكيمهم كلمات معدودة وألفاظ قليلة، وإلى شاعرهم قصائد محصورة يقع فيها ما نبينه بعد هذا من الاختلال ويعترضها ما نكشفه من الاختلاف ويشملها ما نبديه من التعمل والتكلف والتجوز والتعسف.

وقد حصل القرآن على كثرته وطوله متناسباً في الفصاحة على ما وصفه الله تعالى به فقال عز من قائل: «الله نزل أحسن الأحاديث كتاباً متشابهاً مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله»، وقال: «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً» فأخبر سبحانه وتعالى أن كلام الآدمي إن امتد وقع فيه التفاوت وبان عليه الاختلال.

وفي ذلك معنى ثالث: وهو أن من عجيب نظمه وبديع تأليفه لا يتفاوت - ولا يتباين على ما يتصرف إليه من الوجوه التي يتصرف فيها من ذكر قصص ومواعظ واحتجاج، وحكم وأحكام، وأعذار وإنذار، ووعد ووعيد، وتبشير وتخويف وأوصاف وتعليم أخلاق كريمة، وشيم رفيعة، وسير مأثورة وغير ذلك من الوجوه التي يشتمل عليها.

ونجد كلام البليغ الكامل والشاعر المفلق، والخطيب المصقع، يختلف على حسب اختلاف هذه الأمور.

فمن الشعراء من يجود في المدح دون الهجو، ومنهم من يبرز في الهجو دون المدح.

ومنهم من يسبق في التقريظ دون التأبين، ومنهم من يجود في التأبين دون التقريظ، ومنهم من يغرب في وصف الإبل أو الخيل أو سير الليل أو وصف الحرب، أو وصف الروض، أو وصف الخمر أو الغزل أو غير ذلك مما يشتمل عليه الشعر ويتناوله الكلام ولذلك ضرب المثل بامرىء القيس إذا ركب والنابغة إذا رهب وبزهير إذا رغب والأعشى إذا طرب.

ومثل ذلك يختلف في الخطب والرسائل وسائر أجناس الكلام.

ومتى تأملت شعر الشاعر البليغ، رأيت التفاوت في شعره على حسب الأحوال التي تصرف فيها فيأتي بالغاية في البراعة في معنى فإذا جاء إلى غيره قصر عنه ووقف دونه، وبان الاختلال على شعره ولذلك ضرب المثل بالذين سميتهم لأنه لا خلاف في تقدمهم في صفة الشعر ولا شك في تبريزهم في مذهب النظم فإذا فإذا كان الاختلال يتأتى في شعرهم لاختلاف ما يتصرفون فيه ستغنينا عن ذكر من هو دونهم وكذلك يستغنى به عن تفصيل نحو هذا في الخطب والرسائل ونحوها «ونحوهما» ثم نجد من الشعراء من يجود في الرجز ولا يمكنه نظم القصد أصلاً، ومنهم من ينظم القصيد ولكن يقصر تقصيراً عجيباً ويقع ذلك من رجزه موقعاً بعيداً ومنهم من يبلغ في القصيدة الرتبة العالية، ولا ينظم الرجز أو يقصر فيه مهما تكلفه أو تعمله.

ومن الناس من يجود في الكلام المرسل فإذا أتى بالموزون قصر ونقص نقصاً بيِّنا ومنهم من يوجد بصدد ذلك.

وقد تأملنا نظم القرآن فوجدنا جميع ما يتصرف فيه من الوجوه التي قدمنا ذكرها على حد واحد في حسن النظم وبديع التأليف والرصف لا تفاوت فيه ولا انحطاط من المنزلة العليا ولا إسفاف فيه إلى التربة الدنيا، وكذلك قد تأملنا ما يتصرف إليه وجوه الخطاب من الآيات الطويلة والقصيرة فرأينا الإعجاز في جميعها على حد واحد لا يختلف، وكذلك قد يتفاوت كلام الناس عند إعادة ذكر القصة الواحدة تفاوتاً بيناً ويختلف اختلافاً كبيراً.

ونظرنا القرآن فيما يعاد ذكره من القصة الواحدة فرأيناه غير مختلف ولا متفاوت بل هو على نهاية البلاغة وغاية البراعة فعلمنا بذلك أنه مما لا يقدر عليه البشر لأن الذي يقدرون عليه قد بينا فيه التفاوت الكثير عند التكرار وعند تباين

الوجوه والاختلاف الأسباب التي يتضمن. اهـ[1].

وبعدما فتحت عينك على هذه الحقيقة فعليك أن تنظر فيها بعين الاعتبار حتى لا تقع فيما وقع فيه كثير من الناس من الطعن في القراءة إذا لم توافق هواه من إخضاع القراءة التي هي كلام الله الذي أحاط بكل شيء علماً لكلام الناس الذين الذين هم في عرضة الجهل والنسيان ولو سلمنا هذا الرأي جدلاً فمن الذين يحيطون بجميع اللغة العربية لأنها أوسع اللغات ولا حاجة إلى ذلك قد عرفت حقيقة الأمر في الموضوع.

وحينئذٍ فجميع القراءات التي أوردها الشيخ في هذا اللفظ الكريم صواب بلا ريب على حد سواء ولا عبرة لما ذهب إليه من تفضيل قراءة على غيرها كما علمت والله أعلم.

٩١ ـ قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[2].

قال الشيخ رحمه الله تعالى:

«واختلفت القراء في قراءة قوله: «دكاً».

فقرأته عامة قراء أهل المدينة والبصرة: «دكاً» مقصوراً بالتنوين بمعنى: «دك الله الجبل دكاً» أي: فتته، واعتباراً بقول الله: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾[3]، وقوله: ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾[4].

وقرأته عامة قراء الكوفيين: ﴿جعله دكاء﴾ بالمد وترك الجر والتنوين مثل «حمراء، وسوداء» وكان ممن يقرأه كذلك عكرمة ويقول فيه ما حدثني به أحمد بن يوسف قال: حدثنا القاسم بن سلام قال حدثنا عباد بن عباد عن يزيد بن جازم عن عكرمة قال: «دكاء من الدكاوات» وقال: لما نظر الله تبارك وتعالى إلى الجبل صار صحراء تراباً.

---

(١) انظر إعجاز القرآن لأبي بكر البلقلاني: ص/ ٣٥ ـ ٣٨.
(٢) سورة الأعراف: آية/١٤٣.
(٣) سورة الفجر: آية/٢١.
(٤) سورة الحاقة: آية / ١٤.

فقال بعض نحويي البصرة تقول: «ناقة دكاء» ليس لها سنام وقال: الجبل مذكر فلا يشبه أن يكون منه إلا أن يكون جعله: «مثل دكاء» حذف مثل: وأجراه مجرى: ﴿ واسأل القرية ﴾ سورة يوسف: ٨٢.

وكان بعض نحويي الكوفة يقول: معنى ذلك: جعل الجبل أرضاً دكاً ثم حذفت الأرض وأقيمت الدكاء مقامها، إذ أدت عنها.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي قراءة من قرأ «جعله دكاً» بالمد وترك الجر لدلالة الخبر الذي رويناه عن رسول الله ﷺ على صحته وذلك أنه روي عنه ﷺ أنه قال: «فساخ الجبل، ولم يقل: «فتفتت «ولا» تحول تراباً ولا شك أنه إذا ساخ فذهب ظهر وجه الأرض، فصار بمنزلة الناقة التي ذهب سنامها وصارت دكاً بلا سنام.

وأما إذا دك بعضه فإنما يكسر بعضه بعضاً ويتفتت ولا يسوخ وأما الدكاء فإنها خلف من الأرض فلذلك أنثت على ما قد بينت. ا هـ المراد.

أقول وبالله التوفيق:

إن أبا جعفر الطبري رحمه الله حاول هنا أيضاً أن يصوب قراءة الهمز في قوله «دكاء» دون القراء الثانية التي بدون الهمز وقد علمت أن هذا لا يجوز لأن كلتا القراءتين متواترة على حد سواء، ، ورفع شأن القراءة فيها.

عن شأن القراءة المساوية لها في ثبوتها بطريق التواتر طعن فيها لأن الصادق المصدوق ﷺ لم يعرف عنه منه هذا التفضيل والترجيح بل الذي منه عرف عكس ذلك كما علمت سابقاً، وقد ذكر الشيخ السبب الذي دعاه إلى هذا التصويب.

حيث قال: وأولى القراءتين في ذلك بالصواب عندي قراءة من قرأ «دكاً» بالمد وترك الجر لدلالة الخبر الذي وويناه عن رسول الله ﷺ.

ولا شك أن الخبر لا يدفع قراءة متواترة وذلك أن هذه القراءة التي هي مرجوحة عنده على فرض صحته في نظر الشيخ رحمه الله تعالى جاءت عن الرسول ﷺ كما جاءت أختها عنه ومذهب الحق ـ إذا كانت القراءتان كذلك ـ تصويبهما على السواء لأنهما من عند الله الذي لا يضل ولا ينسى.

وأما ما ذكره من أن الرسول فسر هذا اللفظ الكريم (دكاء) بقوله: (فساخ

الجبل) فلا يؤثر في منع القراءة التي قرئت بغير هذا الوجه مع تواترها وغاية ما في الأمر على رأيه أن معنى دكاء على قراءة الهمز أن الجبل في الأرض ساخ ولم يفتت، ومعنى هذا اللفظ الكريم على قراءة غير الهمز أن الجبل فتت وانشق بعضه عن بعض وكسر حتى فتت وصار أرضاً مستوية مع الأرض التي هو عليها والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿ويسألونك عن الجبال فقل ينسفها ربي نسفاً فيذرها قاعاً صفصفاً لا ترى فيها عوجاً ولا أمتى﴾ سورة طه: ١٠٧.

وقوله تعالى: ﴿وبست الجبال بساً فكانت هباءً منبثاً﴾ سورة الواقعة: ٥
وقوله: ﴿وتكون الجبال كالعهن المنفوش﴾ سورة القارعة ٥.

وقوله: ﴿ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا﴾ سورة الكهف: آية ٤٧.

وهذه الحكاية وإن كانت بياناً لما يقع للجبال من شدة أهوال القيامة إلا أنها تدل على أن معنى الدك والدكاء واحد لا يختلف لأنه التفتت والنسف وليس معنى الرسوخ في الأرض.

وإلى هذا المعنى الذي ذكرته ذهب كثير من المفسرين، ولذلك قال: أبو حيان: «ترتب على التجلي أمران، أحدهما تفتت الجبل وتفرق أجزائه والثاني خرور موسى مغشياً عليه.

قاله ابن زيد وجماعة من المفسرين.

وقال السدي: ميتاً ويبعده لفظة أفاق، وذكر أبو حيان أن الأقوال كثيرة في نسبة التجلي إليه والظاهر نسبة التجلي إليه تعالى على ما يليق به من غير انتقال ولا وصف يدل على الجسمية.

ثم أورد أبو حيان أقوال المفسرين في معنى كون الجبل «دكاً» و«دكاء قال. قال ابن عباس: صار تراباً، وقال مقاتل: قطعاً متفرقة، وقيل صار ستة أجبل ثلاثة بالمدينة: أحد وقرقاتان ورضوى، وثلاثة بمكة: ثور وثبير، وحراء». رواه أنس عن رسول ﷺ، وقيل ذهب أعلاه وبقي أسفله، وقيل صار غباراً تذروه الرياح، وقال سفيان روي أنه انسياخ في الأرض وأفضى إلى البحر الذي تحت الأرضين قال ابن الكلبي: فهو يهوي فيه إلى يوم القيامة ثم قال أبو حيان رحمه الله تعالى بعد أن

ذكر هذه الأقوال في معنى الدكك والدكاء.

وقال الجمهور دكاً أي مدكوكاً أو ذادك.

وقرأ حمزة والكسائي: «دكاء» على وزن حمراء، والدكاء الناقئة التي لا سنام لها والمعنى جعله أرضاً دكاء تشبيهاً بالناقة الدكاء.

وقال الربيع بن خثيم: أبسط يدك دكاء مدها مستوية.

وقال الزمخشري: والدكاء اسم للرابية الناشرة من ارض كالدكة وهذا يناسب قول من قال أنه لم يذهب بجملته وإنما ذهب أعلاه وبقي أكثره[1].

وفصل القضاء في هذا الموضوع أن معنى القراءتين واحد وهو أن الجبل تناثر من تجلي الله سبحانه وتعالى حتى صار أرضاً مستوية، وأن القراءتين متواترتان على حد سواء لا فضل لأحداهما على الأخرى في ذلك.

وتصويب الشيخ لقراءة الهمزة في هذا اللفظ الكريم دون الثانية لا وجه له قطعاً حتى ولو ذهبنا إلى ثبوت معنى الذي قرره اللفظ «دكاء» لأن القراءة بمنزلة الآية ولا تعارض بين آي القرآن الكريم ولم يقل به أحد من أهل العلم وتبين من ذلك أن ما ذهب إليه غير صواب لأنه يؤدي إلى غض شأن القراءة الثانية التي هي بغير الهمز وهذا يعتبر خروجاً عن طريق السلف الذين ينظرون إلى القراءات العشر من زاوية واحدة. هذا...

وأصحاب هاتين القراءتين كالآتي:

فالذين يقرأون بحذف الهمزة والمد وياء ثبات التنوين نافع وأبو جعفر المدنيان، وابن كثير المكي وأبو عمرو البصري ويعقوب الحضرمي وابن عامر الشامي وعاصم الكوفي والذين يقرأون بهمزة مفتوحة بعد الألف حمزة والكسائي وخلف العاشر. اهـ.

٩٢ - قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ وَرَأَوْاْ أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾[2].

---

(١) انظر البحر المحيط: جـ٤/ص ٣٧٤.

(٢) سورة الأعراف آية/١٤٩.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «ثم اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأه بعض قراء أهل المدينة ومكة والكوفة والبصرة: «لئن لم يرحمنا ربنا» بالرفع على وجه الخبر.

وقرأ ذلك عامة قراء أهل الكوفة: «لئن لم ترحمنا ربنا» بالنصب بتأويل: لئن لم ترحمنا يا ربنا ـ على وجه الخطاب منهم لربهم واعتل قارؤوا ذلك كذلك بأنه في إحدى القراءات. «قالوا ربنا لئن لم ترحمنا وتغفر لنا» وذلك دليل على الخطاب.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: والذي هو أولى بالصواب من القراءة في ذلك القراءة على وجه الخبر بالياء في يرحمنا وبالرفع في قوله: «ربنا» لأنه لم يتقدم ذلك ما يوجب أن يكون موجهاً إلى الخطاب.

والقراءة التي حكيت على ما ذكرنا من قرائها: «قالوا ربنا لئن لم ترحمنا»[1] لا تعرف صحتها من الوجه الذي يجب التسليم إليه. ا هـ[2].

أقول وبالله التوفيق:

إن الشيخ رحمه الله تعالى أراد أن يجعل القراءات خاضعة للقياس كما فعل ذلك حيث ذهب إلى أن القراءة التي هي أولى بالصواب من القراءتين القراءة على وجه خ الخبر دون الأخرى ثم علل ذلك بقوله: «لأنه لم يتقدم ذلك ما يوجب أن يكون موجهاً إلى الخطاب» ولا شك أن هذا القول يجيز القراءة بالرأي وذلك ـ على رأيه ! أنه إذا تقدم ذلك ما يوجب أن يكون موجهاً إلى الخطاب جازت القراءة على وجه الخطاب وإن لم يتقدم لم يجز ذلك وهذا محض الرأي، والرأي يصيب ويخطىء والقراء بخلاف ذلك لأن القراءة إذا جاءت بطريق التواتر لا يدفعها شيء لأنها سنة متبعة لا دخل لآراء الناس فيها بل هي تتوقف على التلقي والأخذ من أهلها إلى أن تصل إلى الله بطريق التواتر.

وأما قوله: «والقراءة التي حكيت على ما ذكرنا من قراءتها (قالوا ربنا لئن ترحمنا) لا نعرف صحتها من الوجه الذي يجب التسليم إليه» ـ فيدل على أن هذه

---

(١) قال ابن شاكر: في المطبوعة: «قالوا لئن لم يرحمنا ربنا» ويتاخير ربنا والصواب تقديمها كما في المخطوطة وهو تصرف سيء من الناس.

(٢) انظر تفسير ابن جرير الطبري: جـ١٢/ص ١١٩ ـ ١٢٠، مخطوطة جـ٩ ـ ١٠/ص ٤٣ ـ ٤٤.

القراءة المذكورة لو عرف صحتها لكانت قراءة الخطاب متساوية بقراءة الخبر في الدرجة، ولا شك أن هذا القول لا معنى له فيما ذهب إليه لأن هذه القراءة التي ذهب إلى مرجوحيتها حق وصواب كأختها المقروؤة على وجه الخبر، سواء صحت هذه القراءة المذكورة أو لم تصح لأنها قراءة متواترة كقراءة الخبر فإذا تواترت القراءة لا حاجة لها إلى شاهد يشهد بثبوتها مع أن هذه القراءة المذكورة هي قراءة عبد الله بن مسعود كما ذكر المعلق، وقراءة عبد الله أنواع كثيرة منها ما هو قبل العرضة الأخيرة ومنها ما هو بعدها ومنها ما يدل وما غير وما نسخ وقد عرفت هذه الأقسام قبل ذلك فراجعها.

وقوله: «لا نعرف صحتها» يدل على أن الشيخ رحمه الله تعالى غالباً ما يفرق بين القراءات المتواترة والشاذة ولذلك شك في أنها صحيحة أو غير صحيحة مع أنها شاذة بلا شك لأن ما وراء العشر شاذة عند جمهور العلماء وعند الجمهور من الفقهاء والمحدثين والقراء.

وخلاصة القول ان هذه القراءة التي هي على وجه الخطاب «لئن ـ ترحمنا ربنا وتغفر لنا» لا يتوقف ثبوتها على هذه القراءة المشكوكة، بل ثبت تواترها بدون ذلك كما هو مشهور عند أهل هذا الشأن.

ومن الأسف أنه أحياناً يغض شأن قراءة ويرفع شأن قراءة أخرى مع تواترها وهذا خطأ بين لأنها إذا كانت على هذا الوجه لا تفضل بعضها على بعض بل يجب تصويب الجميع دون تردد كما هو مذهب السلف رضوان الله عليهم أجمعين.

هذا وتوجيه القراءتين ظاهر لا يحتاج إلى المعالجة أكثر مما ذكره.

«بيان أصحاب هاتين القراءتين».

فالذين يقرأون هذا اللفظ الكريم قالوا: «لئن لم يرحمنا ربنا ويغفر لنا» على وجه الخبر من العشرة نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب الحضرمي.

والذين يقرأون بتاء الخطاب في الفعلين ونصب باء ربنا فهم حمزة والكسائي وخلف العاشر. والله أعلم[1].

---

(١) انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح رحمه الله تعالى ص ١٢٢، والنشر=

٩٣ ـ قال تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾[١].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

«وأما قوله: «بعذاب بئيس» فإن القراء اختلفت في قراءته قرأه عامة قراء هل المدينة: بعذاب ﴿بييس﴾ بكسر الباء وتخفيف الياء بغير همز على مثال «فِيل».

وقرأ ذلك بعض قراء الكوفة والبصرة: «بعذاب بئس» على مثال «فَعِلْ» من البؤس بنصب الباء وكسر الهمزة ومدهـا.

وقرأ ذلك كذلك بعض المكيين غير أنه كسر باء «بئيس» عل مثال: «فعيل».

وقرأه بعض الكوفيين: «بيئس بفتح الباء وتسكين الياء وهمزة بعدها مكسورة على مثال «فيعل».

وذلك شاذ عند أهل العربية لأن فيعل، إذا لم يكن من ذوات الياء والواو فالفتح في عينه الفصيح في كلام العرب وذلك مثل قولهم: في نظيره من السالم: «صعقل» ونَيْرَب وإنما تكسر العين من ذلك في ذوات الياءوالواو،كقولهم: «سيد» و «ميت» وقد أنشد بعضهم قول امرىء القيس بن عابس الكندي:

كـلاهمـا كـان رئيساً بيئسـاً   يضرب في يوم الهياج القونعسا

بكسر العين من «فيعل» وهي الهمزة من «بيئيس» نحو القراءة التي ذكرناها قبل هذه، وذلك بفتح الباء وتسكين الياء وفتح الهمزة بعد الياء على مال «فيعل» مثل صعقل.

وروي عن بعض البصريين أنه قرأه: «بَئِسَ» بفتح الباء وكسر الهمزة على مثال «فعل» كما قال ابن قيس الرقيات:

لـيـتـنـي ألـقـي رقـيـة فـ   ـي خلوه من غير ما يئس[٢]

= في القراءة العشر لابن الجزري رحمه الله تعالى ج ٢ ص ٢٧٢.

(١) انظر سورة الأعراف: آية/١٦٥.

(٢) ديوانه: ٢٨٦، والخزانة للبغدادي ـ ٣: ٥٨٧، وروية صاحب الخزانة من غير ما أنس وشرحها فقال: الأنس بفتحتين بمعنى الأنس بكسر الهمزة وسكون النون، واما زائدة وفيه مضاف محذوف

وروي عن آخر منهم أنه قرأ «بئس» بكسر الباء وفتح السين على معنى: بئس العذاب.

قاف أبو جعفر رحمه الله تعالى: وأولى هذه القراءات قراءة من قرأه: «بئيس» بفتح الباء وكسر الهمزة ومدها على مثال «فعيل» كما قال ذو الأصبع العدواني:

حنقاً عليّ وما ترى لي فيهم أثراً بَئِيْساً

لأن هذا التأويل أجمعوا على أن معناه شديد فدل ذلك على صحة ما اخترنا اهـ المراد من كلام الشيخ.

أقول وبالله التوفيق:

إنه أورد ثمان قراءات في هذا اللفظ الكريم ثم ذهب إلى أن القراءة التي هي أولى بالصواب عنده من بين هذه القراءات الثمان قراءة من قرأه «بئيس» بفتح الباء وكسر الهمزة ومدها على مثال (فعيل).

ولا شك أن هذا التقرير الذي قرره بعيد عن الحق لأمور:

الأمر الأول: أنه خلط القراءات المتواترة والشاذة من غير أن يبين أن هذه القراءة متواترة وهذه شاذة مما يشكك الإنسان في كتاب الله وإشارته إلى الشذوذ في إحدى هذه القراءة ليست كافية لأنه حكم عليها بالشذوذ من ناحية اللغة لا من ناحية السند وقد عرفت أن العمدة في هذا الباب التواتر وصحة النقل على هذا الطريق المحكم.

والثاني: أن القراءات التي ذهب إلى أنها مرجوحة تختلف في جوهرها كل الاختلاف لأن بعضها متواترة كالتي ذهب إلى رجحانها، وبعضها شاذ وترجيحه هذه القراءة التي ذهب إلى كونها صواباً يدل على أن ما عداها من القراءات التي أوردها على درجة واحدة في مرجوحيتها ولا شك أن هذا التصرف يوقع الإنسان في

= تقديره في غير حضور يانس فقال أحمد شاكر: وهذا في ظني اجتهاد من صاحب الخزانة وأن البيت مصحف صوابه ما في الطبري، وأما العين فكتب من غير ما يبس بالياء ثم الباء وهو تصحيف لا شك فيه، ومثله في الديوان منقولاً عنه والصواب ما شرحه أبو جعفر. تحقيق ابن شاكر ١٢/ ٢٠٠ - ٢٠٢.

خطر داهم لأنه يترتب على ذلك الحكم على القراءة المتواترة بالشذوذ وهذا لم يقل به أحد من أهل العلم.

والثالث: أن القراءة إذا ثبتت بطريق التواتر لا يقاومها أي عامل لأنها سنة متبعة ولكن الشيخ أشار إلى أن ثبوتها يتوقف على المعنى حيث قال: لأن هذا التأويل أجمعوا على أن معناه شديد فدل ذلك على صحة ما اخترناه.

وهذا خلاف المعروف في هذا الباب لأن القراءة بمنزلة الآية والآية القرآنية قد تكون بمعنى الآية التي قبلها أو بعدها وقد تكون بخلاف ذلك ومن هنا نعرف أن اختلاف القراءات في المعنى أو اتفاقها فيه لا دخل لها في الترجيح بين القراءات ومن المعلوم بالضرورة أنه لا ترجيح بين القراءات ـ ولذلك قرر ابن الجزري رحمه الله تعالى هذه الحقيقة حيث قال:

وقد تدبرنا اختلاف القراءات كلها فوجدناه لا يخلو من ثلاثة أحوال:

أحدها: اختلاف اللفظ والمعنى واحد، والثاني اختلافهما جميعاً مع جواز اجتماعهما في شيء واحد بل يتفقان من وجه آخر لا يقتضي التضاد. والثالث اختلافهما جميعاً مع امتناع اجتماعهما في شيء واحد.

فأما الأول فكالاختلاف في الصراط وعليهم ويؤده والقدس، ويحسب: ونحو ذلك مما يطلق عليه أنه لغات فقط.

وأما الثاني فنحو (مالك وملك) في الفاتحة لأن المراد في القراءتين هو الله تعالى لأنه مالك يوم الدين وملكه.

وأما الثالث: فنحو (وظنوا أنهم قد كذبوا) بالتشديد والتخفيف فإن ذلك وإن اختلف لفظاً ومعناً، وامتنع اجتماعه في شيء واحد فإنه يجتمع من وجه آخر يمتنع فيه التضاد والتناقض فأما وجه تشديد كذبوا.

فالمعنى: وتيقن الرسل أن قومهم قد كذبوهم.

ووجه التخفيف: وتوهم المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به، فالظن في الأول يقين والضمائر الثلاثة للرسل والظن في القراءة الثانية شك والضمائر الثلاثة للمرسل إليهم[1]:

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري: جـ ١/ص ٤٩ ـ ٥٠.

وبناءً على هذا التقرير أنه لا يصح احتجاجه بما احتج به من أن الذي دعاه إلى ترجيح هذه القراءة الراجحة في زعمه - هو إجماعهم على أن تأويل هذه القراءة معناه شديد ولا شك أن هذه القراءات من القسم الأول الذي هو اختلاف اللفظ والمعنى واحد وليس الأمر كما توهم الشيخ رحمه الله أقصد القراءات المتواترة وأما القراءات الشاذة فلا نخوض في بيان معانيها لأن ذلك مما يأخذ الوقت علينا دون جدوى.

ومما لا يخفى عليك أن القراءات التي أوردها الشيخ هنا ثمان أربع متواترة وأربع شاذة.

فالقراءات المتواترة الأربع قراءة المدنيين نافع وأبي جعفر حيث قرأ «بعذاب بيس» بكسر البـاء الموحدة وبعدها ياء ساكنة مدية ولا همز لهما.

والثانية قراءة الشامي حيث يقرأ ابن عامر بكسر الباء الموحدة وبعدها همزة ساكنة.

والثالثة قراءة شعبة بخلف عنه حيث يقرأ بباء مفتوحة وبعدها ياء ساكنة وبعد الياء الساكنة همزة مفتوحة.

والرابعة قراءة الباقين حيث يقرأون .بباء موحدة مفتوحـة وبعدهـا همزة مكسورة ممدودة وهو الوجه الثاني لشعبة ووقف عليه حمزة بالتسهيل كالياء فقط ومن المعلـوم أنه لم يذكر قراءة ابن عامر مع ذكره الشواذ[1].

والشواذ الأربع هي قراءة (بيئس) بكسر الباء والهمزة على مثال: (فعيل) وقد نسبها إلى بعض المكيين.

وقراءة (بيئس) بفتح الباء وتسكين الياء وهمزة بعدها مكسورة على مثال «فيعل» وقد نسبها إلى بعض الكوفيين.

وقراءة (بئس) بفتح الباء وكسر الهمزة على مثال فَعِلٍ ونسبها إلى بعض البصريين.

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر: جـ٢ / ص ٢٧٢ - ٢٧٣، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص / ١٢٣.

وقراءة (بئس) بكسر الباء وفتح السين وسكون الهمزة على معنى بئس العذاب، وقد حكمنا على هذه القراءات الأربع المذكورة أخيراً بالشذوذ لأنها وراء العشر المتواترة وما وراء العشر فهي شواذ من الشواذ التي لا يجوز القراءة بها.

وتوجيه القراءات الأربع المتواترة كالآتي:

ووجه من قرأ بغير همز وهو نافع وأبو جعفر أن أصله فعل ماض نقل إلى التسمية فوصف به العذاب فأصله أن يكون بهمزة مكسورة لأنه منقول من (بيئس) لكن أسكنت الهمزة استخفافاً كما قالوا في علم علم وكانت الهمزة أولى بالإسكان لثقلها وصعوبة النطق بها مع كسرها وكسر ما قبلها فلما سكنت خففت بالبدل بياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وجه من قرأ بهمزة ساكنة وهو ابن عامر الشامي ـ أنه أتى بها على الأصل بعد نقلها من الكسر، فكأنه كره أن يغيرها بالتخفيف والبدل وقد غيرت عن الحركة إلى السكون.

ووجه من قرأ بهمزة مكسورة وفتح الباء وياء بعد الهمزة أنه جعلها مصدراً وصف به العذاب من (بيئس).

حكى أبو زيد: بئس الرجل بئيساً، والمصدر على فعيل، كثير نحو النذير والنفير، والتقدير: بعذاب ذي بئيس أي ذي بؤس لأن بؤساً أيضاً مصدر بئس، وقيل: إن بيئساً اسم فاعل من بؤس الرجل، إذا كان شديد البأس فيكون بيئس اسم فاعل من بؤس ويكون معناه: بعذاب شديد.

ووجه من قرأه على (فيعل) فإنه جعله ملحقاً بـ(جعفر) كضيغم وهو صفة للعذاب أيضاً[1].

فائدة ومما يدل على أن تفسير ابن جرير ألف بعد تسبيع ابن مجاهد ما جاء في تفسيره هذا في سورة الأعراف حيث قال: وقد ذكر عن الكسائي أنه كان يفرق بين الإلحاد واللحد فيقول في الألحاد أنه العدول عن القصد وفي اللحد أنه الركون إلى الشيء وكان يقرأ جميع ما في القرآن ويلحدون بضم الياء وكسر الحاء إلا التي في

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيس: جـ١ ص /٤٨١ ـ ٤٨٢.

النحل فإنه يقرأوها (يلحدون) بفتح الياء والحاء ويزعم أنه من الركون[1].

٩٤ ـ قال تعالى: ﴿ فلما آتاهما صالحاً جعلا له شركاء فيما آتاهما آتهما فتعالى الله عما يشركون ﴾.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: اختلفت القراء في قراءة قوله «شِـرْكاً».

فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة وبعض المكيين والكوفيين: «جعلا له شِرْكـاً» بكسر الشين، بمعنى الشركة.

وقرأه بعض المكيين وعامة قراء الكوفيين وبعض البصريين: «شركاء» بضم الشين بمعنى جمع شريك.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: وهذه القراءة أولى القراءتين ـ بالصواب لأن القراءة لو صحت بكسر الشين لوجب أن يكون الكلام: فلما آتاهما صالحاً جعلا لغيره فيه شركا ـ لأن آدم وحواء لم يدينا بأن ولدهما من عطية إبليس ثم يجعلا لله فيه شركاً لتسميتهما إياه بـ «عبد الله» وإنما كان يدينان لا شك بأن ولدهما من رزق الله وعطيته، ثم سمياه (عبد الحارث) فجعلا لإبليس فيه شركا بالاسم.

فلو كانت قراءة من قرأ: «شركا» صحيحة وجب ما قلنا أن يكون الكلام جعلا لغيره فيه شركا، وفي نزول وحي الله بقوله: «جعلا له» ما يوضح عن أن الصحيح من القراءة «شركاء» بضم الشين على ما بينت قبل. اهـ المراد منه[2].

أقول وبالله التوفيق:

إنه قد ذهب إلى أن قراءة (شركا) بكسر الشين وبالتنوين من غير همزة غير صحيحة ثم وضح أن السبب الذي جعلها غير صحيحة ومرجوحة مخالفتها القياس الذي ابتدعه لأنها كما زعم لو صحت بكسر الشين لوجب أن يكون نظم ـ الكلام: فلما آتـهما صـلحاً جعلا لغيره فيه شركاً إلخ ولا شك أن هذا قياس صرف ومن المعلوم أن القياس لا وجود له فيما هو مبناه النقل الصحيح بـطريق التواتـر كالقراءات القرآنية، وإنما قلت في هذا التعليق إنه ذهب إلى أن هذه القراءة غير

---

(١) انظر جامع البيان.

(٢) انظر تفسير الطبري٤ جـ ٩ ـ ١٠ /ص ١٠١، جـ ١٣/ص ٣١٤.

صحيحة لأنه قال: لأن القراءة لو صحت بكسر الشين لوجب. . إلخ وهذا صريح في قطعه بعدم صحتها طالما نظم الكلام مخالفاً للقياس الذي وضعه ليجعله ميزاناً يزن به الصحة وعدمها في القراءة وإن كان يفهم هذا من قوله «وهذه القراءة أولى القراءتين بالصواب لأن ترجيح القراءة على أخرى مع تواترهما يعتبر طعناً في المرجوحة وإشعاراً بعدم صحتها وهو كذلك لا شك فيه ويا ليتني كان هذا الذي سلك هذا المسلك غير ابن جرير الطبري لأن هذا الموضوع أساسه التوقيف والنقل لا غير وأما استعمال الأقيسة فيما هو كذلك فإنه يعتبر خلافاً للحق والصواب هذا. .

ومما زادني وضوحاً في أن الشيخ صرح بعدم صحة قراءة (شركا) بكسر الشين بدون الهمزة قوله: «وفي نزول وحي الله بقوله»: «جعلا له» ما يوضح عن أن الصحيح من القراءة «شركاء» بضم الشين إلخ، وفي هذا تصريح لعدم صحة غيرها وهي قراءة كسر الشين كما علمت.

وكيف تقبل هذه الدعوى التي صدرت منه والحال أن القراءتين متواترتان وإذا كانت القراءة كذلك فلا تصويب ولا ترجيح فيها، وإذا عرفت ذلك فعليك أن تكون على معرفة تامة من أصحاب هاتين القراءتين لئلا تقع فريسة للشبه التي وقع فيها كثير من الناس من حيث لا يشعرون.

فالذين يقرأون (شركا) بكسر الشين وبإسكان الراء وتنوين الكاف من غير همز نافع بن نعيم وأبو جعفر المدنيان، وشعبة.

والذين يقرأون بضم الشين وفتح الراء ومد الكاف وهمزة مفتوحة بعد المد وحذف التنوين الباقون من القراء العشرة[1].

توجيه هاتين القراءتين كالآتي:

فوجه من كسر الشين أنه جعله مصدراً وقد حذف مضافاً تقديره: جعلا له ذا شرك أو ذوي شرك فيرجع إلى معنى أنهم جعلوا لله شركاء.

ووجه من ضم الشين ومده أنه جعله جمع شريك. الله أعلم[2].

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري: جـ ٢/ص ٢٧٣.
والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: جـ / ص ١٢٥.

(٢) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب: جـ ١ ص ٤٨٥ - ٤٨٦ والحجة في القراءات لابن خالويه: ص ١٦٨.

وحينئذٍ فمعنى القراءتين واحد لا يختلف.. والله أعلم.

٩٥ - قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ﴾[1].

قل أبو جعفر رحمه الله تعالى: «اختلفت القراء في قراءة قوله «طيف».

فقرأته عامة قراء أهل المدينة والكوفة «طائف» على مثال فاعل، وقرأه بعض المكيين والبصريين والكوفيين: «طيف من الشيطان».

واختلف أهل العلم بكلام العرب في فرق ما بين «الطائف» و«الطيف» فقال بعض البصريين: «الطائف» والطيف، سواء وهو ما كان كالخيال والشيء يلم بك، قال: ويجوز أن يكون «الطيف» مخففاً عن «طيف» مثل ميت، وميت.

وقال بعض الكوفيين: «الطائف» ما طاف بك من وسوسة الشيطان، وأما الطيف فإنما هو من اللمم والمس.

وقال آخر منهم: «الطيف» اللمم، والطائف كل شيء طاف بالإنسان.

وذكر عن أبي عمروبن العلاء أنه كان يقول: «الطيف» الوسوسة.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: وأولى القراءتين في ذلك عندي - بالصواب قراءة من قرأ: «طائف من الشيطان» لأن أهل التأويل تأولوا ذلك بمعنى الغضب والزلة تكون من المطيف به.

وإذا كان ذلك معناه كان معلوماً - إذ كان «الطيف» إنما هو مصدر من قول القائل: «طاف يطيف» - أن ذلك خبر من الله عما يمس الذين اتقوا من الشيطان وإنما يمسهم ما طاف بهم من أسبابه وذلك كالغضب والوسوسة وإنا يطوف الشيطان بابن آدم ليستزله عن طاعة ربه أوليوسوس له والوسوسة والاستزلال هو الطائف من الشيطان».

وأما الطيف فإنما هو الخيال وهو مصدر: «من طاف يطيف»[2]، ويقول: لم أسمع في ذلك «طاف يطيف».

---

(١) سورة الأعراف: آية رقم / ٢٠١.

(٢) قال ابن شاكر في التعليق: «وأما الطيف» إلى آخرة الفقرة الثانية المختومة ببيت الشعر لا أشك أنه قد =

وحكى البصريون وبعض الكوفيين سماعاً من العرب «طاف يطيف» و «طفت أطيف» وأنشدوا في ذلك[1].

أنّي ألم بك الخيال يطيف ومطافه لك ذكرة وشغوف[2]

ا هـ المراد من توجيهه[3].

أقول وبالله التوفيق: -

إن الشيخ رحمه الله تعالى ذهب كعادته فيما سبق من توجيه بعض القراءات إلى تفضيل إحدى القراءتين المتواترتين على أخرى، حيث قال: (وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ: «طائف من الشيطان» ثم ذكر العلة التي ذهب لأجلها إلى ما ذهب إليه من هذا التفضيل حيث قال: «لأن أهل التأويل تأولوا ذلك بمعنى الغضب والزلة تكون من المطيف به إلخ ولا يخفى ضعف هذا القول بل بطلانه لأن أهل التأويل ذكروا أن معنى «الطائف» والطيف هو الغضب والوسوسة، يعني معناهما واحد في أغلب أقوال أهل التأويل ولم يقطعوا أن معنى «الطيف» الخيال، ومعنى «الطائف» الغضب والوسوسة.

والدليل على أن معناهما واحد ما قرره البصريون من «الطائف والطيف» سواء وهو ما كان كالخيال والشيء يلم بك وهذا يشمل الغضب والوسوسة وكل ما يلم بالإنسان من العوارض، وقد ذكر ذلك عنهم الشيخ نفسه، وما جاء من بعض التابعين المعتمد عليه في التفسير كمجاهد بن جبر وسعيد بن جبير حيث ذهبا إلى أن (الطائف، والطيف) معناهما الغضب والوسوسة.

كما ساق الشيخ هذه الأسانيد المتصلة بهم في تفسير نفس هذه الآية وأيضاً سياق الكلام يؤيد ذلك «يعني أن معنى الحرفين الغضب والوسوسة من الشيطان: حيث كان الحديث قبل هذه الآية من أمر الله لنبيه بأخذ العفو والتمادي في طريق

= وضع في غير موضعه فهو يقول بعد: (ويقول لم أسمع في ذلك) وهذا القائل غير أبي جعفر بلا شك، ولم أستطيع تحديد موضعه من الأقوال السالفة فلذلك تركته مكانة وفضلته وكان حقه أن يقدم قبل قوله: «قال أبو جعفر: وأولى القراءتين».

(1) القائل لهذا البيت كعب بن زهير.

(2) ديوانه: ١١٣، ومجاز القرآن لأبي عبيدة - ١ - ٢٣٧.

(3) انظر جامع البيان للطبري جـ ٩ - ١٠/ص ١٠٦ - ١٠٧، جـ ١٣ ص /٣٣٤ - ٣٣٥.

الدعوة إلى الخير مع عدم المبالاة بما يصدر عن الجهال من الجفوة والتطاول عليه باللسان وعدم الغضب من ذلك، ثم أرشده أن جاءه صارف من الشيطان يصرفه عن هذه الأخلاق النبيلة إلى الاستعاذة بالله العليم القدير من شره ووسوسته، فهو قادر على رد كيده وكيد كل كائد ثم أخبر أن المتقين إذا عرضهم عارض من أسباب الشيطان من حصول الغضب مع إخوانه أو قصد المعصية تذكروا أمر الله وانتهوا إلى أمره، وأما إخوان الشيطان فلا يقصرون في تنفيذ نواياه الخبيثة لأنهم منقادون له في كل ما يقودهم إليه.

وخلاصة القول أن المقارنة التي أجريت في الفرق بين معنى «الطائف والطيف» من أهل العلم أدت إلى أن معانيهما متقاربة وليست متباعدة وكلها تدور حول ما يلقى الشيطان في قلب الإنسان من الخروج عما يرضى الله ورسوله ﷺ وحينئذٍ فلا عبرة لما ذهب إليه من أن أهل التأويل ذهبوا إلى أن معنى الطائف الغضب، والزلة، ومعنى الطيف الخيال.

ومع ما ذكرنا من إزالة هذه الشبهة التي صدرت منه فإن القراءة لا يغض من شأنها شيء من هذه الشبهات طالما علم تواترها ويجب أن تكون متواترة ثابتة كأختها التي ذهب إلى رجحانها في زعمه ولا التفات إلى من خاض في ذلك كائناً من كان لأن الحق فوق الجميع.

بيان أصحاب هاتين القراءتين

فالذين يقرأون بحذف الألف التي بعد الطاء وإثبات ياء ساكنة بعدها في مكان الهمزة عبد الله بن كثير المكي والكسائي وأبو عمر والبصري ويعقوب الخضرمي والذين يقرأون بحذف بإثبات التي بعد الطاء وهمزة مكسورة بعد الألف في موضع الياء الباقون من العشرة[1].

ثم نذكر توجيه بعض العلماء في هاتين القراءتين إضافة إلى توجيه الشيخ رحمه الله تعالى.

فوجه من قرأ بغير ألف أنه جعله مصدر (طاف الخيال يطيف طيفاً مثل «كال

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري: جـ٢ ص ٢٧٥، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضي، ص/١٢٥ ـ ١٢٦.

يكيل» إذا ألم في المنام، قال أبو عبيدة: طيف من الشيطان يلم به يقال أيضاً طاف الخيال يطوف مثل قال يقول، فيكون طيف مخففاً من «طيف» كميت وميت، ودل على ذلك أن ابن جبير قرأ «طيف» التشديد.

ووجه من قرأه على فاعل أنه جعله أيضاً مصدراً كالعافية والعاقبة حكى أبو زيد: طاف الرجل يطوف طوفاً إذا أقبل وأدبر، وأطاف يطيف إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم، وطاف الخيال يطوف إذا ألم في المنام وقيل الطائف ما طاف به من وسوسة الشيطان، والطيف من اللمم ومس الجنون وقال الكسائي: الطيف اللهو، والطائف كل ما طاف حول الإنسان [١].

ووجه هذين الحرفين ابن خالويه في كتابه حجة القراءات وهذا نصه: قوله تعالى: ﴿ وإذا مسهم طيف ﴾ يقرأ بإثبات الألف وحذفها، فالحجة لمن أثبتها: أنه جعله اسم الفاعل من طاف الخيال: إذا طرق النائم وهما لغتان طاف طوفاً، وأطاف مطافاً.

ومعنى طائف الشيطان: وسواسه ولممه وختله قال الشاعر:

وتضحى عن غب السرى وكأنا ... أطاف بها من طائف الجن[٢] أولق

والحجة لمن حذفها: أنه أراد به: رده إلى الأصل وأصله: طويف فلما تقدمت الواو بالسكون قلبت ياء وأدغمت في الياء فثقل عليهم تشديد الياء مع كسرها فخففوه بأن طرحوا إحدى الياءين وأسكنوا كما قالوا هين لين قال حسان بن ثابت:

جـنـيـة أرقـى طـيـفـهـا ... يذهب صبحاً وترى في المنام[٣]

وأنت ترى من هذه التوجيهات كلها كون معنى الحرفين واحد، والله أعلم.

٩٦ ـ قال تعالى: ﴿ وإخوانهم يمدونهم في الغيّ ثم لا يقصرون ﴾[٤]. قال

---

(١) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب القيسي جـ١ ص ٤٨٧.

(٢) اللسان ينسب البيت إلى الأعمش في وصف نافيه ورواية البيت كما ذكرها: وتصبح عن غب السرى وكأنما ألم بها من طائف الجن أولقي والأولف شبه الجنون، انظر: اللسان مادة ولق/ قال الفراء وهم يصفون الناقة ـ لسرعتها ـ بالحدة والجنون، انظر الخصائص لابن جن جـ٣/ص ٢٩٢.

(٣) من قصيدة أولها:

مـا هـاج حـسـان رسـوم الـمـقـام ... ومـظـعـن الـحـي ومـبـنـي الـخـيـام

(٤) سورة الأعراف: آية/ ٢٠٣.

أبو جعفر رحمه الله تعالى: «وأما قوله: «يمدونهم» فإن القراء اختلفت في قراءته.

فقرأه بعض المدنيين: «يمدونهم» بضم الياء من «أمددت». وقرأته عامة قراء الكوفيين والبصريين: «يمدونهم» بفتح الياء من «مددت».

قال أبو جعفر: «والصواب من القراءة في ذلك عندنا: يمدونهم بفتح الياء لأن الذي يمد الشيطان إخوانهم من المشركين إنما هو زيادة من جنس الممدود.

وإذا كان الذي مد من جنس الممدود، كان كلام العرب «مددت» لا أمددت. اهـ منه [1].

أقول وبالله التوفيق: -

إن أبا جعفر رحمه الله تعالى: صرح بأن الصواب من القراءتين في هذا اللفظ الكريم «يمدونهم» فتح الياء وضم الميم، ويفهم من ذلك أن غير هذه القراءة من ضم الياء وكسر الميم، من ذلك خطأ وغلط لأن ضد الصواب هو الخطأ.

ولا شك أن هذا الرأي خلاف الحق الذي عليه سلف هذه الأمة وعلى رأسهم سيد المرسلين حيث إنهم يصوبون القراءات إذا علم ثبوتها بطريق التواتر ولا يخطئون شيئاً من ذلك، وقد سبقت لك أمثلة ذلك ومضى بيان حكمه غير مرة من هذه الرسالة، فلاحظه.

ومن العجب أن هذه القراءة التي أنكرها قراءة أهل المدينة نافع وأبي جعفر التي لها مكانة مرموقة عند السلف، ولذلك قال سعيد بن منصور سمعت مالك بن أنس يقول:

قراءة أهل المدينة سنة قيل له: قراءة نافع؟، قال نعم وأيضاً كان أبو جعفر أحد صاحبي هذه القراءة قد تلقى القراءة من الصحابة مثل زيد بن ثابت وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة وكان تابعياً ثقة كبير القدر قال يحيى بن معين كان إمام أهل المدينة في القراءة وكان ثقة وهذه شهادة جاءت من عالم من علماء الجرح والتعديل وهي كافية لبيان درجة هذه القراءة .

وقولي: قراءة أهل المدينة لها مكانة مرموقة عند السلف لا يعني أن القراءة

(١) انظر: جامع البيان للطبري: جـ ٩ - ١٠/ ص ١٠٨، ١٠٩ جـ ١٣/ ص ٣٤٠.

بعضها أرفع من بعض كما يعتقد من لا علم له بحقيقة القراءات وإنما المراد به بيان أنها في منزلة لا يتطرق إليها الشك في تواترها كأخواتها من القراءات المتواترة الثابتة من غيرهم هذا..

والعلة التي ذكرها الشيخ هنا لا تدفع هذه القراءة لأنها متواترة ولا معارضة لأحد في القراءة إذا تواترت بل عليه أن يقبلها بدون محاولة العلل الواهية لأن القراءة نص ولا شيء يعارض النص إذا كانت بهذه المثابة لأن السلف قطعوا بأنه لا معارضة بين القراءات ما دام الأمر كذلك.

وأما ما قاله الشيخ: «من أن الذي يمد الشيطان إخوانهم من المشركين إنما هو من زيادة جنس الممدود إلخ، فلم يكن موضع اتفاق عند أهل اللغة: وذلك أن بعضهم ذهبوا إلى أن مد وأمد بمعنى واحد ولهذا قيل: مد الجيش من باب رد وأمده إذا زاده وقواه ومنه مددت السراج والأرض إذا أصلحتها الزيت والسماد وعلى هذا فالرباعي والثلاثي بمعنى واحد، وذهب بعضهم إلى أن مد إذا زاده من جنسه وأمده، إذا زاده من غير جنسه.

وبعضهم ذهبوا أن مد يستعمل في الشر ولذا قال تعالى: ﴿ ونمد له من العذاب مداً ﴾ وأمد في الخير كقوله: ﴿ ويمددكم بأموال وبنين ﴾ وأمددناهم بفاكهة ولحم، أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف الآية (١).

وإذا كان الأمر كذلك فلا وجه لقطع الشيخ لمعنى هذا، ومع ذلك فإن القراءة لا تخضع لهذه الأمور العقلية والاجتهادية بل هي نقل صحيح لا دخل لهذه الأمور فيها ومن هنا نعلم أن القراءتين كلتيهما بمعنى واحد على حد سواء وكلها صواب من عند الله تعالى...

أصحاب هاتين القراءتين

فالذين يقرأون بضم الياء وكسر الميم من هذا اللفظ الكريم «يمدونهم»، نافع بن نعيم وأبو جعفر المدنيان.

والذين يقرأون بفتح الياء وضم الميم الباقون من القراء العشرة (٢). انتهى توجيهه من سورة الأعراف ويليه توجيه سورة الأنفال منه.

---

(١) انظر الفتوحات الإلهية ببعض التصرف من الكاتب جـ ١ ص ٢٠.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٧٥، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ص ١٢٦.

القراءات
التي في سورة الأنفال

٩٧ ـ قال تعالى: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾[١].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «واختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء أهل المدينة: «مردفين» بنصب الدال.

وقرأه بعض المكيين وعامة قراء الكوفيين والبصريين: «مردفِين» وكان أبو عمرو يقـرأه كذلك ويقول فيما ذكر عنه: هو من أردف بعضهم بعضاً».

وأنكر هذا القول من قول أبي عمرو وبعض أهل العلم بكلام العرب وقال: إنما «الإرداف» أن يحمل الرجل صاحبه خلفه، قال: ولم يسمع هذا في نعت الملائكة يوم بدر.

واختلف أهل العلم بكلام العرب في معنى ذلك إذا قرىء بفتح الدال أو بكسرها، فقال بعض البصريين والكوفيين: معنى ذلك إذا قرىء بالكسر أن الملائكة جاءت يتبع بعضهم بعضاً على لغة من قال: «أردفته» وقالوا: العرب تقول: أردفته وردفته بمعنى: تبعته، وأتبعته، واستشهد لصحة قولهم ذلك بما قال الشاعر: [٢].

---

(١) سورة الأنفال: آية/٩.

(٢) هو: خريمة بن نهد بن زيد بن ليث بن أسلم بن الحاف بن قضاعة من قدماء الشعراء في الجاهلية اهـ. انظر: تحقيق ابن شاكر ١٣/٤١٤ ـ ٤١٥.

إذا الجوزاء أردفت الثريا ظننت بآل فاطمة الظنونا

قالوا: فقال الشاعر: «وأردفت» وإنما أراد «ردفت» جاءت بعدها لأن الجوزاء تجيء بعد الثريا.

وقالوا: إذا قرىء «مردفين» أنه مفعول بهم كأن معناه: بألف من الملائكة يردف الله بعضهم بعضاً.

وقال آخرون: معنى ذلك إذا كسرت الدال: أردفت الملائكة بعضها بعضاً ـ وإذا قرىء بفتحها: أردف الله المسلمين بهم.

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «والصواب من القراءة في ذلك عندي قراءة من قرأ» بألف من الملائكة مردفين «بكسر الدال لإجماع أهل التأويل على ما ذكرت من تأويلهم أن معناه يتبع بعضهم بعضاً ومتتابعين ففي اجماعهم على ذلك من التأويل الدليل الواضح على أن الصحيح من القراءة ما اخترنا في ذلك من كسر الدال بمعنى: أردف بعض الملائكة بعضاً، ومسموع من العرب جئت مردفاً لفلان: أي جئت بعده.

وأما قول من قال: معنى ذلك إذا قرىء «مردفين» بفتح الدال أن الله أردف المسلمين بهم فقول لا معنى له، إذ الذكر الذي في مردفين من الملائكة دون المؤمنين.

وإنما معنى الكلام: أن يمدكم بألف من الملائكة يردف بعضهم ببعض ثم حذف ذكر الفاعل، وأخرج الخبر غير مسمى فاعله فقيل: مردفين بمعنى: مردف بعض الملائكة ببعض، ولو كان الأمر على ما قاله من ذكرنا قوله: وجب أن يكون في المردفين ذكر المسلمين لا ذكر الملائكة وذلك خلاف ما دل عليه ظاهر القرآن ثم قال الشيخ: وقد ذكر في ذلك قراءة أخرى وهي «مردفين» مثقل على معنى مرتدفين اهـ. كلامه من توجيه هذا الحرف.

أقول وبالله التوفيق:

إن الشيخ صرح بأن الصواب من هاتين القراءتين قراءة من كسر الدال، من «مردفين».

ثم ذكر السبب الذي دعاه إلى هذا التصويب بقوله: «لإجماع أهل التأويل

على ما ذكرت من تأويلهم، أن معناه: يتبع بعضهم بعضاً ومتتابعين ففي إجماعهم على ذلك من التأويل الدليل الواضح.. إلخ.

ومما لا شك فيه أن هذا السبب الذي تعلق به لا يقوى على دفع قراءة فتح الدال حتى من جهة اللغة فضلاً عن الجهة القرآنية لأن معنى «مردفين» بفتح الدال هو معنى مردفين بكسر الدال وذلك أن المعنى على فتح الدال أن الله سبحانه وتعالى جعل الملائكة يتبع بعضهم بعضاً ومتتابعين وتتابع الملائكة لمشاركة المؤمنين في القتال بأعداء الله الكفار ـ من الله تعالى حقيقة لأنه هو الذي أقدرهم على ذلك والمعنى على كسر الدال أن الملائكة يتبع بعضهم بعضاً وتابع بعضهم بعضاً وهذا التتابع وقع منهم مجازاً وإن كان من عند الله تعالى حقيقة ولا تنافي بين المعنيين.

ومع ما ذكرنا من إزالة هذه الشبهة فإن القراءة إذا ثبتت بطريق التواتر فلا يمكن أن تكون إحداهما صواباً والأخرى غير صواب ومن قال ذلك فقد أخطأ طريق الحق الذي لا طريق غيره.

وأما ما ذكره من أن الصواب كسر الدال في «مردفين» فإنه يدل دلالة واضحة على أن قراءة فتح الدال غير صواب ولا شك أن هذا يعتبر طعناً في القراءة التي ذهب إلى أنها غير صواب وهذا ذنب عظيم يجب أن يستغفر منه.

وقد تبين لي بعد التأمل أنه نقض ما ذهب إليه من أن معنى «مردفين» بفتح الدال غير معنى «مردفين» بكسر الدال حيث قال: وأما قول من قال معنى ذلك إذا قرئت «مردفين» بفتح الدال أن الله أردف المسلمين بهم فقول لا معنى له إذا الذكر في مردفين من الملائكة دون المؤمنين.

وإنما معنى الكلام: أن يمدكم ربكم بألف من الملائكة يردف بعضهم ببعض ثم حذف ذكر الفاعل وأخرج الخبر غير مسمى فاعله فقيل «مردفين» بمعنى: مردف بعض الملائكة ببعض.

ولو كان الأمر على ما قاله من ذكرنا قوله، وجب أن يكون في المردفين ذكر المسلمين لا ذكر الملائكة وذلك خلاف ما دل عليه ظاهر القرآن.

وهذا الرد الذي حصل منه تجاه القائل يعتبر نقضاً لما بناه واعترافاً منه باتحاد معنى الحرفين كما هو ظاهر من هذا الرد ونحن معه في الرد على القائل إلا أن هذا الرد دل على ما ذهبنا إليه هذا..

ومما يؤخذ على الشيخ في توجيه هذا اللفظ أيضاً قوله: «وقد ذكر في ذلك قراءة أخرى إلخ، وهذه القراءة التي أشار إليها شاذة ولكنه ذكرها ولم يبين شذوذها وقد علم ما يترتب على ذلك من الفساد في الدين والواجب بيان ذلك.

وأيضاً أنه لم يذكر ابن عامر الشامي من أصحاب قراءة كسر الدال مع من ذكرهم حيث قال: وقرأه بعض المكيين وعامة قراء الكوفيين والبصريين وعدم ذكره هذا القارىء يدل على أنه لم يوجد بين أهل الفتح وأهل الكسر ويفهم أن له قراءة أخرى غير هاتين القراءتين، وقد علمت أن ما عداهما شاذة والحق أن عبد الله بن عامر الشامي من الذين يقرأون بكسر الدال، وأن قراءة الفتح قراءة أهل المدينة والبصرة وهذا. .

بيان أصحاب هاتين القراءتين

فالذين يقرأون بفتح الدال من «مردفين» نافع بن نعيم وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنيان ويعقوب الحضرمي.

والذين يقرأون بكسر الدال من هذا اللفظ الكريم الباقون من القراء العشرة [1].

٩٨ ـ قال تعالى: ﴿إذ يغشيكم النعاس أمنة﴾ الآية [2].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «اختلفت القراء في قراءة قوله: «إذ يغشيكم الناس أمنة منه». .

فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة: «يغشيكم النعاس بضم الياء وتخفيف الشين ونصب النعاس من «أغشاهم الله النعاس يغشيهم».

وقرأته عامة قراء الكوفيين: «يغشيكم» بضم الياء وتشديد الشين من غشاهم الله النعاس فهو يغشيهم».

وقرأ ذلك بعض المكيين والبصريين: «يغشاكم النعاس» بفتح الياء ورفع

---

(١) انظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري: جـ٢/ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦، والبدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضي: ص/١٢٦.

(٢) سورة الأعراف: آية/ ١٠.

النعاس بمعنى «غشيهم النعاس فهو يغشاهم».

واستشهد هؤلاء لصحة قراءتهم كذلك بقوله في آل عمران «يغشى طائفة» [1].

قال أبو جعفر: وأولى ذلك بالصواب: «إذ يغشيكم» على ما ذكرت من قراءة الكوفيين لإجماع جميع القراء على قراءة قوله: «وينزل عليكم من السماء ماء» بتوجيه ذلك إلى أنه من فعل الله عز وجل، وكذلك الواجب أن يكون كذلك «يغشيكم» إذ كان قوله: «وينزل» عطفاً على «يغشيكم» ليكون الكلام متسقاً على نمط واحد. ا هـ توجيهه في هذا اللفظ الكريم[2].

أقول وبالله التوفيق:

إنه نهج منهجه الذي تكرر منه في تفسيره هذا عند توجيهه القراءات فيه حيث فضل بعض القراءة على أخرى مع تواتر الجميع.

وقد عرفت من ردودنا السابقة أن هذا المنهج غير صواب لأنه يؤدي إلى أن القراءة المفضولة أحط درجة من الفاضلة، ولا شك أن هذا يعتبر طعناً في القراءة المتواترة وفتحاً للأبواب لتشكيك الناس في قدسية كلام الله وإيراداً للشبهة لضعفاء العقول والذي يدل على أنه فضل قراءة متواترة على قراءات أخرى مثلها.

قوله: في توجيه هذا اللفظ الكريم: وأولى ذلك بالصواب: «إذ يغشيكم» ثم جعل حجته التي تؤيد صحة ما ذهب إليه من هذا التفضل المزعوم القياس أي قياس هذه القراءة التي ذهب إلى كونها راجحة على قراءة أخرى، وقد علمت بطلان هذا المذهب القياسي في إطار القراءات القرآنية لأنها سنة متبعة يأخذها الآخر من الأول نقلاً صحيحاً صريحاً ولا دخل للقياس في ذلك.

وهذا القياس الذي جعله حجة له في إنكار هذه القراءة المتواترة هو قوله: «لإجماع جميع القراء على قراءة قوله: «وينزل عليكم من السماء ماء» بتوجيه ذلك إلى أنه من فعل الله عز وجل، أقول ولو سلمنا هذا الرأي جدلاً فماذا يكون توجيه قراءة أهل المدينة «يغشيكم النعاس» ولا شك أن الإغشاء من فعل الله كما

---

(١) سورة آل عمران: آية/١٥٤.

(٢) انظر جامع البيان للطبري: جـ ١٣ ص ٤٢٠ ـ ٤٢١، مخطوطة جـ ٩ ـ ١٠/ص ١٢٩.

أن التغشية من فعله سبحانه وتعالى لأن الفاعل في «يغشيكم» على القراءتين الكوفية والمدنية يعود على الله بدون فرق وحينئذٍ فلا اعتبار لهذا القياس الذي لا محل له هنا.

وأما قراءة المكيين والبصريين «يغشاكم النعاس» على كون النعاس فاعلاً ليغشى فالغشيان من النعاس مجازاً ومن الله حقيقة وحينئذٍ فهذه القراءات الثلاث كلها لا تتنافى ومدلولها كما علمت واحد.

وأما قوله: «إذ كان قوله «وينزل» عطفاً على يغشى» ليكون الكلام متسقاً على نحو واحد، فقياس محض أيضاً ولا دخل للقياس في هذا الموضوع الذي أساسه النقل والتلقي والأخذ بطريق التواتر المقطوع به عند الجمهور.

هذا وخلاصة القول في ذلك أن هذه القراءات الثلاث متواترة على درجه واحدة لا تفاضل بينها في ذلك كما بينا لك غير مرة في هذا البحث.

بيان أصحابها من القراء العشرة

فالذين يقرأون بضم الياء وسكون الغين وكسر الشين مخففة وبعدها ياء ساكنة مدية ونصب النعاس: نافع وأبو جعفر المدنيان، والذين يقرأون بفتح الياء وسكون الغين وفتح الشين مخففة وألف بعدها ورفع النعاس ابن كثير المكي وأبو عمرو البصري، والذين يقرأون بضم الياء وفتح الغين وكسر الشين مشددة وياء ساكنة مدية بعدها ونصب النعاس الباقون من العشرة (١).

٩٩ ـ قال تعالى: ﴿ إِن تَسْتَفْتِحُواْ فَقَدْ جَآءَكُمُ ٱلْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُواْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ وَلَن تُغْنِىَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْـًٔا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢).

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: اختلفت القراء في قراءة قوله: «وأن الله مع المؤمنين» ففتحها أي الهمزة عامة قراء أهل المدينة بمعنى لكثرتها: فعطف بـ (أن) على موضع ولو كثرت كأنه قال: لكثرتها ولأن الله مع المؤمنين، ويكون موضع «أن» حينئذٍ نصباً على هذا القول.

---

(١) انظر النشر لابن الجزري جـ٢ ص ٢٧٦، والبدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضي/ ص ١٢٧.
(٢) سورة الأنفال: آية/١٩.

وكان بعض أهل العربية يزعم أن فتحها إذا فتحت علي «وأن الله موهن كيد الكافرين» وأن الله مع المؤمنين عطفاً بالأخرى على الأولى.

وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين والبصريين (وإن الله) بكسر الألف على الابتداء واعتلوا في ذلك بقراءة عبد الله: «وإن الله مع المؤمنين».

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «وأولى القراءتين بالصواب قراءة من كسر «أن» للابتداء لتقض الخبر قبل ذلك عما يقتضي قوله: «وأن الله مع المؤمنين» (١).

أقول وبالله التوفيق:

إن ابن جرير رحمه الله تعالى وجه القراءتين توجيهاً جيداً حيث إن هذا التوجيه الذي قام به يشير إلى أن معنى القراءتين واحد وذلك أنه إذا عطف هذا اللفظ الكريم «وأن الله مع المؤمنين» على قراءة فتح أن على موضع «ولو كثرت» أو قدرت اللام قيل إن كما ذهب إلى ذلك بعض الموجهين كما قال الشيخ أفاد التعليل والمعنى: لكثرتها ولأن الله مع المؤمنين.

وإذا قرئت إن بكسر الهمزة يفيد أيضاً نفس المعنى الذي أفادته على العطف إذا فتحت الهمزة لأن الجملة تعليلة ولا شك أن هذا الاتجاه يعطي ثمرة يانعة حيث يوفق بين القراءتين في إطار معنى واحد لا تفكك بينه.

وأيضاً ذكر الشيخ رحمه الله تعالى في ضمن توجيه قراءة فتح الهمز في هذا اللفظ الكريم «وأن الله مع المؤمنين» أن بعض أهل العربية ذهب إلى أن عطفها على «وأن الله موهن كيد الكافرين» عطفاً بالأخرى على الأولى.

أقول وهو كذلك لأن هذا جائز في العربية بلا غضاضة لأنهم أجازوا في موضع أن المفتوحة الهمزة وجهين الرفع على كونها خبر المبتدأالمحذوفوالتقدير ذلكم أن الله موهن كيد الكافرين.

والثاني النصب على كونه مفعولاً به لفعل محذوف تقديره، وأيقنوا أن الله موهن كيد الكافرين وأيقنوا أن الله مع المؤمنين ولذلك خذل أعداءهم ونصرهم.

---

(١) انظر تفسير الطبري: جـ ٩ ـ ١٠، ص ١٣٩ مخطوطة/ وجـ ١٣/ ص ٤٥٦ ـ ٤٥٧، مخطوطة.

وقد ذهب إلى هذه التوجيهات في هذا اللفظ الكريم على قراءة فتح الهمزة كل من مكي بن أبي طالب القيسي وابن خالويه كما ذهب إلى ذلك شيخنا العلامة محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى، ولكنه بعدما أشاد الصرح هدمه لأنه بهذا التوجيه وفق بين القراءتين وبين أنهما لا تختلفان في مدلولهما كما علمت ثم بعد ذلك فضل قراءة كسر الهمزة على قراءة فتحها مع تواترهما، وقد علمت عدم جواز ذلك مهما كانت الحجج التي أتى بها صاحب الشبهة قوية لأنها لا ساق لها في مقابل ما هو مبناه النقل الصريح الصحيح كالقراءات القرآنية ونعرف من ذلك أن القراءتين متواترتان لا مزية بينهما هذا.

وقوله: بعدما ذكر قراءة كسر الهمزة ـ واعتلوا بأنها في قراءة عبد الله: «وإن الله لمع المؤمنين» مشيراً إلى قوة هذه القراءة لأجل قراءة عبد الله المذكورة ـ لا وجه له لأن هذه القراءة ثابتة بدون أن يدعمها شيء حتى ولا داعي إلى ذلك وأيضاً لا يجعلها مفضلة على أختها المتواترة افهم هذا وفقك الله.

بيان أصحابها من القراء العشرة

فالذين يقرأون بفتح الهمزة في قوله تعالى: ﴿ وإن الله مع المؤمنين ﴾ نافع بن نعيم وأبو جعفر المدنيان وابن عامر الشامي وحفص الكوفي، والذين يقرأون بكسرها في هذا اللفظ الكريم الباقون من العشرة والله أعلم [1].

١٠٠ ـ قال تعالى: ﴿ ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا أنهم لا يعجزون ﴾ [1] قال الشيخ رحمه الله تعالى:

اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأ ذلك عامة قراء الحجاز والعراق «ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم» بكسر الألف من «إنهم» وبالتاء «في تحسبن».

بمعنى: ولا تحسبن يا محمد الذين كفروا سبقونا ففاتونا بأنفسهم ثم ابتدأ الخبر عن قدرة الله عليهم فقيل: إن هؤلاء الكفرة لا يعجزون ربهم إذا طلبهم وأراد تعذيبهم وإهلاكهم بأنفسهم فيفوتوه بها.

وقرأ ذلك بعض قراء المدينة والكوفة: «ولا يحسبن الذين كفروا» بالياء في

---

(١) انظر النشر لابن الجزري جـ٢ ص ٢٧٦، والبدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القاضي/ ص ١٢٧.

يحسبن وكسر الألف من أنهم وهي قراءة غير حميدة لمعنين أحدهما خروجها من قراءة القراء وشذوذها عنها.

والآخر بعدها من فصيح كلام العرب وذلك أن «يحسب» يطلب في كلام العرب منصوباً وخبره كقوله: عبد الله يحسب أخاه قائماً ويقوم وقام.

فقارىء هذه القراءة أصحب «يحسب» خبر لغير مخبر عنه مذكور، وإنما كان مراده بطي «ولا يحسبن الذين كفروا إنهم لا يعجزوننا» فلم يفكر في صواب مخرج الكلام وسقمه واستعمل في قراءته ذلك كذلك ما ظهر له من مفهوم الكلام، وأحسب أن الذي دعاه إلى ذلك الاعتبار بقراءة عبد الله وذلك لأنه فيما ذكر في مصحف عبد الله «ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا أنهم لا يعجزون، وهذا فصيح صحيح، إذا أدخلت أنهم في الكلام لأن «يحسب» عاملة في أنهم وإذا لم يكن في الكلام أنهم كانت خالية من اسم تعمل فيه.

وللذي قرأ ذلك من القراء وجهان في كلام العرب وإن كانا بعيدين من فصيح كلامهم، أحدهما أن يكون أريد به «ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا أو أنهم سبقوا ثم حذف أن وأنهم كما قال جل ثناؤه » ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً﴾ بمعنى: أن يريكم وكذلك قراءة من قرأ ذلك بالياء يوجه سبقوا إلى سابقين على هذا المعنى.

والوجه الثاني على أنه أرادإضمار منصوب .بيحسب كأنه قال: «ولا يحسبن الذين كفروا» أنهم سبقوا ثم حذف الهمز وأضمر

وقد وجه بعضهم معنى قوله تعالى ﴿ إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياؤه ﴾ إنما ذلكم الشيطان يخوف المؤمن من أوليائه وإن ذكر المؤمن مضمر في قوله «يخوف» إذ كان الشيطان عنده لا يخوف أولياءه.

وقرأ ذلك بعض أهل الشام «ولا تحسبن الذين كفروا» بالتاء من تحسبن سبقوا أنهم لا يعجزون بفتح الألف من (أنهم) بمعنى: ولا تحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون ولا وجه لهذه القراءة يعقل إلا أن يكون أراد القارىء بلا التي في يعجزون لا التي تدخل في الكلام حشواً وصلة، فيكون معنى الكلام حينئذٍ «ولا تحسبن الذين سبقوا أنهم يعجزون ولا وجه لتوجيه حرف في كتاب الله إلى التطويل بغير حجة يجب التسليم لها وله في الصحة مخرج.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: «والصواب من القراءة في ذلك عندي قراءة من قرأ: «ولا تحسبن» بالتاء «الذين كفروا سبقوا إنهم» بكسر الألف من «إنهم لا يعجزون» بمعنى «ولا تحسبن أنت يا محمد الذين جحدوا حجج الله وكذبوا بها سبقونا بأنفسهم ففاتونا إنهم لا يعجزوننا منا أي يفوتوننا بأنفسهم ولا يقدرون الهرب منا. اهـ المراد منه

أقول وبالله التوفيق:

«إن الشيخ رحمه الله تعالى ذكر ـ أثناء تعرضه لتوجيه القراءات، في هذه الآية الكريمة «ولا تحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون» أن قراءة الذين قرأوا بالياء في «تحسبن» وكسر الألف «الهمزة» من «أنهم» قراءة غير حميدة وخارجة من قراءة القراء وشاذة عنها وبعيدة من فصيح كلام العرب ثم علل ذلك بقوله (وذلك أن يحسب يطلب في كلام العرب) منصوباً وخبره كقوله: عبد الله يحسب أخاه قائماً الخ.

ولا شك أن هذا القول منه مهاجمة لكتاب الله وطعن فيه فكيف تكون هذه القراءة شاذة وخارجة عن قراءة القراء المتواترة وبعيدة عن فصيح كلام العرب والقرآن نزل بأفصح لغات العرب وقد اتفق على ذلك أهل العلم قاطبة وقوله: «فقارىء هذه القراءة أصحب يحسب خبراً لغير مخبر عنه مذكور إلى قوله: واستعمل في قراءته ذلك كذلك ما ظهر له من مفهوم الكلام يدل على أن القراء يخترعون القراءات من عند أنفسهم ويقرأونها بكل حرية أتيحت لهم من غير قيد ويتقيدون بها ولا حدود يقفون عندها ومن أدل الدليل على ما قلنا قوله: فلم يفكر في صواب مخرج الكلام وسقمه واستعمل في قراءته ذلك كذلك ما ظهر له من مفهوم الكلام».

ومفهوم كلامه هذا أن القراءات اجتهاد من القراء وآراء منهم يخضونها لأي رأي رأوه وليست نقلاً صريحاً صحيحاً يجب الوقوف عنده، وهذا رأي باطل لا يساوي المداد الذي كتب به لأنه انكار صريح لقراءة متواترة أجمعت الأمة على تواترها هذا..

وقوله أيضاً: والآخر بعدها عن فصيح كلام العرب وذلك أن يحسب يطلب في كلام العرب منصوباً وخبره إلى قوله:

فقارىء هذه القراءة أصحب يحسب خبر الغير مخبر عنه مذكور إلخ لا معنى له ولا وجه له وذلك أن الحذف والتقدير من البلاغة والفصاحة في مكان عال ومنزلة مرموقة عند أهل الصناعة، ولو قدرنا أنهم أو أن قبل سبقوا لكانت الجملة سادة مسد مفعولي يحسب كما ذهب إلى ذلك كثير من الموجهين، وترك ذلك بلاغة حتى من الناحية اللغوية لتذهب النفس في تقدير المحذوف كل مذهب لائق بالمقام دون غضاضة ولذلك ذهب الجلال السيوطي إلى تقدير المفعول الأول «ليحسب» حيث قال: فالمفعول الأول محذوف أي أنفسهم والمفعول الثاني جملة سبقوا على قراءة الياء في «يحسبن» وأما على قراءة التاء في ذلك فالمفعول الأول الذين وجملة كفروا صلة الذين لا محل لها من الإعراب والمفعول الثاني جملة سبقوا أيضاً (١).

وقد عرفت أن هذا اللفظ على تقدير كونه غير القرآن لم يخرج عن فصيح كلام العرب بل كان أفصح كلامهم من ذلك فما بالك إذا كان من كلام الله الذي لا يلحقه نقص ولا عيب ولا خلل ولا خطأ.

وحينئذٍ فلا يخفى عليك بطلان هذا القول الذي يتضمن الطعن في كلام الله.

وقوله: «واحسب أن الذي دعاه إلى ذلك الاعتبار بقراءة عبد الله، وذلك أنه فيما ذكر في مصحف عبد الله» ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا أنهم لا يعجزون وهذا فصيح صحيح إذا أدخلت أنهم في الكلام «يحسبن» عاملة في أنهم وإذا لم يكن في الكلام أنهم كانت خالية من اسم تعمل فيه ـ قياس محض في هذا الباب الذي مبناه النقل الصحيح ويدل أيضاً على أن القراءات القرآنية قد تكون ضعيفة في نفسها وتحتاج إلى عامل يقويها حتى تكون قوية بذلك ولا شك أن هذا في معزل عن الصواب لأنه لا دخل للقياس في القراءات البتة لأن القراءات المتواترة ركن قوى لا يتسرب إليه الضعف والوهن ولذلك قال المولى سبحانه وتعالى: ﴿حمٓ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلۡكِتَٰبِ لَدَيۡنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ (٢)، وقال أيضاً ﴿الٓرۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (٣)

---

(١) انظر: الفتوحات الإلهية: جـ ٢/ص ٢٥٣.

(٢) سورة الزخرف: آية/٤.

(٣) سورة هود: آية/١.

وقوله: وللذي قرأ ذلك من القراء وجهان في كلام العرب وإن كانا بعيدين من فصيح كلامهم أحدهما أن يكون أريد به ﴿ ولا يحسبن الذين كفروا أن سبقوا﴾ أو أنهم سبقوا ثم حذف أن، وأنهم كما قال جل ثناؤه: ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ الآية بمعنى أن يريكم إلى قوله:

والوجه الثاني أنه أراد إضمار منصوب بيحسب كأنه قال: ﴿ ولا يحسبن الذين كفروا أنهم سبقوا﴾ ثم حذف الهمزة وأضمر. مرفوض عندي غير مقبول وذلك أن الحذف والإضمار كما علمت بلاغة وفصاحة فكيف يكون مع ذلك بعيداً عن فصيح كلام العرب إلاَّ أن هذا يمكن أنه حصل منه بدون تأمل بأن سبق قلمه إليه.

وقوله: وقرأ ذلك بعض أهل الشام» ولا تحسبن الذين كفروا﴾ بالتاء من «تحسبن» - خطأ بين لأن الشامين لا يقرأون بالتاء في «يحسبن» بل بالياء فيه وفتح الهمزة من أنهم وهذا من أبين البيان في أنه يوجه القراءات عشوائياً أحياناً حيث ينسب القراءة إلى غير ذويها لأنه لا يوجد من بين القراء العشرة من يقرأ بالتاء في يحسبن «ويفتح الهمز من «أنهم» لأن الذين يقرأون بالتاء في يحسبن يقرأون بكسر الهمزة في (أنهم) هذا..

وأما قوله رحمه الله تعالى: «سبقوا أنهم لا يعجزون بفتح الألف من أنهم بمعنى: ولا تحسبن الذين كفروا أنهم لا يعجزون ولا وجه لهذه القراءة يعقل إلا أن يكون أراد القارىء بلا التي في يعجزون لا التي تدخل في الكلام حشواً وصلة فيكون معنى الكلام حينئذٍ «ولا تحسبن الذين كفروا أنهم يعجزون إلخ - فإنه يدل على أن قراءة فتح الهمزة في (أنهم) لا وجه لها البتة إلا ما استثناه من إرادة القارىء حذف لا وليس كذلك بل لها وجه آخر غير ذلك المذكور سديد في العربية. وهو أن جملة أنهم لا يعجزون تعليله للجملة التي قبلها والتقدير ولا يحسبن الذين كفروا أنفسهم سابقين أو لا يحسبن من خلفهم سبقوا سابقين لأنهم لا يعجزون الله ولذلك رد أبو حيان على أبي عبيدة وأبي حاتم حيث وهما مثل هذا الوهم الذي وهمه الشيخ من أن قراءة فتح الهمزة من أنهم لا وجه لها يعقل وقال في رده عليهما: واستبعد أبو عبيدة وأبو حاتم قراءة ابن عامر ولا استبعاد فيها لأنها تعليل للنهي أي

لا يحسبنهم فائتين لأنهم لا يعجزون. اهـ[1] وحينئذٍ فلا التفات لما قرره لما علمت.

وأما قوله رحمه الله تعالى ـ والصواب من القراءة في ذلك عندي قراءة من قرأ «ولا تحسبن» بالتاء (الذين كفروا سبقوا إنهم) بكسر الألف من أنهم لا يعجزون إلخ ـ فيعتبر إنكاراً لما عدا هذه القواءة التي صوبها مع أنه توجد قراءتان متواترتان غيرها ولا شك أن هذا التقرير بعيد عن طريق الحق وذلك أن القراءة إذا ثبت تواترها حق وصواب منزلة من عند الله بلا خلاف وكلها على منزلة واحدة بلا تفاوت في ذلك كما قرره الصادق المصدوق وجرى عليه جمهور أهل العلم.

والقراءتان اللتان عدهما غير صواب هما قراة ابن عامر الشامي حيث كان يقرأ بالياء في (يحسبن) وفتح الهمزة من (أنهم لا يعجزون) وقد عرفت تواترها بلا شك.

وقراءة حمزة وأبي جعفر يزيد بن القعقاع وحفص حيث قرأوا بالياء من (يحسبن) وكسر الهمزة من (إنهم لا يعجزون) وقد رد أبو حيان على الزمخشري حيث أراد الطعن في قراءة (يحسبن) بالياء ـ وقال: وليست هذه القراءة التي تفرد بها حمزة بنيرة بقوله: ولم ينفرد بها حمزة كما ذكر بل قرأ بها ابن عامر وهو من العرب الذين سبقوا اللحن وقرأ علي وعثمان حفص عن عاصم وأبو عبد الرحمن وابن محيص وعيسى والأعمش وتقدم ذكر توجيهها على غير ما نقل مما هو جيد في العربية فلا التفات لقوله: وليست بنيرة. اهـ[2] وهذا رد جميل يكفينا في الرد على آراء الشيخ هنا.

والقراءة الثالثة التي اعتبرها صواباً دون غيرها هي قراءة الباقين من القراء العشرة والله أعلم...

توجيه هذه القراءات بالإيجاز أيضاً

فوجه من قرأ بالياء في (يحسبن) وكسر الهمزة في (أنهم لا يعجزون) ما يأتي أي ولا يحسبن الرسول أو حاسب أو المؤمن أو فيه ضمير يعود من خلفهم فيكون

---

(١) انظر البحر المحيط: ج ٤/ص ٥١٠.

(٢) انظر البحر المحيط جـ ٤ ص ٥١٠.

مفعولاً (يحسبن) الذين كفروا، وسبقوه مفعول ثان والتوجيهات الأخرى في السابق.

١٠١ ـ قال تعالى: ﴿ ألئن خفف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين ﴾ [١].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: واختلفت القراء في قراءة قوله: ـ

وعلم أن فيكم ضعفاً، فقرأه بعض المدنيين وبعض البصريين (وعلم فيكم ضعفاً) بضم الضاد في جميع القرآن وتنوين الضعف على المصدر من ضعف الرجل ضعفاً وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين وعلم أن فيكم ضعفاً بفتح الضاد على المصدر أيضاً من ضعف وقرأه بعض المدنيين «ضعفاء» على تقدير فعلاء جمع ضعيف على ضعفاء، كما يجمع الشريك شركاء والرحيم رحماء ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

وأولى القراءات في ذلك بالصواب قراءة من قرأه (وعلم أن فيكم ضعفاً) بفتح الضاد أو ضمها لأنهما القراءتان المعروفتان وهما لغتان مشهورتان في كلام العرب فصيحتان بمعنى واحد فبأيتهما قرأ القارىء فهو مصيب الصواب فأما قراءة من قرأ ذلك ضعفاء فإنها عن قراءة القراء شاذة وإن كان لها في الصحة مخرج فلا أحب لقارىء القراءة بها [٢] هـ توجيهه.

أقول وبالله التوفيق: إن ما قرره الشيخ أثناء توجيهه لهذه القراءات الثلاث ليس مقبولاً عنه لأنه جعل قراءتين صواباً وفصيحتين دون القراءة الثالثة مع تواتر الجميع حيث قال: وأولى القراءات في ذلك بالصواب قراءة من قرأه (وعلم أن فيكم ضعفاً) بفتح الضاد أو ضمها ثم بين السبب الذي دعاه إلى هذا التصويب بقوله: لأنهما القراءتان المعروفتان وهما لغتان مشهورتان في كلام العرب فصيحتان بمعنى واحد.

فبأيتهما قرأ القارىء فهو مصيب الصواب ثم قال: فأما قراءة من قرأ ذلك (ضعفاء) فإنها عن قراءة القراء شاذة.. إلخ أقول إن كلامه هذا غير صحيح لأن هذه القراءة التي قرر أنها شاذة ليست شاذة كما يقول بل هي قراءة متواترة بلا

---

(١) سورة التوبة ـ ١٢.

(٢) انظر جامع البيان للطبري جـ ١٠ ـ ١٣ ص ٢٩ ـ ٣٠.

شك ولا ريب لأنها قراءة عشرية يقرأ بها إمام معروف من أئمة القراء العشرة فكيف تعتبر هذه القراءة شاذة يحذر عن القراءة بها والشاذة ما وراء العشر على القول الصحيح وقد حذر الشيخ رحمه الله تعالى القارىء عن القراءة بها، وتحذير الإنسان عن قراءة القرآن إثم عظيم عفا الله عنا وعنه ولا أملك أي عذر أعتذر له إلا أن استغفر الله لي وله لأن هذا موضوع خطير يجب أن يتنبه له. وقول المصنف: في رفع شأن قراءة فتح الضاد أو ضمها مع تسكين العين وتنوين الفاء بلا همزة: ـ لأنهما القراءتان المعروفتان وهما لغتان مشهورتان في كلام العرب فصيحتان بمعنى واحد ـ يدل على أن قراءة (ضعفاء) بضم الضاد وفتح العين والفاء وهمزه بعد الألف على وزن فعلاء ليست فصيحة في كلام العرب أقول ولا شك أن هذا قول باطل لأنه يدل على أن بعض ألفاظ القرآن ليس فصيحاً وكيف لم يكن هذا اللفظ فصيحاً وقد جاء في القرآن في موضع آخر واتفق العلماء على أن ألفاظ القرآن في أعلى الفصاحة والبلاغة من كلام العرب.

قال تعالى: ﴿وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ﴾ (1).

وتبين من ذلك أن ما ذهب إليه الشيخ رحمه الله تعالى من غض شأن قراءة ورفع شأن قراءة أخرى على ما سبق لك بيانه ـ مردود غير مقبول لأنه يؤدي إلى الطعن في كلام الله تعالى وتشكيك الجاهلين في حقيقته وهذا حرام لا يشك في حرمته إلا أعمى البصيرة ولكن العلامة ابن جرير الطبري رحمه الله تعالى وقع منه هذا على سبيل الظن والشبهة عفا الله عنا وعنه.

بيان أصحاب هذه القراءات

فالذين يقرأون بفتح الضاد وتسكين العين ونصب الفاء منونة عاصم وحمزة وخلف العاشر.

والذين يقرأون كذلك إلا أنهم يضمون الضاد نافع وابن كثير المكي وأبو عمرو البصري وعبد الله بن عامر الشامي ـ ولكن الشيخ ترك ذكره ـ والكسائي ويعقوب الحضرمي وأما الذي يقرأ بضم الضاد وفتح العين والفاء وبعدها ألف وبعد الألف همزة مفتوحة غير منونة أبو جعفر يزيد بن القعقاع (2).

---

(1) سورة البقرة آية: ٢٦٦.

(2) انظر البدور الزاهرة ص ١٣٠ والنشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٧٧.

القــراءات
التي في ســورة الـتـوبـة

تم توجيه قراءات سورة الأنفال على النحو الذي قدمنا ويلي هذه السورة سورة التوبة في ذلك:

١٠٢ ـ قال تعالى: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُم مِّنۢ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُواْ فِى دِينِكُمْ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلْكُفْرِ ۙ إِنَّهُمْ لَآ أَيْمَٰنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾[1].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: واختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿إنهم لا إيمان لهم﴾ فقرأه قراء الحجاز والعراق وغيرهم (إنهم لا أيمان لهم)، بفتح الألف من أيمان بمعنى لا عهود لهم على ما ذكرنا قول أهل التأويل فيه وذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك (إنهم لا إيمان لهم) بكسر الألف بمعنى لا إسلام لهم وقد يتوجه لقراءته كذلك وجه غير هذا ـ وذلك أن يكون أراد بقراءته ذلك كذلك إنهم لا أمان لهم أي لا تؤمنوهم ولكن اقتلوهم حيث وجدتموهم كأنه أراد المصدر من قول القائل آمنته فأنا أومنه إيماناً قال أبو جعفر رحمه الله تعالى.

والصواب من القراءات الذي لا أستجيز القراءة بغيره قراءة من قرأ بفتح الألف دون كسرها لإجماع الحجة من القراء على القراءة به ورفض خلافه ولإجماع أهل التأويل على ما ذكرت من أن تأويله لا عهد لهم، والأيمان التي هي بمعنى العهد لا تكون إلّا بفتح الألف لأنها جمع يمين كانت على عقد كاف بين المتواعدين ا هـ توجيهه[2].

---

(١) سورة التوبة ١٢.

(٢) انظر جامع البيان للطبري جـ ١٠ ـ ١٣ ص ٦٣.

أقول وبالله التوفيق: إن محمد بن جرير الطبري رحمه الله تعالى قد قطع بأن الصواب من هاتين القراءتين فتح الهمزة من قوله (لا أيمان لهم) دون قراءة كسرها من ذلك مع ثبوت القراءتين بطريق التواتر وقطع أيضاً أن قراءة كسر الهمزة غير جائزة القراءة بها وشدد التحذير من ذلك حيث قال: والصواب من القراءات الذي لا أستجيز القراءة بغيره إلخ. ثم ذكر حجته فيما ذهب إليه من هذا التوجيه بقوله: لإجماع الحجة من القراء به يعني قراءة فتح الهمزة من ذلك، ورفض خلافه الـخ. أقول إن هذه الحجة التي اعتمد عليها لا يلتفت إليها لأمور:

الأمـر الأول: أنه لا يمكن انعقاد الإجماع من القراء وقد بقي من العشرة أحدهم لا توافق قـراءتـه قـراءتهم.

وصاحب هذه القراءة عبد الله بن عامر الشامي في مقدمتهم فكيف تكون قراءة هذا الإمام شاذة؟ ومن هنا تبين بطلان رأيه فيما ذهب إليه من هذا القول.

الثاني: إنه لم يعرف من الأئمة المشهورين في هذا الباب أحد رفض هذه القراءة كما قرره ولم يجمع أهل العلم على رفضها وعلم من ذلك أن ما قاله في شأن هذه القراءة يعني قراءة كسر الهمزة من الإيمان طعن فيها وإثارة الشبهة حول القراءة المتواترة التي يجب على كل مسلم الإيمان بثبوتها.

الأمر الثالث: أنـه اتضح لي بعد التأمل أن الذي دعاه إلى إنكار قراءة كسر الهمزة من هذا اللفظ الكريم والجزم بشذوذها ظنه أنها قراءة الحسن البصري حيث قرر ذلك بقوله: (وذكر عن الحسن البصري أنه كان يقرأ ذلك إنهم لا إيمان لهم بكسر الألف بمعنى لا إسلام لهم والحسن البصري من أصحاب الشواذ والشواذ ما وراء العشر. وأما هذه القراءة فهي قراءة متواترة يحرم إلصاق الشذوذ بها. والشيخ رحمه الله تعالى: قد وجه هاتين القراءتين توجيهاً صحيحاً ملائماً للكل بما هو عليه ويا ليته سكت بعد ذلك ولكنه قرر أن قراءة كسر الهمزة من (لا إيمان لهم)، خطأ وأن قراءة الفتح من ذلك صواب مع اعترافه بصحة المعنى المراد من اللفظين من جهة التوجيه الذي يقتضيه المقام وهذا يعتبر نقضاً لما أحكم بناءه وهذا لا ينبغي أن يكون في مثل هذا السجل الكبير الذي يتداول على أيدي القارئين جيلاً بعد جيل.

وقد وجه أيضاً هاتين القراءتين توجيهاً طيباً مناسباً للمقام صاحب الفتوحات الإلهية في كتابه الجمل حيث قال: هذه قراءة ابن عامر بكسر الهمزة فهو مصدر آمنه

أعطاه الأمان أي لا يعطون أماناً بعد نكثهم وطعنهم وفي المصباح: آمنت الأسيرَ بالمد أعطيته الأمان فآمن هو. . . وعبارة البيضاوي: وقرأ ابن عامر لا يمان لهم لا أمان أو لا إسلام اهـ[1].

أقول: إنه رغم هذه التوجيهات التي سجلناها والتي توضح مدى قوتها وصحتها من جهة المعنى فإننا لا ندافع عن القراءة المتواترة لأنها لا يعارضها شيء البتة طالما كان الأمر كذلك ولكن ذكرنا هذه التوجيهات لإزالة الشبهة التي ربما تعلق بأذهان الضعفاء من الناس فيتشككون في كلام الله تعالى.

بيان أصحاب هاتين القراءتين:

فالذي يقرأ بكسر الهمزة من ﴿لا إيمان لهم﴾ عبد الله بن عامر الشامي والذين يقرأون بفتح الهمزة من ذلك باقي القراء العشرة[2]. وتوجيهه القراءتين قد بينا لك أثناء عرض كلام الشيخ والرد عليه - والله أعلم -.

١٠٣ - قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[3].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: (واختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء أهل المدينة، وبعض المكيين والكوفيين وقالت اليهود عزيز ابن الله لا ينونون عزيز).

وقرأه بعض المكيين والكوفيين (عزيز ابن الله) بتنوين (عزيز) قال هو اسم مجرى وإن كان أعجمياً لخفته وهو مع ذلك غير منسوب إلى الله تعالى فيكون بمنزلة قول القائل: زيد ابن عبد الله ووقع الابن موقع الخبر ولو كان منسوباً إلى الله لكان الوجه فيه إذا كان الابن خبر الإجراء والتنوين فكيف وهو منسوب إلى غير أبيه.

وأما من ترك تنوين «عزيز» فإنه لما كانت الباء من ابن ساكنة مع التنوين الساكن والتقى ساكنان فحذف الأول منهما استثقالاً لتحريكه ثم قال أبو جعفر رحمه

(١) انظر الفتوحات الإلهية جـ ٢ ص ٢١٩.
(٢) انظر النشر لابن الجزري جـ ٢ ص ٢٦٨.
(٣) سورة التوبة ٣٠.

الله تعالى وأولى القراءتين بالصواب في ذلك قراءة من قرأ (عزيز ابن الله) بتنوين (عزيز) لأن العرب لا تنون الأسماء إذ كان الابن نعتاً للاسم كقولهم هذا زيد بن عبد الله فأراد والخبر عن عزيز بأنه ابن له ولم يريدوا أن يجعلوا الابن له نعتاً والابن في هذا الموضع خبر لعزيز لأن الذين ذكر الله عنهم أنهم قالوا ذلك إنما أخبروا عن عزيز أنه كذلك وإن كانوا بقيلهم ذلك كانوا كاذبين على الله مفترين اهـ.

أقول وبالله التوفيق: إن ذهاب الشيخ رحمه الله تعالى إلى ترجيح قراءة التنوين في (عزيز) على القراءة الثانية التي هي بغير التنوين فيه مبني على آراء نحويه يسوقها أهلها في معالجة الأسماء من هذه الناحية والقاعدة عند بعضهم أن لفظ الابن إذا وقع بعد اسم نعتاً له لا ينون هذا الاسم الذي قبله وإذا وقع الابن بعد الاسم خبراً عنه ينون هذا الاسم ولذلك رجح الشيخ هنا تنوين عزيز على عدمه لأن لفظ ابن وقع خبراً عن عزيز على أرجح الأعاريب التي جاءت فيه ولو فرضنا صحة دعواه في غير القراءات فيما قال هل يكون هذا صحيحاً في هذا الباب الذي مبناه الأساسي على النقل الصحيح والجواب لا تكون دعواه صحيحة لأن هذا المذهب الذي قرّره يؤدي إلى جعل القراءات متفاوتة في مستواها منها ما هو راجح ومنها ما هو مرجوح مع تواتر الكل وهذا لم يقل به أحد من السلف الذين لهم قدم راسخ في الفهم بمراد الله من كلامه سبحانه وتعالى. ومن هنا نعرف خطأ ما ذهب إليه لأن القراءة لا تفضل قراءة أخرى مع تواترهما بل كلتاهما على درجة واحدة دون تفاوت في ذلك.

ومن العجب أن كلام الشيخ رحمه الله تعالى في توجيه هاتين القراءتين ينقض بعضه بعضا وذلك أنه عارض أولاً كون عزيز منوناً لأنه لا يستقيم المعنى على هذا حيث قال: «وقرأه بعض المكيين والكوفيين (عزيز ابن الله) بتنوين عزيز إلى أن قال: ولو كان منسوباً إلى الله لكان الوجه فيه إذا كان الابن خبراً الاجراء والتنوين فكيف وهو منسوب إلى غير أبيه ثم رجح ما استبعده حيث ذهب إلى تفضيل التنوين في هذا اللفظ الكريم على عدمه.

وهذا الأسلوب يقتضي التناقض فيما ذهب إليه، وما تناقض تساقط وما تساقط فلا عبرة له ولا قيمة له ورغم هذا التناقض الذي يسقط الاحتجاج لما قرره فإننا لا نجعل ذلك سلاحاً ندافع به عن الخوض في أمر القراءات بل القراءات إذا

ثُبتت بطريق التواتر يحرم الطعن فيها بجعل إحداها أقل شأناً من الثانية وهذا يكفي للرد على كل من جهل أمر القراءة محاولاً إثارة الشبهة حولها.

ومن المعلوم أن الشيخ رحمه الله تعالى أشار إلى أن هذا الاسم (عزيز) أعجمي، وتنوينه وإن كان كذلك لخفته وعدم تنوينه لإلتقاء الساكنين كما ذكر وليس لمجيئه غير منصرف لكونه أعجمياً وهذا كله محل نظر لأن غيره من علماء التوجيه ذهبوا إلى أن عزيز إذا نون له وجهان أحدهما أنه نون بناء على أنه عربي وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية والثاني أنه نون لخفته وإن كان أعجمياً.

وأن قراءة غير التنوين وجهوها إلى أن عزيزاً منع من الصرف والتنوين للعلمية والعجمة ـ ولكن الشيخ قصد منع الصرف منه على التقاء الساكنين مع تقرير كون عزيز أعجمياً والجدير بالذكر أن أبا حيان نقض مؤدى كلام الشيخ من جميع الجوانب حيث قال: وقال أبو عبيد هو أعجمي خفيف فانصرف كنوح ولوط وهود، قيل: وليس قوله بمستقيم لأنه على أربعة أحرف وليس بمصغر إنما هو اسم أعجمي جاء على هيئة المصغر كسليمان جاء على هيئة عثمان وليس بمصغر ثم قال: ومن زعم أن التنوين حذف من عزيز لإلتقاء الساكنين كقراءة ﴿قل هو الله أحد الله الصمد﴾ أو لأن ابنا صفة لعزيز وقع بين علمين فحذف تنوينه والخبر محذوف أي: إلهنا ومعبودنا فقوله متمحل لأن الذي أنكر عليهم إنما هو نسبة البنوة إلى الله تعالى[1] وقد عرفت أن ما تضمنه كلام الشيخ من ترجيح قراءة التنوين على قراءة عدمه منقوض من قبل أبي حيان في رده على أبي عبيدة وعلى من زعم حذف التنوين لأجل التقاء الساكنين والمنقوض المعارض لا يصلح للمعارضة حتى في الكلام العادي فضلاً عن أن يعارض به كلام الله تعالى﴿الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا خلفه تنزيل من حكيم حميد﴾[2].

وبناء على ذلك فإن القراءتين قراءة التنوين في «عزيز» وقراءة عدم التنوين متواترتان على حد سواء من غير تفاوت في ذلك وأما كلامه فإنه إنما هو سبق قلم منه عفا الله عنا وعنه ومما يلاحظ في توجيهه أيضاً أنه نسب القراءة إلى غير ذويها حيث قال: وقرأ بعض المكيين في قراءة التنوين والواقع بخلاف ذلك لأن أهل مكة

---

(١) انظر البحر المحيط جـ ٥ ص ٣١.

(٢) سورة فصلت ٤٢.

لا يقرأون بتنوين (عزيز) بل يقرأونه بغير تنوين. وأيضاً أهمل بعض القراء حيث لم يذكر في قائمة أحد من أصحاب القراءتين والذي تركه الشيخ هو عبد الله بن عامر الشامي حيث كان يقرأ هذا اللفظ الكريم بغير تنوين ولكنه اقتصر على هؤلاء المذكورين حيث قال: فقرأته عامة قراء أهل المدينة وبعض المكيين والكوفيين ومن اللازم ذكر هذا المتروك لأن إهماله يؤدي إلى اعتبار أنه ليس من هذا الفريق ولا من ذاك فيترتب على ذلك حرمان الشخص من حقه.

بيان أصحاب هاتين القراءتين بذكر أسمائهم صراحة:

فالذين يقرأون بتنوين (عـزيز) من العشـرة عاصم والكسـائي ويعقوب الحضرمي وكسره حال الوصل ولا يجوز ضمه للكسائي على مذهبه لأن ضمة ابن ضمة إعراب. والذين يقرأون بغير التنوين في (عزيز) الباقون من العشرة[1].

١٠٤ ـ قال تعالى: ﴿وقالت اليهودعزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قـتلهم الله أنى يؤفكون﴾.

قال الشيخ رحمه الله تعالى: اختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق: (يضاهـون) بغير همزة، وقرأ عاصم (يضاهئون) بالهمزة وهي لغة ثقيف وهما لغتان يقال ضاهيته على كذا مضاهاة، وضاهأته عليه مضاهأة إذا مالأته وأعنته.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك ترك الهمز لأنها القراءة المستفيضة في قراء الأمصار واللغة الفصحى اهـ[2].

أقول وبالله التوفيق: إنه صوب قراءة ترك الهمز على قراءة الهمز في هذا اللفظ الكريم ﴿يضاهون﴾ وجزم بأن الأمر كذلك مع كون القراءتين متواترتين ولا شك في أن هذا التصرف غير لائق بهذا الموضوع الذي أساسه التلقي والنقل لا الاجتهاد في ذلك وزيادة على ذلك فإنه يؤدي إلى جعل القراءة التي بمقابل القراءة

(١) انظر البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة للشيخ عبد الفتاح القاضي ص ١٣٣، والنشر لابن الجزري ٢/٢٧٩، (تنبيه) قطع الشيخ عبد الفتاح القاضي أن عزيزاً عربي وليس أعجمياً لأنه من التعزيز وهو التقوية اهـ من نفس المصدر.

(٢) انظر جامع البيان للطبري جـ ١٠ ـ ١٣ المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ص ٨٠.

المصوبة غير صواب وهذا حد خطير لأنه يترتب على ذلك منع القراءة المتواترة من القراءة بها وهذا حرام لأن من منع ذلك فقد منع عن قراءة آية من كتاب الله لأن القراءة بمنزلة الآية ولا شك أن مثل هذا العمل يمس صلب العقيدة لأن القرآن صفة من صفات الله تعالى فمن أنكر قراءة متواترة فقد أنكر صفة من صفاته تعالى ولكن ما حصل منه ليس على سبيل التعمد ولكنه سبق قلم منه عفا الله عنا وعنه هذا وقد علل الشيخ صحة ما ذهب إليه بقوله: والصواب من القراءة في ذلك ترك الهمز لأنها القراءة المستفيضة في قراءة الأمصار واللغة الفصحى ومما لا شك فيه أن هذه العلل لا يلتفت إليها لأمور:

الأمر الأول: أن القراء لا يعتمدون على قاعدة قعدها الناس من عند أنفسهم بل يعتمدون على الرواية الصحيحة المتواترة لأن القراءة سنة متبعة ونقل محض وهو أصل لكلامهم وليس فرعاً عنه.

الأمر الثاني: أن القراءة إذا جاءت عن أحد القراء المشهورين بطريق التواتر كهذه القراءة فإن ذلك لا يجعلها أحط درجة من الأخرى بل تكون مساوية لغيرها من قراءات القراء من جميع الجوانب دون تفاوت في ذلك وهذا ما قرره الشرع الحكيم هذا.

الأمر الثالث: أن هاتين القراءتين جاءتا على لغتين من لغات العرب والجدير بالذكر أنه لم يذهب أحد من العلماء الموجهين إلى ما ذهب إليه الشيخ من تصويب قراءة غير الهمز على قراءة الهمز في هذا اللفظ الكريم ﴿يضاهون﴾ بل وجهوا توجيهاً طيباً لا يمس جانباً واحداً من القراءتين بل سووّا بينهما في ذلك وإليك ما كتبه ابن خالويه وهذا نصه قوله تعالى: ﴿يضاهون﴾ يقرأ بطرح الهمزة وإثباتها فالحجة لمن همز: أنه أتى بها على الأصل. والحجة لمن ترك الهمز لأنه أراد: التخفيف فأسقط الياء إليها لحركتها بالضمة والضمة لا يدخلها ومثله لترون الجحيم وهما لغتان ضاهأت وضاهيت[1] وما كتبه صاحب الجمل وهذا نصه: (قرأ العامة يضاهون بضم الهاء وبعدها واو وقرأ عاصم بهاء مكسورة بعدها همزة مضمومة وبعدها واو فقيل هما بمعنى واحد وهو المشابهة وفيه لغتان ضاهأت، وضاهيت بالهمزة والياء والهمزة لغة ثقيف وقيل الياء فرع عن الهمزة كما قالوا قرأت

---

(١) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٧٤.

وقريت، وتوضأت، وتوضيت، وأخطأت، وأخطيت، وفي المصباح ضاهأه مهموز عارضهُ بأرائه ويجوز التخفيف فيقال ضاهيته مضاهاة وهي مشاكلة الشيء بالشيء وفي الحديث أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يضاهون خلق الله أي: يعارضون بما يعملون والمراد المصورون ا هـ[1].

وأنت ترى من هذين التوجيهين اللذين قام بهما هذان العالمان الجليلان أن الأصل في هذا اللفظ الكريم الهمز وأن غير الهمز يعني الياء فرع منه فكيف تصح دعوى أفصحية ترك الهمز على الهمز والأمر ما علمنا ولا شك أن هذه الدعوى لا تقبل منه على فرض كون اللفظ عربياً عادياً فضلاً عن كونه كلام الله الذي لا يمكن منه النسيان والغفلة سبحانه وتعالى عما لا يليق به وحينئذ فالقراءتان متواترتان على السواء دون وجود المزية بينهما في ذلك هذا.

بيان أصحاب القراءتين:

فالذي يقرأ بكسر الهاء وهمزة مضمومة بعدها عاصم رحمه الله تعالى. والذين يقرؤن هذا اللفظ الكريم بضم الهاء وحذف الهمزة الباقون من القراء العشرة[2].

١٠٥ ـ قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[3].

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: وأما قوله: ﴿ورحمة للذين آمنوا منكم﴾ فإن القراء اختلفت في قراءته. فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار. ورحمة للذين آمنوا بمعنى: قل هو أذن خير لكم وهو رحمة للذين آمنوا منكم، فرفع الرحمة عطفاً بها على الأذن، وقرأه بعض الكوفيين ورحمة عطفاً بها على الخير بتأويل قل أذن خيرلكم وأذن رحمة.

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: وأولى القراءتين بالصواب في ذلك عندي قراءة من قـرأه: ورحمة بالرفع عطفاً بها على الأذن بمعنى وهو رحمة للذين آمنوا

(١) انظر الفتوحات الإلهية جـ ٢ ص ٢٧٧.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر جـ ٢ ص ٢٧٩، والبدور الزاهرة للشيخ عبد الفتاح القـاضي ص ١٣٣.

(٣) انظر سورة التوبة ـ ٦١.

منكم وجعله الله رحمة لمن اتبعه واهتدى بهداه وصدق بما جاء به لأن الله استنقذهم به من الضلالة وأورثهم باتباعه جناته ا هـ نص كلامه في هذا اللفظ.

أقول وبالله التوفيق: إن الشيـخ كعادته ذهب إلى تفضيل قراءة الرفع على قراءة الجر في قوله ورحمة للذين آمنوا منكم، مع ثبوت القراءتين بالتواتر وقد عرفت مما سبق من الردود التي تناولناهـا على هذا التفضيل أن هذا العمل غير صحيح لأنه يؤدي إلى الطعن في القراءة المرجوحة في نظره والواقع بخلاف ذلك لأن القراءتين نزلتا من عند الله تعالى عن طريق الحق الذي لا شك فيه وكلها على درجة واحدة دون أن يوجد بينهما أدنى شيء من التفاوت كما قرره الصادق المصدوق ﷺ.

وقد وجه مكي بن أبي طالب توجيه القراءتين هاتين القراءتين توجيهاً طيباً لا يمس جانباً واحداً من جوانب القراءتين من ناحية المعنى وإليك بيان ذلك. وحجة من رفع أنه عطفه على أذن فالمعنى: قل محمد أذن خير لكم ورحمة أي: هو رحمة، أي هو مستمع خير وهو رحمه فجعل النبي ﷺ الرحمة لكثرة وقوعها به وعلى يديه كما قال تعالى ذكره: ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾[1] ويجوز أن يكون الرفع على اضمار محذوف تقديره: قل هو أذن خير لكم. . وهوذ ورحمة.

وحجة من قرأ بالخفض أنه عطفه على (خير) أي أذن خير وأذن رحمة لأن الخير هو الرحمة والرحمة هي الخير وجاز أن يخبر عن الخير والرحمة بالاستماع وإن كانا لا تسمعان لأن المعنى مفهوم أن المراد به المخبر عنه وهو النبي ﷺ.

ومعنى الآية: أن للمنافقين قالوا: إنما نذكر محمداً من ورائه فإذا بلغه اعتذرنا إليه فقيل لأنه أذن. .

فقال الله تعالى: ﴿ أذن خير﴾، لا أذن شر .

بيان أصحاب هاتين القراءتين:

فالذي يقرأ بالجر في ورحمة حمزة من العشرة.

والذين يقرأون بالرفع الباقون منهم والله أعلم[2].

١٠٦ ـ قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ

---

(١) انظر لكشف عن وجوه القراءات جـ ١ ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤.

(٢) انظر الشرح في القراءات العشر لابن الجزري جـ ٢ ص ١٨٠.

﴿ٱلدَّوَآئِرَۚ عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾[1].

قال الشيخ رحمه الله تعالى: (واختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأ عامة قراء أهل المدينة والكوفة (عليهم دائرة السوء) بفتح السين بمعنى النعت للدائرة وإن كانت الدائرة مضافة إليه كقولهم هو رجل السوء وامرؤ الصدق كأنه إذا فتح مصدر من قولهم سوءته أسؤة سَوْءاً ومساءة ومسائية

وقرأ ذلك أهل الحجاز وبعض البصريين (عليهم دائرة السوء) بضم السين كأنه جعله اسماً كما يقال: عليه دائرة البلاء والعذاب ومن قال وعليهم دائرة السُّوء فضم لم يقل هذا رجل السوء بالضم، والرجل السُوء[2] وقال الشاعر:

وكنت كذئب السوء لما رأى دماً بصاحبه يوماً أحال على الدم

ثم قال أبو جعفر رحمه الله تعالى:

والصواب من القراءة في ذلك عندنا بفتح السين بمعنى عليهم الدائرة التي تسوءهم سوأ كما يقال: رجل صدق على وجه النعت اهـ[3].

أقول وبالله التوفيق: إن صاحب الجامع قطع بأن القراءة التي هي الصواب من القراءتين اللتين جاءتا هنا ـ هي قراءة فتح السين من السوء دون قراءة ضم السين مع كون القراءتين متواترتين بلا شك. ولا شك أن هذا الاتجاه يَجْعل قراءة ضم السين من السوء خطأ لأن ضد الصواب هو الخطأ ومن العجب كيف تكون القراءة الثابتة بطريق التواتر يقضي عليها بالخطأ ومن المعلوم أن هذا التقرير غير صحيح لأن القراءتين بمنزلة واحدة ولا يعقل كون إحداهما صواباً والأخرى خطأ. والصواب خلاف ما ذهب إليه يعني أن القراءتين صواب كما هو مذهب السلف في هذا الباب كما سبق لنا كثيراً. ويجب على كل مسلم أن يتبع طريق السلف في كل ما يفعله ويتركه ـ لأنه طريق السلام ـ ويوجه القراءات توجيهاً طيباً لا يطعن قراءة منها ما دامت تواترت عند القراء.

---

(١) سورة التوبة ـ آية ٩٨.

(٢) لأن السوء يسيء بالرجل بل هو الضر والبيت للفرزدق والسوء فيه بالفتح وأحال الذئب على الدم أقبل عليه ـ هـ انظر اللسان.

(٣) انظر جامع البيان للطبري جـ ١٠ ـ ١٣.

وهذا هو الطريق الوحيد الذي يسلم فيه الإنسان من الزلل. ولذلك لم يتعرض توجيه هاتين القراءتين من السابقين أحد إلا أن يوفق بين القراءتين في المراد من الآية.

وإليك بيان ذلك من صاحب الفتوحات الإلهية.

وهذا نص كلامه قرأ ابن كثير وأبو عمرو هنا وكذا الثانية في الفتح بالضم والباقون بالفتح وأما الأولى في الفتح - وهي ظن السوء فاتفق على فتحها السبعة فأما المفتوح فقيل هو مصدر.

وقال الفراء: يقال: سؤته سوأ ومساءة وسوائية ومسائية وبالضم الاسم. قال أبو البقاء: وهو الضرر وهو مصدر في الحقيقة قلت يعني أنه في الأصل كالمفتوح في أنه مصدر ثم أطلق على كل ضرر وشرّ وقال مكي: من فتح السين فمعناه الفساد والرداءة ومن ضمها فمعناه البلاء والضرر وظاهر هذا أنهما اسمان لماذكر ويحتمل أن يكونا في الأصل مصدرين ثم أطلقا على ما ذكر وقال غيره: المضموم العذاب والضرر - والمفتوح الذم اهـ[1] وأنت ترى من هذا التوجيه الذي تناوله الشيخ سليمان بن عمر توحيد معنى القراءتين وتوفيق ذلك والمفروض أن تبنى جميع التوجيهات التي توجه إليها القراءات على هذا الأساس المتين الذي لا يمكن فيه أن تغض شأن القراءة من شأن أختها وهذا هو الواجب على كل من يحاول توجيهها وأما العلل التي أتى بها الشيخ محمد بن جرير الطبري ضمن هذا التوجيه فلا اعتبار لها ليبني عليها مذهبه هذا لما ذكرنا، بيان أصحاب هاتين القراءتين.

فالذين يقرؤون بضم السين في (السوء) ابن كثير المكي وأبو عمرو البصري.

والذين يقرأون بفتح السين من ذلك الباقون[2] من القراء العشرة وقد حذف الشيخ رحمه الله عبد الله بن عامر الشامي ولم يذكره معهم مع أنه كان من الذين يقرأون بالفتح في هذا الحرف حيث قال: وقرأه عامة قراء المدينة والكوفة ولم يتعرض ذكره وهذا ما يؤخذ عليه وقد عرفت بيان ذلك والله أعلم..

---

(١) انظر الفتوحات الإلهية جـ٢ ص٣١٢.

(٢) انظر النشر في القراءات العشر جـ٢ ص ٢٨٠.

١٠٧ ـ قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾[١].

قال الطبري رحمه الله تعالى: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار الذين اتبعوهم بإحسان فرفع الأنصار ولم يلحق الواو في الذين فقال له زبد بن ثابت: والذين اتبعوهم بإحسان.

فقال عمر الذين اتبعوهم بإحسان فقال زيد أمير المؤمنين أعلم، فقال عمر ائتوني بأبي بن كعب فأتاه فسأله عن ذلك فقال أبي: والذين اتبعوهم بإحسان فقال عمر إذا نتابع أبيا والقراءة على خفض الأنصار عطفاً بهم على المهاجرين.

ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى: والقراءة التي لاأستجيزغيرها الخفض في الأنصار لإجماع الحجة من القراء عليه وأن السابق كان من الفريقين جميعاً من المهاجرين والأنصار وإنما قصد الخبر عن السابق من الفريقين دون الخبر عن الجميع[٢] ا هـ[٣].

أقول وبالله التوفيق بأن أبا جعفر رحمه الله أبي أن يعتبرف قراءة متواترة بدعوى علل لا قدرة لها على مقاومة هذا الحق البين حيث قال: بعد عرض القراءتين قراءة الرفع في الأنصار والخفض فيه وتوجيهها: ـ والقراءة التي لا أستجير غيرها الخفض في الأنصار لإجماع الحجة من القراء عليه وأن السابق كان من الفريقين جميعاً. . إلخ فكيف لايستجيز الشيخ رحمه الله تعالى قراءة تواترت عند أحد العشرة الأئمة الثقات الذين اختارهم المسلمون؟ وأنَّى للطبري أو لغيره من الناس هذا السلطان على نص القرآن؟ وهذا أسلوب في غاية الخطورة لأنه يدل على أن لكل إنسان التصرف في القراءات القرآنية كيف شاء إن شاء أجازها وإن شاء منعها وهذا لم يقل به أحد من أهل الإسلام ولكن الشيخ رحمه الله تعالى زلت قدمه في هذا الموضوع عفا الله عنا وعنه.

---

(١) سورة التوبة آية ـ ١٠٠.

(٢) أب عن البعض ا هـ من الكاتب.

(٣) انظر تفسير الطبري جـ ١٠ ـ ١٣ ص ٧.

بيان أهل هاتين القراءتين من العشرة.

فالذي يقرأ برفع الأنصار منهم يعقوب الحضرمي تلميذ أبي عمرو البصري - والذين يقرأون بالرفع فيه الباقون من العشرة[1].

١٠٨ ـ قال تعالى: ﴿ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم والله سميع عليم ﴾[2].

قال الشيخ: أبو جعفر رحمه الله تعالى:

واختلفت القراء في قراءة ذلك فقرأته قراء المدينة: بأن صلواتك سكن لهم بمعنى: دعواتك.

وقرأ قراء العراق وبعض المكيين ﴿ إن صلاتـك سكن لهم ﴾ بمعنى: إن دعاءك. وكأن الذين قرأوا ذلك على التوحيد أو أن قراءته إلتوحيد أصح لأن في التوحيد من معنى الجمع وكثرة العدد ما ليس في قوله: إن صلواتك سكن لهم إذ كانت الصلوات هي جمع لما بين الثلاث إلى العشر من العدد دون ما هو أكثر من ذلك.

والذي قالوا من ذلك عندنا ما قالوا ـ وبالتوحيد عندنا القراءة لا لعلة أن ذلك في العدد أكثر من الصلوات ولكن المقصود منه الخبر من دعاء النبي ﷺ وصلاته أنه سكن لهؤلاء القوم لا لخبر عن العدد إذا كان ذلك كذلك كان التوحيد في الصلاة أولى ا هـ توجيهه في هذا اللفظ الكريم[3].

أقول وبالله التوفيق: إن الطبري قد قرر كما تعود أن قراءة الإفراد أصوب من قراءة الجمع في لفظ (إن صلاتك) مع تواتر القراءتين وقد عرفت أن هذا التقرير خلاف الحق والصواب ما دام الأمر كذلك كون القراءتين صواباً على حد سواء بلا ريب وأما العلل التي يذكر هنا فلا اعتبار لها البتة لأن هذا الموضوع موضوع لا يدخل فيه الاجتهاد والرأي الشخصي كما علمت في هذه الرسالة المباركة إن شاء

---

(١) انظر النشر في القراءات العشر لابن الجزري جـ٢ ص ٢٨٠.

(٢) سورة التوبة ـ آية ١٠٣.

(٣) انظر جامع البيان للطبري جـ ١٠ ـ ١٣ ـ ص ١٤.

الله تعالى ولذلك لم يذهب إلى ما ذهب إليه هنا أحد من علماء التوجيه وإليك ما قرّروه في توجيه هاتين القراءتين وهذا نص ذلك.

وحجة من وحّد أن (الصلاة) بمعنى الدعاء، والدعاء صنف واحد وهي مصدر، والمصدر يقع للقليل والكثير بلفظه.

وقد أجمعوا على التوحيد في قوله: ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ ﴾[1] وحجة من جمع أنه قدر أن الدعاء تختلف أجناسه وأنواعه مجمع المصدر لذلك كما قال جلت قدرته: ﴿ إن أنكر الأصوات لصوت الحمير ﴾ فجمع في هذه الآية في سورة لقمان المصدر وحّد لهذه العلة وحينئذٍ فلا غضاضة في مجيء القراءتين جمعاً وإفراداً حتى من الناحية الصرفيَّة فضلاً من ناحية النقل المحض قد عرفت تواترهما وتبين من ذلك أن مذهب الطبري في توجيه هاتين القراءتين غير سديد من جميع النواحي: اللغوية والنقلية والله أعلم.

بيان أصحاب هاتين القراءتين من العشرة.

فالذين يقرأون بالتوحيد في صلاتك حمزة والكسائي وخلف وحفص.

والذين يقرأون هذا اللفظ الكريم (صلاتك) على طريق الجمع الباقون من العشرة.

ملاحظة أو ملحوظة:

واعلم أن الطبري لم يبين هؤلاء القراء الكرام أثناء عرض هاتين القراءتين ولم يسند القراءات إلى أصحابها على وجه الكمال وذلك حيث قال: فقرأته قراء المدينة بالجمع.. الخ. وهذا القول يوهم أنه لم يشارك أهل المدينة في هذه القراءة غيرهم من القراء مع أنه يقرأ بها الشاميون والمكيون والبصريون وقال أيضاً في توجيه قراءة الإفراد.

وقرأ قراء العراق وبعض المكيين وهذا القول أيضاً يشير إلى أن أهل العراق جميعاً يفردون والواقع خلاف ذلك لأن شعبه من الكوفيين يقرأ بالجمع مخالفاً أهله الكوفيين ولم يوجد من المكيين من يقرأ بالإفراد حتى جعل القارىء بالجمع بعضاً من المكيين ولا شك أن هذا التصرف يوقع الإنسان في لبس والله أعلم..

---

(١) سورة الأنفال ـ ٣٥.

١٠٩ ـ قال تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾(١).

قال أبو جعفر رحمه الله تعالى: (وأما قراءة من قرأ ذلك إلى أن تقطع) فقراءة لمصاحف المسلمين مخالفه ولا أرى القراءة بخلاف ما في مصاحفهم جائزة ا هـ المراد من كلامه.

أقول وبالله التوفيق: إن هذه القراءة التي أخرج وجودها عن مصاحف المسلمين وجزم بعدم جواز قراءتها هذه القراءة المتواترة يقرأ بها إمام من أئمة القراءات العشرة الذين أجمع المسلمون على تواتر قراءتهم وأنت ترى خطورة رأي الشيخ حيث جعل الحرية لنفسه في تخطئه القراءة المتواترة وتصويب مثلها مع أن السلف حذروا عن ذلك لأن هذا الموضوع لا دخل لآراء الناس وأهوائهم فيه لأن مبناه النقل المحض والرواية الثابتة على طريق اليقين الذي لا يدخله الشك والريب ألا وهو التواتر الذي هو ركن القراءة الصحيحة ولا يخفى عليك توجيه هذه القراءة لأن إلى حرف جرّ وغاية المعنى: أن هؤلاء الذين بنوا مسجداً لنواياهم الخبيثة التي عددتها الآية الكريمة لا يزال هذا المسجد شكاً في قلوبهم إلى أن يموتوا ويفارقوا الدنيا ويومئذ لقوا جزاءهم اللائق وهو العذاب الأليم أجارنا الله وولدينا وإخواننا المسلمين.

بيان أصحاب هاتين القراءتين:

فالذي يقرأ بتخفيف اللام ويجعله حرف جر يعقوب الحضرمي أحد القراء العشرة والذين يقرأون بتشديد اللام على أنه حرف استثناء الباقون منهم والله أعلم(٢).

١١٠ ـ قال تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِى كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾(٣).

يقول الطبري رحمه الله تعالى: (اختلفت القراء في قراءة قوله ﴿أولا يرون﴾

---

(١) سورة التوبة ـ ١١٠.
(٢) انظر النشر في القراءات العشر جـ٢ ص ٢٨١.
(٣) سورة التوبة ـ ١٢٦.

فقرأته عامة قراء الأمصار أولا يرون بالياء بمعنى أولا يرى هؤلاء الذين في قلوبهم مرض النفاق.

وقرأ ذلك حمزة (أولا ترون أنتم أيها المؤمنون أنهم يفتنون) ثم قال الشيخ رحمه الله تعالى:

والصواب عندنا من القراءة في ذلك الياء على وجه التوبيخ من الله لهم لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه وصحة معناه ا هـ المراد من توجيهه[1].

أقول وبالله التوفيق: إن الطبري قطع بأن الصواب من القراءتين في هذا اللفظ الكريم (يرون) قراءة الياء على طريق الغيب وتصويبه هذه القراءة يدل على أن قراءة الخطاب فيه خطأ لاحظ لها في كونها صواباً وهذا المنهج الذي نهجه الشيخ بعيد عن الحق لأن الحق كون القراءتين صواباً إذا ثبتتا بطريق التواتر وهذه القراءة التي أنكرها ضمناً وجزم بأنها خطأ متواترة كأختها التي صوبها وعلم من ذلك أن السيف الذي سله ليهاجم به هذه القراءة الثابتة المتواترة مكلول لأنه لا قدرة له على قطعها كما أراد والعجب كل العجب في هجوم الشيخ على هذه القراءة قراءة حمزة مع أن ابن جرير تلميذ تلميذ حمزة في القراءات وهذا ما يدهش العقول ولكن الشيخ لم ينكر قراءة حمزة فقط بل شن الهجوم على أكثر القراءات كما سبق لك بيان ذلك.

وإذن فالقراءتان حق وصواب من عند الله بلا شك ولا ريب ولم يكن الأمر كما قرر الشيخ رحمه الله تعالى.

بيان أصحاب هاتين القراءتن:

فالذين يقرأون بالخطاب يرون حمزة ويعقوب الحضرمي وليست هذه القراءة قراءة حمزة فقط بل معه يعقوب رحمهما الله تعالى.

والذين يقرأون بالياء الباقون من العشرة والله أعلم بالصواب وهذا آخر ما يسره الله لنا بعونه وجوده وكرمه وله الحمد في البداية والنهاية وهو المستعان سبحانه وتعالى.

---

(١) انظر تفسير ابن جرير الطبري جـ ١٠ ـ ١٣ ص ٥٣ ـ ٥٤.

وقد وقع الفراغ من تسويد هذه الرسالة يوم الأحد الموافق ١٤/٣/١٤٠٤ هـ على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾ آمين...

الخاتمة...

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وبفضله وجوده تزداد الخيرات والبركات والحسنات ﴿ويؤتِ كل ذي فضل فضله﴾.

والصلاة والسلام على سيد الكائنات سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبوة والرسالات وعلى آله وصحبه أهل الفضل والخيرات.

وبعد فهذا ما استطاعت أن تصل إليه يد هذا المسكين بتوفيق الله وعونه وكرمه، وإن كانت غير ماهرة بما عملته ولكنها رافعة أكف الضراعة إلى الله أكرم الأكرمين سائلة إياه أن يجعل البركة فيما قامت به وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وموجزة النتائج التي سجلتها هذه الرسالة المباركة ألا وهي ما يأتي تلخيصه مما سبق وهو أن هذه الرسالة وضحت السبب الذي دفع صاحبها إلى قرع هذا الباب كما وضحت مدى أهمية هذا الموضوع الذي تناوله مع بيان المراجع والمصادر التي اعتمد عليها باحثها في علاج ما قام به.

كما تناولت هذه الرسالة المتواضعة ترجمة الطبري بما فيه الكفاية للقارىء مبينة الحالة السياسية والعلمية في عصره، ونسبه، ومولده، وحياته العلمية ونبوغه، وشيوخه الذين كونوا شخصيته بتوفيق الله تعالى، والبلدان التي رحل إليها لطلب العلم إلى أن روى منه وتصدى لإرواء غيره من طلاب الحق وموضحة أيضاً صفاته الخلقية، وزهده، وورعه، وإعراضه، الكامل عما في أيدي الناس، وتواضعه مع معاصريه.

وقد ذكرت هذه الرسالة أيضاً: أثناء ترجمة حياته ـ تلاميذه الذين تلقوا

العلوم عنه، وثناء العلماء عليه، كما بينت في إطار ذلك مؤلفاته النافعة التي خلدها الشيخ رحمه الله تعالى للمسلمين كما وضحت ألواناً من آرائه، ومن ذلك مذهبه في العقيدة وقررت أنه سني العقيدة يعادي الفرق الضالة المنحرفة عن مذهب أهل السنة والجماعة ويكفرهم كما بينت هذه الرسالة مذهبه في الخلافة (الإمامة) أنه يذهب إلى إمامة أبي بكر أولاً ثم عمر ثانياً ثم عثمان ثالثاً ثم علي رابعاً رضي الله عنهم وأن ترتيب الخلفاء في الفضل على حسب ترتيبهم في الخلافة كما تناولت بيان براءته مما اتهم به من التشيع.

وتناولت أيضاً رأيه في الإمام أحمد بن حنبل وأنه يعد من أهل الحديث وهو أقرب إلى الحديث منه إلى الفقه، وما جرى بينه وبين الحنابلة حول هذا الموضوع.

كما تناولت هذه الرسالة أهم مناهجه في تفسيره وأنه يعنى بالتفسير المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين ويهتم بالأسانيد كما أنه يقدر الإجماع ويحترمه، وأنه ينصرف عما لا فائدة فيه..

كما بينت احتجاجه بالمعروف من كلام العرب، ورجوعه إلى الشعر القديم - ومعالجته للأحكام الفقهية، وخوضه في المسائل الكلامية وأشادت أخيراً أن ما نهجه من هذه المناهج جعل هذا الكتاب أعظم الكتب المؤلفة في التفسير بالمأثور كما كان نقطة التحول ونواة لما وجد بعده من التفسير بالرأي المحمود وقررت أن هذا التفسير مرجع مهم من مراجع التفسير بالرواية والدراية كما ذكرت في نهاية الترجمة تاريخ وفاته وأنه رثاه خلق كثير لا يحصون رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

ثم بينت بعد ذلك نشأة القراءات وتطورها وأنها مرت بخطوات كثيرة قطعتها حتى استقرت علماً من علوم القرآن الكريم وبينت أن الخطوة الأولى من ذلك بدأت بتعليم جبريل القرآن النبي ﷺ وأن الخطوة الثانية تمثلت في تعليم الصحابة بعضهم بعضاً في حياته ﷺ إذا كانوا غائبين عن مجلس الرسول ﷺ بأمر منه. كما تناولت الخطوة الثالثة وأنها بدأت بقيام بعض الصحابة بحفظ القرآن وتحفيظه عن ظهر قلب كما وضحت أسانيد القراء العشرة ووضحت أيضاً أن الخطوة الرابعة تتمثل في شيوع ظاهرة اختلاف القراءات، كما بينت أن الخطوة الخامسة كانت بتعيين عثمان رضي الله عنه مقرئاً خاصاً لكل مصر من الأمصار التي بعث إليها المصاحف.

وأن هؤلاء المبعوثين خمسة:

أولهم: عبد الله بن السائب المخزومي بعثه إلى مكة.
والثاني: أبو عبد الرحمن السلمي بعثه إلى الكوفة.
والثالث: عامر بن قيس بعثه إلى البصرة.
والرابع: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي بعثه إلى الشام.
والخامس: زيد بن ثابت حيث عينه ليقرىء بالمصحف المدني.

كما تناولت هذه الرسالة الخطوة السادسة وأنها تتمثل في تخصص قوم للقراءات مبينة أن هؤلاء المتخصصين الذين تخصصوا فيها كان في مقدمتهم القراء العشرة المشهورين وهم نافع بن نعيم المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو البصري، وعبد الله بن عامر الشامي، وعاصم بن أبي النجود، وحمزة والكسائي، وأبو جعفر المدني، ويعقوب الحضرمي، وخلف العاشر.

وبينت أيضاً الخطوة السابعة أنها كانت ببدأ التأليف في القراءات وتدوينها وكذلك وضحت الخطوة الثامنة التي تتمثل في تسبيع السبعة وجمع قراءاتهم في مؤلف خاص، وأن الحكمة في تخصيص السبعة من بين أقرانهم لرسوخ قدمهم فيها من جميع الجوانب.

كما تناولت بوضوح الخطوة التاسعة وأنها بدأت بمرحلة الاحتجاج للقراءات وما يلزم ذلك.

وكما تناولت الخطوة العاشرة أنها بدأت بتفريد القراءات وتسديسها وتعشيرها وغير ذلك مع بيان الحكمة التي دعت إلى ذلك.

وقد وضحت أيضاً التعريف بالقراءات ورجحت من بين التعاريف التي تناولتها التعريف الذي ينص على أن القراءات علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريف والتسكين وغير ذلك من هيئة النطق.

كما تناولت أيضاً الفرق بين القرآن والقراءات ورجحت أنه لا فرق بينهما.

وناقشت هذه الرسالة بشدة الأركان التي ذهب أكثر المتأخرين إلى أنه إذا اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة تعتبر القراءة شاذة.

وأبدت الشجاعة هنا رغم كثرة الذاهبين إلى هذا الرأي وأبت أن توافقهم عليه ورجحت ما رجح جمهور المتقدمين من أن القرآن الكريم هو المنقول بطريق التواتر الصرف وإلا فلا فرق بين القرآن والحديث إذا قررنا أن القرآن يثبت بطريق الآحاد كما ذهب هؤلاء المتأخرون إلى ذلك.

كما بينت هذه الرسالة مصدر القراءات، وبينت اختلافها وأسبابه كما تناولت فوائد اختلاف القراءات، وأنواع اختلافها .

وبينت أيضاً معنى الاختيار في القراءات وبينت الفرق بين القراءات والتجويد، ثم أقنعت قراءها أن هذا العمل الذي قام به صاحبها لا يمس كرامة الطبري لا من قريب ولا من بعيد بل هو بيان للواقع الذي سجله الشيخ رحمه الله تعالى في هذا الجانب من بعض القراءات التي أتى بها في تفسيره.

وقررت أخيراً أن إنكار قراءة متواترة بنفي صفة الصواب عنها وخلع ثوب القرآنية عنها وتفضيل قراءة متواترة على أخرى مثلها يعتبر طعناً في القراءات العشر التي مدارها التوقيف والنقل المحض ويكون المتعمد لذلك كافراً وأما ما كان من ذلك بطريق الخطأ والسهو والغفلة فنرجو الله التجاوز عن صاحبه.

وحملت هذه الرسالة ما كان من الشيخ على الأخير من ذلك.

والله أسأل سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم وذخراً لي في دار النعيم يوم عرضي على الكريم يوم لا ينفع مال ولا حميم وأن يلبسه ثوب التوفيق والتقدير، إنه ولي ذلك والقادر عليه وهو حسبي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. آمين. . .

تم فسح هذا الكتاب
في المملكة العربية السعودية
وزارة الإعلام ـ الإعلام الداخلي
المديرية العامة للمطبوعات ـ فرع مكة المكرمة
بتاريخ ٢٨/ ١١/ ١٤٠٥ هـ وبرقم ١٥٦٤/ ٥

رئاسة إدارات البحوث العلمية والافتاء
والدعوة والارشاد ـ الإدارة العامة
لشؤون المصاحف ومراقبة المطبوعات
٧ ذو القعدة ١٤٠٥ الرقم ٢٠١٨

فهرست